

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232268

UNIVERSAL
LIBRARY

فهرست الجزء الثالث من حاشية الصبان على الأشموني

	صفحة
الصفة المشبهة	٣
المعجب	١٨
نعم وبئس وما جرى مجراهما	٢٨
أفعل التفضيل	٤٥
النعته	٥٩
التوكيد	٧٧
العطف	٥٨
عطف النسق	٩٢
البديل	١٣٠
النداء	١٤١
فصل تابع المنادى	١٥٥
المنادى المضاف الى ياء التثنية	١٦٤
أسماء لازمت النداء	١٦٧
الاستعانة	١٧١
الندبة	١٧٥
الترخيم	١٧٩
الاختصاص	١٩٢
التخدير والاعتراف	١٩٥
أسماء الافعال والاصوات	٢٠١
نونا التوكيد	٢٢١
ملا ينصرف	٢٢٤
اعراب الفاعل	٢٨٥

فهرست الجزء الثالث

الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الأشموني على
ألفية ابن مالك في النحو
نفعنا الله بهم
والمسلمين
آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما أتى (قوله صفة استحسن الخ) نعرف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صوراً متناع الجبر الآتية في قوله ولا تجزئها الخ وصور ضعفة فان الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأوجب بأن المراد استحسان الجرب نوعها وان لم يكن بشخصها وأوجب أيضاً عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف وان قوله بل باليسن بناء على أن المراد باليسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جرح فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جرح في التوضيح أن كاتب الاب بالجرح قبيح وهو مبني على جوار الأضافة في المثال كما أتى (قوله معنى أى في المغنبي ^ت ومن جهة المعنى لا الألف لما أتى في الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) ينصب اسم على المفعولية ويجزئ بالانضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن القم ودان تعرف بتميز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغير كما هو شأن سائر التعاريف وأوجب بأن تخصيصه بالذكرة لشد اشتباهها به لا شتر كما في كثير من الصيغ والأحوال (قوله وقصد ثبوت معناها) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حقيقة زستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بفتح الانضافة في قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز وانحة اه وعنه في الأيراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح

﴿ الصفة المشبهة ﴾
 باسم الفاعل *
 صفة استحسن جر فاعل
 معنى بم المشبهة اسم
 الفاعل (أى تميز الصفة
 المشبهة عن اسم الفاعل
 باستحسان جر فاعلها بانضافة
 اليه فان اسم الفاعل
 لا يستحسن فيه ذلك لأنه
 ان كان لازماً وقصد ثبوت
 معناه صار منها وانطلق
 عليه اسمها

الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض لما
تقدم من أن المراد استحسان الخبر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان
كان متعدبا) أي لو احدثنا سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل
اجماعا (قوله أن الجمه ور على منع ذلك فيه) أي وان قصد ثبوتة ومن القليل من أجاز
بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاشافة الى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز
بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة
المبني على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز الاستحسان وحينئذ
لا يدخل في تعريف الصفة الا اذا قلوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان
مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة أي اسم الفاعل يستحسن جرفاعله في الجملة
أي في بعض العوارض ذلك اذا كان لازما (قوله لانه لا تضاف الخ) قضية هذا
التوجيه أن التقييد لميان الواقع سم (قوله يدل على حدث) أي معنى يتعلق بالغير
(قوله وأنها تؤث) أي بانتهاء أي غالبنا وقوله وتجمع أي جمع سلامة لذكر أن
غالبنا وانما قلنا ذلك لانه لا يقبل في نحو أيضا ولا يعضون ولا في نحو
غضبلن غضبانون كما يقال شاربه وتشاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل
سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعنى أنه عابه بلزوم
الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل
واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فغناء الدور
ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على
النظر في معناها الثابت لفاعله بحيث لو حوّل استنادها عنه الى ضمير الموصوف
لا يكون فيه لبس ولا يقع فتحس حينئذ الاضافة (قوله ماصيغ لغير تفضيل الخ) قال
ابن نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقترانه ان حوز يدهن صفة مشبهة والحياة
يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه
رجه نظر اعدتهم من أحوال الصفة المشبهة رفعا مع عملها اختوز يدهن وجبه
وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة في هذا الحالة (قوله من فعل لانج) أي من مصدره
وللتقييد بالانزوم مبني على مقتضى الجمه ور من منع اجراء اسم فاعل المتعدى
لواحد عند قصد ثبوت مجرى حسن الوجه كما هم (قوله دون فإذ معنى الحدوث)
أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه لنداميني أنه اذا قصد حدوث الصفة
المشبهة في الماضي أو الاستقبال حوّل الى فاعل فتقول في عفيف وشريف
وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه واطاهر أن الامر كذلك اذا
قصد حدوثه في الحاضر كما يدل عليه اطلاق قول المصريح ما نصه اذا أردت ثبوت
الموصوف قلت حسن ولا تقول حاسن وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول

وان كان متعدبا فقد
سبق أن الجمه ور على
منع ذلك فيه فلا استحسان
* (النبهيهان) * الاول انما قيد
الفاعل بالمعنى لانه لا تضاف
الصفة اليه الا بعد تحويل
الاسم ناعنه الى ضمير
الموصوف فلم يبق فاعلا
الامن جهة المعنى * الثاني
وجه التشبه بينهما وبين
اسم الفاعل أنه يدل على
حدث ومن قام به وانما
تؤث وتثنى وتجمع ولذلك
حلت عليه في العجل وعاب
الشارح التعريف المذكور
بأن استحسان الاضافة
الى الفاعل لا يصلح لتعريفها
وتحيزها عما دها لان
العلم به موقوف على العلم
بكونها صفة مشبهة وعرفها
بقوله ماصيغ لغير تفضيل
من فعل لازم لقصد نسبة
الحدث الى الموصوف به
دون افاة معنى الحدوث
وقد يقال ان العلم باستحسان
الاضافة موقوف على
المعنى لاعلى العلم بكونها
صفة مشبهة فلا دور

حسن قاله الشاطبي وغيره اه ثم راجعت الدماميني فرائته صرح بما استظهرته
 (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بأن
 الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بحجج رده من الاشكال وأجاب البعض بأن
 مراده أن كلام الناظم من حيث الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا نافية قوله
 بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الثاني (قوله وقوله
 وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من ثمة الجواب الثاني والظاهر أنه
 لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم أي
 من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كلفي ربحن في صحيح وعلم فانها الزمنة بالتزويل
 أو التعليل المفعول بالضم أفاده مع قول الشارح وأما ربحي وعلم ونحوهما فمقصود
 على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم أسالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل
 (قوله الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالشارح في عبارة المصنف الدائم الخال
 فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام بل يقال
 هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب يجعله قيدا لقوله حاضر والمراد بالدوام
 الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال بس نقلنا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام
 عقلية لا وضعية لانها لم تبدل على التجديد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ
 الاصل في كل ثابت دوامه اه وبواقفة قول الدماميني نقلنا عن الرشي كأن الصفة
 المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس
 معنى حسن في الوضع الأدو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا يدل
 في اللفظ على أحد القديين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من
 بعض كان اللفظ ظاهرا في الاتصاف بالحسن في جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة
 على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا أو سمي حسنا وهو الآن فقط
 حسن فظهوره في الامة يبرار ليس وشعبيا اه هومنه يؤخذ حمل قول الشارح وانما حج
 لا تكون الالهي الخ على حالة الاطلاق هو او عبارة الشارح في شرح قول الناظم
 وعمل اسم فاعل المعنى الخ تقضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أي اسم
 الفاعل فانه يكون للماشي المنقطع والحال والمستقبل كنهذا شارب أمس أو الآن
 أو غد وقوله كما عرفت أي في باب اسم الفاعل عند قول المصنف أن كان عن
 مضيه بعزل (قوله وهو الغالب) أو أما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فتدبر على
 أن المراد بالجريان أفادة التجديد والحدوث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الهمع
 أن الزمخشري وابن الجاحظ منع ما وزنها المضارع وأن نحو شارب السليم
 ومطحن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد المثلث فعملت معاملة
 الصفة المشبهة لأسماء صفات مشبهة (قوله في المبني من الثلاثي) خرج المبني من

أوان وقوله المشبهة اسم الفاعل
 مبتدأ وقوله صفة استخسر
 الى آخره خبر وقوله
 (وصوغها من لازم الحاضر)
 الى آخره عطف عليه
 لتمام التعريف أي وعلم
 تتميز به الصفة المشبهة
 أيضا عن اسم الفاعل أنها
 لا تصاغ قياسا لا من فعل
 لازم كظاهر من ظهر
 وحمل من حمل وحسن من
 بحسن وأما ربحي وعلم
 ونحوهما فمقصود على
 السماع بخلافه فانه يصاغ
 من لازم كقائم ومن
 المتعدى كضارب وأنها
 لا تكون الالهي الحاضر
 الدائم دون الماضي المنقطع
 والمستقبل بخلافه كما
 عرفت وأنها لا تلزم الجري
 على المضارع بخلافه بل
 قد تكون جارية عليه
 (كظاهر القلب) وضامر
 البطن ومعتدل القامة وقيد
 لا تكون وهو الغالب في
 المبني من الثلاثي

غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما في التسهيل (قوله تكسب الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله في المبني من الثلاثي فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كما لم يعلم فأسود جار على المضارع وأما سود الخماسي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحیح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنيّة من غير الثلاثي مع أنه يرددها مرفوعاً يباعن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقتره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدي لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفخ وعمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به وذلك كفي موضع آخر انما لا يعمل في المفعول المطلق اه يس والتحية الأولى (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة بالمفعول به (قوله على الحد) أى كأنما على الخلفه وحال من ضمير عمل المبتدل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بالبناء على الاصح من أنما مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترا اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها اللوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم يعمل ذكره شخبنا وأن لا توصف (قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما بعد شرط ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذي قد يعدد يمكن تأويله بأن يراد في الجملة تخلاف عما زدت في الكافية (قوله وسبق ما عمل فيه) أى حقق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذي تنافق فيه الصفة اسم الفاعل المرفوع والجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله تخلاف اسم النافع) أى فانه يتقدم منصوبه قبل في الارشاف الا اذا كان بال أو مجروراً بالإضافة أو حرف جر غيراً نذ نخور هذا غلام قائل زيدا ومررت بضارب زيدا فان جرح حرف جزاء فتقول ليس زيد بضارب، مجرأ جاز التقديم فتقول ليس زيد عمراً بضارب، ومنع ذلك الميزد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يرتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكره كرى ومن أجل هذا الختلاف صح النصب في نخور زيد انما ضاربه لعمه عمل ضارب المذكور في زيد الوتفرغ من الضمير بلو از تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وانما صح عمله في زيد الوتفرغ به من أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل

تكسب الوجه و (جميل الظاهر)
 وسببط العظام وأسود
 الشعر (وعمل اسم فاعل
 المعدي) لواحد (لها) أى
 ثابت لها على (الحد الذي
 قد جرد له في بابه من وجوب
 الاعتماد على ما ذكر
 * تنبيهه * ليس كما
 بمعنى الحال شرطاً في
 لأن ذلك من ضرورة
 لكونها موضعاً في جاز
 الثبوت والتأويلهما
 ضرورة الحال فعلاً
 أجود من قوله في ذلك
 والاعتماد واقتضاء الحال
 شرطان في تصحیح ذا
 الاعمال اه (وسبق
 ما عمل فيه من مجنب)
 بخلاف اسم الفاعل أيضاً
 ومن ثم صح النصب في نحو
 زيد انما ضاربه وانما منع في
 نخور وجه الأب زيد حسبه

وامتنع في نحو وجه الابز يدحسنه لعدم صحة عمل حسن في وجهه لو تفرغ من
 الضمير لعدم جواز تقديم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله في وجهه لو تفرغ
 له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن مالا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد
 الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كقولهم البعض فقال
 كلن الاولى جذف الضمير لتصل بالوصف ليكون أصرح في الدلالة (قوله وكونه
 ذاسمية وجب) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبهه باسم الفاعل فلا يرد أحسن
 الزيدان وما فيج العمران لان عملها في هذين بعنفهما من معنى الفعل وبقي هما
 بحقان فيه أنه يشمل محذوفها وهذا جاوز وألما لربز يدومعرا بتخضز يد
 ونصب محمورا ياضهار فعل أو وصف متون وأما العطف على محل المحذوف لم يتبع
 عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجهه الفعل بتخضض
 الوجهه ونصب الفعل وأنه لا يتبع إضافة الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت
 برجل فائل أيه ويتبع مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه
 كز يدشارب في الدار أبوه عمر وتوتبع عند الجمه ورز يدحسن في الحرب وجهه
 رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها
 بصفة لان معمولها لما كان سمييا مرتبطة بتقدم أشبهه الضمير وهو لا يعت
 فسكذ اما أشبهه قاله الزجاج ومتأخروا المغاربة ورذ عليهم بما في الحديث في صفة
 الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى خبر المحذوف أو معمول المحذوف وأنه
 يجوز اتباع محموره على المجل عند من لا يشترط وجود المحرز ويتحمل أن يكون
 منه وجاء على الليل سكاو الشمس ولا يجوز وجهه وجبن الوجهه والبدن بجرت الوجهه
 ونصب البدن خلافا للقرءه وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر
 نحو جاء الضارب الرجل واذا حلت الصفة ومعمولها بأل فخر المعمول أكثر نحو
 جاء الحسن الوجهه كذا في المغني والدماميني عليه (قوله في معمولها) أى المنصوب
 كما عرفت فوجهه والوجهه في مثالي الشارح فنصوبان (قوله أى متصلا) أى هو
 أو مكمله كالصفة والوصف ليكون شاملا لأنواع السببي الآتية وان يشمل
 المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك
 في معمول اسم الفاعل) نحو ز يدشارب محمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبهه) أى وهو
 المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لعدم المرفوع ولا المنصوب على وجهه آخر
 (قوله ونحوه) أى من الفضلات التي ينصبها القاسر والمتعدى كالحال والتقدير
 تصرح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضمير بارز متصلا) أى ليس
 منه فلا تفسر قوله أعم من أن تتصل بالصفة نحو ز يدحسن الوجهه حميله
 أو يفصل عنها يضمير آخر نحو قر يش خيرا الناس ذرية وكرامه هوها فان قلت

(وكونه ذاسمية وجب) أى
 ويجب في معمولها أن يكون
 سمييا أى متصلا بضمير
 الموصوف انظما نحو حسن
 وجهه أو معنى نحو حسن
 الوجهه أى منه وقيل أل
 تائف عن المضاف اليه
 ولا يجب ذلك في معمول
 اسم الفاعل كما عرفت
 * تبيهات * الاول
 ونحوه يمارح ان جواز نحو
 السماع بفتح مبطل لعموم
 من الالف معمول لا يكون
 المتعدي سمييا مؤخر امرود
 لا يمتنع
 المراد بالمعمول ما عملها
 الداء بحق الشبهه وعملها في
 ونظرف ونحوه انما هو لما
 فيها من معنى الفعل
 (الثاني) ذكر في التسهيل
 أن معمول الصفة المشبهة
 يكون ضمير بارز متصلا
 (قوله حسن الوجهه

كما أن المجهول الصفة يكون ضمير البارز يكون ضمير اسمته تراخوز بدحسن فما
 الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه أن المقصود كرمنا عمل
 فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة
 لا بقيد كونها مشبهة اه دماميني (قوله طلقة) هذا هو محل الشاهد لانه ما عمل
 طلق في الهاء وإنما أنت فبئد أمر وخروج حسن الوجه طلقة خبران متقدمان أما جعل
 البعض أنت فاعل الوصف فلا يمشي على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المستكن في
 مرفوعه عن الخبر على نفي أو استنفها م وأما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في
 أنت فرد بأن المجهول الواجب كونه سميئنا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو
 المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك لخلاف الهاء لأن
 ما أشيقت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر في أعمال الاسم
 الفاعل موبان أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عيوسه والسلم بالكسر
 ويفتح الصلح والصلح من الكو ح وهو التكسر في عيوس والمكتهر من
 الكتهر الرجل اذا عيس فهو توكيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير
 المستتر في الوصف (قوله ينتوع السببي) يظهر لي أخذ من الشواهد الآتية أن
 مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب
 تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في الأول
 والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أي فويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة
 بفتح الواو وكسر المثلثة وهي الهيمنة كما في انقاموس أي سمينات الارديف
 والاعجاز فهي المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أي وطبات الارديف
 والاعجاز لا تناسب المقام وإنما كان ما التفت الخ لأن الاصل المآزر مهن
 أو ما زرهن بالضمير اما نداء الى الموصوف وعائد موصول الضمير المجرور يعنى
 ويبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يتحمل أن يكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من
 النوع الثاني (قوله يشبه) أي الموصول في كون صفة جملة كصلة الموصول
 (قوله جم) أي كثير انوال أي عطا فاعله جملة أعدته صفة نوال، والضمير البارز
 فيها انوال والمستترا لم يبرز لأمره اللبس وأمه بمعنى قصده ومبستكنا
 حال من فاعل أم والازسة بفتح الهزرة وسكون الزاي الشدة وما في العيني مما
 يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فحتما) أي الناقعة من محبت العبر أعوجه عوجا
 ومعا ج أي عطفت رأسه بالزمان قبل الاخبار أي جهتهم منزلة تميز التائت بوقية
 بعد اللام ثم مثلثة أي اختلاف والتفت والازر بضمه تين جمع ازار وهذا كناية
 عن عفتهم وضمير الموصوف مخذوف أي الازر لهن أو آل خلف عنه نظير ما تقدم
 وقد يبحث في الشاهد باحتمال أن ما ذكره موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير

طلقة أنت في السلم وفي
 الحرب كالج مكتهر * فاعلم
 ان مراده بالسببي ما عدا
 الاجنبي فانها لا تعمل
 فيه * الثالث ينتوع
 السببي الى اثني عشر نوعا
 فيكون موصولا كقوله
 أسيلات أبدان دقائق
 خصورها * وثيرات
 ما التفت عليه المآزر
 وموصوفا بشبهه كقوله
 أزور امرأ جأ نوال أعدته
 لمن أمه مستكنا أزمة
 الدهر * والشاهد في جأ
 نوال ومضافا الى أهدهما
 كقوله * فحتما قبل الاخبار
 منزلة * والطبي كل
 ما التائت به الأزر * ونحو
 رأيت رجلا ذقمة اسنان
 رخ يطعن به ومقر ونا بال
 نحو حسن الوجه ومجردا
 نحو حسن وجهه ومضافا
 الى أحده ما نحو حسن
 وجه الأب وحسن وجه
 أب ومضافا الى ضمير
 الموصوف نحو حسن وجهه
 ومضافا الى مضاف الى
 ضميره نحو حسن وجهه
 ومضافا الى ضمير

مضاف) بإضافة ضمير إلى مضاف أي ضمير غائب إلى مضاف الخ (قوله جميلة أنفه)
 بجر جميلة نسبة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا للجملة ونصبه على التشبيه بالفعل
 به وجره بإضافة جملة اليه وضمير الموصوف مذكور ضلنا لان المعنى جميلة أنف
 وجهه جاريتها فعمل مافي كلام البعض وغيره (قول ومضافا إلى ضمير معمول صفة
 أخرى) فمدان المثال الذي قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا أن يكون معمول
 الصفة الأخرى غير مضاف (قوله البضة) يفتح الموحدة وتشديد الضاد المحذرة رقيقة
 الجلمة حلتته والمختصر ديكسر الراء البدن اذا تختز عن ثبائه وقول العيني يفتح
 الراء غير ظاهر وضمير كشيحه للمختبر والسنخ ما بين الخاصرة والضع الخلف (قوله
 فارغ بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المعنوت ان صلتها لذكر المؤنث
 لفظا ومعنى أن لا يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها للمثما
 في التا كبر والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه ويا امرأة حسنة سنيها ولما
 يتخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه ويا امرأة حسن وجهها الانتفاء التبع
 اللفظي والمعنوي والأبان اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كما كررتقاء أولفظا
 فقط كآلى أى كبر الاليسة وعجز أى كبرية العجيرة أو معنى فقط كحصى
 وحائض لم تتبع التبعينما ثلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكرابها ولا
 برجل رتقاء بتمه وقس لوجود التبع في اللفظ والمعنى أو في أحدهما وأجاز الاخفش
 تبعيتها في الاقسام الثلاثة لما يتخالفها أيضا هذا لخص مافي التسهيل وشرحه
 للدمايني (قوله وانصب وجر) أى هاتين معولهما للدلالة الاو ل وانما جاز
 في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى
 الى سببها لتكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبره أو حالا ونعتا
 وفي المعنى دالة على ببقوله في ذاته سواء كانت سببي الصفة المذكورة كما في يدحسن
 الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرهما نحو زيد أبيض اللحية أى
 شيخ وكثير الاخوان أى متقربهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه
 فيستتر ضمير في صفة سببية نحو زيد حسن وجهها كما يستتر في صفة نفسه نحو زيد
 حسن فيخرج السببي عن ظاهر الرفع اعلى الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع
 فاعلى ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدل من الضمير لئلا يتيسر بالفاعل فان لم
 تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لسببها لم يدل
 على صفة في ذاته نحو زيد احمر نوره لم يجر استتر ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد
 أسود فرس غلام الاخ وزيد احمر النور لانه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب
 متصف بالوصف المذكور ولم يدل صفة سببية على صفة في ذاته فكيف يضمير في
 صفة سببية صفة نفسه فان قيل أليس الصفة في نحو زيد احمر نوره تدل على صفة

مضاف الى مضاف الى ضمير
 الموصوف نحو مررت بامرأة
 حسن وجه جاريتها جميلة
 أنفه ذكره في التسهيل
 ومضافا الى ضمير معمول
 صفة أخرى نحو مررت
 برجل حسن الوجه جميل
 خالها ذكره في شرح
 التسهيل وجعل منه قوله
 سببي الفتاة البضة المختبر
 اللطيفة كشيحه وما خلت
 أن أسبى (فارغ بها) أى
 بالصفة المشبهة (وانصب وجر

ذاته وهي كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببياً لزيد
 من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من
 سمي الفاعل والمفعول للآدميين ومنه ما أخذ السعد قوله في حاشية الكشاف عند
 وله تعالى يدعي السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمفعولها إلا عند صحة
 عملها بإضمار صاحبها (قوله مع آل) حال من الضمير المحرور وصحوب ثنائده
 الثلاثة فاعمل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو إشارة
 إلى أحد أنواع السببى الاثنى عشر المتقدمه ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافاً
 ثمانية وهي ما عدا هذا وما عدا الوصول والموصوف والمجرد وسواهما ما يحسن وجهه
 والحسن وجهه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرداً أى من آل والاضافة
 (قوله ولا تجر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) تثنية السمن وهو
 منصوب بشبهة مقدره على أنه كقبي وظاهرة على أنه كسيد (قوله ومن انشأه
 لتاليها) أى التالى آل ولو بواسطة الاضافة لضميرها لضمير تاليها
 كقبي سم (قوله وما لم يخجل) أى من آل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز
 الجز وسما أى علم وذلك ثلاث سور فتم الى سور الرفع والنصب مع تعريف الصفة
 بال أو تكبيرها وصور الجز مع تكبير الصفة فيحصل ثلاث وستون سورة مفهومة
 من قوله فارفعها الى قوله ومن اضافة تاليها وأما قوله وما لم يخجل الخ فتأكيدهما
 قبله لعملة منه (قوله الرفع على الفاعلية) قديعين كقبي ومررت بامرأة حسن الوجه
 لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالفاء وقد يتعين عدمه كما
 في مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلاً لوجب تأنيث الوصف وقد
 يجوز الامران كقبي نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير
 الصفة) أى ابدال بعشر من كل يعنى حيث أمكن الابدال لا مطلقاً فلا يريد عليه
 ما حكى من قوله مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأفعال لوجود
 المسامحة من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمّل الوصف
 الضمير فان قيل على القول بأن العامل في البديل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة
 محذوفة وهو ممنوع أعجيب بأنه قد يعتقون فيها التأنيح ما لا يعتقون في المتبوع قاله سم
 (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى مفعول اسم الفاعل لشمه الصفة به فما تقدم
 وخصوصاً التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذى يشبهه بالفاعل
 بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبهاً بالمفعول به يسمى المنصوب على التبوع
 بحذف الجار مشبهاً بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى
 علمه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أى
 ضمها للمامة (قوله أو معرفة) أى لا قترانها بال (قوله فى أحوال السببى

مع آل * ودون آل
 معجوب آل وما اتصل * بها
 أى بالصفة المشبهة (مضافاً
 أو مجرداً ولا * تجر بها مع
 آل سما) أى اسمها (من
 آل خلا * ومن انشأه لتاليها
 وما لم يخجل فهو بالجواز
 وسما) أى المفعول ههنا
 الصيغة ثلاث حالات الرفع
 على الفاعلية قال الفارسي
 أو على الابدال من ضمير
 مستتر في الصفة والنصب
 على التشبيه بالمفعول به
 ان كان معرفة وعلى التمييز
 ان كان نكرة والخفض
 بالاضافة والصفة مع كل
 من الثلاثة اما نكرة أو
 معرفة وهذه الستة فى
 أحوال السببى

قول المحشى من ضمير الصفة
 كذا فى نسخ الحواشى ولا يمكن
 عبارة الشرح من ضمير
 مستتر فى الصفة اه

المذكورة) أي الاثني عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان
سيأتي في العدد وضم اليها ثلاث صور سميت كرها الشارح قبيل الخامسة الاولى
أن يكون معمول الصفة ضمير مباشر في الصفة الجردة من أن كبروت رحيل
حسن الوجه جميلة الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أن نحو
فرش شجاء الناس ذرية وكرامه خوفا الثالثة أن تفصل به ولكن تكون
الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميلة فصارت الصور خمساً وسبعين والصفة
أما مجردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فإذا ضربت
الثاني في خمس وسبعين صارت ستة وثلاثون أيضاً الأمر فوعدة أو منه صوة
أو مجردة فإذا ضربت الثلاثة في ستاً صارت ألفاً وثلاثاً وخمسة وعشرون
الضرب في الخمسة أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فإذا ضربت
الثاني في الألف وثلاثاً صارت أربعين ألفاً واربعمائة وثمانون
وأربعة وأربعون من صور الم معمول الضمير لانه وان انقسم في ضمير افراد وتثنية
وجمع لا يكون مجموعاً جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربع عشرة ألفاً ومائتان
وسبعة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممنوع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده
في التصريح (قوله ما لازم منه الخ) سيأتي قبيل الخامسة أن محل الامتناع في الصفة
المفردة أما التثنية والمجموعة على حد المثنى فيجوز انما تعبر عنها بأل إلى
الخطي وتقدم باب الانشافة أيضاً (قوله وذلك تسع سور) لانها بقية الاثني عشر
بعد اخراج ما فيه آل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه
الخ) وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الانشافة المعنوية انشافة النكرة
الى المعروفة فلم يجوز وافي الانشافة النقطية التي هي فرعها أن تكون على عكس
أصلها بقوله سم عن الصفوى ومراده بالواجب الواجب الانشافي أي بالنسبة
الى انشافة المعرفة الى النكرة فلا ينافي ما مران من المعنوية انشافة النكرة الى
النكرة للتخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم
الفاصلة والانشافة النقطية انما تجوز اذا أذنت تخففاً أو رفعاً كما تقدم ولا
تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع لوجوه الضمير مع الم معمول (قوله
الحسن وجهه) ينبغي أن يحصل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الأمثلة
الثلاثة بعده غير محلي بأل كزيد والافلام امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف
لضمير مافيه آل وكذا في المثال الاخير فعمل امتناعه اذا كان الموصوف نحو همد
لا نحو المرأة قوله سم (قوله وليس منه) أي من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم
يخجل الخ) لوجوه الاشارة بقوله فارفعها الى قوله ومن انشافة لتاليها السكا
أحسن لعلم قوله ومالم يخجل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولا اختصاصه

المذكورة في التثنية الثالث
فتلك اثنان وسبعون صورة
الممتنع منها الخ لازم منه انشافة
ما فيه آل الى الخال منها
ومن الانشافة لتاليها أو
لضمير تاليها كما شرح هذا
في التسهيل وذلك تسع سور
وهي الحسن وجه الحسن
وجه أب الحسن وجهه
الحسن وجهه أيه الحسن
ما تحت نفايه الحسن كل
ما تحت نفايه الحسن نوال
أعده الحسن ثمانين رخ
يطعن به الحسن وجهه
جارتها الجميل أنفه وليس
منه الحسن الوجهة الجميل
خالها يجبر خالها الانشافة
الى ضمير ما فيه آل وهو
الوجهة نغم وهو ضعيف لان
المسبرد نغم كما عرفت في
باب الانشافة وما سوى ذلك
بخارج كما أشار اليه بقوله
ومالم يخجل فهو بالجواز وسما
أي علم

قوله وما لم يحل الج بالجر كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع
 بقوله مقابلة لقوله المعتنع منها ما لم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ
 تفصيلا لقوله فمثل اثنان وسبعون صورة لأن الأندفع اثنان بأن المراد كما أشار إليه
 بقوله وما لم يحل الخ مع قوله فإرفعها الخ (قوله لكنه يتقسم) استدر الخ على
 قوله وما سوى ذلك بخلاف دفعه توهيم تساوي الصور في الجواز بقوله فالرفع
 رفع الصفة الخ) أي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على المؤصوف
 (قوله وذلك ثمان صور) لأن الجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا إليه
 المجرول أما محلى بال أولاهته أربع صور تضر في صورتها الصفة بثمان
 (قوله لما يرى) أي في الأربع الثابتة وقوله من أن آل خفف عن الضمير أي
 كالمذهب الكوفي (قوله ثمان السببية في المعنى) يعلمه أن الرفع بالثبوت
 السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع (قوله بهمة) يضم
 الموحد الفارس الذي لا يدري من أين يرقى لشدة أساه وبأوه متعلقة بمنيت يضم
 الميم وكسر النون مخففة أي ابتليت شهم بفتح الشين المتجمعة قوى القلب ذكويه
 قلب فأعل شهم مخبذ يضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال مججمة
 أي شرب للامور لا ذى كهام أي لاساحب سمف كهام بفتح الكاف أي كليل
 يفرأى بعدد عن الاسباب (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف
 مطلقا) أي لما فيه من اجراء وصف القاسم مجرى وصف المتعدى كذا في التصريح
 قال سلم ومقتضاها أن الصفة المعرفة كذلك الآن يشرق بأن في المعرفة اعتمادا على
 ألوان كانت معرفة على الأصح فنقرأ الى القول بأنها وسبولة فبها قوة العمل
 بخلاف المنكرة لكن في هذا فرض الموضع في باب الانساق ذلك مع تعريف
 الصفة والمجرول اه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على التوضيح بأنه كان
 الأولى له التمثيل بحسن الوجه قل يتم ولما كان الاجراء المند كوي دون خلات
 الصفة من ضمير يعود على الموصوف في التبع جعلوا هذا القسم ضعيفا والذي
 قبله قبيحا اه وقد استدلنا في باب الانساق أن بعض ما عر واعنه هنا بالضعف
 عروا عنه هناك بالرفع تساهلا فلا نافي ما هنا جعلهم هنا لاجراء المند كوي
 قبيحا وقوله مطلقا أي سواء كان تعمر عنها بال أو بالانساق ودخل تحت ما ذكره
 ثمان سور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببية المنكرة الموصوفة
 والمضاف اليها أو الجرد والمضاف اليه (قوله وجرها ايانا) قيل وجه الضعف ما فيه
 من شبه انساق الشيء الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة
 ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى العرف بال والمضاف الى العرف بها لأنه
 لا زيادة فيه ما وهذا التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء صورتين

لكنه يتقسم الى ثلاثة
 أقسام فبج وضمير
 وحسن فالضمير رفع الصفة
 محسرة كانت أو مع آل
 الجرد من الضمير والمضاف
 الى الجرد منه وذلك ثمان
 سور هي الحسن وجهه
 الحسن وجهه أبو حسن
 وجهه حسن وجهه أبو الحسن
 الوجه الحسن وجهه أبو الحسن
 حبه الوجه حسن وجهه
 الأب والأربع الأولى أجمع
 من الثانية قلمي أي من أن
 آل خلف عن الضمير
 وانما جاز ذلك على قبيحه
 لقيام السببية في المعنى
 مقام وجودها في اللفظ
 لأن معنى حسن وجهه حسن
 وجهه أو منه ودليل
 الجواز قوله * بهمة مثبت
 شهم قلب * مخبذ ذى
 كهام يبين * فهو نظير
 حسن وجهه والمجوز اهذه
 الصورة مجوز لنظرها
 اذ لفرق والضعيف نصب
 الصفة المنكرة المعارف
 مطلقا وجرها اياها سوى
 العرف بال والمضاف الى
 العرف بها

وجز المقرونة بال المضاف الى
 ضمير المقرون بها وذلك خمس
 عشرة صورة هي حسن الوجه
 حسن وجهه الابد حسن
 وجهه حسن وجهه آية
 حسن ماتحت نقابه حسن
 كل ماتحت نقابه حسن
 وجهه جاريتها جميلة أنه
 حسن الوجنة جميل خالها
 وحسن وجهه حسن وجهه
 آية حسن ماتحت نقابه
 حسن كل ماتحت نقابه
 حسن وجهه جاريتها جميلة
 أنه حسن الوجنة جميل
 خالها والحسن الوجنة
 الجميل خالها ويدل للجواز
 في الاول والثاني قوله
 وتأخذ بعده بذياب عيش
 أحب الظهر ليس له سنام
 في رواية نصب الظهر وفي
 بقية المنصوبات قوله
 أذعتها التي من نعاتها * كوم
 الذرى وادقة سرتها * أذ
 لافرق وفي الجرورات سوى
 الأخير قوله * أقامت على
 ربيعها جاريا صفا * كيتا
 الأعلى جونتاهما صفا

المدكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان في الصفة المعرفة كالمنكسرة
 فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد
 معهما في الصفة المعرفة شي آخر يقتضي امتناع الجرهما منعناه فادفع اعتراض
 البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمان
 المتقدمة بعد الصورتين اللتين اسماتهما (قوله وجز المقرونة الخ) زجده ضعفه
 ما تقدم من أن المبرد يتبعه (قوله وذلك) أي الضعيف أو المذكور من النصب
 والجرين (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجنة الخ دون
 غيرها إشارة في المحل الاول الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني
 الى أن ما بعدها أمثال النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أي نصب الصفة
 المنكسرة الماعرف بأل ونصبها المضاف الى الماعرف بها (قوله وتأخذ بعده الخ) روى
 تأخذ بالجرم عطفة على جواب الشرط والرفع اسما ثنائيا والنصب بأن مضمرة كما
 سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزاء الخ والضمير
 في بعده للمدح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذباب النشئ تكسر المذال المعجمة
 عقبه والأجيب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر المعبر والمعنى تمسك
 بعده بظرف عيش قليل الخير بمنزلة المعبر الهزل الذي ذهب سناماه لشدة هزاله
 أي تبقى بعده في شدة وسوء حال وفي أحب الحرسفة لعيش وجزه بالمنكسرة ان
 أنصفا الى ما بعده والاقبال الفتح نسبة عن المنكسرة لانه ممنوع عن الصرف
 للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب جارا لروى الظهر بالرفع
 على الفاعلية والجر على الانساق والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا
 دليلا لثاني أيضا لان المضاف للمحلى بأل بمنزلة اذ لافرق (قوله أذعتها) أي أصفها
 والضمير للذوق وفي الخ تعلميل لما قبله والنعات جمع ناعت أي واصف وكوم
 منصوب على المدح يضم الكاف جمع كوما بكسر وجرء وهي عظيمه السنام
 والذرى جمع ذررة تتلبد المذال المعجمة وهي أعلى الشجر والمراد بها هنا السنام
 وواحدة صفة تكوم من ودقت السرعة أذادت من الارض لفرط السمن والشاهد
 فيه لانه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بكسر وهي مضاف الى ضمير
 الموصوف (قوله أذ لافرق) علة للمحذوف أي وانما كان دليلا للجواز في بقية
 المنصوبات مع أنه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه لافرق (قوله أقامت على
 ربيعها) على معنى في والضمير للدمية في البيت قبله بثمة دمنة تكسر الدال
 وهي ما بق من آثار الدار وجاريا صفا فاعل أقامت وأرادهم ما جرين بوضع عليهما
 القدر بخانب الصفا أي الجبل وكيتا الأعلى صفة جاريا أي شديد تاجرة الأعلى
 أي الاعلىين فالجمع مستعمل في الاثنين جوتاهما صفا صفة ثانية أي مسودتا

موضع الاسطلاب بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جرت جوتما وهو وصفة
 مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية الجرورات سوى الاخبار اذا فرق
 (قوله في هذا النوع) أي الجرورات سوى الاخبار (قوله مطلقا) أي في الضرورة
 والسعة (قوله يشبه اشبهه الشيء الى نفسه) أي لان الوصف عين مرفوعة في المعنى
 وانما قال يشبه لانه لم يضاف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه كما مر (قوله صفر
 وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكانت وشاحها حال
 والوشاح شيء ممرص بالجوارح يجعله المرأه من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفي
 رواية صفر رداها (قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفي رواية أخرى المور عينه
 اليسرى وكناهما صحبة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح إسنادا ولا يظهر
 الجمع بينهما (قوله شئن أصابعه) بفتح الشين المججمة وسكون المثناة أي غلبتها
 (قوله لما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران
 كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء ضمير امسنة تراها فاعل الحسن وجهه
 ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله لذلك) أي لئلا يكرر
 من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أي من امتناع وأحكامه وتوقع وشغف
 وحسن وأحسنية (قوله بإشارة فندبة) أي فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل
 كالأشارة بصورة الثمانية التي فوق قوله بهمة الخ وفوق أفتح الذي هو حكم رفع
 حسن وجهه وحسن وجهه أب الى أن قوله بهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه
 الإشارة فوق ففتح الذي هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجهه الأب وفوق ففتح
 الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجهه الأب وفوق أفتح الذي هو حكم رفع
 الحسن وجهه الحسن وجهه أب لكان أحسن لان فيه تبيينها على أن قوله بهمة الخ
 شاهه الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح وكان الموافق لما مر في الشرح أيضا
 أن يشير الى شاهد ثمانية صور النصب الضعيفة وهو قوله أذعيا الخ والشاهد صور
 الجرا الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما الخ (واعلم) أن الشارح
 أشار على ما في كثير من النسخ الصحيحة عشر اشارات الى عشرة شواهد كل شاهد
 لحكم صورتين الا الشاهد في الاشارة السابعة فلحكم سورة واحدة لعدم ذكره
 صورة تناسبها السكن النسخ مختلفة في الرفع المشارها * الاشارة الاولى فوق
 أحسن حكم جرح حسن وجهه حسن وجهه أب الى شاهد جرحهما وهو قوله لاحق بطن
 بقري سمين * لا تخطل الرجح ولا قرون * ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن
 تكلم عليه بما يسرفه فنقول معني لاحق بطن ضامر بطن قال في القاموس لاحق
 كضمير وهو وصفة لقرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقري بفتح القاف
 كفتى أي ظهر والباء بمعنى مع وقوله لا تخطل الرجح بفتح الحاء المججمة وكسر الطاء

والجر عند سيمو يعني هذا
 النوع من الضرورات
 ومنعه المبرد مطلقا لانه
 يشبه انشافة الشيء الى
 نفسه وأجازة الكوفيون
 في السعة وهو الصحيح في
 حديث أزرع صفر
 وشاحها وفي حديث
 اللخمي أن أعور عينه اليمنى
 وفي صفة النبي صلى الله عليه
 وسلم شئن أصابعه ويدل
 للاخير قوله سبتي الفتاة
 المفضة البيت في رواية جرح
 كشمه وأما الحسن فهو
 ما عدا ذلك وحملته أربعون
 صورة وهي تنقسم الى حسن
 وأحسن فيما كان فيه ضمير
 واحد أحسن مما فيه
 ضميران وقد وضعت لذلك
 جدولا تعرف منه أمثله
 وأحكامه على التفصيل
 المذكور بسهم ولة تشير الى
 ما لبعضا من دليل بأشارة
 هندية وان كان كثيرا

وفتح الراء وسكون الخيم أى لا مضطرب الخط ومما تو به وهو سفة أخرى للقرس
 المدوح والثرون بالثاقف والراء كصبور الدابة التى تعرق سر يعا أو تقع حوافر
 رجله موقوع يده ولاحق ان كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتج الى القراءة
 من بالرفع على أنه نعم مقطوع لقوى لتفوق الشطران فى الحركه كقوى فى نسخ
 الاستمهاد أيضا بقوله * ولا سبى زى اذا ما تلبسوا * الى حاجه وما تخسبه بل لا
 الشاهد فى سبى زى والزى بكسر الزاى الهيمه وقوله الى حاجه أى لا اجل
 حاجه ومخسبه منصوب تلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الخيمه
 مقطوعه وسين مهملة أى مدله صفة فى الاصل لير لا فلما قدم عليه أعرب حالا
 والمبرل بضم الباء وحده وسكون الزاى جمع بانزل وهو العير الذى انشق نابه ذكرا
 كان أو أنثى * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن
 وجه الاب الى شاهد نصبها وهو قوله أجب الظاهر الخ على رواية نصب الظاهر
 وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر فى الدرر من الاتصاف على جعله دليل نصبها
 وأما جعله شاهد الهما فى الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعنا لما يأتى فى آخر
 طريقه معرفة الجدول ووجد فى عدته نسخ من رسم صورته فوق أحسن حكم
 جرح حسن الوجه حسن وجه الاب وصوره خمسة فوق ضعيف حكم نصبها وصورة
 أربعة فوق قبح حكم رفعها ما ورسم الصور الثلاثة فوق أجب الظاهر الخ تبعها
 على أنه شاهد فى حكم جواز الاحوال الثلاثة فلا يوافق صنيع الشارع سابقا
 * الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها حسن وجه أب الى شاهد
 نصبها وهو قوله هيناء مقبلة تجزء مدبرة * بخذوطة حدثت شفاء أنبايا أى
 هى هيناء أى شامرة كفى العيني ومقبلة حال من الصمير فى هيناء وقول انعيني
 ذوالحال مخذوف أى اذا كانت مقبلة وكانامة تكاف لا حاجة اليه وانجزء
 كبيرة العجز ومدبرة جبال من الضمير فى عجزه مخذوفة أى مؤشومة بالخط بكسر
 الميم وسكين الخاء المعجمة وهو ما يوسم به وجدات بضم الجيم وكسر الدال المهملة
 مبنى للنجوه لسن قولهم ياربى تجددولتنا خلق أى خدمته والشاهد فى شفاء أنبايا
 من الشب وهو رقة الاسنان وسفاؤها * الاشارة الرابعة فوق أفتح حكم رفع
 حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعها وهو قوله بهممة الخ وقد تقدم
 الاشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أمه الى
 شاهد رفعها وهو قوله تعبرنا أقليل عدادنا * قللت لها ان الكرام قليل *
 الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال أعدته حسن سنان رخ يطعن
 به الى شاهد رفعها وهو قوله أزور امرأ الخ وقد تقدم * الاشارة السابعة
 فوق ضعيف حكم جرح الحسن الوجهة الجميل خالها الى شاهد جرحه وهو قوله * سبتى

الفتاة الموقدة تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نسب الحسن الوجه
الحسن وجه الاب الى شاهدين منهما وهو قوله * فاقوى بعلية بن سعد * ولا
بقرارة الشعر الرقابا * وعلية وفزارة قبلتان والشعر يضم الشين الجمجمة وسكون
العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله * لقد علم
الابقاظ أخفيع الكرى * والشاهد في نصب أخفيعه بالايقاظ على التشبيه بالمفعول
به والابقاظ جمع يقظ أي متيقظ والأخفيع بناء معجمة فقاء ففتحتمه جمع خفي وأراد
بها أحضان العيون والكرى النوم * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نسب
الحسن وجهها الحسن وجه أب الى شاهدين منهما وهو * الحزن بابا والعقور كلما
والحزن يشق الحياء الملهمة وسكون الزاي سدة السهل وهو دم الشخص بأن
بأيه معدق دون الانسحاق وكلمته عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن
حكم وضع الحسن ماتحت نقاب الحسن لكل ماتحت نقابها الى شاهدين منهما
وهو * فاصديق العزير من قصده ويرد علمه أن من يتعمل غير الرفع الآن يقال
الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فأعرف ذلك فقد أشمل
أر باب الخواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده فوق فقهه بخط كثير
(قوله بكاف عرية) أي مجبورة لامعاقبة والنسخ شاملة في مواضع هذه
التركيب اختلاف لا يتوق معه (قوله جامعاً في ذلك) أي في الدليل بين كل متناسبين
أي قسمين متناسبين بحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد علمه أفراد الحسن
الوجهة الجميل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لأن أفرادها بذلك لعدم ذكره
فسمي باسمه كما هو قدير (قوله طريقه معرفة النسخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام
اشار حبل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو وهذا
ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله بجامعا
الح (قوله بما يارسن) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنسكرة (قوله ثم رفع
بصرك الى أبيات الصفة المنسكرة) أي لتسكون سياريا على عادة القرائة في الورق
ممثلا من البداء بما لا على (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين
الصفة المنسكرة والصفة المعروفة بالاولا للمجوعول في رأس أبيات مجموعهما سوت
عشرة لا خمسة (قوله باثني عشر مرزعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقابل
المربعات المقابلة للحر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور
كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه
وحسن وجه أب في أحسنية الجر فوضع الحكم الاربعه بيتا واحدا وكاجتماع
الاولين في ضعف النصب وفي فتح الرفع فوضع الحكمها بيتا واحدا وفي ذلك
وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهدان كان

أشرت الى كثرته فكان
عريته جامعاً في ذلك بين كل
متناسبين بإشارة واحدة
وهو هذا * طريقه معرفة
هذا الجدول أن تضع الورقة
التي هو مرسوم فيها بين
يدك بحيث تكون أبيات
الصفة المعرفة بأل عما
يليك ثم ترفع بصرك الى
أبيات الصفة المنسكرة فاذا
فرغت منها تنظر الى أبيات
الصفة المعروفة بأل وقد
جعل في رأس أبيات النوعين
خمسة سوت مكتوب في أول
بيت منها الجر وفي الثاني
النصب وفي الثالث الرفع
وفي الرابع السبي وفي
الخامس الصفة ووصل
كل بيت من هذه الابات
بأثني عشر مرزعا فالمرزعات
الموسولة

بالأخبرين منها الصفة ومعملها

السببي المنقسم الى اثني عشر
قسما كما تقدم والمراد بالرفع
الموصول لتبعيت الجر مكتوب
فيها حكم المجهول السببي
الذي في مربعاته كلها
وكذلك في بيت النصب
وبيت الرفع لما قبله منها
ممتنع فهو ممتنع وما قبله
حسن فهو حسن وهكذا
ثم ما يحرس هذه الاحكام
اشارة هندسية فانظر في
الشواهد المكتوبة حول
الجدول فما وجدت عليه
تلك الاشارة فهو شاهد
ذلك الحكم * وقوله جامع
بين كل متناسبين الخ أي كما
جمع بين حسن الوجه
وحسن وجه الأب بصورة
سنة في الجر وخسة في
النصب وأربعة في الرفع

(قد وضعتنا في جدولنا
بدل الستة واحدا وبدل
الخمسة اثنين وجعلنا
موضع الاربعة فوق مربع
خاليا وجعلنا الاربعة
فوق أفق الذي كان عليه
صورة ثمانية في بعض
النسخ وذلك لموافقة أعداد
الاشارات في الخشي اه
مصححه)

وفي الحكم ان لم يكن والمراد بجمع سطح أحاط به أو بجمع خطوط ولذلك سمي مربعها
ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة ان استقامت الخطوط
الاربعة لتساوي الزوايا حينئذ الزوايا المتساوية قوائمه على زوايا أو بجمع بعضها
وهو ما صغر ناد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض
لاحتوائه على زوايا أو بجمع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى
علي من له أدنى المسامحة من الهندسة (قوله بالأخبرين) أي البيتين الأخيرين
المكتوبين في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة والنصير في منها يرجع
الى قوله خمس بنوت (قوله حكم المجهول السببي) أي حكم جرة وقوله الذي في
مربعاته صفة للمجهول السببي والضمير يرجع اليه (قوله لما قبله منها) الضمير في
منها الاحكام السببي أي احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع
والمعنى ان السببي الذي قبله من احكام اعراب السببي المطلوب من جراً ونصب
أو رفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أي به مع عامه من قوله مشيراً الخ
توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أي بعضها (قوله بصورة سنة في الجر وخسة في
النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح
كما تقدم

(١) لاحق بطن بقري - ميم * لاخطل الرجيع ولاقرون (٢) أجب الظه رابسر له سنام
(٣) شفاعة لجنز امدره مخوضه جده شدا آسا (٤) بهمه منبت شهم قلب (٥) نعرنا اذ قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل (٦) ازرور اسرا ج اقول اعدوه
(٧) سبقي الفناء ايضا الخرد اللطيفة كتحه (٨) فافوى بعهده من سعد * ولا يفارقنا الشعر الرذالا (٩) الحزن بابا العزوة كلبا (١٠) فاقصير يد العزير من قصده

(١٧)

الصفة	السبب	الرفع	التصيب	الجر	الصفة	السبب	الرفع	التصيب	الجر
زيد الحسن	الوجه	ن	(١)	حسن	زيد الحسن	الوجه	ن	(١)	حسن
زيد الحسن	وجه الاب	ن	(٢)	حسن	زيد الحسن	وجه الاب	ن	(٢)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٤)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٤)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٥)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٥)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٦)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٦)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٧)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٧)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٨)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٨)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٩)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٩)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٠)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٠)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١١)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١١)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٢)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٢)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٣)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٣)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٤)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٤)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٥)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٥)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٦)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٦)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٧)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٧)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٨)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٨)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٩)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(١٩)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٠)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٠)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢١)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢١)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٢)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٢)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٣)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٣)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٤)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٤)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٥)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٥)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٦)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٦)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٧)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٧)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٨)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٨)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٩)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٢٩)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٠)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٠)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣١)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣١)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٢)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٢)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٣)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٣)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٤)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٤)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٥)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٥)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٦)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٦)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٧)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٧)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٨)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٨)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٩)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٣٩)	حسن
زيد الحسن	وجه اب	ن	(٤٠)	حسن	زيد الحسن	وجه اب	ن	(٤٠)	حسن

ان باشتره وخلت من آل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل فالاول نحو هدم أحسن وجوها وأنضرهم وهاو الثاني نحووا الحسن الوجه الجميله (الثاني) انما تأتي مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مشناة أو مشعرة على حد ما المنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق في باب الاضافة اه ﴿حاشية﴾ قال في الكافية * وضمن الجامد معنى الوصف وأستعمل استعماله بضعف * كانت غريال الاهداب وكذا * فراشة الحلم فسراع المأخذ أي من تضمن الجامد معنى المشتق واعطاهم * الصفة المشبهة قوله * فراشة الحلم فرعون العذابون * طلب نداء فكتب دونه كتاب وقوله * فولوا والله والمهر المفدى * لابت وأنت غريال الاهداب * ضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى أليم وغريال معنى مثقب فأجريت مجازها في الاضافة الى ما هو فاعل في

قوله وعملها فيه جراً بالاضافة ان باشتره وخلت من آل) حوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة والخلو من آل أن تعمل الصفة في الضمير نصب على التشبيه بالفعول به فعلى هذا الجواز لا يلزم كما قاله الدماميني قال و يظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لأن مشهورة بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضرهم وهاو) من النظره وهى الوضوء والههجة وفيه أن ماذ كرسعة تقضيل لصفة مشبهة ويمكن يدعى أن يقول كغيره فرب يش نجباء الناس ذرية وكرامهم وها (قوله الجملة) كون الضمير في محمل نصب مذهب سيبويه ومذهب القراء أنه في محمل جرحه قاله السيوطي أي لانه يجوز انما في الصفة المحلولة بأل الى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بأل أو لا وسواء كان المضاف اليه خايما من آل ومن الاضافة لتاليها رضم مرتابها أو لا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بخذف النون (قوله فراشة الحلم) يشق الغناء (قوله أي من تضمن الجامد الخ) بيان لقوله * كانت غريال الخ (قوله واعطاهم حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبوحيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والمدال المهملة المشددة أي القوى الجري لابت أي رجعت وأنت غريال الاهداب أي مثقب الجلد من وقع الاسنة

﴿التعجب﴾

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانه لا تقبل الزيادة وشذوق العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أحله تقبله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي والخمار وفاقا لسبكي وجاعة كل ابن اسراج وابن الانباري والصمري حواره ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمته بما تخار فيه العقول والقصد التساع عليه بذلك اه باختصار وسبأ عن الرشي مايزيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيثمي بعد أن نقل في كتابه الاعلام اقناعا لسبكي بالجواز مذاق كلام ابن الانباري والمختصة اعترض السكوفيين على البصريين في قولهم ان أم أفعله فعل بأنه يلزمه أن يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل فأجابوا أن معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ امام من يعظمه من عباده أو ما يدل عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم نداته لا شئ جعله عظيما وقيل هو ما يربانه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول اوجهه الثلاثة على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار

انه ويكتفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلي ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها اخصوص عليه تعالى وقد رتبته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه مخافية وأما التمجيد الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو لها أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أي لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب (قوله أي يدل على التمجيد الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون نفس الاله فكان الظاهر أي يتعجب بصيغة من موبه لها في كتب النجاة وقد يتعجب بغيرها نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو واستعظام) وعبره الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند التعجب بأمر يتجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب يطل التعجب (قوله فعل فاعل) يعني صفة موبه وان لم يكن لقيه اختيارا فدخل نحو ما حسن زيد فان دفع اعتراض البعض كعبره (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه حتى سبها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا يتم الظهور سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أي تعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستعظام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا والله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاختصار بالتهزؤ ويكون دره نفس والله يكون المخاطب نفس والله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استتفهامية أو عن نفي جوارها ان كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم بنجاسة المؤمن اذا عدم نجاسته غير حتى السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) لى في جميع الكتابات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبليغ من تحوله بذكر فارسا (قوله باجارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجز والسكامل المزفل بخاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استتفهامية أو الخبرية ان كانت نافية فخازية ومرفوعان كانت نافية تسمية وجار تامنه صرف لانه مضاف الى الالف المنقابلة عن باء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى تعجب (قوله لا طرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوضعها له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واها ولثرد بان وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب للتعجب بناء على الراجح من أن سميات أسماء الافعال ألقاظ الافعال (قوله ضمير يعود عليها) أي والضمير لا يعود الاعلى الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب

تعجبا* أوجىء بأفعل قبل
بحر زوربا) أي يدل على التعجب
وهو استعظام فعل فاعل
ظاهر المزية بألقاظ كثيرة
نحو وكيف تكفرون بالله
وكنتم أمواتا فأحياناكم
سبحان الله المؤمن لا ينس
لله دره فارسا الله أنت باجارتا
ما أنت جاره وقوله* واها
اسمى ثم واها واها* والمجرب
له في كتب العربية
صيغتان ما أفعله وأفعله
لا طرادهما فيه فأما
الصيغة الاولى فخافها
اسم اجماعا لان في أفعل
ضمير يعود عليه وأجمعوا
على أنها مبتدأ لأنها مجردة
للاستناد اليها ثم اختلفوا
فقال سيبويه هي

التقديم لانها في كلام جرى مجرى المنسل فلزم طريقة واحدة داماني (قوله
 نسكرة تامه) أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما
 خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أى المناسب له قصد
 الابهام لا قضااء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها
 معنى التعجب ان اهدخلنا في افادته فلا بنا في أن الموضوع للتعجب الجملة
 بتمامها وقيل المستوع تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله وما بعد اخبر)
 لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحاله الاخبار بل انشاء التعجب وكذا
 يقال فيما بناي قال الرضى معنى ما أحسن زيد في الاصل شئ من الاشياء جعل
 زيد احسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانجى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
 في التعجب من شئ يستحيل كونه بتجعل ما عالج نحو ما أقر الله وما أعلم (قوله هي
 استفهامية) أى مشوبة بتعجب كاذ كره المصنف في شرح التسهيل وقال
 الدمايني استفهامية أى في الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول
 أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسب الحسن ان يستفهم عنه وقد يستفاد
 من الاستفهام معنى التعجب نحو ما لي لأرى الهدى اه وما بعدها والخبر
 (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين
 فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يلبه الا الاسماء نحو ما أفتح العين (قوله هي
 معرفة ناقصة) لاحتمالها في افهام المراد الى الصلة (قوله أى شئ عظيم) ليس
 ذكر شئ ضروري (قوله للزومه مع بقاء المتكلم تون الوقاية) قال الدمايني نقل عن
 المصنف لا يريد على ذلك عليكى ورويدنى لانه يقال عليكى ورويدنى فلا يلزم ان
 تون الوقاية بخلاف ما أقرنى اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الاول
 لان عليكى بمعنى الزمنى وعليكى بمعنى استمساكى كاذ كروه فهو تركيب آخر
 اه ولك دفعه بان مراد الجيب أن عليكى له حاله يستغنى فيها مع بقاء المتكلم عن
 التون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حاله يستغنى فيها مع بقاء المتكلم عن التون
 مع أن المعروف أن عليكى مطلقا بمعنى انزم الأتية فديهم معنى استمسك فبتعدى
 بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام تخاف فيها أسل المفاعيل
 منها أنه لا تحذف الادلل ولا يتقدم على عامته ولا يحال بينهما الا بالظرف على
 الصحيح ولا يكون الامعرفة أو نسكرة مختصة كما سبذ كر الشارح هذا الحكم
 والمصنف البقية (قوله للجميه مصغرا) أجاب البصر بون بأنه شاذ (قوله شدن) من
 شدن الظمى بالسين المعجمة والدادل المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه
 ولنا صفة ثانية تغزلا تا تمام البيت * من هو اياك الضال والسهر * والضال
 بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر الصدر البرى الواحدة ضالة والسهر بفتح

نسكرة تامه معنى شئ وانبتدى
 بها لتضمنها معنى التعجب
 وما بعدها خبر فوضع رفع
 وقال الفراء وابن درستويه
 هي استفهامية ونقل في شرح
 التسهيل عن الكوفيين
 وقال الاخفش هي معرفة
 ناقصة بمعنى الذى وما بعدها
 صلة فلا موضع له أو نسكرة
 ناقصة وما بعدها هامة فحله
 رفع وعلى هذين فالخبر
 محذوف وجوبا أى شئ
 عظيم واختلغا في أفعل
 فقال البصريون والسكسائي
 فعل للزومه مع بقاء المتكلم
 تون الوقاية نحو ما أقرنى
 الى رحمة الله ففتحته بناء
 كالفحمة في ي يضرب سمرا
 وما بعده مفعول به وقال
 بقية الكوفيين اسم للجميه
 مصغرا في قوله
 ياما مبلغ غزلا تا شدن لنا

السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بجاء مهملة كما حرفه
 البعض الواحدة صمرة ويجمع أيضا على صمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن
 بعض السكوفيين أن فتحته بئاً ثية انضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي
 بالحرف ورد أن المؤدى لمعنى التعجب الجملة تمامها الأفعال وحينئذ نقول
 الشارخ ثمة السكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فحثة
 اعراب مع كونه خبراً (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة
 (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تذييل على أن مخالفة الخبر للمتبدأ
 كونه ليس وصفاً للمتبدأ فى المعنى كما فى يد عندك وما أحسن زيداً ومثناه
 النصب عندهم فى نحو زيداً أفضل أياً وفسرها فى التصريح بأن يكون الخبر مشتق
 لا يجعل على المتبدأ الاحتمالية ولا حكاية (قوله وصفان يدلان ضمير ما) فيه إشارة إلى
 أن معنى أحسن عندهم فائق فى الحسن لاسم زيداً حسناً كما هو على يذهب
 البصر بين إذا التصبيرة ضمير ما لا زيداً من (قوله مشبه بالفعول به) (قوله
 بعد ما يشبه الفعل فى الصورة) (قوله على فعلية أفعال) أى فيها انفصال الربط وانما
 أجمعوا على فعلية أفعال لان سبغته لا تتكون الالفعل وأما أجمع فنادر قاله
 المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف
 العلة كالامر نظر الصورة أو على فتحه مقترنة منع من ظهورها مجبوته على صورة
 الامر نظر للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى فى الأصل والافالحة تمامها انقلت
 الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيحمل الانشاء غير الطلب
 (قوله وهو فى الأصل ماض الخ) فأصل أحسن زيداً أحسن زيداً أى صار إذا حسن
 فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب
 ليوافق لفظ فى التعبير تغير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لى (قوله
 انما تحذف مع أن وأن) مع أن الذى فى التصريح بتلاعن الموضع فى الجوائى أنها
 انما تحذف المحذوفة وأن محذوفة مع أن المتعددة تمتنع لعدم السماع ثم قال فى هذا حكم
 اختصت به عن أن وفتاويه عسى أن يقوم يدف لأقبال عسى أنه يقوم (قوله
 والباء للتعدي) أى موضع مجرور هانف على المعنوية قال الفصيح ولو انظر
 شاعر الى حذفها مع غير أن بعد فعلية فزمه ان رفيع على قول البصر بين وأن نصب
 على قول الفراء وهذا أظهر ثمره الخلاف اه دما مبنى هذا وفى الهمع أن
 الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما فعل والباء زائدة وكذا قال
 الدمامسى الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن
 تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدي لازائدة وأسئل أكرم زيداً أكرم
 زيداً أى صار إذا أكرم ثم غير الماضى بالامر وحى بالباء المعديتى انضمر الفاعل

ففتحته اعراب كالفتحة فى
 زيد عندك وذلك لان
 مخالفة الخبر للمتبدأ تقتضى
 عندهم نصبه وأحسن انما
 هو فى المعنى وصفان يدل
 لاضمير ما زيد عندهم
 مشبه بالفعول به * وأما
 الصيغة الثانية فأجمعوا
 على فعلية أفعال ثم اختلفوا
 فقال البصريون لفظه لفظ
 الامر ومعناه الخبر وهو
 فى الأصل ماض على صيغة
 أفعال معنى صار إذا كذا
 كذا البعير إذا صار إذا غدة
 ثم غيرت الصيغة فتبع
 اسناد صيغة الامر الى الاسم
 الظاهر فزيدت الباء فى
 الناقل ليصير على صورة
 المفعول به كما مر زيد
 ولذلك التزمت بخلافها فى
 نحو كفى بالله شهيداً فيحوز
 تركها كقوله * كفى الشعب
 والاسلام للراء عانها * وانما
 تحذف مع أن وأن كقوله
 والحبب اليينا أن تسكون
 المقدما * لا طراد حذف
 الحار معهما كما عرف
 وقال الفراء والزجاج
 والزنجشبرى وابنا كيسان
 وخروف لفظه ومعناه
 الامر وفيه ضمير والباء
 للتعدي ثم قال ابن كيسان

الضمير للعنسن وقال غيره للمخاطب وإنما التزم افراده لانه كلام (٢٢) جرى مجرى المثل (وتلوا فعل الصبغة)

مفعولا وقيل أكرم زيد فصار المعنى اجعل زيد اصرا اذا كرم اه لمخضا وبه
يعلم تقصير الشارح وصرح بكلام الدماميني أن المراد بالتعديفة التعديفة الخاصة
التي تعاقب فيها البناء الههزة ومقتضى قول المعنى فالبا مع عدة مثلها في امر
زيد أن المراد بالتعديفة العامة وأن البناء للاصاق (قوله الضمير للعنسن)
أى المفهوم من أحسن والتقديرا أحسن يا حسن زيد أى دمه وبه والزمه اه تصریح
ولذلك لم يزم الضمير ضرورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن زيد يا عمر واذلا يخاطب
شيئا في حالة واحدة اه دماميني (قوله للمخاطب) فغنى أحسن زيد يا جعل
يا مخاطب زيد يا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني (قوله وإنما
التزم الخ) جواب سؤال واراد على من قال الضمير للمخاطب (قوله للماعرفت) أى
من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كأوفى الخ) تشبيل لقوله بأفعل انطق
الخ على التقا وانشأ المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أى المطبوعة بهى
المتعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار
بوتوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أى من حاله والسبب والثناء
في استخرا تان أو لاهيورة وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا
كان او محجورا ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على
المحجور أن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف في نحو وأحسن زيد لعدم
الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد أحسن زيد لان الاظهار في موضع الضمير
في نحو ذلك استسكة تقوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو
ما أحسن زيد اوزيدا ما أحسن زيد الا يقال المتعجب أخذ من التعليل جواز الحذف
في نحو ما أحسن زيد أو أحسن زيد اذا كان ضمير دليل كما لو قيل ذلك في مقام
الثناء عسى زيد لا تبتدع ككون المحذوف في ذلك اسم باظهار او تحكيم بأنه
ضمير يرجع الى المنى عليه في المقام فتعطف (قوله معناه بضع) أو رد عليه سم
أنه قد ثبت أنه لا يمكن مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذى هو قدر زائد على
مجرد الفهم ثم أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي
تعبيره قد اشارة الى الجواب بعمل الوضوح على الانقها (قوله فتشاذم الاوجه
عندى أنه ايسر بشاذ وأنه لا يمتثل هذا الشرط بل المدار على وجود دليل
المحذوف (قوله لان زومه للخر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى زيد الخرا امتنع
حذفه وان كان في حكم النضلة بالنسبة لانه ثبت الا يقال كفت بهند (قوله لزوم
ايرازه حينئذ) أى حين استتر في الفعل وأجيب بأن عدم ايرازه لاحقا بضمير
أفعل في نحو ما أحسن زيد فكالم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به

أى حتما للماعرفت (كما
أوفى خيالينا وأصدق
بهما) * (تتميه) * شرط
المنصوب بعد أفعل والمحجور
بعد أفعل أن يكون مختصا
لتحصل به الفائدة كما
أرشد اليه تحذبه فلا يجوز
ما أحسن رجلا ولا أحسن
رجلى انتهى (وحذف
مامنه فحجت استخ)
منصوبا كان او محجورا
(ان كان عند الحذف معناه
بضم) أى يوضع فالاول
كقوله * جرى الله عنا
والجزء بنفسه * ربيعة
خبر ما أصف وأكرم
أى ما اعفهم وأكرمهم
والثاني وشرطه أن يكون
أفعل معطوفا على آخر
مذكور معه مثل ذلك
المحذوف ذكره في شرح
السكافية نحو اجمع هم
وأبصر أى بهم وأما قوله
فذلك ان دنى التسمية بلقها
حيداد وان يستعمل يوما
فاحسدر أى به فتشاذ
* (تتميه) * انما جاز
حذف المحجور بعد أفعل
مع كونه فاعلا لان زومه
للخر كماه صورة الفضلة
جاز فيه ما يجوز فيها

وذهب قوم منهم القارى الى أنه لم يحذف وإنما استتر في الفعل حين حذف
الباء ورد بوجهين أحدهما الزوم ايرازه حينئذ في التثنية والجمع والأخر أن الضما ثم لا يقبل الاستتار

كما من أكرمنا (وفي كلا
 الفعلين) المذكورين (قدما
 زما) منع تصرف بحكم حتما
 ليكون مجتمعا على طريقة
 واحدة أدل على ما يراد به
 فالاول في الماضي كمنارلك
 وعسى والثاني في الامر كتعلم
 جمعسى اعلم وقيل ان علة
 جردهما تضمهما معنى
 الحذف الذى كان حقه
 أن يوضع للتعجب فلم يوضع
 (وتضمهما من ذى ثلاث) **ث** فا
 قابل فضل تم غير ذى انتفا
 وغير ذى وصف بضا هي
 أشملا * وغير سالك سبيل
 فعلا) أى لا يبنى هذان
 القعلان الاعمال استكمل
 ثمانية شروط * الاول
 أن يكون فعلا فلا يبنيان
 من الحذف والحما فلا
 يقال ما أحلفه وما أحمره
 وشدما أذرعها أى ما أخف
 يدها فى الفزل بتوه من
 قولهم امرأة ذراع نغم
 اذعى ابن القطاع أنه سمع
 ذرعت المرأة خفت يدها
 فى الغزل وعلى هذا يكون
 الشذوذ من حيث البناء
 من فعل المفعول * الثاني
 أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان
 من دحرج وشارب واستخرج
 إلا أفعال قبيل يجوز مطاقتا
 وقيل يمنع مطاقتها وقيل يجوز
 ان كانت الهمزة تغير الفعل

يجامع اتفاق الفعلين فى المعنى أولسكونه فى تركيب جرى مجرى المثل الذى لا يعبر
 (قوله كما من أكرمنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستقارفى
 نخذهذا ويخص الاستقار بغيره مما يصح استناره أفاده سم (قوله وفى كلا
 الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدمالانه نصب على الظرفية أى فى الزمن القديم وكذا
 بحكم والبناء فى بحكم سميبة وأراد بالحكم ككون المجبى على طريقتة واحدة أدل
 على المراد فقوله ليكون الحد بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمهما معنى
 التعجب كقوله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما بخروجه
 عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدوث والزمان كنعم وبس أو بالاستعناء
 عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويدر فانه استغنى عن ما ضمهما
 بمانى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون مجزوم) أى
 كلا الفعلين وأورد الضمير نظرا للفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أى من التعجب
 وانما كان مجزوم على طريقتة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى
 حالة بى شاعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى
 ثلاث (قوله صرفا) أى تصرفا تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج مالا تصرف
 له أصلا كنعم وبس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويدر (قوله قابل
 فضل) أى زيادة وقوله تم أى يتكفى برفوعه (قوله بضا هي أشملا أى فى الوزن
 وكون مؤنثة على فعلاء) (قوله أى لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أى
 قوله من ذى ثلاث الخ قوله أن يكون فعلا) أخذته من كون الاوصاف المذكورة
 لموصوف بقدره وهو الفعل لان مجزومها لا يكور الاله (قوله فلا يبنيان من الحذف)
 بكسر الجيم الرجل الخافى (قوله فلا يقال ما أحلفه) أى لهما ضم غير فعل لكن
 فى القاموس حلف كفتح حلفا وجلافة فانت له فعلا وجينته ذى يبنى من فعله
 ما أحلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المجتمة والعين المهملة (قوله ذراع) كحجاب وقد
 يكسر كذا فى القاموس (قوله نغم اذعى ابن القطاع الخ) استدرالك على ما قبله
 المقضى انه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ ابن القطان بالثون والاول وهو الظاهر
 لانه الذى من أمتة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أى لا يلزم عليه من
 حذف بعض الاصول فى الرابعى المحرود وحذف الزمادة اله اله على معنى مقصود
 فى غيره كالشراكة والمطاوعة والطبل فى شارب وانطلق واستخرج قاله المصرح
 (قوله الأفعال) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان
 من غيره الأفعال ومن معطوف محذوف والتقدير من دحرج وشارب واستخرج
 ونحوها الأفعال (قوله قبيل يجوز مطاقتا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف
 فى التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى

نحو ما أظلم هذا الليل وما أقر
 هذا المكان وشذ على هذين
 القولين ما أعطاه للدرهم
 وما أولاه للعرف وعلى
 الثلاثة ما اتفاه وما أملاه
 القصر به لأنه آمن اتقى
 وامتألت وما أخصره لأنه
 من اختصر وفيه شذوذ
 آخر سمي * الثالث أن
 يكون متصرفاً فلا يبنيان
 من نعم ونس وشذ
 ما أعساه وأعس به
 (الرابع) أن يكون معناه
 قابلاً لتفاضل فلا يبنيان
 من فني ومات (الخامس)
 أن يكون تاماً فلا يبنيان
 من نحو كان وظل ويات
 وصار وكاد واما قولهم
 ما أصبح أردها وما أمسى
 اد فأها فان التعجب فيه
 داخل على ابرد واد فأصبح
 وأمسى زائدتان * السادس
 أن يكون مثبتاً فلا يبنيان
 من متقى سواء كان ملازماً
 للثبوت نحو ما عاج بالدواء أى
 ما تشعبه أم غير ملازم كما
 قام (السابع) أن لا يكون
 اسم فاعله على أفعال معلاء
 فلا يبنيان من عرج وشهل
 وخضر الزرع (الثامن)
 أن لا يكون مبنياً للمفعول
 فلا يبنيان من نحو ضرب

أو من التعدي لواحد الى التعدي لاثنتين أو من التعدي لاثنتين الى التعدي
 الثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب
 المذكور وان كانت همزته لا تنقل والتعديبة كما سيذكره الشارح في الخاتمة
 مبنى من أفعال الذى همزته لا تغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على
 هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان
 الهمزة فى المثالين للنقل من التعدي لواحد الى التعدي لاثنتين فان الأصل عطا
 زيد اندراهم أى تناولها وولى المعروف أى تناولها (قوله وما أملاه القربة) كذا
 فى نسخوفى نسخوماً أملاه للقربة وكلاهما ما فسد أما الأول فمن وجهين الأول ان
 فعل التعجب لا ينصب لفظاً الا مفعولاً واحداً والثانى ان ما أملاه مصوغ من ملاماً
 الثلاثى لا من استلا الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلاً الخماسى
 وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض أنه ورماً أملاه للقربة غفلة عن كلاً
 الشارح والذى يحيط الشارح ما أملاه القربة وهى الصواب (قوله لانهما
 من اتقى وامتألت) لم يأخذوهما من اتقى بمعنى خاف ولا بمعنى امتلاً فلا يكونان
 شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك
 المصنف حيث قال فى شرح التمهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه
 وأحق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه المداميسى بأن الفعل الجامد
 عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى
 المذكورة كما نادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحق به (قوله أن يكون تاماً) أى
 لا يلو قبل ما تكون زيدا قائماً لزم نصب أفعال اليمين ولا يجوز حذف قائماً
 لامتناع حذف خبر كان ولا جزمه باللام لامتناع جزم الخبر باللام أفاده الشاطبى قال
 فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما كور زيدا قائماً بناء
 على أصلهم من ان المنصوب بعد كذا حال (قوله فلا يبنيان من متقى) أى لا تناسه
 بالثبوت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارع معج وأعرض بأنه قد جاء فى الاثبات
 كما فى نوادر القالى ويحاجب بأن ذلك نادر وأما عاج بوجه بمعنى ما عجل فيستعمل
 فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعال) أى لا يبنون بناءً أفعال التفضيل
 منه لانه لو بنى منه أفعال التفضيل لا تنصب بلوصف وفعل التعجب كفعل
 التفضيل فى أمور كثيرة فبناءً منه كمنه وبنياً أفعال التفضيل منه كذا علر
 فى شرح التمهيل (قوله أن لا يكون مبنياً للمفعول) أى دفع اللبس المبنى من فعل
 المفعول بالمبنى من فعل التام (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه
 من المبنى للمفعول (قوله عنيت بجاءتلك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب

وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو عنيت بجاءتلك ورهى علينا وفى

وفي أخرى ما عنت بزادة ما وهي خطأ كالاتحفي (قوله فيجب زما أعناه الخ) أي
 لا من اللبس (قوله أن أمن اللبس) أي بأن كان الفعل ملازماً للبناء للجهول أو غير
 ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض
 المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازماً للبناء للجهول فيكون
 مساوياً للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي إليه (قوله لم يذكره هنا) أي وأشار
 إليه في التسهيل كما أنه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل الخ ولم يذكره هنا لأن
 الخارج به ألفاظ قليلة جداً (قوله سكر الخ) أي فالصحيح ما أكثر سكره لا ما
 أسكره وكذا ما بعده (قوله وقد الخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع
 بناء فعل التعمير من القيام والقعود والجلوس فقد شرط قبول الفاعل وعندى
 فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنه (قوله أي بقدر رده إلى ذلك) بيان
 للتحويل (قوله لأنه فعل غيرية فيصير لازماً) المتبادر منه أن الغرض من هذا
 التحويل صيرورته لازماً وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل الفتح أو بالنكسر
 لازماً وهو خلاف الإطلاق هذا القول مع أنه يدعيه أيضاً أنما التحويل لا يتعين
 طر يقا الصيرورة الفعل لازماً لمصلحة بمنزلة اللازم يقطع النظر عن مفعوله
 فأعرفه (قوله واقعاً) أي غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أي المذكور
 من كونه على فعل أصلاً وتحويلاً وكونه واقعاً وكونه دائماً أما الأول فلما سرولان
 فعل بالفتح وفعل بالنكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدر
 ردهما عند بناء فعل التعمير منهما إلى فعل لا حاجة إليه ولان من الأفعال أنواعاً
 رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهي المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام
 ذاتيها من شئ منها تم قدر ردها الصيغة إلى فعل للرفض المذكور قال الدمياطي
 لصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت همزة النقل من غير ذلك إلى فعل بالضم
 لم في مثل ما علم زيد ناقص مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التعمير
 تعدى إلى مفعول واحد وذلك أن يقول المفعول الثاني قد سر مجرور بالباء على
 القاعدة الآتية فيميل الخاتمة أي ما علم زيد إنكذا وأن ما علم زيد مفعول من
 علم المنزل منزلة اللازم فقطن وأما الثاني فحوار ما أحسن ما يكون هذا النطق
 وليس يوافق وأما الثالث فحوار ما أشد ما البرق وايس بدائم (قوله وأشد وأشد
 الخ) المتبادر منه أن أشد وأشد مفعولان من فعل مستكمل للشروط لان القصد
 من الاتقان بنحو أشد وأشد التخصيص من صوغ فعل التعمير من فعل لم يستكمل
 شروطه من أن الشدد وأشد مفعولان من غير ثلاثي وهو أشد الخما سي على الظاهر
 لا يعلم ورود أشد الرباعي فعلاً إلا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد
 جل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في أشد استخراجا بعيد ثم رأيت

خبر بزما أعناه بخا جئت
 وما أرهاه علينا قال في
 التسهيل وقد بينان من
 فعل المفعول أن أمن
 اللبس (تبيينه) الأول
 بقى شرط ناسخ لم يذكره
 هنا وهو أن لا يستغنى عنه
 بالمصوغ من غيره نحو قال
 من القائله فأنهم لا يقولون
 ما أقبله استغناء عما أكثر
 قائلته قال في التسهيل وقد
 يغنى في التعمير فعل عن
 فعل مستوف للشروط كما
 يغنى في غيره أي تخويله
 فانه أغنى عن ودع وعد في
 شرحه من ذلك سكر وقد
 وجلس ضئى قام وقال من
 القائله وزاد غيره قام
 وغضب ونام ومن ذكر
 السبعة ابن عصفور وعد
 نام فيها غير صحيح لان سيبويه
 حكى ما أتوه * الثاني عد
 بعضهم من الشروط أن
 يكون على فعل بالضم
 أصلاً وتحويلاً أي بقدر
 رده إلى ذلك لأنه فعل
 غيرية فيصير لازماً لتعميره
 همزة لعل وبعضهم أن
 يكون واقعاً وبعضهم أن
 يكون دائماً والصحيح عدم
 اشتراط ذلك (وأشد وأشد

الشروط صريحا كان أو مؤولا (بعد) أى بعد ما أعمل (ينتصب * بعد) أعمل جزمه بالمبايغ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة وعشرا الوصف منه على أفعال ما أشد أو أنظم درجته أو انطلقه أو حرته أو أشد وأعظمها وكذا المنفى والنهى للمفعول الآن مصدره ما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما نرى وأشدهما وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول والآخر الثانى تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان حسنا أو أشد أو أكثر بذلك وأما الجامد والنهى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ما البتة (وبالنسبة ورأى حكم غير ما ذكر * ولا تنس على الذى منه أثر) أى حتى ما جاء عن العرب من فعل التعجب مينا بما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو خناسى ميني للمفعول وقولهم ما أوجه وما أحقه وما أرعته وهى من فعل فهو أفعال كأمهم حلوها على ما أجهله أى

وما أحقه وما أرعته وهى من فعل فهو أفعال كأمهم حلوها على ما أجهله أى

لمناسبتها

وقواهم أقن به أى أحقق به بنوه من قواهم هو قرن بكذا أى حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجته وما أولعه من جن
 وواع وهما ميمنان للفعل وغير ذلك (وفعل هذا السبب ان بقدم ما يعموله) عليه (وفصله به الزما * وفصله) منه
 (ظرف أو يحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل في الخلف في ذلك استقر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا
 زيدا أحسن وان قبل ان زيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا تخلفه زيدوا اختلوا
 في الفصل بالظرف والمجرور (٢٧) المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقواهم ما أحسن بالرجل أن يصدق
 وما أفصح أن يكذب وقوله

خيلنى ما أحرى بذى اللب
 أن يرى * صبوراً ولكن
 لا سبيل إلى الصبر * وقوله
 وأحرأذاحات بأن أتخولا
 فان كان الظرف والمجرور
 غير متعلقين بفعل التعجب
 امتنع الفصل بها قال في
 شرح التسهيل بلاخلاف
 فلا يجوز ما أحسن بمعروف
 أمرأولاً ما أحسن عندك
 جالساً ولا أحسن في الدار
 عندك بجالس

* (تنبهات) * الأول قال
 في شرح الكافية لاخلاف
 في منع تقديم التعجب منه
 على فعل التعجب ولا في منع
 الفصل بينهما ما يعبر طرف
 وجار ومجرور ونوعه الشارح
 في نفي أصل الخلاف عن غير
 الظرف والمجرور قال
 كالحال والنادى لكن قد

لناسبتها له في المعنى وهو بيان للسورغ في الجملة (قوله أقن به) قال جماعة مثله
 ما أجته بمعنى ورد بان ابن القطاع ذكر لاجدر فعلا فقال يقال جدر جدرارة
 صار جدر أى حقيقاً (قوله ان بقدم ما يعموله عليه) أى لا يقدم تصرفه (قوله
 أو يحرف جر) أو مانعة خلو فيجوز الجمع فيجوز الفصل بجمعوع الظرف والمجرور
 والمجرور هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفة كلام اللغامين
 الذى اقتصر عليه شيخنا أو البعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا
 ما أحسن كما فهمه بالأولى (قوله وان قيل ان زيد مفعول به) أى كما هو رأى انتماء
 ومن واقعته (قوله وان خالفتوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن
 في المفعول ضمير يعود على المجرور والاتين الفصل نفسه السبوطى عن أبى
 حيان ومنه نداء يعلم ما في غائب أمثلة الشارح محل الخلاف من التواخذة قاله سم (قوله
 وأخر الخ) صدره * أفصح ما يدار الحرب مادام حر بها * والشاهد في اذاحات فانه
 طرف لا حرف فاصل بينهما وبين مفعوله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخة
 وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بجمعوع الظرف والمجرور وفي نسخ
 ولا أحسن في الدار وعندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل
 بغير الظرف والمجرور (قوله كقول على الخ) أى في حق عمار بن ياسر حين رآه
 مقتولاً وهو يثر لا نظم وقوله محذوفاً أى حرمياً على الحد الثابت وهو الأرض
 (قوله لمنعهم أن يكون له) أى أفعل التعجب مصدر لا يكون له نشاء التعجب فأشبهه
 ما لا مصدر له كنعيم وبئس اه دعائى (قوله لما مصدرية الخ) أى وهى
 ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما هما
 موصولاً وكان ناقصة ونصب يدعى أنه خبرها ونسغف في المعنى (قوله فان قصد
 الاستقبال حتى يكون) هذا متبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا

أجاز الجرحى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هند أو دود في الكلام
 الفصح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول على "كرم الله وجهه اعز على" أبا اليقظان أن أرا الصرعى
 مجذلاً قال في شرح التسهيل وهذا الصحيح لفصل بالنداء وأجاز الجرحى الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احساناً زيدا
 ونوعه الجمهر ولمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ويصو بها نحو ما أحسن لولا تخلفه زيدا
 لا حجة له على ذلك * الثاني قد سبق في باب كان أنها تزد كثيراً بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله
 ما كان أسعد من أجبالك أخذ * هذا لا يخفى ما هو وعناد ونظيره في الكثير وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو
 ما أحسن ما كان زيداً فصادرت به وكان تامرة واقعة ما بعدها بافاعلية فان قصد الاستقبال حتى يكون

(قوله ما تعلق بفعل التعجب) أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور والمفصول به ما بين الفعل ومعمولة التعجب من وصفه ولا مانع من ارادتها معا (قوله ما لي ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعدم فهم حب أو بغض اه دما ميني (قوله ان كانا من متعدغيره) أى بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أشرب زيد العمرو) مثله ما أحب زيد العمرو فزيد فاعل الحب وعمرو ومفعوله يعكس ما أحب زيد الى عمرو (قوله عدلول عليه بأفعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب الام فمفعولا واحدا تقديره في الاول يكسوهم وفي الثاني ينظمه (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى (قوله في الأصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى في حال التعجب وهو مبي على ان من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو نحو بلا وتقدم ما فيه فاهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك تعدية الفعل الى المفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة التعجب من وصفه ذا كذا كأعد البعير والمبا عزا ئدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى وأما عند من جعله أمر الفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحح عيها) أى دون لامها محلا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأيسع وأدعى وأرمى (قوله ويجب فلت أفعل الخ) أى كإسباني في قوله * فلت أفعل في التعجب التزم * (قوله وشذ تصغير أفعل) أى يقع العين وقد تبع الشارح الناطم في جعل تصغير أفعل شاذا وعزوا طرادا الى ابن كيسان فقط والذى في المعنى أن النحو بين أجازوا تصغيره بقباس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأسلا وافادة للبا نعتا وأراد بالاسل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحل ابن مالك الاختصار قباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الأنبارى ولا يقال الا بن تصغيره ما قاله الدماميني قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نض كلام البصر بين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمة أفعل فهو عندهم مقبس فيه وأما البصريون فنهوا على ذلك في كتبهم وان كان خابرا عن القياس (قوله مقصورا عنى السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا فى أحسن وألمح كقوله الدماميني ونقله في المعنى عن الجوهري

نعم وبئس وما جرى مجراهما *

أى فى المدح والذم كمدنا وماء واعلم أن انعم وبئس اسمة ما لين أحدهما أن يستعملتا منصرفين كسائر الافعال فيكون لهما ما مضى وأمر واسم فاعل وغيرها

وهما

نعم وبئس وما جرى مجراهما *

زيدوا لله أعلم

ما أحب زيد الى عمرو والافعال لبيان كانا من مفهوم على أوجه لا شئو ثم أعرف زيد ابعمر ووما أجهل خالدا بكر وواللام ان كانا من متعدغيره نحو ما أشرب زيد العمرو وان كانا من متعدبجرف جرفها م كان متعدى به نحو ما أغضبني على زيد ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو وبشرها صديقا ما أ كسى زيد الفقراء الثياب وما أطن عمرا البشر صدقيا وانتصاب الآخر بدلول عليه بأفعل لابه خلافا للكوفيين * خاتمة * همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الاصل نحو ما أشرب زيد أو الحال نحو ما أشرب زيد وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحح عيها ان كانا معتتبهما نحو ما أطول زيدا وأطول به ويجب فلت أفعل المضعف نحو أشد بحجرة زيد وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله * ياما ألمج غزلانا شذن لنا * من هؤلاء ما سكن الضال والسمر وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو اجسبن زيدوا لله أعلم

وهما اذئذ اللذان اخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا نعم به فهو ناعم وبئس
 يأس فهو بؤس * الثاني أن يستعمل الانشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال
 لا يتصرفان نحو وجههما عن الاصل في الافعال من الدلالة على الحدوث والزمان
 فأشبهها الحروف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجري فيهما على
 كلال الاستعمال ابن اللغات الآتية في الشرح أفاده الشاطبي (قوله فعلان) خبر قدّم
 انعم وبئس (قوله يدل فيها ونعمت) أي لان تاء التانيث الساكنة تم من
 خصائص الافعال وبديل ما حكاه الكسائي من قولهم نعمت رجلين ونعمت وارجالا
 لان شواثر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واهل من عند
 الكوفيين) أي مبنيان على القبح لبعضهما معنى الانشاء وهو من معاني الحروف
 وأورد عليه أن الفيدلان انشاء الجملة بتمامها لانعم وبئس فقط ويجب بانها
 العمدة في افادة الانشاء وفي الدماميني نقل عن البسيط من قال يا سمعتي يا لها
 بعدهما معهما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعاً عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان
 والمعنى المدوح الرجل زيد اه قال سم وبني الكلام في نحو نعم رجلان زيد ويحتمل
 أن يقال ان رجلا تميز عن النسبية التي تضمنها نعم بمعنى المدوح أي المدوح
 من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنها حل ثم قياس ما ذكر في نعم الرجل جر الولد فيما
 استدلوا به من قوله ما هي نعم الولد أي ما هي بالمدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر
 فان فرض أنهم يروونه بالرفع فاعله ميقطوع عما قبله وكذا يقال في العبر من قوله على
 بئس العبر اه وفي الفارسي من قال باسمية نعم وبئس أعربهما ميمتا أو ما بعدهما
 خبر ويحتمل العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب (قوله يا كرم) أي من ربع
 (قوله هو مثل قوله الخ) نعم هو ويرجع الى المذكور من الشواهد الى أي مجموعها
 لانه لا يأتي في البيت لانه يمنع منه فيه جر طير بانساقه نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم
 منزلة خبر أي خبر طير فعمل نعم اسما للخبر وانساقها الطير وقتيجه على الحكاية لفظها
 قبل عروض الاسمية فإله بعضهم وهو أولي مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية
 في حذف الصفة والموسوف واقامة المعقول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض
 وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بديل مقول فيه نام
 صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لجهة جعل نام صاحبه نفس الصفة
 فلا تسكن أسيرا التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أي والانشاء من معاني
 الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومها في أحد الاستعمالين فلا ياتي
 أن لهما استعمال آخر فارقاه انشاء قال الدماميني وانما كانا انشاء المدح أو
 الذم لانه اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر فانتما تشيئ المدح أو الذم
 ويحتمل بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجوده خارجا في أحد الزمته مقصود

(فعلان غير متصرفين * نعم
 وبئس) عند البصريين
 والكسائي بديل فيها
 ونعمت * وانما عند
 الكوفيين بديل ما هي نعم
 الولد ونعم السير على بئس
 العبر وقوله
 صحت الله بخبر يا كرم
 بنعم طير وشباب فاخر
 وقال الأوتون هو مثل قوله
 عمارك ماليل بنام صاحبه
 وسبب عدم تصرفهما
 لزومهما انشاء المدح والذم

مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو
 رداءه والقصدي هذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابي
 لمن بشره بمولودة وقال نعم الولدهي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المسخ
 الا لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بخصوصها خارجا
 ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة
 فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه
 نفسه وكذا الانشاء المعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معني كلام
 ابن الحاجب قال الؤنبي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك
 اذا قلت زيدا أفضل من عمر وفلا ريب في كونه خيرا ولا يمكن أن تكذب في التفضيل
 ويقال لك انك تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد
 قائم وخبر بلاشك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته
 بهذا النقط قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هي بنعم الولد ان لم يكون
 النعمية أي الجودة المحكومة بنيتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم
 ورب اه يعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أي لعدم المدح والذم فيها
 وعدم تخصصهما بحصالة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بتخصص نحو نعم
 الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولي أن يقول ويقيدان ذلك على سبيل
 المبالغة اذ لا يدخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم (قوله
 وأصاهما فاعل) أي يفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد رداك كذلك الخيقيديان
 الاوجه الاربعه فبها اذا استعمل الانشاء المسخ والذم وبعضهم خصم بالجملة
 تصر فيها وأضحها كفي النما بين الكسر والكسر ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح
 فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسر ها) لوجه اسقاطه لعله من قوله وأصلهما
 فعمل الرجوع الفهم الى نعم ويثس بكسر فسكون (قوله حذمية) أي تخريجها
 الحلق وقوله من فعل أي موازن فعل يفتح فكسر والمراد لفظه فيخوز صرفه بتأويل
 اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكامة (قول وقد يقال في ثس ييس) أي بوجوده
 مقبوحة فتحذفها كسمة معبلة من الهزرة على غير قياس كذا في الهمع ثم ان كان
 الابدال في حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي (قوله رافعان) أعربه
 الفارسي خبر مبتدأ محذوف أي وهما رافعان وهو أولى من اعرايه نعت فعلا
 لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأحتمى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ
 خالد (قوله على انفاعلية) أي على القول بفعليتها وأما على القول باسميتها فقد
 أسلفناه (قوله مقارني آل) أي المعرفة لان المنصرف اليها اللفظ عند الإطلاق
 فلا يدخل لفظ الجملة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح

على سبيل المبالغة وأصاهما
 فعلى وقد رداك كذلك أو
 بسكون العين وفتح الفاء
 وكسرها أو بكسرها
 وكذلك كل ذي عين حذمية
 من فعل فعلا كان كشهد
 أو اهما كخذ وقد يقال
 في ثس ييس (رافعان
 اسين) على الفاعلية
 (مقارني آل) نحو نعم العبد
 وثس الشراب (أو مضافين
 لها) قارنها كنعم عقبي
 الكرماء ولنعم دار المتقين
 وثس ثموى المتكبرين
 أو مضافين لمضاف المقارنها
 كقوله * فنع ابن أخت
 القوم غير مكذب *

واعتلم ينفه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نه عليه في التسهيل * (تقريبها) * الاول اشتراط كون
الظاهر معر فبال أو مضافا الى المعرف فها أو الى المضاف الى المعرف فها هو الغالب وأجاز بعضهم أن
يكون مضافا الى ضمير مافيه آل

زهري في تمام البيت (قوله واعتلم ينفه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن
يراد بما قرأه أو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يتنوع قوله والصحيح الخ ذك أن الاولى
أن يقول بده هو الراجح أو نحو ذلك في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى
الواو من قوله وأجازوه ومناسب (قوله ونعم شباها) كذا بنحو السارج وفي
بعض النسخ شهاها بالهاء عبد الموحدة الاولى (قوله والصحيح الخ) وقرق بين هذا
وبين ما أجازوه في باب الانسافة من نحو * الواهب المائة الهجان وعبدله * بأن
عدها تابع لما فيه آل وقد يعترف في التابع ما لا يعترف في المتنوع كذا قلنا البعض ولا
يتخفى أنه لا يقع في نحو * الودأت المسخفة بصفوه * فالاولى أن يقال باب ونعم وبئس
لعدم تصرفها ما أشبهت من باب الانسافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كأن المذلي سهل
ذلك عند الجمهر وعطف المضاف الى المحلى بال عليه وعثمان هو المحصوص بالمدح
(قوله ما ظاهره) أي تركيب ظاهره واعتقال ما ظاهره لانه كان تأويله بغير عمل
الفاعل ضمير امته ترا حذف نفسه بما على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم
مختص بالمدح أو اللوم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طريقا) من الظروف
وهو الاثنان ليلاد فقر واجارهم أي فاطموا وانسيهم لحما وخر بنح الواو وكسر الحاء
المهملة أي دبت عليه الوحرة بفتحها وهي نوع من الزرع ووقف بالسكون على اعدت
ربيعه (قوله وان لم تكن معرقة) أي لانها زائدة لازمة وتعرفه بالعلمية (قوله كما
يسندان الخ) أي تتجاع اراد أو لم ينس في كل (قوله كان مفسرا) أي تمييز (قوله
والذي ليس كذلك) أي لا يتولا تنوع منه آل حتى يصلح لكونه مفسر للضمير (قوله
قال في شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما في الجمع ومقتضى
النظر الصحيح أنه لا يجوز مطاوعنا ولا يمنع مطاوعنا اذ قصد به الجنس جازوا اذ قصد
به العهد متعاه وهو وانما يتجه على أن آل في نيم الرجل جنسية لا عهدية (قوله
ولا ينبغي أن يمنع) أي والكلمة بالابنة غير مسلمة (قوله لان الذي) أي مع صلته
جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال يقع
فاعلا للتعلم وبئس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مؤول به (قوله
جنسية) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره
الآتي وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة أو مجازا وها عبر بعضهم

أه لا يقاس عليه لانه
وأجاز الفسراء أن يكون
مضافا الى مذكرة كقوله
فتمع صاحب قوم لاسلاح
لهم * وصاحب الركب
عثمان بن عفان * ونقل
أجازته عن الكوفيين
وابن السراج وخصه عامة
الناس بالضرورة وزعم
صاحب البسيط أنه لم يرد
تذكيرة غير مضافة وليس
كذلك بن ورد لانه أقل
من المضاف نحو نغم غلام
أنت ونعم تيم وقد جاء
ما ظاهره أن الفاعل علم
أو مضاف الى علم كقول
بعض العبادة بئس عبدا
الله أنان كان كذا وقوله
عليه الصلاة والسلام نعم
عبد الله هذا وقوله
بئس قوم الله قوم طرورا
فقر واجارهم لحما وخر
وكان الذي سهل ذلك
كرويه مضافا الى النقط الى
مافيه آل وان لم تكن
معرقة وأجاز المبرد
والفارسي اسناد نعم وبئس

الى الذي نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان الى مافيه آل الجنسية ومنع ذلك الكوفيين وجماعته من البصريين وهو
القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه آل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذ تزعمت منه والذي ليس
كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن يمنع لان الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرده الوصف به * الثاني ذهب
الاكثر الى أن آل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا

فرد من أفرادها وهؤلاء في تقريره قولان * أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للمدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم إذا ابلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه مطلقا على الخصوص * والثاني أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فإنه قيل بمدوح جنسه لا جله وقيل بجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدح زيد وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم استأنفوا فقيل المهود ذهبي كما إذا قيل اشترا اللحم ولا تريد الجنس ولا ميهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي بالتفسير بعده فتخما للامر وقيل الميهود هو الشخص المدوح فإذا قلت زيد نعم الرجل فكانت قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أوجب عن ذلك على القول بأنها

(قوله فقبل حقيقة) أي أنه أر يد مدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعاً للمدوح كيدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كانه مدوح أي قصد أو تبعاً وقوله وزيد مندوح تحت الجنس أي تم نصح عليه كإحصاء على الخاص بعد العام واعتراض بأن العموم يؤدي إلى التناقض في تخويزهم الرجل زيدو بش الرجل صرو وأوجب بأن الشيء قد مدح و يذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره) أي تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله انه أي الحال والشأن (قوله جعل المدح للجنس) أي قصدنا لجميع أفرادها بمدوحه قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح مطلقا على الخصوص وأن جنسه لا يتحقق المدح بقصده حتى تقر بعمية (قوله عدوا المدح إلى الجنس) أي جعلوه متجاوزا للخصوص إلى الجنس لا قصدنا بل تبعاً للخصوص مبالغة في مدحه (قوله وقيل بجازا) أي جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الأفراد المعين مدعي أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكليات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدوا تبعاً (قوله فقيل الميهود ذهبي) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في شعب فرد منهم كالمهوشان مدخول لام العهد الذهبي ثم قسم ذلك الفرد المهوشان زيد مثلا (قوله ولا ميهودا تقدم) أي في الذكرو صريحا أو كناية أو في العلم كالمهوشان مدخول لام العهد الخارجي (قوله تخميلا للامر) أي مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الإبهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل الميهود هو الشخص المدوح) أي فتكون ألام العهد الخارجي (قوله فكذلك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي المذكور وهذا الظاهر إذا قدم للخصوص كافي مثال الشارح فإذا أخرج كافي نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بأن الخصوص مبتدأ خبر الجملة قبله تقدم المرجع في الرتبة وان تأخر إفظاظه لانه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لاظهار في مقام الاضمار بل ولا تكون ألام العهد المذكور حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كالمهوضمية كلامهم وانظر آل حيمه فذلاى أقسام العهد الخارجي (قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن ألام العهد مطلقا ذهبا أو خارجيا كما يشهد اليه تعليقه (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لان الجنس شيء واحد وان أراد في ضمن جميع أفرادها كالمهوضم القائل بأنها للجنس كالمهوضم (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا الخصوص) أي المثنى أو المجموع ويفضل أي ينفق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع

وأخذ المفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذاميزوا) أي فصلوا وقسموا
 رجلين رجلين أورجالا رجلا أي حالة كونهم أي أولئك الافراد رجلين رجلين
 في المتن أورجالا رجلا في المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال
 تثنى أو جمع أو لا ثم عرفت بالجنسية فهي الجنس الاثنين في ضمن جميع افراده
 التي هي مثبتات والجنس الجمع التي في ضمن جميع افراده التي هي جموع وأما
 قول البعض ومما ذكره لا يظهر الا على القول بأن أفراد المثني والجمع مثبتات
 وجموع وأما على القول بأن أفرادهما آحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا
 لم تكن آل في المتن لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع والا كانت أفراد
 المثني مثبتات وأفراد الجموع جموعا بخلاف التقطيع بوجود صديق المفهوم على
 افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا ههما فخص
 بنواجذك على هذا التحقيق (قوله شو كيد معنوي) أي فلا يقال نعم الرجل
 كلهم أو أنفسهم زيد ولا كاه أو نفسه زيد لان الاول مناد للفظ والثاني مناد
 للجمعي ولا يقاس الاول على قولهم الدينار نصف والدرهم البيض لشذوذه وأيضا
 ليس المقام قام بتحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يوثق بكل ولا رفع
 احتمال ارادة جنس آخر ملايس للجنس المذكور حتى يوثق بالنقض كذا قال
 الدماميني قال سم وهو لا يتأني في المثني والجمع اه قال في الجمع قال أبو حيان
 ومن يرى أن آل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا
 يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية نحو سوم والسامع عنه لا محذور فيه (قوله فغعه
 الجهور) أي لانه أن أفرد خواص المعنى وان جمع خواص اللفظ قاله الدماميني
 وقال الفارسي لان النعت بخصه ويقبل شاعه فينفي المقصود منه وهو الجنس
 في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد)
 أي قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أي الفاعل بالجنس
 لا تكمل الفضائل أي بأن أريد الاستغراق مجازا ومثله ذلك ما اذا أريد الجنس
 حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والابحاح كما استفيد من مفهوم
 قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لا مكان أن يراد
 بالنعت الخ) بأن يراد بالنعت الجامع لشكالات جنس هذا النعت (قوله المرثي)
 يضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتعام البيت * حضروا
 لدى الحشرات نار الموقف * والحجرات جمع شجرة بفتحين وهي شدة الشتاء (قوله
 الاما تباشره فهم) أي ما يصلح لمباشرتها وهو المعروف بال والمضاف الى المعرف
 بها اولو بواسطة وقد جزم بالجواز هذا القيد السيوطي قال البعض تبعنا شيخنا وقد
 يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا ويعتقر في التابع ما لا يعتقر في المتبوع اه وأنت

واحد من الشخصين كأنه على
 حذو جنس فاجتمع جنسان
 فتنما * الثالث لا يجوز
 اتباع ما عدل نعم ونس
 بتوكيد معنوي قال في شرح
 التسهيل باتفاق واما
 التوكيد اللفظي فلا يمتنع
 وأما النعت فغعه الجهور
 وأجازه أبو الفتح في قوله
 العجري وما عرى على يمين
 لبس الفتى المدعور بالليل
 حاتم * قل في شرح التسهيل
 وأما النعت فلا ينبغي أن
 يجمع على الاطلاق بل يمتنع
 اذا قصد به التخصيص مع
 اقامة الفاعل مقام الجنس
 لان تخصيصه حينئذ
 منافي لذلك القصد وأما
 اذا تؤول بالجامع لا تكمل
 الفضائل فلا مانع من نعته
 حينئذ لا مكان أن يراد
 بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى
 هذا يحمل قول الشاعر
 نعم اتقي المرثي أنت اذا هم
 وحمل أبو علي وابن السراج
 مثل هذا على البديل وأيما
 النعت ولا حجة لهما اه
 وأما البديل والعطف
 فظاهرا رسكوته في شرح
 التسهيل عنهما جوازهما
 وينبغي أن لا يجوز منهما
 الاما تباشره نعم (وبرهان)
 أيضا على الفاعلية

ثانية * الأوكان لرتاعها
 وزير * وقوله لنعم مؤثلا
 المولى اذا حذرت * باساء
 ذى البنى واستتلاء ذى
 الاحن * وقوله * نعم
 امرأين حاتم وكعب
 كلاهما غيب وسيف غضب
 ونحو ينس للظالمين بدلا
 وقوله * تقول عرسى
 وهى لى فى عومره * ينس
 امرأة واتنى ينس المسره
 فى كل من نعم وينس ضمير
 هو الفاعل ولهذا الضمير
 أحكام * الاول أنه لا يبرر
 فى تشيئة ولا جمع استغناء
 بتشئية تمييزه وجمعه وأجاز
 ذلك قوم من الكوفيين
 وحكاة السكسائى عن
 العرب ومنه قول بعضهم
 مررت بقوم نعم حوا قوما
 وهذا نادر * الثانى أنه
 لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما
 أنتم فشاذ * الثالث أنه
 اذا فسر بموت لحقتهاء
 التأنيت نحو نعمت امرأة
 هند هكذا مثله فى شرح
 التسميل وقال ابن الريع
 لا تلحق وإنما يقال نعم
 امرأة هند استغناء بتأنيب
 المفسر ونص خطاب على
 جواز الامرين ويؤيد الاول

اذا نذرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتثارهم فى التابع ما لا يغتفر
 فى المتبوع ليس أصلا منظر دافى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ ان عليك
 هذا البيت (قوله مضمرا مهمما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها
 الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى وندر جرته البناء أى الزائدة نحو نعم
 بهم قوما (قوله يقسره ضمير) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على رجل
 دما مبرنى (قوله هميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا لزيد وكذا فصله
 خلا فالابن أى الريع نحو ينس للظالمين بدلا هم مع (قوله كنعن قوما عشرة) ينبغى
 اذا جئنا على أن عشرة ممتداً أخبيرة الجملة قبله أن يكون الرباط عموم الضمير
 للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو عادة المبتدأ بعينه على أن المراد به الشخص
 فعلم ما فى كلام البعض تبعاً لاسم من الخفاء وانقصور (قوله نعم امرأهم) ينفع الهاء
 وكسر الراء لم تعز مضارع عزاء يعزى وعرض والوزر الحياء (قوله لنعم مؤثلا) أى
 دلجاً وقوله حذرت بالبناء المحمول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء
 المكسولة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الخفة (قوله كلاهما
 غمت وسيف غضب) أى قاطع وفيه لف وثمر مرتب (قوله تقول عرسى
 الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولما يعنى مسمى والعمومرة الصخب
 واختلاط الاصوات (قوله انه لا يبرر) بل هو واجب الاستمرار فى الاحوال
 كماها كما ارشد الى ذلك تشبيهه وندر باراه مجرور بالباء كما مر عن الفارضى
 (قوله انه لا يتبع) أى يشئ من التواريخ لقوة شبيهه بالخرف بتوقف انفهامه
 لفظا ومعنى على التميز بوجهه بخلاف الضمير لما تدعى ما قبله فانه ليس
 (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه تو كيد للضمير المستتر وأما أنتم فان خصوص
 (قوله لحقتهاء التأنيت) أى لحقت به له وجواب بقرينة مقابلته بالقول الثالث
 (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول)
 أى القول بوجوب اللحق واعترض بأن التميز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك
 ان تقول المقدر كذا كور وبنائه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثالث لا الثالث (قوله
 يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن المضمرة كذلك أى يراد به الشخص
 بأن يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمرة
 كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بأن يجعل راجعا الى التمييز
 المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية اذا اصل نعم الرجل فليدفع الاعتراض
 بأن مرجع الضمير التمييز وهو مذكورة فى سياق الأنبات فلا يعنى والمضمير
 كرجعه فى ابن العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود

الذهنى قوله فيها ونعت * الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص
 الى ان المضمرة كذلك وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى ان المضمرة كذلك

وذهب بعضهم الى ان المضمرة للشخص قال لان المضمرة على التفسير لا يكون في كلام العرب الا لشخصا وليس هذا
 المضمرة بشرط (الاول) أن يكون مؤخر عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس * الثاني أن يتقدم على المخصوص
 فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع (٣٥) البصر بين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر * الثالث

أن يكون مطابقا للمخصوص
 في الافراد وشده والتذكير
 ونسبته * الرابع أن يكون
 قابلا لال قبلا بشرط
 وغيره وأي وأفعال التفضيل
 لانه خلف من فاعل مقرون
 بال فاشترط صلاحيتها لها
 (الخامس) أن يكون نسكرة
 عامة فلو قلت نعم شمس هذه
 الشمس لم يجز لان الشمس
 مفردة في الوجود فلو قلت
 نعم شمساً شمس هذا اليوم
 لحاز كره ابن عصفور وفيه
 نظير * السادس لزوم
 ذكره كإص عليه سبويه
 وصحح بعضهم أنه لا يجوز
 حذفه وان فهم العني ونص
 بعض المغاربة على شذوذ
 فهم وذهبت وقال في التسهيل
 لازم غالباً استظهارا على
 شذوذها وذهبت وعن أجاز
 حذفه ابن عصفور
 * تميمه * ماذا كرم أن
 فاعل نعم ~~يكون~~ تيمرا
 مستتر فيها هو مذهب
 الجمهور وذهب الكسائي
 اليه ان الاسم المرفوع بعد

الذهني وفي سب على المختصر أنه كالتظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى
 أن المضمرة للشخص) هذا مما بل قوله فذهب أكثرهم فمضمرة بعضهم راجع الى
 القائلين بأن الظاهر يراذبه الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل
 (قوله على التفسير) مع التفسير (قوله لا يكون في كلام العرب الا لشخصا) قد
 يمنع بأن المضمرة كسفرة لشخصا وغيره قد ير (قوله وفسر هذا المضمرة) خرج
 مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيرها عن المخصوص
 كقوله بئس الفعل ففهم مخرجا (قوله أن يكون قابلا لال) أي أو حالا محتملا ما قبلها
 فلا يراد بها هي على القول بأن ما تميز لانها وان لم تقبل ال حاله محتمل ما قبلها أفاده
 زكريا (قوله وأفعال التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون عن لان غيرهما قبل
 ال فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نسكرة عامة) أي نسكرة الافراد كقيد كإيمه
 فلا يراد أن النسكرة في سياق الاثبات لانهم وقفتم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم
 شمساً شمس هذا اليوم لحاز) أي لانك لما عتبرت تعدد الشمس تعدد الأيام
 كان شمساً في كلامك نسكرة عامة لسلك شمس يوم (قوله وفيه نظير) وجه النظر بأن
 علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام
 وبهذا استغنى عما طال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله
 وان فهم العني) أي كقافي الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمادا وقوله فهم وذهبت
 أي في النظر بقية المحمدية من الوضوء أخذت وذهبت طريقة الوضوء هذا هو
 الصواب وقول البعض في تقرير الحديث وذهبت الطريقة الوضوء غير مناسب
 لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي
 الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والغرض اعني الفاعل عن المخصوص
 كسبائي نظره في شرح قول المصنف وما عجز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن
 تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولاً) أي محتملا
 عن الفاعل كيدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي جاز استناده عنه الى
 الاسم الممدوح ونصب تيمرا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجالا
 والفاعل لا يتقدم وفيه نظير وان أقره البعض وغيره لان الكسائي والفرامن
 السكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا يهض هذا الوجه عليهما (قوله لا تصل

النسكرة المنصوبة فاعل نعم والنسكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده ان تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب
 القراء الى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا انه جعل النسكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك
 نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقع عنده تأخير لانه وقع موقع
 الرجل المرفوع وأفادته والصحح ما ذهب اليه الجمهور ولو جوهين * أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا
 هو فلو كان فاعلا لا تصل

بالفعل (الثاني) قولهم نغم رجلا كان زيدا فاعملوا فيه الناسخ (٣٦) (وجمع تمييز وفاعل ظهر فية خلاف

عندهم) أي عن النخاعة (قد شاستهم) فأجازته المبرد وابن السراج والفارسي والناتم وولده وهو الصحيح لوروده نظما وترا في النظم قوله * نغم القنائة قنائة هندلو بدلت ردأ الخية نظما أوباء نغم وقوله * والتغليبيون شس الفعل ففاهم * فخلا وأهم زلا عن مطيق * وقوله فغم الزاد زادا أم لك زادا ومن الثمر ما حكي من كلامهم نغم القليل قنبلا أسلج بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله واتعد علمت بأن دن محمد من خير أديان البرية دنيا ومنعه سيديوه والسيراتي مطلقا وتأولا ما مع وقيل ان أفاد معني زائد أجاز والافلا كقوله * فغم المرء من رجل تهامي * وقوله وقائله نغم القتي أنت من قتي أي من منفذ أي كريم وفي الأثر نغم المرء من رجل لم يبطأ لنا فراشا ولم يقش لنا كنفنا منذ أنا ناصحه ابن عصفور (وما في موضع نصب) تمييز وقيل فاعل

بالفعل) أي بارز في المثال الأول ومستهتر فيه في المثال الثاني فأطلاق البعض استتاره ليس في محله (قوله قولهم نغم رجلا كان زيدا) قد يناقش باحتمال زيادة كان الآن يقال الأصل عدم الزيادة (قوله فاعملوا فيه الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ (قوله نظما) أي ينطق بدل أوباء نغم (قوله والتغليبيون) نسبة إلى تغلب بنح الفوقية وسكون الغين العجبة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستعمال كسرتين مع إبقاء النسبة وقد تنكسر نقله شيخ الإسلام عن الجوهري والتغليبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل وأراد أن يفعل الأب والراء، بنح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الحقيقية الألية والمنطبق صيغة مبالغة عن النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه المبلغ لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجزتها قاله العيني وغيره وعمارة القاموس المنطبق المبلغ والمرأة المتأزره تشسية تعظم بها عجزتها أه وكان الثاني مأخوذا من النطاق وهو شقة تنبئها امرأة وأشد وسوطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل يجرف الأرض (قوله ومن الثمر ما حكي) في بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولا ما مع) أي يجعل قنائة وفخلا وزادا وقنبلا أحوال مؤكدة أوزادا مفعول به لثرو وأول البيت (قوله ان أفاد معني زائدا) أي بنفسه كالمثال الثاني أو تابعه كالمثال الأول والثالث (قوله كقوله فغم المرء الخ) مثال لما أفاد معني زائدا وهو كونه تهما ما في كان الأولى للشارح أن يؤخر قوله والافلاع الامثلة وتهامي نسبة إلى تهامة تنكسر الفوقية وهي منزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز (قوله من منفذ) قال سيم قد يقال هو بهذا المعنى ليس شما نحن فيه بل هو ما بين للفاعل أه وتعبئة البعض فقال هذا بقية المباني في كل ما أفاد معني زائدا كالأختي والأختي ما فيه أه وهو فاسد لا يأتى في هذا أفاد معني زائد أتابعه فاعرفه (قوله كنفنا) أي سترنا (قوله وما عجز الخ) أورد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تدبر أن مامسورة للغمير في الإبهام فكيف تكون مجرزة له وأجيب بان المراد منها شيء له عظيمة أو حجارة أو نخوة ما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها عجز الغمير المستتر في نغم ونسب وسكت عن من وهي مثل ما الآن التي تكون معرفة تامة بل هي امام وصوله أو نسكرة تامة أو موصوفة كقوله * ونغم من هو في سر وعلان * وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نخوة نغم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه بعد

فهى في موضع رفع وقيل انهما الخصوص وقيل كافة (في نخوة نغم ما يقول الفاضل) نغم

بئسما اشتروا به أنفسهم فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الأول أنها إنكرة
 موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والراجح والى الفارسي في أحد أقواله وهو الزنجشيري
 وكثير من المتأخرين * والثاني أنها إنكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء * والثالث
 أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة (٣٧) محذوفة والفعل صلة للموصولة المحذوفة ونقل عن

السكسائي وأما القائلون
 بأنها الفاعل فاختلفوا على
 خمسة أقوال * الأول
 انها اسم معرفة تام أي
 غير مضافة تقربا إلى الفعل
 صفة لمخصوص محذوف
 والتقدير نعم الشيء شيء
 فعلت وقال به قوم منهم
 ابن خروف ونقله في التسهيل
 عن سيبويه والسكسائي
 والثاني أنها موصولة والفعل
 صلته والمخصوص محذوف
 ونقل عن الفارسي
 والثالث أنها موصولة
 والفعل صلته وهي فاعل
 بكفيها وبصلتها عن
 المخصوص ونقله في شرح
 التسهيل عن الفراء
 والرابع * والسكسائي
 انها مصدرية ولا حذف
 والتقدير نعم فعلك وان
 كان لا يحسن في الكلام
 نعم فعلك حتى يقال نعم
 الفعل فعلك كما تقول أطق
 أن تقوم ولا تقول أطق

نعم أو نيس ما فعملة فعلية (قوله أنها تميز) فبه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة
 فكان الظاهر أن يقول الثالث كالثاني لأن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما
 الموصوفة المحذوفة) أظهر في محل الأسماء لا لإيضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص
 محذوف) أو رد عليه وعلى ثاني أقوال كون ما تمييز الزوم حذف الموصوف بالجملة
 مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجزوعين أو في وسيا أي أنه ضرورة (قوله والتقدير
 نعم الشيء شيء فعلت) يوصف المخصوص بجملة فعلت بخصوص عن الفاعل المراد به
 الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما
 في اليبع لكنه لا يأتي على القول بأن اللفظ الخارجي لمساواة المخصوص
 للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرورة لذلك اشتراط ما ذكرنا ما هو على القول
 بأن اللفظ فيما يظهر متأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجزوع
 ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما لوك دفعه بأن
 معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بأنها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها
 واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيان أن الفاعل على هذا القول هو المصدر
 المنسب وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سمد سد
 الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم
 (قوله فقلوا انها موصولة) أي والفعل صلته (قوله وأما القائلون بأنها كاتفة) بهذا
 سارت الأقوال تفصيلا في الملتوة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لأن نعم
 ونيس لعدم تصرفهما أشبه الحرف فجاء أن يكفيا كما يكف الحرف بما تخورجا
 (قوله في ما ذوابها الخ) وقد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم
 ما يقول القائل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلو بشئ اسميا كان أو جملة
 فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو قوله نعم ما قبل ما معرفة تامه فاعل وقيل
 إنكرة تابعة تمييز والفاعل مستتر وعليها ما للمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا
 أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا
 (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعملة مما

قيامك * والخامس انها إنكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقلوا
 انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما صنعت والتقدير نعم شئ الذي صنعته هذا
 قول الفراء وأما القائلون بأنها كاتفة فقلوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فقصير يدخل على الجملة الفعلية
 * تبيينها في الأول في ما ذوابها اسم نحو نعم ما هي ثلاثة أقوال * أحدها أنها إنكرة تامة في موضع نصب على التمييز
 والفاعل مضمرة والمرفوع بعدها هو المخصوص * وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهرا مذهب سيبويه

ونقل عن البرز وابن السراج والفارسي وهو قول القراء وثالثها ان ماض كبت مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب
 والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قسوم و اجازة القراء (38) * الثاني الظاهر أنه اختار أراد

الاول من الثلاثة والاول
 من الخمسة لاقصاره
 عليه ما في شرح الكافية
 الثالث ظاهر عبارته هنا
 يشير الى ترجيح القول الذي
 بدأ به وهو ان ماض يروكذا
 عبارته في الكافية وذهب
 في التسهيل الى أن معرفة
 تامه وانها الفاعل ونقله
 عن سيبويه والكسائي
 (ويذكر المخصوص بالمدح
 أو الذم (بعد) أي بعد
 فاعل نعم ونش نحو نعم
 الرجل أبو بكر ونش الرجل
 أبو لهب وفي اعرابه حيث
 ثلاثة أوجه أن يكون
 مبتدأ والجملة قبله خبر
 (أو) يكون (خبر اسم)
 مبتدأ محذوف (ليس يلدو
 أبدا) أو مبتدأ خبره
 محذوف وجوبا والاول
 هو الصحيح ومذهب سيبويه
 قال ابن الباش لأخبر
 سيبويه أن يكون المختص
 بالمدح أو الذم الامتداد
 وأجاز الثاني جماعة منهم
 السيرافي وأبو علي
 والصميري وذكر في شرح
 التسهيل ان سيبويه اجازة
 وأجاز الثالث قوم منهم

قبله والتقدير في الآية فعم الشيء أي الصدقات أي بدأها لان الكلام فيه
 فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج
 والفارسي) نقل في التسهيل عنها أن اموصلة والتقدير فعم الشيء مفعولة الحكم
 أي الفعلية التي فعلتها وهو من ابداء الصدقات فليما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم
 أن الاقوال أربعة لثلاثة (قوله أن ماض كبت مع الفعل) أي كتركيب حسب مع ذاعلى
 القول به ككسائي (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سمكت عن المخصوص
 فتحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي
 أقوال التمهين وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل
 الى أنها معرفة تامه وأنها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلوقال الاول
 الخمسة لتلكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكررم قوله سابقا
 ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص
 بالمدح بعدم نعم وبالذم بعد نش وسمى مخصوصا لأنه ذكر نفسه ثم خص شخصه
 يسر (قوله بعد) أي وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره
 في التسهيل وحري عليه في التوضيح وهو الوجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته
 هنا وفي الكافية عملا بما قرره من محل الظاهر على الصريح (قوله حيث قد أي
 حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط محوم الفاعل أو اعماد المبتدأ
 بمعناه ككسر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح بذوقه أو مبتدأ الخ
 والتقدير يرد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أي لسلامته من التدوير وما
 أورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه
 أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضا قال الدماميني ويرجى ابن
 الحياجب في شرح المنفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل الا
 حذف المبتدأ وهو أكثر شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على
 المبتدأ وخبر الخبر المذكور من عائد الى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المصروف وان
 الابهام والتفسير على الوجه الثاني يتحقق وعلى الاول تقديرى اه (قوله قال ابن
 الباش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الامتداد أي خبره الجملة قبله
 بقوله أن الكلام في القول الاول وأن قول ابن الباش تأييد لتكون القول
 الاول مذهب سيبويه فقوله البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملام للسياق (قوله
 وهو غير صحيح) من هذا يتبع أن يجعل قوله مبتدأ شاملا له لتكون غير صحيح عنده
 ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد

ابن عسقور قال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف
 لازم ولم تحذف خبرها يلزم حذفه الا وجملة مشغول بشئ يسد

مسدده) أى كتحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبدء وهما لم يشغل
 المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أى بدل استعمال لانه
 خاص والرجل عام كفى الهمع اه وهو انما يظهر على جعل آل جنسية لاعدية
 والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل للزوم) قال يس قد يقال لا مانع من
 كونه لازما لانه يكون منه مقصودا وكونه تابعا ليعاد بالقدح في اللزوم كما سيجوز رب
 (قوله ولا به لا يصلح لباثرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل
 علام الامير قال يس وأفر وشيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يعتق في التابع ما لا
 يعتق في المتبوع قال في الارتشاف قد يعتق في الاسم اذا وقع بدلا مما لا يجوز فيه اذا
 ولي العامل فانهم حملوا اللفظ على البدل وان كان لا يجوز ان أبت اه
 والتعبير بقيد الجواب (قوله وان يقدم مشعره) أى لفظ مشعر بمعنى الخصوص
 أى دال عليه سواء صلح لأن يكون الخصوص نفسه لو آخر كما في مثال المتبوع أو لا نحو
 انا وجدته صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أى عن ذكر الخصوص
 ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو آخر فذا ظاهرا عبارته الذى يخاراه
 الشارح وسأبقى فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ أو لا واحدا) المقصود في الخلاف
 المتقدم الذى في الخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخر فلا ينافى جواز
 نصبه على المنفوعة المحذوف أى الزم العلم ورفع خبر المحذوف جواز أى المدح
 العلم أو مبتدأ خبره محذوف جواز أى العلم وخ فهم أن ما سلفنا من
 كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصا لو آخر ليس على حجب
 الوجه في العلم وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يتخلو عن شئ كما يعلم
 من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله أو لا واحدا
 ليرجع اليهما (قوله عند تعذير حجة) يعين مهمة فذال مجتمعة كما يخط الشارح أى
 تعذرها أمارس فيها أى التحليل في قضائهما (قوله توهم عبارته) أى حيث قال
 ويذكر الخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعره كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم
 فيه لأن يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر
 الخصوص بعد أى غالباً وبقوله وان يقدم مشعره كفى وان يقدم لفظ مشعر
 بمعنى الخصوص كفى عن ذكر الخصوص مؤخر مع كون المقدم مخصوصا ان
 صلح لأن يكون مخصوصا اذا أخر غير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا
 التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارتهما وفي الكافية أن المقدم مشعر
 بالخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المقدم نفس الخصوص
 مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما صرح به في التسهيل) أى من أن الخصوص قد
 يذكر قبل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أى بأن يقع معرفة أو سكرة موصوفة

مسدده وذهب ابن كيسان
 الى أن الخصوص بدل من
 الفاعل ورد بأنه لازم
 وليس البدل للزوم لانه
 لا يصلح لباثرة نعم (وان
 يقدم مشعره) أى
 بالخصوص (كفى) عن
 ذكره (كالعلم المقنى
 والمقتضى) فالعلم مبتدأ
 أو لا واحدا والجملة بعده
 خبره ويجوز دخول الناسخ
 عليه نحو انا وجدناه صابرا
 نعم العبد وقوله * ان ابن
 عبد الله نعم أخو الندى
 وابن العشير * وقوله
 اذا أرسلوني عند تعذير
 حجة * أمارس فيها كنت
 نعم الممارس * تبيين *
 الاول توهم عبارته هنا
 وفي الكافية أنه لا يجوز
 تقديم الخصوص وان
 المتقدم ليس هو الخصوص
 بل مشعره وهو خلاف
 ما صرح به في التسهيل
 الثاني حجب الخصوص
 أمران أن يكون مختصا

أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه قننه (قوله
 للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فبتناول ما ذكر من المضاد
 نحو نعم رجلا زيدو بنس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل
 وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المدعو زيد وفي بنس الولد العاق أباه الولد
 المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه
 واعلم أنه إذا كان المخصوص مؤنثا جازت ذكرا للفعل وتأنثته وان كان الفاعل
 مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكرا أجد كذا في التسهيل وشرحه
 للدماميني (قوله فان يائه) أي في المعنى أول أي بتقديم مضاف في الثاني كما يؤخذ
 من التبرج (قوله معنى وحكا) أي في أصلي المعنى وهو الالتماس فلا يراد أي تقسيم ذلك
 معنى بالتعجب وفي الاحكام التامة لبس قبل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها
 لها في المعنى لا يحتاج الى الجعل ورتبان المراد بالمعنى انشاء الالتماس وهو الجعل
 لامعناها الاصل في الجعل (قوله وساءت مرتقا) أي مكانا أي نار مرتقا لوجود
 شرطه التميز من كونه عين المعبر (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب
 مع غير ذافيتب ل جميع ما ثبت لجميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز
 على القول بجوارزه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة)
 أي حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محمولان من ذى
 ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة في المحول عن فعل
 بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أي كإب نعم فيدخل بنس فهو من حذف المضاف
 أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لا جعل أي جعل
 مطلقا أي في جميع الاحكام وعلى هذا حصل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل
 أي حالة كونه مطلقا عن التقسيم بضم العين أصالة وما في كلام البعض مما
 يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف في الجمع
 بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو ساءت ما يتكلمون تميزا وفاعل وجواز كون
 المخصوص موقفا أو خبرا رآه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا (قوله
 وافادة المدح أو الالتماس) أي افادة انشاءهما كاسم وما يفيد فعل غير ساء من
 مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الالتماس أي انعام فاسد
 وقد صرح بعد ذلك بما قلنا قننه وقوله وافادة فاعل أي ومخصوص (قوله أو
 مضافا الى صاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى صاحبها
 (قوله ما هو على فعل أسالة) قد يقال ان المحول جار فيما ذكر تقديره كما قلناه في
 نحو ذلك وهما فتكون حركة غير حركانه الاصلية اه دون شري وقد يدعى بأن
 الاصل عدم التقدير (قوله وما حوّل اليه) ثم ان كان معتل العين بقي قلبها ألفا

حرا أن يصلح للاخبار به عن
 الفاعل موصوفا بالمدح
 بعد نعم و بالذم بعد بنس
 فان يائه أول نحو بنس
 مثل القوم الذين كذبوا أي
 مثل الذين كذبوا اه
 (واجعل كبئس) معنى
 وحكا (ساء) تقول ساء
 الرجل أبو جهل وساء حطبت
 النار أبو الهب وفي التنزيل
 وساءت مرتقا وساء
 ما يتكلمون (واجعل فعلا)
 بضم العين (من ذى ثلاثة
 كنعم) أو بنس (مسجلا)
 أي مطلقا يقال ساءت
 الشيء اذا أمكت من
 الانتفاع به مطلقا أي يكون
 له ما له من عدم التصرف
 وافادة المدح أو الذم واقضاء
 فاعل كفاعلها ما فيكون
 ظاهرا مصاحبا لال أو
 مضافا الى صاحبها أو ضميرا
 مفسرا بتمييزه وسواء في ذلك
 ما هو على فعل أصالة نحو
 ظرف الرجل زيد وخبت
 غلام القوم عمرو ومحوّل
 اليه نحو ضرب رجلا زيد
 وهو مفعول رجلا خلا

تحو قال الرجل زيد و باع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو و قلبت الياء و او نحو
غزو و رمو و قبل يقر على حاله فقال غزا و رمى همع (قوله ثم ضمن) أي بعد تحويله
و صيرورته قاصر معني بشئ أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول قصار
سأمد أو يحذف قوله قاصر أفرار من التكرار و دفعه بأن إعادة قاصر الدفع توهم
و يدعيه التضمن رذبان هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لإنه لازمة
زوم (قوله بماذا كرنا) أي من كونه كئيب في أحكامه (قوله لخلقاء النحويل فيه)
أي بسبب الاعلال و أورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان و شان لوجود العلة
لذ كورة فالاولى أن يقال إنما أفردته لأنه للذم العام فهو أشبه بهئس بخلاف نحو
هل فان الذم فيه خاص و الأكثر استعماله بخلاف غيره قاله اللمامضي (قوله
سالحا للتعجب) بأن يستوفي شروطه الممارسة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ
من هذا أن قوله سابقا و اقتضاء فاعل كفا لهما الخ ليس على سبيل الوجوب
الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله و اقتضاء فاعل كفا لهما
بأنه هذا الأنيافى ما بعد إعلان ما بعد على الصحيح و هذا على غيره مجازاة نأظر
لنظم اه و يؤخذ أيضا كقوله سم من تعبيرة الجواز كعبيره جواز اشارة
إلى فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نغم نحو كرم رجلان بدأ و رجلين
ازيدان أو رجالاتا زيدون و كلامه في غيرساء وان كانت على وزن فعل لأنها لازمة
لحكام بشئ لا تشاركها كما استظهره اللمامضي قال وهذا ان تحقق كان وجهها
آخر لا فراد ساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة
الياء إلى الخاء بعد سلب حركتها و أذهب الزور بالفتح الزائر يستوي فيه المفرد
و غيره و صفة كل شئ جانبه و اللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر
لجواز شحمة الأذن فاذا بلغ المنسكب سمى جمعة بضم الجيم و اذا لم يبلغ شحمة
الأذن سمى وفرة (قوله نظر المافية من معنى التعجب) راجع اسكل من الثلاثة
قوله فجاز الجز بالياء جملا على أحسن زيد و جاز الاستغناء عن ال جملا على
أحسن زيدا و جاز انصاره على و في ماقبله جملا على قولك الزيدان مأا كرمهما
زيدون مأا كرمهم (قوله و ذكر ابن عصفور الخ) في كلام السوطيني ان الذي
في هذه الثلاثة بعض العرب لا يجعهم و أن منهم من يحولها و حجتنا ذلك ان
يشيل بعلم الرجل صحيفا عرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي و في
بولية على الاصح و النفي و انقل إلى الانشاء و الجمود و تشاركها في أنها لا يجوز
في نظرها الاهشمة و واحدة و في جواز دخول لاعلمها و دخول لاعلمها من غير
شذوذ بخلاف نغم و ان احتج إلى التأويل في المحلن اه بشئ (قوله حب من
حمدا) أشار به إلى ان في عبارة المصنف مسامحة لأن المعامل لنغم حب فقط

(تنبهات) الاول من
هذا النوع ساء فان أسله
سواء بالفتح في قول الی فعل
بالضم فصار قاصر ثم ضمن
هـ عن بشئ فصار جامدا
قاصر المحكوم له بماذا كرنا
و إنما أفردته بالذكر لخلقاء
النحويل فيه * الثاني
انما يصاغ فعل من الثلاث
لقصده المدح أو الذم بشرط
أن يكون صالحا للتعجب
منه مضمنا معناه نص على
ذلك ابن عصفور و حكاها
عن الإخفش * الثالث
يجوز في فاعل فعل المذكور
الجزأ بالياء والاستغناء
عن ال و انصاره على وفق
ما قبله نحو
حب بالزور الذي لا يرى
منه الا صفة اولم
و فهم زيد و الزيدون كرموا
رجالا نظرا للمافية من
معنى التعجب * الرابع
مثل في شرح الكافية
و شرح التسهيل و تبعه و لده
في شرحه بعلم الرجل
و ذكر ابن عصفور أن
العرب شذت في ثلاثة
ألفاظ فلم تحولها إلى فعل
بل استعملتها استعمال
نغم و بشئ من غير تحويل
وهي علم وجهل و جمع
انتهى (ومثل نغم في المعنى
حب من حمدا)

وتر يدعلها بأنها تشعمر بان المندوح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحح أن حب فعل
بمقصده المحبة والمدح وجعل فاعله ذا البدل على الحضور في القلب (٤٤) وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل

لا حب ذو أو انما ارتكبتها انكلا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول
البعض تبعاً للشيخنا انما ارتكبتها الإشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذا فبرده
أنها تماثل نعم في نحو حب رجل لا زيد بما قصد به انشاء المدح والتمجيد وان لم
تتصل ذا بحب كما في قدر (قوله وقريب من النفس) مفادها استفادة القرب
من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضاً حتى يعارض
ما سبقته عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضوره معناه لكونه محبوباً
(قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه اذا وقع بعده اسم فهو مخصوص
لأنواع الاسم الإشارة باسم (قوله وتر يدبمبدأ) أي لأنه المحصوص كما علمت
والرابط ذا وألعموم ان أريده الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر من ان حب
فعل وذا فاعله اوز يدبمبدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عناه يعلى لتضمينه
معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يخفى
فالذي ينبغي أن يضمه معنى جار مثلاً وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في
الشرح (قوله فصار الجميع فعلاً) شعف بأنه يلزم عليه تغليب أشعف الجزأين
وأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره (قوله فصار الجميع اسماً) أي بمنزلة
قولك المحبوب اه دما ميني وشعف بأن حبذا لو كان اسماً لوجب تكرار الان
اهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وجعل لافي معرفة ان عملت عمل ان وأليس
و بقي وجه آخر وهو كون حب فعلاً واسم الظاهر فاعله وذا مفاعلة (قوله وأجاز
بعضهم) أي بعض القائلين بأن حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا
على الصحح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف وأجيب بأن الجمود نشأ
بعد دخول لافي لم تدخل الاعلى فعل متصرف وبأن النسبي سار غير مقصود بل
المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالتالي يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا
دخلت على فعل متصرف غير عائني ووجب تكرارها ويجاب أيضاً عنه بأنه لما
يقول الى الانشاء أشبه الفعل الدعائي (قوله وأول ذا المحصوص) ذامفعول
مقدم والمحصوص مفعول أول مؤخر أي جعل المحصوص والبادي أو ما في اع
الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي لا على ذوالاء
حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيما
في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون ممدول اسم الا
غير يدع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضاً هو موجود مع التأخير

ذا) أي فاعل حب هو لفظ
ذا على المختار وظاهر
مذهب سيبويه قال ابن
خروف بعد أن مثل بحبذا
زيد حب فعل وذا فاعلها
وزيد مبتدأ وخبره حبذا
هذا قول سيبويه وأخطأ
عليه من زعم غير ذلك
تقديمه في قوله الفاعل
ذا تعرض بالرتبة على القائلين
بتركيب حب مع ذوالهم
فيه مذهبان قيل غلبت
الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلاً وما
بعده فاعل وقيل غلبت
الاسمية لشرف الاسم
فصار الجميع اسماً مبتدأ
وما بعده خبر وهو مذهب
المبرد وابن السراج ووافقهما
ابن عصفور ونسبه الى
سيبويه وأجاز بعضهم
كون حبذا خبراً مقدماً
(وان تردد ما قبل لا حبذا)
زيد فهي بمعنى شمس ومنه
قوله * ألا حبذا أهل
الملا غير أه * اذا ذكرت
مى فلا حبذا هيا * (تراول
ذا المحصوص) أي اجعل

المحصوص بالمدح أو الذم تابعاً لما لا يتقدم بحال قال في شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين أيضاً
التنبيه على امتناع تقديم المحصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب
هذا قال في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجل بل المنع من أجل اجراء حبذا بحري المثل

ويجب في ذلك أن يكون بلفظ الافراد والتذكير (أيا كان) المخصوص أي أي شيء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا
 ومثنى أو موعنا (لا تعدل بنا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهاى المثل) والامثال لا تغير فتقول حينئذ
 وحينئذ الزيدان وحينئذ الزيدون وحينئذ الهمدان وحينئذ الهمدات (٤٣)

أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما كان هذا التوهيم بعيدا لاشتهار
 التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حينئذ يدل لا يوجب (قوله
 أيا كان) أي اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أي ما تدعو واجله لا تعدل بنا
 جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ لتعليل للنهي عن العدول
 وعمل مسع ان التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد توجيهاً من
 كسان الآتي في الشرح وهو جواب الشرط وجمله لا تعدل بنا معتزلة بالماء في
 يد الماعلى بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أي بمعنى عن
 أي لا تعدل عن لفظ الذي غيره وهو يفرغ إلى ذات تقدير مضاف أي تركيبه
 أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهاى المثل) أي في كثرة الاستعمال وقوله
 والامثال لا تغير أي فكذلك ما شابهها (قوله لانه إشارة الخ) وقال الفارسي لان
 المراد منه الجنس ههنا (قوله إلى المذكور محذوف) أي مضاف إلى المخصوص (قوله
 ورد) أي هذا التوجيه بأنه دعوى بلائمة أي دليل لعدم ظهور هذا المقترن في شيء
 من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه انما لم يتخلف اشبه بالامثال (قوله وأما على
 القول بالتركيب فلا) أي لان المجموع فعل أو اسم مبتدأ أو ذا ليس إشارة إلى شيء
 حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حينئذ
 والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول
 بتركيب حينئذ وجعل المجموع لهما بأنه مراعاة لعني كل من الزيدين مثلا
 فتأمل (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أي أو مبتدأ محذوف الخبر وجوبه على
 قياس ما تقدم وذهب بعض إلى أنه يبدل وبعض آخر إلى أنه عطف مان ويردهما
 أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد البديل أنه لا يعمل محل الاقول ويرد البيان
 وروده تنكرة انه دما مثنى وفي رد البديل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا
 محذوف أي لولا الحياء بمنعني لذكرتهم وقوله منحت أي أعطيت الهوى أي
 هوى ما ليس بالتقارب أي القرب أي الما لمطعم فيه (قوله أو فجر بالبا) أي على
 قلة تخلاف فاعل نعم فان جر بالباء متمتع وفاعل فعل فان جر بالباء كغير الفاء
 زائدة لا عاطفة حتى يستشكل يدخل عاطف على عاطف (قوله نحو حب زيد
 رجلا) قال البعض تبعاً لاسم ههنا صريح في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك
 بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بال أو مضافا إلى المحلى بها أو ضمير مفسر بضمير

ولا يجوز حب ذان الزيدان
 ولا حب هؤلاء الزيدون
 ولا حب ذي هند ولا حب
 تان الهمدان ولا حب
 أولاء الهمدات قال ابن
 كسان انما لم يتخلف ذلك لانه
 إشارة أبداً إلى مذكور
 محذوف والتقدير في حينئذ
 هند حينئذ حسن هند
 وكذا باقي الامثلة ويرد بأنه
 دعوى بلائمة (تبيينها)
 الاول انما يحتاج إلى
 الاعتذار عن عدم المطابقة
 على قول من جعل ذافاعلا
 وأما على القول بالتركيب
 فلا * الثاني لم يذكر هنا
 اعراب المخصوص بعد
 حينئذ وأجاز في التسهيل
 أن يكون مبتدأ والجملة
 قبله خبره وان يكون خبر
 مبتدأ واجب الحذف
 وانما لم يذكر ذلك هنا
 اكتفاء بتقديم الوجهين
 في مخصوص نعم ههنا على
 القول بأن ذا فاعل وأما
 على القول بالتركيب فقد
 تقدم اعرابه * الثالث
 محذوف المخصوص في هذا

الباب للعلم به كما في باب نعم قوله * ألا حمدا لولا الحياء وربها * منحت الهوى ما ليس بالتقارب * أي الأحبذا
 ذكره هذه النساء لولا الحياء وسأذكر ما يارق فيه مخصوص حينئذ بخصوص نعم آخرها اه (وماسوى ذالرفع
 بحب أو فجر بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا

(ودونذا انضمام الحاء) من حب بالانقل من حركة العين (كث) وينشد بالوجهين قوله وحببهما مقولة حين تقبل
أمامه ذافيب فتح الحاء * تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية (٤٤) وهذا التحويل مطرد في كل فعل

مقصوده المدح وقال في
التسهيل وكذا في كل فعل
حلقى الفاء مراد به مدح
أو تعجب * الثاني قوله
كثير لا يدل على أنه أكثر من
الفتح قال الشارح وأكثر
ما يتجىء حب مع غيره
مضمومة الحاء وقد لا تقص
حاوها كقوله فبئس أربابا
وحببنا اه * خامسة *
يفارق شخص حبنا
مخصوص نعم من أوجه
الاول أن مخصوص حبنا
لا يتقدم بخلاف مخصوص
نعم وقد سبق مراراً * الثاني
أنه لا تعمل فيه النواسخ
بخلاف مخصوص نعم
الثالث أن اعرابه خبر
مبتدأ محذوف أسهل منه
في باب نعم لان شفعه هناك
نشأ من دخول نواسخ
الابتداء عليه وهي لا تدخل
عليه هنا قاله في شرح
التسهيل * الرابع أنه يجوز
ذكر التمييز قبله وبعده نحو
حبنا رجلا زيد وحبنا
زيد رجلا قال في شرح
التسهيل وكلاهما سهل
يسير واستعماله كثير

أولفظ ما أو من كاضرب به الشاطبي كفاعل نعم اه وما نقله عن نصر صرح الشاطبي
وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا بخلاف
لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجز بالياء والاستغناء عن ال
واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا الى
فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه
سابقا (قوله ودونذا) حال من محذوف العلم به أي انضمام الحاء من حب حالة
كونها دونذا كثر وقوله بالانقل أي بسببه متعلق بانضمام قوله من حركة العين
المناسب حذف حركة وهذا ليس بح في أن أصلا حب حبب بضم العين أي صار حبينا
وبه صرح غيره أيضا (قوله وحببها الخ) صدره * فقلت اقتلوها عنكم بجزأها
الضمير للظفر ومزاجها الماء وقتلها به اشعاف حدثها ولهذا عدها يعن ومقتولة
أي مبروزة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) أي جعلنا
كالكلمة الواحدة كافي التوضيح قال المصنف فان جعلنا ياءيتين على أصلهما جاز
الوجهان (قوله وهذا التحويل) أي نقل حركة العين الى الفاء (قوله في كل فعل
مقصوده المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في
الارتشاف وان نظرا الى كلامه في التسهيل قيد بحلقى الفاء (قوله مدح أو
تعجب) لا معني تخصيص المصنف المدح بالذكري لساواة الهم في الحكم ثم
الصواب أن لو اكتفي بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن
فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمون معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على
حوار التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا ضمن
تعجبا أولم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما ماميا (قوله لا يدل على أنه أكثر من
الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثر بالنسبة الى الفتح فيقيد بأنه أكثر منه
(قوله فبئس أربابا حببنا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق
والشاهد في حببنا (قوله وقد سبق بيانه) أي يكون المصنف صرح بتقديمه في
التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله
أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان
زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ (قوله
يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كافي التسهيل نحو حبنا مبدولا المسال
وحبنا المسال مبدولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الآن تقديم التمييز أولى)
أي لا كثرته فقوله وأكثر عطف على معلول واعدام الفصل بين التمييز وجميزه

ومن

الان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص
بمعنى فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله أعلم

أفضل التفضيل وهو اسم لدخول (٤٥) علامات الاسماء عليه وهو مجتمع من الصرف للزوم الوصفية

وزن الفعل ولا ينصرف
عن صيغة أفعل الآن
الهمزة حذف في الأكثر
من خير وشر والصكثرة
الاستعمال وقد يعمل
معاملهم ما في ذلك أحب
كقوله * وحب شئى الى
الانسان مانعاً * وقد
يستعمل خير وشر على
الاصول كقراءة بعضهم
من الكذاب الاشر ونحو
بسال خير الناس وابن
الاخير (صغ من) كل
(مصوغ منه للتعجب)
اسما موازنا (أفعل
للتفضيل) قياساً مطرداً
نحوه وأضرب وأعلم وأفضل
كما يقال ما أشربه وأعلمه
وأفضله (وأب) هنا (الذ
أب) هنا لكونه لم يستكمل
الشرط المذكورة ثمة
وشذباؤه من وصف
لأفعل له كقوله أى
أحق وأص من شظايط
هكذا قال الناطم وابن
السراج لكن حكى ابن
القطاع اصص بالفتح اذا
استتر ومنه الاص بفتحة
اللا وحقى فيه لوصفه اذا
أخذ تخفيفه ومما زاد على
ثلاثة كهذا الكلام
أخصر من غيره وفى أفعل
المذاهب الثلاثة

ومن هنا يعلم أن المراد بالياء المحصور لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود
نفي تقدمه على جحد الاثنى الفصل بينه وبين ذوا الفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير
أحوج للتمييز من الاشارة بفعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادرا رأى شاذ

أفضل التفضيل

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشر الانهما الدا على زنة أفعل
وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأتخلى مما يدل على زيادة
التقص على الفاضل ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى انقضا أو تقديرا وخير وشر من
الثانى ويدفع الثانى بان المراد بالفصل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله للزوم
الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان الاولى حذف لزوم لان المقضى
لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا يدخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ولك
دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أى للوصفية
اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما بأتى فى قول المصنف
وأعين عارض الوصفية الح فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أى انقضا وتقديرا وقوله الا
ان الهمزة الخ أى خير وشر انصرف عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا فقول البعض
أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه (قوله حذف فى الأكثر من خير وشر) أى فى
التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخبره وما أئمره ويندر ما خبره وما شره وما ميني
(قوله لكثرة الاستعمال) أى فهم ما أذنا قياسا الاستعمالا وفيهما شذوذ من
جهة أخرى وهى كونهما لأفعل لهما (قوله فى ذلك) أى فى حذف الهمزة لافى
كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقدر (قوله من الكذاب الاشر) أى بفتح
السين وتشديد الراء (قوله ونحو بسال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت من
الجزيد بل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال الخ وبسال بمنع الصرف
لضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذنا الكلمة من مقام البيان لامن التكررة
لانها فى سياق الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو
أضرب) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق فى المصوغ منه بين مقصوح العين
ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) غللاب أو أوى وقوله ثمة أنسب بالثانى
خلاف البعض (قوله وأص من شظايط) بكسر السين المحبة وتضاعف بمجتبين اسم
رجل من شبة كان لصا زكريا (قوله ومما زاد) أى وشذباؤه مما زاد (قوله
كهذا الكلام أخصر من غيره) أى اصوغه من اختصرو فيه شذوذ من جهة أخرى
وهى صوغه من المبني للمجهول (قوله وفى أفعل) أى وفى بناء أفعل التفضيل من
أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجوازان

(قول الحشبي وفيهما شذوذ الخ الذى فى كتب اللغة انهما فعلا هـ)

كانت الهمزة غير التقل والمنع ان كانت للتقل (قوله وسمع الخ) المثالان الأولان
 شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسان على القول بالجوانب
 مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره واقفر مكان
 لانباء فيه ولا ماء (قوله كه وأزهي من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا
 شذوذ عليه اه تصریح بالأقوال المتبادر صوغ أزهي من المبني للمفعول لكثرة
 وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب من التصريح قال زكريا وخص
 الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه ويحب بنفسه (قوله وأشغل من ذات
 التخمين) انما كان مصوغا من المبني للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لأنها
 أكثر تغللا لغزها وان كان يصاغ من المبني للفاعل اذا ناسب المقام ومن محيى فعله
 مبنيما للفاعل شغلنا أموالنا وأهلواننا ذكره ابن الناطم من أن شغل محازم
 البناء للمفعول غير مسلم والتخمين تسمية تخي بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة زق
 السهم وذات التخمين امرأة من تيم الله بن نعلبة كانت تبسغ السهم في الجاهلية
 فأتى خواتم بن حبيرا الانصاري قبيل اسلامه فساومها فخلت نجما فقال لها
 أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخو وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها
 حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرارضى الله تعالى عنه (قوله وأعنى
 بحاجتك) سمع فيه عنى كرضي بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه لأن يقال ما مر
 (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قديني فعلا التعجب من فعل المفعول
 ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعال التفضيل ان أمن اللبس (قوله ومابه الخ)
 يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الأنباء فان أشد يأتي هناك ولا يأتي
 هنا لان المؤول بالمصدر معرفة والتميز واجب التميز كما أنه عليه الموضع
 والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التميز من الكوفيين على أنه كما
 قال سم يتأني التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذى لا يلبس فيه
 بالمبني للفاعل لانه لا يبان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول
 وان كان بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الأنباء اذا أشد العدم أو
 الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر في التعجب واعلم أن قول المصنف ومابه الخ
 تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى
 كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا
 اذا كان طرفا أو مجرورا العدم عملة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية
 بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير
 ومابه لنتهى الجمع وصل الخ فيكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال
 اللدما مبني ههنا بحث وهو أن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل

وسمع هو أعطاهم ثلدرهم
 وأولاهم للعروف وهذا
 المكان أفقر من غيره ومن
 فعل المفعول كه وأزهي
 من ديك وأشغل من ذات
 التخمين وأعنى بحاجتك
 وفيه ما تقدم عن التسهيل
 في فعلى التعجب ومابه الى
 تعجب وصل * لانع من
 أشد وما جرى مجراه (به)
 الى التفضيل صل) عند
 مانع صوغه من الفعل

عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة
توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل
وهذا قد يختلف باعتبار المقصد فانك قد تصدق اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج
منه لالا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا أشد
فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالة على خلاف المقصود اه
(قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد
هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب الخ) أخذه من قول
المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصبين بأفعل الخ وهو هذا يدفع ما يقال الاحالة
على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على الفعول
به وكلاهما غير صحيح قاله الناطقي (قوله وأجمع موتا) فيه أن هذا المثل ليس مما
نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في الفجعة لافي الموت فهو على الاصل (قوله
صله أبدا) أى ان أبقى على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنه لم يجب
وصله من لا نفظ ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أى بأن تتخلف مع مجرورها
للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد زكر مع العلم تخوف ما عتد الله خيرا من اللغو
ومن التجارة قاله الدماميني (قوله فمتنع وصله ما عمن) أى التي الكلام فيها وهى
الحارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في الجرد انما واجب لعلم المفضول وهو
مع الاضافة مذكور صريحا ومع ال في حكم المذكور لان ال إشارة الى معين
تقدم ذكره لفظا وأوحكا وتعينه يشعرا للمفضول فعلى هذا لا تكون ال في أفعل
التفضيل الا للهدم لا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف
في معنى من هذه) أى على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف
في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء الغاية) أى المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو
انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انه الابتداء
الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد ليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ
من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض
كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر حينئذ لا ينهض الوجه
الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتين (قوله الى انها بمعنى الجاوزة) أى
مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زادت عليه في الوصف والمراد أنها تبيد ذلك مع
بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن
على أن محضة وقوع المرادف موقع مرادفه اذ لم يمنع مانع وهما منع مانع وهو
الاستعمال لان اسم التفضيل لا يباح من حروف الجر الامن وهذا الجواب
الثاني ذكره المصنف والشمى وهو أولى لان التزام كون المقيد للمجاوزة جملة

لكن أشد ونحوه في التعجب
فعل وهنا اسم وينصب هنا
مصدر الفعل المتوصل
اليه تمييزا فتقول زيد أشد
استخراجا من عمرو وأقوى
بأنشأ وأجمع موتا وأفعل
التفضيل صله أبدا * تقديرا
أو لفظا بمن ان جرأ) من
أل والاضافة جارة للمفضول
وقد اجتمعنا في أنا أكثر منك
ملا وأعز نفرا أى منك
أما المضاف والمقرون بأل
فمتنع وصله ما عمن
تقبيها **الاول**
اختلف في معنى من هذه
فذهب المبرد ومن وافقه
الى أنها الابتداء الغاية
اليه ذهب سيبويه لكن
أشار الى أنها تقديم ذلك
معنى التبعيض فقال في هو
أفضل من زيد فضله على
بعض ولم يعم وذهب في
شرح التسهيل الى أنها
بمعنى الجاوزة وكان القائل
زيد أفضل من عمرو قال
جاوز زيد عمرا في الفضل
قال ولو كان الابتداء
مقصودا لجاز أن يقع بعدها
الى قال ويبطل كونها

فالتبعيض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موصفها والاخر كون المحرور بها عاما نحو الله اعظم من
 صكل عظيم والظاهر كقائل المرادى ما ذهب اليه (٤٨) المبرر دومارتبه الناظم ليس بلازم لان

التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى
 ان المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من قد تدر (قوله
 كون المحرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم
 من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها لا بتداء العادة فقط
 ووجه ظهوره أن من لا تتحمل على غير الابداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر
 معانيها ومنها لا تمنع فلا حاجة الى اخرجها عنه (قوله ليس بلازم) أى في جميع
 مواقع استعمال من الابدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد
 بكون المحرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والافلا المفضل
 عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو
 المفضل عليه فأداه سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء
 كان تركه بعد عمله أو بعده قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ
 راجع لثنائي فقط كاهو والظاهر غير ظاهر (قوله كالاتية) هى قوله تعالى انا أكثر
 منك مالا واعز نفرا ومحمل التمثيل من الآية قوله تعالى واعز نفرا (قوله أى روحى
 وأنى مكان الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للمناقاة
 وروحى معنى سبرى في الروح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخرون تبه العبنى من
 أن الخطاب لصغار الخييل وترتضى من تروح الثفت اذا طال وأجدر على تقدير
 وخدى مكاناً أجدر وقوله بأن تقيلى فيه أى تتكئى فيه وقت الظهيرة وعلى أن
 الخطاب لصغار الخييل تكون القبولة كناية عن نحرها وزهرتها كفى العمى
 يجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظيل (قوله وليس على الهلافة) أى بل
 فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله معمول أفعل) كقوله تعالى النبي أولى
 بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلووما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وعن مرج
 بجوارزة الدمانى والسموطى (قوله لو يذمت لنا) لولتمنى أو شريطة حذف
 جوابها أى لأحبنت الينامى لا والموهبة نكرة يستفيع فيها الماء ليرد وقوله على
 نحر صفة ماء أى حاصل على نحر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما
 عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول
 أفعل فى كلامه تكرار لا ناقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث
 تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة)
 أى الاخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين آل والأضافة
 كقوله

الانتهاء قد يترك الاخبار
 فيه لكونه لا يعلم أو لكونه
 لا يقصد الاخبار به ويكون
 ذلك أبلغ فى التفضيل
 فلا ينافى السامع على محمل
 الانتهاء * الثاني أكثر
 ما تحذف من ومحرورها
 اذا كان أفعل خبرا كالاتية
 ويسئل اذا كان حالا كقوله
 خوت وقد خلتنا كالبدر
 أجلا * أى دونت أجلى
 من البدر أو صفة كقوله
 بروحى أجدر أن تقبلى
 عدا يجنبى بارد ظليل
 أى تروحى وأنى مكاناً أجدر
 من غيره بأن تقبلى فيه
 الثالث قوله صلته يقتضى
 انه لا يفضل بين أفعل وبين
 من وليس على الهلافة بل
 يجوز الفصل بينهما معمول
 أفعل وقد فصل بينهما ما بلو
 وما اتصل بها كقوله
 ولغولك أطيب لو يذمت لنا
 من ماء موهبة على نحر
 ولا يجوز بغير ذلك * الرابع
 اذ انبأ أفعل التفضيل مما
 يتعدى بمن جاز الجمع بينها
 وبين من الاخلة على
 المفضول مقدمة أو مؤخرة

فهم

نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * الخامس
 قد تقدم ان المضاف والمقرون بال يمتنع اقترانها بمن المذكورة فأما قوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابدعون من كل ذم
 وكتولان زيد اقرب الناس مني (قوله الودى) يفتح الواو وكسر الدال المهملة
 وتشديد الياء جمع وديه وهى النخلة الصغيرة والحياد جمع جواد وهو الذكرا
 الاثني من الخيل والسدق يفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله
 واست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصى تميز أى عددا وشام البيت * وانما
 العزة لاكثر * أى لفنائى فى الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فتقول
 البعض تبعالاعينى أى الكثرة فيه مساهلة (قوله فؤولان) مما أول به الاول
 الغاء المضى اليه أو جعل منامه لعلنا نحذف بدل من أعلمنا أى أعلم منا ومنع ابن
 جنى الانساقه وجعل نامر فوعا موكدا للضمير فى أعلمنا نابعن نحن ومما أول به
 الثانى جعل آل زائدة أو جعل منهم متعلقا بخذوف (قوله أزم تدكبرا وأن يوحدا)
 لان الجرد أشبه بأفعل فى التمجيد وهو لا يتصل به علامة تنيية ولا جمع ولا نأثت
 والمضاف للذكورة بمنزلة الجرد فى التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أسله زيدا أفضل
 من كل رجل يخدم من كل اختصار أو أنسيف أفعل الى رجل وجاز كونه متهردا
 مع كون أفعل بهضم ما يضاف اليه فالاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس
 المراد ووجب تنكيره لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الانكسرة
 فان جمعت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى
 التنكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعتقله وهذا أكرم امرأة
 وأعتقله بتدكبرا الضمير وأفراده فى المفرد وشدته والمدكرو ضته على النوهم كانك
 قلت من أول الكلام فان أنسفت أفعل الى معرفة ثبتت وجمعت وأنثت وهو
 القياس وأجاز سيدويه الافراد تمسكا بقوله
 ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قد لا
 أى أحسن من ذكر نثله شيئا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تدكبرا
 الضمير وأفراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعتقله وهذان أكرم رجلين وأعتقله
 وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن
 ثم) أى من أجل لزوم الجرد للتذكير والافراد قيل فى آخر جمع أخرى مؤنث آخر
 أنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل
 ومعناه فى الاسل لان معناه الاصلى أو تدنا خراوان صار بمعنى معار (قوله وفى
 قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقا قعها) هى المناخات التى
 تعملوا الماء وأنخمرة قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعه بالواو (قوله انه لحن)
 أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسبأنى تفهيمه فى كلام الشارح
 (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أو رد عليه قوله تعالى ثم ردناه أسفل

نحن بغرض الودى * أعلمنا
 متنا ركض الحياد فى السدق
 وقوله * واست بالاكتر
 منهم حصى * فؤولان (وان
 لشكور يصف) أفعل
 التفضيل (أو جردا) من
 آل والانساقه (أزم تدكبرا
 وأن يوحدا) فتقول زيد
 أفضل رجل وأفضل من
 عمر ووهند أفضل امرأة
 وأفضل من دعدو الزيدان
 أفضل رجلين وأفضل من
 بكر والزيدون أفضل رجال
 وأفضل من خالد والهندان
 أفضل امرأتين وأفضل
 من دعدو الهندات أفضل
 نسوة وأفضل من دعدولا
 تجوز المطابقة ومن ثم قيل
 فى آخر انه معدول عن آخر
 وفى قول ابن هانئ
 كان صغرى وكبرى من
 فقا قعها * انه لحن
 * (تنبيه) * يجب فى هذا
 النوع مطابقة المضاف
 اليه

الموصوف كإزابت وأما
ولانكرونا أول كافر به
فتقدمه أول فريقي كافر به
(وتولأول طبق) لما قبله
من مبتدأ أو موصوف
تخوزيد الافضل وهند
الافضلى والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون
والهتندان الفضليان
والهتندان الفضليات أو
الفضل وكذلك مررت يزيد
الافضل ومبتدأ فضلى الى
آخره ولا يوقى معهما كما
سبق (ومالمعرفة بأضيف
ذووجهين) منقولين (عن
ذى معرفة) هما المطابقة
وعدهما (هذا اذنوت)
بأفعل (معنى من) أى
التفضيل على ما أضيف
اليه وحده فتقول على
المطابقة الزيدان أفضل
القوم والزيدون أفضل
القوم وأفضل القوم
وهند فضلى النساء والهتندان
فضليا للنساء والهتندات
فضل للنساء وفضليات
النساء ومنه وكذلك
جعلنا فى كل قرية أكر
مجرمها وعلى عدم المطابقة
الزيدان أفضل القوم
والزيدون أفضل القوم
٣ قوله أفضل قرشي كذا بالاصل
والوافق لما يأتى فى الشرح
أفضل قرشي اه

سافلين اه أقول فى الميضاوى وحاشيته للشخزاده ما ملخصه ان أسفل امامة
أمكمة محذوفة أى الى أمكمة أسفل سافلين وهى النار أو أزممة محذوفة أى الى
أزممة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن
الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون
الاستثناء بعد منقطع علوى الاوول والاخير متصل والمستثنى منه الضمير المنصوب
فى قوله ثم رددناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أى
والجمع بالباء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الاراد
مدفوع وان الاقتصار عليه قصور ورتبة صير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر
أن محمل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما
اذا كان مفتحا كما فى الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد
افضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به ما يماشمل
الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعمن من الموصوف فى قوله بعد من مبتدأ أو
موصوف (قوله فتقدمه أول فريقى كافر به) أى فى فريقى جمع فى المعنى خصلت
المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريقى فى اللفظ (قوله طبق) أى
مطابق لان اقترانه بالأنعم شبهه بأفعل فى التعجب (قوله والزيدون الافضلون)
أى الأفاضل ولوزاده كالفعل فى نظيره لكان أحسن (قوله ذووجهين) فالمطابقة
لشابهته المحلى بأل فى الخلق عن لفظ من وعدم المطابقة لشابهته الجرد لثبته معنى
من (قوله هذا اذنوت الخ) ظاهره صفة أن قصد التفضيل على المضاف اليه
وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى
يختص بالمضاف الى معرفة والذى سبقه الشارح فى التنبية الآتى عن المصنف
فى شرح التمهيد لصرح فى أن المجردين من قد يعرى عن معنى التفضيل
رأسا وأن فيه حيثشذوجهين لزوم الافراد والتذكير هو والمشتبه هو والمطابقة ولا
يعد أن يقاس على ذلك ما ذاعرى المضاف الى التذكرة عن معنى التفضيل أو
قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره منقول الشيخ والناقص أعد لابنى
مروان بن محمدمصلى الله عليه وسلم أفضل قرشى (٢) فندبر (قوله معنى من)
أى المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس بنفس معناها وانها هو مستفاد من أفعل
كأعلم بما قدمه الشارح (قوله ومنه) أى من القول الحاررى على المطابقة قوله
تعالى وكذلك جعلنا الخ ذل البعض فأكرم فعول أول جعلنا مضاف الى
مجرمها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى
والاولى عدى على الاضافة فتعبر الجعل بالتمكين كما فى الميضاوى ويحتمل أن فى
كل قرية طرف العمومة لى جعلنا وأكرم فعول ثان ومجرمها مفعول أول وفى كل

وهكذا الى آخره ومنه
 ولتخدمهم أحرص الناس
 وهذا هو الغالب وابن
 السراج يوجهه فان قدر
 الكرم دفعه ولا نانا ومجرمها
 مفعولا أول لزمه المطابقة
 في الجرد وقد اجتمع
 الاستعمالان في قوله صلى
 الله عليه وسلم الأحرصكم
 بأحبكم الى وأفسر بكم مني
 منازل يوم القيامة أحسنكم
 أخلاقا (وان لم يتو) بأفعل
 معني من بأن لم يتو به
 المناشلة أصلا أوتو بها
 لا على المضاف اليه وحده
 بل عليه وعلى كل مسواه
 (فهو وطبق ما به قرن) وجها
 واحدا كقولهم الناقص
 والأصح أعدلا بنى مروان
 أى عادلاهم ونحو محمد
 صلى الله عليه وسلم أفضل
 قر يش أى أفضل الناس
 من بين قر يش واشافة
 هذين النوعين للجرد
 التخصيص ولذلك جازت
 اشافة أفعال فهم ما الى
 ما ليس هو بعضه بخلاف
 المنوى فيه معنى من فانه
 لا يكون الأبعض ما أنضيف
 اليه فلذلك يجوز يوسف
 أحسن أخوته ان قصد
 الأحسن من بينهم أو قصد
 حسمهم ويمتنع ان قصد
 أحسن منهم

قرية الثاني ومجرمها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا معنى صبرنا ولا اشافة ولا
 رد ما سذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في الجرد وهي ممتنعة لان الاشافة
 متو بتى أى كبرها قتل (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة
 له تعالى ولتخدمهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتخدم ولو طابق
 ال أحرصى (قوله ولهذا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعه لما
 قال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكبر مجرميها (قوله المطابقة في
 الجرد) أى وهي ممتنعة كحمر في النظم فان قال الاشافة منوية كحمر وقع فيما قر
 به (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع
 أحسن فجعل الزخشرى أحسن من قبيح ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا اجتمع
 اختلاف أحب وأقرب فانهم من قسم ما قصد فيه التفضل على المضاف اليه
 وحده فهذا أفرده وقوله أحسنه أخلاقا استئناف ساقى (قوله أوتو بها) بالثب
 قطفا على لم تنرو في بعض النسخ أوتو بها تحذف الماء ولا وجهه (قوله فهو وطبقه
 ما يدقن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالحقلى نال في الخبر من لفظ من ومعناها
 قوله وجها (واحدا) لا يقال هذا شافية ماسية من قبله الشارح عن شرح التسهيل من
 أن المشهور في أفعال العارى عن معنى التفضل التزام الأفراد والتذكير لما ستعرفه
 من أن ما فى شرح التسهيل في الجرد من أل والاشافة دون من (قوله كتقولهم الخ) فيه
 من ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والأصح أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم
 لأنه لم يشار إليهم أحد من بنى مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن
 عبد الملك بن مروان سمي بذلك لتقصه أذراق الخند والأصح عمر بن عبد العزيز
 بن مروان سمي بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قر يش) أى حال
 كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله الجرد التخصيص) أى تخصيص
 الوصوف بأنهم من القوم الثلاثي مثلا لاليمان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى
 مضاف اليه ليس هو أى أفعال بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما والجريان
 لإعنة على غير ما هي له أبرز الضهير (قوله الأبعض ما أنضيف اليه) أى مشمول لما
 أنضيف اليه بحسب المعنى الوضعي وان كان غير مشه ولله بحسب المراد منه في
 المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف بما يشار كفى المعنى الوضعي فلا
 يلزم تفصيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميين أن الحصر الذى ذكره
 الشارح مذهب البصر بين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لتكون المنوى فيه
 معنى من لا يكون الأبعض ما أنضيف اليه وما لم يوفيه معنى من لعدم نسبة المناشلة
 أصلا وأنتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل مسواه لا يجب فيه ذلك (قوله
 ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسمهم) لان أفعال على هذين الوجهين ليس على

معنى من فلا يجب كونه بعض ما أنصف اليه وقد مر ما يخصه ان أسفل اما صفة
 لتكون المنوي فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أن أو أزمنة مجنونة أى الى
 بعض ما أنصف اليه والالزم اضافة الشيء الى نفسه فى أى صرفناه عن أحسن
 الاخوة صح للتحقق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله الوجه الثاني يكون
 أعاد مع عمله مما قدمه أو طئة لذكرا الخلاف فيه وذكر أمثلة لخصمه المنصوب
 التسميل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عار يامن الأس اه أى
 واللام دون من مجرد اعراب معنى التفضيل وهو لا باسم فاعل نحو هو أعين الاراد
 أو صفة مشبهة نحو هو أهون عليه أى هين مطرد عند أبى العباس المبرور ذكر
 الوارد منه والاصح قصره على السماع وتزومه الافراد والتذكير فمما ورد أما
 أكثر من المطابقة اه مع اوضح من الدمامين ومنها يؤخذ ان محمل الحية
 وجواز المطابقة وتركها ه والمجرى دم من آل والاضافة فلا ينافى ما مر وحينئذ
 المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما الخ لانه مضاف وأن محمل أو
 كذلك اذ لم يقترن بمن فالقترن عن لا يصح تجرده عن معنى التفضيل أصلا المت
 ولا سيما لأن من هذه هي الحارة للمفضول قاله الدماميني ولا يرد عليه فى أى
 التهمك أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الحبل لحصول (الون)
 التقديرية وصرح فى التسميل بأن محمل عدم تفرّد أفعل المقرون عن وقفة
 التهمك وأن المفضل عليه فى التهمك يردون مشاركة المفضل تخفيا وقسديرا
 أنت أعلم من الحمار والوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة فى التهمك أيضا وقال
 الدماميني أيضا وهما تنبيهان (الأول) قال فى الكشاف من وجيز كلامهم
 الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء يرد ههنا نصه
 وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الحبل ونحوه وتجرى بهذا الموضوع أن يقال
 لا فعل أربع حالات أحدها وهى الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها
 اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وهذا الامر كان وهما الثانى مشاركة
 محبوه به فى تلك الصفة والثالث تميزه بوصفه على محبوه فيها وبكل من هذين
 الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات
 ويخبر دللغنى الوصفى الحالة الثالثة أن تبقى عليه أمور ه الثلاثة ولكن يخلع عنه
 قيد الامر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا
 تلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة الأثرى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلوة وأن
 تلك الحلوة زائدة وأن زبادتها أكثر من زيادة حموضة الحبل الحالة الرابعة أن
 يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على محبوه فمكون
 دلالتهم على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن أخوته اه وقد

(تنبيه) * يرد أفعل التفضيل
 عاريا عن معنى التفضيل

تتمتع دعواه خلق الامر الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال (التنبية الثاني) من كلامهم المشهور زيدا عقل من أن يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين * أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مقترى وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون لقول بمعنى يعودون للقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود للموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه * الثاني أن أفعال ضمن معنى أبعد فعني المثال زيدا بعد الناس من الكذب لفضله على غير من هذه ليست الحارة للمفضول بل متعلقة بأفعال تضمنه معنى أبعد والمفضول مسترولك أبدأي مثل ذلك لتصدر التعميم وهذا الثاني وان أقره فيه أيضا نظرا من جهة أن الفعل الذي يسلك هو وما بعده في المثال بالمصدر مستند الى من المفضل فبيني عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا التعميم كما تقول في العجبي ما صنعت المعنى العجبي صنعتك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيدا بعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه معزل وقال الرضي ليس المقصود في تخوف قولهم أنا أكبر من الشعور أنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعور الخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعور والقول وأفعال التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعال التفضيل بمعنى متباعدا لتفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضي ان أفعال التفضيل فيما ذكره مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه نسبة تخوف قول كذا والكذب الى الخاطب وقد يدفع هذا وتظهير الدماغي في الثاني بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتدسه به فافهم (قوله بتخورد بك أعلم بك الخ) انما أول في هذين الموضعين بما ذكرناه لا لمشاركته سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدوران بالنسبة الى قدرته اه دماغي (قوله وان مدت الايدي الخ) الشاهد في تأجيلهم وتأجيل فانها بمعنى العجل لا في اجشع لانه كما عور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الاجشع الحريص على الاكل لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعال تفضيل (قوله يملك السماء) أي رفعها فهو مبتدأ ومصدره يملك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره يهولك

تخورد بك أعلم بك وهو أهون عليه وقوله * وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل * وقوله ان الذي يملك السماء يتي بيتادعائه أعز وأطول

وقوله * فشر كالحلير كما الفداء * وقاسه المبرد وقال في التسهيل والاصح قصره على السماع وحكي ابن الانباري
عن ابي عبيد القول بور وادفع التفضيل (٥٤) مؤولاجبالا تفضيل فيه قال ولم يسلم له

والمراد بالبيت الكعبة وسبأ في وجهه آخره والذات جمع دعامة بالكسر ووشى
الاسطوانة (قوله فشر كالحلير) قبله * أتم وجهه واستله بكف * قاله حسان
يحاطب به من هذا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكي ابن الانباري الخ)
أشارة الى قول ثالث ان أفعال التفضيل لا يجرى عن معنى التفضيل لاسماعا ولا
قياسا (قوة وتأولوا ما استدله) أماركم أعلمكم فلا مانع من جعله للتفضيل
باعتبار بعض الوجوه أى أعلمكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالشاركة في
مطلق علم وأما هو وأهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل
لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لان نفس الامر
وأما بتجاهلهم وأجمل فلا مانع من جعله للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد
المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعنى
هذهما للتفضيل وأما فشر كالحلير كما الفداء فشر وخبر فيه لسا أفعال تفضيل بل
اسمان كاسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل
ما استدله يتجمل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لان نفس الامر انما يصح في بعض
ما استدله لاني كماه فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم جمل
ومعنى الميت أتم لثام أبدأ لان هذا الجمل لا يغيث (قوله وان تكن يتلومن الخ)
بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويحجه أن يقال ان أريدا الاستفهام عن
المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن ز بدأت أفضل فتدبر كرفي علم المعاني
أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد يليها وان
أر يد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أنت أفضل من ز يديها
المسؤل عنه وقابا القاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما
فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجازا لئلا يقال المصنف لا يقال اذا لم يقدم على
الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارة الواجبته انما هي
بالنسبة لما جعل فيه فقط وهو أفعال (قوله الفصل بين العامل ومفعوله بأجنبي)
لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال الخبر جواز تقديم معمول الخبر
التعلي على المبتدأ والخبر في السبعة اذا كان طرفا أجزارا ومجرورا فيمكن ما فعله
المصنف مثله الا أن يفرق بقرة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعال تفضيل
فتأمل (قوله التقديم نزارا وحدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله
اهلا وسهلا) أى أيتتم أهلا ومكانا سهلا وقوله حتى التحل اى شبهه بدليل ما بعده
والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب قال زكريا ويجوز تعليقه

التحويون هذا الاختيار
وقالوا لا يتلوا فاعل التفضيل
من التفضيل وتأولوا
ما استدله به قال في شرح
التسهيل والذي يسمع منه
فالمشهور فيه التزام الافراد
والتذكير وقد يجمع اذا
كان ما هو له جمعا كقوله
اذا غاب عنكم أسود العين
كنتم * كراما وأتم ما أقام
اللائم * قال واذا صح جمعه
لخبره من معنى التفضيل
جاز أن يؤتى فيكون قول
ابن هاني * كان سغرى
كبرى من فقاوقها * صححا
اه (وان تكن يتلومن)
الجاردة (مستفهما * فلهما)
أى ان ويجرورهما المستفهم
ب (كن أبدأ مقدما) على
أفعال التفضيل لاني جملة
لكلام كما فعل المصنف
اذ لمزم على تشبيه الفصل
بين العامل ومفعوله بأجنبي
لأقائل به (كسئل من
متخير) ومن أهم أنت
فضل ومن كدر اه ملك
كثرو من غلام أهم أنت
شئ لان الاستفهام له
صدر (ولدى * اخبار)
وعند عدم الاستفهام

يزود

تقديم نزارا وحدا) كقوله * فقالت لئلا أهلا وسهلا
ودت * حتى التحل بل ما زودت منه بأطيب * وقوله

بزودت وحيث لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أي في انشاء المذكورة فيما
 قبله وقوله غير أن الخ من تأ كيد المدح بما يشبهه الذم والقطوف يقع القاف
 وفي آخره فاء المتقارب الخطا (قوله طعمينة) هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة
 أو لم تكن ثم سميت المرأة مادامت في الهودج طعمينة وأصلح من الملاحمة هي الحسن
 (قوله ورفعته الظاهر) المراد به المصرح فيه فيشعل الضمير البارز المنفصل وهذا
 أدرجه الشارح في حيرت سير كلام المصنف وان أفرد فيه بالذكر (قوله رفع الضمير
 المستتر) أي لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يتجاسر إلى قوة العامل سم
 (قوله الا قليلا) أي شاذ (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أي مع عدم ما يجبر
 الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة
 السكحل (قوله في حال تجریده) مثلها حال انشاقه إلى نكسرة وخض حالة التجريد
 بالذ كر لانها الاصل فيه كجسما أي يعني فلما ضعف بعد قبول العلامات في بعض
 أحواله انحطرت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر الا بالشرط الاتساع
 (قوله لا يؤنث الخ) هي ذاتها في الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثني وتجمع فلها لم عملت
 في الظاهر كغيرها لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذ لم يعاقب فعلا)
 جاري فيه الناظم والافعال الحسن اسناد المعاقبة إلى الفعل كما يشعير اليه قول
 الشارح أي لم يحسن الخ فلم أن قوله أي لم يحسن الخ تفسير باللازم فقطن (قوله
 اذا سبقه نفي الخ) زاد غيره قيدا وهو ان يكون أفعال صفة لا سم جنس ليكون معقدا
 عليه ولم يكف النفي كإني اسم الفاعل لانه لم يبق وقوته وهو ذا لا ينصب المفعول به
 بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون أفعال التفضيل بمعنى الفعل
 فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على أفعال توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها
 فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقبسا إلى حسن كحل عين زيد اما بان يساويده أو
 يكون دونه ومقام المدح باني المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن السكحل في عين
 رجل دون حسنه في عين زيد أو اذاه الخايمي أو أورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة
 بالنفي يجوز العمل اسم التفضيل في ظاهره كإجاز العمل في نحو ما رأيت رجلا أحسن
 منه أبوه وأوجب بالفرق بينه وبين مثال السكحل بأن اسم التفضيل في مثال
 السكحل مخالف الاصل وهو تعاريف الفضل والفضل عليه ذاتا لا تعادها فيه ذاتا
 فحصل في معناه التفضيل بضعف يفتضى أنه اذا زال بالنفي لم يبق لا فعل قوة
 اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن
 منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيل لاختلاف الفضل والمفضل عليه ذاتا فله
 قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة
 المقضى ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب النكسرة للمخصص في الاثبات دون

ولا عيب فيها غير أن سيره
 قطوف وأن لاشئ مهين
 أكسل * وقوله
 اناس ايرت أسماء يوم طعمينة
 فأسماء من تلك الطعمينة
 أطلع * (ورفعه الظاهر
 نزل) أي أفعال التفضيل
 يرفع بالضمير المستتر في كل
 لغة ولا يرفع اسما ظاهرا
 ولا ضميرا بارزا الا قليلا
 حكى سيبويه مررت رجل
 أكبر منه أبوه وذلك لانه
 ضعيف الشبه باسم الفاعل
 من قبل أنه في حال تجریده
 لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
 وهذا الذي لم يعاقب فعلا أي
 لم يحسن أن يقع موقعه فعل
 بمعناه (ومتي * عاقب فعلا
 فكثيرا) رفعه الظاهر
 (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفي

طلماله في النبي لانه في الانيات لزيادة الفائدة وفي النبي لصون الكلام عن كونه
 كذا بانك اذا قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل
 بأمر يمكن أنه لم يحصل إن رأيت من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا
 ما تقدمه ايراد اوجوابا (قوله وكان مرفوعه اجنبيا) أي غير ملائس لفهم الموصوف
 بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد في كونه سببا بهذا المعنى فلا
 تنافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببا بمعنى أن الموصوف به تعلقا ما كما في المثال
 قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا
 على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو مارأيت رجلا
 أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم
 غيرناض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخران
 التفضيل أي الزيادة انما هو باعتبار واحد باعتبارين كالأختي الأنا يجعل
 فيها كثفاء والأصل ومفض ولا يعني المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد
 أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا
 أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لا بخلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر
 فيه فردان من أفراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه
 اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بأخر تارة أخرى والظاهر
 الذي فرض اليه صفيح الشارح أن هذه الشروط شرط العمل لأفعال التفضيل
 مطلقا في الظاهر لا العمل لأفعال من فقط كما بينا لبعض فانظره (قوله في عينه) حال
 من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغومه تعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير
 المحرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل المحذوف أي وانما كان هذا
 المثال مما يعاقب فيه أفعال لانه يجوز الخ (قوله لان أفعال التفضيل الخ) علة
 لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا (قوله لانه ليس له فعل بجمعه) أي في
 الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بجمعه نحو كثر في فكثيرته أي
 غلبته في البكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كقوله سم نعم
 يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بجمعه لاني التبعوت مع عملها في الظاهر
 وأن أفعال التفضيل المحرر ذعن معني التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلائمه على
 الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما بينه تشبيهه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه
 الشارح في قوله وذلك لانه ضعف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بحجج هذا التعليل بل
 بل مع شبيهة التعليل الذي قدمه الشارح فتمه (قوله يصح أن يقع الخ) أي بمعونة
 المقام (قوله لوجب كونه ممتدا) أي محضرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلم الفصل)
 أي ولو تصديرا كفي مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت

وكان مرفوعه اجنبيا
 مفضلا على نفسه باعتبارين
 نحو مارأيت رجلا أحسن
 في عينه الكحل منه في
 عين زيد فانه يجوز أن يقال
 مارأيت رجلا يحسن في
 عينه الكحل كسنة في
 عين زيد لان أفعال التفضيل
 انما قصر عن رفع الظاهر
 لانه ليس له فعل بجمعه
 وفي هذا المثال يصح أن يقع
 موقعه فعل بجمعه كرايت
 وأيضا فلولي يجعل المرفوع
 فاعلا لوجب كونه ممتدا
 فيلم الفصل بين أفعال
 ومن بأجنبي والأسل ان
 يقع هذا الظاهر بين ضميرين
 أو هما للموصوف وثانيهما
 لظاهر كرايت وقد يحذف
 الضمير الثاني ويدخل من
 اما على الاسم الظاهر أو
 على محله أو على ذي المحل

عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلولا جعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزوم الفصل بأجنبي تقديرا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو وهذا المثال أفاده بهم والأجنبي هنا المبتدأ والمراد بالأجنبي هنا ما ليس من جمولات ذلك العامل لا مالا تعلق له به بوجه ما لو لم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرًا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرار من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فرار من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أماعلى أن أل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالنوعان بالذات ظاهره وأما على أمه النفس فلأن المساهمة الكناية مغايرة بالذات لفردية الجزئي الأنا يتخار الثاني ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت المساهمة الكناية كان كأنها نفسه والتغاير اعتباري فافهم (قوله فتخذف مضافا) أي إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي إذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يرقى بعد المرفوع بشئ) أي اختصارا وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كقاي مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كقاي ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقصار البعض على الأول قصور ورأى بصريته على انظاره والكف اسمية وأحسن حال من مجرور الكف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفته ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي فأدخلوا من في المنقطع على غير المفضل عليه وهو ملايسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد السكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ما ليس المفضل عليه لا محله حقيقة وهذا ذكره الشارح هنا ولم يكف بقوله تسا بقا وقد يخذف الضمير الثاني الخ فافهم (قوله من حسن الجميل زيد) كان عليه استقاط حسن لان المقابلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداهي الى ذكره تعلق بزيدا لا ناقول على حذفه يكون بزيدا حالا من مجرور من كقاي نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائي وأقراء من التكاف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففیه شدو من هذه الجهة الاعلى قول من يجعل الصوغ منه مقبسا عندا من اللبس وكذا من جهة صوغه من

فتقول من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتخذف مضافا أو مضافين وقد لا يرقى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيتم أشد يف الجميل الى زيد للاسته اياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر والأصل من حجة الصوم في أيام العشر ثم من حجة صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم

فيث هنامفعول به لامفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه علم ومنه قوله * وأضرب مناه
بالسوف القوانصا * وأجاز بعضهم أن يكون أفعال هو العامل لخرده عن معنى التفضيل اه
(٥٩)

بواسطة الادمشوخو هو أوجبى للعلم فان كان مما يشبهه ذى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر
نحو أ كنى الفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الداميني قال المصريح وكذا
لا نصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا فى المعنى نحو زيد
أحسن الناس وجهاً ويوزن نصبه للباقي وقال بعضهم غلظ من قال ان أفعال التفضيل
لا يعمل فى المفعول به لورود الجماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلاً وليس تمييزاً
لأنه ليس فاعلا فى المعنى (قوله غيث هنامفعول به لامفعول فيه) اعترضه أبو حيان
بأنه شرب من التصرف وحيث لا تصرف وفى المرادى على التمهيل لم يتجى حيث
فاعلا ولا مفعولاً به ولا مبتدأ اه وفى التمهيل أن تصرفه انادر قاله الداميني
ولو قيل ان المراد يعلم افضل الذى هو فى محل الرسالة لم يعدوفه ابقاء حيث على
ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لانه يعلم
ما قبهم من الذكاء والطهارة والنضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال
الشمى بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته
بلادليل (قوله القوانصا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم نائى بين آذنى
الفرس كما فى القاموس (قوله لخرده عن معنى التفضيل) ردأناه وان أول بما
لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعدية كعدية وخصوصيات الالفاظ لا تنسكرو وأجاب
الداميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكماً (قوله وحمله القول) أى مجمله
أى مجموعهم فهو من الاحمال بمعنى الجمع ضد التفریق لامن الاجمال ضد التفضيل
والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناهما فى شمل ما كان من مادة
الكراهة مثلاً (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أى يخب الله المؤمن أكثر من
محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ لخرده عن معنى التفضيل اذ لا يجب
الله تعالى الكافر أصلاً وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أياضاً أن المقرون
من لا يخرده عن معنى التفضيل فالذى يبقينى عندى أنه غير يخرده عن ذلك بل فيه
معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى للكافر من حيث كونه مخلوقاً له مثلاً فتأمل
(قوله وأخيد عن الخنى) بقصر الخاء العجمة أى أميل عن الرنا (قوله وقد سبق
بعض ذلك فى بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفضيل فى أفعال التعجب فى بابه
لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

النعته

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وشارب والوصف
والصفة لا يتحصان به بل يشملان نحو عالم وقاضل وعلى الثانى يقال صفات الله
الى الخير وأخرصه عليه وأجدره به اه وقد سبق بعض ذلك فى بابه والله تعالى أعلم

والنعت

(١) لاحق بطن بقري ميمين * لاخطل الرجوع ولا قرون (٣) آجيب الظهر ليس له سنام
(١٧)

الصفة	السبب	الرفع	التصبيب	الجرح
زيد الحسن	الوجه	الوجه	(١)	الوجه
زيد الحسن	وجه الأب	وجه الأب	(٨)	وجه الأب
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها
زيد الحسن	وجهها	وجهها	(٥)	وجهها

(٢) هطفا من السجدة مدرج * مخروطة حذ شمشاء أمابا (٤) بهم منبت هم قلب (٥) اذعونا ان قليل عدادنا * فقلت اها ان السكلام قليل (٦) زورا سر اج انزل أعده
(٧) سبتى لغشاء البضعة الخمر الالطفة كشعة (٨) فافوى بعلمهم سعد * ولا فراقا له من الرفا (٩) الحزن بابا والعفون كلبا (١٠) فاقصيريد العز يزمن قصده

صيان

وأوصافه ولا يقال نعوته والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن العفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والساد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف التبع إذا لم يكن للظروف علمه اعراب كالجمله المستأنفة والجواب أن المراد في الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يزيد الفاضل وباسم يد كركز بضم الفاضل وركزا تابعا لضمه قريد وسعيد فان تبعه الفاضل وركزا زيد وسعيد في الضم ليست بتبعيه في الاعراب والجواب أن المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهم ما تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهر بل هو محلي في المتبوع وتقدير في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة اتابع ليست فهمة اعراب لعدم الرفع ولا نعمة بناء لعدم متبضه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب انظرا أو تقدير أو محلا فيدخل نحو جرح جرح فرب تابع جرح ورفع ممتدّر ونحو رحم الله سيديه الذي كان ماهرا في العربية فيسيبوه والذي متواتر ان في الاعراب محلا فائدة الجوار يتخص بالجر وبالنعت فليلا والتوكيد نادرا على ما في التمهيل والمعنى وقال الناطم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلسكم في قراءة الجرح وشبهه في المعنى بأن العاطف يتبع الجوار وعلى منع عطف الجوار يكون جرّ الرجل للعطف على الرأس لا لتسمع بل لينبه بعطفها على المسوح على طلب الاقتصاد في غسائها الذي هو مظنة الاسراف لتكونها من بين الاعضاء الثلاثة الغسولة تغسل بصب الماء عليها وحجها بالغار دفعا لتوهم أنها تسمع لان المعجم تضرب له غايته في الشرح كذا في الكشف ويلزم عليه اما استعمال السجع في حقيقة النسبة الى الرأس وفي مجازة وهو الغسل الشبه بالمصغى في قلة الماء بالنسبة الى الرجل وصاحب الكشف ممن ينهه وأما جعل العطف من عطف الجملة بتقدير واستحوأبار جلسكم فتكون الارجل منطوقه على الرأس عنى هذا باعتبار صورة اللفظ وفي هذا حذف الجوار وبقاء عمله وهو شبيه الأنافة ال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجرّ الجوار ميس عند سيويه سماع عند الفراء اه وفي الدمامي أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضم بتقدير يضاف أي خرب حجره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لاجرة اعرابية أو الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المعنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضرب والاصل خرب حجره ثم أتىب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستمر ويلزمه استمرار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أي بيان أو نسق

(يتبع في الاعراب الاسماء
الاول * نعت وتوكيد
وعطف وبدل) وتسمى لاجل
ذلك التوابع والتابع هو
المشارك لما قبله في اعرابه

(قوله الحاصل) أى فى هذا التركيب والتجدد أى فى تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والتجدد) أى مجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والتجدد لكان أحسن لأنه المخرج نظير المبتدأ وقوله خبر المبتدأ أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حاض الخ) مقتضاها أن حاض خبر بمد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلوه حاض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر لأنه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالاسماء كالنعت وعطف الميان ولذلك كانت الاسماء أصلاً فى ذلك (قوله لكونها الاصل فى ذلك) فيكون تقديمها على التابع فى عبارته للاحتمام بالعرض (قوله الى منع تقديم التاديع الخ) مثل التابع مع معموله فلا يجوز هذا طعاما لرجل يأكل قال البعض لأن الم معمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بخوز بدالم أشرب وخوز الكوفة من تقديم الم معمول وواقفهم الرخشىرى فى قوله تعالى وقيل لهم فى أنفسهم قولا بلى عما فعل فى أنفسهم متعلقاً ببلدنا بما لا يجوز الفصل بين التاديع والمتبوع بغير اجنبى محض كعمول الوصف نحو ذلك حشر علياً ناسير ومعمول الموصوف نحو يعجبني شرب بلزىدا الشديدا وعماله نحو زيد اشربت القاءم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والامتد الذى خبره فيه الموصوف نحو فى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينك عالم الغيب والاعتراض نحو والله قسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاء فى أحد الأزياد اخبر منك ومن الفصل بين التأكيدي والتوكيدي ولا يجوز ويرضين بما آتيتهن كاهن و بين المعطوف والمعطوف عليه واصحاب رؤسكم فصل به بين الايدى والارجل على قراءة نصب الارجل و بين البديل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبى بالوكلية من التابع والمتبوع لا يقال مررت برجل على فرس عاقل ايض وكذا لا يجوز فصل زعمت المهمم ونحوه مما لا يستغنى عن الصيغة من منعوته فلا يقال شربت هذا زيد الرجل ولا الشعرى طلعت العجور كذا فى الهمع واعتراض الاخبر باسمه تنجاء الشعرى فى قوله تعالى وأنه هورب الشعرى وما ذكره من أن نصفه بديل من الليل هو أحد أوجه ذكرها الميضوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه للاقل من النصف كالثلاث فيكون التخيير بين الاقل منه كالبع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بديل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلاثين والناقص عنه كالثلاث واعتراضه الشباب القرأى بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا

الحاصل والتجدد غير خبر
 نخرج الحاصل والتجدد
 خبر المبتدأ والمفعول
 الثانى وحال المنصوب وبغير
 خبر حاض من قولك هذا
 حلوه حاض * (تبيينات) *
 الاؤل سياتى أن التوكيد
 والمبدل وعطف التاديع
 تتبع غير الاسم وانما
 خص الاسماء بالذكر
 لكونها الاصل فى ذلك
 (الثانى) فى قوله الاؤل
 اشارة الى منع تقديم التاديع
 على متبوعه وأجاز صاحب
 البديع تقديم الصفة على
 الموصوف

تقدم أحد الموصوفين تقول
 قام زيد العاقلان وعمر ومثله
 قوله * ولست مقر الرحال
 ظلامه * أي ذالجمعي الأكرمان
 وخاليا * وأجاز الكوفيون
 تقديم العطف بشرط
 تذكر في موضعها * الثالث
 اختلف في العامل في
 التابع فذهب الجمهور
 إلى أن العامل فيه هو
 العامل في المنبوع واختاره
 الناطم وهو ظاهر مذهب
 سيبويه * الرابع لم يتعرض
 هنا لبيان رتبة التابع قال
 في التسهيل ويبدأ عند
 اجتماع التوابع بالنعته
 ثم يعطف البيان ثم
 ما التوكيد ثم البدل ثم النسق
 أي فيقال جاء الرجل
 الفاضل أبو بكر نفسه
 أخوك * زيد * الخامس
 تقدم في التسهيل باب التوكيد
 على باب النعت وكذا فعل
 ابن المراج وأبو علي
 والزخشري وهو حسن
 لأن التوكيد بمعنى الأول
 والنعت على خلاف معناه
 لأنه يتضمن حقيقة الأول
 وحالا من أحواله والتوكيد
 يتضمن حقيقة الأول فقط
 ويقدم في الكافية النعت
 كما هو وكذا فعل أبو الفتح
 والرياحي والخزولي نظرا

وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من اليبس الأقل والأول
 المراد بالليل اللبالي بناء على استعراضة آل وبالقليل منها إلى الاعتذار كالأرض
 والسفر فأبدل نصفه من اللبالي التي لا عذرفيهما والمعنى قم اللبالي التي لا عذرفيهما
 نصفها أي نصف كل منها سكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف ليكون اليبس
 مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالعاقل في قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه
 أي قليلا هو السدس فغير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثانيه
 (قوله إذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفي بعض النسخ
 إذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أي
 بظلامه اه ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي ولست بمقبيا
 ظلامه لا حد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك إشارة
 إلى المذكور من الظلامه اه والاحسن أن يرجع الإشارة إلى اقرار الظلامه
 المفهوم من مقر أو فتح بقاء التسكلم جائزا اختيارا اجماعا وقول العيني حركت اليبس
 للضرورة غير صحيح (قوله بشرط تذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف متبوع
 الخ (قوله اختلف في العامل في التابع) أي غير البدل بقدر ستة قوله فذهب الخ لان
 مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله محذوف بدل ليل ظهوره جواز جمع
 الظاهر ووجوب جمع الضمير بنحو مررت برديه فاعادة عامل الجر في نحوه واجبة
 وهذا يعلم مافي كلام الاسعاطي من الخال وزيف الدماميني الدليل يجعل الحار
 والجحور الثاني بدلا من الحار والجحور الاول والعامل ما قبل الحار الاول وهو غير
 معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (قوله
 فذهب الجمهور) وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التعمية وقيل مقدر
 وفي النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا في الدماميني والهمع قال الدماميني
 فائدة الخلاف عدم جواز الوتف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه
 هو الاول اه ونظير أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التعمية تأمل
 (قوله ثم يعطف البيان) أي ثم يبدأ بعد عرف أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال
 فيما بعده الاقوله ثم بالنسق فلا يتأني فيه البدء العرفي فيقدره عامل يناسبه أي ثم
 يؤتى بالنسق ولك تقديره في الشكل (قوله لأن التوكيد بمعنى الاول) أي فهو كالجزء
 من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الشكل وكون التوكيد
 بمعنى الاول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع
 ففيه نظر لزيادة لفادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا في النعت
 الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل (قوله نظير المسبق الخ) أي من كونه يبدأ به
 عند اجتماع التوابع (قوله ممتع مسبق) أي المقضود منه ما صلة انعام متبوعه أي

أى تكمل المتبوع (بوسمه) أى بوسم المتبوع أى علامته (أو بوسم ما به اعتلقت) فالتابع جنس يشمل جميع
 التوابع المذكورة وتمت ما سبق فخرج للبدل والنسق وبوسمه أو بوسم ما به اعتلقت فخرج نعطف البيان والتوكيد
 لأنهما شاركا بالنعبة في إتمام ما سبق (٦٣) لأن التلافة تسكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله

الان النعت يوصل الى
 ذلك بدلالاته على معنى فى
 المنعوت أو فى متعلقه
 والتوكيد والبيان ليسا
 كذلك والمراد بالتم المقيد
 ما يطلبه المتبوع بحسب
 المقام من توضيح نحو جافى
 زيد الشاعر أو الشاعر أبو
 أو تخصيص بنحو جافى
 رجل نجرأ وناجرأه أو
 تعميم تخويرق الله عباده
 انطائعين والعاصيين
 الساعسة أقدا مهم
 والسالكه اجسادهم أو
 مدح نحو الحمد لله رب
 العالمين الحزبيل عطاؤه
 أو ذم نحو أو عوذ بالله من
 الشيطان الرجيم ربنا
 اخرجنا من هذه القرية
 الظالم أهلها أو ترجم نحو
 اللهم أنا عبدك المسكين
 المنكسر قلبه أو توكيد
 نحو أو مس الدابر المنقضى
 أدمه لا يعود أو إمام نحو
 تصدقت بصدقة كثيرة
 أو قليلة نافع أو ضار
 أو حساسا أو تفصيل نحو

أيضا أو تخصيصه كجسائى فلا يريد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالدخ
 والذم والتأ كيدلان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم
 من المنعوت وسيرفع الشارح الإيراد بوجه آخر ويبحث فى التعرف بأبغ
 كعسولة لقواهم بهذا الجملة مع أنه عطف بيان عند سيمويه كجسائى والمراد
 ما سبق ولو تقديرنا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم
 يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه بقدره مضاف أى بأفهام بوسمه
 وينطلق المعنى المصدرى وهو الوسم بالشيء وهى العلامة متولا تقدير ينطى هذا ومعنى
 العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالاته على معنى فى متبوعه أو فى سبب متبوعه
 والمراد بالدلالة التضمنية فلا يريد علمه من قولنا نفعنى زيد علمه لان دلالة لفظ علم
 على المعنى الذى فى زيد مطابقة لتضمنية (قوله فخرج للبدل والنسق) لأنهما
 لا يتمان متبوعهما الا بإيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أسالة فلا ينافى
 عروض الإيضاح للبدل ولنعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه)
 بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السبب (قوله ليسا كذلك) لان البيان عن الاقول
 وكذا التوكيد اللغظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم
 (قوله من توضيح) المراد برفع الاشتراك اللغظى فى المعارف وبالتخصيص بتقليل
 الاشتراك المعنوى فى التكررات فانعت فى الاقول جار مجرى بيان المحل وفى
 الثانى جار مجرى تبييد المطلق أفاده فى التصريح (قوله أو تعميم) شئى النعت
 للتعميم وما بعده بخار لان أصل وشعه للتوضيح أو التخصيص كذا فى التصريح
 (قوله الرجيم) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشبه أو اللعنة وكون هذا
 النعت للذم لا ينافيه كونه نأ كيد المافهم من لفظ الشيطان (قوله أو إمام) ينبى
 أن يناد أو شئت فسمه له بمثال الإمام اذ لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان
 شا كانه عليه الامامى ثم قل عن ابن الخزاز ان النعت يعنى لاعلام الخاطب
 بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضى بلدك الكثرىم الفقيه اذا كان
 الخاطب يعلم القاضى بذلك ولم يقصد مجرد المدح بل قد صدقت اعلام مخاطبك
 بأنك عالم بحال الموسوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو
 يحكم بها النبيون ادين أسلموا أجرى هذا الوصف على التبيين لافادة عظم قدر

مرت برجلين عربى وبجهمى كريم ابواهما شيم أحدهما ويسمى الاوّل من هذه الامثلة نعتا حقيقيا
 والثانى سببيا (ولنعطف) النعت مطلقا (فى التعرف والتبنيكريم) أى الذى (لما تلا) وهو المنعوت
 (كاسمر بقوم كرما) ويقوم كرما أبأؤهم وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء أبأؤهم * (تقيهاات) *
 الاوّل ما ذكره من وجوب التبعية

بالعرقه وجعل الاوليان
صفة لاخران في قوله تعالى
فأخران يقومان مقامهما
من الذين استحق عليهم
الاوليان وأجاز بعضهم
وصف المعرقة بالنكرة
وأجاز ابن الطراوي بشرط
كون الوصف خاصا بذلك
الموصوف كقوله
أبنت كافي ساورتي شئيلة
من الرقش في أيامها الاسم
ناقص * والصحيح مذهب
الجمهور وما أومر خلاف
ذلك مؤول * الثاني استثنى
المشارح من المعارف
المعروف بلام الجنس قال
قانه تعرب مسافة من
النكرة يجوز نعتها
بالنكرة الخصوصية ولذلك
تسمع النحوين يقولون في
قوله * ولقد أمر على المقيم
يسبني * فأعقب ثم أقول
لا يعينني * ان يسبني صفة
لاحال لان المعنى ولقد أمر
على لئيم من اللثام ومنه قوله
تعالى وآيتهم الليل نلج
منه النهار وقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خير منك
ان يفعل كذا * الثابت
لا يمنع الثبوت في النكرات
بالاخص نحو رجل فصيح
وغلام باعق واماني المعارف
فيلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا وأعم

الاسلام (قوله في التعريف والتكبير) في معني من الميانة لما الاولى وقول
شيخنا لما في التلا وهو الواو بمعنى أولان الثابت للثبوت أحدهما وقوله تلاصلة
أوصفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جرم على المذهب الكوفي (قوله بالمعركة)
متعلق بذعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرقة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة
مقابلته بما بعده (قوله ساورتي) أي وانثني بمعنى وثبت على فالفاعلة على غير
بابها شئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها
سنون كثيرة فعمل لحمها واشتد سمها والرقش يضم الراء وسكون القاف آخره
شين معجمة جرداء وهي الحية التي لها نقط سود وبض ومن تعبيضة وقول
العض للبيان غير ظاهر وثاقب بالنون والتماف أي باعق في الالهالك وفيه الشاهد
حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير اسم ولا يرد قولهم دم نافع لانه
بمعنى طري (قوله مؤول) أي يجعل التابع بدلا لاوليان أي الاحقان بالشهادة
أقرانتهما ومعرفة ما يدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الاوليان
خير من ذوق أي هما الاوليان أو خير آخران لخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره
آخران أو بدلا من الضمير في شومان وجعل نافع خبرا ثانيا للسم (قوله المعروف بلام
الجنس) أي للام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العهد
الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله اقرب مسافة من المسكة) أي لعدم تعين
شي من الافراد فيهما (قوله بالنكرة الخصوصية) أي بانسافة أو عمل كما يؤخذ من
التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض أي يوصف أو انسافة كما يؤخذ
من الأمثلة منهم ومنشؤة توهم أن مثل سنة تجر وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق
بخبر والمراد بالنكرة الخصوصية وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل
بالبنت والابن وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن لاجس النعت بالمعركة نظرا
لفظ وهو كذلك (قوله لاحال) يجوز جماعة على الحالية نظرا لصورة التعريف وما
رقيه من أنه ليس المعنى أنه يجر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه برده أنا
لأن لم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر
ولئن سلم فعمل الجملة لا رتبة فبدأ ذلك دأبه (قوله وآيتهم الليل) أي حقيقة
الليل في ضمن فرد ما من الياي فلا نافية أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا
اعتراض (قوله بالاخص) أي الأقل شوبعا (قوله باعق) بالتحية ثم الفاء أي
مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فتحو بالرجل أخصك
التابع بدل لانعت أملا بفضل التتابع على المتووع وقد أسلفنا رده في باب النكرة
والمعرفة (قوله أو أعم) أي أقل تعريفا (قوله نعت الاعم بالاخص) قال البعض
أي فقط والاساوي ما بعده اه وترجاه شيخنا وفيه نظرا ذيعد كل البعدان

وقال الشلوبين والفراء نعت الأعم بالانحصار وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة (٦٥) اهـ (وهو لدى التوحيد والتذكير أو مسواهما)

وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ماقتوا) أي يجرى النعت في مطابقة المنعوت وعدمها يجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطأته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تسول صمرت برجلين حسنتين وامرأة حسنة كما تقول صمرت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ما هو شئ من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالحار يرفع على ما هو له في مطابقتها للمنعوت لانه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو صمرت بامرأة حسنة الوجهه أو حسنة وجهها وبرجلين كرمي الأب والرمي أبنا وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال صمرت برجال حسنة وجوههم وامرأة حسنة وجوها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجوها

والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالانحصار مع منع غيرهما أياه ولا يجوز ان الوصف بالأعم أو المساوي مع ايجاب غيرهما أياه وأي ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوقة لتأييده ثم رأيت ما يؤثر بما قلته بخط بعض الأفاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم الإشارة فانه لا يوصف الا بنوعه أو اجماعا وانما وصفه باسم الجنس المعروف بأل لبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لا دلالة للاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذي اللام ولان الموصول الذي يقع صفة ذلول وان كان شرا فمادة وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه زمتا من حيث دلالاته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضا له والاول مبنى على ما عليه جمع محققون انه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثاني مبنى على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الاصل الخ (قوله وطأته في الافراد الخ) أو رده عليه نحو فظة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بأن النطقة لما كانت مركبة من أشياء كل منها شئ والبرمة من أعشار هي فظها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فإزوفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحدا لجمع كذا في الدماميني (قوله على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت شئ من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد وشذبه فسد يأتي في التثنية والاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل اذا وقع زمتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتضاه على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة كافي البراغيمت وسبب ح هذا في التثنية الثالث ولم يتببه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلاف في الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمرد قال في الغني وهو الأصح وعكس الشلوبين وطأته فقول آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفردا ومثني فالافراد أفصح كذا في التصريح ل الدماميني وانما لم يضع نحو صمرت برجل كرام بأوه مع ضعف كرمين بأوه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا جمع اهـ وجهه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان

ص بان ث في الوصف المسند إلى السببي المجموع الافراد والتكسير فيقال صمرت برجل كرمين كرام بأوه

* الثاني قد تعامل الوصف الرفع في المفعول معاملة رافع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك القراء وهو ضعيف (٦٦) وذهب كثير منهم الجرمي الى منعه * الثالث

السببي مثنى تعين الافراد على اللغة القهقي (قائده) يجوز مررت برجل قائم ابواه
لأقاعدين وان لزم استمرار الضمير في قاعدين مع جر بان الصفة على غير من هي له لانه
يغتنق في الثواني ما لا يغتنق في الأوائل ويتمتع قائمين لأقاعد ابواه على افعال الثاني
للزوم ما ذكر في الأوائل أفاده في المعنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل
والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أي الوصف له أي للسببي (قوله
أنهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو
بامراً أحسن نعمة المجازية التأنيث ويصرح بعضهم سم (قوله بأن لا يمنع منها
ماز) كذكر الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأشد ادهما وكونه أفعال
تفضيل مجردا أيضا فالمتكدر (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط
في النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وروى الأكثرين وذهب جميع محققون كابن
الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرسل
المدال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما شمل أمثلة
المباغلة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم
المفعول وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن أن يجعل
في كلامه احتياكا (قوله وذرب) بالذال العجمة الحاسدة من كل شيء وبالهمزة العتماد
للأشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب
الحدث أي فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر
للدلالة على شيء منسوب للمصدر ففتح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة
للفتح ومرعى ما خوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي (قوله وهو)
أي المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أي لهم في مثل هذا المقام ولا يرد كونها
مشتقة باصطلاح آخر (قوله في المعنى) أي من جهة دلالة على معناه (قوله غير
المسكانية) أمأهي كررت برجل هنا وأهناك أرثم فعلقة عذوف صفة لرجل
فهو نظروف لاسفات بل أنصقات متعاقباتها (قوله والموصولة) إنما يكون قول
الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أماعلى لغة البناء فلا لأنها بالواو ولما
على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في الوصف بما سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل
بخلاف نخوم وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن
ذو رافع للاب نقل ابن حسي عن الأكثرين المنع وعلوه بثلاثة أوجه ذكرها
شيخنا فراجع (قوله وذوقام) كذا في نسخ الوالو على لغة بنيان وذو الموصولة ليكنه

أفهم قوله كالفعل جواز
تسمية الوصف الرفع للسببي
وجمع الجمع المذكور
السالم على لغة ما كوفي
البراعيت في الممررت
برجل كرمين أبواه وجاء في
رجل حسنون غلمانه
(الرابع) ما ذكره من
مطابقة النعت للمنعوت
مشروط بأن لا يمنع منها
ماز كافي صبور وجرج
واقعد من اه (وانعت
بمشتق) والمراد به ما دل على
حدث وصاحبه وذلك اسم
الفاعل كضارب وقائم
واسم المفعول كضروب
ومهان والصفة المشبهة
(كضعب وذرب) وأفضل
التفضيل كأقوى وأكرم
ولا يرد اسم الزمان والمكان
والآلة لأنها ليست مشتقة
بالمعنى المذكور وهو
اصطلاح (وشبهه) أي شبه
المشتق والمراد به ما أقيم
مقام المشتق في المعنى من
الجوامد (كذا) وفروعه
من أسماء الاشارة غير
المسكانية (وذى) جمعنى
صاحب والموصولة وفروعه ما

لا

(والتنسب) تقول مررت
بزيد هذا وذى المال وذوقام والقسر يشي لبعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش
(وقعتوا بجملة) بثلاثة شروط

يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى في كلام المصنف للموصولة لان شموله
 للموصولة انما يجي على لغة الاعراب لانها في كلامه بالباء وفي نسخ زدى قام بالياء
 هي المناسبة للشمول المسذكور (قوله شرط في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو
 ان يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور عن اوفى كما سيأتي اه
 اصريح واما ان ابن جلاضر ضرورة (قوله ان يكون منكر) أى تأول الجملة بالتمكدة
 فتحوجا عن رجل قام ابوه وأبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها انصاف المسند
 بالمسند اليه في تأويل جاء رجل قائم ابوه ونحو جاء رجل ابوه القائم أو ابوه زيد من
 كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كأن ذات أبه ذات
 القائم أو ذات زيد كذا في الاماميني عن ابن الحاجب والرضي لا يكون الجملة
 زكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضى ثم قال والحق ان
 الجملة ليست معرفة ولا نسكرة لان التعريف والتشكيك من عوارض مدلول
 الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وانما جازت النسكرة فيها دون
 المعرفة لتأولها بالنسكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على
 الضمير لان الربط هنا لا يكون الا للضمير بخلاف الخبر والفرق ان المنعوت
 لا يستلزم النعت متناعمة فضعف طلبه له فاحتج لدليل قوى يدل على ارتباط
 الجمله به واما نعت له بخلاف المبتدأ فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى
 دليل يدل على ارتباط الجملة به وانما خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض
 الفضلاء ان الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه)
 وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل
 ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش نصريح (قوله
 أو يدل منه) معطوف على ضمير (قوله كأن حفيف النبل) بالهاء المهملة أى
 دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير يحسبها القوس والحجس
 بتثنية العين المهملة فجمع فين مهملة مقبض القوس والعوازب بعين مهملة
 وبعد الالف زاي جمع عازب من عزبت الابل اذا عدت في المرعى ومظنفة
 بضم الميم وكسر النون فاعل أو خطأ والمظنفة الذى يملوا الظنفة كجبل وهو رأس
 الجبل وأعله وكان المعنى أن خطأ أغارها مظنفتها أى العالى منها رأس الجبل الذى
 هو أى ذلك المظنفة كدليلها الذى يتبعه في السير وقد بقوله أو خطأ الخ لان النخل
 اذا تاه عن محله عظيم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط
 وان كان في النعت بالضمير فقط وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون
 خبرية) أى لان النعت يوضع المنعوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا
 كان مضمونها معلوما لاسماع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله

شرط في المنعوت وهو أن يكون
 (منكرا) اما لفظا ومعنى
 نحو واتقوا ابو ماترجعون فيه
 الى الله أو معنى لالفاظ
 وهو المعروف بال الحسنية
 كقوله * واتقوا امرأ على
 اللثيم يدينى * وشرطان في
 الجملة أحدهما أن تكون
 متمثلة على ضمير يربطها
 بالموصوف اما ماقوط كما
 تقدم أو مقدر كقوله تعالى
 واتقوا ابو ما لا تجزى نفس
 عن نفس شىء أى لا تجزى
 فيه أو يدل منه كقوله
 كأن حفيف التيسل من
 فوق يحسبها * عوازب
 نخيل أو خطأ الغار مظنفة
 أى أخطأ غارها فأبدل من
 الضمير الى هذا الشرط
 الاشارة بقوله (فأعطيت
 ما أعطيته خبرا) والثاني
 أن تكون خبرية أى محتملة
 للصدق والتكذب واليه
 الاشارة بقوله

(وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) فلا يجوز مررت برجل اشر به اولاً تمنهه ولا بعد بعته كما صد انشاء البيع (وان انت) الجملة الظلمية في كلامهم (فالقول اضمن نصب) (٦٨) كقوله * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب

وامنع هنا) أى لافي الخبر على المختار وكالتبع الحال في المفهوم تفصيل (قولا جاؤا بمذق الخ) قبله * حتى اذا جن الظلام واختلط * وصفه فوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلين مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشمية يشبه لون الذئب في قلة البياض والسذق يفتح الميم وسكون الهمزة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لا شتمها بها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلمة نحو جاء رجل ابوز بهكذا ينبغي تقريراً لتوجيهه ونقل شخناً عن الدماميني ان ألتأني أكثر من المضارع (قوله لا تقتربن بالواو) خلافاً للزحششري كافي الدماميني (قوله تنبيهها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة واتسوع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منها على قصد المبالغة لانه معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازاً البكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذ كرو على حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أى مفرد مذ كرو المصدر بالاضاف نحو هذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خاف كل من الثنتين مذهب في باب الحال في آتته ركضاً فقال البصريون ان ركضاً بمعنى راكضاً والركضيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلاً ذكر في كل من الموضوعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذي بمعنى الفاعل كثيراً كما في عدل وزور بمعنى المفعول قليلاً كما في رضا قاله الدماميني * (فائدة) * قيل من نعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ماشئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أى سورة ماشاء ركبت وارفضي في المعنى أن ماشرطية تحذف جوارها أى فهو كذلك ومجموع الجملة نعت وأن ما في الآية امازائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابطة أى شاءها وفي متعلقة بركبت أو باستقرار محذوف حال من مقوله أو بعد ذلك أى وضعك في صورة أى سورة شاء وأما شرطية فالنعت بمجموع الجملة والرابطة محذوف أى ماشاء تركيبك ركبت عليها وفي متعلقة بعدك لا بركبت لان الجواب لا يعمل فيما قبل اداة الشرط (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه ان المسهوع منه غير مسمى أى بالتنبيه الثاني لافادة ذلك وفي المقام يبحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعمنا أوحالاً ما على المبالغة أو على الجواز بالحذف ان قدر المضاف أو على الجواز المرسل

قط * أى جاؤا بلين مخلوط بالماء قول فيه عند رؤيته هذا الكلام * تنبيهان * الاول ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية (الثاني) فهم من قوله فاعطيت ما أعطيته خبراً أنهم لا تقتربن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقبل ما أعطيته حالاً (ونعتوا بمصدر كثيراً) وكان حقه أن لا ينعته بجموده ولكمهم فعلاً ذلك تصدراً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف (فالترمو الافراد والتدكيرا) تنبيه على ذلك فقالتوا برجل عدل ورضا زور وواحدة عدل ورضا زور ورجلان عدل ورضا زور وكذا في الجمع أى هو نفس العدل او ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزير * تنبيهان * الاول وقوع المصدر نعمنا وان كان كثيراً لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالاً وان كان أكثر من وقوعه نعمنا * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله همزة كبرار ومسير فانه لا ينعته به

الذي

وقوعه نعمنا * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله همزة كبرار ومسير فانه لا ينعته به

علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من
طرده من رحبه علماء المعاني اللهم الان يدعى اختلاف مذهبي النخاة
وأهل العار وأن المطر دنداهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة
إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحووز يدعدل قدسبر (قوله ونعت غير
واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاعل لا يعمل فيما قبلها فلا يقصر
عاملاً والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس
أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو
زيد وعمر وإذا اختلف نعتيه لا يجب فيه التفریق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل
نعت بجانب منعتيه نحو جاء زيد العاقل وعمر والكریم وما حبيب به من أن المراد
بالتفریق ما يشتمل إيلاء كل نعت منعتيه رده قوله فعاطفاً لأن يقابل عاطفاً
في الجملة وأيضاً على ما فسره الدماميني برده على قوله لا إذا اختلفت نحو أعطيت
زيداً أباه مما اتفق فيه المتعوتان اعراضاً بالأسباب العطف فانه يمتنع جمعها في
وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لان التابيع في حكم
المتبوع ولا يكون اسم واحد منعولاً أو لواناً ناص على ذلك الرضي بقول المصنف
لا إذا اختلف أي فلا يفرد بل يجمع مجمله مالم يمتنع ما يقع أفاده سم وفي هذا الأيراد
نظر لان المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بمثلي الدماميني لعدم
العطف فأعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والجمع هو لم يرد شي من ذلك فتأمل
(قوله إذا اختلف) أي لفظاً ومعنى كالعاقل والكریم أو معنى لالفظاً كالضارب
من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها وألفظاً
لامعنى كالأذهب والمنطلق (قوله فعاطفاً فرقه) أي ففرق النعت حال كونك
عاطفاً بل أو فقط اجساماً اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالحو ثم طالحو لم يستقد
الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد
أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتخرب
تخرب وتختلف ما إذا كان المنعوت واحداً فإنه يجوز العطف بغير الواو وحكى
سيبويه مررت برجل راكب فذهب وبرجل راكب ثم ذهب قاله كراي لأن
قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجلين (قوله كريمين) أي بالثنائية ولا
يجوز كريم وكريم بالتفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحه اذ لم يتفقا
الأب التعليل فانه نعت مختلف في الحقيقة فيجاز تفرقه نظراً لذلك وجمعه نظراً
للاتحاد في التعليل (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لان نعت اسم
الإشارة لا يكون مختلفاً أصلاً فهو خارج بقوله إذا اختلف (قوله فلا يجوز تفریق
نعتيه) أي لو جوب مطابقتها لفظاً قال الدماميني اختص نعت اسم الإشارة بما مور

لابطارد ولا بغيره (نعت
غير واحد إذا اختلف
فعاطفاً فرقه لا إذا اختلف)
مثال المختلف مررت
برجلين كريمين وبمثال
المؤنثف مررت برجلين
كريمين أو بخيلين ويستثنى
من الأول اسم الإشارة
فلا يجوز تفریق نعتيه

منها هذا ومنها وجوب كونه ذال ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت
 به في الذاكر الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الذاكر كبريم ومنها امتناع قطعها
 واما كونه حسنا او صنفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت به ذن الطويل
 والقصير) أي على النعمية بقية ما يأتي (قوله قيل يندر جرح الخ) أي لان المراد بغير
 الواحد كجرح مادل على متعددا والنظر الذي ذكره الشارح مبني على أن المراد به
 المثني والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد (قوله
 والاختيار في مررت برجلين كبريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ما سألني من
 وجوب اتباع المنكرة بنعت اهل ولا وجه لتوافق ما يأتي فيما اذا اتحد المنعوت
 وتعددت بعتة (قوله عند الشمول) أي جمع النعوت في لفظ واحد نحو مررت برجل
 وامرأة صالحين ورجل وامرأتين صالحين ورجل وأفراس سابقين ويتبع صالحتين
 وسالخان وسابقات والتعليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل
 اختيارا) مراد بالتفصيل التفريق قال الدماميني تقول على التعليل مررت
 بعبيد وأفراس سابقة وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أي وسابقات
 وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التعليل وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت
 بعتة (قوله وحيدى معنى وعمل) أي متحدين فيهما سواء اتحد اللفظ أم لا فالاول
 نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلة وكثافي أمثلة الشارح والثاني كقيمة أمثلة فعلم
 ما في كلام البعض من المؤاخضة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق النعوتين
 تعربا ونحو ذلك فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلة ولا عاقلة لما يلزم من
 نعت النكرة بالمعرفة او العكس ورايعا وهو أن لا يكون أحد النعوتين اسم إشارة
 فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلة لعدم جواز الفصل بين المهم ونعته فان آخر
 اسم الإشارة كذا عن زيد وجاء هذا العاقلة جاز عند المصنف وزاد الشاطبي شرطا
 خامسا وهو أن لا يكون أحد النعوتين في جملة خبرية والآخري في جملة انشائية
 فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمر والعاقلة وفيه أن العاميين في المثال يختلفان بمعنى
 فاتحدهما معنى يعني عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال وقول البعض الا
 أن يقال في المثال ما نعان لا ينهض وجهه الزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبي
 الاتباع في هذا المثال بوجه جواز القطع بل وجوبه وفي الرثي منعه أيضا وعلامة
 لا يجوز ان تختلف من تعلم ممن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة فالذي ينبغي أن يعمل بنحو
 بعت زيد الحبسة وبعثك التوب الجديدين مقصودا باحدى الجمعتين الاخبار
 وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمر والعاقلة (قوله أي اتبع مطلقا) أي
 سواء كان المتبوعان حرفي فعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين وقد مثل
 الشارح لذلك أم محفوضين كسقت النعق الى خالد وسيتى زيد السكابين وكمرت

قولا يقال مررت به ذن
 الطويل والقصير نص على
 ذلك سيبويه وغيره كالزادى
 والزجاج والمبرد قال الزادى
 وقد يجوز ذلك على البدل
 او عطف البيان
 * تبيينها * الاول قيل
 يندر ج في غير الواحد ما هو
 مفرد لفظا شجوع معنى
 كقوله * فوافيناهم منا
 يتجمع * كأسد الغاب
 مردان وشيب * وفيه نظر
 (الثاني) قال في الارتشاف
 والاختيار في مررت
 برجلين كبريم وبخيل القطع
 (الثالث) قال في التسهيل
 يغلب التذكير والعقل
 عند الشمول وجوبا وعند
 التفصيل اختيارا (ونعت
 معولى) عاملين (وحيدى
 معنى * وعمل أتبع بغير
 استثناء) أي اتبع مطلقا
 نحو جاء زيد وأتى عمرو
 العاقلة وهذا ان يدون ذلك
 خالد السكريمان

ورأيت زيدا أو بصرت عمرا الظرفين وخصه بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى أو خبري مبتدأين فإن اختلف العاملان في المعنى (٧١) والجمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على أنه امر مبتدأ

أو بالنصب على ضمائر
فعل نحو جاء زيد ورأيت
عمرا الفاضلان أو الفاضلين
ونحو جاء زيد ومضى بكر
السكريمان أو السكرين
ونحو هذا لمزيد وموجع
عمرا الظرفان أو الظرفين
ولا يجوز الاتباع في ذلك
لان الجمل الواحد لا يمكن
نسبته لعاملين من شأن كل
واحد منهما أن يستقل
تبيينه * الأول اذا
كان عامل الجمولين واحدا
ففيه ثلاث صور * الأول
أن يتحد العمل والنسبة
نحو قام زيد وعمرو العاقلان
وهذه يجوز فيها الاتباع
والقطع في أما كنتم من غير
اشكال * الثانية أن
يتختلف العمل ويتختلف
نسبة العامل الى المجرولين
من جهة المعنى نحو ضرب
زيد وعمرا السكريمان
وتجب في هذه القطع قطعاً
(الثالثة) أن يتخالف العمل
وتتحد النسبة من جهة
المعنى نحو جاءهم زيد وعمرا
السكريمان فانقطع في هذه
واجب عند البصريين

زيد وبعمر والساكنين قال في الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انفردت من جهتين كالخرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والخرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظرفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واسمعت بعمرو الفاضلين والاضافة في الختلافتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أي أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذي أشار الناظم الى رده بقوله بغير رياسة ثنا (قوله وجب القطع) قال ستم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصته بجنسه اهـ وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع طلبة جمع التعيين لا مطلقا (قوله على ضمائر فعل) أي كمدح وأذم وأغنى وأذكر قال الدماميني قال المصنف في شرح عمده اذا كان المنعوت متعينا لم يقدراً على بل أذكر اهـ وللاختلاف فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أي مفرد عن الآخر المعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدتين معنى وعملا فانهما لا يتحدان لان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد (قوله والنسبة) أي نسبة العامل اليهما بان تكون على جهة الفاعلية أو المنعولية ممثلا (قوله يجوز فيها) الاتباع والقطع ويجوز أيضا افراد كل بوصته كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كقوله الرضي قال الاسقاطي وهل يجوز تقريبات التعيين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يقيد المنع اهـ ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضي في الصور الثلاثة لا تامة في كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل ذهب الى منعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه ادلا بترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أما كنه) أي القطع وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه النطق قطعاً) المراد بوجوب القطع مع الاتباع مع جمع التعيين ولا فيجوز افراد كل بنعت كفي الرضي وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لان اللازم عليه فصل أحدهما من معنونه وهو خبر من فصله ما معا كما سبق مثل ذلك في الخال اهـ ولا يخفى أن غاية ما يقيد هذه التعليل الأولى بقدرة الوجوب فان كان مراده الأولى بقدرة ذلك والامتناع مع انه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكاملتين وفصل كل منهما ما

وأجاز القراء وابن سعدان الاتباع والنص عن القراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول جاءهم زيد وعمرا السكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لان كلامهم ما تخاصموا وخصاصموا والجمع مذهب البصريين

قبيل بدليل انه لا يجوز ضارب ز يدهند العاقلة برفع العاقلة نعمتا هذ لكن ذكر الناظم في باب ائبنة الفعل
 من شرح التسهيل أن الامهين من نحو ضارب زيد عمرا (٧٢) ليس أحدهما أولى من الآخر

بالرفع ولا بالنصب قال ولو
 أتبع منصوبه ما جبر فروع
 أو مرفوعهما بجنس جواز
 ومنه قول الرازي
 قد سالم الحيات منه القدام
 الافعوان والتشجاع الشجعما
 فنصب الافعوان وهو بدل
 من الحيات وهو مرفوع
 إفظا لكل شئين تسالسا
 فهو ما فاعلان مفعولان
 وهذا التوجيه أسهل من
 أن يكون التثنية قد سالم
 الحيات منه القدام وسالت
 بالقدم الافعوان * الثاني
 قوله أتبع بوهم وجوب
 الاتباع وليس كذلك لأن
 انقطع في ذلك منصوب
 على جوازه (وان نعوت
 كثرت وقد تلت أي تبعت
 منعونا) مقتدر الذكره
 بان كان لا يعرف الايدرك
 جميعها (أتبع) كلها
 لتفرقها منه حينئذ مفزلة
 الشئ الواحد وذلك كقولك
 مررت بزيد الساجر التقيب
 الكاتب اذا كان هذا
 الموصوف يشارك في اسمه
 ثلاثاً أحدهم تاجر كاتب
 والاخر تاجر تقيب والاخر
 فقيه كاتب (واقطع)

بكامة فتأمل (قوله قبل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض أن هذا الدليل
 لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال يجوز للاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا
 تغليب هنا وإنما عدم جواز ضارب الخ غير صحيح عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب
 الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله
 قد سالم) من المسالمة وهي المصالحة والافعوان بضم الفاء العين المهملة ذكر
 الحيات والائبي أفبي والتشجاع الحسية وكذا الشجعم وميمه مزانه. والشاهد
 في الافعوان فانه تامع الحيات لكن نصب نظر الى كونه مفعولاً معني (قوله
 أسهل) أي لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالت القدم الخ) أي فيمكثون
 الافعوان مفعول فعل حذف الجر لم به من التعيير بالمسالمة التي هي مفاعلة من
 الجائز (قوله بوهم وجوب الاتباع) قل سم وأقره شخبنا والبعض قد يقال لا عبرة
 بهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سياتي اه وفيه أن المنصب اتخذ ذكر
 القطع مع تعدد النعوت وكلامه لأن غير مرفوض في التعدد فلا يندفع الايهام هنا
 بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قبل الوحدة فيشمل
 النعتين والطلافة شامل للعمل لكن سيأتي أن الواحد في النعوت المنكرة اتباع
 نعت واحد (قوله مقتدر الذكره) قال سم هل يشك ما أفاده هذا من أن النعت
 قد يقتدر اليه وقد يستعني عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبداً متمم للنعوت
 وذلك يتضمن الاقتدار اليه أبداً لان ما يتبعه يره يقتصر اليه فليتأمل اه وبظهر
 أنه لا اشكال لان المراد بانها مة المنعوت أن شأنه والقصور الاصل منه الاتمام فلا
 يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله أتبع كلها) أي وجوبا وأورد عليه ان انقطع
 لا يزيد على ترك النعت بالكلمة وهو جائز وأجيب بأن قطعه بعد المذكور يفت
 الغرض من ذكره فينبه ما تنافى بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر
 كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى
 متعلقة بالنعوت والتركيبي فيهم ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع
 مشعرا بالاستعناء منه وعند الحاجة لهما فيه من التنافي اذا الغرض الاحتياج وهو
 يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض لقطع عند عدم تعدد
 النعت والصحح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم
 أن النعت اذا قطع خرج عن كونه نعمتا كما ذكره ابن هشام (قوله واقطع البعض
 وأتبع البعض) قد يشهاها كلام المصنف أن يراد واقطع الجميع أو البعض
 لان حذف المعمول يؤذن بالعموم وقوله سم (قوله لا يبعدين قومي الخ) دعاء قومها

الجميع (أو أتبع) الجميع واقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا) خرج
 * بدونها) كلها كما في قول خرنق * لا يبعدين قومي الذين هم * سم العداوة آفة الجزم *

النازلون بكل معترك

والطيبون معاً قد الازر
 فيجوز رفع النازلين
 والطيبين على الاتباع
 اقوى أو على القطع
 بأشمارهم ونسبها بأشمار
 أمدرج أو أذ كرور رفع الأول
 ونصب الثاني على ما ذكرنا
 وعكسه على القطع فيهما
 (أو بعضها أقطع معلنا)
 أي إذا كان المنعوت معتقرا
 إلى بعض المنعوت دون
 بعض وجب اتباع المقتصر
 اليه وجاز فيما سواه القطع
 والاتباع هكذا في شرح
 الكافية * (تبيينات) *
 الأول إذا قطع بعض المنعوت
 دون بعض تقدم المتبوع على
 المقطوع ولا يعكس وفيه
 خلاف قال ابن أبي الربيع
 الصحيح المنع وقال صاحب
 البسيط الصحيح الجواز ولو
 فرق بين الحالة الثانية
 وهي الاستغناء عن الجميع
 فيجوز والحالة الثالثة وهي
 الاقتدار إلى البعض دون
 البعض فلا يجوز ذلك
 مذهبا * الثاني إذا كان
 المنعوت نسكرة تعين في
 الأول من تعوته الاتباع
 وجاز في الباقي القطع كقوله
 وبأوى إلى نسوة عطل
 وشعثا مرصيع مثل السعال

نح مخرج النهى وبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يهلكن والعداء بضم العين
 مع عاد الأثر بضمهتين جمع ازار ومعادها ما وناضع عقدها وكنت بالطيبين
 مع عاد الأثر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن
 المنعوت الأول وهو الموصول لبقاء اعرابه فيتبع أن أتبع الجميع وكذا
 في أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض
 لا يتبع في البعض مشروط بتقدم المتبوع كما سيذكره الشارح ويقطع ان
 طعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع لرفع الأول ونصب الثاني أي على
 الاتباع أو القطع بأشمارهم في الرفع وعلى القطع بأشمار أمدرج أو أذ كرور في النصب
 قوله على القطع فيهما أي في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كما يقبلان معاً
 ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع
 الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها أقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها
 الجزر عطفنا على الضمير في ذكره من أوى بدونها بناء على مذهب المصنف من
 جواز العطف على ضمير الخاضع بغير إعادة الخافض أو على دونها ومنعزل أقطع
 محذوف أي وإن يكن المنعوت معتقرا لذكر بعضها أو معنا بدون بعضها أو
 معينا ببعضها أقطع ما سواه على الأول والاخبار أقطعها دون ما سواه على الثاني
 وعلى هذا يكون المنعوت مستغنياً على مسألتين مسألة الاستغناء المنعوت عن جميع
 المنعوت ومسألة استغناءه عن بعضها واقترانه إلى بعضها الآخر وجعل الشيخ
 خالد بعضها بالنصب شعولاً مقدماً لا قطع على أن تقدير البيت واقطع جميع
 المنعوت أو أتبع جميعها أو أقطع بعضهما وأتبع بعضهما أن يكن المنعوت معينا
 بدونها وعلى هذا المسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقابلة (قوله
 قدم المتبوع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه (قوله وفيه) أي في العكس المستفاد
 من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون
 الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الاقتدار (قوله إذا كان المنعوت نسكرة الخ) هل
 يجري هذا في المعروف بال النسبة نظر إلى أنه في المعنى نسكرة فيه نظر سمي (قوله
 تعين في الأول الخ) فلو كان دعوت النسكرة واحداً لخصوا بجزء كل شيء لم يميز قطعه
 لافي الشعر كافي الهمع ورايت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وروا أن
 يبدو ويحجزه (قوله وجزافي الباقي القطع) أي وإن لم يتعين مسمى النسكرة إلا
 الجميع لان المنعوت من نعم التخصيص وقد حصل بتبعية الأول (قوله وبأوى)
 ضمير للسائل فيغيب في صيده الوحش عن نساءه ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوأ
 حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (١) وهي المرأة التي خلا جيدها
 من الفلأند وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي وأخص شعنا

صبا ن ت (١) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلأناه كافي الصحاح وإنما مرس اه

(الثالث) يستثنى من الطلاقة النعت المؤكد نحو الهين اثنين والمترن نحو الشعري العبور والجارى على مشار
 نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وارفع أو انصب ان (٧٤) قطعت) النعت عن التبعية (مضمر)

مبتدأ أو نائباً إن يظهر) أى لا يجوز اظهارها ما
 وهذا إذا كان النعت مجرد
 مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد
 لله الحمد يرفع باضماره و
 ونحو وأمرأته حالة الخطب
 بالنصب باضمار أدم اما
 إذا كان للتوسيع أو
 للتخصيص فانه يجوز
 اظهارهما فتقول مررت
 بزيد التاجر بالوجه
 الثلاثة ولأن تقول هو
 التاجر وأنى التاجر (وما
 من المنعوت والنعت عقل)
 أى علم (يجوز حذفه)
 ويكثر ذلك في المنعوت (وفى
 النعت يقل) فالأول شرطه
 اما كون النعت صالحاً
 لمباشرة العامل نحو وأن
 عمل سابعات أى دروعا
 سابعات أو كون المنعوت
 بعض اسم مخفوض عن
 أرفق كقولهم من مناظعين
 ومنا أقام أى منافق يرق
 ظعن ومنا فرى أقام وكقول
 لوقلت ماني قومهم لم يتيم
 بقضائها فى حسب ومبسم
 أصله لوقلت ماني قومها
 أحد بفضلها لم تأثم حذف

لبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذى هو العطل
 وهو جمع شعنا وهى المغيرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله
 والمراضع جمع مرضع والباء للاشباع أو جمع مرضاع فالباء قياسية والسعالى
 جمع سعاله بكسر السين كفى القاموس وهى أخبت الغبلان (قوله والمترن أى
 الذى انترمت النعت يندخو الشعري العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها
 وصف كان زعماً لأنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هورب الشعري نقله
 شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها
 الجحرة (قوله لن يظهر) ألفه للثنية كعليه حل الشارح لأن أو تنوعية وهى
 كلوا وكما مر غير مرة فعلم ماني كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه
 المترن أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وأمرأته الخ) كان
 عليه أن يزيد نحو اللهم الطيف بعدك المسكين بالرفع والنصب لاستيقاء التمثيل
 وقوله بالنصب أى لحالة (قوله أما إذا كان للتوسيع أو للتخصيص) أى أو للتعميم
 أو الألباهم أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضع وان كان لغبر ذلك أى لغبر المدح
 والذم والترحم جاز ذكره أى العامل (قوله فانه يجوز اظهارها) أى لعدم قصد
 الانشاء عينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضع (قوله وأنى
 التاجر) قال البعض أى ان كان المنعوت غير متعين والأفرد ذكر اه ونقله شيخنا
 عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعيين المنعوت مع أن محفل
 القطع اذا عين المنعوت بدون النعت ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح
 سابقاً وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أما كنه فتدبر (قوله وما من المنعوت
 والنعت الخ) يشمل حذفه ما معاشرو لا يحوت فيها ولا يعجبى أى حياة ناعفة اذلا
 واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منه محالاً يجوز حذفه الاعتد
 قصد الألباهم على السامع نحو رأيت طربلاً أى شيئاً طربلاً نقله شيخنا عن الدماميني
 (قوله صالحاً لمباشرة العامل) أى بأن يكون مقر دان كان منعوتة فاعلاً أو منفعولاً
 مثلاً وخلة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبراً مثلاً نحو أنت بضرب زيدا بالياء
 التحتية أى أنت رجل بضرب زيدا (قوله أى دروعا) بديل وأناله الحديد (قوله
 ظعن) أى سافر (قوله لوقلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كأشعار اليه
 الشارح بقوله أصله الخ ومتعاقب تشتمح حذف فى مقالته والحسب فاعده
 الانسان من مفاخر آباءه والمبسم بكسر الميم وفتح السين الهمزة الجمال وأصله
 موسم قلبت الواو يا لوقوعها التركرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أى

الموصوف وهو حذف المضارعة من تأم وأيدل الهمزة
 باء وقد تم جواب لوفاصلاً بين الخبر المقدم وهو الجار والجارور
 على

والمبتدأ المؤخر وهو أحد
 الحذف فان لم يصلح ولم يكن
 المنعوت بعض ما قبله من
 مجرور عن أوفى امتنع ذلك
 أى إقامة الجملة وشبهها
 مقامه الأوفى فى الضرورة
 كقوله * لكم قبصة من بين
 أئرى وأقرا * وقوله
 ترى يكفى كان من أرى
 البشر * وقوله
 كأنك من جمال بنى أقيش
 يقع بين رجله وبين
 والثانى كقوله تعالى يأخذ
 كل سفينة غصبا أى كل
 سفينة صالحة وقوله
 فلم أعط شيأ ولم يمنع * أى
 شيأ لها نلا وقوله

(قوله القربة اليابسة
 صوابه البالية اه)

على غير لغة الخازن بين تصريح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد الخازن
 مؤخر لأن المنكرة الخبز برعها بظرف مختص بحب تقديم خيرها عليها اه ووجه
 وجوب تقديم الخبز برع فهوهم كونه صفة للمنكرة لما قالوه من أن المنكرة أخرج
 الى الصفة منها الى الحب فالذفع اعتراض سم وأقرا * شيخنا والبعض بما حاصله
 أن التقى يكفى مسوقا لا ابتداء بالمنكرة (قوله الأوفى فى الضرورة) أى والأوفى قليل
 من المتر كفى قوله تعالى واقدماءك من نبا المرسلين أى بناء على أن من لا تتراد
 فى الاعتجاب ولادخلة على معرفة قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير
 المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يتم شئ مقامه فى اللفظ وذعته هنا قائم
 مقامه فى اللفظ وان لم يصلح لفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب
 لبنى أمة عيدهم والقبصة بكسر القاف وسكون الواو وبالضاد المهملة العدد
 الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أئرى أى من أئرى أى كثيره وأقرا
 أى افتقر حذف المنكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتسديم
 للضرورة (قوله ترى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى السكبدا
 فى قوله قبل

مالك عندي غيرهم * وغير كبداء شديدة الوتر

والسكبدا بفتح الكفى وسكون الواو بعدها زال المهملة القوس الواسعة
 المقبض قاله الهمامى والشمعى وغيرهما وقوله يكفى كان أى يكفى رجل كان
 (قوله كأنك من جمال الخ) أى كأنك من جمال من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح
 القاف وسكون الختية آخره شين مجتهو يقع بالبناء للتعول أى بصوت نعت
 ثان للمنعوت المحذوف والبرجع الضمير فى رجله وهو الموحج التقدير المنعوت
 والشن بفتح الشين المنجحة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد تقور الابل
 ووجه التسمية سرعة الغضب وشدة انوار العينين يشهد لإقامة الجملة وإقامة
 شبهها (قوله والثانى) أى حذف النعت (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه
 ترى كذلك وأن تعيها لا يجرحها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه معنى
 (قوله فلم أعط شيأ ولم يمنع) ببناء الفعلين للجھول وصدره * وقد كنت فى الحرب
 ذاتها * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة
 قال العينى والشاهد فى شيأ اذا لمه شيأ لها نلا حذف فى الصفة ولولا هذا التقدير
 المتناقض مع قوله ولم يمنع وسبقه الى ذلك صاحب المعنى وناقشه الهمامى بأن عدم
 الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتجرى الصدق قال الشمعى وقد يقال
 هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والظاهر فى تشبيل تقدير النعت لدفع التناقض
 قوله تعالى وما نريهم من آية الاهى أكبر من آيتها أى السابقة ووجه التناقض

أى فرع فاحم وجيد طويل
 * (تنبهات) * الاول قد
 بلى النعت لا أو ما فيجب
 تكررها ما مقروين
 بالواو نحو مررت برجل
 لا كريم ولا شجاع ونحو اثني
 برجل اما كريم واما شجاع
 (الثاني) يجوز عطف
 بعض النعوت المختلفة
 المعاني على بعض نحو مررت
 بزيد العالم والشجاع والكريم
 (الثالث) اذا صلح النعت
 لمباشرة العامل جاز تقديمه
 مبدلا منه النعوت نحو الى
 صراط العزيز الحميد لله
 (الرابع) اذا نعت بمفرد
 وظرف وجملة قدم المفرد
 وأخرت الجملة كما قالوا
 وقال رجل مؤمن من آل
 فرعون يكتم إيمانه وقد
 تقدمت الجملة نحو وهذا كاذب
 أنزلناه مبارك نسوف يأتي
 الله بقوم الآية **أو خاتمة**
 من الاسماء ما نعت
 وينعت به كاسم الإشارة
 نحو مررت بزيد هذا أو بهذا
 العالم ونعت به معجوب آل
 خاصة فان كان جامدا محضا
 نحو هذا الرجل فهو عطف
 بيان على الاصع ومنها ما لا
 نعت ولا ينعت به كالظهر

المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل بقتضوي زيادة المفضل على المفضل
 عليه فلا يصح الزيدان كل منهما ما أفضل من الآخر لاقتضاء ثبوتات الزيادة لكل
 ونقها عنه وقوله تعالى وما نرى لهم من آية الا هي أكبر من آياتهم غير انها تكون أكبر وغير أكبر
 الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر
 فانهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والحمد العنق (قوله أى فرع فاحم)
 أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات
 الفرع والحمد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين شجوى ذميين (قوله مقروين
 بالواو) أى فى المرة الثالثة كلها ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى
 بتجميع حروف العطف الأم وحقيق كما ورد به الموضع فى الحواشى والاحسن فى
 الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعاني) أما
 متفتها فلا تلازم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف
 عند تباعد المعاني نحو هو الأول والآخرو الظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت
 نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه النعوت) قال البعض أى ان
 كان النعوت معرفة أما اذا كان نسكرة فينصب نعتة المتقدم عليه حالاً نحو لمسة
 موح شاطل اه وأنت خير بأن هذا ليس على الطلاقة فان من النعوت النسكرة
 ما هو كالنعوت المعرفة فى اعراب نعتة بحسب العوالم واعراندهو بدلا أو عطف
 بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد ككرم رجل ثم رأيت فى الدماميين
 ما يؤيده حيث ذكر ان نصب نعت النسكرة المتقدم عليها حالاً غائب لا واجب على
 الاصع وأن محل نصبه حالاً اذا قبل الحالصة ليجزج النعت فى نحو جاني فى رجل
 أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذ لم ينع ما فع من نصبه حالاً ليجزج الوصف فى
 نحو المائلين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل
 مبارك خبرا ثانيا (قوله معجوب آل خاصة) شامل للوصول ذى آل كالأذى والذى
 وان كانت آل فيه زائدة وانما خصه ونعتة معجوب آل لانه مبهم واهرامه لا يرفع جملة
 لانه أيضا مبهم ولا بالاضاف الى معرفة لان نعت به مكسب من المضاف اليه فهو
 كالعارية كذا علوا ويرد عليه الموصول غير ذى آل كمن وما فلما ذالم نعت به
 اسم الإشارة (قوله كالظهر) أمأنه لا نعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب
 أعرف المعارف فلاحاجة اليهما الى التوضيح وحمل عليه ما نسمير الغائب وحمل
 على الوصف الموضع الوصف المادح أو اللذام أو غيرهما طرد الباب وأورد عليه
 الشنقوى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو عسى عن الايضاح ومع ذلك نعت
 للمدح وأجيب بأنه نعت نظرا للاسئلة وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقا له
 بالاعم الاغلب اذا اصل فى الاسم الظاهر أن نعت وأمأنه لا نعت به فلانه ليس

مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تسمى كما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم فى

في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الاعلى الذات الاعلى قيام معنى ما اذا قالوا
 ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالتة حينئذ
 على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كرجعه دلالة الالهم الآن يقال طردوا
 الباب قائل قال في الهمع وكالضمير في أنه لا ينعى ولا ينعى به أسماء الشرط
 والاستفهام وك الخبرية وما التجمعية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره محمله بدلا)
 أى بناء على أن البديل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة
 الاشتراك اللفظي ولم ينعى به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه اذ هو موضوع لمجرد
 الذات نعم العلم المشتهر سماءه بصفة حكمته يصح أن يقول بوصف و ينعى به (فائدة)
 يجوز نعت النعت عند سيمويه ومنه بازيد الطويل ذوالجمعة ومنعه جماعة منهم
 ابن جنى فانه في الارتشاف (فائدة ثانية) النعت بعد المركب الانساني لاضاف لانه
 المقصود بالحكم وانما سيجى بالاضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له البديل
 ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لاله لان المضاف انما سيجى به بقصد
 التعميم ولذلك نعت قوله

وكل أخ مفارقة أخوه * لعمر أيبك الا الفرقدان

أفاده في المعنى

التوكيد

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بجمام النقل أن يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو بالواو
 أكثر) وهي الاسل والهمزة بديل (قوله الرفع احتمال الخ) اما أن يكون المراد
 بالرفع الابداع واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن
 هشام الظاهر انه بعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلمة لان رفعها بالكلمة نافي
 الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نضال لم يؤكدا ثانيا وانما اقتصر الشارح
 على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتأكيد
 اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع الجماعا للتوكيد
 حتى البديل فان. وان رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كغيرهم وصغيرهم
 أو لهم وأخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قوله شيخنا (قوله
 بالنفس أو بالعين) أى هاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس
 المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين بيمين على افرادهما
 وان أكدهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ
 فانه فاعنا طال به البعض عن الهوى وعلم أن في البيت اجمالا بينه البيت بعده
 على انه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى في الافراد والتذكير وفروعهما أن
 يحتمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا

وغيره يجعله بدلا ومنها ما ينعى
 ولا ينعى به كالعلم ومنها
 ما ينعى به ولا ينعى كأي
 نحو مررت بقارص أى فارس
 ولا يقال جاءنى أى فارس
 والله أعلم

التوكيد

هو فى الأصل مصدر
 ويسمى به التابع المخصوص
 ويقال أكدنا كيدنا وكذا
 تو كيدنا وهو بالواو أكثر
 وهو على نوعين لفظي
 وسميائي ومعنوي وهو
 التسابع الرفع احتمال
 ارادة غير الظاهر وله
 ألفاظ أشار اليها بقوله
 بالنفس أو بالعين الاسم
 أكدنا * مع ضمير طابق
 المؤكدا) أى فى الافراد
 والتسكيد وفروعهما
 فتقول جاء زيد نفسه أو
 عينه او نفسه عينه

فتجمع بينهما والمراد حقيقة وتقول جاءت هذه بنفسها أو غيرها وهكذا ويجوز جمعها بزيادة فتقول
 جاعز بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أى النفس والعين (بأفعل ان تبعاً ما ليس واحداً متبعا)
 فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام (٧٨) الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندان

أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكدهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان فعبارته هنا أحسن من قوله في التسمية جمع قلة فإن معناها تجمع جمع قلة على أعيان لا يؤكده **تبيينه** ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً لها غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع وأما المثنى فقال المشرح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضاً الأفراد والتثنية قال أبو حيان ووجه في ذلك إذ ليشل أحد من التخوين به وهو ما قاله أبو حيان نظراً فتقول ابن اياز في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز صرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والأفراد والتثنية والمختار الجمع فتقول قد صغت قولك

وان زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فأعرفه وأوفى النظم لمنع الخلق (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذلك المرادى (قوله بباء زائدة) ومحل الجرور أعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفي الأولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أى جمعاً ملائماً للأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لوقال ولا بالعين مجموعاً على أعيان ليكون مبيحاً (قوله ولا يؤكده) أى على المختار والافعى الدماميتي عن شرح العمدة للمصنف والمنفصل للزخشرى والكفاية لابن الجوزي جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز راقياً على أبي حيان بالنظر إلى الأفراد أتى بهذا الرتبة الثانية لأنه يريد عليه بالنظر إلى الأفراد والتثنية ولا يبيح أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرتبة لأن النفس والعين لم يضاف إلى المتضمن بل إلى ما هو معناه ما لأن المراد به ما الذات (قوله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أى على التثنية فلأن المتضامين كالمثنى الواحد فمفردوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الأفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى (قوله جماعاً الخ) تمامه * سقاً لمن الغر الغرادية مطبرها * والغر جمع غراء وهى البيضاء وهى صفة المخدوف أى من السحب الخراف والغرادية جمع غادية وهى السحابة المعطرة سماحاً والمطر يفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المسكان القفر والقذف يفتح القاف والذال المهمجة آخره فاه البعيد والمرت يفتح الميم وسكون الراء آخره فوقة المسكان الذى لا نبات فيه وظهرها ممتد أو مثل خبير والجملة صفة ثالثة قاله العيني والمراد بظهوره ما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة لقوله وكلا ذكر الخ) أعلم أن كلا وشبهها فى افادة شمول كل فردان كانت داخلية فى خبر النفي بأن آخرت عن أداتهما فظنواهما كل ما يقينى المرعى ركه * وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم أخذ كل الدراهم ولم أخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم أخذ الدراهم كلها لم أخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والأبأن قدمت على أداتهما لفظاً ورتبة توجه النفي إلى كل فرد أو أفاد عموم السلب كقوله

ويترج الأفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره وبالعكس وكلاهما اسموع كقوله * حمامة بطن الواديين ترعى * وكقوله * ومهمهين قد فن مرتين * ظهرها ممتد أو مثل ظهور الترسين اه (وكلا إذ كرفى) التوكيد المسبوق بقصد (الشمول) والاحاطة بأبغاض المتبوع (وكلا) و(كثا) و(جميعاً) فلا يؤكدهن إلا ماله أجزاء

عليه

عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكان في النهي قال التفتنازي والحق
 أن الشئ الأول أكثرى لا كل يبدل من الله لا يجب كل احتمال فنور والله لا يجب
 كل كقارأ ثم ولا تقع كل خلاف مهيمن (قوله يصع وقوع بعضها موقعه) أى
 في نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا ام رسلا
 أو اسنادا للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فعوله لرفع احتمال تقدير
 بعض الخ فيه قصور وولعه انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا
 اندفع هو اندفع أخواته بالاولى ودخل في قول الشارح الامالة أجزاء الخ نحو زيد كاه
 حسن وعين البقرة الوحشية كاهما وادان المؤكد وان كان غير متعد له أجزاء
 يصع وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أى أو مافى معناه كأخذ واحد
 يبدل قوله بعد أو أحد الزيد الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتعد
 تؤكد متعاطفين مالم يتعدا متهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو وكلاهما فان
 التحدام معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعاً للاخفش نحو اطلق زيد
 وذهب عمرو وكلاهما قال أبو حيان ويتناج ذلك الى سماع سيوطى سم (قوله
 لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه مافى التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون
 المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما
 الخ) هذا مذهب الاخفش والقراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز
 كقوله النمامى ووافق الناظم في نسبة اليه الجمهور (قوله لا تمتناع التقدير
 المذكور) أى فلا فائدة في التأكد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من
 الافاظ المتقدمة بتأويلها بالذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف
 الضمير) والسكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكدة فلا يرتد نحو كل فى ذلك
 يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للذنى بالمع (قوله بل جميعا حال) بمعنى
 مجتمعا ان قيل الحامية تقتضى وقوع الخلق على مافى الارض حالة الإجماع وليس
 كذلك أجبب بأن خلق بمعنى قدر خالق ذلك في علمه (قوله ولا بد من اسم ان)
 وايدال الطاهر من ضمير الحاشى يبدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة فتقوم ثلاثكم
 ويقل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال فى الغنى فيه
 ضعفتان تقدم على عامه الظرفى وتنكير كل يقطع عنه عن الانشاق لفظا ومعنى
 لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاشاق الى مثل الظاهر) أى للحصول الربط
 به كالتقدم فى الموصول (قوله وجعل من الخ) جعل أبو حيان كل النام نعتا
 أى السكاملين فى الحسن والفضل همع (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا
 غير عامة وقوله من عم أى مشتقان من مصدره وقوله فى التوكيد متعلق باسماء عملوا

جاء الجش كله أو جميعه
 والقبيلة كلها أو جميعها
 والرجال كلهم أو جميعهم
 والهندات كلهن أو جميعهن
 والزيدان كلاهما والهندان
 كتأهـ ما لجواز أن يكون
 الاصل جاء بعض الجيش
 أو القبيلة أو الرجال أو
 الهندات أو أحد الزيدان
 أو أحدى الهندين ولا يجوز
 جاء فى زيد كله ولا جميعه
 وكذا لا يجوز اختصم
 الزيدان كلاهما ولا الهندان
 كتأهـ الامتناع التقدير
 المذكور وأشار بقوله
 (بالضمير موصلا) الى انه
 لابد من اتصال ضمير
 المنوع بهذه الافاظ
 لحصل الربط بين التابع
 ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز
 حذف الضمير باستغناء
 بنبة الاضافة لخلاف القراء
 والزمخشرى ولا حتى خلق
 لكم مافى الارض جميعا
 ولا قراءة بعضهم انا كلا
 فيها على ان المعنى جميعه
 وكنا بل جميعا حال وكلا
 بدل من اسم ان أو حال من
 الضمير المرفوع فى فيها
 وذ كر فى التسهيل انه قد
 يستغنى عن الاضافة الى

الضمير بالاشاق الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير * نأشبهه الناس كل النام بالمر
 (واستعملوا أيضا كمثل) فى الدلالة على الشمول اسماء وازنا

(نافله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات فامتهم
 وعنده هذا اللفظ (مثل النافله) أى الزائده على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغضبه لئلا
 ذكره سيبويه وهو من أجهلهم فلا يكون حينئذ نافله على ما ذكره وقلعه انما أراد ان التاء فيه مثلها في النافله
 أى تصليح المؤنث والمذكورة قول اشترت العبد عامته (٨٠) كما قال تعالى ويعقوب نافله * (تنبه) *

ويقضى عنه قوله كعمل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامته مع أنه أخصر لان فيه
 اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول
 الشارح وعنده هذا اللفظ مثل النافله حل معنى ولم يجعله زائدا بل قبل الزائد
 نظر الكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يراد الاستدراك الذى ذكره الشارح لانه
 لم يجعله نافله بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافله) حال من يعقوب أى حاله
 كونه نافله على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لي من
 الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أى قد يكون
 بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفعه بما هو به تمييز المصنف بالظاهر
 في موضع الضمير من معايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثاني للالفاظ المذكورة
 في البيت الأول (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل
 أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم
 وتأخرا أو بحذف بعض ما في الاثناء قال الفارسي قد تمت كل على الجميع اعراقها
 وكونها أنص في الاحاطة ووليتها أجمع لانه صرح في الجمعيه لاشتهاقه من الجمع
 ووليه أكتع لان خطاطه عنده في الدلالة على الجمع لانه من تكعن الجلد اذا انقبض
 ففيه معنى الجمع ووليه أبصع لانه من تبصع العرق اذا سائل وهو لا يسيل حتى يتجمع
 وأخر أتبع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد الفاصل لكن لا يتخلمون
 دلالتهم على اجتماع اه يصعب التحيص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على
 كل ولم يتعشروا لما اذا اجمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله
 وأشذمه الخ) أى لان في الأول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثاني
 حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله بأأكتع وأكتعين) لم يستهد للثاني وقد
 استهد له في الهمع (قوله افراداً أكتع عن أجمع) أى وهو قليل (قوله وتوكيد
 النكرة المحدودة) أى الموضوعه لمدة لها ابتداء وانتهاء أى وهو مجموع
 عند البصر بين كاسماتى (قوله والتوكيد أجمع الخ) أى وهو قليل بالنسبة
 لتأكيدها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أى وهو خلاف الالصل (قوله

خالف في عامة المبرود قال
 انما هى بمعنى أكثرهم
 (ويعد كل أكدوا بأجمعاً
 جمعاً أجمعين ثم جمعاً)
 فقالوا جاء الجيش كله
 أجمع والقبيلة كلها جمعاً
 والزيدون كلهم أجمعون
 والهندات كلهن جمع
 (ودون كل قد يجمع أجمع
 جمعاً أجمعون ثم جمع)
 المذكورات نحو ولا يؤمنهم
 أجمعين لم يعد هم أجمعين
 وهو قليل بالنسبة لما سبق
 وقد يتبع أجمع واخوانه
 بأكتع وكتعاء واكتعين
 وكتع وقد يتبع أكتع
 واخوانه بأبصع وبصعاء
 وبصعين وبصع فيقال جاء
 الجيش كله أجمع أكتع
 أبصع والقبيلة كلها جمعاً
 كتعاء بصعاء والقوم كلهم
 أجمعون أكتعون أبصعون
 والهندات كلهن جمع
 كتع بصع وزاد السكونيون

بعد أبصع واخوانه أتبع وبصعاء واكتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا
 الترتيب وشذوق بعضهم اجمع أبصع وأشذمه قول الآخر جمع سبع وربما أكدا كتع واكتعين غير مسبوقين
 بأجمع وأجمعين ومثله قول الراجز * يا ليتنى كنت صبياً مرصعاً * تخدما نبي الذفاعة حولا أكتعاً * اذا بكت فملتني
 أربعاً * اذا ظلمت الدهر أبكى أجمعاً وفى هذا الرجز امر افراداً كتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة
 والتوكيد بأجمع غير مسبوقة بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن

ويرضين بما آتيتن من كهن * (تنبيهات) * الأول زعم القراء ان اجمعين تفيد اتحاد الوقت والخصف انها كسكة في افادة العجوم مطلقا بدليل قوله تعالى (٨١) لأعوبنهم أجمعين * الثاني اذا تكررت ألفاظ التوكيد منه في

للتبوع و ليس الثاني
 تأكيد للتأكيد الثالث
 لا يجوز في ألفاظ التوكيد
 القطع الى الرفع ولا الى
 النصب * الرابع لا يجوز
 عطف بعضها على بعض
 فلا يقال قام زيد بنفسه
 وعينه ولا جاء القوم كلهم
 وأجمعون وأجازه بعضهم
 وهو قول ابن الطراوة
 (الخامس) قال في التسهيل
 وأجرى في التوكيد سيجرى
 كل ما أفاد معناه من الضرع
 والزرع والمهمل والجبل
 واليد والرجل والبطن
 والظهر يشير الى قوله م
 مطرنا المضرع والزرع
 ومطرنا السهل والجبل
 وضربت زيدا اليد والرجل
 وضربت به البطن والظهر
 السادس ألفاظ التوكيد
 معارف أماما أضيف الى
 الضمير فظاهر وأما أجمع
 وتوابعه ففي تعريفه قولان
 أحدهما أنه بنية الاضافة
 ونسب السمي يويه والآخر
 بالعلمية علق على معنى
 الاحاطة (وان يفد توكيد
 منكور) بواسطة كونه

افادة العموم مطلقا) أى لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) على أى
 المختار لنا فإذ القطع بمقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علوه باتحاد معنى
 النفس وانعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو جاء القوم أنفسهم
 وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم بخلافه فافهم (قوله المضرع) بفتح
 المضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ)
 أى اذا أريد باليد والرجل والبطن والظهر الجملة أما اذا أريد العضوان فقط
 فبديل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الأصح كما في السمي وطى أى
 مع اضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح في خلق لكم ما فى الأرض جميعا انا كذا فيها
 (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية
 الاضافة والحق أنه لا ينافى لان ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه كونه عليه سم قال
 فى العسنى يجب يتجر يدنحو أجمع المؤكده من ضمير المؤكد وأما قوله سم جاؤا
 بأجمعهم فهو بضم الميم لا يفتحها فهو جمع كلفس وفسل أى يجمعانهم اه
 لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح الألفية الأصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية)
 أى الجنسية وعليه فهمى ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه
 فالعلمية والعدل وعلى الأول يكون معناه من الصرف للوصفية ووزن الفعل
 لا جمع وتوابعه فلا وصفية والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره ان جمعها
 وتوابعه كجمع وتوابعه ويطلبه أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل ما فى صرفها أف
 التأنيت الممدودة لم يعد بدل تعيين ثم الذى قاله الدمامسى أن منع الصرف على
 لاول اسمه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الاضافة والعلم
 معرفتين غير معرف لفظى (قوله علق على معنى الاحاطة) أى وضع على معنى هو
 لاحاطة ولا ينفى أن جعل مدلوله الاحاطة بوزن احتمال الكلام اذ يكون حينئذ
 معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى
 الاحاطة على أن الاحاطة مصدر المبنى للفعل فافهم (قوله وفاقا للسكرتين
 ر لا خفش) فلا يشترط عندهم تخط بقى التوكيد والمؤكد تعريفا وتكبرا (قوله
 رجب) هو كصرفان أريده مع غير منصرف للعلمية والعدل عن الجبل بال وبالآ
 فذم صرف نقله الدفوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه
 الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصر وف وان أريده معين كما فى المصباح
 (قوله الذلقاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قدصرت) تشديد الراء أى

صبا ن ث محدودا وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قيل)
 وفاقا للسكرتين والاختش تقول اعتكفت شهرا كاه ومنه قوله * ياليت عدتة حول كاه رجب * وفونه
 تحملى الذلقاء حولاً كاه وقوله * قدصرت البكرة يوماً أجمعاً

(وعن نخاعة البصرة المنسج
 مثل) أي عم المفيد وغير المقيد
 ولا يجوز صمت زمتا كما ولا
 شهر انفسه (واغن بكتاتفي
 مشني وكلا* عن) تثنية
 (وزن فعلا ووزن أفعلا)
 كما استغنى بثنية سى عن
 تثنية سواء فلا يجوز جاء
 الزيدان أجمعان ولا الهندان
 جعما وان وأجاز ذلك
 الكوفيون والآخرش
 قياسا مع تعرفين بعدم
 السماع * (تثنيان) *
 الاول المشهور أن كلالا ذكر
 وكاتا للمؤنث قال في التسهيل
 وقد يستغنى بكليهما عن
 كليهما ما أشار بذلك إلى
 قوله * تحت بقرب الزيدان
 كليهما * وقال ابن عصفور
 هو من تد كبير المؤنث جملا
 على المعنى للضرورة كأنه
 قال بقربى الشخصين
 (الثاني) ذكر في التسهيل
 أيضا أنه قد يستغنى عن
 كليهما وكليهما بكليهما
 فيقال على هذا جاء الزيدان
 كليهما والهندان كليهما
 (وان تؤكّد الضمير
 المتصل) مستترا كان
 أوباربا

صوتت البكرة أي بكرة البئر كما في العيني وشيخ الاسلام زكريا فتمسيرا البعض
 لها بالناقفة نظير وهي فيكون الكاف وحجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز
 صمت زمتا الخ) أي باجماع الفريقين لان النكرة في الاول غير محدودة والتوكيد
 في الثاني ليس من الفاظ الاحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن
 بكتاتفي الخ) قال في النكت ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل
 في المثني والمجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا أنه ذكر في التسهيل جواز
 الاستغناء بكل عن كلا وكاتا ورده أبو حيان وقال انه يحتاج إلى نقل وسما عن
 العرب (قوله في مثني) أي فيما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثني ليدخل
 نحو ياء زيد ومعمرو كلاهما وهند ودعد كاتهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر
 تثنية لان نفس وزن فعلا لا يصلح للمثني حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز
 جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جعما وان) لوقال فلا يجوز جاء الحديثان أجمعان
 ولا القبيلتان جعما وان لكان أولى لان ما مثل به لا يجوز وان قلنا جواز تثنية
 أجمع وجعما لانه لا يؤكّد بأجمع وجعما الامر ذوو أبعاض ومفردة ذات
 أبعاض فيفرض جواز تثنيتهما انما يؤكّد به ما مشني واحده مفرد ذو أبعاض
 ومفردة ذات أبعاض الا أن يدعى الفرق بين الحائلي التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله
 وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجزى خلافهم في تواجب أجمع وجعما وهو أكتع
 وكتعاء الخ في كلام بعضهم ما يشعر بتجربانه والتماس يقتضيه بقله شيخنا (قوله
 تحت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أي ينسب أو يعنى يتوسل بالقراءة وعليه يحتاج
 إلى تجزى بدت عن كونه بالقراءة لثلاثي تنكير وقوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور
 هو من تد كبير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالفا لما قاله في التسهيل
 فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزيدان بالمتخصصين فارتد كبه
 فكان أتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ اكتبيهما فقط حتى يكون
 الاتيان بكليهما ما من باب الاستغناء بكليهما ما عن كليهما ويحتمل أنه تأيد
 وايضا مخالفا له في التسهيل بينه وجه الاستغناء (قوله وان تؤكّد الضمير المتصل
 الخ) قال القارضي وانما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كقولك هند
 ذهبت نفسها وسعدى خرجت عنها لا يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها
 خرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المتأين
 وغيرهما طردا للباب اه وأيضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء
 فسكروها أن يؤكّدوه أولا يستعمل من غير نفسه فأكدوه أولا يستعمل من نفسه
 وبعنا وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا للتأكيده بالمستعمل من غير
 نفسه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكّد

(بالنفس والعين فبعد) الضمير (المتصل) حتما (عنيت) المتصل (ذالرفع) نحو وقم أنت نفسك أو عينك
وقدموا أنت نفسك أو عينك (٨٢) فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام

الزيدون أنفسهم فيمتنع
الضمير وبخلاف ضربتهم
أنفهم ومررت بهم أعينهم
فالضمير جائز لا واجب
* (تبيينه) * ما اقتضاه
كلامه هنا من وجوب
الفصل بالضمير المتصل
هو ما صرح به في شرح
الكافية وخص عليه غيره
وعارة التسهيل تقتضي
عدم الوجوب اهـ (وأكدوا
بما سواهما) أي بما
سوى النفس والعين
(والقيد) المذكور (لن
يلتزم) فقالوا قوموا كلكم
وجاؤا كلهم من غير فصل
بالضمير المتصل ولو قلت
قوموا أنتم كلكم وجاؤا
هم كلهم لسكان حسنا (وما
من التوكيد لفظي يجيء
مكررا) ما مبتدأ وموصول
ولفظي خبر مبتدأ محذوف
هو العائد والمبتدأ مع خبره
صلة ما وجاز حذف صدر
الصلة وهو العائد للطول
بالجار والمجرور وهو متعلق
بإستقرار على أنه حال من
الضمير المستتر في الخبر اهـ
هو في تأويل المشتق ومكررا
حال من فاعل يجيء المستر

اسما ظاهرا والضمير رفع منفصلا وضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط ليقعد
العلة المتقتضية له إذا الظاهر متعلق والمتصل ليس كالتصديق لاستقلاله بنفسه
والمنصوب ليس كالرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما يخص
هذا الحكم بما اقترة استقلالهما فانهما لا يعملان في غير التوكيد كثيرا نحو
علمت ما في نفسيات وعينين بدخسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة
الاستقلال بالنفس والعين فلم يذكر هو أو كيد المرفوع المتصل بها (قوله نحووقم أنت
بنفسك الخ) ونحو قمتا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير) لان
الظاهر لا يؤثر كد بالضمير لكونه دون الضمير تعريفا فلا يكون سكتة له (قوله
ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير قيو كيد بعد المتصل
والصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكد بعد المتصل والأمر للوجوب
وإنما قدرنا كالتوكيد في كيدناه لأن كده كالفعل الشاطبي لان حذف المبتدأ
هو والمعروف في جواب الشرط نحو وإن سمع الشرع فيؤسف قنوط (قوله تقتضي عدم
الوجوب) أي عدم وجوب الفصل بالضمير المتصل فيكفي الفصل بغير الضمير
فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل
كونه ضميرا اهـ بل في الفارسي ما نصه يجوز على ضمير جازا أعينهم وقاموا
أنفهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد
للضمير المستتر في عليكم وقال ابن هشام الصواب إن أنفسكم مبتدأ على حذف
مضاف وعليكم خبره أن عليكم شأن أنفسكم اهـ (قوله يجيء) حذف لامه للضرورة
أو على اعتقاده الشالبي (قوله مكررا) أي الى ثلاث مررات فقط لا تشارك الأبداء
على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كأنه الدماصيني عن العزبن عبد السلام
قال وأما تكرر يروى بوجه ذلك لئلا يكون في سورة المرسلات فليس بتأكيدا بل كل
آية قيل فيها ذلك فلما أراد الكذبون بهما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعد على معنى
واحد وكذا أفأى آلاعر بكما تكذبان في سورة الرحمن اهـ (قوله وهو) أي الجار
والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أي الخبر وهو لفظي وهذا تعليل لاستئثار الضمير
فيه (قوله هو عادة اللفظ) قال السيوطي ولا يضر نوع اختلاف نحو قول الكافرين
أهلهم (قوله أو تقديمه بموافقته) بوجه أن إعادة اللفظ لا تقوية فيها وليس كذلك
مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تدكر في حده إلا أن يقال هو رسم ولو قال أودكر
مواقفه معني لسكان أولى واعلم أن كلام المتصديق بالصورتين لان قوله مكررا أي
لفظا ومعني أو معني فقط (قوله بمواقفه) ظاهري في ارادة المراد ويرد عليه نحو

وجملة يجيء خبر الموصول أي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقوية به مرافقه
معنى كذا عرفه في التسهيل

عطشان نطشان فانه تو كيد لفظي مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد
 قاله الدمامي سني ولك ان تقول ان نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض في
 الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى من ذلك الاسم
 المحزر اذ ذكر العامل فانه لا يجوز ان يكرر تو كيد الثلاثي جمع العوض والعوض
 منه لما سأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره
 تو كيد ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة
 حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونسكها باطل باطل باطل) أى
 من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نسكتت نفسها انغيرولى فنسكها الخ (قوله
 المرء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين (قال مبالغة (قوله ونضوهم نهم) ينفع
 النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) ينفع العين المهملة والمد التعمير (قوله لك
 انه لك الله) شطر بيت من الهزج (قوله والثاني) أى تقوية اللفظ بما وافقه معنى
 ويكون أيضا في الاسم والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان اوههم صنيع
 الخارج خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للسفوة وعلى الفردوس حال من الضمير
 والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ آخره محذوف أى لنا وان للشرط وجوابه
 محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التحليل أى لان كانت الخ
 والداخر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثير كعصفور وهو الحوض والضمير فيه
 للفردوس كذا قال العيني ونضية قول التثنية المعنى أول مشرب بشر به يكون على
 الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمى) ينفع
 الصاد المهملة وتشدد الميم أمر من صم من باب علم أصله اصمى يؤرن اعلى نقلت
 فتحه الميم الأولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم في
 الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو تو كيد لفظي وقال كثير الخطاب
 للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا
 القول قول القاسموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية مانسه وصمى
 صمام أى زيدي ياداهية وصمام صمام تصاموا في السكون اه تنكح الاستشهاد
 بالبيت مبنى على القول الاول كلابتجى وبما قررناه يعلم ماني كلام البعض من
 انخلل والله الموفق (قوله يعاطف) أى وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضى
 القاء كتم ويؤيد أولى لك فأولى والمراد يعاطف بصورة لان بين الجملةين تمام
 الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف
 لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده سابقة بالعطف لا التاكيد (قوله ونحو
 أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم أولى لك فأولى
 فأرشد بقوله الآية الى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يزد

فألول يكون في الاسم
 والفعل والحرف والمركب
 غير الجملة والجملة نحو
 جاء زيد يذونسكها باطل
 باطل باطل وقوله
 فابا لك المرء فانه
 الى الشر دعاء والشر جالب
 ونحو قام قام زيد ونحو هم
 نعم وقوله * فقام حتام
 العناء المطول * والجملة
 (كقولك ادريسى ادريسى)
 وقوله * لك الله لك الله
 والثاني كقوله أنت بالخير
 حقيقى قن * وقوله
 وقلن على الفردوس أول
 مشرب * أجبل جيران
 كانت أبحت دعائه * وقوله
 صمى لما فعلت يود صمام
 ومنه تو كيد الضمير
 المتصل بالمتفصل * تنبيه *
 الاكثر في التوكيد اللفظي
 أن يكون في الحمل وكثيرا
 ما يفتن بها لطف نحو كلا
 سيعلمون الآية ونحو أولى
 لك فأولى ونحو ما أدرك
 ما يوم الدين الآية وبأى
 يذنه نحو قوله عليه الصلاة
 والسلام والله لا غرون
 قريشا ثلاث مرات ويجب
 الترتيل عند ايها المتعدد
 نحو ضربت زيد اضربت
 زيد اول ويل ثم ضربت زيدا

فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرشي من أن الفاء كتم وكل صحيح
 خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثمانية مبتدأ حذف خبره لكى أو أولى
 فعل فيه ضمير مستتر على ما أتى وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم أولى
 لك فأولى تأكيد للجملة قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد
 وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما ذكره واللام مزيدة كفى زرف الحكم
 أو أولى له الهلاك وقيل أفعل من الولي بعد القلب وقيل أفعل من آل يؤل بمعنى
 عقباه النار اه (قوله الاعم اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا
 (قوله وعجبت منك منك) زيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب
 والغائب (قوله كنتم وكبلى) نعم حرف تصديق للتخبر واعلام للاستخبر ووعده للظالم
 ومعنى نعم جبر وأجل واى كفى المعنى وأما بلى فلا تقع باطراد الابدع النفي مجردا
 تخويزم الذين كفروا أن ان يعثوا بلى أو مفسروا باناسية فهام حقه بى كأن يقال
 أليس زيد بقائم فقول بلى أو تو بئنى نحو أو ميسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم
 بلى أو تقريرى نحو أو استبركتم قالوا بلى أجر والنفي مع التقرير مجرى النفي المجرد
 فى رده بلى رعبا لفظه وحده هذا لاكثر ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم
 رعبا المعنى الهمزة والنفي الذى هو ايجاب الأثرى أنه لا يجوز بعده دخول أحد
 ولا الاستثناء المفسرغ فلا يقال أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار الأزيد
 ولهذا نازع جماعة كاسهه بلى فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم
 الكفر وانعم لو أجيب ألتبر بكم بنعم لم يكف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا
 لا يدخل فى الاسلام بلاله الا الله رفع اللاحتماله فى الوحدة كذا فى المعنى وانما
 كان التقرير مع النفي ايجابا لان الهمزة والنفي ونفى النفي ايجاب ولان غرض
 المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب * وحاصل المقام أن قام زيد تصدقه نعم وتكذبه لا
 وتمتنع بلى لعدم النفي ومقام زيد تصدقه نعم وتكذبه بلى وتمتنع لانها النفي الاثبات
 لان نفي النفي وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نسيته قلت لا وتمتنع بلى
 وألم يقم زيد كام بهم زيد فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن
 ان كان الالاسه منها تقريرى باو آمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كالمزمز فعل لم بلى
 لا تاتى الابدع نفي وأن لا تاتى الابدع ايجاب وأن ذم نأتى بعده ما قاله فى المعنى
 (قوله لسكونها) أى الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعادوه) أى ما اتصل
 بالمؤكديفك الكاف وكذا الضمير ان فى قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو
 الأولى) لانه الاصل وأما الأولى فن وضع الظاهر موضع المضمير قبل من الثانى
 فى رحمة الله فهم فيها خالدون فى الثمانية تؤكد للاولى وأعيد مع الثمانية ضمير رحمة
 ولعله مبنى على أن هم مبتدأ وأن خالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون أما

لتموه ان الضرب تسكر
 منك من ترأخت احدهما
 عن الاخرى والغرض انه
 لم يقع منك الامر واحدة
 اه (ولا تعد لفظ ضمير
 متصل الاعم اللفظ الذى
 به وصل) فتقول قلت
 وعجبت منك منك لان اعادته
 مجردا متخرجه عن الاتصال
 (كذا الحروف غير ما اتصل
 به جواب كنتم وكبلى)
 وأجل وجبر واى ولا الكون
 كالجزم من نحو ما ايجاد
 مع المؤكد ما اتصل بالمؤكديفك
 ان كان مضمرا نحو أبعدهم
 انكم اذ انتم وكنتم تريا
 وعظما أنكم تخسرون
 ويعادوه أو ضميره ان كان
 ظاهرا نحو ان زيد ان
 زيد فانسل او ان زيد انه
 فاضل وهو الاولى

ولا بد من انفصال بين الحرفين كما رأيت وشذنا اتصالهما كقوله * ان ان الكرم يحلم عالم * يرين من آخره قد شهما * وأسهل منه قوله * حتى تراها وكأن وكان * أعماقها مشددات بقرن وقوله * ليت شعري هل تمهل آتيتهم * وقوله لا ينسك الا سي تأسيا لها * مامن حمام (٨٦) أحد معتمدا للفصل في الاولين بالعاطف

وقى الثالث بالوقف وأشد منه قوله * فلا والله لا ياني لاني * واللماسيم أبا دواء * اسكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد وأسهل من هذا قوله * فأصبح لا يسأل الله عن مجابه * لان المؤكّد على حرفين ولا اختلاف التنظي أما الحروف الجوازية فيجوز أن تؤكد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشئ لانهما لمحة الاستغناء بها عن ذكر الجواب هي كالستقل بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى لا لاومنه قوله * لا لا أروح تجب بثمة انها * أخذت على مواثقا وعهودا (ومضمر الرفع الذي قد انفصل كدبه كل ضمير متصل) نحو قم أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وزيد جاء هو ورأيتني أنا * (تبيينه) * اذا أتت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك بالذهب البصريين

على أن في رحمة الله خير مما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآياتما نحن فيه قال في المغني ولا يكون الجار والمجرور في كيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون الجور بدل من الجور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر في محل آخر ان الضمير اجازوا وبدل المضمير من المظهر (قوله ولا بد من انفصال بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وبعبارة السبوطي أو حرف غير جوازي لم يبعث اختيار الامع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يعلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أي المظي والقرن حمل بقرن به البعيران (قوله تأسيا) أي اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله لفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لا قول الاولين أعني قوله وكان وكان فان مجموع وكان الثانية تأكيد لمجموع وكان الاولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعد عطف اه ولا يخفى أن ما ذكره غير متعين بل واو أن يكون المؤكد كان فقط والواو عطفة فاصلة بينهما وبين تو كيد كما درج عليه الشارح لكن يريد على هذا أن العاطف الذي يفصل به هو هم وكذا النساء على قول الرضي لا الواو لأن يجعل التقييد يتم والناء للفصل بالعاطف قياسا وهذا مع تقدير (قوله وأشد منه) أي من قوله ان ان الكرم الخ (قوله لا ياني) أي لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أي من قوله ولا للماسيم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أي فيبعد عن قوله للماسيم وقرب نوع قرب اقوله ان ان الكرم يحلم وصح تو كيد عن الباء لان الباء بمعنى عن قال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبير افهوتو كيد بالمرادف (قوله فيجوز أن تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسركاف تؤكد كتدبير (قوله بثمة) بفتح الواو وسكون المثناة بعدها فان اسم محبوسه (قوله كدبه كل ضمير متصل) يمكن على وجه استعارته في تو كيد ضمير المنصوب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المنصف عن تو كيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع ويغني أن لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز انك أنت أكرمت وما أكرمت الا انك أنت وفي المغني ان أنت من نحو انك أنت العميع العلم يصح كونه فصلا وتو كيد أو مبتدأ والاول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع تأ كيد باجماع) أي يجوز أن يكون تو كيد باجماع كما يجوز أن يكون

بانه يدل ومذهب الكوفيين أنه تو كيد قال المنصف بدلا
وقولهم عندي أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كقضية المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت والمرفوع تأ كيد باجماع * (خاتمة) * في مسائل مشهورة

بلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وقد راجح) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثبت بقوله تعالى ولا يحزق ويبرض بما آتيتهن كاهن (قوله اما أجمعين واما بعضهم) محظ التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لقوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيديا بل ليل ليحتمل القوم كله م. بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يراد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسدق ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من افادة التثوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وقاتت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين العاصرة فليسا على حالهما في التوكيد ويراد عليه نحو جاء في نفس زيد وعن عمرو أي ذاتهما وفي التثنية كسب ربكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أولانه لا يجمع بين لفظي توكيد يعطف لمامر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا يعد محموله وهو المبتدأ من التأكيدي وولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع ممتدا لأن رتبة العامل التقديم على المجهول (قوله فالاول) أي ولي لفظ التوكيد وهو ممتدأ العامل (قوله نحو القوم كاهن قائم) القوم ممتدأ أول وكاهن ممتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كاهن تأكيدي للقوم لا ممتدأ (قوله يمسد) أي يضطرب والضم يرفيه وفي علمه وعند الملاء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كاهن أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كنا) أي جملة على الكثرة لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كنا ممتدا بخبر اعنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسم كان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعة كل) أي ولا يجوز قطعهما وان كانت كل التي بمعنى كامل نعمتا والنعمة يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أم لو كانت بمعنى كامل لسكان معني قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهاوت ويدفع بحمل المضائق اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاستغراق في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معني فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر

* الأولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجاز الخليل نحو صمرت يزيد وأنى أخوه أنفسهما وقد رده ما صاحبها أي أنفسهما * الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء صمرت بانقوم اما أجمعين واما بعضهم * الثالثة لا يلى العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الاجمعي وعمامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم رأيت جميعهم وعامتهم وصررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلنا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كاهن قائم والرجلان كلاهما قائم والمرآنان كتاهما قائمتان والثاني كقوله * يمسد اذا واث عليه دلاؤهم * فيصدر عنه كاهن وهو ناهل * وقوله م كاهن ما وقرأ أي أعطى كاهنهما واما قوله فلما تبينا الهدى كان كنا على طاعة الرحمن والحق والتقى * فاسم كان ضمير الشأن لا كنا * الرابعة يلزم تابعة كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه

وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كإرشاد اليه تشبيل (قوله اعتبار المعنى) أى معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر لنكرة المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر ما يتبعه الأناس والثيول ولا يفسد معنى وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون نعره ولا يسمعون صفة أو حالا فاسد معنى أيضا اذ لا معنى للعنق من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعى نحو أعطاني كل رجل فأعزوني اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد فإفاده الدامى بنى وجمع الامر بن قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفردا أولا وجمع ناسا للدلالة كل نفس على متعدده في مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسميته وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا أتت بفتحة الى معرفة نحو وكاهم آتية كل أو لثك كان عنه مسؤلا هذا كما اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذى صور به ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كالمصرح به وان كان جمعا معرفا فوجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح به الجمع تنبيهها على حال الحذف وفيها قول الاول نحو كل كل يعمل على شاكته أى كل أحد والثاني نحو وكل كانوا الماين أى كاهم اه دمامىنى باختصار

العطف

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمي هذا التابع عطف البيان لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه به (قوله شبه المصنف) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للدخ على ما فى الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح ولتأنيده على ما ذهب اليه بعضهم فى انصرنصرنصر السكن فى الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول بهز ياءه بيان ومجربا لتكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للدخ ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شخصان بيان النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه المصنف لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ البيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لاجمعنى فى المتبوع ولا فى سببه

مطلقا نعم لا توكيد ان نحو رأيت الرجل كل الرجل وأكأت شاة كل شاة الخامة يلزم اعتبار المعنى فى خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذاتة الموت كل خبز بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كاهم ذاهب وذا همون والله أعلم

العطف

(العطف اما ذويان أو نسق) والغرض الآن بيان ما سبق وهو عطف البيان (فندو) البيان تابع شبه المصنف حقيقة القصدية منه كشفه فتابع جفيس يشمل جميع التواضع وشبهه المصنف مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت أى انه وارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لاجمعنى فى المتبوع ولا فى سببه

(فأوليته من وفاق الاول) وهو المتبوع (مامن وفاق الاول المنعت ولي) وذلك أربعة من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة والافراد والتدكير (٨٩) والتدكير وفروعهن وأما قول الزخشي ان مقام

ابراهيم عطف بيان على آيات يبنان فخالف لاجتماعه وقوله وقول الجرحيني بشرط كونه أوضع من متبوعه فخالف لقول سيديويه في باهذالجمعة ان ذالجمعة عطف بيان مع ان الاشارة أوضع من المضاف الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه مالم تنعت مع منوعة (فقد يكونان منسكراين * كما يكونان معرفين لان المنسكرة تقبل التخصص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح فتجوزت ثوبا حبة هذا مذهب السكوفيين والفساسي وابن جني والزخشي وابن عصفور وجوزوا ان يكون منسكراين كفسارة طعام مساكين فيمن نؤن كفارة ونحو ومن ماسد يدوزب غيره هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيها سبق البدلية وتخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور والله ذهب أكثر النحويين وزعم السالويين أنه مذهب

الخ) وكذا بقارفة من حيث انه لا يكون الا جامدا او النعت لا يكون الا مشتقا أو مؤثرا به على ماسر (قوله فأوليته الخ) تفر ببع على قوله شبه الصفه وفي نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول سانا لما مقدم عليه استغنى عن قوله نانا من وفاق الاول وان جعل قوله نانا مائلا استغنى عن قوله أولا فاعلى كل حال في كلامه تتكرر (قوله النعت) أى الحقيقي لانه يجب في البيان أن يكون كالمبين في الافراد والتدكير وفروعهما كالنعت الحقيقي بخلاف النعت السببي كالم (قوله فخالف لاجتماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتتكرر او افرادا وغيره وتذكر او غيرها ومقام فخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسنقل عن الرضى تجوز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصریحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير وافي بالعدة تعين القطع فخرج من البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى مقام ابراهيم (قوله أوضع من متبوعه) أى أعرف وانما أوجبا أو ضحية البيان من المبين ولم يوجب أحداً وضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضع المبين ببيان حقيقة فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذالجمعة) يضم الجيم الشعر الواصل الى المنسكب (قوله ان ذالجمعة عطف بيان لم يجعله ضمنا لما سمر ان نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بال (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكون الخ مفرغ على قوله فأوليته الخ لاعلى قوله شبه الصفه حتى يرد اعتراض ابن هشام بان الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرغ على قوله شبه الصفه فتأمل (قوله فقد يكون الخ) أى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والآتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بان البيان بيان كالمه والتكررة محمولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض المنكرات أحص من بعض والاخص بين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصالحية الى ما صرح به في التمهيل من أن عطف البيان أولى من البديل في غير المستثنيات لان الاصل في المتبوع أن لا يكون في نية المطرح وأن لا يكون التابع كونه من جملة أخرى ومال الدماميني الى أولوية الابدال معللا بما لا يهض فانظره في حاشية شيخنا وديقهم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرنا انضم فالاقسام ثلاثة من الابدال وتعين البيان ور بجان أحد هما وهو البيان عند الدماميني

١٢ صبان ت البصريين قال الناطم ولم أجدهم الاثقل من غير منه وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يخص عطف البيان بالعلم اسمها أو كنية اولقبها (وصالحا لبدلية يرى غير) ما يتبع فيه احلاله محل الاول كافي

والابدال عنده وأما تساويهما فمتنع وجعل البعض الاقسام أربعة لعلة باعتبار
القولين في ربحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الاسمين على
مقصد من فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بياناً له فهو عطف بيان وان
قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمر) بضم الميم
وقفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محسن غلام (قوله عبد
شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلاً من آخره بالذاتة بل لعدم صحة ذلك في
المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال
من ال على معرفتها مضاف اليه وصف محلي بها (قوله عليه الطير) خبر متقدم
ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال من المستتر في عليه وقول
البعض تبعاً للعيني عليه متعلق بنوفلا يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي
على المبتدأ والذي جوازها تقدم معمول الخبر الفعلي لا تقدم معمول معموله
ونوفلا معمول له حذف متعلقه أي ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل
بالمترضى) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وشرح به مع عملها
قبله رد على الفراء المحذور لا بدال (قوله لا متناع أنا الضارب زيد) لما من قوله
ووصل ال بدلا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم
فصور الانه لم يتوقف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية (قوله في نحو هند
الخ) أي من كل تركيب أوردت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير
عامل آخر وان صح حلولة محل البدل منه ومن صور تعيين البيان لا متناع حاول
الثاني محل الأول ونحو بأبيها الرجل غلام زيد وكأخو بل زيد ومحمود وعندي
وبازيد الحارث وبازيد هذا اذ يلزم على البدلية اتباع أي في النداء بغير ذي ال
وانسافة كلا الى اثنين بتفريق وادخال ياء على ذي ال واسم الاشارة بدون وصف
واستثناء هذه الصور وسورتى المتن مبني على أن البدل لا بد أن يصلح لحلوله محل
الاول ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في المعنى بأهم يقتضون في التوافق مالا
يقتضون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت زيد كون أنت توليداً وكونه بدلا مع أنه
لا يجوز ان أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيد بدل من الرجل
ولا يلزم أن يجوز نعم زيد ذكر الامامي من صور تخلف ذلك فتت هند حسن لها
وأكملت الرفة فجزء منها (قوله من جملة أخرى) أي بناء على الصحيح أن البدل على
نية تكرار العامل (قوله بفارق عطف البيان البدل) قال الرضي أن ال الآن لم يظهر
في فرق جلي بين بدل الشكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا
البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال قولوا ان الفرق بينهما أن
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان

(نحو يا غلام يعمر) وقوله
أنا نحو يا عبد شمس ونوفلا
(ونحو بشر تابع البكري)
في قوله * انا ابن التاركة
البكري بشر * عليه الطير
ترقبه ونوفلا * فيشر عطف
بان من البكري وليس
أن يبدل منه (بالمترضى)
لا متناع انا الضارب زيد
نعم الفراء يجيزه فيجيز
الابدال * (تبيينه) * يتعين
أيضا العطف ويمتنع الابدال
في نحو هند شعر بت زيدا
أخاها وزيد جاء الرجل
أخوه لان البدل في التقدير
من جملة أخرى فيفوت
الربط من الاولى بخلاف
العطف (وخاتمة) يفارق
عطف البيان البدل

فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب اننا نعلم ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود
بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في
الظاهر ولا يتلذذ كرهه من فائدة صوت الكلام الفصحاء عن اللفظ وهي في بدل الكل
كون الاول أشهر والثاني مشتق على صفة نحو يزيد رجل صالح أو العكس نحو
يرجل صالح يزيد والعالم زيد أو مجرد الإيهام ثم التفسير بنحو يزد رجل في بدل البعض
وبدل الاشتغال الأخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه مفسوبا اليه
في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر
فما كان من بدل الكل لا يصح الاول يسمى بعطف البيان وأما فرقه بان البدل
على تسكير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهر الميسلم في غيره وان سلم
قلنا أن ندعه فيما سواه وعطف البيان وفرقه بنحو ان تخالف البدل والمبدل منه
تغيرا وتكبرا بخلاف البيان والمبين لئلا يمنع بنحو ان تخالف في البيان والمبين
أيضا ما باختصار (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع في البدل
في نية الطرح قيل غالبا وقال الزنجشيري في المفصل مرادهم بكون البدل في نية
طرح الاول أنه مستعمل بنفسه لا تتم تبعه كالنكاح والصفحة والبيان لا اهدار
الاول الأثرى أنك لو أهدرت الاول في نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم
كلاما ما بخلافه في البيان وكون حذفه في البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه
المصنف كالأخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب فحذف
الكذب بدلا من الضمير المحذوف أي تصفه بخلافه في البيان وكون البدل يجوز
قطعه كما سمي بخلاف البيان الاعلى قول (قوله نظير النعت في المشتق) أي فكما
أن الضمير لا نعت ولا نعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله
بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول
بلا عا ندورده في المعنى بأنه لا أثر لتقدير عذم العا ند مع وجوده حسا قال ولولزم
اعطاء معنى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء معنى التأخير حكم المؤخر فكان
منع ضمير يزيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا تبلى ابراهيم ربه والاجماع اه
يجوز كونه بيانا لما أمرتني به أو بدلا منه بتأويل قلت بأمرت اذا القول الحقيقي
يجعل في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزنجشيري كونه مفسرة
أو قيل قلت بأمرت واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا فسر لهم في المفسرة أن لا
ون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقة واستشكل كونها
سرة بأن الله لا يقول ربي وربكم وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذي
مر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد

في ثمان مسائل * الأولى
ان العطف لا يمكن
مضمر اولانا بضم المضمرة
لانه في الجوامد نظير النعت
في المشتق وأما قول
الزنجشيري ان اعبدوا الله
بيان للهاء في الاما أمرتني به

اناقلنا المسج عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله بل
 وريهم فغير عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتمسك وعنه بالخطاب (قوله فردود) أى
 بما تقدمت من كونه نظير النعت في المشتق فيجعل بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف
 واتصرا الدماميني لانه تخشيري ورجح جواز كونه عطف سان قال ولا يلزم من كون
 شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه الأثرى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير
 الخطاب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعى على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت
 المنادى عند الجملة هوراه مع أن الكسائي يميز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون
 جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم
 عطف سان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشك على قوله أنه
 لا يكون تابعاً لجملة (قوله بشرطه الذي استعرفه في موضع) هو كون الثاني معه
 زيادة سين كما في قراءة يعقوب وترى كل أمة حاجبة كل أمة تدعى الى كتابها حسب
 كل اللانبة فانه قد اتصل بها ذكسب الجمو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى
 تبعاً لابن الطراوة واحتجوا بأن الشئ لا يمين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن
 كلام المنادى وعطف البيان ميم لتبوعه وان كان التبيين في البدل غير مقصود
 بالذات ويحتمل كونه على تقدير العامل وفي عطف البيان مقصود بالذات
 ومفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا كان معززاً بزيادة
 كالبذل (قوله ما ينبغي على هاتين) فينبغي على السابعة امتناع بدلية نحو يجر
 وبشرى باغلام يجر وأنا ابن التارك البكري بشرى وعلى الثامنة امتناع بدلية
 نحو أخاها وأخوه في هندش بتزويد أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف
 ما في كلام البعض من التصور

﴿عطف النسق﴾

تقدم معني العطف واما النسق فقال الفاكهي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول
 يقال نسقت الكلام أنسقه عطفك بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه
 والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض وفي الفارسي
 أن النسق بالتحريل مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى
 ملازمة أى عطف اللفظ الذي حتى به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة
 أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا
 يجوز في ما جاءني من امرأة ولا يزيد جرز يدلان من الزائدة لا تعمل في معرفة
 الثاني العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصح فلا يجوز مررت
 بزيد وعمر بالنصب خلافاً لابي حنن وكون المحل بحسب الاصله فلا يجوز هذا ضارب

فردود * الثانية أن
 البيان لا يخالف متبوعه
 في تعريفه وتكبره كما مر
 (الثالثة) أنه لا يكون
 جملة بخلاف البدل فانه
 يجوز فيه ذلك كما سبق
 (الرابعة) أنه لا يكون
 تابعاً لجملة بخلاف البدل
 الخامسة أنه لا يكون فعلاً
 تابعاً لفاعل بخلاف البدل
 السادسة أنه لا يكون بلفظ
 الاول بخلاف البدل فانه
 يجوز فيه ذلك بشرطه الذي
 استعرفه في موضعه هكذا
 قال الناظم وابنه وفيه نظر
 السابعة أنه ليس في نسبة
 احلاله محل الاول بخلاف
 البدل * الثامنة أنه ليس
 في التقدير من جملة أخرى
 بخلاف البدل وقد مر
 فريما ما ينبغي على هاتين
 وسبب أني بيان ما يخص
 بالبدل في باب ان شاء الله
 تعالى والله أعلم
 ﴿عطف النسق﴾

ز بدأ وأخيه خلافا للبعداديين ووجود المحرز أي العامل الطالب للعمل على
 خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان ز بدأ وعمر وفاثمان برفع عمره وقد يتبع العطف
 على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما سكن أو بل قاعدلان في العطف على
 اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابداء مع زواله
 بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والحواب الرفع على اضممار مبتدأ الثالث
 العطف على التوهيم وشروطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط
 للعسن ولهذا حسن است قائما ولا قاعدا بالجرو لم يحسن ما كنت قائما ولا قاعدا
 بالجرو والفرق بين القسمين الاخيرين أن العامل في العطف على المحل موجود
 دون أثره والعامل في العطف على التوهيم مفقود دون أثره (قوله نال بحرف
 متبوع عطف النسق) قال شيخنا أي معطوف النسق نال مع حرف متبوع اه فاشار
 الى أمور ثلاثة لا تخفالك (قوله بحرف) ولتقدير الان حذف العاطف جائز عند
 المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام سرد الاعداد على ما فاده الهوي (قوله
 متبوع) أي موضوع للاتباع وهو نفس بل الثاني مع الاول في عاهله عزى (قوله
 يخرج ماعد اعطف النسق منها) أي وماعد اعطف البيان المسبوق بأي
 التفسيرية بدل كلامه بعد وماعد التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كالا
 سيعلمون ثم كلاسيعلمون لان هذا أيضا انما يخرج بقوله متبوع أي محصل للاتباع
 نعم ان جعلت البناء في قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية
 البيان المسبوق بأي التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسببية
 الحرف اثبتت التبعية لهما مع حذف أي والعاطف لكن الشارح لم يعرض على
 هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا
 هذا (قوله است بحرف متبوع) الهمة حذفها النطا وتقدير العاطف ليس كذلك
 وردة الدمايني بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذ اصح الكلام بلونه كما في
 الاخمار المعاطفة والصفات المتعاطفة وكما في أشكرا ليلك نبي وحزني اذ يصح
 حذف الواو فيصير الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة
 (قوله بل حرف تفسير) وقد ترزأ نة بين المبتدأ والخبر توكيدا للاتحاد وزيادة في
 البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المعنى وقالوا التقدير في قوله
 تعالى أن يبقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن نعم في الجنة اه فزاد
 أي بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كون نعم في الجنة وتكلف
 الدمايني جعلها تفسيرية يجعل خبر التقدير محذوفاتقديره ثابت وهذا يدل على
 أن ثم مقدر افسره بقوله أي كن نعم في الجنة فحرص على هذه الفائدة تدفعك
 في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقر حاله كونه

(نال بحرف متبوع عطف النسق) فقال أي تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ماعدا عطف النسق منها ومتبوع يخرج نحو صررت بغضتغز أي أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق بل بيان لان أي ليست بحرف متبوع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها (كأخصص بوجه وثناء من صدق) فتماء تابع لود بالواو وهي حرف متبوع (فالعطف مطلقا بالواو) (ثم) و(فا) و(حتى) و(أم) و(أو) فهذه الستة تشترك بين التابع والمتبوع

لفظا ومعنى وهذا معني قوله مطاقا (كفيك صدق ووفاء) وهذا ظاهري الاربعه الاول وأمام وأوقال
 المصنف أكثر النحو بين علي أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا
 اشتركا لان القائل أزيد في الدار أم عمرو وعالم بان الذي في الدار (٩٤) أحد المذكورين وغير عالم

بتعيينه فالذي بعد أم مساو
 للذي قبلها في الإصلاحية
 لثبوت الاستمرار في الدار
 وانتفائه وحصول المساواة
 إنما هو بأمر وكذلك أو
 مشرك لما قبلها وما بعدها
 فيما ساء بها الأجله من
 شئ أو غيره أما إذا اقتضيا
 اشتركا فانها ما يشركان في
 اللفظ فقط وإنما لم يتبعه
 عليه لانه قليل (وأنتبع
 لفظا خيب) أي فقط بقبية
 حروف العطف وهي (بل
 ولا) و (لكن) كما يمد
 امرؤ ولكن (طلا) وقام زيد
 لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو
 والطلا الولد من ذوات
 الظانف ~~ب~~ تنبيهه ~~ب~~ اختلاف
 في ثلاثة أحرف مما ذكره
 هنا وهي حتى وأم ولكن
 أما حتى فذهب السكونيين
 أنها ليست بحرف عطف
 وإنما يعربون ما بعدها
 باسم مار وأما أم فذكر
 الخاس فيها خلافاً وأن أبا
 عميرة ذهب الى أنها بمعنى
 الهزرة فإذا قلت أفاً فزيد
 أم عمرو فالعني أم عمرو

مطلقاً عن التقييد باللفظ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي وهو جائز عند
 الاختس والمصنف ويجوز كونه حالاً من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا
 ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشرك
 في اللفظ فقط دائماً وهي الثلاثة بل ولكن مني وما بعدها مما مثبت ولا بالعكس وما
 بالاثبات والتي إذا قبل بل ولكن مني وما بعدها مما مثبت ولا بالعكس وما
 يشرك لفظا ومعنى دائماً هو أربعة الواو والفاء ثم وحتى وما يشرك لفظا
 فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو في عطف الجوار
 تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى أيضاً قطعاً لان العطف في مثل
 وأرجدكم بالخلف إنما هو على الوجوه وليكنك ناسبت في الحركة يمشو وبين ما قبله
 والأعراب مقدر لا اشتغال المحل بحركة النسبته أفاده ابن هشام (قوله كفيك
 صدق ووفاء) لاجابة اليه بعد قوله كاختص الخ (قوله والصحيح أنهما يشركان
 الخ) الخلاف لفظي لان القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معني
 العامل لان الاستمرار في الدار مثلناهما هو ثابت لاجد المتعاطفين لا بعينه فقط
 لانها معاً والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل
 من متعاطفها لثبوت استمراره في الدار وانتفائه عنه وصلاحة كل منهما له
 أفاده الساطي (قوله ما لم يقتضيا اشتراباً) أي فانهما حينئذ يشركان في اللفظ
 فقط كما سيأتي (قوله لانه قليل) أي ولان الإلحاق مقيد بما يأتي في كلامه فلا
 اعتراض (قوله والطلا) أي بفتح الطاء مقصوراً وأما الطاء بالسكس مدوداً
 فالعمر وأما المضموم فمدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصواتها جميع طلبية أو
 خلاة كذا في القاموس (قوله ولد من ذوات الظانف) وقيل ولد بقر الوحش فقط
 (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها
 هنا وهي ابابا السكس وأي والواو أين وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف
 عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وإنما يعربون ما بعدها باسمار) أي بأنتمار
 عامل في نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أبالك ومررت بهم حتى أبيلك
 يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالعني أم عمرو قائم) أي
 فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفي النصب والخبر بقدر
 المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض في المعنى الخلاف فيما إذا وليها

قائم فتصير على مذهبه اسمتها ميدة وأما لكن فذهب
 أكثر النحويين الى أنهما من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا إذا لم
 تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا

مفرد

بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه (١٥) ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يجعل مذهب سيبويه والاختصاص

لانهم ما قالوا انها عاطفة
ولما مثلا للعطف بها مثله
بالواو والثالث ان العطف
بها او أنت مخبر في الايمان
بالواو وهو مذهب ابن كيسان
وزهب يونس الى أنها
حرف استدرال وتولدت
بها عاطفة والواو قبلها عاطفة
لما بعدها على ما قبلها
عطف مفرد على مفرد
ووافق الناظم هنا الاكثرين
ووافق في التسهيل يونس
فقال فيه وليس منها لكن
وفاقا ليونس اه (فاعطف
بواو لاحقا وسابقا * في
الحكم أو مصاحبا
موافقا) فالاول نحو واقد
أرسلنا نوحا وابراهيم
والثاني نحو وكذلك نوح
اليك والى الذين من قبلك
والثالث نحو فأتجيناه
وأصحاب السفينة وهذا
معنى قولهم الواو اطلق
الجمع وذهب بعض
الكوفيين الى أنها ترتب
وحكى عن قطرب وثعلب
والربيعي وبذلك يعلم أن
ما ذكره السمراني
والسهيلي من اجماع النحاة
بصرهم وكوفيتهم على ان
الواو لا ترتب غير صحيح
تقديمه ~~يقال~~ في التسهيل

مفرد قال فان واوها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افاضة الاستدراك وليست
عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير
ان ابن رقاء الخ وزعم ابن أبي الريح أنها حين اقتربها بالواو عاطفة جملة على جملة
وأما ظاهر قول سيبويه هو الواو على قول ابن أبي الريح زائدة وعلى الاول عاطفة
جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل بالواو) أي لا تستعمل عاطفة لامة مطلقا
بدليل قوله

ان ابن رقاء لا يتخذي بواوره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله
وزهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أن من حروف العطف (قوله
عطف مفرد على مفرد) ففي نحو ما كان محمد الأبي يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا
عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بل كان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسياق
في الشرح وهذا القول بان متعاطفي الواو والمفردين لا يختلفان بالاحباب والسلب
وسياق رده هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير عاطفة
لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة
حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وتردد الاستئناف نحو لئمن لئمن لئمن وتفرق في الارحام
(قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقيد
بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة
الثانية بانها غير سديدة لتقيد الجمع فيها بتقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد
قال السمراني ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع
العطف عن أن ذلك اسطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع
الاجتماع في الحصول في عطف الجملة التي لا يحل لها من الاعراب وفي نسبة
العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان
قلت لولم يؤت بالواو في نحو قام زيد وقعد عمر ولكن حصول مضمون الجملة من معلوما
لها فائدة الواو في عطف الجملة التي لا يحل لها قالت قال الدماميني فاندتها في ذلك
النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها اسكان حصولها ما ظهر اطلاق احتمال
كون الخاسل الثاني فقط بان يكون الاول غلط والثاني اشرباعته اه باختصار
وكونها للجمع مطاقا أحد قولين والثاني أنها للجمع في المفردات فقط والاول أوجه
(قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسائي
وابن درستويه مع (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة
لمطلق الجمع الصادق بالأمور الثلاثة لكن استعملها في الأمور الثلاثة
الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعملها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها

وتفرد الواو ويكون متبوعها في الحكم محتملا للعبة برحجان ولتأخره كثيرة ولتقدم بقلة

كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للعبة بارحمة وتقدم ما قبلها
 برحان وتأخره برجوحه فكلام التسهيل كافي التصريح بتحقيق الواقي لا قول
 ثالث (قوله واخصر بها الخ) قال الدماميني يرد عليه أن أم التصلة تشاركها في
 ذلك نحو سواء على آتت أم معدت فأمها عاطفة على ما لا يعني اه قال في التصريح
 أوجب عنه بأن هذا كلام منطوق فيه الى حالته الاصلية اذا الاصل سواء على
 القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصله انما هو الواقي له الموضوع في الحواشي اه
 وأعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكرنا نظم منها ثلاثة عطف ما لا يعني
 متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبق معموله ذكر هذا
 في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله * الرابع عطف
 سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد اضربت عمرا وأخاه وزيد مررت
 بقومك وقومه * الخامس عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومعها جاجا * السادس
 فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا * السابع جواز
 تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو * جمع وخشا غيبة ونجمة * وقبل لا تختص
 الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك * الثامن جواز العطف على الجوار في الجر
 خاصة نحو وأرجلكم في قراءة من جر * التاسع جواز حذفها أن أمن اللبس كقوله
 كيف أصبحت كيف أمسيت * العاشر بلاؤها اذا عطف مفردا بعد نهي نحو
 ولا الهدي ولا القلائد أو في نحو فلارت ولا فسوق أو مؤول بقى نحو ولا الضالين
 الحادي عشر بلاؤها امامية وقه مثلها غالبا اذا عطف مفردا نحو اما العذاب
 واما الساعة * الثاني عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع معنوتها نحو مررت
 برجلين كريمين * الثالث عشر عطف العقد على النصف اذا وقع ادفعه كأحد
 وعشرين فان تأخر وقوع العقد جاز أن تتول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين
 الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد * الخامس
 عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين أما عطف الخاص
 على العام لزمه في الخاص فنشاركها فيه حتى نحو واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم
 ومنك ومن نوح الآيات ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص السك
 والجزء * السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كافر
 * السابع عشر افتراءها بسكن نحو واسكن رسول الله * الثامن عشر والتاسع
 عشر العطف في التحذير والاعراض نحو فاق الله وسعها ونحو المروءة والنجدة
 * العشرون عطف أي على مثلها نحو * أبي وأبك فارس الاحزاب * الحادي
 والعشرون حصة حكاية العلم بمن مع اتباعه يعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيد
 وعمرا فانهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابتداء معطوف

(واخصر بها) أي بالواو
 (عطف الذي لا يعني
 متبوعه) أي لا يتقني
 الكلام به (كعطف هذا
 واني) وتخاصم زيد وعمرو

أو علما معطوفا بالواو وعدت في التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الاول
لزجة في المعطوف نحو ما ظواهر على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف
الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كذا كره بعد وعدا من خصائصها
امتناع الحكاية عن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدنا نصب حكايته لمن قال رأيت
زيدا وفيها أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بمن يجمع الحكاية ولم يشدوه بالواو وهذا
مخلص ما في حاشية شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما
تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك
على الصحيح نحو مات كل أبى حتى آدم كما سيأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف
عامل حذف وبقى معمولة يرد عليه ما سيأتي أن الفاء تشاركها في ذلك نحو واشترىته
بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في التسهيل من أن
أو كالأولى في ذلك بل مال الهمام يني إلى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سيأتي وقولنا
فيما تقدم اذا عطف مفردا بعد نهي الخ قال في المعنى ولم تصد المعية فلا يجوز
ما اختصم زيد ولا عمرو ولا نه للمعية وأما ما يستوى الاعشى والبصر ولا الظلمات ولا
النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات فلا الثانية والرابعة
والخامسة زوا نداء من اللبس اه وانما قرئوا الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا
نصر زيد ولا عمرا لا فائدة في القيام عنهما شجعتين ومقتربين والنهي عن ضمها
كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع وقوعا ما حقه التثنية أو
الجمع أي ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ
مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهرا أو مقدر شمال الاخير قول الحاج يوم
مات محمد ابنة ومحمد أخوه محمد ومحمد في يوم واحد أي محمد ابني ومحمد أخى (قوله بين
زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو زيادة بين الثانية لتنا كيد قاله ابن بربري وغيره
وبه يرد منع الحريري لذلك دني شري (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما انفردت
الواو بذلك لترجيح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول وخومل) الدخول يقع
لدال وخومل موشعان (قوله بين أما كن الخ) أي فهو على حذف مضاف وقدره
بعضهم بين أهل الدخول الخ ويجهل أن المراد بالدخول وخومل أجزاؤهما (قوله
والفاء للترتيب) أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكري وأكثرا ما يكون
في عطف مفصل على مجمل نحو قد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة
والذي انخط عليه كلام سم في الآيات البيّنات أنه ليس المراد من الترتيب
لذكري مجرّد ترتيب الشئين مثلا في الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع
سقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي بيان أن المذكور أولا
حقه أن يتقدم في الذكر تقدّم مرتبة على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب

وجلست بين زيد وعمرو ولا
يجوز فيها غير الواو وأما
قوله بين الدخول وخومل
فالتقدير بين أما كن
الدخول فأما كن حومل
فهو بمثابة اختصم الزيدون
فالعجرون (والفاء للترتيب

حينئذ يدس ان رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير مترامية عنها كثيرا فليأمل
 اه وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس
 مشى المتكبرين وقوله تعالى وأرضنا الارض نبتوا من الجنة حيث نشاء فنعلم أجر
 للعاملين فان ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جري ذكره وأما الفاء من
 فأخرجهما من قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فلترتيب
 المعنوي ان رجوع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقفه ما فى الزلزال بسبب الشجرة
 ولذا كرى ان رجوع الى الجنة أى أذهبها عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو
 الجنة فإن التفصيل الان يراد فأخرجهما مما كانا فيه من التعميم والكرامة
 فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله بانصال) أى معه وهو فى كل
 شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الامانة الحمل وان طالت (قوله
 أى بلامهلة) بضم الميم أى تأخر كذا فى المصباح وغيره (قوله نحو أماته فأقبره)
 لا يقال الاقبار بسبب عن الامانة فانشاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع
 الشارح يوهم خلافه لانه يقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن
 المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول (قوله ان كان
 المعطوف جملة) أى أو صفة نحو ولا تكون من شجر من زقوم فما أول منها البطون
 الآية وقد تنجى فى ذلك مجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل
 سمى فقبره اليهم ونحو فالاجراء زجرنا فالتاليات ذكرنا فى الغنى وشرح
 الدماميني عليه أن لفاء مع الصفة أربعة آحوال أن تدل على ترتيب معانيها
 فى الوجود أو فى غيره كالشرف والجملة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره
 نحو زيد الصابج فالغائم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباها فغم فتاب أى رجع
 وجالس الزهد فالأورع وولد لزيد الشاعر فالكتاب ورحم الله المحققين فالمقصرين
 اه بتلخيص وايضا (قوله وأما نحو أهله كذا ما الخ) يراد على الترتيب لان
 مجئ الأيس قبل الأهل والو غسل الأعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا
 ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء
 لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراد لانه الذى
 قبل الوضوء أى فى الجملة والافعال الرجلين يتماهما ليس قبل الوضوء فتفطن
 (قوله فالغنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث لترتيب الذكرى اه
 تصريح لأن ما بعد الفاء تفصيل للجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ)
 يراد على التعقيب لان جعله غمما لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فخصت
 مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضمي
 المدة لا يعنى الاخراج وأجيب بأنه يعنى ان أول أجزاء المضى يعقب

بانصال) أى بلامهلة وهو
 المعبر عنه بالتعقيب نحو
 أماته فأقبره وكثيرا ما تفضى
 أيضا التسبب ان كان
 المعطوف جملة نحو فذكره
 موسى ففضى عليه وأما نحو
 أهله كذا ما الخ فاءها بأسنا
 ونحو توتأ فغسل وجهه
 ويده الحديث فالغنى
 أردنا أهله كذا ما وأراد
 الوضوء وأما نحو فجعله
 غمما أى جافها شمما أى حوى
 أى اسود فالتقدير فضبت
 مدة فجعله غمما

الخراج وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طوبى بل ذكره الرشي والسعد وجعلامنه
 فتصح الارض مخضرة قال في المعنى وقيل الفاء في هذه الآية بمعنى آية فتصح
 الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لاستلزام التعقيب بدل من صحة
 قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدماميني الحق
 أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه في بعض المواضع كالمثال
 لعدم استكمال السبب اذا السبب اتمام لدخول الجنة في المثال مجموع الاسلام
 واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن
 الفاء ثابت عن ثم) أو يقال التعقيب في كل شيء بحسبه قال في الهمع قيل ترد الفاء
 للاستئناف نحو * ألم نسال الربيع الفواء فينطق * أي فهو ينطق اذ لو كان لم يجرد
 العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال
 ابن هشام والتحقيق أنها في مثل ذلك غاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفاعل
 وحده (قوله و ثم) ويقال فم و ثم وثبت قاله في التسهيل (قوله كهر الخ) فان
 الهمز في جرى في آنايب الريح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني
 واعترضه قريه فقال انظاره ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن
 واحد فيسكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني
 صفة للريح نسبة الى امرأة اسمها رديسة كانت تقوم الراح والهجاج الغبار
 والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدين كذا في التصريح والاعتراض
 أقوى من الجواب وهر مصدر بمعنى اهتزاز كافي العيني مضاف الى فاعله والمثبه
 اهتزاز فرس كانت تحت المدوح (قوله وأما نوح الخ) وجه الايراد في الآية الأولى
 ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفي الثانية ان ايتا موسى الكتاب قبل توصية
 هذه الامة بالشارالية وفي البيت واضح دماميني (قوله هو الذي خلقكم الخ)
 التلاوة هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ وأخلقكم من نفس واحدة
 ثم جعل الخ والثاني هو الموافق لسكون الكلام في ثم فكان عليه حذف هو الذي
 وأراد بالنفس الواحدة آدم و زوجته حواء (قوله وقيل غير ذلك) فها قيل في الآية
 الأولى أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها
 أو على واحدة لتأويلها بالفاعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل الخ أو أن
 الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذرية ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أيقن من جواب
 الشارح لأنها تجعل الترتيب والمهلة وجوانه يصح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين
 الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله
 كذا في المغني قال الدماميني ووجه الترتيب الاخباري في البيت أن سيادة الابن
 نفسه أخص به من سيادة أيمه وكذا سيادة الابن بالنسبة الى سيادة الحد (قوله

أو أن الفاء ثابت عن ثم كما جاء
 عكسه وسأني (ثم) للترتيب
 بانفصال أي جملة وترخ
 نحو فأقبره ثم اذا شاء
 أذشره وقد توضع موضع
 الفاء كقوله
 كهر الرديني تحت الهجاج
 جرى في الانايب ثم اضطرب
 وأما نوح هو الذي خلقكم
 من نفس واحدة ثم جعل
 منها زوجها ذلكم وصاكم
 به لعلكم تتقون ثم آتينا
 موسى الكتاب تماما وقوله
 ان من ساد ثم ساد أبوه
 ثم قد ساد قبل ذلك حذو
 فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار
 لا لترتيب الحكم وأنه يقال
 بلغني ما صنعت اليوم ثم
 ما صنعت أمس أعجب أي
 ثم أخبرك أن الذي صنعته
 أمس أعجب وقيل ان ثم
 بمعنى الواو وقيل غير ذلك

وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة مرتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد ثم في البيت لا ترتيب الرتبة لا الخارجى ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قل * ثم قد ساد قبل ذلك جدته * لا يمكن أن يتعمل سادى قوله ثم قد ساد قبل ذلك جدته مستعملا في السيادة الرتبة والخارجية ويكون الايمان بخر نظرا الى السيادة الرتبة وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجية بين وبهذا التدقيق يذفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابا أدق فأعرفه (قوله آناه السواد) قال في القاموس السواد والسود والسودا بالسودا كنهفذا السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كنهبطت به في النسخ العجيبة من القاموس كنهضة العلامة أن العز الجهي وبصر ح يضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سود زائدة لا الحاق بناؤه ببناء جندب و برقع اه لان أول جندب و برقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة النامية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تفر زائدة) وتقع افاء أيضا زائدة كالأفاء الثانية في قوله * فاذا هلك فعند ذلك فاجزى * والأفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ماعرفوا كثر وابه عندهم جعل كثر وابه جواب لما الاولى والثانية تأكيديا والأفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كفى الاممى وعزاه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسماوت له للخبين وناديناها فاحدى الواوين فهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب مخدوفاً والواو حالية بتقدير وقد المعنى في الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها اكرامهم عن أن يتفوا حتى تفتح (قوله بمارحمت) أى مع سعتها وشاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والعلم وظنوا أن لا يلجأ من الله الا اليه أى وعلاو أن لا يلجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق و ارادة النفس وكان الشافى هو المراد في البيت يقول أصبح مرید الشئى وأسمى تاركه يقال عدا فلان هذا الامر اذ تجاوزه وتركه اه دما ميني قال السمنى وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهمله وهو مضموط في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بتت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا
قال ابن القطاع عدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمنى وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال كذا رواية أبى بكر ثم قال يقول ان لى حاجته لا تنقض أبدا اه

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الحد آناه السواد من قبل الاب والاب من قبل الابن * تسمية زعم الاخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وخلا على ذلك قوله تعالى حتى اذا نسقت عليهم الارض بما رحبت وشاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا يلجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب و ثم زائدة وقول زهير
أراني اذا أصبحت أصبحت
ذاهوى * فثم اذا أمسيت
أمسيت عاديا * وخرجت
الآية

على تقدير الجواب والمبتدأ على

زيادة الفاء (واخصص بقاء
عطف ما ليس) سألنا لعله
(سبله) لخالقه من العباد
(عسى الذي استقر أنه
الصلة) نحو والمذاق يقرمان
فيغضب زيد أحوال
وعكسه نحو الذي يقوم
أحوال فيغضب هوزيد
فكان الأولى أن يقول كما
في التسهيل ونشر الفاء
بتوسيع الاستفهام
بضمير واحد فيما تضمن
جملتين من صلة أو صلة أو
خبر يشتمل مستثنى الصلة
المذكورتين والصفة نحو
مررت بامرأة تحب فيمبكي
زيدو بامرأة يفكك لزيد
فتمبكي والخبر نحو زيد يقوم
فتمتعدهم زيد فتمتعدهم
فيقوم ومن هذا قوله
وانسان عيني يحسر الماء نارة
فيبدو ونارات يحمر فيغرق
ويشمل أيضا مستثنى
الحال ولم يذكره نحو جاء
زيد فيفكك تمبكي هندو جاء
زيد تمبكي هند فيفكك
فهذه ثمان مسائل يختص
العطف فيها بالفاء دون
غيرها وذلك لما فيها من
معنى السببية (وهذا حتى
اعطف على كل ولا يكون

(قوله على تقدير الجواب) أي فرج الله عنهم وألجأنا إلى الله ثم تاب الخ فتم عاطفة
على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في
ثم تاب عليهم ليتوبوا بمعنى قبول توبته قال الشعبي وقيل إذا بدع حتى قد يتعد
عن الشرط وتيق الحجر الوقت فلا يحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها
أي خلقت إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لأنه عهدز يادتها
ولم يعهدز زيادة ثم وتردتم للاستئناف كما في قوله تعالى ألمير وا كيف يبدأ الله الخلق
ثم يعيده فعمله ثم يعيده مستأنفاً لأن إعادة الخلق لم تقع فيقر روابر و تهاو يؤيد
كونها مستأنفاً بقوله تعالى عقب ذلك قل سير وافي الارض فانظروا كيف بدأ
الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المعنى (قوله واخصص بفاء الخ) وفي
التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متخذين معنى نحو ونادى نوح
ربه فقال رب ان ابني من أهلي والترتيب في مثله ذكرى لا معنوي لاتحاد
المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفنا على عطف في كلام الناظم (قوله
فيغضب هوزيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الازاد فوقع هو هم كون زيد
فاعلا يغضب فيجمل التركيب لعدم الضمير حيث شذ في كل من الجملةين لا كون
الفعل جرى على غير من هوله كما قيل لأنه ممنوع بل هو جار على من هوله ويحتمل
أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدوفسري
وما به نظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير من فصل مبتدأ خبره زيد والجملة
خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فلا تقصار على الاول
تفصير وفاعل يغضب على الآخرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان
الاولى الخ) لو عبر بالواو وكان أولى لوجهين * الاول أن اولوية التعبير بعبارة
تشمل مستثنى الصفة والخبر لا تنفرد على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا
فلا يظهر التفرع بالقسمة اليهما * الثاني أن ما قبل فاء التفرع علة لما بعدها
فلا يحسن التعليل بعد شمول مستثنى كل من الصلة والصفة والخبر فتمام (قوله
يحسر الماء) بقاء وسين مهملتين من يائي ضرب وقتل كما في المصباح أي يرتفع
ويتزاحم وقوله يحمر يضم الحميم وكسرها أي يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير
يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا إلى
أن يقول كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفنا على مدخول اللام في قوله سائبا
ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مستثنى الحال كما قال ولم يذكره أي في التسهيل
اللهم إلا أن يرد بالصفة ما يشمل الحال لأنها صفة في المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أي
نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قرئناه اندفع تطهير شيخنا (قوله أن يكون
المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزأ منه أو فردا أو توغوا وقوله أو

الاعاية الذي تيلأ أي للعطف حتى شرب طان الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه

أو كبعضه كما قاله في التسهيل
نحو أو كانت السمكة حتى
رأسه أو أعجبتني الجارية
حتى حديثها ولا يجوز حتى
ولدها أو أماتها

ألقى العجينة كي تخفف رحله
والزاد حتى زعمه ألقاها
فعلى تأويل ألقى ما قبله
حتى زعمه * والتأويل ألقى
يكون غاية في زيادة أو
نقص نحو مات الناس حتى
الانبياء وقد احتج بالجمع حتى
المشاة وقد اجتمع في قوله
قهرنا كم حتى السكاة فأنتم
تهابوننا حتى بيننا الأصاعر
* فتيهات * الأول بفتح
شيطان آخران * أحدهما
أن يكون المعطوف ظاهرا
لامضمر كما هو شرط في
محورها إذا كانت جارة
فلا يجوز قام الناس حتى
انذركه ابن هشام
الخضراوي قال في المعنى ولم
أقف عليه لغيره * ثانيهما
أن يكون مفردا الجملة
وهذا يؤخذ من كلامه
لأنه لا بد أن يكون جزأها
قبلها أو كجزء منه كما
تقدمت ولا يتأتى ذلك إلا في
المفردات هذا هو الصحيح
وزعم ابن السكيت في قول
امرئ القيس

سريت بهم حتى تحل مطيهم
وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

كبعضه أي في شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما قبله) أي تأويل ألقى
العجينة والزاد بفتح ألقى ما قبله وزعمه بعض ما قبله فالمعطوف بعض تأويله وقد درى
ذمعه بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثاني أن يكون غاية الخ)
والتحقيق كما في المطول أن المتعريف حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف
إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبرا لترتيب الخارجه لجواز أن تكون ملابسة
الفعل لما بعدهما قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو مات كل أبلى حتى آدم أوفى
أثنا ما نحو مات الناس حتى الانبياء أوفى زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد
إذا جازوا معا وزيد أشرفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أي معنويين كثنائي
الشارح أو حسيين نحو فلان سب الإعداد السكينة حتى الألف ونحو المؤمن
يعجز بالحسنات حتى متقال الذرة (قوله حتى السكاة) جمع كمي على غير قياس وهو
كما في القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بفتح شيطان آخران) زاد في
التصريح بقلع الموضع ثم طأ آخر وهو أن يكون ما بعدهما شريكا في العامل
فلا يجوز صحت الأيام حتى يوم القطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لامضمر)
قال الحفدي لان معطوفها بعض ما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة
لسكان ظاهرا في أنه عين الأول لا بعوضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حمل ضمير
المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وما ذكره في ضمير الغيبة ليس على
الطلاقه فانما قولك زيد ضربت القوم حتى اناء لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن
صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة الشرط الأول لان ما كان عينا ليس
بعضا فالحق عدم اشتراط كون محورها ظاهرا لامضمر (قوله الخضراوي) نسبة
إلى الجزيرة الخضراء ببلد من بلاد الأندلس دما ميني (قوله مفردا) لوقال اسمها كان
أحسن لان المراد يشمل الفعل مع أنه لا تعطفه (قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء
البعض يشمل الجزئي ولو عبر بالبعض لسكان أو شمع وأوق بعباراة التناظم (قوله
ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما قدر
عليه حتى خدمته بنفسه كان المعطوف بها بعض ما قبله وأهل
المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أممكم كما تعلمون أممكم
بأنعام ومين وأقر ما الشحني وأجاب عنه البعض بأن البعضية في المثال إنما تظهر
بالنسبة إلى المعنى التضامني وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابق ولا بعوضه فيه
ويرد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل
ذلك وحينئذ فالمعنى المطابق بعض وأما النسبة فليست جزءا من يوم الفعل على
الراجح وإنما سلم أنها جزؤه في بعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة
المسوية فمدبر (قوله تكمل) أي تعب والمطى اسم جنس جمعي لطبية وهي الدابة

والجباد جمع جواد وهو الفرس الجيد والأرسان جمع رس بالخمر بك وهو الخيل
 أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بجمادها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة نعمها
 قاله الدماميني (قوله فبين رفع تكلم) والمعنى حتى كلف وألكنه جاء مضارعاً على
 حكاية الحال الماضية وأما عن نصب فهمى الجارة ولا بد على النصب من تقدير
 زمان مضاف إلى كلال مطيهم معنى والذي يظهر لى أن تقديره هذا المضاف غير
 ضرورى تقدير الواو على النصب عاطفة محذوف على سريتهم تقديره وسريتهم
 بهم حتى الجباد الخ فلا بد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى
 الجارة ومجروها قاله الدماميني (قوله معطوفة تحتى) والصحيح أنها ابتدائية حتى
 الموضوعين (قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عدمه يدل ما بعده والمراد الترتيب
 الخارجى فلا يأتى أنها للترتيب الذهى كما مر بيانه (قوله تماثلاً) أى اجتمعوا
 (قوله وقيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المعنى وهو حسن (قوله بأن لا تعين الخ)
 انضابط أنه متى صح حلوله إلى محلها كانت محتملة للامرين والاعتدلت للعطف
 (قوله نحو عجب من القوم الخ) انما يصح الجرى فى المثال والبيت لعدم صلاحية
 إلى فى موضع حتى ولو كان ما بعده ليس آخر أو لا يتصل بالآخر هذا حاصل ما فى
 المعنى وشراجه كما قاله شيخنا وناقش الدماميني فى التعليق الأول بأنه دعوى بلا
 دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال انتهى إلى المبين وقبض الجود فى البيت
 انتهى إلى المائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام العجب والمدح ثم
 البعضية التى هى شرطى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا
 الإضافة فى بينهم على معنى من التبعية وعليه يحتمل قول المعنى انهم بعض
 القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بينهم فيهم وافهم (قوله بئس)
 البئس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة دياناً بكسر الهمزة والفتح
 بالاساءة دياناً أى جعل الاساءة دونه لتكررها منه كثيراً (قوله فالجر أحسن)
 لقلة العطف تحتى حتى أنكروه السكوفون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم
 الخ) أراد بيانه أن يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كفى المعنى
 فان اشتغل بفعه نحو قيام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله
 حتى زيد الخ) أى اذا كان زيد آخر القوم لم يوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب
 أحسن الخ) علمه فى المعنى بأن الفعل لا يكون مؤكداً بعد حتى الجارة نقله شيخنا
 السديد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما بقية تضمينه كلام الشارح من جواز الجر
 فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجه
 الاحتمية بأن فى النصب مشاكلة الضمير لرجعه فى الاعراب (قوله وضربته
 توكيد) أى لضرب زيد الذى تضمنه قولنا ضربت القوم لدخول زيد فى القوم

فبين رفع تكلم أن جملة
 تكلم مطيهم معطوفة
 تحتى على سريتهم
 (الثانى) حتى بالنسبة إلى
 الترتيب كالواو خلافاً لمن
 زعم أنها للترتيب كالزحشرى
 قال الشاعر
 رجلى حتى الأقدمون تماثلاً
 على كل أمر يورث الحمد والهدى
 (الثالث) ادا عطف تحتى
 على مجرور قال ابن عصفور
 الاحسن إعادة الجار ليقع
 الفرق بين العاطفة
 والجارية وقال ابن الخباز
 تلزم إعادة لتلحق وقيد
 الناظم بأن لا تعين كونها
 للعطف نحو اعتكفت فى
 الشهر حتى فى آخره فان
 تعين العطف لم تلزم
 إعادة نحو عجب من
 القوم حتى بينهم وقوله
 جود فيما فاض فى الخلق حتى
 بئس دان بالاساءة دياناً
 (الرابع) حيث جاز الجر
 والعطف فالجر أحسن الا
 فى باب ضربت القوم حتى
 زيد ان ضربته فالنصب
 أحسن على تقدير كونها
 عاطفة وضربته توكيد
 أو ابتدائية وضربته تفسير

لا تضرب القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيداً
 لضرب القوم بل زيد (قولهما) أي الجر والنصب وعليهما فألقاها تأكيداً
 إلا إذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها بنفسير (قوله وأمها اعطف
 اثرهمز التسوية) أي بعدها ولا يجوز اعطف بأوقياسا فقول الفقهاء
 سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا
 لأن الصواب فيه الواو قاله في المغني ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح يقول سواء
 على قف أو وقع عدت سهو وأن قراءة ابن محيصة من سواء عليهم أن يذرتهم أو
 لم تذرهم من الشذوذ ~~كان~~ اه ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء
 إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلا بغير
 الهمزة جاز العطف بأوق قال الدماميني وهذا نص صريح يقتضي بعبارة كلام الفقهاء
 وبعبارة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصة اه قال الشمني ما في المغني هو مقتضى
 القياس أن لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق
 رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدماميني أيضا عن سيبويه جواز العطف
 بعد ما أدري وليت شعري مع الهمزة بأو أو ثم قال والعجب من إيراد المصنف
 يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصة في العطف بعد همزة
 التسوية وتفترض أن الهمزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد
 كل سواء فثبت أن لم يذكروا وتوصل بذلك إلى الرد اه ويوافق ما في المغني ما سبذ كره
 الشارح عند قوله ورجح حذف الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني في قول المغني
 كقولهم يجب أقل الأمرين الخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور يجعل من بينانية
 الأقل قال الدماميني فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي
 شيئين فصاعداً وأولها الشئين أو الأشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام
 محمول على معنى المجازاة قال فأقلت سواء على قف أو وقعت فتقدره أن قف أو
 وقعت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبراً مقملاً ولا مبتدأً كما قيل فليس
 التقدير قما مأك أو فعدوك سواء على أو سواء على قيا مأك أو فعدوك بل سواء خبر
 مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المذكور
 وصرح الرضي بمثل ذلك اه وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضي في أم وقد
 أسلفناه معز يادة في الاستثناء ثم قال في المغني فإن كان العطف بأو بعد همزة
 الاستفهام جازياً وكان الجواب بنعم أو بل لأنه إذا قيل أريد عندك أو محرراً والمعنى
 أأحدهما عندك وإن أجيب بالتمعين صح لأنه جواب وز يادة اه وقامر من أن
 ابن محيصة يقرأ بأوسبأني في الشارح عند قول المصنف ورجح حذف الهمزة
 الخ أنه يقرأ بأم فقررر واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على قف أم

وقد روي به ما قوله حتى
 فعله ألقاها وبالرفع أيضاً
 على أن حتى ابتدائية
 وزهله مبتدأ وألقاها خبره
 اه (وأمها اعطف اثر
 همزة التسوية) وهى
 الهمزة الداخلة

قعدت مدلوله اسواء لالهزمة وفي قولنا ما أبالي أتت أم قعدت مستفادة من ما أبالي
 لا من الهزمة قسيتها هزمة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر
 ما مدلول الهزمة حقيقة ولعلم التأكيذ التسوية قد تدير (قوله على جملة في محل
 المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يس وفيه
 نظر وهذان موضع تأويل الجملة بالمصدر بلاسا بل بناء على قول الجوهري أن
 ما بعد الهزمة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف إليها انظر في نحو هذا يوم يقع
 الصادقين صدقهم ومنها اسمع بالمعنى خبر من أن تراها بناء على عدم تعدد أن قاله
 في المعنى (قوله واست أبالي) أي أكثرث فهو متعد بنفسه وقلبي لان معناه لا أفكر
 فيه ازدياد به فالجملة بعده في محل نصب والفعل معلق فأفاده الدماميني وقد
 تعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كقوله الشنواني نقلا عن النورى وقوله
 أموتى ناء أي بعيد (قوله نحو سواء عليكم أذعوتوهم) أي الاصنام أي ونحو سواء
 على أريد قائم أم قعدتم التمثيل (قوله فقل لا يجوز الخ) يرده عليه أنه سمع ذكر
 الاسمية بعدهما في قوله تعالى سواء عليكم أذعوتوهم أم أنتم صامتون وفي قول
 الشاعر واست أبالي الخ كإتدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله
 وأجازة الاخفش قياسا على الفعلية المقضى عدم السماع وفي نسخ اسقاط قوله
 واذ عادت بين الحملتين الخ وهو أولى (قوله مغنبة) أي مع أم ص كما أشار إليه
 الشارح فقد حقق الدماميني أن أساسه مد الهزمة وأساسه جميعا الهزمة فقط
 (قوله وتقع) أي أم السبوقه هزمة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير
 الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدري أقرب ما توعدون أم يجعل
 له ربي أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله وتوسط بينهما الخ) مالا يشمل
 عنه في الاول المستدلان السؤال عن السند اليه وفي الثاني بالعكس ويان ذلك
 أن شرط الهزمة المعادلة لأم أن يليها أحد الامر من المطلوب تعيين أحدهما وبلى أم
 المعادل الآخر فيهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه يقول اذا استفهمت
 عن تعيين المبتدأ دون الخبر أريد قائم أم محمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسؤل
 عنه واذ استفهمت عن تعيين الخبر بدون المبتدأ أقاتم زيد أم قاعد وان شئت أخرت
 زيد لانه غير مسؤل عنه وفس على هذا نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام
 وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذي هو كقوله نص في أن ابلاء المسؤل عنه
 هزمة أولى لا واجب كقوله الجماعة (قوله أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام
 يتخى لاحقيق ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته
 بناء على اعتبار الغالب أو أرداد الاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا
 وانكاريا يقرر المقابلة نقله البعض عن المهوفى وهو صريح في أن الاستفهام

على جملة في محل المصدر
 وتكون هي والمعطوفة
 عليها فعليتين وهو الأكثر
 نحو سواء عليهم أذعوتهم
 الآية واسميتين كقوله
 واست أبالي بعد فقدى مالكا
 أموتى ناء أم هو الآن واقع
 ومختلفتين نحو سواء عليكم
 أذعوتوهم الآية واذ
 عادت بين جملتين في
 التسوية فقل لا يجوز أن
 يذكر بعدها الافعلية
 ولا يجوز سواء على أريد
 قائم أم محمر ومطلق فهذا
 لا يقوله العرب وأجازه
 الاخفش قياسا على
 الفعلية وقد عادت بين
 مفرد وجملة في قوله * سواء
 عليك النقر أم بت لينة
 * بأهل القباب من عمير
 ابن عامر (أو) بعد (هزمة)
 عن لفظ أى مغنبة) وهي
 الهزمة التي يطلب بها
 وبأم التعيين وتقع بين
 مفردين غالبا وتوسط
 بينهما مالا يشمل عنه نحو
 أأنتم أشد خلقا أم السماء
 بناها أو يتأخر عنها ما نحو
 وان أدري أقرب أم بعيد
 ما توعدون وبين فعليتين
 كقوله

الانكارى والتو بيغى بطلب جوابا وقد ينسخ لان الاول بمعنى لم يقع أولا يقع
والثاني بمعنى ما كان ينبغي أولا ينبغي ولا يستدعى شي من ذلك جوابا ولو قيل اراد
بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التو ويخو التقرير
وتخوها المكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام في الآية تو بيغى يردها أن نال همزة
التو ويخو واقع أو يقع وفاعله معلوم وتخو تعبدون ما تختصون صرح به في المغني وهذا
منتفى في الآية فالظاهر أنه تفر برى فتأمل قال الدماميني ووجه كونها في الآية بين
مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد
خلفا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقدرا لله وكلاية في هذا قول زهير
وما أدري ولست أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمهني أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فأر قابلهن وبين الآية
بأن فعل الدراية معلق في البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد
الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا وردت بان المعلق عنه مجموع
الكلام على حتما أدري أزيد أم عمرو في الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد تخو ما أدري
للتسوية وجب تقدير مبتدأ في البيت فقط لان همزة النسوية إنما تكون بين
جملةين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك (قوله أمي) يسكن الهاء ولم
يبيغى بعد الهمزة الا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم وعادني
أتاني والحلم بضمين وتسكن اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوه بته التي
رأها في المنام فلما استيقظ قال أمي أنتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم باعتبار
عادتهم في مباغتهم بطريق التحامل ويوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو

* فقامت لاطيف مرتعا فأزفني * أي قمت لأجل خيال المحبوبة المرثي في
النوم حالة كوني مرتعا للقائه هيمية وأزفني أي أسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه
شيأ محققا (قوله اذا ارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أي
يفسر سرت وانما كان هذا أرجح لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم
المعادلة للهمزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث
الاستفهام مما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل
ومن ثم يرجح النصب في أزيد اضربته (قوله لعرك ما أدري الخ) أي ما أدري أي
الغبين هو العجيب وان كنت دار يا بعد بذلك وشعبت بالثلثة آخره وخصه من
رواه بالوحدة كما في شرح شواهد المغني للسوطي ومنقرضه بضمه الدماميني والشمهني
يكسر الميم وفتح القاف وبالراء قال وهو أي البيت هو شعبيت أي لهذا الخي بأنهم
لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن
سهم وابن منقرض بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حتى شعبيت التثوين

قالت أمي سرت أم عادني حلم
اذا ارجح أن هي فاعل
بفعل محذوف وأسميتين
كثوله
لعرك ما أدري وان كنت داريا
شعبت ابن نهم أم شعبيت
ابن منقرض الامل أشعبت

(قوله حذف الهمزة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز
 اختصاراً ونقل الدماميني أن المختار طراد حذفها اختياراً قبل أم المتصلة
 لكثرة نظائرها ونثرها ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بين الجواز
 رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني هذا وكان على الشارح أن
 يرد ويختلفين نحواً أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية
 أنتم محذوف على ما مر في أهي سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين
 فتستوى الاسمى والفعلية كقوله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر
 المنفى فيها بنوعها فلا يجوز سوا على ألم يجي زيد أم جاء ولا ألم يتم أم قام (قوله
 لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) أعني الحال الأول فلان المقصود الاخبار
 بالتسوية وهي لا تتحقق إلا بينهما وأما في الثاني فلان المقصود طلب تعيين أحد
 الأمرين فلا بد من ذكرهما وقيل إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى
 سارت في افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنها ما جمعا معنى أى ويرجح هذا على
 الأول بأن الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الأول راجع الى متعاطفها
 وعرض بان الثاني إنما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة
 التسوية فيترجى الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المعنى أفاده في التصريح
 (قوله في افادة التسوية) أى في جملة افادة التسوية أى في الجملة التي تفقد التسوية
 ومعنى معادلتها الهمزة في هذه الجملة أنه يليها عدل ما يلي الهمزة فالرفع بتقرير
 عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلام الهمزة وألم دخل في افادة التسوية
 فتدبر (قوله في النوع الأول) أى أم بعده همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أى
 أم بعده همزة الاستفهام بتقريره قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس
 على الاستفهام) أى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي
 مجازياً بالاستعارة قال ابن عيش وأما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى
 التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم
 التعيين اهو كما تستعار الهمزة للتسوية تستعار لانكار الإبطالي فيكون ما بعدها
 غير واقع ومدعيه كاذباً نحواً فعيننا بالخلق الأول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم
 نشرح لك صدرك لأنها أبطلت ما بعدها من النبي فصارت الجملة خبرية مثبتة
 بمعنى الله كافي عبده وشرحنا لك صدرك لانثابته وهذا صريح عطف وضعنا على
 ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النبي ويظهر أن الهمزة
 في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وإنما هي سلطة على ما بعد العاطف
 أيضاً ولانكار التوبيخ فيكون ما بعدها واقعاً أو يقع وفاعله ملوماً نحواً كذبت
 بآياتي ولم تحبطوا بها علمي وأتعبدون ما تفتنون وللهنكم نحواً أسلوباً تأمر أن

حذفت الهمزة والتنوين
 منهما * تنبيهان * الأول
 تسمى أم في هذين الحالين
 متصلة لان ما قبلها وما
 بعدها لا يستغنى بأحدهما
 عن الآخر وتسمى أيضاً
 معادلة لمعادتها الهمزة
 في افادة التسوية في النوع
 الأول والاستفهام في
 النوع الثاني وبفتقر
 النوع من أربعة أوجه
 أولها وثانيها أن الواقعة
 بعد همزة التسوية
 لا تستحق جواباً لان المعنى
 معها ليس على الاستفهام

نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا ولا استبطاء نحو ألم
 بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستعفاء والاستعفاء المذكورة استلزام
 كل مطلق الانتفاء فان الاستعفاء عن شيء يستلزم انتفاء علمه والانسكار الايطالي
 يستلزم انتفاء وقوع الشيء المذكور والتوبيخ يستلزم انتفاء علمه وانهما
 انتفاء تعظيم المهكم به والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه وهذا
 يقولون اذا ظهر السبب بطل التعجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللامر
 نحو أو أسلمتم أي أسلموا ولا تهددك قولك لمن يسئ إليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا
 على اساءة إليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أو دب فلانا على اساءة إليك وللتقرير يعني
 طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفي أو اثبات ولا يشترط أن يلي الهمة كما صرح
 به غير واحد كما تفتازاني نحو أنت قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على
 احتمال وإنما لم يورد بعد الهمة في الآيتين نفس المقرره دفعا لانهما تاقين التكلم
 للحفا طيب الجواب المقرره والجامع بين الاستعفاء والمعاني الثلاثة مطلق الطيب
 فان الاستعفاء طلب فهم السؤال عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد
 يستلزم طلب ترك الشيء المهدي عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير يعني
 التثبيت والتحقق نحو أضررت زيد أي انقضت به التبعة قاله السعد والجامع ترتب
 ثبوت الحكم أي في هذا التقرير فظاهر وأما في الاستعفاء فلانه يترتب عليه الجواب
 المترتب عليه الثبوت فعلم أن التقرير معينين لكن استعماله في الثاني قليل بالنسبة
 للاول كما أشار إليه في شرح التلخيص وغير ذلك وهل تشارك الهمة في الانسكار
 الايطالي نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار هل في ذلك قسم
 لذى حجر والامر نحو هل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية
 السيوطي على المغني لكن في المغني في بحث هل أنها تختص عن الهمة بان يراد بها
 النفي ولهذا جاز هل قام الازيدون أقام الازيد ولا تزد الهمة في نحو أقامكم
 ربكم بالبين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لأنها الانسكار على مدعى الاصفاء
 ويلزم منه النفي لأنها للنفي ابتداء وقد يكون الانسكار توبيخا معني ما كان ينبغي
 فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فيلخص أن الانسكار على ثلاثة أوجه انسكار على
 مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفي وانسكار على من أوقع الشيء ويختص بالهمة
 وانسكار وقوع الشيء وهذا معنى النفي ويختص به هل عن الهمة بان يختصا ورعا
 استهزا لهذه المعاني غير الهمة وهل من أسماء الاستعفاء كالتوبيخ والتعجب
 في كيف تكفرون بالله والايطالي في ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير وما تلك
 بيمينك يا موسى قرره ليقول هي عصاى نقله السيوطي عن أبي البقاء وما ذكرته
 من توجيه الاستعارة في المعاني المذكورة هو ما ظهر لي فاعرفه وفي شرح المغني

للدماميني أن استهفاهم العارف المتواهل حقيقي بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعني أن جملة سواء على آقت أم قعدت وجملة لست أبالي أمانت زيد أم غاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم مجرر وجملة الاستهفاهم في قولنا ما أدري أمجري طويل أم قصير أم متخويع ما أدري أمجري طويل أم قصير قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فظنهم هذا الحقيقي (قوله وليست تلك) أي الواقعة بعد همزة الاستهفاهم كذلك أي كالواقعة بعد همزة النسوية في الامرين وقوله لان الاستهفاهم الخ تعليل للنفي في الامرين (قوله لان الاستهفاهم معها على حقيقته) أي غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخباراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يراد أن الزمخشري جؤز في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مدة تقدير قبلها ما عداها أي أتدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه لانسكار التوبيخي وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونحوها ما في المعنى ولم يتعقب واحداً منهم له أفاده الشعبي لكن الاظهر كون الهمزة في الآية الاولى أيضاً تقريرية فتأمل (قوله الابن جملتين) أي غالباً فلا ينافي ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر * سواء عليكم النقر أم بت ليله * (قوله قدبان لك) أي من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست أبالي الخ (قوله وما أدري الخ) أنت خبير بأن الذي تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدري ليست همزة تنويية بل همزة استهفاهم حيث مثل الهمزة الاستهفاهم بقوله تعالى وان أدري أم قريب أم بعيد ما تعدون ويقول الشاعر لعمر ك ما أدري الخ أي لأدري جواب هذا الاستهفاهم وهذا هو الاقرب عندي ومثل ما أدري لست شعري ولا يحضر في ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المعنى استظهر ما قلته ثم يدل به بقصر الرضى همزة النسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقواهم ما أبالي ونصرت قائمه متعقباً بذلك ما في المعنى من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستهفاهم بعدما أبالي أيضاً كما يفقده ما مر عن الدماميني من كونه قليلاً معلقاً عن العمل في الجملة بعده والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستهفاهم فتأمل (قوله حذف الهمزة المذكورة) أي الشاملة للنوعين المتقدمين بقربينة تعقبه بالمتأين الآتين قال الفارضي ونذر حذف أم ومغطونها كقوله

دعاني اليها القاب اني لامره * سمعها أدري أرسد طلبها
 التقدير أرسد أم غي واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأ ونحوهل تحسن منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأ بعدها كحديث

وان الكلام معها قابل
 للتصديق والتكذيب لانه
 خبر وليست تلك كذلك
 لان الاستهفاهم معها على
 حقيقته والثالث
 والرابع أن ام الواقعة بعد
 همزة النسوية لا تقع الا
 بين جملتين ولا تكون
 الجملتان معها الا في
 تأويل المفردين * الثاني
 قدبان لك أن همزة النسوية
 لا يلزم أن تكون واقعة
 بعد لفظه سواء بل كما تقع
 بعدها تقع بعدما أبالي وما
 أدري وليت شعري
 ونحوهن (وربما حذف
 الهمزة) المذكورة (ان
 * كان خفا المعنى يحذفها
 أمن) كقراءة ابن محيصن
 سواء عليهم أن نذرتهم وما
 هم من قوله * شعيب ابن
 سهم أم شعيب ابن منقر
 وهو في الشعر كثير وما ل
 في شرح السكاكبة الى
 كونه مطرداً

هل تزوجت بكر أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير
 أم ضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغني بجواز جعل
 الهمزة تطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ قوله وانقطاع الخ ظاهرة
 أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا
 لتتم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني ما يقيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة
 أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا مفرد ولا جملة وابن
 مالك للعطف في المفرد قليلا مع كل اسم ان هناك لا بلا أم شاء وفي الجميل
 كثيرا وجماعة للعطف في الجميل فقط وتأولوا ما هم بتقدير ناصب أي أم أرى
 شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد التلازمين على الآخر (قوله وقت)
 الضمير فيه وفي قيدت وختت راجع إلى أم في قوله وأم بها عطف الخ والمراد بها
 ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهة وان زعمه
 شيخنا (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) سادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام
 أصلا بل تكون مسبوقا بالحد من المحض نحو الخ ثم قيل الكتاب لا رب فيه من رب
 العالمين أم يقولون افتراه وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى
 الاعمي وابنصر أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة تغير حقيقة
 الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أي النبي نحو ألهم
 أرجل يشون بها أم لهم أيد الآية والتقرير رأى التثبيت أي جعل الشيء ثابتا
 نحو في قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية كذا في الدماميني عن الناطم وأي حيان
 وقد نفي ما مر عن الهوق والشعنى ولو قيل ان التقرير فقط أعني المطلوب به
 اقرار المخاطب كالحقبي لا شترأ كما في طلب الجواب لسكان وجهها فتدبر (قوله
 ولا يفارقها حينئذ) أي حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو
 أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أي بل أي شاء) كأنه في حال بعده عنها جزم
 بأنها بل فلما قرب منها رآها صغيرة فاقرب مستفهما عن كونها شاء وكأم فيه
 أم في نحو أنت ذلك زيد أم عندك عمر وقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة
 لمن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم طن كون عمر وعنده فأشرب عن الاول
 واستفهم عن كون عمر وعنده (قوله لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل
 الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل على جملة **فائدة** تدخل همزة
 الاستفهام على الواو والفاء وتم كقوله تعالى أولم ينظروا فلم يسيرا ثم إذا ما وقع
 فالهمز وان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجملة ونحوها معطوفة بالواو
 والفاء وتم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقد تمت على العاطف تقيها على
 اصلها في التصدير والنخشري ان الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة

(وإنقطاع وبمعنى بل وقت)
 أي تأتي أم منقطعة بمعنى بل
 (ان تلك مما قيدت به) وهو
 أن تكون مسبوقا بأحدى
 الهمزتين لفظا أو تقديرا
 (خلت) ولا يفارقها
 حينئذ معنى الاضراب
 وكثيرا ما تقتضى مع ذلك
 استفهاما ما حقيقيا نحو
 انها لا بل أم شاء أي بل
 أي شاء وانما قدرنا
 بعد هاء مبتدأ محذوفا
 لتكونها لا تدخل على
 المفرد أو انكاريا

مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكنوا فلم يسروا ونحو ذلك وحكى عنه
 موافقة الجمهور وفي دعوى الزنجشري حذف الهمزة في دعوى الجمهور تقدمه
 بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) ذلوة قُترت للاضراب
 الحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك
 (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصرين أنها أبدأ بمعنى
 بل والهمزة جميعا نقله في المعنى عن ابن السجري قال والذي يظهر قول الكوفيين
 لأنه يلزم البصرين بدعوى التأكيدي نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا
 كنتم تعملون أم من هذا الذي هو عندكم قال الدماميني والتحقيق أن أهل
 البلد من متفقون على أن أم تختص بالاضراب الجرد وإنما الخلاف في تسميتها لمخبتة
 منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة
 فهو في أمر لفظي (قوله أم يقولون اقتراه) إنما تقتض الاستفهام هنا وفي البيت
 لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل يقولون على الأثر
 التوريخي (قوله في المتصلة والمنقطعة) فائدة جواب الاستفهام مع المتصلة
 بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها في وقوع كل من الشئيين والأشياء تحت طئة
 للسائل في اعتقاده ووقوع أحد الشئيين والأشياء كافي قصة ذي البدين وهل
 يجاب بنعم مقصودا بها الثبات كل من الشئيين والأشياء تحت طئة للسائل في اعتقاده
 ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع
 المنقطعة بلا أو نعم وإذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لاخيرها
 للاضراب اليه بما قبله فأعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أنخير) أي
 على أن جملة أناخير مستأنفة وأما على الأول فجملة أناخير منه معطوفة على ما قبلها
 ووجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الامية
 مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء
 قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما
 تقرر والمذكور هنا أناخير الذي هو مقوله لا مقوهم وأجيب بأن الأصل أم تقولون
 أنت خير فخفف القول وحكى القول بالمعنى ثم يصح أن يكون في الآية إقامة السبب
 مقام السبب لان اعتقادهم خيرية مسبب عندهم عن كونهم بصراء ثم بظاهر كلام
 المعنى أن أم في الآية متصلة وبه سترح الزنجشري في الكشف والذي نص عليه
 سيبو به أنهم منقطعة فإنه قال ما حاصله أنه إذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهي
 منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك
 لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه في تسميم
 الاستفهام الأول وإنما يذكره الذكري لبيان أنه عرض له ظن في أنه عنده فاستفهم

نحو أم له البنات أي بل أمه
 البنات وقد لا تقتضيه
 الامة نحو أم هل تستوى
 الظلمات والنور أي بل
 هل تستوى إذ لا يدخل
 استفهام على استفهام
 ونحو لا يب فيه من رب
 العالمين أم يقولون اقتراه
 وقوله * فليت سلمى في
 المنام فبجعتي * هنالك أم
 في حنة أم جهنم * وسببت
 منقطعة لوقوعها بين
 جملة مستقلة بين
 * (تنبيه) * حصر أم في
 المتصلة والمنقطعة هو
 مذهب الجمهور وذهب
 بعضهم إلى أنها تكون
 زائدة وقال في قوله تعالى
 أفلا تبصرون أم أناخير
 ان التقدير أفلا تبصرون
 أناخير والزيادة ظاهرة

عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا في الآية لو اتصهر
على قوله أو فلا يتصرون لاستدعي أن يقال له بصراً أو لا يتصهر فكان في غنيمته من ذكر
مابعد له لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أولاً عدمه
(قوله ابن جرير) بالهمز فاسم أم الشاغر وهو في الأصل تصغير جريرة وهي حرة
تضرب إلى سراد (قوله بأو) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه
الفعالان والصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشعمي ليس المراد بها الشرعية لأن
الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل
أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي
صبيغته وإن لم يكن هنا طلب كما في الاباحة وبعض صور التخيير قول البعض إذ لا
طلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو منذراً) تخوف فدية من صيام أو صدقة
أو نسك أي يفعل أي الثلاثة قاله المشرح على التوضيح (قوله وما سواهما فبعد
الخبر) صرح الشاطبي بأن الذي يختص بالتخيير الشك والابهام وأما الباقي فيستعمل
في الموضوعين وكلام المغني يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع في التخيير) فإن
قات قدم مثل العلماء بابني الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع قلت يمنع
الجمع بين الأ طعام والكسوة والتخویر بالآتي كل منهن كفارة وبين الصيام
والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية
والباقي قريبة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ ومعنى وآية الكفارة فكفارتها طعام
عشرة مساكين الخ وآية الفدية فدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم)
أي تقسيم الكلي إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه قال شيخنا وغيره في التفسير
بالتفريق المجرى دأى من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل
بالمعاملة اهـ وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله والابهام) أي على السامع (قوله
وجعل منه نحو وأنا أو أياكم الخ) قال في الغني الشاهد في الأولى ووجهه الشمعي بأد
اعتبار الابهام في أحدهما يعني عن اعتبارها في الثانية والأولى أولى بالاعتبار
لسببها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتبارها فيه ما وان كان اعتبارها في الأولى أكد
وقال الدماميني في الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم إثبات
له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة
الاحتمال مع العلم بأن من وحده الله تعالى وعبدته فهو على هدى وأن من عبده غيره
فهو في ضلال مبين توطننا النفس المخاطب ليكون أقبل لما يأتي إليه وقال بعضهم
الشاهد في الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو ما يتحقق بقوله لعلى هدى
لأن ما قبله ليس كلاماً وقد يقال إن لعلى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول
وحذف خبر الثاني أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبراً عما وان صلح لذلك لأنه جار

في قول ساعدة بن جؤبة
يأبى شعري ولا متجى
من الهرم * أم هل على
العيش بعد الشيب من
ندم (خير) و (أبج) و (تسم)
بأو وأبهم * واشكك
فالتخيير والاباحة يكونان
بعد الطلب مثلثاً أو
مقدراً وما سواهما فبعد
الخبر فالتخيير نحو تزوج
زينب أو أختها والاباحة
نحو جالس العلماء أو الزهاد
والفرق بينهما امتناع
الجمع في التخيير وجوازه
في الاباحة والتقسيم نحو
السكاة اسم أو فعل أو
حرف والابهام نحو أناها
أمرنا لئلا نؤمرا وجعل
منه نحو وأنا أو أياكم لعلى
هدى أو في ضلال مبين

ومحرورو على كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وانما اخواف بين الحرفين
 الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد ركض به
 حيث شاء وصاحب الباطل كانه منعكس في بحر لا يدري أين يتوجه وبما ظهر لي
 أن الآية وان كانت للايهام ظاهرا إلا أنها ترمز الى التعيين لاقضاء التناسب
 صرف ما بعد أو والثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولا قضاء الترتيب
 أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الإيهام أن المتكلم عالم بالحكم
 في الإيهام دون الشك غري (قوله واضرابها أيضا غنى) قيل انها حادثة لغير عاطنة
 كأم الاضرباية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعدى كفى
 يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذا العطف يكون في المقدرات والجل كما يقول
 بذلك بعضهم في أم الاضرباية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطاوعا) أى
 سواء تقدمت ما نفى أو نهى أو لا وسواء أعيد العامل أولا (قوله كقول) أى
 العميال المسد كوزون في البيت قبله وقوله أوزادوا يحتمل أن أوعىنى الواو وكذا
 في قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة ومع ممددة ولام آخره (قوله بسكون
 الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسدوا بل نقضوا عهد الله
 مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أى محبى وأول الاشراب بقطع النظر عن الاطلاق
 السابق بقوله لسكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفي
 أو حرف النهى شئى (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو
 تاتى للاشراب بشرطين (قوله أو ساقع) أى باض ناصية فرسه من سقطت بئاصيته
 قهضتها وجدتها قال الدمامينى اقايل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق
 ملجم أو فريق ساقع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان
 الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صرخ المستغيث محصورون بين قسمين
 لا يخرجون عنهم مالا أنهم ثاباتهم احدى البينتين (قوله فظل طهاة اللجم الخ)
 الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على
 الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج تقديره مضاف لى وطابخ
 قدير أى مطبوخ فى تقديره ومجمل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء
 غير ظاهروا أن قدير شيخنا كالاخفى (قوله ان بها أ كئل الخ) ضميرها اللارض
 المذكورة قبله وأ كئل فوقه مفعولة مفتوحة ورازم براء مكسورة فزأى اسم جار مجر
 وخويرين تثنية خوير تصغير خراب وهو اللص كما قاله الدمامينى والشحنى وفى
 شرح شواهد المعنى للسيدوطى أنه لاص الابل حال من ضمير يتفقان تقدمت على
 عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب
 الجمهور المانعين محبىء الحال من المبتدأ فى الحال أو الاصل ويتفقان بضم القاف

والشك نخولبنا يوما أو
 بعض يوم (واضراب بها
 أيضا غنى) أى نسب الى
 العرب فى قول الكوفيين
 وأبى على وابن برهان وابن
 حتى مطلقا كما بقوله
 كانوا ثمانين أوزادوا ثمانية
 ولا رجاء ولا قد قتلت أولادى
 وقراءة أبى السمال أو كما
 عاهدوا عهدا بسكون
 الواو ونسبه ابن عصفور
 لسبويه لسكن بشرطين تقدم
 نفي أو غنى واعادة العامل
 نحو ما قام زيدا أو ما قام عمرو
 ولا يقيم زيدأ ولا يقيم عمرو
 ويؤيده أنه قال فى ولا تطعمهم
 آتما أو كذورا ولو قلت أولا
 تطع كقورا انقلب المعنى
 يعنى أنه يصير اضرايعن
 النهى الاول ونهيا عن
 الثانى فقط (وربما عاقبت
 الواو) أى جاءت بمعناها
 (اذا لم ينفذوا) أى اذا لم
 للين منفذا) أى اذا لم
 للين كقوله
 نوم اذا سمعوا الصبح يخرج أيتهم
 ما بين ملجم مهره أو ساقع
 وقوله
 فظل طهاة اللجم ما بين منضج
 صفيق شواء أو قدير مجمل
 وقول الراجز
 ان بها أ كئل أوزاما
 خويرين يتفقان الهاما
 وقوله
 وقالوا لنا ثنتان لا بدت منهما

من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماعيني والشمني والسيوطي فيحتاج
الكلام الى التحريد والهام اسم جنس جبي لهامة وهي الرأس فقول البعض والهام
الرأس فيه تساهل وانما كانت أوفى البيت بمعنى الواو لقوله خوير بين بالثنية ولو
كانت على بابها الاحد الشئيين لقال خوير بابا لافراد (قوله أشرفت) بالبناء
للجهول أي صرّبت شعوا العدو وكفي بذلك عن الطعن وبالاسلاس عن الاسر (قوله
وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين
بمعنى الواو والقراء بمعنى بل فتكون للاضراء عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على
حزب الرأي مع علمه تعالى بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض المصريين للايهام
وقيل لثلاث مصر وفالرائي كذا في المعنى بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف
مخذوف معطوف على ما قبله أي أو جماعة يزيدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة
المخذوف للش بعض اسم مجرور عن أوفى ويمكن جعل العطف من باب العطف
على المعنى أي الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أي
سواء كانت أول الاباحية أولا (قوله وذكري التسهيل) أن أو تعاقب الواو أي
تجى بعمعنى الواو فتكون للجمع وقوله في الاباحية أي في صورة الاباحية أي
في الصورة التي يظن أن أوفىها الاباحية أي لاحد الشئيين مع جواز الجمع بينهما
وان لم تكن أوفى حالة كونها بمعنى الواو لاباحية لانها حينئذ للجمع وأو التي لاباحية
لاحد الشئيين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله
كثيرا أي لانه يكثر ارادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين فهذا والذي
أفهمه في هذه العبارة وبه يدفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كقوله
الاعتراض الاول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة
الافى معاقبة أول الواو في الاباحية وهذا لم يرد المصنف هنا لذكره اياه فيما تقدم
بقوله أبج والذي أراد هنا وجعله قليلا انما هو التسمان الاخباران الموصوفان
في التسهيل أيضا بالقبلة الثاني ما ذكره شيخنا وأقره أن الاباحية معنى أو أصله فلا
ضرورة الى جعلها في صور الاباحية بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهم ما مبنيان على
أن أوفى حال معاقبتها الواو في الاباحية لاحد الشئيين مع جواز الجمع بينهما وليس
كذلك بل للجمع كجاء الثالث ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا وهم
أن أوفى الاباحية قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاول أن يقول تعاقب
الواو في الاباحية لزوما وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد
كما علمت أن الصورة التي يظن ان أوفىها الاباحية قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون
للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون لاباحية في الواقع أيضا تقول المعترض وليس كذلك
مجموع وكذا قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب

صدور رماح أشرفت أو
سلاس وجعل منه
وأرسلناه الى مائة ألف
أوزيدون أي ويزيدون هذا
مذهب الاخفش والجرحي
وجماعة من الكوفيين
* (تنبيهات) * الاول افهم
قوله وربما أن ذلك قليل
مطلقا وذكري التسهيل
ان أو تعاقب الواو في الاباحية
كثيرا وفي عطف المصاحبة
والمؤكد قليلا فالاباحية كما
تقدم والمصاحبة نحو قوله
عليه الصلاة والسلام فانما
عليك نبي أو صديق أو شهيد
والمؤكد نحو ومن يكسب

خطيئة أو اثماً) (الثاني) التحقيق أن أو موضوعه لاحد الشئين أو الاشياء وهو الذي يعوله المتقدمون وقد تخرج الى
معنى بل والواو وأما بقية المعاني المستفادة (١١٥) من غيرها (الثالث) زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أوفى ثلاثة

مواضع * أحدها في التقسيم
كقولك الكفاية اسم وفعل
وحرف وقوله * كما الناس
مجرور عليه وجارم * وعن
ذكر ذلك الناظم في التحفة
وشرح الكفاية قال في
الغنى والاصواب أن في
ذلك على معناها الأصلية
اذ الأنواع مجتمعة في
الدخول تحت الجنس (ثانيها)
الاباحة قاله الزنجشیری
وزعم أنه يقال جالس
الحسن وابن سيرين أي
أحدهما وأنه لا هذا قبل
تلك عشرة كاملة بعد ذكر
ثلاثة وسبعة لثلاثتهم
ارادة الاباحة قال في المغنى
أضاً والمعروف من كلام
التجويدین أن هذا امر
بمعالمه كل منهما وجعلوا
ذلك فرقاً بين العطف
بالواو والعطف بأو * ثالثها
التخدير قاله بعضهم في
قوله * قالوا نأت فاخترها
الصبر والبكا * فقلت البكا
أشقي اذا الغلبی * أي أو البكا
اذ لا يجمع بين الصبر والبكا
ويحتمل أن يكون الأصل
من الصبر والبكا أي أحدهم

خطيئة أو اثماً) حل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربيه والاشتماع على
مظام العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أي مجازاً (قوله وأما بقية
المعاني الخ) ذكره في المغنى قال ومن العجب أنهم ذكروا من معاني الصيغة افعال
التخيير والاباحة ومثلهما بنحو خذ من مالي درهما أو ديناراً أو جالس الحسن أو ابن
سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلهما بالمثاليين المذكورين اهـ وأجيب بأن
كلام من الصيغة أو تبدل على ما ذكره في مثل المثاليين للصيغة قطع النظر فيهما
عن أو وحيث مثل بهما الا وتقطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازاني
في تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى الصيغة الامر وقد يضافان الى كلة أو
والتحقيق أن كلة أو لاحد الامرين أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو
بجسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله مستفادة من غيرها) أي معها وذلك
لانها تفيد احداً الشئين وغيرها بقيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازها اذا
كانت للاباحة وهو هكذا وقوله من غيرها أي من القرائن (قوله وعن ذكر
ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو
في التقسيم أجود من أو فانه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال ان له
في المسئلة قولين وأعلم ان لكل من الواو وفي التقسيم وجه الاجتماع الاقسام
في الدخول تحت المسمى وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وان كانت الواو
فيه أكثر (قوله قاله الزنجشیری) واقفه الناظم وابن هشام في حواشيه على
التسديد راجعا عما ذكره في المغنى كقوله الادماني وسبقهم الى ذلك السبراني
في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو والتركي لكل
كاهو مقتضى الاباحة (قوله ثلاثتهم ارادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لثلاث
يتوهم ارادة التخيير (قوله ان هذا امر) أي اذن (قوله قالوا نأت الخ) من
الطويل ودخله التثنية وحذف فاء وفونك ويروي وقالوا لا نئم فيه حينئذ وقوله
نأت أي بعدت والغبل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل
حرارة العشق (قوله رواه بن) أي تبدل لها (قوله اما) ذهب سيبويه الى انها
مركبة من ان وما ذهب غيره الى أنها بسيطة وهو الظاهر لان الأصل البساطة
وقوله الثانية احتراز عن الاولى فانه لا خلاف في أنها غير عاطفة لا عتراسها بين
العامل والمعمول نحو قام اما زيد وما عمرو ولكن لا مانع من نسبة المعاني للاولى أيضاً
لتلازمها ما عابا والناثية البعيدة مدة قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطبق القصد

ثم حذف من كفي قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده ان بأعلى الفارسي رواه بن اهـ (ومثل أو في القصد
اما الثانية * في نحو) تزوج (امادى واما النائية) وجاء في اما زيد واما عمرو * (تبيينها) * الاول ظاهر كلامه انها
تأتي للمعاني السبعة المذكورة في او وليس كذلك فانها لا تأتي بمعنى الواو بل بمعنى بل

والعذر له ان ورود أولهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالأحالة إنما هي على المعاني المنقح عليها ولم يدكر إلا باحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثاني ظاهره أيضا (١١٦) أنها مثل أوفى العطف والمعنى

وهو ما ذهب اليه أكثر الخوارج وقال أبو علي وإنما كيسان وبرهان هي مشاها في المعنى فقط ووافقه المناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم أنها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف وأما قوله بالتماما أمناشالت نعمتها أعالي حنسة أعيا إلى نار فشاو كذلك فتح همزتها وابدال يها الأولى ياء وفتح همزتها الغنة وها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله في القصد إشارة الى ذلك أي أنها مشاها في القصد أي المعنى لا مطاقا ساسا أتدلم بعدها في الحروف أول الياء وقد نقل ابن عصفورا اتفاق الخوارج على أن المعنى في قوله هو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهو هذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكررها) أي املا بقيد كونها الثانية (قوله غنى من سميت) غنى من غشت الشاة غنما من باب ضرب أي ضعفت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الردي والجليد واعل المعنى فأعرف بك الردي والجليد مني تمييزا لي الردي وواعبادك لي عنه والجليد وواعبادك لي عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فشمع جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم التقييد بما عد المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد فشمع العطف اذ هو مما يقصد (قوله مثل أوفى العطف والمعنى) واعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قبل بمثله في لسان كهمز (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على أم (قوله وأما قول الخ) اراد على قوله لزوما (قوله شالت نعمتها) كناية عن وحمته لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكسر رأسه فظهرت نعمته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال يها الخ) أي شاد ان أيضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها الغنة عمية وقيسية وأسدية يصريح ضمير يها يرجع الى المقبوضة الهـ مرة كإلى البيت لا ميم امام مطلقا وأن ثبت الابدال مع الكسر أيضا كإلى الدماميني عن المصنف (قوله أي المعنى) فيه إشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحلى القصد على المعنى مبني على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لا اختلاف فيم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفورا اتفاق الخوارج على أي وان كان هذا النقل غير مسلم الماصر في الشرح (قوله لصاحبها لها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهو هذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكررها) أي املا بقيد كونها الثانية (قوله غنى من سميت) غنى من غشت الشاة غنما من باب ضرب أي ضعفت ويقال في الكلام الغث والسمين أي الردي والجليد واعل المعنى فأعرف بك الردي والجليد مني تمييزا لي الردي وواعبادك لي عنه والجليد وواعبادك لي عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر المقيم وروى مؤخر عنهم ما وهو المنجم قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك أني وأبراج * على طول التجاور منذ حين ليغضني وأبغضه وأبضا * براني دونه وأراه دوني

فلو أنا على حجر الخ يريد أنهم ما شدة العداوة لا يحتاط دماهما فلوزيحا على حجر لا فترق الدميان له ثم رأيت في القارضي في باب النسب أن العرب تقول ان دم التباعضين لا يتجمع اه (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أي لفظا لا تقدر ادماميني فتقوله كبايوز وأبعد تشبيهه في مطابق الجواز اذ لا يحتاج الى تقدير مع أو بتخلاف

أما ذكر الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن القراء يجيز الاستغناء عن اما الاولى هذي أوفى ضلال ميم وقوله * فاما ان تكون أحي بصدق * فأعرف منك لفظا غنى من سميت * والا فالرحنى واتخذني * عدواً ثقيلاً وتفتيني * وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

تلم يذ ارق قد تقاد م عهد ها * واما با موات تخيبا لها * امي ابا دارو الفراء يقين هذا في غير زيد يقوم واما بعد كما
يجوز وبقعد * الرابع ليس من أقسام (١١٧) اما التي في قوله فاما تين من البشر احد اهل هذه ان الشريطة واما

لفظا وبتقدير اجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة
في البيت قبله من ألم اذ نزل وفي بعض النسخ نهاض بالبناء للمجهول من هاض
العظام اذا كسره بعد جبره وعهده الدار مع هده فيها (قوله وقد سبق ما في هذا
الثاني) أي من الخلاف في شرح قوله واتبعت لفظا فحسب الخ (قوله وهي الخ)
شروع في محترزات الشروط فكان الاولى التعبير بالقاء (قوله ولا يجوز ان
عمرو) أي على أن عمرو معطوف على التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف
فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أي أو سبقت بنفي لكن تلتها جملة فلا ينافي أن المسبوبة
بالتحريك لا تلتها الا الجملة (قوله ورفاء) اسم رجل يوادره جميع بادرة وهي الحذرة
تخرج (قوله أي ولكن كان رسول الله الخ) حاشيه أن لكن حرف استدرال
لا عاطفة والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف
وتقدم في الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف
ابتداء استثناف الجملة بعد اذ اعطفها بالواو ويحاج بأن المراد يكونها حرف
ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفي
لواو المفرد الخ) بخلاف الجملة فيجوز تخالفها في ذلك نحو قوام زيد ولم يقسم
عمرو وقد يقال محض عدم اختلاف متعاطفي الواو ايحيايا وسلبا اذ لم يعطها
ما يقضي الاختلاف كسكن تتأمل (قوله أي لا عطف بلا الخ) فيه مسامحة فان
الشرط الاول لا يقيد كلام المصنف (قوله شرطان) بقي شرط ثالث وهو أن لا
تقرن بعاطف فاذا قيل جاء في زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردلسا قبلها وايست
عاطفة واذ اقلت ما جاء في زيد ولا عمرو فالعاطف الواو لا تأ كيد لنتي وفي هذا
المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النبي وقد اجتمع في ولا الصالحين معنى (قوله
افراد معطوفها) أي ولو تأو بلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أحدنا من قول
الله مع ولا يعطف بها جملة لا محذور لها في الأصح (قوله وأن لا يصدق أحد
متعاطفها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثاني
لا الاول اه ولاث أن تقول جواز جاء في رجل لا زيد اذ جعلت لا بمعنى غير سفة
لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد عدل الفارسي وغيره عدم
جواز جاء في زيد لرجل وعكسه بأن الرجل يصدق زيد فيلزم التناقض لا يقال
المراد بل لرجل غير زيد بقية العطف المتضمن للغايرة فلا تناقض لانا نقول المغايرة
التي يقتضيه العطف سادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص
والطبيقي والمقدفات التناقض غير منتفح بسبب مدلول اللفظ وكلماتين المذكورين

الزائدة (وأول لكن نفي
او نفي) نحو ما قام زيد لكن
عمرو ولا تضرب زيد لكن
عمرا * (نفيه) * بشرط
لكونها عاطفة مع ذلك أن
يكون معطوفها مفردا وأن
لا تقرن بالواو كما مثل وقد
سبق ما في هذا الثاني وهي
حرف ابتداء ان سبقت
بالتحريك نحو قام زيد لكن
عمرو ولم يقم ولا يجوز لكن
عمرو خلافا للكونيين أو
تلتها جملة كقوله * ان ابن
ورقاء لا تخشى بوادره
لكن وقائعه في الحرب
تنتظر * أو تلت واو نحو
ولكن رسول الله أي
ولكن كان رسول الله
وليس المنصوب معطوفا
بالواو لان متعاطفي الواو
المفرد لا يختلفان الا بحباب
والسلب (ولا * نداء أو أمرا)
أو اثباتا نداء لا مبتدأ خبره
تلازما وما بعده مقول بتلا
وفي تلازمه وفاعله يرجع
الى الواو لا تلازما
أو أمرا أو اثباتا أي لا عطف
بلا شرطان أحدهما
افراد معطوفها والثاني أن
تسبق بأمر أو اثباتا فانما

نحو ضرب زيد الامر او جاء في زيد لا عمرو وأبداء خلافا لابن سعد ان نحو ابن أحمي لان ابن عمي قال السهيلي وان
لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر فلا يجوز جاء في زيد لا رجلا وعكسه ويجوز جاء في رجل لا امرأة

وقال الزجاجي وأن لا يكون
المعطوف عليه معمول فعل
خاص فلا يجوز جاء في زيد
لا عمرو ويرد قوله
بأن دثار احلقت ببلونه
عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
* (تشبهات) * الأول في
معنى الامر الدعاء والتخصيص
(الثاني) أجاز الضراء
العطف بها على اسم اهل
كجاء عطف بها على اسم ان
نحو اهل زيد الامم اقامت
(الثالث) فائدة العطف
بها قصر الحكم على ما قبلها
اما قصر افرادك قولك زيد
كاتب لاشاعر ردا على من
يعتقد انه كاتب وشاعر
واما قصر قلبك قولك زيد
عالم لاجاهل ردا على من
يعتقد انه جاهل * الرابع
انه قد يحذف المعطوف
عليه بلا نحو اعطيتك
لا انتظم أي تعدل لا انتظم
(وبل كالكن) في تقرير
حكم ما قبلها او جعل شدة
لا بعد ما (بعد وهو يها)
أي وهو بي لكن وهما
التي والنهي (كلم أكن
في صريح بل نها) الرابع
مستزل الزرع والتهساء
الارض التي لا يهتدى بها
ينحولا تضرب زيد ابل عمرا

في الامتناع فام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال النبي السجى كحكاها عنه
وله في شرح التلخيص بخطه رلى حوازي قام الناس لا زيد ان ريد اخراج زيد من
الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عدلا من حروف الاستثناء
فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ) على بأن العامل يقتدر بعدد
العاطف ولا يصح أن يقال لاجاء عمرو والاعلى الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف
على تقدير العامل بعدد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم
رأيت في المعنى أي لمنع لامن تقدير ليس بعدد الواو (قوله كأن دثار الخ) دثار
بكسر الدال المهملة وفتح المثناة اسم راع واليون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت
وتوفي بفتح الفوقية وضم الفون وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالهاتف ثم العيين
المهملة الجبال الصغيرة وكفى بذلك عن عدم عود هذه اليون (قوله الدعاء) نحو
رحم الله أبانكرا لأجاهل وقوله والتخصيص نحو هلا تضرب زيد الامم اقامت ذلك
أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تنجيء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى
والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا يعطف بها الاسم ولا الماضي فلا يقال
قام زيد لا بعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع
امضار عته الاسم ولا يجوز تكررها كما تكرر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو
لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو صدرت ذلك أدخلت الواو في المكرر
وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قيل لا تنجيء بل بعد
التخصيص والنهي والترجي والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد
معنى الامر والنهي كالتخصيص والعرض اه والظاهر أن العرض كالتخصيص
عند أبي حبان ثم القلب الى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميد لنحو أقام زيد
لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يدكر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو زيد
كاتب لاشاعر للمتردد في أي الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على
التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لاشاعر) في تشبيهه لقصر الافراد بما ذكره وقصر
القلب بقوله لزيد عالم لاجاهل اشارة الى ما قاله من اشتراط إمكان اجتماع
الوصفين في قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ)
قال شيخنا كان الاولى تأخير الى قول اللطام وحذف متبوعه انا استنج (قوله
وبل كالكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يدكر أو لا معنى لاسكن وأجيب
بأن وجه الشبهة الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالاحالة على مشهور بين
النحاة (قوله في تقرير الخ) أي تبيينه في ذهن السامع والحاصل أنهما مع النبي
والنهي تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيدي وهو اثبات نقيضها
بعد ما ومع الخبر المثبت والامر أمرين تأسيديين ازالة الحكم عما قبلها بحيث

وانقل بها للثان حكم الاول) فيصير (119) كالسكوت عنه (في الخبر المثبت والامر الجلي) كقام زيد بل عمرو

صار كالسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمني قال الرضي وظاهر كلام الاندلسي
وهو الظاهر أنها بعد النفي والنهي أيضا نصير الحكم الاول كالسكوت عنه اه
وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد عذت في المعنى من الامور التي اشتهرت بين
المعربين والصواب خلافه اقولهم بل حرف اشراب قال وصوابه حرف استندرات
واشراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف باؤه
للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بأن مضمره في جواب الامر وقوله كالسكوت
عنه أي أصالة وان صار مسكوتاً عنه لعارض الاشراب فصع الايمان بالسكاف
ومعنى كون زيد في قولك قام زيد بل عمرو كالسكوت عنه صيرورة كأنه لم يثبت له قيام
ولم ينف عنه (قوله والامر الجلي) أي الظاهر واحترز به عن العرض والتخصيص
كما في الغزوي ومررت خلافة عن الرضي (قوله ذلك) أي النقل (قوله وعلى ذلك) أي
الجواز المذكور وقوله بل قاعد أي بالنصب على معنى بل ما هو قاعد او أورد على
المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن لا تجعل ماقا فتماشياً لأن شرط عملها بقاء
النفي في العمول وقد انتقل عنه وأجيب بأن انتقاضه بعدمضي العمل لا يضر فإسما
على النصب بعد فاء السببية او الواو المعية الواو تعين بعد النفي المنتقض بعدهما نحو

وما صاحب من قوم فأذكرهم * الا يزيدهم حباً الى هم

(قوله بل قاعد) أي على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد (قوله ويختلف
المعنى) لان النصب يقتضي انتفاء القعود والرفع يقتضي ثبوته (قوله ومعنى
السكوفيون الخ) قولك على النظم بأنه يومهم ثم العطف ببل في الخبر المثبت
والامر الجلي لانه ذكر ومع العطف بها بعد النفي والنهي من غير تفصيل فتأمل
(قوله وشبهه) هو النهي (قوله وتفيد حيثئذ) أي حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد
أنها في حال عطفها المفرد ليست للاشراب قال شيخنا وفي شرح الفارسي خلافة
اه وفي المعنى أنها للاشراب في الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا سبحانه الخ) أي قبل في نحو ذلك للاشراب الا بطال بناء على أن المضرب عنه
المقول بالميم أما اذا كان المضرب عنه القول فالاشراب اتقالي اذ الاخبار بصدد
ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الا بطال (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن
الناظم جعل كلامه على أنها لا تكون في القرآن يقين الاعلى وجهه الانتقال
والايمان الايمان ليست بل فيهما للاشراب الا بطال يتبين لاحتمال أنها
للاشراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد
من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها السكن ولا على ما مر (قوله ولا نحو) بالرفع
أي نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيداً بل عمراً (قوله تراد قبلها) المراد

وليقم زيد بل عمرو وأجاز
المبرد وعبد الوارث ذلك مع
النفي والنهي فتسكون
ناقلة لنعناهما الى ما بعدها
وعلى ذلك فيصع ماريد
فأما بل قاعد او بل قاعد
ويختلف المعنى قال الناظم
وما جوارحه مخالف لاستعمال
العرب وينسج الكوفيون
أن يعطف بها بعد غير النفي
وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة
روايتهم دليل على قلته
ولا يدل كونها عطفة من
افراد معطوفها كملأيت
فان تلاها جملة كانت حرف
ابتداء لا عطفة على الصصح
وتفيد حيثئذ اضربا بما
قبلها ما على جهة الابطال
نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون
أي بل هم عباد وتعوأم
يقولون به جنة بل جاءهم
بالحق واما على جهة الانتقال
من عرض الى آخر نحو قد
أفلمن تتركه وذكراهم به
فصلى بل تؤثرون الحياة
الدينسا وليدنا كتاب ينطق
بالحق وهم لا يظلمون بل
قلوبهم في ضميره من هذا
واذعي الناظم في شرح
الكافية أنها لا تكون في

القرآن الاعلى هذا الوجه والصواب ما تقدم * (تنبيهان) * الاول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت
زيداً بل عمراً ولا نحو * الثاني تراد قبلها

لؤلؤ * يقض للشمس كسفة
 أو قول وتوكيد تقرير
 بما قبلها بعد النفي ومنع ابن
 بدرستو به يزادتها بعد
 النفي وليس بشئ كقوله
 وما هجرتمك لابل زاذني
 شغفا * هجر وبعد تراخي
 لا إلى أجل (وان على ضمير
 ورفع متصل) مستترا كان
 أو أوزا (عطقت فافصل على
 بالضمير المنفصل) ضموا قد
 كنتم أنتم و أبؤكم (أو فاصل ما)
 أما بين العاطف والمعطوف
 عليه وأما بين العاطف
 والمعطوف كأنه قول به في
 نحو يدخلونها ومن صلح
 ولا في نحو ما أشركوا لا أبؤ
 وقد اجتمع الفصلان في
 مالم تعلموا أنتم ولا أبؤكم
 (وبالفصل يرد * في النظم
 فأشياء وضعت اعتد) من
 ذلك قوله * ورجا لا حيطل
 من سفاهه رأيه * مالم يكن
 وأبله لنا * وقوله
 قلت إذا قبليت وزهرتم ادى
 كنعاج الفلا تفسن رملا
 وهو على شعبة جائز في
 السبعة نص عليه المناظم
 للمحاكاة سيبويه من قول
 بعض العرب مررت برجل
 سواء والعدم يرفع العدم

بز يادتها كونه الالعطف ولا نفي ما بعده كما قاله الشهتي فلا ينافي أنها نافية
 للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم الاول بعد الايجاب) اعلم
 أن لا بعد الايجاب نفي الايجاب الذي قبلها وصبرورته نفا في النفي بعد صبرورته
 بحرف الاضراب لولاها كانت سكوت عنه يحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظهر قول
 الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسي
 أفاده الدماميني وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتراد
 ومثله قوله الاتي بعد النفي ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للاضراب الذي
 تقدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل
 هو الشمس وليس يلزم كما يقيدده ما مر عن شرح الفارسي والمغني ولك من
 الاقتضاء يحتمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرابا على ع. أي أنه اذا تلاها جملة
 لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب في الامر والايجاب
 دون النفي والهنسي فافهم (قوله كسفة أو أفول) الكسفة التغري الى سواد والأفول
 الغيوبة (قوله ضمير) يمد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل على
 بالضمير المنفصل) أي لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان
 كاعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمتصل دل افراده مما اتصل به بالأكيد
 على انفصاله في الحقيقة فحصل له نفع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد
 لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو
 باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما سمعته منكرة في موضع جزعت لفواصل
 بمعنى أي فاصل كان وجوز ان يكون أي أن تكون ما زائدة عنه وانما اكتفي بأى
 فاصل لان فصل الكلام قد يعني عما هو واجب نحو في القاضية بقف الواقف فلان
 يعني عما هو غير واجب أولى (قوله وشعبة اعتقد) أي على مذهب البصريين
 وأجازة الكوفيون بلا شفع قياسا على البدل نحو أعجبتني جمالك والفرق
 على الاول أن الثاني في العطف غير الاول غالبا لانه من تقريرة الاول بخلاف
 البدل وكالبدل التأكيدي الا النفس والعين كمر في شمله (قوله ورجا لا حيطل)
 تصغر لا حطل ومن في قوله من سفاهه رأيه تعليمة وما فعل رجا واللام في قوله
 مينا اللام المحذوف وألفه للتثنية (قوله وزهر) أي ونسوة زهر كحجر جمع زهراء
 وأصل تهادي تهادي أي تتجتر فتحدى التاء بين والفلا اسم جنس جهي
 نقلا وهي العجرا والمراد به عجاج النبل القارحوش تعسف أي أخذ من على غير
 الطريق رمل أي في رمل وتيد بقوله تعسف الخ لانه أقوى في التجتر (قوله وعود
 خافض) شامل للعرفي والاسمي لكن لا يعاد الاسمي الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو

عظما على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشعر أي مستوهو والعدم وليس
 بينهما فصل (وعود خافض لى عطف على * ضمير خفص لازما فجعل)

جاءني

جاءني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز إذا
 قامت قرينة تدل على التصرد والذي ارتضاه الدماميني أن العطف والخار
 والجور على الجار والجور لا الجور فقط على الجور كما استظهره الرضى مثلا
 يلزم إلغاء الخار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك
 وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور الصريين
 لأن الجار والضمير الجور كاشئى الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف
 على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره
 أبوحيان وقال ينبغي أن يقيده جواز العطف على الضمير الجور بلا إعادة الجار
 بأن يكون الحرف ليس تحتها جرا الضمير اختيارا من الضمير الجور بل ولا على
 مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجراى لا إعادة الجار ولا بدونها
 أى ولا عطف الضمير عليه إلا إعادة الجار فلورفعت على توهم أنك قد نظمت
 بالضمير مرفوعا في جوارز نظره داميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط
 محذوف أى إذا كنت فعلت العفو والشم المذكورين في صدر البيت أعنى قوله
 * اليوم قدبت تمحورنا وتشتنا * فاذهب فان ذلك ليس بجميب من مثلك ومثل هذه
 الايام (قوله وما بينها الخ) صدره * تعاقى في مثل السوارى سيقونا * روى نعلنى
 بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا لفاعل وسيقونا بالنصب على المفعولية وروى تعلق
 بناء التأنيت مبنيا للجھول وسيقونا بالرفع على التنباه عن الفاعل والسوارى جمع
 سارية وهى الاسطوانات والواو فى واحدا مبنية تدأخبره غوط جمع غائط وهو
 المكان الطمأن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة ونقائف صفة جمع نقف وهو
 الهواء بين الشمين وقال للهراء الشديك كذا فى العيني ومثل السوارى صفة
 لمحذوف أى فى قامت مثل السوارى طولاً ومراده بالكعب كعب تمام لك
 السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرها) تكلمة من السبعة (قوله تسألون
 به) قال شيخنا بتحقيق السين نه وأما ما قيل ان الواو لتسم لا للعطف فعدول
 عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم
 السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره
 والارحام انه لمطلع على ما تعلقون كما قيل كان زيادة فى التكاف (قوله وقيل ومنه
 الخ) وقيل خفض المسجد بياء محذوف لئلا ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون
 مجموع الجار والجور معطوف على به وسويه فى المعنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية
 وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر
 ليس هذامها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير انما عطف مسبوقة بمثل

فى غير الضرورة وعلمه جمهور
 البصر بين نحو وقال اها
 ولاارض وعليها وعلى
 انذلك قالوا بعد الهك واله
 آياتك قال الناظم (وليس)
 عود الخافض (عندى
 لازما) وفا قال يونس والافش
 والكوفيين (اذ قد أتى
 فى النظم والنثر الصحيح
 مشتقا) بن النظم قوله

فاذهب فما لك والايام من
 عجب وقوله *
 وما بينها والكعب
 غوط نقائف * وهو كثر فى
 الشعر ومن المترقاة
 ابن عباس والحسن
 وغيرهما تسألون به
 والارحام وحكاية قطرب
 ما فيها غيره وفرسه قيل
 ومنه وصعدت سبيل الله
 وكثره والمسجد الحرام اذ
 ليس العطف على السبيل

الجار (قوله لأنه) أي السبيل صلة المصدر أي فكذلك ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معمولاته) لثلاثين الف فصل بين المصدر ومعموله بأجنبي (قوله إذا أكد الضمير جاز) أي قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وقرئ الأول بأوجه منها أن الضمير الجارور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ويفصل بينهما وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير الجارور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يقرئوا كيد جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أي لأن كلاً من المذكورين ليس كالجاء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقاً أي مرفوعاً كان أو منصوباً (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الآيات الثلاثة كلام يتعلّق بجورف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذلك أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بقاء البيت اه نسكت (قوله إذ ليس) أي رقت عدم اللبس فاذ طرفية لا تعلمية كما بشرنا به قول الشارح هو قيد فيهما (قوله أن اضرب الخ) العواب حذف أن أو إبدال فأنفجرت بفاء نجست لأن الآفة التي فيها فأنفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآفة التي فيها أن هكذا أو أوحنا إلى موسى إذ استسقاها قومه أن اضرب بعصا الخمير فأنجست وقوله بعد في غالب النسخه معطوف على قلنا يدل على أنه أراد آفة فقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول قلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فضرب فأنفجرت) قال الهاء السمي طوي ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى أن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قبل فضرب كنه محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فأنفجرت والفاء الباقية ففاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دما ميني (قوله معطوف على قلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخبر) خبر كان مقدم وقوله أبو جبر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أي شعيمان فكانوا الخبر مثنى دليل على حذف العطف ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كقوله الموضوع في شرح بانت سعاد وحيثئذ لا شاهد فيه لكن قال في المعنى هذا لا يتأتى في نحو غلام زيد ضربتها (قوله أي أم غني) إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائماً لا تكون المعادلة بين شيئين أما ما صرح بهما كما تقدم أو بأحد هـ ما كما ثبت فان طلابها حاصل فلا يستل عن حصوله وإنما يستل هل هو رشده أو غني وقد أسلفنا في بحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه به بقى أن الهمزة في جواز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم

الأول في المسئلة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو مررت بل أنت وزيد وهو مذهب الجرحي والزيادة وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت به م كهم وزيد (الثاني) أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقاً وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أن يزيد قائمان وأبناك والاسد ونحو جعناكم والأولين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو إذا لا ليس) هو قيد فيهما أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء أن اضرب بعصا الخ فأنفجرت أي فضرب فأنفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على قلنا ومثاله في الواو قوله فما كان بين الخبر لوجاء ما لا أبو جبر إلا ليال قلائل * أي بين الخبر وبين وقوله م راكب الناقة طليحان أي والناقة ومنه سر أيل تبيك

الخري والبريد **تنبه** أن الأول أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله فما شهاد

أدرى أرسد طلابها أي أم غني وانما يلزم كرها هنا قلته فيها

(الثاني) قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله * كيف أصبحت وكيف أمسيت * يعرض
 الود في فؤاد الكريم * أراد كيف (١٣٣) أصبحت وكيف أمسيت وفي الحديث تصدق رجل

من دينار من درهم من
 صاع به من صاع تيمره
 وحكي أبو عثمان عن أبي
 زيد أنه سمع أبا كات خبزا
 لحما ثم أراد خبزوا لحما
 وتمرا ولا يكون ذلك الا في
 الواو أو (وهي) أي الواو
 (انفردت) من بين حروف
 العطف (بعطف عامل
 ضال) أي محذوف (قد بقي
 معجولة) حرفا كان نحو
 اسكن أنت وزوجك الجنة
 أي وليس اسكن زوجك أو
 منصوبا بنحو والذين تبوءوا
 الدار والايمان أي وألقوا
 الايمان أو محجورا نحو
 ما كل قضاء شحمة ولا
 سوداء تعرة أي ولا كل
 سوداء وانما يجعل العطف
 فيهن على الموجود (دفعها
 لوهم اتقى) أي حذروهن
 أنه يلزم في الاول رفع فعل
 الامر للاسلاس الظاهر وفي
 الثاني كون الايمان متبوعا
 وانما يتبوء المنزل وفي
 الثالث العطف على معجولي
 عاملين ولا يجوز في الثاني
 أن يكون الايمان مفعولا
 معه لعدم الفائدة في تمييزه

شهداء يجوز كونه أم متصلة على أن الخطاب لله وود حذف معادلها أي أتدعون
 على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقد رأيت بلغكم
 ما تنسبون الى يعقوب من ايصاف بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره
 (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن
 جنى والسهيلي وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان الاستفهام هيبة
 شخاف هيبة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب
 ككفي الدماميني ويحتمل بعضها الاستثناف كالبيت (قوله الا في الواو أو) كذا
 في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط قوله أو الواو الأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل
 ويشار كها أي الواو في ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى
 رجل في ازار ورداء في ازار وقيص في ازار وقيص وقال في المغني حكى أبو الحسن
 أعطه درهم ما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البديل المذكور اه
 قال الدماميني ونظاره أن الفاء لا تشار كها في ذلك وقد قيل في علمه الخويا بابا
 ان تقديره بابا فبا وبشهد لذلك قواهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل
 الخ) أو رد علمه ابن هشام أن الفاء تعطف على ما حذف وبقى معجولة نحو واشترته
 بدرهم فصاعدا ان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليس اسكن زوجك)
 فيه أن اجتماع حذف الفعل ولا ام الامر شاذ فلا تحسن تخرج التثنية عليه كذا
 في التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد اسان معني القدر
 لانفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية بمعنى (قوله تبوءوا
 الدار) أي نزلوها أو أما تبوءا فمعني هيأه (قوله أي وألقوا الايمان) أي
 فالعطف من عطف الجملة وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفاعل
 الاول معني فعل بتسلط به على المعطوف أي آثروا الدار والايمان والوجهان
 في وزجهن الحواجب والعبينا (قوله وهو لونه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه
 أن هذه الواو المذكورة متعقبة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمه
 حتى يقال دفعوا لهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعوا الامر
 اتقى الا أن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يعتفر
 في التواني ما لا يعترف في الاوائل ورشي يصح تبعا ولا يصح استمقلا لا اه معني
 فلا يشترط صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله
 متبوعا) أي منزولا (قوله على معجولي عاملين مختلفين) العاملان ما وكل والمجولان
 ايضا وشحمة (قوله في تمييز الانصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه

الانصار بصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم

المفسرون من أن الآية واردة في الأضار وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة إلا
أن تقر بأفتح الجيم أي المهاجرين بهم (قوله وحذف متبوع بدأ هنا استنج) لم يذكر
ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن تذلو الجنة إن أم متعلقة بالتقدير أعتقت أن
الجنة حقت بالمسكرة أم حسبتم ومرة عن الرخشري وأواحدى تجوز ذلك في أم
كنتم شهداء وأسلف الشارح أن المعطوف عليه لا قد يحذف نحو أعطيتك
لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (قوله وبت وأهلا) الواو الأولى لعطف جميع الكلام
على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليك السلام جوابا لمن قال السلام عليكم
والتأنيث لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل
الاستنهاد كذا في التصريح وقوله والثانية الخ مبني على أن العامل في الجميع
واحد أي صادف كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجملة وقد ركب كل
واحد ما يناسبه ويسمي به ويجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا
عن الطبري (قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم
المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام في التخصيص بالواو
وأراد في الفاء ثم وأو ولا قاله السيوطي **فقائدة** فصل الواو والفاء من
المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما ما تنوع بقسم ونظر سواء كان المعطوف
اسما نحو قام زيد ثم والله عمر وومات بنت زيد السكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام
زيد ثم في الدار عمرا أو بل والله عمدا ه ه ه وأحق أبو حيان الحال بالنظر لانها
مفعول فمفعول المعنى وبنى عليه اعرايه أشد من قوله تعالى فاذكروا لله كذركم
آباءكم أو أشدذكرا حال من ذكر المعطوف على كذركم قال لان المعنى اذكروا
الله ذكرا كذركم آباءكم أو ذكروا أشد فاشد في الابل سفة ذكرا فلما قدم عليه
أعرب حالاً منه وحوّز وجهها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدر الاذكروا ويكون
كذركم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكروا أشد معطوفا على كذركم
فتمسكون حالاً معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا
تميز الاقضية أن الذكرا كذا كرو ومنهم من التزمه على الاستناد الجازي من وصف
الشيء بوصف صاحبه مشروبه أشد وفي الكشف أن أو أشد ذكرا في موضع جر
عطف على ضمير المخاطبين في كذركم أي مثل ذكركم قريش آباءهم أو قوم أشد
منهم ذكرا أو في موضع نصب عطف على آباءكم أي أو أشد ذكرا من آباءكم على
أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازاني وتتحقيقه أن المصدر عبارة عن
أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للقاع وقد يؤخذ مبنيا للفعل والمعنى على
الاول أو قوم أشد ذكرا ية وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية واختار ابن
الخباب أن أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجملة والتقدير

(وحذف متبوع) أي معطوف
عليه (بدأ) أي ظهر (هنا) أي
في هذا الموضع وهو العطف
بالواو والفاء لان الكلام
فيهما (استنج) كتبول
بعضهم وبت وأهلا وسهلا
جوابا لمن قال له مرحبا بك
والتقدير و مرحبا بك وأهلا
ونحو أن يضرب عنك
الذكرة صفحا أي أنهم لم يك
قد ضرب ونحو فلم يروا الى
ما بين أيديهم أي أعرفهم
يروا أو ما حذفه مع أو في قوله
فهل لك أو من والدلك قبلنا
أي فهل لك من أخ أو من
والدفنادر **تبيين**
الاول قال في التسهيل
ويعني عن المعطوف عليه
المعطوف بالواو كثيرا
وبالنافع قليلا (الثاني) قال
فيه أيضا وقد يتقدم
المعطوف بالواو

أوأذكروه حال كونكم أشد ذكرا (قوله للضرورة) تخصبها بالضرورة مذهب
 البصريين ومذهب الكوفيين جوازها اختصارا بقوله (قوله ان لم يخرجها التقديم
 الخ) أى ولم يكن المعطوف مخفونسا فلا يجوز صررت وزيد يجرى ولم يكن العامل
 مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو وزيد خلافا لعلم كذا فى السبوطى
 والمامونى (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرجها التقديم على
 تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفي نسخ أو التقدم عليه هو هى ظاهرة
 (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كأن على أولاد) أى حر أو لادأ حقب أى
 أولاد دخل من الحبر أى حقب أى فى موضع الحقيبة منه وهى مؤخره باض لاحها
 بالحاء المهملة أى غيرها والسبى يقع السين المهملة واناء قال فى القاموس هو
 التراب والهزال وكل شجر له شوك واحده سفاة اه والمعنى الاول والثالث
 يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك مخصوص فم كونه مخا نالما فى القاموس
 هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كاسهام كقوله هو وسباقى * أنفاسها
 أى الأولاد على حذف مضاف أى محصل أنفاسها بسهام متعلق برمى أى بشوك
 كاسهام جنوب فاعل لاحها والجنوب ربح معا لومة دوت بالذال المهملة قال فى
 القاموس دوى الماء أى علامه مانسقىه الريح اه فقول البعض أى حقت فيه
 نظروا مأذرى بالجمجمة فى القاموس دوى البقل كرمى ورمى ذوبا كصلى ذبل
 وأذواه الحر اه عمها أى عن الجنوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت وهى
 جمع نهيمة وهى الموضوع الذى ينتهى الماء اليه ويتجسس فيه وأزالتها أرجع
 البعض الضمير لا ولادأ حقب وعلية فأنزلت عطف على لاحها واجل المعنى عليه
 وحملت فوقها الخيام ويتحمل رجوعه الى الجنوب فتسكون الباء فى ما سببه قال
 البعض والمراد يوم رباب السنين يوم شدة الحر اه وفى القاموس رباب
 كرمان وشدة اذا الجماعة وذكرك للسفر معانى أنسها هنا الرياح يسفر بعضها
 بعضا وفى البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو
 من كلام ذى الرمة فكان الموافق الاتيان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل
 التعبير بالآخر (قوله وأنت) بكسر التاء لان الخطاب لمحبوته والعمري يقع العين
 المهملة والنون بعدها رأى نسبة الى عزة قبيلة وهو أحد رجلين خارجا يتعبدان
 القرب فم يرجعا أصلا فصر بهما المثل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام
 قال بعض الطلبة لا يتصور عطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وعقد عمرو
 المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وتعد زيد لان فى أحد الفعلين ضمير اقلت فاذا
 قلت يجنبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويجنبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو
 فيها الخجلة وقع فيها اه سبوطى ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم

للضرورة وقال فى الكافية
 ومنتبع بالواو وقد تقدم * مؤذنا
 ان يلتره ما يلزم * وظاهرة
 جوازها فى الاختيار على قلة نال
 فى شرحها قد يقع أى
 المعطوف قبيل المعطوف
 عليه ان لم يخرجها التقديم
 الى التصدير أو الى مباشرة
 عامل لا يتصرف أو تقدم
 عليه ولذا اقلت * متوسطا
 ان يلتره ما يلزم * فلا يجوز
 وعمرو زيد قائمان التصدير
 المعطوف وفوات توسطه
 ولا ما أحسن وعمرا زيدا
 ولا ما وعمرا أحسن زيدا
 لعدم تصرف العامل
 ومثال التقديم الجائز قول
 ذى الرمة
 كأن على أولادأ حقب لاحها
 ورمى السبى أنفاسها بسهام
 جنوب دوت عمها التناهى
 وأزالت * هيا يوم رباب
 السفر خيام * أراد لاحها
 جنوب ورمى السبق ومنه
 قول الآخر
 وأنت غريم لا أطن قضاءه
 ولا العنزى القارظ الدهر
 جائيا * أراد لا أطن قضاءه
 جائيا هو ولا العنزى
 (وعطفك الفعل على الفعل
 يصح)

فلو أن العطف للفعل وحده لم يثبت نصبه أو حزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد
 زمانيهما) أى مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحدنوعهما) أى المتعاطفين
 بأن كانا متنيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو بقدم قومه الخ) فأوردتهم
 معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل
 أن يكون أوردتهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف في اللفظ ويرد عليه
 وان أقره شيخنا والبعض أن زمني المتعاطفين حينئذ يشتمل ان لضي زمن الاتباع
 واستقبال زمن اليراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار
 ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للفناء فتقدر ثم يحتمل أن يكون
 العطف في الآخرة من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا في كثير من
 الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك
 الذى الخ) الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفنا على جعل الذى هو في محل جزم
 (قوله فالمغيرات سبجا) ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح في التصریح
 مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بأن
 ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبافا كان مرتبافا العطف على ما يليه كما نقل
 عن الكمال بن الهمام واذا عطف عبرت بأشياء ثم عطف بغير مرتب شي فهو على
 ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنبي في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محمل لها
 ونظر بكل تقدير محمل أثرن من الاعراب فانه لا جاز أن يكون الجزم عدم دخوله
 الافعال ولا جاز أن يكون غيره لعدم وجوده اذا افترض أنه معطوف على محرور
 فقط إلا أن يقال محمل قولهم الجزم لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل
 الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل (فان قلت) صرحوا بأن الجملة
 الفعلية تقع في محل جزم لم تكن جملة فأثرن في محل جزم (قلت) الفرض أن المعطوف
 الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دونشري وأجاب الاستقامي بأن
 الذى يظهر أن أثرن لا محمل له من الاعراب اعطفه على الماحمل له وهو صلة آل
 وما فيها من اعراب ليس بطريق الاصلة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق
 العارية من آل الموسولة لكونه اعلى صورة الحرف نقلوا اعرابها الى ضلها فجاز
 أن يعطف عليها مالا محمل له نظر الأصلها (قوله اذا المعطوف في المثال الاول في
 تأويل المعطوف عليه) أى لان صافات حال والاصل في الحال الافراد فيقبض
 مؤؤل بقايات وهذاعلى سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤؤل هو المعطوف عليه
 وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل مثل المعطوف عليه
 وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة

بشرط اتحاد زمانيهما
 سواء اتحدنوعهما نحو
 لخبى به بلدة ميتا ونسبه
 وان تؤمنوا وتقبوا يؤتكم
 أجوركم ولا يسألهم
 أموالكم أم اختلفا نحو
 قوله تعالى يقدم قومه يوم
 القيامة فأوردتهم النار
 تبارك الذى ان شاء جعل
 لك خيرا من ذلك جنات
 تجري الآية (واعطف على
 اسم شبه فعل فعلا)
 نحو صافات ويقبضن
 فالمغيرات سبجا فأثرن لاتحاد
 جنس المتعاطفين في
 التأويل اذا المعطوف في
 المثال الاول في تأويل
 المعطوف عليه وفي الثاني
 بالعكس (وعكسا استعمل
 تجده سهلا)

فكقوله * أم صبي فذهبنا أودار ج * وقوله فصد في أسوقها وأوجار * وجعل منه الناظم يخرج الخي من الميت ويخرج الميت من الخي وقتل الزنخري عطف مخرج على فائق وجعل ابن الناظم تبعاً لاصلة العطف في البتة في تأويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعماً والأصل فيه أن يكون أمها **خاتمة في مسائل متفرقة الأولى (١٢٧)** يشترط صحة العطف صلاحية المعطوف وأما ومعناه

لمباشرة العامل فالأول نحو قام زيد وعمر ووالثاني نحو قام زيد وأنا فإنه لا يصلح قام أنا ولو كان يصلح قلت وإنما بمعنى أنا فن لم يصلح وأما هو ومعناه لمباشرة العامل أشهر له عامل ولائحة وجعل من عطف الجملة وذلك كالعطف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو ناء المخاطب أو بفعل الأمر نحو أقوم أنا وزيد وتقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المنفرد ببناء التانيث نحو لا تضار والده بولدها ولا مولود له بولدها قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب إليه مخالفاً لتأخرت عليه نصوص التحويل والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد

وحيث أن تكون جملة فالغیرات مؤول بالاقى أعرن (قوله أم صبي الخ) صدره برب بيضاء من العواهج * جميع عوهج وهو الطويل العسق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الحجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار الجدل أو خبر محذوف والنصب بتقدير مدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الأفراد على ما ارتضى الشارع وبعد وسيأتي ما فيه والمدارج المقاربات بين خطاه وقد يشكك جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله تصد الخ) صدره بات يشبهه بعبارة ضمير بعينها للمراة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته يا غضب الباتر أي السيف القاطع ويقصد من التصديح الجور في محل جر صفة ثانية لعصب في تأويل قائم لأنه وصف والأصل فيه الأفراد وجعله العيني حالاً ويزدهر المعطوف والأسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذه الخاتمة في البيت الثاني أماني الأول فلان ما عمل به معارض بوجوده في الأول بل وجودها فيه أقوى مما اعلم به لأنها تعد كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فليسكن بالانصاف (قوله فإنه لا يصلح قام أنا) أي هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال أنا قام أنا فأنما قد باشرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أي ويعتقر في التواني ما لا يعتقر في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضاً على هذين القولين نحو اصحبوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضهم من بعض ولا يحتاج إليه على الثاني (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أي بغضه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الأولى وأما ومعناه البعض (قوله منعه اليمانيون) قال السيد منع اليمانيين أمها هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لا محل لها فان ذلك جائز فيها وكذا الجملة قاطعة على جوازها قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصاً بالجمل المحكية بالقول

بأنه * الثالثة لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا امتناع قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختمت زيد وعمر و امتناع اختمت زيد واختصم عمرو * الرابعة في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه اليمانيون والناظم في شرح باب المنعولي معهن كتاب التسهيل وابن صفور في شرح الأيضاح ونقله عن الأكثرين

اذلا يشك من له مسكة في حسن قول يزيد أبو صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن
 الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة
 بالذات فلا تغات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل
 لها اه شئني (قوله وأجزاه الصقار الخ) قال الهاء السبكي أهل البيان متفقون
 على منعه وكثير من النحاة يجوزوه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزة يجوزه لغة
 ولا يجوزه بلاغة اه شئني وفيه عندي نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم
 جواز بلاغة عند المجوزين يافيه استدلاهم على جوازها بالآيتين فاهم (قوله
 بنحو وبشر الخ) أي لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر * وأوجب بأن
 الكلام منطوق فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات اهم
 بنات بشره بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لانه معطوف على
 نفس من الله وثق قريب وهو خبر * وأوجب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى
 آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف القائلين بالافراد عدمه لانك تقول قوموا
 واقعدوا يزيد (قوله على ان يكون العاقلان خبرا محذوف) أي لاعلى الاتباع
 لعدم شرطه من اتعاد المعنى والتأمل كما مر وعن الرضي منع جميع النعتين اتعا
 وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو
 حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قل واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد
 الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تتبني الامن أو تبتيه وعلمته ولا يجوز أن
 تخاطب من تعلم ولا من تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وقال الصقار لما منعها سيبويه
 من جهة النعت علم أن زوال النعت يصحها فتصرف أبو حيان في كلام الصقار
 فهو م فيه ولا حجة فيما ذكر الصقار اذ قد يكون للشيء مانعان وبقتصر على ذكر
 أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي أوقع أبا حيان في الغلط توجهه أن
 مراد الصقار النعت الصنعى الذي هو تابع فتحج المسئلة يجعل الوصف خبر
 مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف
 المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصقار أن الوصف اذا زال
 بالسكينة بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا فقد دما نبي سيبويه عليه
 المنع فثبت حجة جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المعنى ولا يخجل الخ قاله
 الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس
 أي مهراقة والرسم الاثر والدارس المنهجي والمعول مصدره مبي جمعنى التحويل
 أي البكاء عن غير صوت أو اسم مكان أو اسم فعل محذوف الصلة من عوت على فلان
 اعتمدت عليه كذا في الشئني وبه يعرف ما في كلام البعض ويختفي الاستشهاد
 بالتميت بأن الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحيد لا شاهد فيه (قوله تنادى

وأجزاه الصقار تلخيصا
 عصفور وجماعة مستدل بنحو
 وبشر الذين آمنوا في سورة
 البقرة وبشر المؤمنين في
 سورة الصف قال أبو حيان
 وأجاز سيبويه جاء في زيد
 ومن عمرو العاقلان على
 أن يكون العاقلان خبرا
 محذوف ويؤيده قوله
 وان شقائى عبرة مهراقة
 وهل عند رسم دارس من
 معول * وقوله * تنادى

غزالا عند ذرا من حاضر * وكل أم أمك الحسن بأشد * الخامة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية
 وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول الخويين في نحو قام زيد وعمروا كرمته ان نصب
 عمرو وأرجح لان تناسب الجملةتين (١٥٩) أولى من تخالفهما والتساقط مطلقا والثالث لا يبي على

يجوز في الواو فقط * السادسة
 في العطف على معمولي
 عاملين أجمعوا على جواز
 العطف على معمولي عامل
 واحد نحو ان زيد اذهب
 وعمرو جالس وعلى معمولات
 عامل واحد نحو أعلم زيد
 عمرو انكرا جالسا وبو بكر
 خالد سعيدا مطلقا وعلى
 منوع العطف على معمول
 أكثر من عاملين نحو ان
 زيدا شارب أبوه عمرو
 وأخاك غلامه بكر وأما
 معمولا عاملين فان لم يكن
 أحدهما جارا فقال الناظم
 «ومتتبع اجماعا نحو كان
 آكلا طعامك همرو وترك
 بكر وليس كذلك بل نقل
 الفارسي الجواز مطلقا
 عن جماعة قبل منهم
 الاخفش وان كان أحدهما
 جارا فان كان مؤخرًا نحو
 زيد في الداروا الحجره عمرو
 أو عمرو والحجره فنقل
 المهدي أنه تمتع اجماعا
 وليس كذلك بل هو جائز
 عند من ذكرنا وان كان
 الجار مقدما نحو في الدار

الناء للخطاب أي تكلمه بما يسره والأما في جمع موق وهو طرف العين
 مما يلي الانف والعاظ بفتح اللام طرفها مما يلي الأذن والاشد بكسر الهمزة
 والميم حجر يتكحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي
 فافعل كذا وكحل الخ وحيد مثلا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله
 على معمول أكثر من عاملين) انمافة معمول الى أكثر نسبة يدل المثال فار
 فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأمامه معمولا عاملين الخ)
 الاصح في هذه المسئلة مذهب الهمسيعيه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام
 العامل والخرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وماؤهم ذلك
 يقول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجملة كما في قولهم في الدار
 زيدوا الحجره عمرو وأمن عطف المفردات لكن لان العطف على معمولي عاملين
 بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء ثمرة ولا يضاء شحمة من صب شجرة
 وشحمة بقي أنهم لم يتعروا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا شارب عمرا
 وبكرا قال خالد ونحو ان زيدا شارب أبوه عمرو وأخاك غلامه بكر او انظروا ه
 كالعطف على معمولي عاملين فتأمل في فائدة قوله الرضى كل ضمير راجع الى
 المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه بطائفة مما مطلقا نحو زيد وعمرو وجاتي
 ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فانضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله
 تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فانضمير للكتوز
 لدلالة يكتزون على الكتوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي يرضوا
 أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للاخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر
 من الاول للدلالة خبر الثاني أو العكس ويجوز تخريج الآية الثامنة على هذا الوجه
 باحتما اليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو على الحذف من الثاني لدلالة خبر
 الاول في الموضوعين ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقال قاما
 وأما البقاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف به ماع المعطوف عليه فقال
 بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز
 تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو وأثم عمرو قالوا ولا يجوز
 المطابقة لان تفاوتها بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون
 مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذا اشتراك في الضمير لا يدل على

١٧ صبا ت زيدوا حجره عمرو والحجره فالشعر وعن سيدييه
 المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه ذل الكسائي والفرع والزجاج وفصل
 قوم منهم العلم فسا لوان ولي المحفوض العاطف جازوالا تمتع والله أعلم

انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاشهار
 كالاتهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني
 زيد فعمرو فقامت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما اول وأوأم وأما
 ولكن لمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما
 وذلك واجب في الاخبار رجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو
 قام وأزیدم عمرو وأتاك وزيد أو هندا جاءني اذ المعنى أحدهما جاءني ويقبل المذكر
 كرايت وتقول في غير الاخبار جاءني اما زيد واما عمرو فأكرمه وأزیدم ربت
 أم عمرو فأوجهته وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمه وان قصدت ماما معا وجبت
 المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع أني دعوتهما وزيداً وعمرو جاءني وقد ذهبت
 اليهما قل تعالی ان يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما وليست أو بمعنى الواو كما قيل
 والمعنى ان يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس فان الله أولى بالفتى والنسبة غير لكن يجوز في أو
 التي لا للاحقة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين
 وياحتم ما لانها الجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اه ملخصاً

البدل
 التابع المقصود بالحكم
 بلا واسطة هو المسمى
 في اصطلاح البصريين
 (بدلاً) وأما الكوفيون
 فقالوا الاخفش يسمونه
 بالترجمة والتبيين وقال ابن
 كيسان يسمونه بالتكرير
 فالتابع جنس والمقصود
 بالحكم

البدل

هذا معنى البدل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم
 كيف يستقيم لناظم تعريف البدل بتدريج مانع مع قوله في عطف البيان
 وصالحاً لبدلية تسمى * أوجب بأن جواز الامرين باعتبار قصد من فان قصد بالحكم
 الاول وجعل الثاني ما ناله فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الاول
 كالتوطئة له فهو البدل واصل الجواب أن الجبئية ملحوظة في تعريف كل منهما
 (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع وهذا هو المناسب لاخراج الشارح به
 ما عطف نسقاً بغير بدل ولكن بعد الأثبات بما قصد به التابع والمتبوع معاً فان
 قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي قلت المراد
 المقصود قصد استمرار ومتبوع بدل البداء وان قصدت اولاً لكن صار بالابدال
 كالسكوت عنه فقصد لم يستمر وجماعاً قرناه يعلم ما في كلام البعض (قوله بالحكم)
 أي المنسوب الى متبوعه نقياً أو اثباتاً اه تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها
 حرف العطف والافالبدال من المحسوسة ويكون بواسطة نحو وقد كان الحكم في
 رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحوه تكون لنا عديلاً ولنا
 وآخراً (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالبدل منه والتبيين له قال البعض وهو
 مبني على أن عطف البيان هو البدل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم
 لان البدل لا يتخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل

وقوله بالتكرير رأى المراد من المبدل منه ولا يتحقق أن هذه الأسماء الثلاثة
لا تظهر في البديل المبين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف المبيان)
فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للقصد بالحكم (قوله وعطف
النسب في الخ) قال في التوضيح وأما النسب في ثلاثة أنواع * أحدها ما ليس
مقصودا بالحكم كحذاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو فالثاني ليس
مقصودا في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منسب عنه وأما
الأخيران فلأن الحكم السابق هو النسب الجيء والمقصود به إنما هو الأول * النوع
الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لأنه
المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو
وهذان النوعان خارجان عما يخرج به النعت والتوكيد والمبيان وهو الفصل الأول
النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الأثبات
نحو جاء في زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن
بعد الأثبات) صريح في أن ليس تعطف بعد الأثبات والذي تقدم أنه لا تعطف
إلا بعد النسب أو انتهى نعم تقدم أنها تعطف بعد الأثبات على رأى السكروفيين
فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهـم (قوله مطابقا) مقول ثان لما سبق مقدم عليه
والأول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحة صحة الاستغناء عنه بالمبدل
منه فيجوز جديع زيد أنقصه ولا يجوز قطع زيد لأنه لا يقال قطع زيد على معنى
قطع أنفه اه دما ميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتغال كما يأتي فعلى هذا
لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتغال من دلالة ما قبله عليه اه أى
اجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيدان غاية أمره الاجمال وهو من
مقاصد البلغاء وأى فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما
يشتمل) البناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو
المعنى أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل
عليه فكلامه شتمل للذهاب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض
وفيه أنه يلزم على الأخير من جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر
(قوله أو كعطف بيل) أى بعد الأثبات وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الأضراب
دون بدلي الغلط والنسبمان لأن بدل الأضراب هو المشرط للعطف بيل في قصد
التمتع ولا قصد الاحتجاج ثم الأضراب عنه إلى التامع بخلاف بدلي الغلط والنسبمان
كما ستعرفه الآن يقال التشبيه في حجر ذكون الثاني مبينا للاول جمعنى أنه ليس
عينه ولا بعضه ولا شتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه
وقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون

يخرج النعت والتوكيد وعطف
المبيان وعطف النسب سوى
المعطوف بيل ولكن بعد
الأثبات وبلا واسطة
يخرج المعطوف به ما بعده
(مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل)
* عليه ياتي أو كعطف
بيل) أى يجيء البديل على
أربعة أنواع * الأول بدل
كل من كل وهو بدل الشيء
مما يطابق معناه نحو
اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين وسماه الناظم
البديل المطابق لوقوعه في
اسم الله تعالى نحو والى
صراط العزيز الحميد الله

البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغيران بحسب
المفهوم ونحوهما من بدأ نحوك ثم التغير الذي تقتضيه المطابقة ظاهرا باختلافها
مفهومها وما لا يجعل التغير باعتبار اللفظ وهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله
في قراءة الجز) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ أخير الموصول بعده أو خبر مبتدأ
مخذوف أي هو الله اه غزى (قوله وذلك) أي المذكور من الأجزاء أو الخجزي
المفهوم من قوله ذي أجزاء مجتمع هنا أي في اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل
التجزئ (قوله قليلا) أي بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة
للمبدل منه فتقدير أبدأ (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فإنه
لا يحتاج لرابط لتكونه نفس المبدل منه في المعنى كأن الجملة التي هي نفس المبتدأ
في المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف في شرح كافيته اشترط أكثر الخويين
مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم
اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في
البدل (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضعان جعلت كثير بدلان من الضميرين
المتصلين أعني الواو بلزم منه تواردهما لين على معمول واحد وان جعلته بدلا من
أحدهما أو بدل الآخر مخذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب
المصريح بأن كثير بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه
مقدّر بنية والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصهوا ويلزم عليه الفصل بين
البدل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فتأبدل (قوله نحو والله على الناس الخ) أي
بساء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى في باب
اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق
الاجمال كعجبتني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في
نسخ وعلمها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه
متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كعجبتني زيد علمه أو
حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها اسم مألوفه لعل
المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للباس الذي اشتمل عليه المتبوع
والفرس دل على الركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمهيد
بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضي حسن الاقتصار على المبدل منه لأن ذلك
شروط في صفة اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة
اجمالية لتكونه لا يناسب نسبه الى ذات المبدل منه ففي قولك أعجبتني زيد علمه
الاعجاب لا يناسب نسبه الى ذات زيد التي هي مجموع الخ م وعظمه ودم فيقه م
السامع أن المتكلم قصد نسبه الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق

في قراءة الجز وانما يطابق
كل على ذي أجزاء وذلك
ممتنع هنا * والثاني بدل
بعض من كل وهو بدل
الجزء من كله قليلا كان
ذلك الجزء أو مساوياً أو
أكثر نحو أ كات الرغيف
ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد
من اتصاله بضمير يرجع
للمبدل منه مذكور كالأمثلة
المذكورة وكقوله تعالى
ثم عموا وصهوا كثير منهم
أو مقدر نحو والله على الناس
صح البيت من استطاع
اليه سبيلا أي منهم * والثالث
بدل الاشتمال وهو يدل
شئ من شئ يشتمل عامله
على معناه بطريق
الاجمال كعجبتني زيد علمه
أو حسنه أو كلامه وسرق
زيد ثوبه أو فرسه وأمره في
الضمير كما مريد البعض
لئمال المذكور ما تقدم من
الأمثلة ومثله قوله تعالى
يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه ومثال المقدر

زيدويه انما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبة الـ شئ يتعلق به كـ ثوبه أو فرسه
 فتبدل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل اجمالاً هذا هو
 المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرده لأن بعض صور بدل
 الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في قتل أصحاب
 الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره
 الشارح وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق
 بالمبدل وان تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيسلم أن
 يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بقى ههنا بحث وهو أن
 الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على
 التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرِّد وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قبل
 الامر سيأفوه وبنى الوز يروكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله
 معيناً بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة الى بيان الاجمال الذي قبله وههنا
 الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الامير أن القاتل سيأفوه وكذا في
 أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلاً اهـ فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى
 التوابع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضاً الدماميني عن المبرِّد من أن نحو ضربت
 زيداً عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل المبدل لا يدل عليه لان
 ضربت زيداً مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله
 قتل أصحاب الاخدود) هوشق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم
 شقاً عظيماً في الارض وملا ناراً وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك اهـ
 نصريح ومنه يؤخذ أن ال في الاخدود للجنس لان الاخذيد ثلاثة لا واحد (قوله
 وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود النار مجازاً لاشتماله عليها وقيل
 النار على حذف مضاف أى أخدود النار أو البدل على هذين بدل كل وقيل النار
 بدل اضرب أفاده زكريا (قوله وذا للاضرب الخ) أى انسب هذا البدل الشبيه
 بالمعطوف بـ للاضرب كان تقول بدل اضرب ان صاحب البدل قصه المتنوع أى
 قصد اصحها كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية المحذوف أى وان
 وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بأن لا بقصد أصلاً بل يسبق اليه اللسان أو بقصد
 ثم يتبين فساده كقوله سم وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى فهو
 بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط
 وثابت فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب بـ بدل الغلط الحكم
 عن الاول وأثبت للثاني وجري على هذا المرادى ويصغر جوع الضمير للغلط بمعنى
 الخطأ أى رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم الاول والصفة على الاحتمال الاول

قوله تعالى قتل أصحاب
 الاخدود النار أى النار
 فيه وقيل الاصل ناره ثم
 نابت ال عن الضمير
 والرابع المبدل المبين
 وهو ثلاثة أقسام أشار
 اليها بقوله
 (وذا للاضرب اعزان قصداً
 صحب * وذون قصد غلظه
 سلب) أى تنشأ أقسام هذا
 النوع الاخير من كون
 المبدل منه قصد أولاً

لأن البدل لابد أن يكون مقصودا كما عرفت في حذو البدل فالبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبقت
 اللسان اليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لانه نفسه غلط وان كان مقصودا
 فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان
 متعلق بالحنان والنظام وكثير من النحويين لم يفرقوا (١٣٤) بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان

قصد كل واحد من البدل
 منه والبدل صحيحا فبدل
 الاشراب ويسمى أيضا
 بدل البداء ثم أشار الى أمثلة
 الأنواع الأربعة على
 الترتيب بقوله (كزره
 خالدا وقيله البدايا) واعرفه
 حقه وخذ نلامدى) فخالدا
 بدل كل من كل والبدل
 يضر وحقه بدل اشتغال
 ومدى يحتتمل الأقسام
 الثلاثة المذكورة وذلك
 باختلاف التقادير فان
 النبل اسم جمع للسهم
 والمدى جمع مدية وهى
 المسكين فان كان المتكلم
 انما أراد الامر بأخذ المدى
 فسنبق اسانه الى النبل
 فبدل غلط وان كان أراد
 الأمر بأخذ النبل ثم بان له
 فساد تلك الإرادة وأن
 الصواب الامر بأخذ المدى
 فبدل نسيان وان كان
 أراد الأول ثم أضرب عنه
 الى الامر بأخذ المدى

جارية على غيرها هى له بخلافها على التاني والاقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب
 خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة للحذف أى لان كون البدل مقصودا أولا
 لان البدل الخ (قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذكر الأول فلاضافة فى بدل الغلط
 من اضافة السبب الى السبب وان كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان وقوله
 لأنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء)
 بفتح الموحدة والذال المهملة مع المتأى الظهور سمي بذلك لان المتكلم بداله ذكره
 بعد ذكر الأول قصدا (قوله البدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى
 بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الاصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين
 المتقدمين (قوله وذلك) أى احتمال الأقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط
 بيان التقادير المختلفة قوله فان كان المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف
 اختلاف التقادير على تغير النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر نقله
 شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهى المسكين)
 قيد غيره بالعظمة (قوله والاحسن أن يؤتى فهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة
 بيل لثلاثتهم أن المتكلم أراد الصفة أى بلاحاذا كما يقال رأيت رجلا حمارا
 أى بلبدا كما فى التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فهن بيل خرج مدى عن كونه بدلا
 وصار عطف نسي (قوله كفى غداة المين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق
 وتحموا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمر وهى شجرة
 الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف فقا من يخرج حب الحنظل أراد أنه فى ذلك
 الغداة دمعت عينه كثيرا كما قدم عن ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتأولوا
 البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام
 وتريد الخاص) أى على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل
 الكل والجز وهذا اشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف
 وتنبه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل
 الاشتغال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ تراجع للوجهين قبله وقوله انما تريد

وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه فبدل اشراب وبداء والاحسن أن يؤتى فهن بيل
 (تقديرات) الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله كفى غداة البين يوم تحموا بولدى سمرات الخى ناقف حنظل
 ونفاه الجمهور وتأولوا البيت * التاني رد السهل بلى رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال الى بدل الكل
 فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنبه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثة انما تريد أكلت
 بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض (قوله وقد تكسر الخ) هى مثله الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه

أكلت

وبدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف في المشتمل في بدل
الاشتمال فقيل هو الاول وقيل (١٣٥) الثاني وقيل العامل وكلامه هنا يشتمل الاولين وذهب

في التسميس الى الاول
(الرابع) رد المبرد وغيره
بدل الغلط وقال لا يوجد في
كلام العرب نظما ولا نثرا
وزعم قوم منهم ابن السيد
انه وجد في كلام العرب
كقول ذي الرمة

لمياء في شقبيها حوة لعس
قال لعس يدل غلط لان الحوة
السواد والعس سواد يشوبه
حسرة وذكر بيتين آخرين
ولا حاجة له فيما ذكره
لا مكان تأويله * الخامس
قد فهم من كون البدل
تابعا انه يوافق متبوعه في
الاعراب وأما موافقته
ايها في الافراد واتد كسر
والتنكير وفسر وعها فلم
يتعرض لها هنا وفيه
تفصيل أما التنكير
وفرعه وهو التعريف
فلا يلزم موافقه لمتبوعه
فيهما بل تبدل المعرفة
من المعرفة بحوالي صراط
العزير الحمد لله في قراءة
الجر والنكرة من النكرة
نحوان للمتين مقار احدائق
وأعشابا والمعرفة من
النكرة نحو وانك لتهدي
الى صراط مستقيم صراط

أكثر بعض الرغيف أي على وجه الإطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجاز امرسلا
أو على وجه تقدير المضاف مجاز ^{الباقي} يتلوه وقوله وبدل المصدر الخ راجع أقوله
وتخذف الخ فان قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقضي أن رد بدل
الاشتمال لا يكون على طريق الجواز المرسل مع أنه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل
ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت الجواز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال
لا يطرده لانه وان تاتي في نحو ذم زيد علمه لا يتأتى في نحو سرق زيد فرسه (قوله
وبدل المصدر) أي سراه كان باقيا على مصدريته أو مراد امته غير معناه المصدرى
كالعلم في نفعني زيد علمه ان الظاهر أنه بمعنى معلوم وواقص على المصدر لانه الغالب
في بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كافي سرق زيد توبه أو فرسه (قوله
من صفة) أي من هذا اللفظ كقوله شيخنا المضافا بالانصب على الحال والمراد هذا
اللفظ وما في معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبني زيد علمه انما تريد أعجبني صفة
زيد فينبت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف في المشتمل الخ) قال
المعنى الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعالق والارتباط والامتيازات
الاطراد في شيء من الأحوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد في بدل
بعض وبدل الكل لأن يقال وجهه التعميم لا يوجد في بعضها وانخط كلامه في
التصريح على ان الراجح الثالث واختاره الموضع وتقدم الكلام عليه (قوله يشتمل
الاولين) ظاهره أنه لا يشتمل الثالث كاحتماله اهما ولعل وجهه أن لفظ البدل
يشعر بالبدل من اشعار اقرب ما يختلف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو
ما يشتمل عليه للبدل والبارز للبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل اشعار اقربا
أو بالعلم كس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما في صفة
ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للذهب الثلاثة (قوله
لماء) فعلا من الملقى وهو سمره في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لا مكان
تأويله) كان يقال لعس مصدر ووصفت به الحوة أي حوة لغساء هذا وقد قيل كل
من الحوة والعس حرة تضرب الى السواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد
فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أي لما علمت سابقا من أن التابع هو
المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمجرد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من
الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران
وانما أتى بالقسمين الاولين تمهيدا للاقسام (قوله مقارنا) أي مكان فوز أو فوزا وعلى
هذا مشى الشارح بعد وسياق ما فيه وقوله وأعشابا عطف على مقارنا كقبي الجلابين

الله والنكرة من المعرفة نحو انفعنا

بالناصية ناصية كاذبة
وأما الافراد والتعدد
وأشداهما فان كان يدل
كل وافق متبوعه فيها لم يمنع
مانع من التثنية والجمع ككون
أحدهما ماضيا والآخر
مقار احدائق أو قصد
التفصيل كقوله
وكت كذرى رجلين رجل
صححة * ورجل رمي فيها
الزمنات قلت * وان كان
ضربه من أنواع البدل
لم يلزم موافقة فيها (ومن
شبه الحاشر) متساويا
كان أو مخالفا (الظاهر
لا * تبديله) أى يجوز ابدال
الظاهر من الظاهر ومن
شبه الغائب كاذ كره في
أمثلة ولا يجوز أن يبدل
الظاهر من ضمير المتكلم
أو المخاطب (الاماطحة
جلا) أى اذا كان البدل
يدل كل فيه معنى الاطاحة
تتكون ككون لنا عبد الاوتنا
واخرنا وقوله
لمبارحت أقدما نافي مكاننا
ثلاثتنا حتى أزيروا المناثنا
فان لم يكن فيه معنى الاطاحة

(قوله بالناصية) هي ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من الخجاز العتلى (قوله ككون
أحدهما مصدر) نظرفيه بان المراد الابطا^{دان} بقية في المعنى وهي حاصله لان المصدر
يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بـ^{دان} اذ هم المطابقة في اللفظ كجلا عليه
التعغير بالتثنية والجمع (قوله مقار احدائق) أى فلم يقل مقاروفيه أن يبدل الكل
عن المدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويحب أن ذلك على حدّز بدعدل
(قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصله مع لان البدل
ليس كل واحد من شق التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان
المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما
جعل على كل منهما ما دفعه للتأكد فأنه يقع بحث الدما مبنى بانه اذا كان مجموعهما هو
البدل لها العامل في كل واحد منهما مع أنه مفرد غير يبدل قال وهذا في البدل كقولهم
في الخبر الرمان حلوا ماض وتقول الظبلاوى عن سيم أنه قال الظاهر ان السيمي
بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله
فشانت) ينفع الشين المعجمة أى بطالت حركتها (قوله ومن ضمير الحاشر) أى البارز
لان ضمير الحاشر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوهم ذلك قدر لنا في فعل
من نفس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أى
يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للماهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز
ابدال الظاهر من ضمير الحاشر لعدم فائدته لان ضمير الحاشر في غاية الوضوح
(قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذ من أمتهم وان لم يحضر في الآن
التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتني
جماله على الابدال كقلا يقال تعجبني جمالك على الابدال (قوله الاماطحة جلا)
قال البعض أى الابدال كل أظهر اطاحة وشمو لا والتفديد يبدل الكل مستفاد من
التعغير بالاطاحة ومن المتعابله اه وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل وبطله
العطف الاق في كلام المصنف وقول السارح أى اذا كان البدل يدل كل وبطله
لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا التقيد لهو حظ
بعد ما والمعنى الاظهارا كان بدل كل وجلا اطاحة بل هذا الاحتمال هو الظاهر
الذى ينبغى حل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لاوتنا وانا وخرنا) أى لجمعنا
لان عادة العرب التعغير بالطرفين وارادة الجميع (قوله لمبارحت أقدما الخ)
قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة
قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وخزرة وعلى وهم
المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا في
العيني والشاهد في ثلاثتنا فانه يدل من نافي مكاننا وأزيروا مبنى للجهول وضميره

للكفار والمنايا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المناني ما عين
 ففعل فيه ما يأتي في التصريف (قوله أجدها المنع) عدم الفائدة اذ ضمير الحاضر
 في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما ضربتكم بالزيد) نظير فيه سم بان زيد ليس
 يدل كل من ضمير المخاطبين بل يدل بعض و يظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه
 المستثنى يدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقضى بعضاً الخ) سكت عن يدل
 الاضرب فاقضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي يجوز ذلك كما نقله شيخنا
 (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أو رده عليه أنه يلزم عليه انقسام الضميمة الى من يرحو
 الله ولا من يرحوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش أنه يدل كل والجواب أن
 الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوجههم
 بالنعوى بقى وغيرهم من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من
 المنافقين وليس الخطاب للجماعة فقط حتى يرد ما ذكره نقله الدوشري عن شرح
 اللباب (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو القيد والشئمة الغليظة والمنا سم جمع
 مفهم يقع الميم وسكون النون وكسر السين وهو خوف البعير استعبر هنا تقدم
 الانسان (قوله ابتهاجك) أى فرحتك استمالا السين والتاء زائدتان أولاهيروية
 أى أملت القلوب اليك أو صبرتها ماثلة اليك قال سم وجرى في قوله استمالا على
 الاكثر من مراعاة البدل والاقبال استملت (قوله وسناؤنا) السناء كما في البيت
 الشريف وبالقصير النور وقوله مظهر اجمعه شيخنا مصدران ميمياً بمعنى الظهور ولا
 يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا البيت النابغة الجعدي الصحابي
 (قوله ولا يدل مضمراً من مضمراً) أى مطلقاً لأنه لم يسمع ونحو وقت أنت وممرت
 بك أنت تؤكد اتفاقاً وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين والناظم اه توضع
 (قوله ولا من ظاهر) أى ولا يدل مضمراً من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى
 الطلاقة المنع في كل يدل وفي جمع الجوامع وشرحه للسبوطي ومنع ابن مالك البدل
 المضمراً من الظاهر يدل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمع لكانت تؤكد الايدلا وأجازه
 الاصحاب نحو رأيت زيداً اه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل
 يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبني الجارية هو
 وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالتخلاف في ابدال مضمراً من مضمراً ومقتضاه ترجيح
 المنع اه يسر (قوله لم يفداضرباً) نحو اياك اياى قصدت يدان دعوى التأكيد
 في مثل هذا التثاقى اه داميني ونحو عمر اياى قصدت يد فعلت أن قوله لم يفدا
 اضرباً يقيد كل من عدم ابدال المضمراً من المضمراً وعدم ابدال المضمراً من
 الظاهر عن (قوله وبدل المضمراً الخ) خرج ما صرح معه اداة الاستفهام أو
 الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيداً وعمر ووكذا ان تضرب أحداً

فذهب أحدها المنع وهو
 مذهب جمهور البصريين
 والثاني الجواز وهو قول
 الاخفش والكوفيين
 والثالث أنه يجوز في
 الاستفهام نحو ما ضربتكم
 الازيد وهو قول قطرب
 (أو اقضى بعضاً) أى كان
 يدل بعض نحو لقد كان
 لكم في رسول الله اسوة
 حسنة لمن كان يرجو الله
 واليوم الآخر وقوله * أو عدني
 بالسجين والأداهم * رجلى
 فرجلى شئمة المنايا سم (أو)
 اقضى (شمالاً) أى كان
 يدل استعمال (كانك
 ابتهاجك شمالاً) وقوله
 بلغنا السماء محمدنا وسناؤنا
 وانما نرجو فوق ذلك مظهر
 تبيينه قال في التسهيل
 ولا يدل مضمراً من مضمراً
 ولا من ظاهر وما أوهم ذلك
 جعلتوكيد ان لم يقصد
 اضرباً اه (وبدل) المبدل
 منه (المضمون)
 (قوله أى أملت الخ الانسب
 بالمقام أن يقول آمال أو
 ضربها اه)

رجلا أو امرأة أضر به اه سم عن شروع التسهيل ولعل عدم وجود ذكر
الحرف في صورة التصريح اقوة المصريح به فلا يحتاج الى ذكر ثانيا بخلاف
المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ
خالدا منصوبا مقبولا ثانيا للمضمن (قوله يلى همزا مستههما به وجوبا) ليوافق
المبدل منه في تأدية المعنى (قوله أسعيه دأ م على) فسعيه بدل من من بدل تفصيل
(قوله بدل اسم الشرط) فانه يلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه وهو بدل
تفصيل وقد يختلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففي الكشاف أن
يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء
ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا افعال في التسهيل مع كثرة جمع فيه على
ان مسئله الشرط لا تخلو عن اشكال لانها اذا قلت من يقيم ان زيدان محرران
اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على
المبتدأ وهو غير جائز في الاصعوان جعلنا ما بعد ان فاعلا بخذوف امتنع المسئلة
للتألف العام لى ولان ان لا يضر الفاعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره
نحو وان امرأتها خافت وجوابه ان انما جى عنها البيان المعنى لا للعمل فلا يلزم
المحذور اه تصرف **فائدة** اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض
المخالف فأورد بعضهم سرولا في قوله لى الله عليه وسلم ايأ أمة ولدت من سميتها
فهى حرة عن دبر منه حاصله أنهم جئروا ان يكون أمة فالرفع على البدلية من أى
مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما أن بدل المضمن
حرف الاستفهام يجب ان لى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك
أجبت بأن محل وجوب البلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع
البدل بعد فعل الشرط أخذ من الامثلة التى ذكرها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب
وقد خرج مما سر جواب آخر وهو أن ذلك قد يختلف كما فى آية الزلزلة (قوله وبدل
الفعل من الفعل) ل بن هشام يندجى أن بشرط لا بدال الفعل ما بشرط لعطف
الفعل على الفعل وهو ان تضاد في الزمن دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتى
تمش الى أكوملا (قوله ثانيا) في كونه بدل كل من كل نظرفان الايمان الهجىء
والايمان انزلوه تمحل به البعض من أن المراد بانباهم انزلوهم مجازا رزى به
أه لا قرينة على ذلك فالجته أنه بدل اشتمال (قوله كمن يصل النبا) أى معشر
السكرام الذين لا يتخيب قاصدا لاستماعهم فاندفعه قيل ان الشخص قد يصل
ويستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فاستعن بدل اشتمال من يصل لان وصول
قاصدا لاستماعه يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على
الاستعانة وجعله الشاطبى بدل اشرب أو غلط فراجعه قل شيخنا على القول

معنى (الهمز) المستفهم به
(بلى همزا) مستفهما به
وجوبا (كن ذأ أسعيه دأ م
على) وكذا ذلك أشرون أم
ثلاثون وما صنعت أخبار أم
شروا وكف جئت أرا كأم
ماشيا **تنبيه** نظير
هذه المسئلة بدل اسم
الشرط نحو من يقيم ان زيد
وان محررا أقم دعوه وما صنع
ان خيرا أو شرا تجزئه ومضى
نسا فمران ايلا أو نهرا
أسافر معك (وبدل الفعل
من الفعل) بدل كل من كل
قال فى البسيط بانصاف
كقوله * متى تأتانا لم بنا
فى ديارنا * تجد حطبا جزلا
وتارا تأججا * وبدل
اشتغال على الصبح (كن
يصل البنا يستعن بنا
يعن) ومنه ومن يفعل ذلك

بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط
 مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل المنياعن من يستعن بنا يعن اه
 (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلقى أئامالان لقي الأنام أن يحصل
 له العذاب مضاعفا وهو يشغل على المضاعفة فأنقله الغزى عن بعضهم من أن
 هذه الآية من بدل الكل لأن لقي الأنام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان
 على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبران والله نصب يزع
 الخاض وهو الواو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها
 مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو حال أى كرها وهذا أنسب بقوله
 طائعا وجعله صفة المصدر محذوف يجوز الى تكلف تقدير الموصوف وتأويل
 كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما فى كلام العيني الذى درج عليه شيخنا والبعض
 (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل فى التصريح أن الشاطبي أثبت ومثله بنحو ان
 تصل لتجديد الرحمن رحمة لك لكن قال الفارضى انه يحتمل بدل الاشتمال فان
 الصلاة تشتمل على السجود اه وفيه عندى وان أقره شيخنا فأنظر لان الظاهر
 أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعنى اشتمال الكل على جزئه واللازم أن كل بدل
 بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو ان تطعم زيدا
 تكسبه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أى اذا كانت الثانية مائة أو فى
 من الأولى بتأدية المراد على ما قاله اللطوشى وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل
 وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله فى اعرابه لفظا أو تصديرا والجملة تتبع
 ما قبلها محملا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها محجاز كذا فى التصريح قال فى
 المعنى جوز أبو البقاء فى قوله تعالى منهم من كأم الله كونه بدلا من فضلا بعضهم
 على بعض ورد بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقيم
 دليل على امتناع ذلك اه بقى ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال
 مفرد من جملة وحرف من مثله أما لاول فتوزره ابن هشام نحو زيد متيق بخاف الله
 أو بخاف الله متيق وأما الثانى فتوزره أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا فيما جعل
 قوما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأثبتة سيديويه وجعل منه أجدكم
 أنكم اذا تمم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الأولى لا قوكيدوا والظاهر ما صرفى
 فى باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم
 بما تعلمون الخ) جملة أمدكم كإنعاموا بنى الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا
 يخفى أنها صفة التى فى قوله واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق
 التبعية على ما بعدها محجاز لما صرفى وقال الدمامينى والشمنى اطلاقها
 عليه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى ومثله لآية فى التصريح بامبدال البعض وهو

يلقى أئاما يضاعف له العذاب
 وقوله * ان على الله ان
 تبايعا * تؤخذ كرها او
 تجبى * طائعا * ولا يبدل
 بدل بعض وأما بدل الغلط
 فقال فى البسيط جوزه
 سيديويه وجماعة من النحويين
 والقياس يقتضيه * تنبيه *
 تبدل الجملة من الجملة
 نحو أمدكم بما تعلمون
 أمدكم بإنعام وبينى وقوله

أقول له ارحل لاتقيم عندنا * واجاز ابن جنى والزنجشبرى و الناظم ابداها من المفرد كقوله * الى الله أشكرو
 بالمدنية متحاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان * (١٤٠) أبذل كيف يلتقيان من حاجة واخرى

أى الى الله أشكوهاتين
 الخابيتين تعذرا تقامهما
 وجعل منه الناظم نحو
 عرفت زيدا أبومن هو
 * خاتمة * فى مسائل
 متفرقة من التسهيل
 وشرحه * الأولى قد يجد
 البديل والبديل منه افظا
 اذا كان مع الثاني زيادة
 بيان كقراءة يعقوب وترى
 كل أمة جاثية كل أمة تدعى
 الى كلامه ينصب كل الثانية
 فانها قد اتصل بها ذكر
 سبب الخلق * الثانية
 التكميل كون البديل معتدا
 عليه وقد يكون فى حكم
 الملغى كقوله

ان السيوف غدوتها وورواها
 تركت هوازن مثل قرن
 الأعضب * الثالثة قد
 يستغنى فى الصلة بالبديل
 عن افظ البديل منه نحو
 أحسن الى الذى صحبت
 زيدا أى صحبتته زيدا * الرابعة
 ما فصل به مذكور وكان
 واقيابه يجوز البديل
 والقطع نحو مررت برجال
 قصير بطويل وربعة
 وان كان غير وافي تعيين

الظاهر لان ما يعلونه أهم من المفصل المذكور بعده لأن يقال المراد به
 خصوص المفصل فيكون عاما مراد به الخصوص (قوله أقول له ارحل لاتقيم
 عندنا) التمثيل به لبذل السهل مبنى على أن الامر بالشئ عين النهى عن ضده ومثل
 به فى التصريح لبذل الاشتغال وهو مبنى على أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن
 ضده قال الدماميني لاتتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجملة بين
 هو القول وكل واحدة جزء المقول اه قال فى التصريح وسكتوا عن اشتراط
 الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها
 (قوله ابداها من المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير الى المفرد كما
 فى التصريح (قوله أبذل كيف يلتقيان الخ) الظاهر أنه يدل اشتمال وكذا فى
 عرفت زيدا أبومن هو (قوله تعذرا تقامهما) أشار بذلك الى أن الجملة فى تأويل
 المفرد والى أن الاستفهام تعجبي قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان
 جملة مستأنفة تنبه بها على سبب الشكوى (قوله أبومن هو) أبومنبتدأ ومن مضاف
 اليه وهو وخبر والجملة بدل من زيدا يدل اشتمال لامفعول ثان لان عرف انما
 يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الختو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها
 (قوله كون البديل معتدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحالة التى له من تذكير
 وتأنيث وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هذا جفنها فاتر ينصب العين
 والحقن فأنث الخبر فى الاول والثانى والثالث فى الثانى اه دماميني وفى كلام البعض ان
 الخبر عند اعتماد البديل للبديل وعند اعتماد البديل منه للبديل منه وفيه نظر لأن
 يراد بكون الخبر لبديل أن البديل هو الخبر عنه فى المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه
 الشاهد فانه خبر أنه اعتماد على البديل منه والأعضب يعين مهملة تضاد معجمة
 لموحدة ولدت البقرة اذا طاع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالقيام (قوله زيدا)
 يصح نصبه بدلا من الهاء المقترنة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدأ محذوف
 قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور قال
 شيخنا تلاقع السبوطى وكذا غير الفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزید
 أخوك نص عليه سيبويه والاختصاص اه ونقل شيخنا السديد عن سيم جواز قطع
 الميان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهما كقول يجوز قطع التوكيد (قوله)
 وكان واقيابه أى مستوعبا لانه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة
 وفتحها الذى بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أى لانه حينئذ يدل بعض

قطعه ان لم يرد عطف محذوف نحو مررت برجال
 طويل وقصير فان نوى عطف محذوف

من غير رابط كما في المعنى وهم ذاتيين بطلان قول البعض محل التعيين اذا جعل
بدل كل فان جعل بدل بعض جازا لا تبعاع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض
لان الغرض أنه لينوم معطوف محذوف فلا تكن من العاقلين (قوله من الاول)
أى ما كان فيه البديل وافيًا بالمبدل منه فيخو زفيه الامر ان البديل والقطع

النداء

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو
ملفوظ به أو مقدره والمراد بالاقبال ما يشمل الاقبال الحقيقي والمجازى المقصوده
الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تشمل لان باطلب الاقبال لسماع النهى
والنهى عن الاقبال بعد التوجه واعترض بنبأه حرف النداء عن أدعو بأن
أدعو خبره والنداء انشاء وأوجب بأن ادعو نقل الى الانشاء وانما ينادى المميز
وأما نحو يا جمال ويا أرض فقبيل ايه من باب المجاز لتشبيهه ما ذكر بالميز
الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية وما يتخيل
ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تميزا فلم يقع النداء الا
لميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما في الغزى (قوله ثم مع القصر)
أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالقسمة للثالث وقوله ثم ضمها مع المندى
ثم أشهرها ضمها مع المندى أفضل التفضيل هنا ليس على بابه وقد بعضهم خبرا في
الموضعين أى ثم كسرهما مع القصر بلى الاول ثم ضمها مع المندى التاني هذا وقد
أسلفنا في بحث علامات الاسم نقلنا عن الصباح أن في النداء لغة رابعة وهى
الضم مع القصر فتنبيه (قوله واشتقاقه) أى أخذ من ندى الصوت لتلاقيهما في
المادة وانما فسرنا الاشتقاق لاخذلا ختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله
وللنادى الخ) في حاشية المعنى للسبوطى ما نضه حتى أبو حيان أن بعضهم ذهب
الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت
الهجرة أقسام النكامة لان تانى حرفا للاستعانة فعمل أمر من وأى جمعنى
وعندوها في ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى في عبارته بكسر الهمزة
الناء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال
شعبان الضابط في البدو وشدته العرف اه قيل انما نودى البعيد بالادوات
الآتية المشتقة على حرف المد لان البعيد يحتاج في ندائه الى مد الصوت ليسمع وهو
ظاهر في غير أى بقصر الهجزة (قوله من هو كالنداء) هذا حل معنى لاحل اعراب
حتى يقال ان الشارح حل عبارة المتن على ما جتمع عند البصر بين وهو حذف
الموصول وبعض الهللة مع أنه لا ضرورة الى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف

لمن الاول نحو اختلفوا
الموبقات الشرك بالله والعن
بالنصب التقدير وخوانهم
لتموتهم فى حديث آخر
والله تعالى أعلم

النداء

فيه ثلاث لغات أشهرها
كسر النون مع المندى ثم مع
القصر ثم ضمها مع المندى
واشتقاقه من ندى الصوت
وهو بعده يقال فلان
أندى صوتا من فلان اذا
كان أبعد صوتا منه
(وللنادى النداء) أى البعيد
(او) من هو (كالنداء)

لنوم أو سهواً أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف (١٤٣) النداء يا * أى) بالسكون

وقد تمدد همزتها (وأ كذا
أيا هميا) وأعمها يا فانها
تدخل في كل نداء وتعين
في الله تعالى (والهمز)
المقصود (للداني) أى
القريب نحو أزيد أو قس
(ووالمن يذب) وهو الترفع
عليه أو التوسع منه نحو
واولاده وأرأساه (أويا)
نحو ياولاده يارأساه وغير
(وا) وهو يا (لدى اللبس
احتجب) أى لا تستعمل
يا في الندبة إلا عند أمن
اللبس كقوله * حملت أمراً
عظيماً فاصطبرته * وقت
فيه أمر الله بما همرا * فان
خيف اللبس تعينت وا
* تنبيه * الأول من
حروف نداء العبد أى بمد
الهمزة وسكون الباء وقد
مدتها في التمهيل بحملة
الحرورف حيث شد تخمية
(الثاني) ذهب البند إلى ان
أيا وهيا للبعيد وأى
والهمزة للقريب ويا وهيا
وذهب ابن يرهان إلى أن أيا
وهيا للبعيد والهمزة
للقريب أى للتوسط
وبالجمع وأجمعوا على
ان نداء التريب بما للبعيد
يكونون توكيداً وعلى منع
التكبر (وع) غير مندوب

أهمية بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل
الحسي والمحل المعنوي الذي هو الرتبة بقربة تمثيلة لارتفاع محل النداء بنداء
العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هي فرع أيا بالبدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست
هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان إلى الثاني أقرب ولزيادة
أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا (قوله
وأعمها يا) أى باعتبار المحال كيدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل في كل نداء) ولا
يقدر عند الحذف سواها (قوله في الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل
ملا يلبق وكذا تعين في لفظ الخلالة تعين في المستغاث وأبها وأيتها إلا الاربعة
لم يسبح مداؤها إلا سالا لبعدها حقيقة أو تمزيلا لانه غير لازم (قوله والمان يذب
الح) قال الرضي وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل اه وقال في المغني أجاز
بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (قوله واولاده) فوا حرف نداء ونديته وولدا
منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ممنوع من ظهوره اشغال المحل بحركة المناسبة
والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووالمن
ندب أيا (قوله وقت فيه الح) فصدور ذلك بعدموت عمر دليل على أنه مندوب
وليس الدليل إلا الف لان الحق آخر المستغاث والتعجب منه كما أتى أفاده سم
(قوله فان خيف اللبس الح) فتقول عند قصد نداء زيد الميت ويحضر بك من اسمه
زيد وازيد يا واذلوا أنت يا تبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من
حروف نداء العبد أى الح) هذا ما كرر في قوله سابقا وقد تمدد همزتها الآن يقال
أعاده يؤيد بنفسه عن التمهيل أو توطئة لقوله بحملة الحروف ثمانية (قوله ذهب
المبرد الح) أنظر ماذا يقول في أى وأجد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو
للقريب أولهما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين ومددودتين فلا
اشكال ونظيره ذلك يقال فيما نقله عن ابن يرهان (قوله على أن نداء القريب بما
للبعيد) أى في غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقربة قوله يجوز توكيد الذم عند
التنزيل المذكور لا توكيد فنخلص أنت يجوز نداء القريب بما للبعيد لانه توكيد
وللتنزيل والمراد توكيد النداء إذا نادى بالامر الذي يتلوهمهم جدا كما أفاده في
الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تاتي التوكيد في صورة العكس
ومحى منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والاجازة واهو بما للقريب اذا لامع
منه حيث شد كقوله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لم عليه
حذف النائب والنوب عنه فقد قال الدماميني لانه لم أن العوضية تنافي الحذف
بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم بالتثنية لا عوض عن الفعل لكن لما
وقعت في بحمله أشبهت العوض اه أما حذف النداء وابقاء حرف النداء فذهب

ابن

وضمروما * جامستغاثا قد يعرى من حروف النداء لفظا (فاعلم)

ابن مالك الى جوارزه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدماميني جوارزه
 قبل الامر والدعاء بانهما مظنة النداء ووقوعه معهما كما كثير فحسن التخفيف
 معهما بالخذف وذهب أبو حيان الى المنع وعلاه بان الجمع بين حذف فعل النداء
 وحذف المنادى الجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب وياي الشواهد للتنبيه كهمى
 قبل ليت ورب وحبب ذاعلى مصر حبه فى التسهيل وعلاه فى شرحه بان مولى بأحد
 هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو
 يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعدد الامثلة الى أنه لا فرق بين أن يكون
 المنادى مفردا أو مضافا أو شبهها به ولا فرق فى المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء
 لذاته كيوסף أو ووصلة للنداء غيره ككأى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء
 كيوסף أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض الاحوال ومبنيا فى البعض
 الآخر ككأى هذا ماظهرلى وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه فعلم
 أن المنادى فى المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لاشبهه بالمضاف لانه
 لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سيم (قوله
 أن أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى الطاعة باعباد الله وهذا أحد وجهين الثاني
 أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فأرسل معنابنى اسرائيل ولا شاهد فيه حيث
 (قوله مع المضمرة) أى اقله ندائه (قوله والمتعجب منه) نحو قوله لهم يا لاما والعشب
 اذا تعجبوا من كثرهما (قوله الامع الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود ال
 فيه فلوحذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سيم (قوله والمتعجب منه)
 لانه كالاستغاث انقضا وحكى (قوله المنادى المعيد) أى حقيقة أو تزيلا لان مد
 الصوت معه مطلوب ليسمع فيجب والحذف ينافيه (قوله والصحیح معناه مطلقا)
 ظاهرا أن الخلاف جار فى مطلق المضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير
 المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فمداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح
 فلا يقال ياأنا ولا يا هو ولا يرد أنه سمع يا هو ويا من لاهو الا هو لان هو فى مثله اسم
 للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن نصب صحیح المنع
 فى عبارته الاطلاق أى والصحیح منع نداء المضمرة حالة كون المضمرة مطلقا عن
 التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فذلكون مقابل الصحیح المنع حالة كون المضمير
 مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالنصف فى ضمير المخاطب
 فقط ويكون معنى قول الشارح مطاقتا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذت
 بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذت ما بعده أيضا فأعرف ذلك (قوله وشذ
 يا بال قد كفتينك) جعل بعضهم يافيه للتنبيه ويا مفعول فعل محذوف يفسره
 المذكور (قوله يا بجر) بموحدة بجر فقرأ قال فى القاموس اليجر الذى خرجت

نحو يوسف أعرض عن
 هذا سيم فرغ لكم بها
 التقلان أدوا الى عباد
 الله ونحو حبران زيدا قبل
 ونحو من لا يزال محسنا
 أحسن الى أما المندوب
 والمستغاث والمضمرة فلا
 يجوز ذلك فيها لان الاوabin
 يطلب فيهما مدا الصوت
 والحذف ينافيه وان شئت
 الدلالة على النداء مع
 المضمرة **تقريبان**
 الاول عد فى التسهيل من
 هذا النوع لفظ الجلالة
 والمتعجب منه ولفظه ولا
 يلزم الحرف الامع الله
 والمضمرة والمستغاث
 والمتعجب منه والمندوب
 وعد فى التوضيح المنادى
 البعيد وهو ظاهر **المانى**
 أنهم كلامه جوارزه
 المضمرة والصحیح معناه
 مطلقا وشذخر يا بال قد
 كفتينك وقوله
 يا بجر بن ايجر يا أتا

سرتة والعظيم البطن وقد يجبر كفرح فيها اه وتعامه * أنت الذي طلقت
 عام جعنا * وجعل بعضهم يافسه لتلقينه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية
 تأكيد والموصول خبرا (قوله أي التعري) أي المفهوم من يعري ولم يقل أي
 التعرية مع أنها مصدر يعري لان التعري أوفق بتذكير اسم الإشارة (قوله في اسم
 الجنس) أي المعبر كما سيأتي في الشرح (قوله والمشاركة) اعترض بان حقه
 أن يقول والمشاركة واجبت بان في كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشاركة من
 حيث انه مشاركة وهو اسم الإشارة وثبته معطوف على الجنس أي واسم المشاركة
 أي الاسم الدال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز بدء اسم
 الإشارة مطلقا وقيد الشاطبي بغير المتصل بالخطاب (قوله أسلاورا أسا) العطف
 للتوكيد والمراد بالاشيخ بالقله فقط وأما قول البعض المراد بمنعنه أصل المنع
 القياس عليه ومنعنه رأسا منع ورده فهو مع ما فيه من التحكم مردود عما
 سبقه الشارح من اعتراف المذاهب بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع
 فيها وحل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله ما كروا ورحم
 بحذف النون وحذفت معها الالف لتكون النمازائد اسما كأنما كملأ أربعة قال
 الناظم ومع الآخر حذف الذي تلاخ ثم قلبت الواو ألفا لغير كها وافتتاح ما قبلها
 وتعامه ان النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف
 منه أي الخفض باكر اعقبك لاصيد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو
 النعام قد صيد تصريح بزيادة (قوله واقدم مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر
 وقبر في شدة وهو يتجمل باقتداء نفسه بحاله اه تصريح (قوله وأصبح لير) مثل
 يضرب لمن يظهر الكراهة لشيء أي صر سجا اه تصريح ولو قال أي أنت أصبح
 أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن
 موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بشوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل
 وكان رخاما كفى الفارضى (قوله اذا هملت عيني) أي أسألت الدعوى لها أي
 لاجل المحبوبة ويحتمل خبره قد ولوعه مبتدأ مؤخر وهذا منادى وقبه الشاهد
 قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعه ببدل أو عطف بيان ووجه ذلك شاهد
 فيه اه ونما يبعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيب لوعه (قوله قومي اهتم) قومي
 خبران واهم متعلق بصلة الرسول وهي وسفوا فيكون قد فصل بين العاقل
 والمعمول بأجنبي للضرورة واعتمهم أي استسك (قوله دا رعوا) أي ناد
 ارفعوا دعوا أي انكف عن دواعي الصبا انكفا (قوله وجعل منه قوله تعالى
 الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ماد كره أحدا وجهتها أن هو بمعنى الدين جرت
 (قوله على شذوذ) أي في الثراء وضرورة أي في المنظم (قوله وخذوا المتقى) قد

(وذا) أي التعري من
 الحروف (في اسم الجنس
 والمشاركة) قل ومن بمنع
 قيهما أصلا وراسا فانصر
 محاذله بالذال المعجمة أي
 لا تسمع على ذلك فقد معني
 كل منهما ما لا يمكن رد
 جميعه فن ذلك في اسم الجنس
 قولهم أطرق كرا واقدم
 مخنوق وأصبح لير وفي
 الحديث ثوبى حجر وفي اسم
 الإشارة قوله
 اذا هملت عيني لها قال
 صاحب * بمثلك هذا لوعة
 وغرام * وقوله
 ان الاولى وصف فواتوى
 لهم فهم * هذا اعتمهم
 تلقى من عاداك مخذولا
 وقوله * ذار عوا فليس
 يعدا شغال الرأس شيئا
 الى الصبا من سبيل * وجعل
 منه قوله تعالى ثم انتم
 هؤلاء تقتلون أنفسكم
 وكلاهما عند الكوفيين
 مقيس مطرد ومذهب
 البصر بين المنع فيه ما
 وحمل ما ورد على شذوذ أو
 ضرورة ولحنوا المتبني في

يمنع التحلين بأن المتنبى كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قاله النماميني (قوله هذى) أى باهذى وجعله بعضهم مقعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحيدتها لا شاهد فيه وردة الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المعقول المطلق إلا منعوا بتأنيده المصداق وشوشه ذلك الضرب لكن تقدم في باب المعقول المطابق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجعت أى أثرت رسيما أى هما وثقاهما * ثم انصرفت ومثقت نسيما * بنون مقنوعة أى بقيمة النفس (قوله اذ لم يرد الا فى الشعر) أى لم يرد نص الا فى الشعر فلا ترد الآية لقبولها والتأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أخذ حذف الحرف معه أيضا نحو رجل أخذ يدي * وأجاب بعضهم بجعل آل فى الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منها وهذا لا ينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيزين غير القريين فراجع (قوله على أن الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) إنما ينبى لو وقع منه موقع الكف الاسمية تنفى نحو ادعوا لى المشابهة لفظا ومعنى الكف الخطاب الحرفية ومنها ثلثتها افرادا وتعرفنا ومنها ثلثها لفظا ومعنى الكف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى وخرج بقولنا ومنها ثلثتها افرادا وتعرفنا بالمتشابهة والمثبته بدلائمها مما يثبات الاسمية لافرادا والنكرة غير المقصودة لانها لم تثبت لها تعرفنا وجعل السيد علة البناء المشابهة للكف ذلك فى الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة فى النكرة غير المقصودة مع عدم ثبوتها وبنى على حركة للاعلام بأن بناء غير اسمى وكانت نكرة لا تدل على الكسر لا تنس بالمتنادى المضاف الى باء المتكلم عند حذف يائه كقضاء النكرة أو على الفتحة لا تنسبه عند حذف ألفها كقضاء بالفتحة قوله القا كهى وأورد عليه أن المتنادى المضاف للبناء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يسهل الفرق * وأجيب بأنه قليل فلا ينظر اليه (قوله المتنادى) ليس بقيد بل بيان لموتروع المسئلة لان الكلام فى أحكام المتنادى وأخره عن قوله المعرف شرورة اه غزى (قوله فى رفعه) أى رفع نظيره على ما قاله الغزى أو المراد رفعه فى غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به ولو كان معربا فالدفع ما يقال الرفع اعرابا فمتنا فى قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة طاهرة أو مقنونة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحج بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء

قوله * هذى برزت لنا
 فهجعت رسيما * والاصناف
 القياس على اسم الجنس
 لكثرة نظما ونثرا وقصر
 اسم الإشارة على السماع
 اذ لم يرد الا فى الشعر
 صرح فى شرح الكافية
 بموافقة الكوفيين فى اسم
 الجنس فقال وقولهم فى
 هذا أضح * تنبيه * أطلق
 هنا اسم الجنس وقيدته فى
 التسهيل بالمبنى للنداء
 اذ هو محل الخلاف فاما اسم
 الجنس المفرد غير المعين
 كقول الأعمى يارب جلاخذ
 يدي فنص فى شرح الكافية
 على أن الحرف يلزمه
 فالخاصة أن الحرف يلزم
 فى سبعة مواضع المنسوب
 والمستغاث والمتخج منه
 والمتنادى البعيد والمضمر
 ولفظ الجلالة واسم الجنس
 غير المعين وفى اسم الإشارة
 واسم الجنس المعين ما عرفت
 (وابن المعرف المتنادى
 المفرد * على الذى فى رفعه
 قد عهدا) أى اذا اجتمع فى
 المتنادى هذان الامران
 التعريف والافراد فانه
 يبنى على ما يرفع به ولو كان
 معر باوسوء كان ذلك
 التعريف سابقا على
 النداء نحو يارب اذ غارنا

وضوحاً وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء وردته للناطق ببناء ما لا يمكن
 سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فاشتم ما لا يقبلان التنكير فان قلت العلم
 اذا أريد انما فته تنكيرها الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الا تعريف
 المضاف أو تخصيصه فلما أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس
 المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا
 كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أي قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال
 أي اقبال التكلم على المنادى أي القائم ~~بالكلام~~ تنحوه وليس المراد اقبال
 المنادى على المتكلم كما قد يتوهم تأخره عن النداء فيلزم كون الحكمة حالة النداء
 غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الحكمة
 على تنكيرها وهو بالطل والعطف من عطف الازم قال الدمامني التعريف
 لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل به - ماع كون الكلمة مناداة بل دليل انتقائه
 في أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ يقول الشارح بسبب القصد
 والاقبال أي مع كون الكلمة مناداة (قوله المركب المزجي) المراد به ما يشمل
 العددي كخمس عشرة لانه أيضاً من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثني
 عشرة مجرى المضاف كسبأني في الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كقَالَ
 البعض أن نحو يزيدان ويزيدون من النكرة المقصودة لان العلم لان العلمية
 زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابداع اعتبار تنكيره ولهذا دخلت علمها آل
 فتعرفها ما بالقصد والاقبال (قوله وياقضي) بخذف التثنية اتفاقاً لحدوث البناء
 واثبات اليباء اذ لا موجب لحدوثها قاله الخليل وذبح المبرد الى أن اليباء تخذف
 لان النداء دخل على اسم متون محذوف اليباء فبقي حذفها بحالها وتقدر الضمة
 فيها ومجس الخلاف بينهما اذ لم يصير تخذف اليباء ذا أصل واحد والاثبت اليباء
 اتفاقاً كما في مراسم فاعل من أرى قاله في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أي
 يفرد معرفاً أو منكر أو مجمله أو يظرف أي جوازاً برحجان بل أوجه كثير
 ذاهبين الى أنه من شبهه المضاف كما يفيد قول الهمع أما الموصوفة مجردة أو مجمله أو
 ظرف فن شبهه المضاف فن نصب وجوز اليكسائي فيها البناء اه وعلى هذا
 لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فها بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من
 التصريح أن الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على
 الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبهه
 المضاف ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد
 النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد موصوف ثم رد الوصف ويجوز
 كل في احتمال الامر من واستثنى ~~كل~~ الدمامني جواز وصف المنادى المقصود

فيه بسبب القصد والاقبال
 وهو النكرة المقصودة
 نحو يا رجل أقبال تريد رجلاً
 معيناً والمراد بالمفرد هنا
 ان لا يكون مضافاً ولا شبيهاً
 به كما في باب لا يندخل في
 ذلك المركب المزجي والمثنى
 والمجموع نحو يا معديكرب
 ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان
 ويا رجلاًن ويا مسلمون وفي
 نحو يا موسى ويا قضي ضمة
 مقدره ~~تنبهات~~
 الاول قال في التسهيل
 ويجوز نصب ما وصف من
 معرفة بقصد واقبال
 وحكاية في شرحه عن القراء
 وأيده بجماروى من قوله
 صلى الله عليه وسلم في
 تنحوه يا عظيم يا رجي
 ليكل عظيم وجعل منه قوله

أدارا بحزوي هجت لعين
 عمرة * الثاني ما أطلقه هنا
 قيده في التسميل بقوله غير
 مجرور باللام للاحتراز من
 نحو الزيد لعمرو ونحو بالماء
 والعشب فان كلامهما
 مفرد معرف وهو مجرب
 (الثالث) اذا ناديت اثني
 عشر واثني عشرة قلت
 يا اثنا عشر ويا اثنا عشرة
 بالالف وانما بي على الالف
 لانه مفرد في هذا الباب
 كما عرفت وقال الكوفيون
 يا اثني عشر ويا اثني عشرة
 بالياء اجراء لهما مجرى
 المضاف (وان انضمام
 ما بناه قبل النداء) كسبويه
 وحدام في لغة الحجاز
 وخمسة عشر (وليجر مجرى
 ذي بناء حدثا) ويظهر اثر
 ذلك في تابعه فتقول
 ياسيمو يدا العالم برفع العالم
 ونصبه كما تفعل في تابع
 ما تحدد بناؤه نحو يازيد
 الفاضل والمحكي كاللبن
 تقول يانابط شر المقدام
 والمقدام (والمراد المنكور
 والمضافا * وشبهه انصب
 عاد ما خلافا) أي يجب
 نصب المنادى حتما في ثلاثة
 أحوال * الاول النكرة
 غير المقصودة كقول الواعظ

بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصفها الا النكرات
 قال وغاية ما يمكن له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصوغ وصفه
 بجميع ذلك وقد تراءه ووصفها قبل النداء ثم جاء النداء داخل على الموصوف
 ونصبته جميعا لا داخل على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما
 يتم على النصب * وأجاب في التصريح بأنه يعترف في المعرفة الطارئة ما لا يعترف
 في الاصلية ثم نقل عن الموضع أن الجملة أي في نحو يا عظيم ابرجى لكل عظيم حال
 من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها
 قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال
 شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التثنية على أن كلام المصنف هنا
 مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) أي أثرت والعمرة الدمع (قوله قيده في التسميل)
 هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في الاستغاثة اذا استغثت اسم عنادى خفضا
 باللام فها هنا مقيد بما سمي أفاده سم (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) أي
 لتسميهما في الصورة (قوله وانما انضمام ما بناه قبل النداء) فان قبل المبنيات انما
 يتحكم على محلها فلا يقتدرفيهما فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه
 فأرضى أي وحركة البناء لا تكون محمولة لانه ليست من مقتضيات العامل والحركة
 المحلية من مقتضياتها فانحصرت في حركة الاعراب (قوله ما بناه) أي أو حكاها كما
 سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحدام فقط أي وأما في الغنم
 فهو مجرب فيكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجتدا (قوله وليجر مجرى ذي
 بناء حدثا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع
 اسم الاشارة في قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب
 المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جوار رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه
 الفارسي وعلى هذا كان يقضي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه
 ويقتصر على قوله فتقول ياسيمو يدا العالم الخ فتسدر (قوله برفع العالم) أي مراعاة
 للضم المقدر ونصبه أي مراعاة للمحل المتبوع ولم يجز مراعاة للنكرة البناء لانها
 لا صلتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه يبا أشبهت حركة
 الاعراب العارضة بنا على عامل المتأصلة في المتبوعة والطلاق الرفع على حركة التابع
 فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكي كاللبن) مقتضاه أن
 المحكي ليس ببنين وهو مذهب السمد ولهذا جعل اعرابه تقدير ياء وهو أوجه مما
 في التصريح أنه مبنين ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الاعراب فيشمل
 الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كاللبن أنه يبنى على ضم منوي
 ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أي لغرض ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا

نادى فلا يقال باغلامك لانه لا يستلزامه اجتماع التقيضين لاقتضاء النداء خطاب
 الغلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغير المتضامين وامتناع
 اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة افاده النوشري نقل عن المتوسط
 وهو اولي مما ذكره البعض (قوله يا غامدا الموت يطلبه) قال البعض الواو
 استثنائية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حاله لكان
 من أمثلة الشبيهة بالمضاف لا مما نحن بصدده اه وفيه ان المعنى على الحالية
 لا على الاستثنائية فالاولى عندي أنه من شبه المضاف لامن المفرد وان درج
 عليه الشارح وغيره لما عرفته فتمسك بـ (قوله أبارا كبا ما عرضت قبلن) **نصريح**
 تمامه * نداء ماى من نجران أن لا تلاقيا * أصل امان ما فأدغمت نون ان الشريطةة
 في مع ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدنية وما بينهما
 ونجران بلد باليمن تصریح (قوله أحال وجوده هذا النوع) أى نداء غير المقصود
 مدعى ان نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على
 قول الناظم عاد ما خلافا الآن يقال المراد خلافا معتداه أو عاد ما في الجملة
 (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متممه بأن يكون معه مولا أو معطوفا
 قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو نعتا على ما صرح من
 الخلاف فالوصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فقد رضمه كفى سم والمعول
 اما مرفوع أو منصوب أو محرور ولهذا عدد الامثلة (قوله وبالطالع اجبلا) هو
 معرفة بديل نعتة بجرقة ولا يقال موصوفة المقدر نكرة لانه تنوسى باقائه مقامه
 ولذلك كان هو المتأدى دون الموصوف المقدر لاله الشنواى ثم نقل عن الرضى جواز
 تعريف نعت النكرة المقصودة وتسكره وكذلك عن الشيخ خالد قال لكون
 التعريف مجتدا قال وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فمن سميت به بذلك)
 أى حالة كونه مستعملا فمن سميت به بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فسميت
 نصهما بالطول بل بالخلاف الاول اشبه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله
 و يمتنع في هذا الدخال بالخ) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عند شمس
 والمخالف نظر الى الاصل المتقول عنه (قوله نصبتما أيضا) أى وجوبا أما الاول
 فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى
 الجماعية معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد
 بثلاثة ثلاثة معينة وثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى
 اذا كان مفرد المعين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع الالاد اذ اريد به
 معين أما اذا اريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصهما
 كلواسمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضمت الاول) أى لانه نكرة مقصودة

ناغافلا والموت يطلبه
 وقول الاعشى يا رجلا خذ يدى
 وقوله * أبارا كما ما عرضت
 قبلن * وعن المنزلى أنه
 أحال وجوده هذا النوع
 * التانى المضاف سواء
 كانت الاضافة محضة نحو
 ربنا اغفر لنا أو غير محضة
 نحو يا حسن الوجه وعن
 ثعلب اجازة الضم في غير
 المحضة * الثالث الشبيهة
 بالمضاف وهو ما اتصل به
 شئ من تمام معناه نحو يا
 حسنا وجهه ويا طالع اجبا
 جبلا ويا رفيقا بالعباد
 ويا ثلاثة وثلاثين فيمن
 سميت به كذلك و يمتنع في هذا
 ادخال باعلى ثلاثين خلافا
 لبعضهم وان ناديت جماعة
 هذه عنتها فان كانت غير
 معينة نصبتما أيضا وان
 كانت معينة ضمت الاول

تصريح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوب الائه اسم جنس أريده معين
فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي آل اه ولم يكتب بحرف النداء لانه
لم يباشره وقضية التعليل امتناع يازيدور رجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش
ونقل عن المبردا الجواز قال سم وفيما سم قول المبردا الجواز في مسئلة ثلثنا بدون آل
(قوله ونصبته) أي عطفها على محسب الاول أو رفعته أي عطفها على لفظه والوجهان
ما أخذوا من قول المصنف الآتي

وان لم يكن محسوب آل ما نسقا * فقيه وجهان ورفع ينتفي

(قوله فيجب ضممه) قال شيخنا أي بناؤه على ما رفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه
ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوسع (قوله وتجريده من آل) لانه لا يجمع
بين ياو آل الاعم لفظ الجلالة والحكمة المصدرية بال كما يأتي (قوله مردود)
كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير * ويمكن أن يقرأ
تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدّر لواحد منهما خبر على حذف نون بما
عندنا وأنت بما عند لراض * وهذا الجواب أولى لايها ما قبله أن ابن خروف لو
قال بأحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فأفهم ووجه رد الأول أن
الثاني ليس جزء علم حتى يمنع دخول يا عليه ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد
به معين فيجب تعريفه بال ما تقدم لأنه تخيير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوي
أن تعرض له ويؤخذ رده عما تقدم فقام مل (قوله وافادته فائدته) هي طلب
الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سدا الحرف
مسدده ووجودان لكن سد مسدده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ
والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) في الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به
لامفعول به (قوله يازيد جملة) أي مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد
أنه بنفسه جملة كذلك قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول
الاحتمالين الآتين في تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أي محذوف تبعاً
لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل أن المراد استتري بالانها لما عملت عمله جاز
أن يستتر فيها ما استتري الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقصراً عليه ولكن
الاول أوفى بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني يكون يازيد بنفسه جملة
وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال محتملة
لظهور المنادى بكسر الدال فقيه (قوله أو مقدر) اعترضه شيخنا بأن التقديرين يأتي
وجوب الذكروا جواب البعض بأن المراد بالذكروا الملاحظة وكلام الشارح مبني
على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياساً قبل الامر والنداء كما سيأتي
(قوله وشخو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على شخو وتمن ويقع

وعرفت الثاني بل وذهبته
أورفعتها الان أعدت معه
يا فيجب ضممه وتجريده
من آل ومنع ابن خروف
اعادة يازيد تخييره في الخاق
آل مردود * (تنبيه) *
انصاب المنادى لفظاً أو
محلاً عند سيبويه على أنه
مفعول به ونصبه المفعول
المقدر فاسئل يازيد عنده
أدعوز يازيد الحذف الفعل
حذفاً لازماً لكثرة
الاستعمال وللدلالة حرف
النداء عليه وافادته فائدته
وأجاز المبرد نصبه بحرف
النداء لسد مسد الفعل
فعل المذهبين يازيد جملة
وليس المنادى أحد جزأها
فعد سيبويه خراً ها أي
الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء
سد مسد أحد جزأ الجملة
أي الفعل والفاعل مقدر
والمفعول ههنا على
المذهبين واجب الذكر
لفظاً أو تقديراً اذ لنداء
بدون المنادى (وشخو يذ
ضم وافتحن من شخو * أزيد
ابن سعة لا تن) أي اذا
كان المنادى علماً مفرداً

ووصوفاً بآب متصل به
 مضاف الى علم نحو ياز بدن
 سعد جاز فيه الضم والفتح
 والختمار عند البصريين
 غير المبرد الفتح ومنه قوله
 يا حاكم بن المنذر بن
 الحارود * سر ادق المجد علمك
 محمود * (تنبه) * شرط
 جواز الامر بن كون الابن
 صفة كالمواظف فلو
 جعل بدلاً أو عطف بيان
 أو منادى أو مفعول بفعل
 مقدر تعين الضم وكلامه
 لا يوفي بذلك وإن كان مراده
 (والضم ان لم يل الابن علماً
 * ويل الابن علم قدحتمها)
 الضم مبتدأ خبره قدحتمها
 وان لم يسل شرط جوابه
 محذوف والتهديد فالضم
 متحتم أى واجب ويجوز
 أن يكون قدحتمها جوابه
 والشرط وجوابه خبر
 المبتدأ واستغنى بالضمير
 الذى فى حتم رابط الان جملة
 الشرط والجواب يستغنى
 فيهما بضمير واحد لتزاهما
 مستزلة الجملة الواحدة
 وعلى هذا فلا حذف ومعنى
 البيت أن الضم متحتم أى
 واجب اذا فقد شرط من
 الشروط المذكورة

التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمهما مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما
 (قوله بآب متصل) أنت خبير بأن المراد بآب لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه
 بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً مضافاً بالنصب على
 الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفرداً أو غيره حقه سم (قوله
 جاز فيه الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتح ابن اذا الحاجر بينهما
 ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف
 وجعلها مائياً واحداً تكمة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ
 عبد القاهر أو على اقحام ابن وضافة زيد الى سعد لان ابن الشخص يجوز اضافته
 اليه للاستبانه اياه حكاية في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فحة
 زيد فحة اتباع وعلى الثانى فحة بنيه وعلى الثالث فحة اعراب وفتح ابن على
 الاول والثالث فحة اعراب وعلى الثانى فحة بناء اه تصرح ببعض تغيير ونقل
 شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بآب اذا كان
 أى العلم الموصوف بآب مفتوحاً ثم نقل عن الطبرلاوى ما نصه واعلم أنه لا يجوز فى
 تابع العلم الموصوف بآب الا نصب نحو ياز بدن عمرو العاقل بنصب العاقل كما
 جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم
 العلم الموصوف بآب ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقاً وكان المانع من الرفع
 عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابيع والمتبوع غير اه (قوله يا حاكم بن المنذر الخ)
 من الرجز المذبل شذوذ كما قررت فى محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق
 سخن المدار (قوله شرط جواز الامر بن) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من
 الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابقا وهو أن يكون المنادى ظاهراً للضم بأن
 يكون صحيح الآخر وسيدكره الشارح وشرط النوى فى شرح مسلم أن تكون
 النبوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التشدكبر وغلطوه فتحوز بآب فاطمة
 كما ياز بدن عمرو كذا فى الفارضى قال شيخنا وينبغى أن يراى كون لفظ ابن مفرداً
 لا مشتق ولا مجموعاً ولا يتحتم أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى
 بذلك) أى لأن ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل الابن علم) معطوف
 على ويل الاول والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كفى فى فتح الضم (قوله
 وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور ولكن فيه حذف فاء الجواب
 للضرورة وفى الاحتمال الاول أيضاً ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب
 أن يكون الشرط فعلاً مانعاً بحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً بالشعر قاله
 الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من
 الشروط المذكورة) يعنى الشروط الاربعه المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل

بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى
يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الاوجوب الضم عند فقد شرط من
شروط اربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف بقيد
اشتراط افراد العلم الموصوفين بان لاننا نقول هذا يؤدى الى افادة مثاله اشتراط
افراد العلم المضاف اليه ابن ايضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط
البيسة المذكورة متنا وشرحا فلناخرج يكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن
زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد و يكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل و يكونه متصله
نحو يا زيد الفاضل بن عمرو و يكونه صفة له نحو يا زيد بن عمرو على أنه بدل و يكونه
مضافا الى علم نحو يا زيد بن أخينا فيجب النصب في الأول والضم في البقية (قوله
يا رجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظرا لانه تقدم أنه يجوز نصب
التسكرة المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الآن يجعل وجوب
الضم نسبيما عنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله يا زيد الفاضل)
يصدق هنا أنه لم يبل ابن علما لصدق السالبة بنفي الموضوع سم وقد أساء البعض
التصرف فوجهه بصدق السالبة بنفي الموضوع صدق لم يبل الابن علما ما زيد الفاضل
ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أى وانشاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف
به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف
نصب قال في التصريح ببناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو يا رجل طرف
بفتحهما فتحوز واذلك هنا اه (قوله لما كعب بن مامة) هو الذى آخر رقيقه بالماء
ومات عطشا ومامة اسم أمه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد
الطائى المشهور اه ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح
شواهد ه هو أوس بن جارية الطائى وسعدى أمه اه وكذا قال العينى وبه
يعرف مافى كلام شيخنا السيد المتضى أنه حاتم المراد بعمر بن عبد العزيز
كما قاله السيوطى وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمرا بالالف عند من
يحيز الحاقها فى غير التذبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمرا بالنون
للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفى التخرىج الثانى فظفر
ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أى لان مذهبهم أن الفتح فى الأول ليس
لتركيب بل للاتباع أولا شاقته الى ما بعد ابن نعم اعراية فتحة ابن على الاضافة
المذكورة غير ظاهرا لان ابن على الاضافة متعم بين المتضابقين ففتحة غير
مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديره الى مثل ما أضيف اليه ما قبله
مقدر قبله بأى وأعى مثلاقا تم (قوله لانلركبته معه) أى كتركيب خمسة عشر
والظاهر فى اعرايه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبنى على ضم مقدر منع

كفى نحو يا رجل ابن عمرو
ويا زيد الفاضل ابن عمرو
ويا زيد الفاضل لانتفاء
علمية المنادى فى الأولى
وانصال الابن به فى الثانية
والوصف به فى الثالثة ولم
يشترط هذا السكوفيون
كقوله * لما كعب بن مامة
وابن أروى * بأ جود منك
يا عمرا الجواد بفتح عمرو على
هذه الثلاثة بصدق صدر
البيت ونحو يا زيد ابن
أخيها لعدم اضافة ابن الى
علم وهو مراد بجز البيت
* تنبيهات * الأول
لا اشكال أن فتحة ابن فتحة
اعراب اذا ضم موصوفه
وأما اذا فتح فكذلك عند
الجمهور وقال عبد القاهر
هى حركتنا لانلركبته
مع * الثانى حكم ابنة فيما
تقدم حكم ابن فيحوز
الوجهان نحو يا هند بنت
زيد خلافا لبعضهم

من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحر كذا زيد على هذا حر كذا بنمة (قوله ولا أثر للوصف بينت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة تهي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها ابعددة الشبه أو كثيرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما ما حازا حصينا وهو تعذر كالماء الموحدة اه وهو لا يأتي الاعلى القول بأن الفتح للاتباع ومثله الوصف بينت الوصف بيني تصغيراين (قوله بلتحق بالعلم الخ) أى لكثرة استعمال المذكور ان كالمعلم (قوله ويأصل بن نسل) يضم الضاد المنجبة علم جنس من لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ومجوز فتح ذى الضمة) ممتدأ خبره بوجوب المراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله فى غيره) أى غير النداء كخاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أى اذ لم تقع ابتداء سطر كفى الدماميني عن ابن الحاحب ولم تكن البتوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كفى الفارضى وقوله فى الحالتين أى النداء وعدمه ومثله ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف بينت فى غير النداء اذ لا يجوز فتحه فى النداء وهو خلاف ما فى الدماميني حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين بصر فون هندوا ونحوه فقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان ذون فلا ضرورة) كقوله جار يقيم فى ميس بن ثعلبة * ولا فرق فى العلم فى جميع ما ذكر بين الاسم والسكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف يابن مضافا كفى فأم بوجوب تنوين زيد واختاره الصفدى فى تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب اليه تمثيلا نحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ان كفى يابن بن سعيد (قوله وانهم أو انصب) فى عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرار اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل فى الاسماء اذ انصب قال سم وظاهره جوارا وجهين ولو فيها ضمهم مقدر ويقرب بين هذا وما تقدم بأن التصديق للاتباع للتحقيق ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضمت المتادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعمة الضم والنصب وان نصبت تعين نصب نعمة فان ذون مقصور نحو باقى للضرورة فان نوى الضم جاز فى نعمة الوجهان أو النصب تعين نصب نعمة كذا فى شرح التسهيل للرادى وغيره (قوله مما له استحقا قضم يننا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق بين معناه معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه فى هذه العبارة ما ذكره الشاطبى أنه هو الخبر وجمله بين

فتحوا يهذب بنت عمر وواجب الضم * الثالث يلحق بالعلم يافلان بن فلان ويأصل بن نسل ويأصل بن سعيد ذكروه فى التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فى مثله مما ليس يعلم الترام الضم (الرابعة) قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمه الدال * الخامس قال فيه أيضا ومجوز فتح ذى الضمة فى النداء بوجوب فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن فى الحالتين خطأ وان ذون فلا ضرورة * السادس اشترط فى التسهيل لذلك كون المتادى ذات ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فتحوا يعامسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضح) أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقا قضم يننا) فقد ورد السماع بها فى الضم قوله * سلام الله يادطر عليها *

بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن
 الحرف الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو يوافئني وياقني فاذا اقون حذق لا لتقائه
 ساكن مع التنوين فلم يقد التنوين في وزن الشعر شياً اه قال شيخنا وتبعه
 البعض وقد يقال فإنه تظهر فيما اذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين
 فينون ثم يحرك لأى فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقاً (قوله ليت الخ) قوله
 حذقت عزة بعد المحرور وانصرفت * فحى ويحلك من حيالك يا جل
 وقوله فأشكرها بالنصب جواب التمني وقوله مكان جعله العيني منصوباً على
 الظرفية ولم يدكر متعلقه ولعل التقدير أنى يا رجل حيث في مكان يا جل حيث
 (قوله أعبدا الخ) لاجتياز نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل
 أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف
 فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبي يضم
 الشين المجتزئ وفتح العين المهملة والباء الواحدة (قوله نمر بت صدرها الخ) أى
 متنجية من تخلي مع ما قيمت من الحروب فالتى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على
 صدرهن عند ربه مهول وأصل أوأتى وواتى جمع واقية من الوفاية وهى الحفظ
 فأبدلت الواو الأولى همزة كما سأتى فى قول الناظم وهمز أول الواو من رذ الخ
 (قوله وواتى الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم
 والأعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل
 والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختصار
 النصب فى العلم لعدم الالباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا يلبس
 بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهم فى
 التنوين ولم أوقف على هذا الرأى لأحد اه وفيه أن فعله اختصار نصب العلم
 لا ينتج عنه لأنه كما لا الالباس فى نصبه لا الالباس فى نسه فلا يتم التعليل إلا
 بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل فى الأسماء وهو الأعراب
 أولى تقدير (قوله جمع يا) أى مثلاً لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله
 المتزوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني وأراد بعبارة
 القبيلة المعهودة بدليل التأنيب فى قوله عرفت قول البعض تبعاً للعيني وعدنان
 أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لان النداء معترف
 وأل معترف ولا يجتمع بين أداتى تعريف اه تصريح وفى الحذف أن النحو بين
 مختلفون فى نداء العلم الذى فيه آل كالحرف وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه
 لا مانع من نداءه لانهم اتسموا بندااء فبه آل اللاتجتم معترفان وذلك غير لازم
 هنان آل هنا غير معرفة لأن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الأ أنه يقتض

وقوله * ليت النجبة
 كانت لى فأشكرها
 مكان يا جل حيث بارجل
 ومن النصب قوله * أعبدا
 حل فى شعبي غربياً * وقوله
 نمر بت صدرها الخى وقالت
 يا عبدا لقد وقتك
 الأواقي * واختار الخليل
 وسيدويه الضم وأبو عمرو
 وعيسى ويونس والجرى
 والمبرد النصب ووافق
 الناظم والاعلم والأول فى
 فى العلم والآخرين فى اسم
 الجنس (يا ناطر ارحص
 جمع يا أوأل) فى شعره
 عباس بالملك المتزوج
 الذى * عرفت له بيت العلامان
 عدنان وقوله * فبا العلامان
 اللذان فرأى * أبا كما أن
 ذهبنا نأشرا * ولا يجوز ذلك
 فى الاختيار خلافاً
 للبعداديين فى ذلك (الامع
 الله) فيكون اجاماً للزوم
 آل له حتى سارت كالجزم
 منه فتقول بألله بانبيات
 الألفين وبألله بحدنهما
 وبألله بحدف الثانية فقط
 (و) الامع (بحدى الجملة)

بنحو يا أنطق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمى به من
 موصول مبدوء بأل نحو الذي والتي الآن يفرق بتأني اسقاط أل في العلم لسكونها
 زائدة عليه بخلاف نحو الذي والتي سمي سها وفيه تأمل اه (قوله نحو يا
 أنطق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمي به يجب
 قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض وانظر ما انصرف بين هذابين يا الله
 حيث حوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة اه وأنت خير بان لاسم الجلالة خواص
 لا يشارك فيها غيره فلا يعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة (قوله نحو الذي
 والتي) أي مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمي به فوافق قوله في
 التصريح أي استفق على منه يندائه (قوله وسقويه الناظم) قال أوجحان والذي
 نص عليه سيويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بثمين كل منهما ما
 اسم تام والذي يصلته بمنزلة اسم واحد كالخرف فلا يجوز زيد أو همع (قوله نحو
 يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالماضف
 فينصب لان شدة تميز اه وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تميزا فمجرد حتى يكون
 الاسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالماضف بل هو تمييز نسبة عامله مثل
 المحذوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون
 نصب الاسد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقاسمه في الاعراب (قوله لان
 تقديره يامثل الاسد) أي فلما نادى في الحقيقة لم يدخل عليه أل واعتز به الساطبي
 بل زوم جواز نحو يا القرية لان تقديره بأهل القرية ولا يقول به الناظم وابن
 سعدان قال سم ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى التلبية
 وصير اللفظ في قوة يامثل الاسد ولا كذلك ما أورد فتأمل (قوله ويقال اللهم
 بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه
 حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على
 الميم لصيرورتها كالجزمه اه أي فيكون جعل حركة البناء على الميم يجعل حركة
 الاعراب على الهاء في نحو عدة وزنة تجامع العوضية والمخة الاول والفرق أن
 التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فليس بصيرورة الهاء جزأ وجه قوى وفي
 اللهم عن كنهه مسئلة فليس بصيرورة الميم جزأ أو كالجزمه وجه قوى (قوله أي
 بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أخرت تبر كالمبداء باسم الله تعالى اه سم ولا
 يجب أن يكون اجعوض في محل المعروض عنه بخلاف البديل واختيرت الميم عوضا
 عن الالمناسبة بينهم ما فان بالتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حير
 كقوله * يرحى وراثي باسمهم واسمهم * وكانت شدة لبيكون العوض على حرفين

نحو يا أنطق زيد فيمن
 سمي بذلك نص على ذلك
 سيويه يزاد عليه المبرد
 ما سمي به من موصول مبدوء
 بأل نحو الذي والتي وصقويه
 الناظم وزاد في التمهيل
 اسم الجنس المشبه به نحو
 يا الاسد شدة أقبل وهو
 مذهب ابن سعدان قال في
 شرح التمهيل وهو قياس
 صحيح لان تقديره يامثل
 الاسد أقبل ومذهب
 الحمهور المنع (والأكثر)
 في بناء اسم الله تعالى أن
 أن يحذف حرف النداء
 ويقال (اللهم بالتعويض)
 أي بتعويض الميم المشددة
 عن حرف النداء (وشذبا
 اللهم في قر بوض) أي شذ
 الجمع بين يا والميم في الشعر

كالمعوض (قوله اني اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم تنزل
 اه زكريا **فائدة** لا يوصف اللهم عند سبويه كالأوصف غيره من الاسماء
 المختصة بالنداء وأجاز المراد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل
 اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سبويه على النداء المستأنف اه دما مني
 وعلى بعضهم مذهب سبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه
 متصرفا وصار مثل جميعه اذا ما جازت صوت مضموم الى اسم مع بقائه ما على
 معنيهما بخلاف مثل سبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله
 ببقية جملة مخدوفة الخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج الى
 العاطف في نحو اللهم اغفر لي (قوله صحيح) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض
 النسخ صحيح يا اياه (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه
 اللفظة كأنه على ثلاثة أقسام من الاشتغال كمنونة ملايسة وقوله أحدها
 النداء أى استمعها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب وان دفع اعتراض
 البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان
 واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المحجب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها
 تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دلالة الخ بأن المناسب أن يقول
 ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها المحجب الخ) قال شيخنا وتبعه
 البعض ان اللهم في الموضوعين الأخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم
 فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا لنسلم خر وجه في الموضوعين
 عن النداء بانكامة لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكن أو الندرة وقد
 يشير اليه قول الشارح في الموضوع الاول المتقابل لهذين الموضوعين أحدها النداء
 المحض واثم سلم خروجها عن النداء بالكامة فلان سلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم
 التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصل لا يستلزم خروجها عما لها من
 اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم
 منادى أى ولو صورة مبنية على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قواذلم تدعى) بسكون
 الدال وشم العين المهملة

كقوله * اني اذا ما حدثت لآ
 * أقول يا اللهم يا اللهم
 * (تنبيهات) * الاول
 مذهب الكوفيين أن الميم
 في اللهم ببقية جملة مخدوفة
 وهى أمنا بخير وليست
 عوضا عن حرف النداء
 ولذلك أجازوا الجمع بينهما
 في الاختيار * الثاني قد
 تحذف آل من اللهم كقوله
 لا هم ان كنت قبيلت صحيح
 وهو كثير في الشعر * الثالث
 قال في النهاية تستعمل اللهم
 على ثلاثة أنحاء * أحدها
 النداء المحض نحو اللهم أئبنا
 (ثانيها) أن يذكرها المحجب
 تمكينا للجواب في نفس
 السامع كأن يقول لك
 القائل أزيد قائم فتقول
 له اللهم نعم أو اللهم لا ثالثها
 أن تستعمل دلالة على
 الندرة وقوله وقوع المذكور
 نحو قولك أنا أزورك اللهم
 اذلم تدعى ألا ترى أن
 وقوع الزيارة مقروبا بعدم
 الدعاء قليل

فصل
 (تابع) المنادى (ذى الضم)

فصل (قوله تابع ذى الضم) لوقال ذى البناء لشهدلى نحو يازيدان ابني
 عمرو يازيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقدير كياسيبويه ذا الفضل
 وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا القاضل
 ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فافلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين
 حظه كصاحب الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع وتوابعه

كالمصرح به أيضا الرضي نحو يا زيد او عمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على
 الفتح قاله سم وأنا أقول سياتى في باب الاستغناء من هذا الشرح بتجوز نصب
 تابع المستغاث المحرور باللام مراعاة للمحل وصرح به في الهمع أيضا ويرد على نصب
 النسق المعرف الخالي من آل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره
 زيادة الاستغناء مما صرح به المصنف من أنهما كما استعمل بالنداء اللهم الآن
 يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى
 على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال
 المحل بتحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز
 فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب
 نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كالمصرح به السيوطى
 وشهر اليه الشارح ~~لكن~~ انما ينعى المنادى المضموم مضافا لاشارة غير
 محضة اذا كان نكرة مقصودة لئلا ينعى بجوز نعتها بالنكرة لكون نعتها
 طارئا لاقال كيف ينعى المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت
 معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فتعين نصبه كالمصرح به
 السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجوز السيوطى رفع المضاف اضافة غير محضة
 لانها على تقدير الانفصال نضار بزيدى تقدير نضار بزيدا ونضار بزيدا شبيه
 بالمضاف وقوله دون آل حال من تابع او من الضمير فى المضاف فنقول البعض تبعها
 للشيخ خالدا لخال من المضاف فيه نساءه لوقوع (قوله نعت الخ) اشارته الى أن
 المراد بالتابع ما عد البدل والنسق بقريته المقابلة (قوله كاهم أو كاكم) اشارته
 الى أن الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون لفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ
 المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل انغية ويلفظ الخطاب نظرا الى
 كون المنادى محيا طالما فعلت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الهماعين ثم
 قال ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت
 يا أيها الذى قام وقعت كان فيه التثنية وليس كذلك لان الاتفات من خلاف
 الظاهر وكلا الطرفين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب
 لظاهر المنادى اه لمخصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطرفين
 فى كلام أن لا يعدل الى غيره فيه قدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطى فى جمع
 الجوامع وجوز الكوفية وابن الانبارى رفع النعت المضاف اضافة محضة والقراء
 رفع التوكيد والعطف نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة)
 أى الغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه
 وبه صرح السيوطى كالمصرح (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك

المضاف دون آل * أزمه
 نصبا مراعاة لمحل المنادى
 نعتا كان (كأزيد ذا
 الخليل) أو ما نحو يا زيد
 عائدا للكباة وتوكيد نحو
 يا زيد نفسه وياتيم كاهم أو
 كاكم ~~وتنبه~~ ان الأول
 أجاز الكسائى والقراء
 وابن الانبارى الرفع فى نحو
 يا زيد صاحبنا والهمع
 المنع لان اضافته محضة
 وأجازه الفراء فى نحو
 ياتيم كاهم وقد سمع وهو
 محمول عند الجمهور على
 القطع أى كاهم يدعى
 (الثانى) ثم لى قوله ذى
 الضم العلم والنكرة

على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهوم صنيعه أن المبني قبل النداء قسم مبين
للقسمين قبله العلم والشكرة المقصودة وائس كذلك فلو قال ولومبنيين قبل النداء
لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء ياسيدويه ومثال الشكرة المقصودة
المبنية قبل النداء يامن خلقني أي بالها خلقني (قوله أي ماسوى التابع) أي
من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بأل) أي تابع ذى الضم المضاف
المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف إضافة
غير محضفة إلى ما مر عن السبوطي وأشار إليه الشارح ووجه محور الأمرين
في الأول والثالث والرابع الخاقها بالمفرد لان غير المحضفة ومنها إضافة المقرون كالأ
إضافة فان قلت فلم يلحق الشبيه بالمضاف إضافة غير محضفة به اذا نودى باستقلبين
قلت محافضة على اعرابهما الذي هو الأصل فألحقاه بتابعين المشابهة له مع
احصول الاعراب لفظاً أو تقديره وهذا في حالة رفعه ما على القول بأنه اتباع
لا اعراب كما سيأتي ولم يلحقه به مستقلين محافضة على الاعراب فروعى الاعراب
في الخالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم يجوز في التابع المفرد البناء كما جاز
في تابع اسم لا المفرد نحو لارجل طرف فيها قلت لان المناذى لفظاً ومعنى هو
المتبوع ولا دخل لاي في التابع والمعنى بلا في الحقيقة فهو التابع لا المتبوع غالباً
فكان لا يباشرت التابع وذلك لان معنى لارجل طرف فيها لا طرفية في الرجال
الذين فيها ما لم يضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النبي على التمدد
لحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت الشكرة المقصودة معرفاً
بأل أولاً فيخوز ارجل العاقل والعاقل وبارجل عالم وعالم ان ذصبت رجلا
لجواز نصب الشكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفتها (قوله ارفع) ظاهره
أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع
بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أودع وأوجب بأن العامل فيه مقدم من لفظ عامل
المتبوع مبنياً للجهول وهو مع ما فيه من التكيف يؤدي الى التزام قطع التابع وقال
السبوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا
حركته كحركة المناذى حكاه في النهاية اه والتجهم فاقا لبعضهم أن ضمة التابع
اتباع لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعاً للفظ اشارة اليه وعلى هذا
يكون في التعجب من الرفع تسهيم فاعرفه (قوله ويا غلام بشر) أي يتنون بشركلاه
معرب بفتح مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حقهنا (قوله أولاً) أي
في قوله تابع ذى الضم وثانياً أي في قوله وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أي
بقراءة افراد البدل وعطف النسق بضمهم بعد ذلك فالآتي مخصص
لما تقدم وقوله والتوكيد أي لفظياً أو معنوياً (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد

المقصودة والمبني قبلي
النداء لانه يقتضيه
كامله (وما سواه) أي
ماسوى التابع المستكمل
للشركتين المذكورين وهما
الإضافة والحق من آل
وذلك شيان المضاف
المقرون بأل والمفرد (ارفع
أو انصب) تقول يازيد
الحسن الوجهه والحسن
الوجهه ويازيد الحسن
والحسنة ويا غلام بشر
وبشراً ويا تميم أجمعون
وأجمعين فان نصب اتباعاً
للجمل والرفع اتباعاً للفظ لانه
يشبه المرفوع من حيث
عروض الحركة
(تبيينه) الأول شمل
كلامه أولاً وثانياً التواضع
الشمسة ومراده النعمة
والتوكيد وعطف البيان
وسايق الكلام على البدل
وعطف النسق الثاني
ظاهر كلامه أن الوجهين

على السواء (واجعلا
 كاستقل) بالنداء (نسقا)
 خالبا عن آل (وبدلا) تقول
 يازيد بشر بالضم وكذلك
 يازيدو بشر وتقول يازيد
 آبا عبد الله وكذلك يازيد
 وآبا عبد الله وهـ ذا
 حكمهما مع المنادى
 المنصوب لان البدل في نية
 تكرار العامل والعاطف
 كالتائب عن العامل
 (تتميمه) أجاز المازني
 والسكونيون يازيد وعمر
 وآبا عبد الله وتكررا (وان
 يكن محبوب آل مانسقا
 فقيه وجهان) الرفع والنصب
 (ورفع يتفق) أي يختار
 وقاؤه للخيار وسيمويه
 والمازني لما فيه من
 مشاكاة الحركة والحكاية
 سيمويه أنه أكثر وأما قراءة
 السبعة باجبال أو في معه
 وإطير بالنصب فالعطف
 على فضلان واقداً بنا
 داود مناضلا واختار أبو
 عمرو وعيسى ويونس
 والحري النصب لان
 ما قبله آل لم يبل حرف النداء
 فلا يحل كلف ما وابه
 وعسكا بظاهر الآية إذ
 اجماع القراء سوى الأعرج
 على النصب وقال المبرد
 ان كانت آل معرفة فالنصب
 والا فالرفع لان المعروف
 يشبه المضاف

يفرق بين هذا والفسق مع آل حيث شرح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى
 الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقوية المنسوق
 مع آل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وان بعد من
 حيث آل التي لا تتجمع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي
 ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يمهده أيضا بالخلو من آل لانه لا يكون في النداء
 الا خاليا من آل ولهذا قال السيوطي في جميع الجوامع وشرحه لا يبسدلان أي
 المنكرة المقصودة والاشارة ولا ذوال من المنادى قال سم وكان وجهه أن البدل
 على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه آل لكن نقل
 الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والتعنت
 في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة
 منفية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أي بلاتوين
 وكذا يرفع بشر بلاتوين في صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى
 المنصوب أي انهما معهما كالمستقل بالنداء فبما علمان يابعد له بما يعلمان به
 مستعملين بالنداء (قوله لان البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير
 المصنف أما على ما ذهب اليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية
 التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح
 كان كالمباشر له العامل ونظر ذلك ما وجهه برفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من
 أنبأ ما كان هو المقصود وأي صلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي
 قياسا على المنسوق المقرون بال و فرق الجمهور بما يعلم من تعليل حوازل الوجهين في
 المقرون وفي تعبيره بالا جازة اشارة إلى أنهم يحيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر
 وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله مانسقا)
 ظاهره ولو مضافا نحو يازيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله فقيه وجهان الرفع
 والنصب) لا امتناع تقدير حرف النداء قبله فاشبهه بالتعنت سيوطي (قوله وورفع)
 سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارسي (قوله لما فيه من
 مشاكاة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند
 الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن معطي مفعول
 معه وشعقة ابن الحشاب وقيل مفعول المحذوف أي وسخر ناله الظير (قوله فلا يجعل
 كلف ما وابه) أي فلا يطلب مشاكاته (قوله ان كانت آل معرفة) أي كما في الآية
 فالنصب أي المختار النصب لما في الشرح من أن المعروف يشبه المضاف أي من
 حيث تأثر ما فيه آل المعرفة بتعريف آل وتأثر المضاف بتعريف الاضافة أو
 تخصيصهما (قوله والا فالرفع) أي والاتسكن للتعريف كاتي من بنية الحكمة نحو

عطف على نكرة مقصودة
 نحو بارجل والغلام فلا
 يجوز فيه غند الاخفش
 ومن تبعه الالرفع (وايها
 معجوب ال بعد صفة يلزم
 بالرفع لدى ذى المعرفة)
 يجوز في ضبط هذا البيت
 ان يكون معجوب منصوبا
 فايها مبتدأ ويلزم خبره
 ومعجوب مفعول مقدم يلزم
 وصفة نصب على الحال من
 معجوب ال وبالرفع في موضع
 الحال من معجوب ال وبعد
 في موضع الحال مبني على
 الضم لحذف المضاف اليه
 وهو ضمير يعود الى اى
 والتقدير وايها يلزم معجوب
 ال حال كونه صفة لها
 مرفوعة واقعة واقعا
 بعدها ويجوز ان يكون
 معجوب مرفوعا على انه
 مبتدأ ويكون خبره يلزم
 الجملة خبر ايها والعائد
 على المبتدأ محذوف اى
 يلزمها ويجوز ان يكون
 صفة هو الخبر والمراد اذا
 نوديت اى فهمى نكرة
 مقصودة مبنية على الضم
 وتلزمها التنبيه مقبوضة
 وقد تضم لتكون عوضا
 عما فاتها من الانضافة
 وتؤنث لتأنيث صفتها نحو

المسح والى للجم الصفة نحو والحرث فالحنثار الرفع لان ال حنة مذ كالع دومة (قوله
 ال الرفع) ترد عليه الآية الان يمنع عطف والطير على جبال سم * (فائدة) *
 اذ ذكر بعد نعت المنادى تابع كما يزيد الظرف صاحب عمر فان قدر الثاني
 ذعتا للمنادى نصب لا غير او نعتا نعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دما ميني
 وقوله لفظه كما يلفظ بالتابع ان اراد على سبيل الاولوية للشا كذا فقال أو على
 سبيل الوجوب فعنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لجل نعت المنادى فعلينا
 بالانصاف (قوله معجوب ال) سياتى انه يقوم مقامه اسم الاشارة والموصول (قوله
 بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا ايها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد في
 موضع الحال) اى من صفة انقدمه عليها فلا يضر تكبيرها أو من معجوب ال كما
 يشير الى جواز ال امرين قوله الاق واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثاني للثاني
 (قوله في موضع الحال مبني على الضم) هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم من جواز
 وقوع الظرف المقطوع عن الانضافة حالا كانه عليه شيخنا (قوله مرفوعة)
 مقصود ان الرفع نعت لصفة لا حال من معجوب ال والاقوال مرفوعا الان يقال
 التأنيث باعتبار كون معجوب ال صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض
 لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوتها بجنبى اه وفيه ان الفاصل
 هنا ليس اجنبيا بل هو العامل في الرفع لان العامل في الصفة هو العامل في
 الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عامل في معجوب
 ال وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) اى الاول أما
 العائد على المبتدأ الثاني فستمر في يلزم وكذا العائد على اى في الاعراب الاول
 (قوله ويجوز ان يكون صفة هو الخبر) اى والجملة خبر اى وعادها محذوف اى
 صفة لها أو بعدها ويلزم اما بالياء التخيية فهو خبر بعد خبرا وبالطاء القومية فهو
 نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى
 عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد تبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذا نوديت اى
 الحج) لا يخفى ان ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا متوقفا ولا
 مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذربه البعض من أنه مستفاد من ذكر اى مبنية
 على الضم مقرونة بها مرادها معين عن رافع في قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها
 الرفع (قوله لتكون عوضا الحج) علة تلزمها (قوله عوضا عما فاتها الحج) كما عوضوا
 عنه ماى ايا ما تدعوا وخصها بالنداء لانه موضع تبيينه وما بالشرط لانها مهمة
 فتوافق الشرط دما ميني (قوله وتؤنث) اى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما في
 الدما ميني والهمع عن صاحب المبديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند

يا ايها الانسان يا ايها النفس ويلزم تابعها الرفع واجاز الما زنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة

هو التابع. وأى وصلة الى نداءه وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام فونصب اليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده والى التعريض بجهت المازني الاشارة بقوله لدى ذي المعرفة بظواهر كلامه انه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن **تنبيهات** الاول يشترط أن تكون ال في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فالجنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرجي اتباع أى محبوب ال التي للح الصفة فقولوا أيها الحررت والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجاز **الثاني** ذهب الأخفش في أحد

قول المصنف ارفع أو انصب فلا تفعل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباشي ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرئ شاذا قل يا أيها الكافر ين وهي تعضد المازني قاله السندوني (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصب لأنه بحسب الصنعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيزكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني في يازيد الظر يف صاحب عمر وأه ان قد صاحب عمر ونعتا لظرف لفظ به كما يلفظ بالنعته ان رتعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى اعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بكتبه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعتة على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا الاى فى الحقيقة فلا يظهر محل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى نداءه) انما آثروا لانها الوضعية على الابهام واحتياجها لوضع الى المخصص أصح مما بعد هان غيرها ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مع ما مشروطا ازالة ايهامه بالاشارة الجنسية والوصف بعده م مقامه فى التوصل الى نداء مافيه آل وأما ضمير الغائب فانه وان وضع مع ما مشروطا ازالة ايهامه لكن بما قبله غالبا وهو المنسر وأما الموصول فانه وان أزال ايهامه ما بعده لكنه جملة اه دماميني عن الرضى باختصاره وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا ياتى بها حرف النداء (قوله أنه صفة مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا التأول الجامد المشتق كالعين والحاضر أو لان كثير من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو موقولا به بل الضابط دلالة على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالتة على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا تصح المقابلة (قوله جنسية) أى لازامة لازمة كالبيع أو غير لازمة كاليزيد والى اللج الاصل كالحرت ولا التى للعهد كاليزيد ولا الداحلة على العلم بالغبية كالصعق والنجم فعلم مافى كلام البعض من القصور والمراد أنهم اجنسية بحسب الاصل أى قبل دخولها كالمجدل عليه بقبية كلامه فلا يأتى أن يهجوها أو يدخلها فى نعتها كما سيذكره (قوله وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لتسكركه قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب ال عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها عهدية فأداه سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لانه تالان العلم لا يعقبه هكذا ينبغي التعليل (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يامن هو الرجل وقال الفارسي التقدير

وَدَبَّانَهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَظُهُ وَرَالِ الْمُبْتَدَأِ كَانَ أَوَّلَى وَنَجَازَ وَصَلَهَا بِالْفَعْلِيَّةِ وَالظَّرْفِ * الثَّلَاثُ ذَهَبَ
 السُّكْرُ فَيُؤْنِ وَيُنْ كَيْسَانَ إِلَى أَنْ هَادَتْ لِمُتَّبِعِهِ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَذَا قَالَتْ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ تَرِيدُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ثُمَّ حَذَفَ
 ذَا كِتْفَيْهَا * الرَّابِعُ يَجُوزُ (١٦١) أَنْ تُوصَفَ صِفَةٌ أَيْ وَلَا تُكُونُ الْأَمْرُ فَوْعَةً مَفْرُودَةً كَانَتْ

أَوْ مَضَاقِقَةً كَقَوْلِهِ * يَا أَيُّهَا
 الْجَاهِلُ ذُو الْبَيْتِزِيِّ * لَا تُؤْعَدُنِي
 حِجْمَةً بِالسُّكْرِ * (وَأَيْ هَذَا
 أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أَيُّهَا مَبْتَدَأُ
 وَأَيُّهَا الَّذِي عَطْفٌ عَلَيْهِ
 وَسَقَطَ الْعَاطِفُ لِلضَّرُورَةِ
 وَوَرَدَ جُمْلَةً خَبِيرٌ وَوَحْدُ
 الْفَاعِلِ مَا لِكُونِ الْكَلَامِ
 عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ وَالتَّقْدِيرُ
 لَفْظُ أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ
 أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ * نَحْنُ بِمَا
 عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ
 رَاضٍ * أَيْ وَرَدَ أَيضًا وَصَفَ
 أَيْ فِي النَّدَاءِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ
 وَجَوْصُولِ فِيهِ أَلْ كَقَوْلِهِ
 أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجِدَ نَفْسَهُ
 لَشَيْءٍ نَحْتَمُّهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرِ
 وَنَحْوِهَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ
 الذِّكْرُ (وَوَصَفَ أَيْ
 بِسَوِي هَذَا) الَّذِي ذَكَرَ
 (يُرَدُّ) فَلَا يُقَالُ بِأَيُّهَا زَيْدٌ وَلَا
 يَا أَيُّهَا صَاحِبُ عَمْرٍو
 * تَقْبِيهِانِ * الْأَوَّلُ يَشْتَرِطُ
 لَوْصَفَ أَيْ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ
 خَلْفَهُ مِنْ كَلِمَةِ الْخَطَابِ كَمَا
 هُوَ ظَاهِرٌ فِي كَلِمَتِهِ وَفَافَا
 لِلسُّبْرَانِيِّ وَخَلْفَ الْفَالِ بْنِ
 كَيْسَانَ فَانَّهُ أَجَازَ بِأَيُّهَا

بِالَّذِي هُوَ الرَّجُلُ أَهْ قَالَ شَيْخُنَا وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى لِأَنَّ الْإِنْدِخَالَ عَلَى نَحْوِ الَّذِي عَلَى
 الرَّاحِ كَمَا سَمِعْتُمْ (قَوْلُهُ لَجَازَظُهُ وَالْمُبْتَدَأُ) أَيْ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ مِطَّانٍ وَجُوبٌ حَذَفَ
 الْمُبْتَدَأُ وَلَهُ أَنْ يَقُولَ بَابِ النَّدَاءِ بِحَذْفِ وَتَخْفِيفِ بَدَلِ جَوَازِ التَّرْخِيمِ فِيهِ دُونَ
 هَبْرَةٍ فَلِهَذَا التَّرْوِاحُ حَذَفَ الْمُبْتَدَأُ وَقَوْلُهُ لَجَازَظُهُ وَالْحَوْلُ أَنْ يَقُولَ التَّرْوِاحُ فِيهَا
 سَمِعْتُمْ بِمَنْ الصَّلَاةُ كَمَا التَّرْوِاحُ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ الْوَصْفِ عَلَى رَأْيِكُمْ مَعَ (قَوْلُهُ يَا أَيُّهَا
 يَا هَذَا الْخ) التَّغْيِيرُ زَيْعُ الْإِنْسَانِ إِلَى الشُّرِّ وَالسُّكْرِ يَفْتَحُ الْفَتْحَ وَسُكُونُ
 السُّكْرِ آخِرُهُ زَيْعُ الْمَسْمُوعِ أَيْ لَا تُؤْعَدُنِي بِالْمَسْمُوعِ كَوَيْلٍ مِثْلَهَا لِجُمْلَةٍ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ
 يَا هَذَا الْخ) نَحْوُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ فَيُؤْنِ مَتَدَى مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ فِي مَجْزَلٍ نَصَبٌ وَهِيَ
 تَنْبِيهُهُ وَمُضَاقِقَةٌ أَيْ فِي مَجْزَلٍ رَفَعٌ وَالرَّجُلُ صِفَةٌ لَهَا أَوْ عَطْفٌ بِأَنَّ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ
 ظَاهِرَةٌ وَنَحْوِهَا أَيُّهَا الَّذِي قَامَ فَالَّذِي صِفَةٌ أَيْ فِي مَجْزَلٍ رَفَعٌ وَهَذَا كَمَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ
 التَّابِعِ أَعْرَابٌ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ قَالَ شَيْخُنَا وَعَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ يَجْرِي هُنَا أَيْضًا
 فَيَجُوزُ كَوْنُ ذَاوِ الَّذِي فِي مَجْزَلٍ نَصَبٌ (قَوْلُهُ لِلضَّرُورَةِ) بَلْ تَقَدَّمَ أَنْ الْوَاوُ وَالْعَاطِفَةُ
 تَحْذَفُ اخْتِيَارًا (قَوْلُهُ مِنْ بَابِ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا الْخ) أَيْ مِنَ الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ
 الثَّانِي وَيَحْتَمِلُ كَلَامَ الْمُنْتَفِ الْعَكْسُ فِي الْأَوَّلِيِّ مِنْهُمَا عِنْدًا حَتْمًا لِهَذَا وَعَدَمُ
 تَعْيِينِ الْقَرِينَةِ أَحَدُهُمَا قَوْلَانِ قَبْلَ الْحَذْفِ مِنَ الثَّانِي لِأَنَّ الْوَاوُ الْبَقِيَّةُ لِلْحَذْفِ
 مِنَ الْوَاوِئِلِ وَقَبْلُ مِنَ الْأَوَّلِ لِعَدَمِ الْفِعْلِ وَتَمَامِ الْبَيْتِ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ وَهِيَ كَمَا قَالَ
 شَيْخُنَا مِنَ الْمَسْرُوحِ (قَوْلُهُ أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ) أَيْ الْمَالِكُ وَالْوَجِدُ بِالرَّفْعِ فَاعِلُ الْبَاخِعِ
 وَنَفْسُهُ مَفْعُولٌ وَلَا يَصِحُّ جَزْأً الْوَجِدُ بِإِضَاقَةِ الْبَاخِعِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ حَوَازِ إِسَاقَةِ اسْمِ
 النَّاعِلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَرْفُوعِهِ (قَوْلُهُ وَوَصَفَ أَيْ) بِسَوِي هَذَا (يُرَدُّ) قَالَ الشَّاطِبِيُّ أَنَّهُ
 حَشُولٌ فَانْدَرَجَ فِيهِ وَيَجَازُ بِأَنَّ الْمَسْمُوعَ بِقَوْلِهِ وَأَيُّهَا الْخ أَنَّ الْلِزُومَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ
 كَانَ مَظَنَّةً تَوْهِيغٌ شَيْءٌ آخِرُ فَرَفَعَهُ هَذَا أَهْ طَبْلَاوِي وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ سَوِي
 هَذَا يَرْجِعُ لِمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ مَجْزُولٍ وَالْإِشَارَةُ وَالْمَوْصُولُ الْمَقْرُونُ بِأَلْ (قَوْلُهُ
 خَلْفَهُ مِنْ كَلِمَةِ الْخَطَابِ) أَيْ لِأَنَّهُ نَحْوُ وَرَدَ النَّدَاءُ كَمَا تَقَدَّمَ فَهُوَ الْمَخَاطَبُ وَوَصَلَهُ
 بِكَلِمَةِ الْمَخَاطَبِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَشَارَةَ إِلَى غَيْرِ الْمَخَاطَبِ فَحَصَلَ التَّنَاقُحُ لِوَلَانِ كَيْسَانَ
 أَنْ يَجْعَلَ الْخَطَابَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِلْمَشَارَةِ إِلَى غَيْرِ الْمَخَاطَبِ لَكِنْ مَجْمَعُهُ مَا تَقَدَّمَ
 فِي بَابِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ أَنَّ الْمَخَاطَبَ بِالسُّكْرِ غَيْرُ الْمَشَارَةِ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَخَصَّصَهُ بِغَيْرِ
 النَّدَاءِ قَبْلَهُ (قَوْلُهُ وَدَعَانِي) أَيْ أَرْكَعَانِي وَالْوَاغِلُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ

ذَلِكَ الرَّجُلُ * الْمَازِنِيُّ لَا يَشْتَرِطُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ
 الْمَذْكَورِ أَنْ يَكُونَ مَعْنُو تَابِذِي أَلْ وَفَاقِلَابِنْ عَصْفُورٍ وَالنَّاطِقُ كَقَوْلِهِ أَيُّهَا الَّذِي كَلَّازِدَكَ * وَدَعَانِي وَغَافِلِينَ وَغَلَّ
 وَاشْتَرِطَ ذَلِكَ غَيْرَهُمَا (وَدَوَّاشِرَةُ كَأَيُّ فِي الصَّفْحَةِ)

في لزومها ولزوم رفعها
 ولزوم كونها بال على
 ما مر نحو إذا بال الرجل وإذا
 الذي قام هذا (ان كان
 تركها) أي ترك الصفة
 (بقيت العرفه) أي بأن
 تكون هي مقصودة
 بالنداء واسم الاشارة
 قبلها مجرد الوصلة الى نداءها
 كقولك اتائم من قوم
 جلوس يا هذا القائم أما
 اذا كان اسم الاشارة هو
 المقصود بالنداء بأن قدرت
 الوقوف عليه فلا يلزم شيء
 من ذلك ويجوز في صفة
 حيثما يجوز في صفة غيره
 من المناديات المنية على
 الضم (في نحو) يا سعد
 سعد الاوس وقوله
 يا تميم عدي لأبالكم
 وقوله يا يزيد اليملات
 الذيل * (يتنصبان)
 حتما (وضم) وفتح اولا
 نصب) فان شئت فقل انه
 منادى مقدر معرفة
 واتصاف الثاني حيثما
 لانه منادى مضاف أو
 توكيد أو عطف بيان أو بدل
 أو باسما راعى وأجاز
 السراي أن يكون نعتا
 وتأول فيه الاشتقاق وان
 فتحته فثلاثة مذاهب
 (أحدها) وهو مذهب
 سيدي به أنه منادى مضاف

يشربون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لافي لزوم افراد موصوفها بل يراعى حال
 المشار اليه نحو باهذان الرجلان وياهو لأ الرجال وأل في قوله الصفة عهدية أي
 الصفة المذكورة في أي الأتيا تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لا يوصف
 باسم الاشارة ولكنه ترك ذلك التكال على ظهور أن اسم الاشارة لا يوصف باسم
 الاشارة فكأنه معلوم الاتناء سم (قوله على مامر) لعل مراده على مامر من
 اشتراط كون آل جنسية على الراجح (قوله نحو باذا الرجل وياذا الذي قام) ونحو
 يا هذا الرجل ويا هذا الذي قام وياهو لأ الكرام فهما للتنبية واسم الاشارة منادى
 مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة (قوله بقيت المعرفة) أي بقوت علم
 المخاطب بالمنادى (قوله بأن تكون هي) أي الصفة (قوله هو المقصود بالنداء)
 بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شيء من
 ذلك) مقتضاه حتى تكون الصفة مرفوعة بأل فيقتضي صحة يا هذا رجل وليس
 كذلك ويمكن تصحيح عبارته بتجديد من يأتى بموجع الاشارة الى مجموع مامر من
 ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالعنى لا يلزم مجموع الثلاثة بل أى ببعضها وهو
 القرن بأل هكذا يفنى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله في نحو سعد سعد
 الاوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مقدر مكرر أو وقع بعد المرة الثانية
 مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كافي التصريح
 (قوله زيد اليملات) بفتح اليم أنصف زيد الى اليملات لانه كان يحداها وهي
 جمع يعله وهي الناقصة القوية الحاملة والذبل جمع ذابل معنى الضامر كركم
 جمع راكم اه زكرا يا وعبارة القاوس وهي الناقصة الشديدة الخبيثة المعتملة
 المطبوعة على العمل والحمل يعمل ولا يوصف بها اسمها اسمان اه ولو
 قال زكرا يجمع ذابله كما عبر الشمنى لكان أنصف باليملات (قوله لانه منادى
 مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز مع ذكر حرف
 النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند
 ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذى لا يتكلم به شاطبي (قوله أو توكيد) قاله
 المصنف قال أبو حيان ولم يدكره أصحاب الابه المعنوي وهو ظاهر ولا نظى
 لاختلاف جهتي التعريف لان الاقول معترف بالعلمية أو النداء والثاني بالاشارة
 لانه لم يصف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك
 وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الامرين انما يريد
 على المصنف اذا سلم أنه مانع والا فقد يتسلسل بظاهر تعريف التوكيد اللغوي
 فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول
 (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أى جعله مشتقا بما تأوله بالنسب الى الاوس ووضعه

الشاطبي بأن النعت بالخامد على تأوله بالمشتمق موقوف على السماع (قوله
والثالثي فمضم) أي زائد بناء على جواز اتخام الاسماء أو أكثرهم بآه وعلى جواره
ففيه فصل بين المتضامين وهذا كما شئ الواحد وكان يلزم أن تكون الثاني لعدم
إضاقة اه تصریح وعلمه ونفخته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل
نفخته اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبمع والمتبمع له حاجز احصينا
لكن شرح الشارح بأن نصب الثاني توكيداً يوافقهم تفسيرا الحفيد الاتخام
بالتأكيده اللفظي وعلى هذا الفحة نفخة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني معتبر
لانه كلافصل لاتحاد الالتمين لفظا ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه
والذي قبله لنا كما فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الح وقوله وكان يلزم
الخ فتمامل ولا يضح اعرابه بديلاً وأعطف بيان كما كان في صورة الضم لانها ما انما
يكونان بعد اتخام الاسم الاول والاقل لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم
فان الاسم الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي مماثل لما أشيف اليه
الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني على الوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون
منادى مسنداً مفعولاً ومنه وما بنا على أو عطف بيان أو بديلاً أو توكيداً أو نعتاً وكان
لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله ان الاسمين ركبا) قيل فيه تكاف تركيب ثلاثة
أشياء ولا وجه له اذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الايمان
مضافان للذكور وهو وضعيف لما فيه من تواردها لمن على معمول واحد (قوله
ففحتهما فحة بناء) فيه ان فحة الاول على القول بالتركيب فحة بيئية ويمكن
تصحح عبارته بأن المراد فحة مجموعهما الذي هو المركب وفحتهما هي فحة آخره ولو
قال وفحة الثاني فحة بناء لكان واجتاحت هذا القول لا يشمله قول المصنف
يفتحون ان الأ ن براد بالنصب ما يع فحة الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين)
أي أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقدم (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره
كالعلم (قوله وخاف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخاف الكوفيون فاوجبوا
في اسمي الجنس ضم الاول وفي الوصف في ضمهم بلا تنوين أو نصبه ممتونا (قوله جار
ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبديل منه الا ومع
الثاني زيادة بيان وجوز الاله ما يعني أن يكون منادى ثانياً وأن يكون تأكيدياً
لفظياً وقوله ضمه بدلا أي بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله
عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل
لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ
أو المحل) أف وثشر مرتب

الى ما بعد الثاني والثاني
مفهم بين المضاف والمضاف
اليه وعلى هذا قال بعضهم
يكون نصب الثاني على
التوكيد * وثانيا هو
مذهب البردائه مضاف الى
محذوف دل عليه الآخر
والثاني مضاف الى الآخر
ونصبه على الوجه الخمسة
(وثالثها) أن الاسمين ركبا
تركيب خمسة عشر فحتهما
فحة بناء لافحة اعراب
ومجموعهما منادى مضاف
وهذا مذهب الاعلم
وتشبهات الاول صرح
في الكافية بأن الضم أمثل
لوجهين * الثاني مذهب
البصريين أنه لا يشترط في
الاسم المكرر أن يكون
علما بل اسم الجنس نحو
يارجل رجل قوم والوصف
نحو يا صاحب صاحب زيد
كالعلم فيما تقدم وخاف
الكوفيون في اسم الجنس
لأنه وفي نصبه وفي الوصف
فذهبوا الى أنه لا ينصب
الا ممتونا نحو يا صاحب
صاحب زيد * الثالث
إذا كان الثاني غير مضاف
نحو يا زيد زيد جار ضمه بدلا
ورفعه ونصبه عطف بيان
على اللفظ أو المحل

النمادى المضاف الى ابياء المتكلم

أقرده ترجمة لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في ابياء المتكلم قبل السكون
وقيل الفتح وجمع بان السكون أصل أول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل ثان
اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بأن يكون آخره حرفا غير
لين أو لينا قبله ساكن كدلو وطبي وهذا القيد يخرج نحو مسلمي تنقية وجمعاء وجوز
العصام حذف يائه لدلالة ابناء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالفردي
عند الحذف قال سم وفيه نظير في الجمع لاتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات
يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه بالفعل
سبأني (قوله عبدا) يعني أن يكون منصوبا بفتحة مقدرته على الدال لا بالفتحة
الموجودة لانها لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالسكرة)
نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتر الأسم بالاضافة الى الياء أو لافلا
يقال في يا عدوى يا عدولانه لدلالة على الياء الذي في التوضيح وشرحه انما هو
اشترائه الاشتهار بالاضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم
(قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو اشارة الى أنه في مرتبة للتول بالاصالة
في كل وجعل السبوطي السكون أفصح من الفتح وعل وجهه أن السكون أخف
من الفتح (قوله والياء ألقا) أي لتخسرها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من
الياء اه تصرح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن
يحكم بانها مضاف اليه وأنها في محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع
بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء وقرق بين الابدال
والتعويض سم على أنه قد يجمع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا
(قوله ونقل عن الأكثرين المنع) أي ولادلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن
المراد بهذه اللفظة ولاناء (قوله وجهها سادسا) يظهر أن قائمه محذف الياء
والسكرة ثم يعامله معاملة الاسم الفردي ضم آخره ضمة مشا كذلك بالفردي المبنى فهو
منصوب بتدوير الفتحة مقدره منع من ظهورها ضمة المشا كاتوة تعرفه بالاضافة
المغوية كما اختاره المصنف لاجلها وتعرفه بالقصد كقيل والام يكن اغتقى المضاف
قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف
لاحكام المضاف للباء اه أي انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه
بالاضافة المغوية ونصبه مقدر فان مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما
قوله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المغوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة الفردي
فأعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة فأداه سم قال في التصريح وانما يأتي هذا الوجه

آخره (ان يصف ابياء)
المتكلم (كعبد عبدي
عبد عبد عبد يا) والأفصح
والأكثر من هذه الامثلة
الاول وهو حذف الياء
والاكتفاء بالسكرة نحو
يا عباد فاتقون ثم الثاني
وهو ثبوتها ساكنة نحو
يا عبادي لا خوف عليكم
والخامس وهو ثبوتها
مفتوحة نحو يا عبادي
الذين أسرفوا وهذا هو
الاصل ثم الرابع وهو قلب
السكرة فحة والياء ألقا
نحو يا حسرتا أو أيا المسائل
الثالث وهو حذف الالف
والاكتفاء بالفتحة فأجازه
الاختصاص والمأزني والفرسي
كقوله * ولست تراجع
ما فات مني * بلهف ولا
بليت ولا لواني * أصله
يقوله يا لهفا ونقل عن
الأكثرين المنع قال في شرح
السكافية ذكروا أيضا
وجهها سادسا وهو الاكتفاء
عن الاضافة بنيتها وجعل
الاسم مضموما كالنمادى
المفرد ومنه قراءة بعض
القراء رب العجب أحب
إلى وحي يوفى عن بعض
العرب يأمل لا تتعلى وبعض
العرب يقولون يارب اغفر
لي ويأقولم لا تفعلوا

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو بانتساي وناقنق **﴿تقيهان﴾** الأول ماسبق من الأوجه هو فيما انشاقه للتخصيص كما أشعر به تشبهاً أما الوصف المشبه لفتعل فإن يائه ناشئة لا غير وهي امام مفتوحة أو ساكنة نحو ياء كرمي وياناري * الثاني قال في شرح السكاكية إذا كان آخر المضاف الياء المتكلم ياء مشددة كئني فقبل يائي أو يائي لا غير الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثقبين وليس بعد اختيار الثقبين الا لزومها والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم ابدات ألفاً ثم التزم حذفها لانها بدل مستقل * الثاني أن ناشئة ياء بني حذف ثم ادخمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اه وقد تقدمت بقية الاحكام في باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح او كسر وحذف الياء) والالف تنحفاً **﴿استمر﴾** الاستعمال (استمر * في) قوله-م (يا ابن أم)

السادس فيما يكثر يداؤه مضافاً كالرب تعالى والاب والاموالان حلالاً لتبديل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفاً ينافيه حركة مجازية له وأما ما حذف لامه كالأخ فلا تزد لآمه خلافاً للبرد ووقع في عبارة البعض هذا الخلل فأحذره (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتساكن ورش محيياً من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما انشاقه للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرنة المقابلة (قوله المشبه لفتعل) أي المضارع في كونه معي الخال أو الاستقبال (قوله فان ياء ناشئة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملاً يشبه الفعل (قوله وهي امام مفتوحة أو ساكنة) أي ان لم يكن الوصف مثني أو محموجاً على حده والافتح نحو ياناري وياناري (قوله كئني) أي تصغير ابن وأصله نحو بفتحتين وإذا صغرت حذف ألف الوصل وردت اللام المحذوفة فيبقى بنين فقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالساكن وتندغم الياء في الياء وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيهما عدا القلب (قوله قبل يائي) بكسر الياء أو يائي بفتحتها لا غير أو ردد عليه شخبنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها في السببه وهي اسكن الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استتقلت الياء المشددة المكسورة حذف الياء الثامنة التي هي لام الكعامة وأبقى الاولى وهي ياء التصغير ساكنة قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أي وابقا الياء الثانية على كسرهما لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة) كان الاو شح ولان الثالثة لان هذا لتبديل آخرها التزام الحذف (قوله ابدات ألفاً) أي بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أي وأقبلت الفتحة تدلياً عليها (قوله مستقل) أي حرف مستقل وهو الياء أي وبدل التقبيل بقبيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها الساكن يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لثلاثين ساكناً والفتح أخف سم (قوله بقية الاحكام) أي بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وحوالها لم يكن واحداً من الامور الاربعة المتقدمة في قوله آخرها أن يضيف للياء الكسر اذا لم يملك معتلاً الخ وسلامة الالف مطلقاً الى آخر ما مر أي فلا يعد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح او كسر) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضاً سم (قوله وحذف الياء) أي مع الكسر والالف أي مع الفتح ففيه مع مقابلة الف ونشر مشقوش لكون حذف الالف انما ياتي على قول الكسائي الا في ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فهذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أي المراد وفي نسخة اشتهر وأفراد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول المذكور وأعلى حذف خبراً حاداً المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله

وبالنبته ام (باين عم) وبالنبته عم (لامر عم) أما الفتح ففيه قولان * أحدهما ان الأصل ما عومنا بقلب الداء
 ألفا فحذفت الألف ووقيت الفتحه دلالة عليها (والثاني) أنهم جعلوا اسمها واحدا صر كواو بنى على الفتح والاول
 قول الكسائي والفراء وأبو عبيدة وحيكى عن (167) الاختصاص والثاني قيل هو مذهب

سيبو وهو البصريين وأما
 الكسر فظاهر مذهب
 الزجاج وغيره أنه مما اجتزى
 فسمه بالكسرة عن الباء
 المحذوفة من غير تركيب
 قال في الارتشاف وأصحنا
 نعتقدون أن ابن أم ينة
 أم وابن عم وابنة عم
 حكمت لها العسر بحكم
 اسم واحد وحذفوا الباء
 كحذفه م اياها من أحد
 عشر إذا أضافوه إليها
 وأما إثبات الباء والألف
 في قوله باين أمي وباشقيق
 نفسي * وقوله * بالنبته مما
 لا تلويح وأهيجي * فضرورة
 أماما لا يكتر استعماله من
 فظا ترد ذلك نحو باين أخي
 وباين خالي فالباء فيه ثابتة
 لا غير ولهذا قال في باين أم
 باين عم ولم يقبل في نحو
 باين أم باين عم * بتبينه *
 فص بعضهم على أن
 الكسر أجود من النقع
 وقد فسرى قال باين أم
 بالوجهين (وفي التنداء)
 قولهم يا (أبت) ويا (أمت)
 بالتاء (عرض) والأصل

بأبي وأمي (واكسر أو افتدوم الباء التاعوض) ومن تم لا يكادان يجتمعان
 وتحوز فتح التاء وهو الأقبس وكسرها وهو الأقبس بالفتح قرأ ابن عاصم وبالكسر قرأ غيره من السبعة
 بتبينه * الاول فهم من كلامه فواتد

وبالنبته عم) في التصريح أن بنتا كنية
 تقدم منع الجمع وهو لهذا في غير هذه الصورة نحو يا عبدهم لا يجعون ذلك هنا
 والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أي في قول الشارح ونقل
 عن الأكثرين المنع (قوله والثاني أنهما) أي ابنا وما بعده (قوله وبني) أي المجموع
 على الفتح فيكون نحو باين أم مبتدأ على ضم مقدر تكسرة عشر ونقل السيبوطي عن
 الرضي أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الباء المحذوفة (قوله
 من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف (قوله
 قال في الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا
 الباء) أي وأبقوا الكسرة دلالة عليها لان الكلام في الكسر (قوله وباشقيق)
 تصدق بشقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قبلتان قبل قلب الباء
 ألفا أجود من إثباتها وإذا ثبتت الباء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالأصل
 خمسة أو وجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومرة قويا لغة سادسة وهي الضم
 (قوله فالباء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مقبوضة ولا يجوز حذفها بعدها عن
 المتأدى تصريح أي مع عدم سماع حذفها في غير باين أم باين عم فلا يرد أن البعد
 موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال في باين أم باين عم) ولا يرد بالنبته أم بالنبته عم
 لان ابنة هي ابن زيادة التاء (قوله وفي التنداء أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب
 لانه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدره على ما قبل التاء منع من ظهورها
 اشتغال الحلق بالفتحة لاجل التاء لاستدعاء ما فتحها قبلها الأعلى التاء لانها في موضع
 الباء التي يسبقها الاعراب المضاف إليها سم (قوله ومن الباء التاعوض) انما
 عوض تاء التانيث عن الباء اذا أضف إليها الاب أو الأم لان كلامهما مظنة
 التفخيم والتأدب عليه كإني علامة اه حفيد ووجهه في الكشف بأن تاء
 التانيث وباء الانشاققة متناسبتان في أن كلامهما زيادة مضمومة الى الاسم في
 آخره وفيها ذكر تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تقلب الباء إليها بخلاف
 الألف في نحو يا عبدا كحمر يانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح
 أقبس والكسر أصك ثل ان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو
 الأقبس) لان التاء عوض عن الباء وحركتها التفتيح وتحررها بحركتها أصلها هو
 الأصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أي لان الكسر عوض عن الكسر الذي

كان

الاولى أن تعويض البناء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون الا في النداء (الثانية) أن ذلك يختص بالاب والام
 * الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الواجهة السابقة فهم ذلك من
 قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والالف لأن الالف يدل من الياء
 واما قوله * يأتي لازم فينا (١٦٧) فانما * لنا أسهل في العيش ما دمت عائشا

فضرورة وكذا قوله
 يا شاعلك أوعسا كما
 وهو أهون من الجمع بين
 التاء والياء لذهاب صورة
 المعوض عنه وقال في شرح
 الكافية الالف فيه هي
 الالف التي يوصل بها آخر
 المنادى إذا كان بعيدا
 أو مستغابا به أو مندوبا
 وليست بدلا من ياء المتكلم
 وجوز الشارح الامرين
 (الثاني) اختلف في جواز
 ضم التاء في يا أبت ويا أمت
 فأجازها القراء وأبو جعفر
 الخامس ومنعه الزجاج
 ونقل عن الخليل أنه مع
 من العرب من يقول يا أبت
 ويا أمت بالضم وعلى هذا
 فيكون في نداء ما عشر
 لغات الست السابقة في
 نحو وا عبده وهذه الاربعة
 أعني تلبيت التاء والجمع
 بينهما وبين الالف في نحو
 يا ابتاعلي يا امر * الثالث
 يجوز ابدال هذه التاء
 هاء وهو يدل على أنها تاء

كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين سجدى التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا
 (قوله لا يكون الا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله يختص
 بالاب والام) أي لان لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الواجهة السابقة) أي في
 المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظرفيه سم بأن
 العروض لا تأتي في الزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء
 والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف
 ما قبله سم أي فان فيها قبله جمع بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين
 تغليب لأن الالف يدل عن الياء أعوض عنها كما مر ووقبله بعض خطأ فاحش
 في تقريره ذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي
 تاء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاب والمندوب (قوله وجوز
 الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى
 (قوله على ما مر) أي على القول الذي مر عن التكاثر أن هذه الالف هي
 التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها
 بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى
 تعد في اللغات والا كانت إحدى عشرة لغة زيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا
 يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها
 تاء التأنيث) أي بحسب الأصل (قوله ورسمت في الضمير بالتاء) أي فرسها بالتاء
 أولى كقوله الدماميني

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

يجوز كون لازمت فـ لا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى
 النداء أو متوقفا ماضيا النداء على الفعلية سم (قوله بعض ما يخص بالنداء)
 أشار إلى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كابت وأمت (قوله أي لا يستعمل
 في غير النداء) أشار به إلى أن البناء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نسكتين)
 أي من جنس الإنسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان) أي المذكور من فل وقلة

التأنيث قال في التمهيد وجعلها هاء في الخط والوقف جاز وقد قرئ بالوجهين في السبع ورسمت في الضمير
 بالبناء * (أسماء لازمت النداء) (وفل بعض ما يخص بالنداء) أي لا يستعمل في غير النداء ويقال للؤونة
 يافلة واختلف فيهما فذهب سيبويه انهما كائتان عن نسكتين فضل كاية عن رجل وفدلة كاية عن
 امرأة ومذهب السكونيين أن أصلهما فلان وفلانة فرسما وردة الباطم بأنه لو كان مرثما قبل فيسه فلا ولما
 قبل في التأنيث فلة

وذهب الشلوبين وابن عصفور وساجب البسيط الى أن فل وفلة كناية عن العلم بخوز يدونهما بمعنى فلان وفلانة
وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم في شرح التسهيل (١٦٨) وغيره ان يافل بمعنى يافلان ويافلته

بمعنى يافلانة قال وهما
الاصل فلا يستعملان
منقولين في غير ذلك الا في
ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم
وأن أصلهما فلان وفلانة
وخالفهم في الترخيم وردة
بالوجهين السابقين و (أومان)
بالهمزة ونحو الامم والام
وملائمان بمعنى عظيم الأثر
و (فومان) بنوع النون بمعنى
كثير النوم (كذا) أي مما
يختص بالنداء * (تنبهان) *
الأول الأكثر في بناء
مفعولان نحو ملائمان أن
يأتي في الذم وقد جاء في
المدح نحو يامكرومان
حكاه سيبويه والاختصاص
ويامطيمان وزعم ابن
السيد أنه يختص بالذم وأن
مكرومان تعني مكذبان
وليس بشئ * الثاني قال
في شرح الكافية ان هذه
الصفات مقصورة على
السمع بإجماع وتبعه
ولده وهو صحيح في غير مفعولان
فان فيه خلافًا أجاز
بعضهم القياس عليه
فقول يامخبثان وفي الأثني
بالمخبثانة (واطراد) في سب

مربخا أي مرخيم فلان وفلانة لقبيل فيه أي في بعضه وهو فل بقريسة ما بعده فلا
لانه لا يحدف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مدزائد الا اذا كان المرخم
ثلاثا يافصا عدا وفلان على أربعة أحرف فخترخمه يافلانه وقوله ولما قبل في
التأنيث فلة أي بل كان يقال فلان وكان الاخصر والأوضح أن يقول وردة الناظم
بأنهما لو كانا مرخين لقبيل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب الشلوبين
الح) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنه ما كاتبتان عن العلم عند
الكوفيين أيضا اعتبارا الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن
العلم) أي الشخص لمن يعمل وكان الظاهر كاتبتان (قوله وهما الاصل) المراد
بالاصل هنا وفي قوله الآتي وأن أصلهما فلان وفلانة ما كان عليه قبل تخفيفهما
بحذف الالف والنون لا بالتخريم والحاصل أن الشلوبين والناظم ومن وافقهما
شولورهما ما كاتبتان عن العلم وأصلها ما فلان وفلانة فدخلها ما مجرد الحذف
تخفيفا لا تخريما والكوفيون يقولونهما كاتبتان عن العلم وأصلها ما فلان
وفلانة فدخلها ما خصوصا الترخيم وهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل
الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كإلزام الأمر كذلك على مذهب
سبويه العجج فيه نظر (قوله يالهجن) أي الساكن (قوله أي مما يختص بالنداء)
يان لوجه الشبه (قوله يامكرومان) بفتح الراء زكروا وهو العزيز المكرم ما ميني
(قوله تعني مكذبان) أي تخريفه وسماه تعني قريبا من التخفيف لقرب
رسم النذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المحلوطة بما بعدها (قوله
وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه مطيمان الآن يجمع وروده (قوله مقصورة على
السمع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالأطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) أي
الاجماع (قوله فتقول يامخبثان الح) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكز عليه
قول الهمع الذي يجمع منه أي من مفعولان ستة ألقاها مكرومان وملائمان ومخبثان
وملكيمان ومطيمان ومكذبان قال وحكي ابن سيده رجل مكرومان وملائمان
واحدة ملائمة فهم من أجاز استعماله في غير النداء بقوله وخرجه أبو حيان على
انهما القول وحرف النداء والاصل رجل مقل قول فيه يامكرومان (قوله
وزن يافعال) أي موازن ثاني يافعال وكذا يمانان في قوله الآتي وشاع في سب
الذكور وزن يافعل وفي الأثني ياهنا وفيما يأتي إشارة الى اختصاص سب الأثني
والذكور المذكورين بالنداء (قوله فعيديته) سميت امرأة الرجل فعيديته
لأنها الميت لكاع أي خبيسة (قوله لضرورة) وقيل التقدير فعيديته

يقال

للاثني (وزن يافعال نحو ياخبات) ياكاع يافساق
وأما قوله * أطوف ما أطوف ثم أرى * الى بيت فعبده لكاع * فضرورة

من نزل وترك * (تنبهان) *
 الاول أهمل الناظم من
 شروط القياس على هذا
 النوع أربعة شروط
 الاول أن يكون مجردا فاما
 غير المجرد فلا يقال منه الا
 ما سمع نحو در الزمن أدرك
 * الثاني أن يكون تاما فلا
 يبي من ناقص * الثالث
 أن يكون متصرفا * الرابع
 أن يكون كاسل التصرف
 فلا يبي من يدع ويدز
 الثاني ادعى سيبويه سماعه
 من غير الثلاثي شذوذا
 كقرفار من قرفرفي قوله *
 قالت له ربح الصبا قرفار
 وعرفار من عرفرفي قوله
 يدعو وليدهم عرفار
 وقاس عليه الأخصف ورد
 المبرد على سيبويه سماع
 اسم الفعل من الرباعي
 وذهب الى ان قرفار وعرفار
 حكاية صوت وحكاية عن
 المازني وحكي المازني
 عن الاصمعي عن أبي عمرو
 شذوه والصحح ما قاله سيبويه
 لانه لو كان حكاية صوت
 لكان الصوت الثاني مثل
 الاول نحو غاق غاق فلما
 قال عرفار وقرفار تخالف
 لفظ الاول لفظ الثاني علم
 انه محمول على عرف وقرف

يقال لها بانكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبه لتحوخبات
 المتعلقة بجائزته ووزنه وسائته على الكسر وشروطه سم أي قد ذكره هنا من
 باب الاستطراد وقوله هكذا أي ككتاب في الوزن لافي النداء (قوله أي اسم فعل
 الامر) أي فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف
 أي ودال الامر هو مع كونه لا يتناسب صنيع الشارح برده عليه أن دال الامر أع
 من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا
 مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليلها بطرد سم وعلمه فالامر معطوف على
 وزن وهو ~~كذا~~ حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرذ خبير
 وهكذا خبر أول ومطرذ خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال
 قوام ولا فعاد في قيم واقعد إذ ليس لاحد أن يبتدع مسموعا لم يقلها العرب قال
 الاندلسي ومنع المبرد قوري فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد
 بالاطراد السماع اه دما مبنى وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقاس فيه ما أي
 في فعال سببا وفعال أمر أي فلا يقال يا قباح قيا ساعلى فساق ولا فعاد قيا ساعلى
 نزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سببا وفعال أمر او الموافق
 اهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه به متعلقا بالطرد في كلام المتى ومطرذ في
 كلام الشارح على التنازع وان كان الأقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرذ
 في كلامه فعلم ما في قول البعض ان عند سيبويه به متعلق بالطرد (قوله على هذا النوع)
 قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو
 موافق لقول شيخنا أي نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي
 وكذا ما قبله أو زياد بالنوع ما هو على وزن فعال متأدى أو اسم فعل اه وهذا هو
 الموافق لما في التوضيح وشرحه فأنظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه
 أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل
 المزيد (قوله متصرفا) فخرج نحو نعم ونس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أي سماع
 اسم فعل الامر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرفار) أي
 صوت وعرفار أي العب (قوله يدعو وليدهم) أي صغيرهم ما عرفار أي هلاوا
 للعرفة وهي لعبة الصبيان اه فارسي وليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد
 وانظر مرجع شهرهم (قوله حكاية صوت) أي قرفار حكاية صوت الرعد وعرفار
 حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثاني) أي لكان اسم الصوت الثاني
 وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرف عرفو قرفو بان يقال عرفار وقرفار
 (قوله علم أنه) أي ما ذكره محمول على عرف وقرف بصيغة الامر أي دال عليه دلالة
 اسم الفعل على الفعل (قوله يا نسق الخ) هي غير منصرفة للوصفية والعدل عن

فاسق وألسن وغادر وخبيث (قوله بالسك) ذكر في القاموس من معاني اللسك
 اللثيم والعبد والاحق والصغير والوخ قيل قد ردي في غير النداء كحديث لا تقوم
 الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا السك ابن لسك وقوله عليه الصلاة
 والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما أين يصكع أي الصغير وقيل هو في
 الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيه ما أوصف منصرف غير معدول كخطم
 ومؤنثه لكلمة أما المختص بالنداء فهو منصرف لانه معدول عن الألف ومؤنثه لسكاع
 (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع منه الاقاط الاربعة المذكورة (قوله في لجة)
 متعلق بتساقع الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات في الحرب
 وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محمد زوف أي في لجة مقول فيها أمسك فلانا
 عن فل أي منع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثارت أيديها التغيار
 وشبهه تراخها ومدافعة بعضها بعضا بقوم في لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك
 فلانا عن فلان أي اجتز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجز
 في الشعر فل المتعاضد أن فل المحرور في الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء
 (قوله درس المنازل) درس عقاومتا ليعرض الميم والياء الفوقية اسم وضع وكذلك
 أبان بالوحدة تصريح وفي القاموس أن درس يأتي لازما معني عقاومتا يقال
 درسته الريح (قوله أن المختص) يدل من ماهر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس
 أي على قول سيبويه (قوله وفلان) أي الذي هو أصل فل الواقع في البيت محرورا أي
 وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع في البيت لأن أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته
 فلي) أي بالفتحة في هذا وما بعده كإني النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف
 إذا أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد
 تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف) اعلم بشي من هذا الى الجواب عن الاعتراض على
 المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على
 مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة التي ذكره انما يأتي على مذهبه دون
 مذهب المصنف لا اتحاد فل وفلان عليه معني لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة
 لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكذهبه في الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين
 فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطله قتيبه (قوله في نداء الجهول)
 أي الجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أي لكون هن في الاصل كناية عن اسم الجنس
 وان استعمل كسيرا كناية عما يستعجز كره أو عن الفرج خاصة كما مر في
 محبت الاسماء الستة (قوله وياهنة) يسكون التون كإني الدماحيني (قوله وياهنون)
 جمع جمع المذكر السالم شذوذ الان مفردة ليس علما ولا مصفة بل لم يستكمل شروط
 باب سنين (قوله بضم الهاء وكسر ها) أي الهاء الاخيرة كإني الفارسي فالتن

نالسك ياغدر ياخيمث (ولا
 تقس) عليه بل طريقه
 السماع واختار ابن عمقو
 كونه قياسا ونسب لسبويه
 (وجز في الشعر فل) قال
 الرازي في لجة أمسك فلانا
 عن فل * والصواب أن
 أصل هذا فلان وأنه حذف
 منه الالف والتون للضرورة
 كقوله * درس المنازل
 فأبانا * أي درس المنازل
 وليس هو فل المختص
 بالنداء اذ معناه ما يختلف
 على الهمج كما مر أن
 المختص بالنداء كناية عن
 اسم الجنس وفلان كناية عن
 علم ومادته ما مختلفة
 فالمختص مادته فلي فلو
 صغرت قلت فلي وهذا مادته
 فلن فلو صغرت قلت
 فليس وقد تقدم بيان
 ما ذهب اليه المصنف
 * (خاتمة) * يقال في نداء
 الجهول والجهولة ياهن
 وياهنة وفي التثنية والجمع
 ياهنان وياهنتان وياهنون
 وياهنات وقد يسلى
 واخرهن مايل آخر المندوب
 نحو ياهناه وياهنتاه بضم
 الهاء وكسر ها

تشبهها ماء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سياتي
 للشارح في باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلابيل وقفا سا كتهور بما ثبتت
 في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلابا الوجهين قوله هنا
 يضم الهاء وكسرها أي على مذهب الفراء أو حيث ثبتت في الوصل لضرورة نظم
 والافهى سا كته (قوله ياهنا نيه وياهنتان به) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لجانسة
 كسرتون التثنية وفيه البحث الآتي (قوله وياهنا توه) بقلب ألف الندبة واوا
 لمناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب الحرف
 فهلا قلبت كسرتون التثنية في ياهنا نيه وياهنتان به فتحه حفظا للآلاف وهلا قلبت
 ضمة التاء في ياهنا توه فتحه حفظا للآلاف كحال ذلك في ياهنا وياهنتاه والله أعلم

* (الاستغاثة) *

(قوله اذا استغيت اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد
 فيها الشاطبي وايقاع الاستغاثة على الاسم أي اللفظ اصطلاحا فإن المستغاث
 حقيقة المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فأندته
 التسمية على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق رجعا فمخلاف
 ذلك أولم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أي على دفعها والتعبير بالاعانة
 يقتضى مشاركة المستغيت للمستغاث في الدفع فحصل التعار بين المتعاطفين (قوله
 غالبا) من غير الغالب ماسيا أتى في قوله ولا ماس استغيت عاقت ألف وقول الشارح
 وقد يحلو منهما (قوله باللام) انما اخترت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها
 للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء
 وكذا التمجيز منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابة قوله الدماميني (قوله
 وقول عمر) أي لما طعنه أو لوائوة الجوسى قال بالله للسلمين كما في الدماميني (قوله
 للتخصيص على الاستغاثة) انذوقيل يزيد أو يازيد احتمال التركيب غير الاستغاثة
 من السندية في الاقول والنداء المحض في الثاني ويرد على كونها للتخصيص على
 الاستغاثة فقولك بالعلماء متعجبا من كثرتهم الآن يجعل التخصيص انما فبا أي
 بالانضافة الى الندبة والنداء المحض قد بمر (قوله لوقوعه موقع المضمرة) أي الذى
 تقع معه اللام فلتردياء المتكلم أو مراده بالمضمرة كفى الخطار لانها التي يقع
 موقعها المنادى وقيل لان اللام بقبية آل كسبى أتى (قوله لكونه منادى) أي
 المنادى واقع موقع الكف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمتنصر
 به والمتنصر له (قوله أعطاه شها بالمضاف) أي لان اللام ومجرورها كتمان
 مضايقين أو لان اللام أنشأت معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعدي بنفسه)

وفي التثنية والجمع ياهنا نيه
 وياهنتان به وياهنوا ه
 وياهنا توه والله أعلم
 * (الاستغاثة) *

(اذا استغيت اسم
 منادى) أي نودى ليخلص
 من شدته أو يعين على مشقة
 (خفضا) غالبا (باللام
 مقصوحا) حال من اللام

(كالمراضى) وقول عمر
 رضى الله عنه بالله خفصه
 للتخصيص على الاستغاثة
 وفتح اللام لوقوعه موقع
 المضمرة لكونه منادى
 ويحصل بذلك فرق بينه
 وبين المستغاث من أجله
 وانما أعرب مع كونه
 منادى مفردا معرفة لان
 تركيبه مع اللام أعطاه شها
 بالمضاف وقد فهم من
 النظم فوائد * الاولى أن
 استغاث متعدي بنفسه لقوله
 اذا استغيت انهم والتجرون
 يقولون مستغاث به قال
 الله تعالى اذا تستغيثون
 ربكم وقد صرح في شرح
 الكافية بالاستعما لى

* الثانية أن المستغاث
 معرب مطلقا * الثالثة أنه
 يجوز اقترانه بال وان كان
 منادى لان حرف النداء لم
 يباشرها فهو من ذلك من
 تشبيهه وهو يجمع عليه
 * (تبيهات) * الاول
 يختص المستغاث من حروف
 النداء ما يرشد الى ذلك
 تخيله وقوله بعد ان كررت
 يا * الثاني ما أطلقه من فتح
 لام المستغاث هو مع غيراء
 المتكلم فأمامها فتكسر
 نحو وبالى وقد أجاز أبو الفتح
 في قوله فيا شوق ما أبقى
 وبالى من النوى * ويا دمع
 ما أجرى ويا قلب ما أوصى
 أن يكون استغاث بنفسه
 وأن يكون استغاث بنفسه
 والصحيح وقال ابن عصفور
 أن بالى حيث وقع مستغاث
 له والمستغاث به محذوف
 ابتداء على ما سيأتى من أن
 العامل في المستغاث فعل
 النداء المضر فيصير التقدير
 بأدعولى وذلك غير جائز في
 غير طنفت وما حمل عليها
 * الثالث الختاف في اللام
 الداخلة على المستغاث
 قبل هي بقية آل والاصل
 يا آل لزد فزد محذوف
 لا إضافة ونقله المصنف
 عن الكوفيين وذهب
 الجوهري الى أن اللام الجرح

لوقال بتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما
 توهمه عبارة الشارح وإنما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى
 مفردا أو غيره ومجمله كما قاله سم ان جرب اللام وكان معسرا قبيل النداء فان
 خلاص الام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبيل النداء فهو باق على
 بنائه كما لهذا هذا ما مبنى على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أى آل
 بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاث
 كما بعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها
 فلا يقال ان اللام بالنداء البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرىب الا ان كان كالبعيد
 أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمز في قوله * أيام لك ابن صعصعة
 ابن سعد * الا أن يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع
 وقلب على حذف باء المتكلم وبقاء الكسرة دليل على ما وضم الثلاثة على أنها
 نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أوصى أى ما أميلك الى الهوى (قوله
 بناء على ما سيأتى الخ) قيد بذلك ليتأتى القمضى السكون المستغاث به فى يالى محذوفا
 وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يالى هو المذكور
 اذ لو بني على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يالى محذوفا لانه
 لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور على فعل فى ضميرى واحد لعدم
 الفعل انما على (قوله فيصير التقدير الخ) تقرير على معنى محذوف معطوف على
 قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لامتكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ
 فى معنى التعليل لهذا النفي ويصح جعل الفاء تعليلية له ولوقال اذ لو كان مستغاثا به
 السكون التقدير الخ السكون أو وضع (قوله بأدعولى) أى فيلزم حمل فعل فى ضميرى
 واحد وهما الضمير المستتر فى أدعوى والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى
 حذف با (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير طنفت وما
 حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كسبت وأبهرت وقلدت وعدمت
 وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا
 اذ فى قولك أدعوى محملى على أدعوى الضمير المستتر وفى الياء واجب بأن المحذوف
 عمله فيها على وجه كون الثانى مقعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن
 مقعولا به لان تدخل لام التعليل ليس مقعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف
 ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل بالزيد) أى حذفت همزة آل للتخفيف
 واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الزينى بأن ذلك يقال فيما لا آل
 نحو بالالدواهى وقدير بأن يعبرها آل يناسم افا فهم (قوله عن الكوفيين
 استدلو بقوله * اذا الداعى المتوب قال بال * فان الجار لا يقتصر عليه وأوجب

الاصلي يا قوم لا فرار خذف ما بعد الا التافية دما ميني (قوله فقيل زائدة) بدل
 صحة اسما طها وعود مرض بان الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون
 المستغاث منصوبا مفتحة معتدلة لا شغل المحل بحرف الجر الزائد (قوله
 نا الفعل المحذوف) أي الذي ثابت عنه بالكنر يتضمنه معنى فعل بتعدى بالحرف
 كما التحى في نحو زايدوا تعجب في نحو بالياء فلا يرد أن أعود معتد بنفسه فكيف
 عدى باللام (قوله بحرف النداء) لثباته متاب الفعل (قوله على الموضع) أي موضع
 الموصوف لانه مفعول كالمرو ليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع ويجزم الرضي
 بامتناع ما عدا الجر كالمرو (قوله مع العطوف) اطلاقه شامل للعطوف بغير الواو
 ولا مانع منه اذ قد تصد الاشارة الى تأخر واو اخرى تبه الثاني في التجدة (قوله وفي
 سوى ذلك التكرار) الفهوم من كررت أي في سوى تكرار باع المعطوف انت
 بكسر لام المعطوف لآم غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم بما
 ذكر الح ولو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار بالشعيل الكلام
 المستغاث من أجله في صورة تكرار يا أيضا لان غير المعطوف المكرر معه مما شامل
 لغير المعطوف في صورة تكرار يا بصورة عدم تكرارها وللعطوف الذي لم تكرر
 معه يا وهذا التحقيني يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الایهام (قوله على الاصل)
 أي في لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لا من اللبس) أي أمن لبس المعطوف
 بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب
 تقدم ذكر المستغاث ورفه فهم منه أن الایهام قد يوجد اذا كررت يا ووجهه أن
 المستغاث له قد يدل حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن فعله المذکور
 على تعليل فتح لام المستغاث بحرف اللبس الذي أشار اليه سابقا بقوله ولجصل
 بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله وأما على فعليل الققع
 بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمحل لكونه منادى فاما
 يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علم به الفارسي حيث قال لانه بعد عن
 حرف النداء فكانه لم يقع موقع الضمير فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل
 كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمحل (قوله مع المعطوف المذکور) أي مع
 العطوف الذي هو مستغاث أعلم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من
 غير تكرار يا أو لكونه يتكرر مع بقية قوله وقد اجتمعا في قوله الخ (قوله
 بالعطاء فالخ) عطاء ورياح براء مكسورة ففتحمة مخنفة وأبو الخشرح أسماء
 رجال يرثهم الشاعر والنفاح كثيرا المنفع أي الاعطاء كفي القاموس وفيه أيضا
 نفع الطيب فاح فعلم نفع من فسر النفع بالرأحة الذكية (قوله احتمل الامرين)

زائدة فتتعلق وفيما تتعلق
 به قولان أحدهما بالفعل
 المحذوف وهو مذهب سيبويه
 واختاره ابن عصفور
 والثاني تتعلق بحرف النداء
 وهو مذهب ابن جني
 * الرابع اذا وسقت
 المستغاث جرت صفة
 نحو يا زيد الشجاع للمخاطوم
 وفي النهاية لا يعد نصب
 الصفة حتملا على الموضع
 (واقترح اللام مع) المستغاث
 (المعطوف ان كررت يا)
 كقوله * بالقوى وبالأمثال
 قومي * لأنا سعتوهم في
 ازدياد (وفي سوى ذلك)
 التكرار (بالكسر اثباتا)
 على الاصل لا من اللبس
 نحو * باللكهول وللشباب
 للجب * (تنبهات) *
 الأول يجوز مع المعطوف
 المذکور اثبات اللام وحذفها
 وقد اجتمعا في قوله
 بالعطاء فاما وبالرياح
 وأبي الخشرح القتي النفاح
 * الثاني علم بما ذكر أن
 كسر اللام مع المستغاث من
 أجله واجب على الاصل
 وهو ظاهر في الاسماء
 الظاهرة وأما المضمحل فتح
 معه الاعم الياء نحو يا زيد
 لك واذا قلت بالثا احتمل
 الامرين وقد قيل في قوله

أى كون الخطاب مستغنا ومستغنا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغناء) أى
وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغناء فهذا الذى
قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للاميرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال
البعض تبعاً للشيخنا المذهب أحد ههنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل
الفعل فى ضميرى متكمم اه أقول هـ نادى باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا
كان المستغاث من أجله بيا المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضر لما مر من أن
العمل المذكور انما يمنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولاً به والمستغاث من
أجله ليس مفعولاً به كانه قد تم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من
أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السبوطى حكاه مع بقية الاقوال فى متن
جميع الجوامع وشرحه فله الحمد (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد المستغاث
والكلام على هذا حملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجزى المستغاث من
أجله من) أى اذا كان مستنصر عليه فان كان مستنصر له تعين جزؤه باللام واذا
جزء الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما
أفاده اللام ما مبنى وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء
وجعل من سيديسة (قوله عاقبت ألف) أى ناولتها من العقبه وهى النوبة فالألف
تجى عنوة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول
به على لغزير يعة (قوله يا زيدا) صرح الرضى والحامى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن
توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغناء اذا حلت فى المثنى والمجموع على حده صار
مبني على المياء وتقدم تريف ما قاله وأن الظاهر الذى لا يبنى العدول عنه أنه
مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز فى تابعه
الوجهان على ما مر بل حرم البعض بأن ما قاله سبق فلم وان كان فيه بعد (قوله ولا
يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضى الجر والالف الفتح
فبين أثرهما تناف ولا يجمع بينهما العوض والمعوّض اه وفى كل من العلتين
نظر أم لا الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلان فى ما تقتضيه الالف من
الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضاً عن اللام ويدعى أن كلا أصل
قنامل (قوله وقد تخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح
(قوله ألا يقوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالسكسة عليها (قوله فى ذلك) أى
المذكور فى المتن من أحكام المستغاث ههنا الذى ينبغي لاماقاله البعض فانظره
وقوله ذوت يجب أى منه ذاتاً أو صفة وتظاهر كلامه أن الاستغناء غير باقية بل
التركيب مستعمل فى محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى
التعجب ويدل عليه ما فى التفسير الآتى (قوله ويا محبا الزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث

فيالك من ليل ان اللام فيه
للاستغناء * الثالث فيما
تتعلق به لام المستغاث من
أجله خلاف فقيل بحرف
النداء وقيل بفعل محذوف
أى ادعوك لزيد وقيل
بحال محذوفة أى مدعوا
لزيد * الرابع قد يعبر
المستغاث من أجله بمن
كقوله * يا لرجال ذوى
الانباب من نضر * لا يبرح
السفة المردي لهم دنيا
(ولام ما استغيت عاقبت
ألف) فكما تقول
يا زيدا تقول أيضاً يا زيدا
ومنه قوله * يا زيدا آل مل نيل
عز * وغنى بعد فاقه وهوان
ولا يجوز الجمع بينهما فلا
تقول يا زيدا وقد تخلو منهما
كقوله * ألا يقوم للجب
الجبب * (ومثله فى ذلك
اسم ذوتجب ألف) بلا
فرف كقوله هم بالياء
وبالدوامى اذا تعجبوا من
كثرتهم ويقال للجبب
ويا عجباً زيد ويا عجب له

تنبه * جاء عن العرب في نحو (١٧٥) بالجذب فتح اللام باعتبار استغناؤه وكسرها باعتبار الاستغناء من

أجله وكون المستغاث محذوفاً **خاتمة** في مسائل متفرقة * الأولى اذا وقف على المستغاث أو المتجيب منه حالة الخاق الافجاز الوقف بهاء السكت (الثانية) قد يحذف المستغاث قبل المستغاث من أجله لتكونه غير صالح لان يكون مستغاثاً كما قوله بالاناس أبو الامثارة

من أجله في متعلق لانه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى ادعوك لزيد ليراك فعلم ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغناؤه) أي الاستغناء به مجازاً تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفاً) والاصل بالقومى للعجب وعلى الوجيهين المذكورين في الشرح فتح لام بالذواهي وكسرها (قوله كقوله بالاناس الخ) المناثرة الواطئة والتوغل العمق والبغى الظلم والعدوان التعدي الفاحش وانما كان ماولى يا غير الخ لتكونه مستغاثاً مع صحة نداء الناس في الجملة لتكونهم مبهجون بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصدوا الاستغناء لان العاقل لا يجهون يستنصر به أفاده الدماميني

الندبة

على التوغل في بغى وعدوان أي بالقومى لاناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو يا زيد لزيد أي ادعوك لتتصفح من نفسك والله أعلم **(الندبة)** *

هي يضم النون مصدر تدب المتب اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء اضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارتضى (قوله ما للنادى اجعل لندوب) فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لان خطاب أحد المعسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك تصرح وقال الطبري المراد بالمنادى في قوله ما للنادى الخ المنادى للخصوص اه وفيه ميل الى أن المنسوب من المنادى وبه صرح الفارسي نقله عن ابن يعيش والظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لان كون المنسوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضي صرح بأن المنسوب والمتجيب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال فاذا قلت يا محمد اه فكأنك تتأديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك واذا قلت واخزاه كأنك تتأديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك واذا قلت يا لسان كأنك تتأديه وتقول له احضر حتى يتجيب منك اه ببعض تعبير (قوله وهو التصفح عليه) أي بواو باليخرج نحو تفتحفت على زيد سمو التصفح الظهار الخزن (قوله يجذب) بالبدال الهملة أي فحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لان ما قسمها الى ماهو محمل الالم كواراساه والى ماهو سبب الالم كوامصيتها (قوله وواشاريا حمرا) نظري في التمثيل به بأنه منافي لاسية أي من أنه لا يندب المنسكرو كما يقال في قوله الآتي وفي المشبه به واثلاثة وثلاثين الأنا يقال المراد المجعول علماً كما صرح به شارح في باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل

من الاحكام (ما للنادى) من الاحكام (اجعل لندوب) وهو المتصفح عليه لنقله حقيقة كقوله * وقت فيه بأمر الله ناعمره * أولتمزله منزلة الفقود كقول عمر وقد أخبرني عن أسباب بعض العرب واعمره او المتوجع له نحو فوا كبدنا من حب من لا يجيبني * أو المتوجع منه نحو وامصيتها فيضم في نحو وازيد ويصحب في نحو و امير المؤمنين وواشاريا حمرا واذ انظر الى توبه جازمه

ويضمه كقوله * واقفعا وأين مني فففس * ولا يندب الا العلم ونحوه كلفاض اضافة توضع المنسوب

منادى يصح نديه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مهمان من علم ومضاف الى معرفة
توضع بها وموسول بما يعينه خال من آل نحو وايزاده واغلام زبيده وامن حفرة بشر
زمرماه وظاهر كلامه ندية العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب الا المعروف
علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله) كما يوضع الاسم العلم مسماها
مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحيث قد فقوله العلم من
ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماها وعليها يقرأ
يوضع بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضع الاسم
العلم أى بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله اسم الجنس المفرد) خرج
المضاف نحو واغلام زبيده فتصور نديه اتفاقا لكونه أى المضاف يشمل نحو واغلام
رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والى باشي بحيرة ونديه كل نكرة والمنع انما هو
في المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيتاه وان كانت المصيبة غير
معروفة اه دمايني فلو قال الشارح في اجازته ندية النكرة كما في عبارة الهمع
لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كما المتوجع منه فخره (قوله اسم
الاشارة) وكذا المضمرة تصح وكذا أى فلا يقال واتناه ولا وايم الرجله
نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أى العين (قوله مقود في هذه
الثلاثة) فان ذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد تنازع في دعوى الفقد
بالنسبة الى اسم الاشارة المحبوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب
الموصول) الخالي من آل أى عند الكوفيين وهو عند المصريين شاذ وافق
الجمع على ندية الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفرة
بئر زمرماه اذ لا يجمع بين حرف الندية وأل تصحیح (قوله بالذئ اشتهر) متعلق
بالموصول لا يندب أى بالذئ اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله كبر زمرم) مثال
لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله بلى وامن حفرة فكانه قال كوا من حفرة
بئر زمرماه قال في التصريح وأصل زمرم زرم أبدلت الميم الثانية زاء فانه في
الفردوس (قوله ومتهنى المنسوب) أى منها حقيقة أو حكما كما في الموصول فان
الالف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا أو
مضافا أو شبهها به أو غيرها مما سبذ كره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا
على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الحق بالالف وعلى ما صرح به
الشاطبي حيث قال اذا قلت وايزاده فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك واغلاماه
في غلام المضاف الى الباء الاعراب مقدر في آخره اه وأطلق الناظم كالخوين
وصل المنسوب بالالف لكونه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف
وهاء فلا يجوز واعبد الالهاه ولا واجههاهاه في عبد الله وجهها لاستعمال

كما يوضع الاسم العلم
مسماها (وما * نكرلم
يندب) فلا يقال وارجله
خلاف الرائي في اجازته
ندية اسم الجنس المفرد
واجب لاه (ولا) يندب
(ماأبهما) وذلك اسم
الاشارة والموصول بما لا
يعينه فلا يقال واهذه
ولا وامن ذهباه لان غرض
الندبة وهو الاعلام
بعظمة المصاب مقود في
هذه الثلاثة (ويندب
الموصول بالذئ اشتهر)
اشتهرا يعينه ويرفع عنه
الابهام (كبر زمرم بلى
وامن حفرة) في قولهم
وامن حفرة بئر زمرماه فانه
بمنزلة واعبد المطلباه
(ومتهنى المنسوب) مطلقا
(صلة) يجوز الالوجوب
(بالالف) المسماة ألف
الندبة فقوله

ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الجاحب وغيره (قوله في المفرد) لهـ لـه أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذي هو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به بل مثل مقابلته بالاقسام الثلاثة الأخيرة لأن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لتسكت كقوله نذبتها (قوله واقام زيداً) اعلم أن واقام زيداً بالألف التندبة بمعنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضدمة الحكيمة وكذا بالألف مبنى على ضم مقدر ليكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكيمة المحذوفة لاجل الألف كل محتمل والأقرب الأول لان اعتبار المقفول به مانعاً أولى من اعتبار المحذوف و كذلك في نحو واسيموياً مع ابدال ضمة الحكيمة بكسرة البناء الأصلية فتدبر (قوله وأجازيونس الخ) عزاجواز ذلك في الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضاً (قوله بأخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقه أتوابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنايين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البديل والبيان والتوكيد فقباس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البديل لانه قائم مقام البديل منه فتقول واعلامنا زياده وتدخل العطف النسقي نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللغظي كما تقدم في قول عمر وعمراه واصحاحه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره (قوله واجمع معى الشاميتينا) بضم الجيم تنبيه جمجمة تطاق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدرح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقاتل قدحان شاميان فتدبهما (قوله مثلوها) مبتدأ أخبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كافي المقصور أو كلمة كافي المضاف للياء على لغة من يقامها ألفا واذا كان مثلوها همزة يتأنيث لم تحذف كليا اسم امرأة أو الكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لانتقاء الساكنين (قوله واموساه) فوساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لانتقاء الساكنين والألف الموجودة للتندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامة المتقدمة لانه لا ختمامه بألف غير ألف التندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف التندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قازيد مسمى به ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئية لاخير لا تنوين مجموعيه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب (قوله كرايت) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زحرم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البراء أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل

فى المفرد وازيداً ومنه قوله وقت فيه بأمر الله باعمره وفى المضاف باعلام زيداً واعبد الملاك وفى المشبهة وا ثلاثة وثلاثين وفى الصلة وامن حفز بزحرم وفى المركب واعبد بكر باوى المحكى واقام زيداً فمين اسم مقام زيداً وأجازيونس وصل ألف التندبة بأخر الصفة نحو وازيد الظرفاً ويعضده قول بعض العرب واجمع معى الشاميتينا وهذه الألف (مثلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) ألفاً مثلها حذف لاجلها نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه باء قياساً فقالوا واموساه (كذلك) يحذف لاجل ألف التندبة (تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أو غيرها) بما سمر كرايت

(نلت الأمدل) ضرورة أن الالف لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين لاحظ له في الحركة هذا
 مذهب سيبويه والبصرين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فحذفه فقول واغلام زيدناه وكسره مع
 قلب الالف باء فقول غلام زيدناه قال المصنف (١٧٨) وماراوه حسن لو عضده سماع لكن

المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثله الشارح السابقة وهو واغلام زيدنا وواقام زيدنا
 فاقصصا را لبعض على قوله أي في مثال الناطم تقصير (قوله هذا مذموب سيبويه
 الخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول
 المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى
 القول اذ يلبق نسبتهم الى الكذب في حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما
 الخ) معناه أن آخر المنسوب اذا كان محزوبا كالكسرى والضم فإن ألف التندبة
 تقلب حرفا مجازا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف التندبة
 ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقوفة على اللبس ومن ابلاء الشكل حرفا مجازا
 نحو واقوميه واقوموه واقاموه في تندية قومي وقوموا وقاموا وسمى بها قال الفارسي
 لوسميت بقاموا قلت في التندبة واقاموه فتخذف واقوموا لاتقاء الساكنين
 وتقلب ألف التندبة واوا لانها بعد ثمة ولو سميت بقومي قلت واقوميه فتخذف باء
 قومي لاتقاء الساكنين وتقلب ألف التندبة باء لانها بعد كسرة اه وما قيل في
 قاموا يقال في قوموا فعلم أن مسئلة تندية نحو قومي وقوموا وسمى بها ما دخل تحت
 قوله والشكل الخ لازا تده عليه كما يقتضيه كلام البعض فانهم (قوله حتما أولا)
 يعنى اذا اريد زيادة ألف التندبة في ما ذكرنا أي دلت حتما من جنس الحركة قبلها
 والا فلا قلت واعلامك فقط صح كلامهم من أول الكلام ومما يأتي سم (قوله بوهوم
 لا بسا) من ليست الأمر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهوم يسكون الهاء
 ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسر ومما
 بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالعنى ان يكن الفتح خالطا المقصود
 بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهمم في الحساب بهم
 وهمما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أي اتباع حرف التندبة للحركة (قوله
 والحالة هذه) أي كون الفتح ملبسا لا مطابقا (قوله عدل بغيره) أي من غيره (قوله
 في رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد اللد) أي أفنا كوازيده أو باء كواعلامكية
 أو ووا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كلنادى الخ) قال سمر يدل على أنه جعل اللد
 والهاء معواين للتردد وقد يلزم عليه التصكير مع قوله أولا ما للنادى اجعل
 مندوب اه ويدفع بأن المراد جمعا للنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب

السماع فيه لم يثبت وقال
 ابن عصفور أهل الكوفة
 يحركون التنوين فيقولون
 واغلام زيدناه وزعموا أنه
 سمع اتهمى وأجاز انقراء
 وجه اتاننا وهو حذفه مع
 ابقاء الكسرة وقلب
 الالف باء فقول واغلام
 زيدناه (والشكل حتما
 أوله) حرفا (مجانسا) فأول
 الكسرة باء والضم وارا
 (ان يكن الفتح بوهوم لا بسا)
 دفعا للبس فقول في تندية
 غلام مضافا الى ضمير المخاطبة
 واغلام مكية وفي تندية مضافا
 الى ضمير الغائب واغلامهوه
 اذ لو قلت واعلامك
 لا تلبس بالمدكرو لو قلت
 وغلامها لا تلبس بالغايبة
 قال في شرح الكافية وهذا
 الاتباع يعنى والحالة هذه
 متفق على التزامه فان كان
 الفتح لا يلبس عدل بغيره
 اليه وبقيت ألف التندبة
 يحاها فتسول في رقاش
 وارقاشاه وفي عهد الملك
 واعبد الملكاه وفيمن اسمه

قام الرجل واقام الرجل اهـ مذموب أكثر
 البصرين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه واقام الرجلوه (تنبه) أجاز الكوفيون
 أيضا الاتباع في المنى نحو وازيدانيه واختاره في التمهيل (واقفازاد) في آخر المندوب (هاء سكت) بعد اللد (ان زد
 وان تشأ) عدم الزيادة (فالمثو والاوزد) بل اجعله كلنادى الخالى عن التندبة

تارة

وقدمت بيان الواجهة
 الثلاثة وأفهم قوله ووافقا
 أن هذه الهاء لا تثبت
 وصلا وربما ثبتت في
 الضرورة مضمومة
 ومكسورة وأجاز الفراء
 اثباتها في الوصل بالوجهين
 ومنه قوله * ألا يعمرو
 عمراه * وعمرون
 الزبيره * (وقائل) في
 ندية المضاف لياء (واعبدا
 واعبدا * من في النداء
 اليماذسكون أبدي) فقال
 يا عبدي وأمان قال يا عبدي
 يا كسرا أو يا عبدا بالفتح
 أو يا عبدا بالضم أو يا عبدا
 بالالف اقتصر على الثاني
 ومن قال يا عبدي بانبات
 الياء مفتوحة اقتصر على
 الأول **تنبيه** فتح الياء
 في ذي الوجهين المذكورين
 مذهب سيديويه وحذفها
 مذهب المبرد **(خاتمة)** *

نارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا تون اضطرارا ونحو ذلك لاعدم زيادة
 الالف والهاء والناقضة ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء في المندوب
 نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان تردا لتنبية بعد ذلك عليه
 تصريح بما علمه وما أماعدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مريل قوله ومنتهى
 المندوب صلة بالالف يوهم الجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتخص أن قوله وان
 تشال محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة
 الهاء (قوله وقدمت بيان الواجهة الثلاثة) أي زيادة الالف فقط والجمع بين
 الالف والهاء والخاتمة معا (قوله وربما ثبتت في الضرورة) أي وصلا (قوله
 مضمومة) أي تشبهاها الضمير ومكسورة أي لا لتقاء الساكنين زاد ابن فلاح
 ومفتوحة فارضى والفتح لثبته (قوله وأجاز الفراء اثباتها في الوصل) أي اختيارا
 (قوله ومنه) أي من ثبوتها في الوصل ضرورة والشاهد في الاول لان محل الوصل
 هو العروض وأما الضرب فتصل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا
 مصرعة فهي في حكم الضرب فتسكون أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا
 وقوله وعمرون الزبيره هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ وياعمرون الزبيره
 لان زيادة يا محل بالوزن وتحريل الهاء وقفا في البيت لاروى (قوله وقائل) خبر
 مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدي صلة من والياء تعول أبدي. وذاسكون حال من
 الياء (قوله واعبدا) يفتح الياء لاجل ألف الندية (قوله واعبدا) يفتح الياء
 لا لتقاء الساكنين وهذا نحو ه منصوب بفتحته مقدره منع من ظهورها التفتحة
 لاجل الالف وليس يجب لانه مضاف سم (قوله اقتصر على الثاني) أي واعبدا
 بغير عمل سوى الاتيان بألف الندية على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى
 الفتحة التي قبل الالف المحذوفة وبقالب الكسرة والفتحة على اغتبهما فتحة
 لاجل ألف الندية ويحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندية على
 لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الأول) أي يا عبدا بغير عمل
 سوى الاتيان بألف الندية (قوله في ذي الوجهين) هو يا عبدي يسكون الياء
 ووجهها وعبدا وعبدا كسرا (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها
 لا لتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبيا سم

الترخيم

(قوله ترقيق الصوت وتلينه) عبارة التصريح بالترخيم لغة التمهيل والتلينين فلم
 يقيدا لصوت (قوله أي سول ابن) المناسب لعبارة قبل أن يقول أي رقيق لين نعم
 هو مناسب لعبارة التصريح السابقة وقول القاوس رخيم الكلام ككلام فهو

الترخيم
 (ترخيم) حذف آخر
 المنادى) الترخيم في اللغة
 ترقيق الصوت وتلينه
 صوت رخيم أي سهل لين

ومنه قوله * لها بشر مثل
 الحرير ومنطق * رخيم
 الخواشي لاهراء ولا تزر
 أي رقيق الخواشي وأما في
 الاصطلاح فهو حذف
 بعض الكلمة على وجه
 مخصوص وهو على نوعين
 ترخيم التصغير كقولهم في
 اسود وسود وسبأ في باب
 وترخيم النداء وهو متصود
 الباب وهو حذف آخر
 المنادى (كاسعاف من دعا
 سعادا) وإنما توسع في ترخيم
 المنادى لانه قد تغير بالنداء
 والترخيم تغيير والتغيير
 يأنس بالتغيير فهو ترقيق
 * (تبيه) * أجاز الشارح
 في نصب ترخيها ثلاثة
 أوجه أن يكون مفعولا
 أو مصدرا في موضع الحال
 أو ظرفا على حذف مضاف
 وأجاز المرادى وجهارادما
 وهو أن يكون مفعولا
 مطلقا وناصبه احذف
 لانه يلاقيه في المعنى وأجاز
 المنكودي وجهما خامسا
 وهو أن يكون مفعولا
 مطلقا لعامل محذوف أي
 رخيم ترخيها (وجوزنه) أي
 جوزا الترخيم (مطلقا في
 كل ما * أنت بالها) أي
 سواء كان على أو غير علم
 ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي

رخيم لأن وسهل كترخيم كترخيم (قوله رخيم الخواشي) العمل المراد بها الكلمات
 وفي القاموس الحاشية جانب التوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء
 وتخفيف الراء الكلام التكثر والتزير بفتح الزاين وسكون الزاين القليل وأراد
 أن كلامها متوسط لا كثير على ولا قليل فحذف (قوله ترخيم التصغير) أي حذف
 بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف
 لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشم كل كلمة الحرفين والحرفين وعجز المركب
 ويرد على التعريف أنه غير ما ع لشموله نحو يادو يادو إذ في كل حذف آخر
 المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أي من حيث هو آخر المنادى
 فأعرف ذلك (قوله في ترخيم) في معنى البناء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للناسبة
 بين المعنى اللغوي والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى
 لظهور تفرقه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له) رد بأن الترخيم حذف آخر
 المنادى فليزم تعليل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على
 الرابع ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخيم
 لارادة الترخيم مثل ضرب لارادة الضرب وفيه ركا كالتحقيق (قوله أو مصدرا
 في موضع الحال) أي من فاعل احذف أي مرخبا لا من المنادى لانه وإن كان المضاف
 بعض المضاف اليه بشرط بيان الحال من المضاف اليه موجود في حال المضاف اليه
 لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أي وقت
 ترخيم وهو وقت اجتماع شرط والترخيم (قوله لانه) أي احذف بقيد تعلقه بآخر
 المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل
 محذوف) أي تاب ذلك المفعول المطلق مناه في الدلالة على الطيب ويكون قوله
 احذف الخ من التأكيد اللفظي بالمساوي لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى
 مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد اعامله
 حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز
 الشيخ خالده وجها سادسا وهو أن يكون ترخيها مفعولا له لفعل شرط حذف مع أداته
 وحذفت الفاء من جوابه لاضرورة والتقدير ان أردت ترخيها فاحذف آخر المنادى
 وفيه تكلف (قوله مطلقا) أي عن التقييد الآتى في غير المؤنث بالهاء بقوله الا
 الرابع الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والآلاقتضى جواز ترخيم
 المؤنث بالهاء ولو كان مضافا ومركبا اسنادا وليس كذلك أفاده سم والى كون
 الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتضائه في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يفسر
 مضافا أو غيره صاحب اسنادا أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أهل منصوب بفعل
 حذف وأقيم هو مقامه والاصل أهلى مهلا قال العيني ومعناه كفى (قوله عذبرى)

وتخو يا شا ادجنى أى أقمى . بالسكان يقال دجن بالسكان يدجن . دجوناً أى أقام به * (تبيينات) * الاول قيد
 فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاجراء السكره غير المقصوده والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول
 الاعبى باجارية نحذى سدى لغبر معينة ولا فى نحو باطلحة الخير وأما قوله * باعلمم الخير قد طالت فالتما * فنادر
 الثانى شرط المتردى فى تخريم المؤنث بالهاء العلمية فتع تخديم السكره المقصوده والصحيح جوازها كما تقدم * الثالث
 من غير عمد فى تخريم صاعمة بن (١٨١) قلعه تانه كآبة عن المجهول الذى لا يعرف والاطلاق

الخاصة بخلافه وليس كونه
 كآبة عن المجهول بما تم لانها
 علم جنس * الرابع اذا
 وقف على المرخم يحذف
 الهاء فاغاب أن تلحظه
 هاء ساكنة فتقول فى
 المرخم يطلعه فيقبل هى
 هاء الساكنة وهو ظاهر
 كلام سيبويه وقيل هى
 التاء المحذوفة أعيدت
 لبيان الحركة واليه ذهب
 المصنف قال فى التسهيل
 ولا يستغنى غالباً فى الوقف
 على المرخم يحذف هاء عن
 اعادةها أو نحو أيضاً
 منها وأشار بالتعويض الى
 قوله * قفى قبل التفرق
 يا شاعا * فجعل ألف الاطلاق
 عوضاً عن الهاء ونص
 سيبويه وابن عصفور على أن
 ذلك لا يجوز لاقى الضرورة
 وأشار بقوله غالباً الى أن
 بعض العرب يقف بلاهء

العزيز بفتح العين المهملة وكسر الذا ال المعجمة ما عذر الانسان فيه اه فارضى
 وهو صادق بما عذر الانسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير
 من النسخ العذر بكسر الذا ال المعجمة الامر الذى يحاوله الانسان ويعذر على
 فعله (قوله يا شا ادجنى) أى يا شاة وهو مثال للشلا فى (قوله بالمنادى المبني) يشمل
 المبني قبل النداء كخادم مع أنه لا يرخم على الاصع والمختص بالنداء والمندوب
 والمستغاث مع أنها لا يرخم كسبية فى (قوله لغبر معينة) صلة قول (قوله كما تقدم)
 أى فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى ويا شاة (قوله صلعة من قلعة) الذى يخط
 الشارح صلعة بن قلعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس (قوله لانه علم
 جنس) واهذا منع الصرف اه دما بينى (قوله يحذف الهاء) صلة المرخم (قوله
 لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة
 (قوله لم تلحقى) لانه نقص لما عزموا عليه من جعل له اسما تاما حتى ينوم على الضم
 سم (قوله كآبة) بكسر الكاف أى دعيت من وكاه وكلا وناسب بالجر صفة هم
 من النصب وهو التبع قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والمعرض وفيه ان الهم
 متبع لا تابع الآن يكون التقدير تابع صاحبها ثم رأيت فى القاموس ما نصه
 وهم ناصب منصب على النسب وسمعت ناصبه الهم أتعبه ثم قال وقصبه المرض
 ينصبه أو وجهه كأنصبه اه فأد ثلاثة أوجه أخرى وهى أن يكون ناصب من قبل
 النسب كلابن وناصر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل
 نصبه بمعنى أوجه (قوله فتقبل هو معرب) تشبيهها بالمضاف لساكنه شاذ (قوله لانها)
 أى الفتح وانته باعتبار الجهر وهو حركة (قوله ياربع) قال ابن غازى ولا يمكن دعوى
 اعراب ربع لانها لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أسمية (قوله هى) بضم الهاء
 امر من هب (قوله ثم أقسم التاء) أى زادها بين الميم وهاء التانيث المحذوفة
 للتخيم (قوله غير عمدتها) أى غير جعلها تاء التانيث التى كانت محذوفة للتخيم

ولا عوض حكى سيبويه جارح لوقف بغيره اه قال أبو حيان أطلقوا فى لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم
 على العتم لا يتظر لم تلحق هذا كلامه وهو وانع * الخامس اختلاف النخاعة فى قوله * كآبة لاهم * بأسمية ناصب *
 بفتح أسمية من غير نون فقال قوم ليس بمرخم تم اختلافه وافتقار هو معرب ناصب على أصل المتأدى ولم يتون لانه
 غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان منه من بينى المتأدى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه ولو أعرب
 فهو نظير لارجل فى الدار وأنشد هذا القائل * ياربع من نحو الشمال هى * بالفتح وذهب أكثرهم الى أنه مرخم
 فصارت فى التقدير بأسم ثم أقسم التاء غير عمدتها وفتحها

لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة النون به وهو نظاها - ر ك ل ا م س ي موه وقيل
 ففتح اتباعا للحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (١٨٢) (والذي قد رخما * محذوها) أي بحذف الهاء

(وقره بعد) أي لا تحذف
 منه شيئا بعد حذف الهاء
 ولو كان لينسا سا ك ل ا ر ا ن ا
 مكملأر بعة فصاعدا
 فمقول في عقنباة باعقنبا
 بالالف وأجاز سيمويه ان
 يرخم ثانيا على لغة من
 لا يراعي المحذوف ومنه
 قوله * أ ح ا ر ن ب د ر ق د و ل ي ت
 و ل ا ي ن * ي ر د أ خ ا ر ت ه و ق و ل ه
 ب ا ر ط ا ن ت ف ا ع ل م ا ق ا ت ه
 أ ر ا د ب ا ر ط اة (واحظلا)
 أي اضع (ترخيم ما من هذه
 الهاذ خلا * الارباعي فا
 فوق) أي فأكثر (العالم
 * دون إضافة و) دون
 (استناد م) فهذه أربعة
 شروط * الاول أن يكون
 رباعيا فصاعدا فلا يجوز
 ترخيم الثلاثي سواء سكن
 وسقط نحو زيد أو تحرك
 نحو حكيم هذا مذهب
 الجمهور وأجاز الفراء
 والأخفش ترخيم الحرك
 الوسط وأما الساكن
 الوسط فقال ابن عصفور
 لا يجوز ترخيمه قولا واحدا
 وقال في الكافية ولم يرخم
 نحو بكر أ حمد والفتح
 ثبوت الخلاف فيه حكى

اذلوا عند سبهم السا كان رخما (قوله لانها واقعة الخ) لوقال لا ستحقا قها الفتح
 بوقوعها قبل هاء التانيث لكان أوضح وأخصر (قوله وقيل ففتح الخ) أي
 كفتح دال يازيد بن عمرو اتباعا لفتح النون بل الاتباع هنا أولى لانه في كته ولانه
 اتباعا عما أخرته قدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعدل وجهه أن فيما اختاره
 المصنف مراعاة ما فوط وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث
 المحذوفة لترخيم المتضمنة فتح ما قبلها (قوله وقر بعد) أي بعد حذفها (قوله
 فمقول في عقنباة) أي في ترخيمه وهو يفتح العين المهملة والصاد وسكون النون
 بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة أي حديدة الخالب (قوله أن يرخم ثانيا) أي
 ان يبق بعده ثلاثة أحرف سموي (قوله على لغة من لا يراعي المحذوف) أي من
 لا يفتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن كون الشاء ورخم أو لا يحذف
 التاء على لغة من لا يفتظر تحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء
 يجوز في ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور
 لكان قولنا تغله شخنا ثم قال واظفر على مذهب سيمويه بعد حذف الحرف الذي
 قبل الآخر هل تعين لغة من لا ينوي أولا اه وكلام العيني صريح في عدم
 التعيين فإنه ضبط حارفي البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن
 بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا يحذف الهاء على لغة من لم ينورد المحذوف
 ثم رخمه ثانيا يحذف التاء على لغة من نورد المحذوف ويؤخذ من كون المقدم بلغة
 من لا يفتظر عند سيمويه هو الترخيم الاول أن قوله على لغة الخ متعلق بأجاز
 أو محذوف تقديره ان يرخم أولا على لغة الخ لا بقوله أن يرخم ثانيا (قوله ما قلته)
 يفتح التاء بقية قوله بعد * والمرء يستحي اذ لم يصدق (قوله أرا دنا رطاة)
 علم منقول من اسم شجرة يدبغها قيل همزة زائدة وألفه أصلية وبعضه
 قواهم شرطى وقيل همزة أصلية وألفه زائدة للحاق بعمر بن قتيبة
 قواهم ماروط اه ابن غازی (قوله العلم) بدل من الرباعي أو عطف بيان عليه
 ودون حال من الرباعي (قوله واستناد) أي في الغالب بدليل قوله الآتي وقيل ترخيم
 جملة (قوله م) على زنة اسم المفعول نعت استناد قال سم كانه احد متراعن
 النسبة الانشافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أي ثلاثيلازم
 نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم الحرك الوسط) أي
 تنزل بالحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مبزوف
 وقرق الجمهور بأن حركة الوسط تمت اعتبرت في حذف حرف زائدة على الكامة

وهو

من الاخفش وبعض الكوفيين اجاز ترخيمه
 ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب

وابن هشام * الثاني أن يكون علما وأجاز (١٨٣) بعضهم ترخيم النذرة المقصودة نحو واغضنف في غضنف قياسا

على قولهم أطرق كراويا
صاح * الثالث أن لا يكون
ذا إضافة خلافا للسكوفين
في إجازتهم ترخيم المضاف
اليه كقوله * خذوا حذركم
يا آل عكرم واعلموا *
وهو عند البعض بين نادر
وأندر منه حذف المضاف
اليه بأسره كقوله * يا عبید
ه لئلا تذكروني ساعة * يريد
يا عبید هند يتخاطب عبید
هند اللخمى وذلك عمل له
وتقدم أن ترخيم المضاف
نادر أيضا كما في نحو يا عاقم
الخير * الرابع أن لا يكون
ذا اسناد فلا يجوز ترخيم
برق شعره وتأنط شرابى
الكلام عليه * تنبيه *
أهمل المصنف من شروط
الترخيم مطابقا لثلاثة
الاول أن لا يكون مختصا
بالنداء فلا يرخم نحو قل وئله
الثاني أن لا يكون مندوبا
* الثالث أن لا يكون مستغاثا
وأما قوله
كأنادى مناد منهم
يا تميم الله قلنا يا مال
فضرورة أو شاد أو جار
خروف ترخيم المستغاث اذا
لم يكن فيه اللام كقوله * عام
لث ابن صعصعة بن سعد *

وهو التثوين وههنا في حذف حرف أصل وأيضا ليس الحذف هنا واردا على
حرف بعينه بل على أى حرف كان آخره فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف
فاله حذف التثوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام
الخضراوى (قوله ان يكون علما) أى شخصيا أو جنسيا لان العلم الكثيره نداءه
يتأسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه
البعض بأن أطرق كراويا صاحب شاذان لان كلا اسم جفس خال من التاء فلا يقاس
عليهما وفيه أن هذا الاعتراض عذوب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة
لا يقول بشذوذ أطرق كراويا صاحب (قوله ويصاح) قال في شرح الكافية وكثر
دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبهه العلم فرخم بحذف يائه اه وليس مراده
بيان أنه مقاس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا إضافة) لان الحذف
من المضاف يمنع منه أن المتضامين كالشيء الواحد الحذف منه بمنزلة حذف حشر
الكلمة والحذف من المضاف الممنوع منه أن تالى أداة النداء المضاف إلى الحذف
من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بى الانساق المضاف حقيقة
أو حكمية يدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في الدونشوى (قوله وذلك عمل له) أى فهو
داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال ان المضاف
خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لان
الجملة محكية بخلاف فلا تغير (قوله وسية أى الكلام عليه) يشتر الى أن اشتراط
عدم الاسناد أكثرى كما سبأنى (قوله مطلقا) أى سواء كان بقاء التأنيث أولا
(قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو يا حذام
وقدم ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف التندبة
وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف
في آخره لند الصوت الطهار التفتيح فلا يتأسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثا)
أى لا يجوز وباللام لعدم ظهور زائر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم
يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مقتوجا زيادة الالف لان
الزيادة تما في الحذف ولا مجرد امان اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله
يا مال) أى بالمالك (قوله أعام) أى باعامر وتقدم أن الاستغاثه مختصة بيا وأن
الاستغاثه بغيرها شاذة قوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا
وترخيمه ولعل قوله لك خبر لم حذف أى نداءنى لك أو استغاثه ثانية باعامر والتقدير
يا لك وابن صعصعة نعت اعمامر وسدر البيت * تتما فى ايمتلى لقميط * وهو اسم
رجل (قوله والصح مامر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف)

والصح ماسرا ومع) حذف الحرف (الأخر) فى الترخيم (احذف) الحرف (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر
وهو ما قبل الآخر

أى وجوبا كما فى ابن عمير وعن الفراء لوسى بنحو جراء جاز حذف الهزة فقط
 (قوله ولكن بشرط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه
 وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف
 دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جواز ان يكون قول المصنف ان زيد خيرا
 لانه لا يصلح الخبرية ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح والبس
 الخ لا قرأه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيد بن أعلما
 وترخم محذوف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الالف فى هندات علما لان تاءه ليست
 للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر اطلاقه جواز ترخم ما ذكر على لغة من ينتظر
 ومن لا ينتظر مع أن ترخم هندات وزيد بن على لغة من لا ينتظر بليس ببناء المفرد
 الذى لا ترخم فيه وترخم حمدون على اللغتين بليس بذلك ودعى أن هذا الالباس
 لا يلبس بمون اليه بردها التفتاحم اليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرف ثم
 رأيت الفارضى قال فى موضع آخر مانصه لوسى بزيد بن أو بما فيه ياء النسب
 كزيدى لترخم على اللغة الاولى نحو يازيد بكسر الدال ولورخم على الثانية
 لا تلبس بمناذى لترخم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيد بن انما يترخم
 على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يترخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر قد بر
 (قوله فتقول يا ممتعا) أى خلافا لا لاخفش حيث جوز يا ممتحا ويامتح محذوف
 الالف جمع (قوله ليئا) قال المسكوى حال من الضمير فى زيد وهو محذف لين
 ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أن يكون ليئا لانه حل معنى ثم ما ذكر صريح
 فى أن اللام منبوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسر ها الا أن يجعل
 سا نا المعنى ليئا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس ليئا نحو شمأل فالهزة
 تحرف زائد غير ابن وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل ليئا ما لم يفتد اشتراط أن
 يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا فى مصنفون علما اذ
 أصله مصنفون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان
 كان) أى ما قبل الآخر (قوله نحو سفر جل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه
 خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم
 وسكون الطاء المهملة هو الجمل اتوى الضخم والرجل القصير اه قاموس
 وفسره صاحب المصباح بما يمان فيه الكتب قال ويدكر ويؤثرت وجم أنت
 بالهاء فقبل قطرة (قوله بحذف حرفين) علل بأن الاقتصار على حذف الحرف
 الاخير بوجوب عدم الظهور وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقدير على لغة
 التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله ساكا)
 قال بس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة

ولكن بشرط أربعة * الاول
 وواله أشار بقوله (ان زيد)
 أى ان كان ما قبل الآخر
 زائدا فان كان أصلا لم يحذف
 نحو خذار وبنقاد علما لان
 الالف فيها منقلبة عن
 عين الكلمة فتقول يا ممتعا
 ويا ممتعا * الثاني أن يكون
 (ليئا) أى حرف لين وهو
 الالف والواو والياء فان
 كان محذوف لم يحذف سواء
 كان متحركا نحو سفر جل
 أو ساكا نحو قطر فتقول
 يا سفر ج ويا قطر خلافا
 للفراء فى قطر فانه يحذف
 محذوف حرفين * الثالث
 أن يكون (ساكا) فان كان
 محذوف لم يحذف

نحوه في قوله فتقول يا بني ويا فتوة (١٨٥) * والرابع أن يكون (مكملاً أو بعبارة فاعداً) فان كان ثانياً

لم يحذف كما وصف كاشف اه ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين
ههنا شاملاً للحرك فلذلك أخرجه بقوله سا كما يخلاف قوله في باب التوكيد بما لم يأت
لينا (قوله هبج) بفتح الهاء والموحدة وتشديد الختمة آخره خاء معجمة الغلام
المعتمى أي السمين (قوله وقتور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء
الصعب اليبوس من كل شيء (قوله لم يحذف خلافاً للقراء) حيث يجوز أن يقال ياعم
ويائم وياسع وقيل انما قال بالخط في فتوة فقط فراراً من بقاء آخر الاسم وواو بعد
ضمه همع (قوله علما) أي في حالة كون كل منهما علماً أو هو راجع لتعديل وأما علمية
ما قبله فظاهرة وقد ضعف هذا الخلاف عليه شملال أيضاً (قوله ما فتح حرفي)
الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفي فالعنى أتبعها الفتح أي جعلنا تابعين للفتح (قوله
وغرنبي) بضم الغين المحجة وسكون الراء وفتح النون طهر من طيور الماء طوبل
العنق تصرح (قوله علما) لما مر أنه انما يرخم من الخالي من التاء العلم (قوله الى
أنه) أي المذكور من الواو والياء المقترح ما قبلها ما وقوله كالذي قبله أي كاللين
الذي قبله الح (قوله قولاً واحداً) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا نافي ما
سبب يأتي من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال بامصطفى بالافتح
ترخيم مصطفون ومصطفين ويا فتوى بالياء في ترخيم قانون وقاضين لا تتفاء سبب
حذف الالف والياء لفظاً وتقدراً وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه
وجهان الرد نظر الانتفاء السبب انقضاء عدم الرد نظر الوجوده تقديره فيقال على
هذا الاخير بامصطف بفتح الفاء ويتعنى بامصطف بضم الفاء على كل حال اذ لوجه
له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال
بامصطف ولا بامصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد الالف
وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل
عنهما هنا على قياس ما مر عن الفارسي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده
فأعرفه (قوله فيهما مقدرة) فإيسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق
سم (قوله لأن أصله مصطفون) كذا في الفارسي أيضاً قال شيخنا وانما جعله
بالياء مع أنه واو لان آخر المتصور بقلب ياء في المثني والجمع على حده كما سأتى
اه فراده بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فالدفع قول البعض كان الصواب
مصطفون ومصطفون لانه واو لا ياتي اه وانما كان واو لانه من الصفوة
(قوله ويا سبب) مشكل على ما صرح به أبو جيان والسموطي والداميني وغيرهم
جازيه من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنياً قبل النداء الا أن يستثنى
المركب أو يبنى على لغة اعراب لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه
مخالفين في ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضاً

لم يحذف خلافاً للقراء كافي
نحو فتوة ومحمد وسعيد فتقول
يا فتوة ويا عمما ويا سبب
فالمستكمل الشروط نحو
أسماء ومروان ومنصور
وشملال وقد نيل علماً فتقول
فيها يا اسم ويا مروان
ويا شملال ويا فتوة
ويا اسم صبر على ما كان من
حدث * وقوله * يا مروان
مطبعتي محبوسة (واختلف
في * واو وياء) استكملاً
الشروط المتقدمة لكن
(بهما فتح حرفي) نحو فروع
وغرنبي علماً فذهب الجرمي
والقراء الى أنه يحذف مع
الآخر كالذي قبله حركة
بجائزته فيقال يا فتوة ويا غرن
قال في شرح الكافية وغيرهما
لا يميز ذلك بل يقول يا غرنبي
ويا فتوة * (تسمية) * يقال
في ترخيم مصطفون ومصطفين
علمين بامصطف قولاً واحداً
كلمته عليه في شرح الكافية
لان الحركة الجائزته فيهما
مقدرة لان أصله مصطفون
ومصطفين واليه أشار في
التسهيل بقوله مصبوق
بحركة مجازية ظاهرة
أومة مقدرة (والنحو حذف
من مركب) تركيب مخرج
نحو بعلمك وسببم يفتقول يا عدل ويا سبب

وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع
 اكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه ذهب (١٨٦) القراء الى أنه لا يحذف منه الا الهاء

(قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمتنصوص أنك اذا رخت خمسة عشر
 بحذف عجزه ثم وقفت فانك تنقف بالهاء على اللغتين واذا رخت بعلبك ثم وقفت
 فعلى لغة من نوى لك أن تقول يا بعلبك هاء السكت وان شئت لم تأت بالهاء
 ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم يوفيتهم بالوقف بالاسكان وذهب
 الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دما ميني وقوله
 في تخيم الخيوط بما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالهاء اذا وقف عليه بعد
 الترخيم سم (قوله فتقول ياسيوي) أي على لغة من ينتظر أماً على لغة من لا ينتظر
 فتقول ياسيوا لان الباء تنضم على هذه اللغة فتقلب أفعال التصركها وانفتاح
 ما قبلها قاله الشارح على الاوضح (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب)
 أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حاضر ومن اسمه حاضر موت قاله الشارح
 على الاوضح (قوله قياسا) أي على ما فيه تاء التانيث لان الجزء الثاني يشبهه تاء
 التانيث من وجوه فتح ما قبله غالباً وحذفته في النسب وقصه غير صدره كما أن تاء
 التانيث كذلك واحترزنا بغالبا عن نحو معد يكر (قوله اذا رخت اثنا عشر
 واثناعشرة) بالا ان فهمها على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة
 النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثناعشر
 عشرة كما يضاف ثلاثة عشر واخواته ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة
 اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهم النون حذف الالف معهما كما تحذف
 مع النون كذلك في الدماميني (قوله وقيل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف
 للترخيم اما حرف نحو ياسعافى ياسعا دوا ما حرفان نحو نامروفي نامروان
 واما كلمة برأسها نحو ياء عددي يامعدي كيرب وياتأبط في ياتأبط شر واما كلمة
 وحرف نحو ياث ويا اثنت في اثنا عشر واثناعشرة علمين والذي استظهره
 سم في ترخيم المركب الاسنادي اذا لم ينوا المحذوف أنه ان كان الباقى جملة
 كما في تأبط فان فاعله مترفيه قدر الضم في آخره والا كما في قام من قام زيد ضم
 آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير اذا سمي به يعرب لفظا فاذا
 بودى ضم لفظا (قوله وذو عمر ونقل) ذامبة ذو وعمر ومبتدأ ثان خبره نقل والجملة
 خبر المبتدأ الاول والزايط محذوف قدره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح
 من جواز تقديم مفعول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله أي نقل ذلك عن العرب) أي
 في باب النسب كما سذكره الشارح فلا يأتى في أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله
 لان من العرب من يقول ياتأبط) هذا محمل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أي مجموع

فتقول ياسيوي وقال ابن
 كيسان لا يجوز حذف الجزء
 الثاني من المركب بل ان
 حذف الحرف أو الحرفين
 فقلت يا بعلبك يا حاضر
 لم أر به بأسا والمقول أن
 العرب لم ترخم المركب وانما
 أجازته النحويون قياسا
 * (تنبيه) * اذا رخت اثنا
 عشر واثناعشرة علمين
 حذف الجزع الالف
 قبله فتقول ياث ويا اثنت
 كما تفعل في ترخيمهما المولم
 يركنض على ذلك سيبويه
 وعلمه أن عجزهما بمنزلة النون
 ولذلك أعرب يا (وقل * ترخيم)
 علم مركب تركيب اسناد
 وهو المنقول من (جملة)
 نحو تأبط شر واورق غيره
 (وذا عمرو) وهو سيبويه
 (نقل) أي نقل ذلك عن
 العرب قال المصنف أكثر
 النحويين لا يجوزون ترخيم
 المركب المضمّن اسنادا
 كتأبط شر وهورجائلان
 سيبويه ذكر ذلك في أبواب
 النسب فقال تقول في النسب
 الى تأبط شر تأبطى لان
 من العرب من يقول ياتأبط

كلامه

ومنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل
 وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة * (تنبيه) * يحسبوا سيبويه

وتسمى بقية لقمه وكنيته أبو بشر (وان نوبت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نوبت أى اذا نوبت ثبوت
 المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقي) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من
 ينوى لغة من ينتظر (١٨٧) فتقول يا حار بالسكسر ويا جعف بالفتح ويا منض بالضم

و ياقط بالسكون فى ترخيم
 حارث وجعفر ومنصور
 وقطر * (تنبهان) * الاول
 منع السكون فى ترخيم نحو
 قطر ثم اقبل آخره ساكن
 على هذه اللغة وختم ما يلزم
 عليه من عدم النظر وقد
 تقدم مذهب القراء فيه
 * الثانى يستثنى من قوله
 بما فيه ألف مستثنان
 ذكرهما فى غير هذا
 الكتاب * الاولى ما كان
 مدغما فى المحذوف وهو
 بعد ألف فانه ان كان له حركة
 فى الاصل حركتهما نحو
 مضار ومجاح فتقول فيهما
 با مضار ويا مجاح بالسكسر ان
 كانا اسمى فاعل و بالفتح ان
 كانا اسمى مفعول ونحو
 تحتاج تقول فيه بالفتح
 بالضم لان أصله تحتاج
 وان كان أصلى السكون
 حركته بالفتح نحو اسبحار
 اسم بقله فان وزنه افعال
 يمثلن اولهما ساكن

كلامه فى الموضوعين (قوله وسيدويه لقمه) سبب بمعنى تتاح وويه بمعنى راحة
 والاضافة فى لغة النجم على قلبها فى لغة العرب واقب بذلك لطافتها لان التماح من
 لطيف الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف)
 الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على
 (قوله من عدم النظر) وهو ان يكون الاسم الممكن الصحيح الآخر ساكن الآخر
 اه سم والبصر بين ان يقولوا المنوى كالتائب فليس الساكن هو الآخر فى
 الحقيقة وكونه آخر الفظا المحذوف فيه فمأمل (قوله ما كان مدغما) أى الباقي
 الذى كان آخره مدغما وقوله فيما باقى التماسه ما حذف أى باقى الاسم ذى
 الحرف الذى حذف ويحتمل ان التقدير الاول الحرف الذى كان مدغما الثانية
 الحرف الذى حذف والاو انسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل
 الباء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به كما فى الدمامسى ولذا قال
 الشارح على الاوضح بعدم مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كحمر بقى على سكونه اه
 أى كبقاء قطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر الا ان يقال ما مر
 وانما خص الالف بالذكرة هنا اكثر مترا (قوله نحو مضار ومجاح) أى عين لما مر
 (قوله بالفتح) لانه اقرب الحركات اليه أى الى السكون ووجهه انه أخف الحركات
 فهو اقرب الى السكون فى اللغة لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبرة
 الشارح على الاوضح فقصر كبحر كة اقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه
 عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسبحار وهذه العبارة هى الواقعة فى
 كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتقول بالمتحركات كما فى
 عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا سمع) أى بالفتح لان الكلام فى لغة من
 ينتظر (قوله التماسه ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل وواجمع) التقييد
 بالواو وغير جيد لان الحكم كذلك فيما لوسمى بالجمع ذى الباء نحو قاضين
 ومصطفين دمامينى (قوله لزال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله
 اسكنه اختارنى التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لان

لاحظ له فى الحركة فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسبحار بالفتح فقصر كة اقرب الحركات اليه
 وهو الحاء وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والسكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن
 سيدويه فقال السيرة فى فتح وقال الشلو بين يختاره ويحيز بالسكسر ونقل ابن عصفور عن القراء انه
 يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه ايضا انه يحذف كل ساكن يبق
 بالآخر حتى ينتهى الى متحرك فعلى هذا يقال يا سمع * الثانية ما حذف لاجل وواجمع كماذا سمى بنحو قاضون
 مصطفون من جوع معتل اللام فانه يقال فى ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برذ الباء فى الاول والالف فى الثانى
 والسبب الحذف هذا مذهب الاكبرين وعليه مشى فى السكافية وشرحها اسكنه اختار فى التسهيل عدم الرد

(واجمعه) أى اجعل الباقي من المرخم (ان لم يوحذف (١٨٨) كما لو كان بالأخر وضعاً عاماً) أى

كلاسم التمام الموضوع على ثلاث الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرى الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويامنص ويأقط بالضم في الجمع كالو كانت أسماء تاممة لم يحذف منها شيئ * (تبيهان) * الاول لو كان ما قبل المحذوف مع تلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في تاجية ياناجي بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموماً قدرت ضمها غير ضمها الاول نحو وتحتاج ومنص * الثاني يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر بن زيد (فقبل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (ثمرديا نحو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشوف لم يلزمها لغة النظير (و) قول (يانجي على) الوجه (الثاني) (يا) أى بقلب الواو يا لتطرفها بعد ضمها كما تقول في جمع جرود ولو الأجرى والأدلى والازم عدم النظر

السكان الاخير كالثابت لفظاً فالتقاء الساكنين موجود تقديره ولا خلاف في رد الياء والالف على لغة من لم ينوكا تقدم (قوله ان لم يوحذف) هكذا في نسخ بافتتاح نحو بختمة وسبانه للمجهول ورف محذوف على النيباثة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوف بافتتاح تنو بوقية وسبانه لافاعل وضم محذوف فاعلى المفوية وهو أوفق بقوله قبل وان نوبت بعد حذف ما حذف ونسبى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المسكودي في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر ان ما في قوله كذا نداء ولومصدرية والتقدير ككونه متمماً بالآخر في الوضع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع ان الحقيقي يتبعه مزيدا الثاني دون الاول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما يخلاف لو (قوله بالآخر) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أى ان كان آخره صحيحاً بقي على حاله والاعل كفى ثمود فانه يقال فيه شئ بقلب الواو ياء والضمه كسرة (قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم ياناجية ياناجي بالفتح كفى سم (قوله ياناجي) مشكل مع قوله الآتي والترم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص ما يأتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتي لانه جعل كلام المصنف فيما يأتي عامالصفة وغيرها والذي ينبغي عندي حل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للاس وما يأتي على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتي ما يؤيد (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضموماً قدر الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئاً وظاهر قول الشارح قدرت ضمها أنه مبنى على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحتاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمها حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأثبت بضم غير ضمها الاول ولو اوافق ما في التصريح والأقرب عندي ما مشى عليه الشارح وان شغفه البعض تبعاً للتصريح لان تقدير ضمها أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدث ضمها اخرى للسيا وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعاً للضمه المقدره كفى باسبويه العالم برفع العالم للضمه الملقوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومرأ أنها تنكسر على لغة الانتظار ففي نحو يا حار بن زيد تمليت الراء (قوله وقبل يانجي على الثاني) يفهم من تقدير الشارح قبل أن العطف من عطف الحمل ومن تقديره قبل في الجملة التامة وابقاء الواو في الجملة الاولى أن في كلام المصنف احتمالاً كاحث حذف من كل من الجملةتين نظير ما أنبته في الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادنى) أصلهما الاجرو والاد لو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة

والواوياء (قوله اذ ليس في العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها
كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يحز في الاول وجاز في الثاني مع
انه اقل وكذا يقال في المبني اه دون شري ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون
الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه ان هذا متبادر
معترف مفرد فهو مبني وأجيب بأن له حكم المعرب لغرض بناءه (قوله نحو يدعو)
فان جعل علمناه وأمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصالة لما تقدم (قوله نحو
هو الخ) أو ما نحو سنبوا اسم بلد بالصعيد فانظر أنه غير عربي ومثل بمباليين إشارة
الى أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو
هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألقا في النصب ويا في الجر وما
خرج باللزم نحو هو وبأبدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو
الأصل فلا يلزمه الواو (قوله صبيان وكروان) أي علمت من لسانهم أن من شروط
الترخيم العلية أو التأنيب بالياء وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصبيان في
الأصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صبيان أي شجاع زكريا (قوله لما
سبق) أي من الحكم على كل بأنه حشور ولم يقبلها ألفا كالمقبل على الثاني لأن شرط
قولهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقدير الأعلى الثاني
(قوله مع عدم المنافع الذي سيأتي بيانه) أي في قول الناظم
من ياء او واو بحرف أصل * ألقا بدل بعد فتح متصل
ان حرف الخ التام في المنافع الآتي أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمي
ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمي راجع الى ياصهي ودعا راجع الى يا كرفان صهي
ورمي يائيا اللام وكروا ودعا واو ياءا وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين
المهملة معاقته على البعير بعد تمام الوقراه نخاله (قوله برشاء وكساء) أصلهما
رشاى وكساء (قوله بتضعيف الألف) أي قلب التامة همزة كسباني في بابه
(قوله وعلى الثاني باذو ابرد المحذوف) هو اللام أي قلبه ألقا وارجاع العين الى
أصلها وهو الواو واذا أصل ذات ذوى أو ذو وعلى الخلاف حذف اللام وعوض عنها
ياء التأنيب كما قبل في بنت ثم قلبت الواو التي هي عين الكلمة ألقا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما في التثنية
والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لان سلم الجمع فيها بل التاء في التثنية لمحض
التأنيب كالتاء في كل معنى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الألف
في جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهري في هذا المحل وهو
متين وانأ وهم بعض العبارات خلافة (قوله برد اللام المحذوفة) أي لان حذفها
كان بسبب عدم تأني صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت

اذ ليس في العربية اسم
معرب آخره ولا لازمة
قبلها ضمة فخرج الاسم
الفعل نحو يدعو وبالمعرب
المبني نحو هو وذو الطائفة
وبدكر الضم نحو دول وغزو
وباللزوم نحو هذا أبوك
وقل في ترخيم نحو صبيان
وكروان على الاول ياصهي
ويا كروا وفتح الياء والواو
لما سبق وعلى الثاني ياصها
ويا كرا يقامها أنسا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
مع عدم المنافع الذي سيأتي
بيانه كما فعل برمي ودعا
وقل في ترخيم سقاية وعلاوة
على الاول باسقاء ويا علا
وبفتح الياء والواو وعلى
الثاني باسقاء ويا علاء
بقلمها همزة تنطرق فيما
بعد ألف زائدة كما فعل
برشاء وكساء وقيل في ترخيم
لأن مسمى به على الاول
بالاوعلى الثاني بالاء
تضعيف الألف لانه لا يعلم
له ثالث يرد اليه وقيل في
ترخيم ذات على الاول ياذا
وعلى الثاني باذو ابرد
المحذوف وقيل في ترخيم
سفرج تصغير سفرجل على
الاول باسفر وعلى الثاني
باسفر عند الأكثرين وقال
الأخفش باسفر برد اللام
المحذوفة لاجل التصغير وفتح هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية

اللام لتأني الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فبسبب حذفها الترخيم وهو موجود
 فلا تزد وقوله لاجل التصغير متعلق بالحذوفة (قوله والتم الاول الخ) كلامه هنا
 شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله
 جماعة ان هذا اللبس انما يقترب في الصفة لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه
 ووجهه ان اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب قال الرضي والحق ان كل
 موضع قامت فيه قريفة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والا فلا
 كذا في الدياتيني وعليه فتمتع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه
 اذا اُلبس كل منهما فتمتع ترخيم نحو فتاة راسا فانه على الوجهين يلتبس يافقي غير
 من شرح قال ليس لسكن قضية تجوز الناظم ترخيم المثني والجمع بحذف ناداتيه كما
 مرجوا ترخيم ما ذكره وان كان فيه لبس ولعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت
 لتمييز المؤنث فلا يلتقي حذفها عند اللبس لتساقيه الغرض من وضعها ولا كذلك
 ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثني
 والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد اُفدنا لك فيما تقدم ان تجوز ترخيم المثني والجمع
 بحذف زيادته محمول على ما ذكرنا على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال
 فاعرفه (قوله ند كير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام ند كير المؤنث ايهام مجرد نداء
 مذكر لا ترخيم فيه كصريحوايه فلوقال ما يوهب تقدير تمامه خلاف المراد الا حاد (قوله
 كسيلة وحرارة) أي مؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايهامه
 ند كير المؤنث ان كانا مؤنثا ونداء مذكر لا ترخيم فيه ان كانا مذكر وحفصة أي مؤنث
 فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايهامه ند كير المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين
 ان تكون أعلاما أو نسكرا م مقصودة وكالثلاثة في التزام الاول كل ما كانت التاء
 فيه للفرق أما ما لبست التاء فيه لافرق بحمزة وطحة فيجوز فيه الوجهان (قوله
 وعذاب سئس في قراءة بعضهم) عبارة القارضي وعذاب سئس ساءا سكة قبل
 همزة مسسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعمل معملها) أي بفتح العين
 وذكره تقيما للثالثة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله
 وكجلبات) عطف على كطبلسان وأعاد السكبان لبعده العهد ولدفع توهم عطفه على
 ما قبله (قوله وحبلوى وحرأوى) أي بكسر الواو وتشديد الباء فيها مناسبة الى
 حبلوى وحرأوى فقوله الشارح بفتح الباء والواو وسوابه وكسر الواو اذ لوجه لفتح الواو
 الا ان تصحح عبارة بان الواو معطوف على فتح لا على الباء ههنا ما ظهر لي بعد
 التوقف ثم رأيت في القارضي ما يؤيده حيث قال والثاني كطبلسان وحبلوى عين
 فتقول يا طبلسان يا حبلوى بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز
 القاب) فلا تقول يا حبلوى بقلب الباء والواو انما التكره ما وانفتح ما قبله ما ولا

(والتم الاول في) موضعين
 * الاول ما يوهب تقدير تمامه
 ند كير مؤنث (كسيلة) وحرارة
 وحفصة فتقول فيه يا مسلم
 ويا حارث ويا حفص بالفتح
 ثم لا يلتبس بنداء مذكر
 لا ترخيم فيه والثاني ما يلزم
 تقدير تمامه عدم النظر
 كطبلسان في لغة من كسر
 اللام مسمى به فتقول فيه
 يا طبلسان بالفتح على نسبة
 المحذوف ولا يجوز الضم
 لانه ليس في الكلام فيعمل
 صحيح العين الاما لمن
 نحو صب يقل اسم امرأة
 وعذاب سئس في قراءة
 بعضهم ولا فيعمل معملها
 بسل التزم في الصحيح الفتح
 كضيم وفي المعتل الكسر
 ككيد وصب وحين
 وكجلبات وحبلوى وحرأوى
 فتقول فيها يا حبلوى
 ويا حبلوى ويا حبلوى وفتح
 الباء والواو على نسبة
 المحذوف ولا يجوز القلب
 على نية الاستقلال لما
 يلزم عليه من عدم النظر
 وهو كون ألف فعلية وهمزة
 فعلا مبدئين وهما

لا يكونان الاللتأنيث * (تنبيه) * ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لانه
 لاجل أنه مختلف فيه فاعتمده الاخفش والمازني والمبرد وذهب السراي وغيره الى عدم اعتباره وحوار
 الترقيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ماهو (كسلة) بفتح الال اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين
 فتقول يا سلم بفتح الميم **(191)** وضهما **تنبيه** * الاكثر في ما جاز فيه الوجهان

الوجه الال والوجه الال
 المحذوف كاذص عليه في
 التسهيل وعبارته تقديرا
 ثبوت المحذوف والترقيم
 أعرف من تقدير التمام بدونها
 (ولان شرط رخصه وادون
 ندا * ما للنداء يصلح نحو
 أحدا) أي يجوز الترقيم
 في غير النداء بشرط
 ثلاثة * الال الاضطراب
 اليه فلا يجوز ذلك في
 السبعة * الثاني أن يصلح
 الاسم للنداء نحو أحدها
 يجوز في نحو الغلام ومن
 ثم خطئ من جعل من ترقيم
 الضرورة قوله * أو القائمة
 من ورق الحمى * كما
 ذكره ابن جني في المحتسب
 والاصل الحما مخذوف
 الالف والميم الاخيرة
 لاعلى وجه الترقيم لما
 ذكرناه ثم كسر الميم
 الال لاجل القافية
 (الثالث) أن يكون اما
 زائدا على الثلاثة أو بقاء

با حراء بقاب الواو - مرة لتطر فها بعد أنف زائدة (قوله لا يكونان الاللتأنيث)
 أي وماللتأنيث لا يكون مدلا اه اسم أي بل مزيدين للتأنيث (قوله فيما تقدم)
 أي في الامثلة المقدمة كطيلسان وجلبات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في
 كسلة) قد يقال ترخيمه على لغة التمام بل بسنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجب
 بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كسلة) أي وحزرة وطلحة * فائدة * أجاز
 الجهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحرابن عمر والبيت ومنعه السيراني
 والفرع وجعل ابن عمرو بدلا واستفحه ابن السراج ويجوز رفم تابعه على لغة
 التمام مراعاة للافظا وما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لا ضم في اللفظ قال
 يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو
 يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله لترخيم) ضلعة
 المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف (قوله
 ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا
 الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الال في غاية الشذوذ كما في ابن
 غازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط صلاحية النداء فهو لغة لقوله
 لاعلى وجه الترقيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ
 من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيز أي التفسيرية وزعم البعض أن هذا
 الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعها تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا)
 المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعني أن خصوص التأنيث بالتاء
 لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت
 ما أطال به البعض (قوله كما أنه سمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلية
 والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس يعلم
 ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصم
 بجمجمة فهلمة مفقوحتين شدة البرد وضبطه بجملة من سهواه ذكرها وكذا ضبطه
 بأعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه

التأنيث ولا تشترط العلية ولا التأنيث بالتاء عينا كما فهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله * ليس حى
 على المنون بخال * أي بخالد * تنبيه * اقتضى كلامه أن هذا الترقيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع
 كقوله * انعم الفتى فعدوا الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصم * أراد ابن مالك في حذف الكافي
 وجعل ما سبق من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا أتوه بما على لغة من بفتح فجاز به سبويه ومنعه المبرد
 وبدل الجواز قوله

بجهلتي سـهـوالى العيني وصاحب التصريح فانهما ضبطاه بجهلتي ونسراه
 بشدة البرد (قوله راما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الجبل البالية
 والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولورخم على لغة التمام لقب
 امام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا
 شاهد فيه على هذه الرواية لسببويه (قوله ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف
 التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علوا محذوف تقديره قد علوا وذلك
 منى كفى العيني (قوله على الأشهر) راجع لأطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله
 اذاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب
 المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدر كترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت
 الباء من صاحب وهو تعفلا داعى اليه (قوله مع عدم العلية) أى وعدم التاء

الاختصاص

الباعث عليه اما فرخوع على "أيا الجواد يعقد القبر أو تواضع نحو انى أياها
 العبد فقبر الى عقول الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله
 قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا
 الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه
 لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم على ضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر
 معرفة معمولا لاختصاص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى
 أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب
 على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى ولأن تقول وجه الشبه ان
 كلام الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا
 وهذا الوجه من قول شيخنا السيد مجيبه على صورة النداء انما هو فى أيا وأيتها
 لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن زيد فان صورته صورة
 الامر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو
 والوالدان يرضعن أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف
 عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندل زيد على تقدير
 همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون
 نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم
 وأن أيا هنا الخلف فى ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بالخلاف وأن
 العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل
 لم يعرض عنه هنا شئى وعرض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة

سببويه ور واه المبرد وما
 عهدى بعد هذا بما قال
 فى شرح الكافية
 والانصاف يقتضى تفرير
 الرويتين ولا تدفع احدهما
 بالآخرى واستشهد سببويه
 أيضا بقوله * ان ابن
 حارث ان أشنتى روثيه
 أو أمتهده فان الناس قد
 علوا * (حاشية) * قال فى
 التسهيل ولا يرخم فى غيرها
 يعنى فى غير الضرورة
 منادى عار من الشروط
 الا ماشد من يصاح وأطرق
 كرا على الأشهر اذ الاصل
 صاحب وكروان فرخم مع
 عدم العلية شدود أو أشار
 بالأشهر الى خلاف المبرد
 فإنه زعم أنه ليس مرخما
 وان ذكر الكروان يقال
 له كرا والله أعلم
 * (الاختصاص) *

(الاختصاص) قصر الحكم
 على بعض أفراد المذكور
 وهو خبر (كنداء) أى جاء
 على صورة النداء لفظا
 توسعا كما جاء الخبر على
 صورة الامر والأمر على
 صورة الخبر والخبر على
 صورة الاستفهام والاستفهام
 على صورة الخبر لكنه
 يفارق النداء فى ثمانية
 أحكام * الاول أنه يكون

راجع إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفتقران فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثاني أن الغرض من ذكره تخصص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء * والثالث أنه مفيد لغرض أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في أمثاله) أراد بالإنشاء ما قابل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في سخن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثل النائم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجوني (قوله كأيا الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجوني فعل أمر للجماعة مبني على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعل وحول وأي مبني على الضم في محل نصب على المدحولية بأخص المحذوف وجوبا وبها التقية والفتى مرفوع بضمه مقدر على الالف فعلا أي تابع للفظها فقط (قوله اسمها جمعناه) كالياء في ارجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أي أن المراد منها ما شئ واحد وهذا أوضع مما قاله البعض (قوله وأنه نصب) أي لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أي معرفا قال في التوضيح كما في هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجوا الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أي كما في مثال الناظم فان نصبها محلي فقط ومما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنه توصف بالموصول سم (قوله ولم يتحكما هنا خلافا لـ) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء مما لا يتوسع في الاختصاص لانه أكثر منه دورا ناول قوله في وجوب رفعه أي مراعاة لفظ أي وظاهر عبارته أن شبهه اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كمر في النداء اذا لم تقتضي الرفع الاعرابي (قوله بعد ضمير تخصصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كما نأفعل كذا أي الرجل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أسخى من يدل وينتجما اه وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كصرت حواء وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن مراد بشار كغير الاسم الظاهر له في الضمير ما كنا الصلاحية نحن مثلا في نسيها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعي الانبياء وغيرهم قد تدبر وقوله يشارك فيه امامبني للفعل أول النافع وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كاعلم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غيرها الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خالبا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أي للذ كرمفرد أو مثنى أو جمعا وأيتها أي للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا

* الثاني أنه لا يصح في أول الكلام بل في أمثاله وقد أشار إليه بقوله (كأيا الفتى باثر ارجونيا) (والثالث) أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسمها جمعناه * والرابع والخامس أنه يشترط كونه علما وأنه نصب مع كونه مفردا (والسادس) أنه يكون بالقياسا كما سأتى أمثلة ذلك * السابع أن أتوصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به * الثامن أن المازني أجاز نصب تابع أي في النداء ولم يتحكما هنا خلافا في وجوب رفعه وفي الارشاد لا خلاف في تابعها أنه مرفوع واعلم ان الخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع * الأول أن يكون أيها وأيتها فلمها حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع

نحو أنا فاعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصاة * والثاني أن يكون معرفة بأل وإيه الإشارة بقوله
 (وقد يرى ذادون أي تلوال * كمثل نحن العرب أئحى من بذل) بالذال المحجمة أي أعطى * والسالث أن يكون
 معرفة بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء (١٩٤) لا نوث وقوله * نحن بني ضبة أصحاب

في الشاطبي (قوله نحو أنا فاعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المشايخ
 في موضع نصب على الحال والمعنى أنا فاعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر
 لنا مخصوصين من بين العصاة قاله الرضي (قوله العصاة) هي بكسر العين
 الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معر فبال) قال ابن الخاجب المعروف بأل
 ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون الا مع نداء ونحو أيها الرجل منقول عنه
 قطعاً والمضاف يحتمل الاحسين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بما مقدرة
 كما في أيها الرجل وأن يتنصب بفعل مقدرة نحو أعني أو أخص أو أمدح كما في
 المعروف بأل والنقل خلاف الاصل فالاول أن يتنصب انتصاب نحن العرب اه
 وقوله ونصبه بما مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة
 لانه نداء عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما أن كل
 مخصوص منصوب بفعل مقدرة تقديره أخص مثلاً وليس هناك بما مقدرة قوله وقد
 يرى (ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذاولو مفعول ثان ليرى
 والكف في كثير زائدة (قوله العرب) منصوب بخذوف والجملة معترضة بين
 المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشر
 الانبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما
 الموجود في سنن القسائي الكبري انما معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه
 الزبار بلفظ نحن ورواه القسائي بلفظ ان (قوله وأهل البيت) قبل منه انما يريد
 الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والجميع كما في (قوله يكشف الضباب) هو شئ
 الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما في (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا
 كالغبار يكون في أطراف السماء عيني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا
 ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله اللفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيها
 استصحاب حالهما في النداء بان نقلا بحالهما عن النداء واستعمال في غيره كذا
 في الحواشي وقال في المعنى وجه بناءهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها وأيتها
 في النداء وان اتقى هنا موجب بناءهما في النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها
 على كلامه واقعة على الشخص مثلاً فتأمل (قوله أي مخصوص به) تفسير للضمير
 أعني هو والضمير في به يرجع الى الفعل المفهوم من فاعل كذا (قوله أنا المذكور)
 خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز

الجمد * قال سيبويه
 وأكثر الاسماء دخولاً في
 هذا الباب بنو فلان ومعاشر
 مضافة وأهل البيت وآل
 فلان * والرايع أن يكون
 علماً وهو قابل ومنه قوله
 * بناءً كما يكشف الضباب
 ولا يدخل في هذا الباب نكرة
 ولا اسم إشارة * (تنبه) *
 لا يقع المختص منبياً على
 الضم الابلغ أيها وأيتها
 وأما غيرهما فنصوب ونابيه
 فعل واجب الخذف تقديره
 أخص واختلاف في موضع
 أيها وأيتها فذهب الجمهور
 أنهما في موضع نصب
 بأخص أيضاً وذهب
 الأخص الذي أنه منادى
 ولا ينكر أن منادى
 الانسان نفسه الآتري الى
 قول عمر رضي الله عنه كل
 الناس أقدمة منك يا عمر
 وذهب السيرافي الى أن يأتي
 الاختصاص معرفة وزعم
 أنها تختمل وجهين أن
 تكون خبر المبتدأ مخذوف
 بالتقدير أنا فاعل كذا هو
 أيها الرجل أي المخصوص

به وأن تكون مبتدأ والخبر مخذوف والتقدير أيها الرجل
 المخصوص أنا المذكور * (خاتمة) * الاكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت وقد يدل على ضمير مخاطب
 كقوله بل الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم

أن يتقدم على الضمير كقوله السيموطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا
يعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب حتمت المسكارم ولا يزيد العالم تقدي
الناس تصریح

التحذير والاعراء

قال في النكت جمعها في باب واحد لاستواء أحكامها - ما وكان ينبغي تقديم
الاعراء على التحذير لان الاعراء هو الاحسن معني وعادة النحويين البداءة به
كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الودع والوعيد والثواب والعقاب وتعود ذلك
ولا ترى طباعهم - العكس اهـ ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل
التخاية والاعراء من قبيل التلمية ثم - ما وان تساوي احكاما مقرران معني فالاعراء
التسلط على الشيء والتحذير لا يبعد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الهمزة
وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشئ مثلا كذاني
الغزى ومثله يجرى في الاعراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون
المتكلم والغائب لان تحذيره - ما شاذ كما سيأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون
بثلاثة اشياء باباك وأخواتها وبماتاب عنهما من الاسماء المضافة الى ضمير
المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتي بيانها في كلامه (قوله
تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره
هو الكثير المقتبس فقصده الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر
مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ)
بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبهه والظاهر
عندي الأول من الاعراء والثاني من التحذير وانما لم يذكره - ما الشارح
لانها لا ينبغي صدوره من العاقل بقي أن تعريف التحذير يشمل تحذيرا تؤذ أخاك
ولا تعص الله ونظائر ما نقلناه فربما عن شيخ الاسلام بخلافه وتعريف الاعراء
يشمل تحذيرا أحسن الى أخيك وأطع الله واصله وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى
اعراء اصطلاحا بعد قدام (قوله محمود) فيه ما حصر في نظيره وكان الاحسن في المقابلة
أن يعبر بالمشكروه والمحجوب أو بالمدموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أي حقيقة
أو صورة يشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب اذا
كان التحذير بابيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب سترعامله) أي
حذفه قال البعض مقدر اعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أهم
ذكر وان أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا
الحذف بل صرح به بعضهم فان فعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره

ولا يكون بعد ضمير غائب
* (التحذير والاعراء) *

التحذير تنبيه المخاطب على
أمر مكروه ليجتنبه
والاعراء تنبيهه على
أمر محمود ليفعله وانما
ذكر ذلك بعد باب النداء لان
الاسم في التحذير والاعراء
مفعول به بفعل محذوف
لا يجوز اظهاره كالنداء
على تفصيل يأتي * اعلم أن
التحذير على نوعين * الأول
أن يكون بابيا ونحوه
* والثاني بدونه فالأول
يجب سترعامله

من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل الملقوظ به فاعلم به
تقدير الفعل بعد اياك لانهاض والتعليل الصحيح في الدماميني ونصه بتقدير الفعل
بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدم الزم أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت اياك
فيلزم تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال
القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صفيح التصريح وصرح
به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد
عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو
ما شئ عليه الشارح والموضع فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور
ظنرا الى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير هذ تخفى المقام فاحتفظ عليه
والسلام فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذوف والاسد محذوف منه
وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف
للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهي هنا كونه
مفعولا لا أي مبعادا وكذا الاسد مبعادا المعنى اياك باعد وباعد الاسد
كأمر (قوله مطلقا) أي سواء كان مع عطف أو تنكير أو لا (قوله جعلوه) أي هذا
اللفظ بدلا أي عوضا من اللفظ أي التلطف بالفعل أي ولا يجمع بين العوض
والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف
الثالث وان أوهمة عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل
صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أي بعد أن كان
مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون طرف لغومة عملتي بالنسب وكذا قوله لا باوذا
مفعول مقدم لانتسب (قوله والاصل) أي أصل اياك من الاسد باعد بنفسك الخ
حاصله أنه اذا ذكر المحذوفه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جزمه بنسب على أن
العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه وأما البيت فعلى
حذف الجار ضرورة وعند ان الناظم يجوز نصبه ولا يتعين من كافي البيت بناء
على أن العامل عنده في اياك احذرو ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كنجيب
وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما أن يجزم أو ينصب بفعل محذوف آخر
تقديره دع ونحوه ويجوز اظهاره وأما نحو اياك أن تفعل فإثر عند الجميع (قوله
وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان احذرت يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال
الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذرك الواجب
تقدير ما يؤدى الغرض اذا المقدر ليس أمرته بعد اياه لا يعدل عنه (قوله مجتمع على
التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما مر وجهه منصوصا
بفرع الخافض والاصل من الاسد يرده أنه سماعي الاعم أن وأن ومحل الامتناع

مطلقا كما أشار اليه بقوله
(اياك والشر ونحوه)
أي نحو اياك كما اياك
وابا كما واياكم واياكن
(نصب * محذوبا) أي
بعامل (استناره وجب)
لانه لما كثر التحذير بهذا
اللفظ جعله بلامن اللفظ
بأفعل والاصل احذرت تلاقى
نفسك والشر ثم حذف
الفعل وفاعله ثم المضاف
الاول وأنيب عنه الثاني
فاتصّب ثم الثاني وأنيب
عنه الثالث فاتصّب
وانفصل (ودون عطف ذا)
الحكم أي النصب بعامل
مستتر وجوب (لا انصب)
سواء وجد تنكير أو قوله
فاياك اياك المسرا فانه *
الى الشر ذعا ولشر جاب
أم لم يوجد نحو اياك من
الاسد والاصل باعد نفسك
من الاسد ثم حذف باعد
أعماله والمضاف وقيل
التقدير احذرك من الاسد
فصوابك الاسد مجتمع على
التقدير الاول

اذالم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجذب وحذروا الاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجاز على الثاني) لان أحد ذر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى اليه من كاسر ويبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول اثنائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والمبعض بان مفاد ما استنقله عن التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا يناسب الاول ولك دفعه بحمل الضمير في قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله اصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمارة نصب آخر) فالتقدير في اياك الشرر باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم للجمهور في تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره الناظم أحد ذر ليجب الى تقدير نصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا من كون الاصل اتق نفسك الخ لامن كون الاصل احذر تلاقى نفسك والشر وهذا القول صارت الاقوال في اياك والشر أربعة (قوله أن يدنومن الشر) بدل اشتمال (قوله والشر أن يدنومنك) وقد حصل الواجب من اشتراط المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر مذر منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لاقبله والا كان الاصل أى الثاني اتقك فيلزم تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حل عليها اسم وقد يقال لاندظر الى كون الفعل انما يتعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدرها عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظم المار وكل هذا يجري في قوله سابقا وتجو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمرة) تقديره ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بان الضمير ما شمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنقلب الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قل الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر مرفوع مستكن فيه منقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك بنفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حيث ذكروا أما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشر وتقول ان عطفك على

وهو قول الجمهور وجاز على الثاني وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل وبعضه الميت ولا خلاف في جواز اياك أن تفعل اصلاحيته لتقدير من قال في التسهيل ولا يخذف يعنى العاطف بعد اياك الا والمحذور منصوب باضمارة نصب آخر أو محذور عن تقديرها مع أن تفعل ككف* (تبيينه) الاول ما تقدمت منه من التقدير في اياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال انه أقل تكافؤا وقيل الاصل اتق نفسك أن يدنومن الشر والشر أن يدنومنك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة فهو عندهما من قبيل عطف الجملة * الثاني حكم الضمير في هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه في غيره نحو اياك نفسك أن تفعل وياك أنت نفسك أن تفعل وياك وزيدا أن تفعل

واياك أنت وزيدان تفعل
 (وما سواه) أي ماسوي
 ما يابا وهو النوع الثاني
 من نوعي التحذير (ستر فعله
 لن يقرها الامع العطف)
 سواء ذكر المحذّر نحو ما
 رأستك والسيف أي يمازن
 في رأستك واحذر السيف
 أم لم يذكر نحو وناقة الله
 وسقياها (أو التكرار)
 كذلك (كأضغيم الضغيم)
 أي الاسد الاسد إذا
 السارى) ونحو رأستك
 رأستك جعلوا العطف
 والتكرار كالبدل من
 اللفظ بالفعول فالجاء
 غطف ولا تكرر جاز ستر
 العامل وظاهره تقول
 فغطف الشراى جنب نفسك
 الشراى وان شئت أظهرت
 وتقول الاسد أي احذر
 الاسد وان شئت أظهرت
 وسنه قوله *خل الطير يقر
 يعني المناربه * (تنبهان) *
 القول اجاز بهم الظهار
 العامل مع التكرار وقال
 في قولهم ولا تتبع * الثاني
 فعل قوله الامع العطف
 أو التكرار الظهور الاربع
 التندس وكلامه في الكافية
 يشعر بأن الاخوة منها
 وهي رأستك رأستك يحوز

المرفوع اياك أنت وزيد ويقع بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا
 والبعض وهذا مبني على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف
 ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعلمه فليس معنا الاضمة واحد
 وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أو لام فعله لأن في عوده ثانيا عند مجيء
 ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير
 من النسخ من رفع زيد في قوله واياك أنت وزيدان تفعل أماعلى ما في بعضهما من
 نصبة فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأن يتنه وبين
 تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحيد فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف
 ذلك (قوله الامع العطف) أي بالواو فقط كما أتى (قوله سواء ذكر المحذّر) بفتح
 الذال المحجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده من مخاطب كإذن من رأستك والسيف
 وذا السارى من الضغيم الضغيم إذا السارى لكن هذا خلاف ما اصططحو
 عليه من أن المحذّر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو منكسر على
 التفصيل المعلوم من اياك وما جرى مجراه وعليه قول المصنف وكحذراخ والدليل
 على أن مراده مخاطب أنه مثل المالم يذكر فيه التحذير ناقة الله وسقياها مع أنه
 بصا في علية أنه اسم منصوب الخ اه وتنبه بقوله كإذن الخ يشعر بأن المراد مخاطب
 بالنداء لا بالكافي فيكون نحو رأستك رأستك مثلا للمالم يذكر فيه المحذّر وقد علم
 من ذلك أن قول المصنف إذا السارى ليس تسكمه بل من جملة المثال (قوله أي
 يمازن في رأستك واحذر السيف) هلا جعل تقديره كهو في اياك والشراى احذر
 تلاقى رأستك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذّر من مع العطف قال
 البيضاوي أي ذروا ناقة الله وسقياها فلان ذروها عنها قال الشيخ زاده في حاشيته
 عليه هذا إشارة الى أن ناقة الله منصور بعامل مضمر على التحذير واضمار
 الناصب هنا واجب لمسكان العطف اه (قوله كذلك) أي سواء ذكر المحذّر أو لا
 (قوله ونحو رأستك رأستك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بدكر المحذّر عن ذكر
 المحذّر منه كحكسه (قوله ومنه) أي من الاظهار (قوله خل الطير) (الشاهد فيه
 حيث أظهر العامل لان المحذّر منه وهو الطير بق حال من التكرار والعطف
 تصرح بالمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد في بعض النسخ تمام البيت
 وهو * وبرز بهزة حيث اضطررك القدر * أي في برزهرى الارض الواسعة
 (قوله ونحو رأستك كاياك جعل الخ) يعني أن رأستك إنما يكون كاياك في وجوب ستر
 عامله حيث عطف عليه المحذّر ففهو أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو
 حصل تكرر وهو هذا وجه الاشعار الذي ذكره واعترض البعض على الشارح بأن
 في كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار في الثالثة أيضا اذ

فيها الظاهر العامل فله قال ونحو رأستك كاياك جعل اذا الذي يحذّر معطوف وواصل
 ليس

ليس في كلامها تهديد يحذف المحذرى المخاطب اهـ وأقول اذا أحسنت التأمل
 في كلام الكافية وجدته مشعرا يجوز الاظهار في بعض أفراد الاربعة وبعض
 افراد الثلاثة في جميع أفرادها ما لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه
 بذكر غير المحذرنه أولا بقرينة قوله اذا الذي يحذف الخ سوا ذلك للمخاطب أولا
 وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قبل رأسك رأسك وأرسل رأسك يارسأنا يارسأنا
 العامل لعدم عطف المحذرنه والاول من أفراد الاربعة والثاني من أفراد الثلاثة
 ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفعولا والخبر ما اذا قبل الضمغ الضمغ وهو
 من افراد الاربعة أو الضمغ الضمغ اذا السارى وهو من أفراد الثلاثة لان فرض
 كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذرنه أولا والتحذير في هذين المثالين
 بذكر المحذرنه أولا فلا يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق المعض فافهم (قوله بما
 تقدم) أى من وجوب ستر العامل في الصور الاربعة (قوله وكون ما بعدها الخ)
 وعلمه فالخفيف جائزا ولا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتذك) من التذكيرة
 والاسل بفتح الهمزة والسين الهمزة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصریح
 (قوله والاصل اباى باعدواعن حذف الارب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج
 التقدير اباى وحذف الارب واياكم وأن يحذف أحدكم الارب تحذف من كل من
 الجمعتين ما أثبت نظيره في الأخرى أى فيكون احتميا كما كذا في السندوفي
 والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فضعف قول الجمهور بأن فيه
 الحذف من الاول دلالة الثانی وهو قليل يجرى مثله في قول الزجاج وزيد بأن فيه
 ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها في هذا الباب من أنها يبدل من اللفظ
 بالفعول (قوله تم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارب ومن الثاني المحذور
 وهو أنفكم وقول البعض تبعاً للتصريح وهو باعدواعن أنفكم فيه تساهل (قوله وايا
 الشواب) بيشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويرورى بيشين مفعلة آخره مشناة
 فوقية جمع سواؤه (قوله والتقدير فلينحذف تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى حذف
 الفسعل مع فاعله ثم لا يتم نفس فأنفصل الضمير وانصب وأقام اياهم أقام أنفس
 (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف الامر كما
 في التوشیح وظهور في اربع وهو جعل ايا المحذرنه ثم رأيت في الهمع خلافا حيث
 ذكر أن المحذرنه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذور واستشهد بقول الشاعر
 فلا تحب أحاط الجهل * وابل وأناه

مفعولا معه جائزا فاذا قلت
 اياك وزيدا أن تفعل كذا
 صحت أن تكون الواو وواو مع
 (وشذ) التحذير بغير ضمير
 المخاطب نحو (اياى) في
 قول محمد ررضي الله عنه
 لتذك لبيك الاسل والرمح
 والسهام و اياى وأن يحذف
 أحدكم الارب والاسل
 اياى باعدواعن حذف
 الارب واعدوا أنفسكم
 عن أن يحذف أحدكم
 الارب ثم حذف من الاول
 المحذور ومن الثاني المحذور
 ومثله اياى انا (واياه)
 وما أشبهه من شواثر الغيبة
 المنفصلة (أشذ) من اياى
 كما في قول بعضهم اذا بلغ
 الرجل الستين فانا و انا
 الشواب والتقدير فلينحذف
 تلاقى نفسه وأنفس الشواب
 وفيه شذوذان مجيىء التحذير
 فيه لغائب واضافة ايا الى
 ظاهر وهو الشواب ولا
 يقاس على ذلك كما أشار الى
 ذلك بقوله (وعن سيد بن
 القصد من قاس اتبتذ) أى
 من قاس على اياى واياه وما
 أشبههما فقد حاد عن طريق
 الصواب اهـ * (تنبیه) *
 ظاهر كلام التسهيل أنه

يجوز القياس على اياى واياه فانه قال ينصب محذراى واياه معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذوه
 خلاف ما هنا (وكتحذف بلا ايا جمعلا

مغرى به في كل ما قد فصلنا من الاحكام فلا يلزم استعماله الا مع العطف كقوله المسروءة والخجدة بتقدير الزم أو
التكرار كقوله * أخلأ أخلأ ان من لا أخاله (٢٠٠) * كساع الى الهيجا بغير سلاح * وان

ابن عم المرء فاعلم جناحه
وهل ينض البازي بغير
جناح * أي الزم أخلأ ويجوز
اظهار العامل في نحو
الصلاة جامعة اذا الصلاة
نصب على الاغراء بتقدير
احضر واو جامعة حال فلو
صرحت باحضر واجاز
* (تنبه) * قد يرفع المكرر
في الاغراء والتحذير كقوله *
ان قومنا هم عمير واشبا
* عمير ومنهم السفايح
يلحدرون بالوفاء اذا قيل
آخو الخجدة السلاح السلاح
وقال الفراء في قوله تعالى
تاقه الله وسبقها نصب
الناق على التحذير وكل
تحذير فهو نصب ولو رفع على
اشمار هذه الجاز فان
العرب قد ترفع ما فيه معنى
التحذير اه (خاتمة) *
قال في التسهيل ألحق
بالتحذير والاغراء في التزام
اشمار الناصب مثل وشبهه
نحو كايهما وتمر او امراً
ونفسه والكلاب على
البقر وأحشفا وسوء كدلة
ومن أنت زيد او كل شيء ولا
هذا ولا شئمة حر وهذا

ان انا في نحو اباه مضافة لها مع أنها حرف غيبة والضمير يا هو وغيره مضاف فعل
ما ذكره قول أو أراد بالاشافة الربط والتعاقب اه سم وقد يتبع الاقتضاء وماتجاه
هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للخطاب وقيل
جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم ولتسلكم نحو على زيد او أول فعليه بالصوم بأن
الامر للخطاب أي الزموا الصوم أو دلوه عليه مشأ لأفاده سم أي وكذا يقول
على زيد أي الزموني زيد او نحو ذلك وسما في في الباب الآتي كلام آخر في قوله فعليه
بالصوم (قوله والخجدة) ويقع النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ)
ويجوز رفعها على الإبداء والخبر ورفع الاول على الإبداء مع حذف الخبر أو على
الخبرية المحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني
على الخبرية المحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر التعاطف ان كما أشار
اليه ينقل كلام القراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يميل لشبه المثل ومثاله
اتهموا خيرا لكم اه وفي كلام شينخنا السيد ما يرد حيث قال قوله وامرأ أو نفسه هذا
من شبه المثل كما في الدمايني وكذا عذيرك وديارا الاحباب وان تأتت فأهل الليل
وأهل النهار ومرحبا وأهلها وهذا ولا زعمنا لك وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو آخر
ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ولخصنا وذكر شينخنا
أيضا أن امرأ أو نفسه شبه مثل (قوله كايهما وتمر) هذا مثل وأصله ان انسانا
خير بين شئين فطلب ما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دمايني (قوله والكلاب
على البقر) مثل معناه حل الناس خيرهم وشهرهم واعتنت أنت طريق السلامة
(قوله وأحشفا وسوء كدلة) بكسر الكاف كالجساسة للهيشة وهو مثل لمن يظلم الناس
(قوله ومن أنت زيد) مثل لمن يذكر عظما بسوء (قوله بانصهار أعطني الخ)
ساق الافعال الخاصة بالنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطي
ناصب كايهما وتمر او ظاهر كلامه ان تمر اعطون على كايهما لانهم لم يقدر له ناصبا
وقدر غيره وزد في تمر ان يكون من عطف الجمع ودع هو ناصب امرأ واما نفسه
فخصم ان يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على
البقر وأتبع ناصب حشفا واما سوء كدلة فيجتمعا ان يكون بتقدير وتريد وان
يكون مفعولا معه ويند كره هو ناصب زيد او اصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب
هو ناصب هذا من قوله كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعمنا من قوله سم
هذا ولا زعمنا في هذا التركيب فتناصبه محذوف أي أرضي هذا ولا أتوهم

ولا زعمنا وان تأت فأهل الليل وأهل انهار ومرحبا
وأهلها وسهلا وعذيرك وديارا الاحباب بانصهار أعطني ودع وأرسل وأتبع ويند كروا صنع ولا ترتكب
ولا أتوهم ويتجد وأسبت وأتيت ووطئت واحضروا ذكرتم قال

زعما تلك كما قاله ابن الحاجب ولم يبقه عليه المؤلف لجوار أنه خبز مخدوف أو مبدأ آخره
مخدوف كما قيل أي الحق هذا أو هذا الحق ويتجده وناصب أهل الليل وأهل
النهار أي تجدهم يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار وأصب ناصب مرحبا
وأنت ناصب أهلا ووطئت ناصب شهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل
فيها كالأهواو أحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر ناصب عذر
قال سيمو به أي أحضر عذرنا وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك وأذرك ناصب
ديارا لأحبابه دما ميني ببعض زيادة وظاهر سكونه عن قوله ولا شتيمة حر أنه
من تمة ما قبله وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب
وفي كلام شيخنا السيد تبع اللام ميني أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة
بمعامل تصديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة أو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر
لتكون إحدى الواو من الحكاية والأخرى من المحكي فيقد أن ولا شتيمة حر
جملة منفردة قال وكذا ما سيد كرهه الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة
أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجمع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد
يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الأول عطف على اصنع كل شيء مخدوفا
(قوله وربما قيل كلاهما وترا) باثبات الألف في كلاهما و نصب تهما فكلاهما
مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الألف قال شيخنا والبعض
و يترجح بسلامته من عطف الأثناء على الخبر اه وفيه أن السلامة من ذلك
ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدّر ناصب تهما أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وان كان
خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شيء) يرفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أحم)
يفتحين أي سهل يسير (قوله كلام يزيد) أي متكلم أي الذي تتكلم فيه
وقوله أوز كرك أي مذكورك

وربما قيل كلاهما وترا وكل
شي ولا شتيمة حر ومن أنت
زيد أي كلاهما إلى زرد في
وكل شيء أحم ولا ترتكب ومن
أنت كلام يزيد أوز كرك
والله أعلم
* أسماء الأفعال
والاصوات *
(ماناب عن فعل) في العمل
ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن
فضلة (كشتان وصه *

* (أسماء الأفعال والاصوات) *

أي وأسماء الإصوات كما يصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء
بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى
اتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات عملا يعقل
وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه
العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب
به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أي اسم نابع عن فعل بدليل الترجمة فالخروف
خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادتها ما يخرجها كما فعله الشارح والنتيجة عن الفعل
فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادتها ما يخرجها اه سم وقوله

فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناطم أسماء الأفعال
الفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افرق وصه بمعنى اسكت
وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها
عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت
كالأفعال في المعنى فليست مثالا في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم
فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة
الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل
حاصلة للمصدر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى
والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناطم كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير
معمولة قال شيخ الاسلام زكريا بن أبي غير معمولة للاسم والفعل والافعال تكون
معمولة للحرف المناسب أو الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم
الجازم أيضا لأن يقال عمله فيها لانه بل تضمنه معنى الحرف وهو ان قوله
هو اسم فعل فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه سبحانه فصد المبالغة فان القائل
اف كانه قال أتضجر كثيرا او القائل هيهات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن
السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم سم آه أو آه كآه
المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) تخوضر بازيد واسم
الفاعل نحو أقام الزيدان ونحوهما مما يجعل عمل الفعل فان العوامل اللطيفة
والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما نابت عنه وهو
اضرب وقائم مرفوعا بالابتداء اه تصرف في (قوله لإخراج الحروف) كان
وأخواتها (قوله فقد بان لك) أي من احتياج قوله ملاب عن فعل الى ما يخرج
الحروف ونحو المصدر النابت عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تميمما
للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيد السابقين فلما أخرج
الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان
لك الخ الإسكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن
انكفف وهي انما تصح على ما تبين انه سمع في انكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر
اللازم بالمتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الأقوال سبعة (قوله
هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر
الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزل وقرأ وأما الطلبي منها
لا تلحقه نون تو كدسم (قوله استعملت استعمال الأسماء) أي من حيث انها
تتوزن تارة ولا تتوزن تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة
ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون تو كيد ونحو ذلك (قوله وذهب السكوفيون

هو اسم فعل وكذا أوه ومه)
فبان عن فعل جنس
يشمل اسم الفعل وغيره
بما نوب عن الفعل والقيد
الاول وهو ولم يتأثر بالعوامل
فصل يخرج المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بالفعل
واسم الفاعل ونحوهما
والقيد الثاني وهو ولم
يكن فضلا لإخراج
الحروف فقد بان لك أن قوله
كشتان تميم للعد فشتان
ينوب عن افرق وصه ينوب
عن اسكت وأوه عن
أتوجع ومه عن انكفف
وكاه الابتداء بالعوامل
ولست فضلا لاستقلالها
بالتيمم في الاول كون
هذه الالفاظ أسماء حقيقة
هو الصحيح الذي عليه جمهور
البصريين وقال بعض
البصريين انها أفعال
استعملت استعمال
الأسماء وذهب السكوفيون

الى أنها أفعال) أى دلالاتها على الحدث والزمان همع (قوله حقيقة) قال البعض
أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل الجازاه وأنت
خبير بأن هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف نكرأ أحد أنها
استعملت استعمال الأسماء فيما مر والولى عندى أن مذهب بعض البصريين
ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا فى العبارة (قوله وعلى
الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الآتين أو تقديمه على قوله
وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للتمام (قوله لفظ الفعل) أى من حيث
هو دل على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فأين مثلا مسمى به
الفعل الذى هو استجاب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه
لفظا دال على طلب الاستجابة دما ميني (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو
اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهى أسماء
بمعنى الأفعال وفى قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل
معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصوب ولو عبر بها
لكان أوضح وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول
فان دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وانساقه أصل الى الصيغة
للبيان ولوقال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن ادلا قائل فى الفعل بأنه يدل على
الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى يفهم ويمكن
ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرماذ ك(قوله وقيل مدلولها المصادر)
أى النابتة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره و يظهر أن فى الكلام حذف
مضاف أى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك
المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى
من معانى الجروف و عليه فالمراد بالافعال فى قولهم أسماء الافعال الافعال
اللقوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارشاف (قوله كرويد زيد الخ)
نشر على تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه فى الدلالة على
معناه (قوله الثانى الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الاول فعلى القول بأنها
أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الأفعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول
بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر
وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النابتة عن الافعال موضعها فاصب بأفعالها
النابتة هى عنها كذا فى التصريح والفاضى ولم يظهر وجه بناه القول بأنها فى
موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأن أسماء لمعاني الأفعال

الى انها أفعال حقيقة
وعلى الصحيح فالارجح أن
مدلولها لفظ الفعل
لا الحدث والزمان بل تدل
على ما يدل على الحدث
والزمان كما أفهمه كلامه
وقيل انها تدل على الحدث
والزمان كالفعل لكن
بالوضع لا بأصل الصيغة
وقيل مدلولها المصادر
وقيل ما سبق استعماله فى
ظرف أو مصدر باق على
اسميتها كرويد زيد
ودونك زيدا وما عداه فعل
كزال وصه وقيل هى قسم
برأسه يسمى خالفة الفعل
(الثانى) ذهب كثير من
التحويين منهم الاخفش
الى أن أسماء الافعال
لا موضع لها من الاعراب
وهو مذهب المصنف
ونسبه بعضهم الى الجمهور

وعن الفارسي القولان
 وذهب بعض النحاة الى
 أنها في موضع رفع بالابتداء
 وأغناها مرفوعاً ما عن
 الخبر كما أغنى في نحو أقاتم
 الزيدان (وما بمعنى افعال
 كآمين كثير) ما موصول
 مبتدأ وما بعده صلته وكثر
 خبره أي ورد ودائم الفعل
 بمعنى الامر كثير من ذلك
 آمين بمعنى استجب ووجه
 بمعنى اسكت ومه بمعنى
 انكف وتيد وتيدخ بمعنى
 أمهل وهيت وهيا بمعنى
 أسرع وويها بمعنى أغروا به
 بمعنى امض في حديثك
 وحيهل بمعنى انت أو قبل
 أو يحل ومنه باب نزال وقد
 مر أنه مقس من الثلاثي
 وان قرقر بمعنى فرقر
 وعر عار بمعنى عر عرشاذ
 * (تبيه) * في آمين لغتان
 آمين بالقصر على وزن فعيل
 وآمين بالمد على وزن
 فاعل وكتاها مسموعة
 فن الأولى قوله
 تباعدني فطهل وابن أمه
 آمين فزاد الله ما ينابعدا
 ومن الناحية قوله * ويرجم
 الله عبدا قال آمينا * وعلى
 هذه اللغة فقبل انه بمعنى
 معرب لانه ليس في كلام
 العرب فاعيل وقيل أصله آمين

كلافعال بل يظهر أنها عليه لاموضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وزهد المازني
 الخ) ظاهر هذا وما بعده جريا مع ما في عليك واليك سم (قوله وزهد بعض النحاة
 الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال
 الشيخ بس وعليه في الفرق (قوله كثير) لان الامر كثير ما يكتب فيه بالاشارة
 عن النطق فكيف لا يكتب بل بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصرح أي
 فالخبر لم يكتب فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أولا
 (قوله وتيسد) بقوية مقنونة فحسية سا كنة فسدال مهمله قال أبو علي من
 التؤدة فأبدلت الهـ مرة باء دما ميني (قوله وتيدخ) بالخاء المحجمة (قوله بمعنى
 أمهل) راجع للكاهنين قبله وفي القاموس أن تبد تأتي بمعنى ابتدأ أيضا (قوله
 وهيت) بفتح التاء وكسر ها وضهها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالأوجه الثلاثة
 اه همم واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادني أو أعني لك ولا تتعلق بهت دما ميني
 (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسر ها مع تشديد الياء فيها ما جمع (قوله بمعنى أسرع)
 راجع للكاهنين قبله (قوله وويها) بالتنوين لزوما كما في الفارسي وسيأتي عند
 قول المصنف واحكم بتكبير الذي يتون الخ (قوله بمعنى أعر) يقطع الهمزة لانه
 من أعريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتون المكسورة اه
 قاموس وأما يها بفتح الهاء مع التنوين لزوما في معنى انكف كما في الهمم وجعله
 في القاموس أمرا بالسكون فنعمل قول الهمم بمعنى انكف أي عن الكلام (قوله
 بمعنى امض في حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض
 وصل كها وظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين
 وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للعت والجمله لا التي للاستفهام فجعلنا
 كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير خمسة عشر كذا في الفارسي وذكر بعضهم
 أن لام حيهل تسكن وتفتح وان هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن
 وان الالف بدل التنوين وبقاؤها قد تثبت وصل (قوله بمعنى أنت الخ) هو بمعنى
 الاول متعدي بنفسه وبمعنى الثاني متعد بعلى وبمعنى الثالث متعدي بالباء أو بالي اه
 زكريا وقد تفر دحي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى أنت ويعدى
 بنفسه كما في الدماميني (قوله ومنه باب نزال) أي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي
 أي التام المتصرف كما مرفور فرق بمعنى صوت وعر عر بمعنى العب (قوله في آمين
 لغتان) أي آمين المتكلم عليها التي هي اسم فعيل وأما آمين بالمد وتشديد الميم
 فليست لغة في آمين المد كورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جميع أم بمعنى
 فاصد (قوله وآمين بالمد) أي مع الامالة وعدمها فاللغات تقضي ثلاث (قوله أقول)

اذخرت على الكسكال) أى سقطت قال في القاموس الكسكال والكسكال
الصدر أو ما بين الترقوتين أه قيل الشاهد في الكسكال فان أصله الكسكال
واعترض بأن ظاهر القاموس أن كلاً أصل ولذا قيل إن آ قول باشباع الهمزة
وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما
الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها
فرعاً عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقبده النحشري
بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعالم والجهل والجمعة والسقم فلا
تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصبان عن مجلس الحكم ويطلب فاعل إلا
على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تراد ما بينهما ما يقال شتان مازيد وعمرو وقد تراد
ما بين بينهما كقوله * فستان ما بين الزيدين في الندي * ولم يجعل ما موصولة
على معنى افتراق الخالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى
أن احدهما مختصة بأحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين
في الخالتين فلوفرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افتراق الخالتان اللتان بينهما
لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان
بمعنى بعدلانه لا يستعملز اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال في شرح
الشدور وأما قول بعض المحدثين

جاز يتوفى بالوصال قطيعة * شتان بين صفيحك وصبيحي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على ضم ما موصولة بين أه وذهب الأصمعي
إلى أن شتان مثنى مشت بمعنى مقترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين أحدهما
كسر نونه في لغة * والثاني أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو جمعاً ولا يكون
جمعاً ولو كان بمعنى افتراق جاز ككون فاعله جمعاً وردهم به بثبوت أحدهما
فتخونه في اللغة النحوي * والثاني أنه لو كان خبراً لجاز تأخره عن المبتدأ ولم
يسم كذا في الدماميني (قوله وهيهاش بمعنى بعد) في واقع بعده الام كانت زائدة
كما في قوله تعالى هيهاش هيهاش لتاتعدون (قوله ومعنى المضارع) لم يثبت
إن الخاب عليه فأنف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا إكمال الخاسمي
والاذنصف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة
وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه
بقاب الواو ألفاً وأوه بفتح الهمزة ومدودة وكسر الواو ومشددة ومخففة وسكون
الهاء وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمدد الهمزة في هذه كذا
في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربع لغات منها تثليث الفاء
المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم

اذخرت غلى الكسكال
قال ابن اياز وهذا أولى
(وعبره كوى وهيهاش نزر)
أى غير ما هو من هذه
الأسماء بمعنى فعل الأصر
فعل وذلك ما هو بمعنى
المسافى كستان بمعنى افترق
وهيهاش بمعنى بعد وما هو
بمعنى المضارع كأوه بمعنى
أتوجع وأف بمعنى أتضجر
وواو وي وواها بمعنى أعجب
كقوله تعالى وي كانه لا يعلم
الكافرون

الهمزة وتحذف الفاعل مع التنوين وعدمه وأف يضم الهمزة وكسرهما مع
تثابت الفاعل مشددة وأفي كحكي وذ كرى وافي بكسر الهمزة والفاء مشددة
وبفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار إلى أن وى بمعنى أعجب
وأن الكفى بمعنى لام التعليل وأن مصدره يعمؤ كدوة وحاصل ما ذكره الشارح
في وى كان أربعة أقوال (قوله و أبى الخ) خبره مقدم وأنت بكسر التاء ممتد أمؤخر
أى أنت مفدأه أبى وفولك مبتدأ والاشتب من شفته من الشنب وهو وحدة الاسنان
وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كاشفاً عن علية الزنب وهو نبت طيب
الرائحة (قوله قبل الفوارس) أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الالص وقد
تنازع فيه شفي وأبر فأعمل الشافى وأضمر فى الاول وعترت منادى مرخم أصله
باعتره وأقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيها ما كذا فى بعض نسخ العيني وفيه أن
قدم يقدم بالضم فيها ما ضدت حدث يحدث هو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم
كنصر نصر بمعنى تقدم كما فى قاموس لنا سب هنا ولا مانع من قراءة أ قدم بقطع
الهمزة وكسر الدال من الأقدام كما فى بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة
والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن ثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ذلك حيث
ألقى بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعته
باعتره فقول البعض الظاهر أن الأصل فى البيت وبلك ولا يظهر كونه فيه اسم
فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسائى استشهد به على أن وبلك مختصر وبلك
والسكاف محرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب
والسكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لا ضمها للام قبلها كما فى
المغنى عن أبى الحسن الاخفش أو لكونها معموله لخذوف تقديره اعلم كما يؤخذ
من التصريح وقد يجعل قول الشارح وفتح أن الخ راجعاً لهذا القول أيضاً واعلم
فى كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح
لسكون وبلك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب وأختصر
على وبلك فالسكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على
قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعلمنا بالثبوت (قوله
والصحيح الاول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والسكاف للتعليل بقرينة
تقوية بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح
ولان كلام سيبويه يدل على هذا القول لان السكاف انما تكون مفصلة
من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسماً مضافاً
اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون السكاف مفصلة من وى
لا يعين كونها لتعليلية لاحتمال أن يكون كان للتحقيق فلا يهضم فصلها معهما

أى أعجب لعدم فلاح الكافرين
وقول الشاعر * وأبى أنت
وفولك الأشب * وقول
الآخر * واه السلى ثم واه
واها * تشبهان * الاول
تلقوى كاف الخطاب
كقول * ولقد شفى نفسى
حوأر أسقمها * قبل
الفوارس ويلعترت أ قدم
قبل والآية المشذورة
وقوله تعالى ويكأن الله
يبسط الرزق لمن يشاء من
ذلك وذهب أبو عمرو بن
العلاء الى أن الأصل وبلك
تخذفت اللام لكثرة
جلا استعمال وفتح أن بفعل
مضمرة كأنه قال وبلك اعلم
أن وقال قطرب قبلها الام
مضمرة والتقدير وبلك لان
هو الصحيح الاول قال سيبويه
سألت الخليل عن الآيتين
فزعم أمها وى مفصلة من كان

الاول اه ملخصا وملك دفعه به بأن التعيين اضافى القسمة لبقية الاقوال المتقدمة
 فنهض فصل الكافي **مصححا** الاول على ما عداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال
 أن كان للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن تصد الشارح
 حكاية قول آخر رده أمران الاول ما مر عن التصريح أن القول الاول مذهب
 سيبويه والخليل الثانى أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون
 قولنا آخر مقلدا للاقوال المتقدمة نعم نقل في الغنى عن الخليل خلاف ما نقله عنه
 المصرح وعبارة وقال الخليل وى وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك (قوله و بدل
 على ما قاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة فى الآتين واحتمال التحقيق متأتية فى
 البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من تنقيل فلا دلالة فيه على ما صححه
 واسم أن أو كان فى البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن الخ والفت بفتح النون
 والشين المحجمة المسال (قوله وأنها فى موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أى
 المعدنات للذى توعدونه ولم أمر من علل البناء على هذا القول و يظهر لى أنه
 نضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا
 والبعض ويحتمل أن مراد غير المتمكن غير العرب كما هو اصطلاحهم (قوله و بنى
 لاهامه) أورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المهم المضاف لبنى
 يجوز تناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده فى البعد فهو خير مقدم و متوعدون
 مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى متوعدون كأن فى البعد أى متلبس به (قوله ويفتح
 الخجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها ههيمية كزر لة قلبت
 الياء الأخيرة لفتا الحركها وانفتح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء
 وأما المسكورة التاء فجمع كسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس ههيمات
 لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المتقلبة عن الياء لتكون
 الكمة غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وىاء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن
 وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء
 والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدين فى جميع
 الاحوال ولا من كون الزائدة التاء فقط وأصلها ههيمية فى جميع الاحوال وانما
 وقف عليها من هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنميتها على التوافق بقسم الافعال
 حيث المعنى فىس تأوها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الهمامية بنى
 وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمال الرضى الفرق بين زيادة الالف
 والتاء فى المتمكن وزيادتها فى غيره (قوله وحكى غيره) أى زائدة على ما ذكره
 الصغاني فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاء) أى بالمد وأيهاء أى بهاء
 السكت الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غاير ايها وهيهاه المعدودتين فى

وبدل على ما قاله قول الشاعر
 وى كان من يكن له نيب
 ببومن يقتر بعش عيش
 ضر * الثانى ما ذكره فى
 هيمات هو المشهور وذهب
 أبو اسحق الى أنها اسم
 بمعنى البعد وأنها فى موضع
 رفع فى قوله تعالى هيمات
 هيمات لما توعدون وذهب
 البردالى أنها ظرف غير
 متمكن وبنى لاهامه
 وتأويله عنده فى البعد
 ويفتح الخجازيون تاء هيمات
 ويقفون بالهاء ويكسرهما
 تخم ويقفون بالتاء وبعضهم
 يضمها واذا ضمت لمذهب
 أبى على أنها تكتب بالتاء
 ومذهب ابن جنى أنها
 تكتب بالهاء وحكى
 الصغاني فيها ستا وثلاثين
 لغة هيهاه وأيهاه وهيمات
 وأهيات وهيمهان وأيهان
 وكل واحدة من هذه
 الست مضمومة الآخر
 ومفتوحة ومكسورة وكل
 واحدة ممتونة وغير ممتونة
 فكل ست وثلاثون وحكى
 غيره ههيات وأيهات وهيهات
 وايهاه وهيهاه وهيهاه

اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتأنيث يدل عن التاء ومحركة وقوله وهيهاء أى
 بالمد أيضاً ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات
 الست ولعلها الفتحمة وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هاءيات وآهيات
 وهاءيان وآهيان زيادة أف بين الهاء أو الههزة والياء المكسورة لانتقاء
 الساكنين مثلثات الآخر وأبأت بابدال الهاء من هـ مزنين (قوله والفعل) أى فعل
 الامر (قوله بعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى
 مرتحل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع
 الكف من الاعراب يخالف هذا ويقضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس
 وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف في غير محله بعد
 قولهم منقول من ظرف أوجار ومجرور (قوله ما وضع من أول الامر كذلك) أى
 اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الذين
 فيكون بمعنى فعل مناسب متعديها وصرح الرشي بأن الباء في مثله زائدة قال
 والباء تراد كثيرا في مفعول أسماء الافعال اضعفها في العمل اه دما يعني (قوله
 ومنه عليك أنفسكم) قيل ومنه عليك في قوله تعالى قل تعالوا آتوا آلنا محرم ينكم عليكم
 أن لا تشركوا به شيئا والوقف على قوله ينكم والذي أخرج القائل الى ذلك اشكال
 ظاهر الالفة لان ان جعلت مصدرية بدلا من مأوم من العائد المحذوف وردان
 المحرم الاشارة لانه فيهما وأن الاوامر الالفة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه
 عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرفا فاحتج الى تكلفات مثل جعل
 لازادة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أئد ادها وتضمن الخبر معنى
 الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لانهما أشكل عطف الاوامر المذكورة
 على النهي لانها لا تصلح بيان المحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطي مستقيما
 على أن لا تشركوا اذ لا معنى اعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشري
 كونها مفسرة تقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بأن عطف الاوامر على
 النهي باعتبار لوازمها من النهي عن أئد ادها وعن الثاني بجمع عطف أن هذا
 صراطي مستقيما على أن لا تشركوا بل هو تعليل لا تبعوعا على حذف اللام وجاز
 عود ضمير تبعوعه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون تبعوعه
 عطفاً على لا تشركوا وبصر التقدير فانه مواضطي لانه مستقيم وفيه جمع بين
 حرفي عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا وورد
 الواو مع الفاء عند تقديم المفعول فصلا بينهما ما استغنى الكلام مثل ور بك فكبر
 وأن المساجد لله فلان دعوامع الله أحدان آيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان
 آيت فاجعل المفعول متعلقا محذوف والعامل المقرون بالفاء عطفاً عليه ومثل

(والفعل من اسمائه عليك
 وهكذا ونك مع اليك) الفعل
 مبتدأ ومن اسمائه عليك
 جملة اسمية في موضع الخبر
 وديك أيضاً مبتدأ خبره
 هكذا يعني أن اسم الفعل
 على ضربين أحدهما
 ما وضع من أول الامر
 كذلك ككشتان ووصه
 والتا في ما نقل عن غيره
 وهو نوعان الاول منقول
 عن ظرف أوجار ومجرور
 نحو عليك بمعنى الزم ومنه
 عليك أنفسكم أى الزموا
 شأن أنفسكم وديك زيدا
 يعني خذ

عظيم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا أو آثروه فاتبعوه فتنازاني على الكشاف
 باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكي الكوفيون تعديته
 وأنه يقال مكانك زيد أي انتظره قال الدماميني ولا أدري أي حاجة إلى جعل
 مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابها وانما يحسن دعوى اسم الفعل
 حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعلبك والبك وأما إذا لم يكن
 فلا فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمملك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا
 يقاس على هذه الظروف) أي المسموعة غيرها مما لا يسمع لخروجها عن أصلها وما
 خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به
 الدماميني (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احتراز من نحو بك
 ولك اه دماميني (قوله وشذوذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم) ولشذوذ رد في المغنى
 قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف بهما أن الوقت على فلا جناح وإن عليه
 بمعنى ليلزم لا يفيد سرحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من
 الآية استحباب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الانصار تعتقه في الجاهلية من
 تحريم التطوف بهما حتى سأوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله
 اننا كنا نخرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية
 كافي صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردّها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير
 في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن من يطوف بهما بأنهم لو كانت كالأعم كانت فلا
 جناح عليه أن لا يطوف بهما وانما سأل لإبطال معتقد الانصار قال في المغنى مع أن
 الاستحباب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا اه وأما
 قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر المشركين استطيع منكم الماء فليترج
 ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خير
 والصوم مبتدأ أو الباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم
 فقد حسنه كمن ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا
 بقوله من استطيع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان أول متعديا ثانيا وعلى لم
 يتعدى إلا لفعل واحد فكيف يكون هو وضمها مختلفين وقد يقال انه مثل أمين
 واستحب وانما هو أنه اسم لقول لا لزوم أي ان فعل مضارع مقرون بلام الأمر فانه
 متعد لواحده لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذلك الآخر فان قلت يلزم
 دخول لام الأمر على فعل المتكلم قلت لزومه غير شارف في التثنية ولا يتحمل
 خطا باكم وفي الحديث قوموا فلاصل لكم اه دماميني وقوله وقد يقال انه مثل
 أمين واستحب أي في اختلاف الاسم والمسمى فان أمين لازم واستحب متعد كما
 سبقت في الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا

ومكانك بمعنى اثبت وأمملك
 بمعنى تقدم ووراءك بمعنى
 تأخر والبك بمعنى نغ
 * تبيهات * الاول قال
 في شرح الكافية ولا
 يقاس على هذه الظروف
 غيرها الا عند الكسائي
 أي فانه لا يقتصر فيها على
 السماع بل يقيس على
 ما سمع مالم يسمع * الثاني
 قال فيه أيضا لا يستعمل
 هذا النوع أيضا الا متصلا
 بضمير المخاطب وشذوذ
 قولهم عليه رجلا بمعنى
 ليلزم وعلى الشيء بمعنى
 أولنيه والى

بل يلزم أن المراد بفعل الامر الذي جعل الظرف اسما له ولو شذوذ ما يشتمل المضارع
 المقرون بلام الامر هو - نذا يسقط استشكل البعض نفسه بالشارح المذكور
 (قوله بمعنى أنتهى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للعنى أن يوثق بالامر فيقال
 بمعنى تخفى وفي نسخة أنتج بالامر وعليه الاشكال فيه اه زكريا وقوله وعليها
 لا اشكال فيه ان هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه
 للدماميني أنتهى بلفظ المضارع كما في النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف في
 الضمير الخ) كون الكف في عينك وأخواته ضمير هو من ذهب الجمهور وذهب
 ابن بابشاذ الى أنها حرف خطاب كالسكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده
 وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على عبد
 الله زيد ادميني (قوله فوضعه رفيع) أى على الفاعلية عند القراءة ويرده أن الكف
 ليست من ضمائر الرفع اه دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له
 اه يس واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور
 فيها الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه الى ما قبل
 النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما تنوب
 عنه من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند
 الكسائي) أى على المفعولية والفاعل مستتمرة والتقدير أزم أنت نفسك من
 الازام قال الدماميني ويرده قولهم عليه زيد بمعنى خذو خذنا بما يتعدى لواحد
 اه للكسائي أن يمنع كون عليه زيدا بمعنى خذو يقول معناه أزم نفسك زيدا
 من الازام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأما ما لمعنى تقدم
 ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل
 ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حل عليها (قوله وجره
 البصريين) على الاصل بالانضافة في نحو دونك وبالجر في نحو عليك سم (أ
 على عبد الله زيدا) بتشديد الباء على أن على جارة لياء المتكلم وزيد مفعول
 لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى يدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماه
 لانه يدل ظاهرا من ضمير الحاضر يدل كل غير فيبدل للاحاطة وجواز ذلك رأى
 الاخفش والاقرب جملة عطف سان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا
 وهم من فهم أن على فى عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن
 عبد الله عطف سان أو يدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالاف وعبد مجرور
 بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر نو كيدا
 للوجود المجرور ومثل ذلك ما ذاقنا انها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى
 التوكيد عليكم كما كزيد انصب كل نو كيدا للوجود المنصوب ورفعه نو كيدا

بمعنى أنتهى وكلامه فى التسهيل
 يقتضى أن ذلك غير شاذ
 الثالث قال فيه أيضا اختلف
 فى الضمير المتصل به منه
 الكلمات لموضع رفع عند
 الفراء ونصب عند
 الكسائي وجر عند
 البصريين وهو الصحيح لان
 الاخفش روى عن عرب
 فقهاء على عبد الله زيدا
 بجر عبد الله فتبين أن
 الضمير مجرور والموضع
 لامر فوعلا منصوبه ومع
 ذلك فع كل واحد من هذه
 الاءاء ضمير مستتر
 مرفوع الموضع بمقتضى
 الفاعلية فك فى التوكيد
 أن تقول عليكم كما كزيدا
 بالجر نو كيدا للوجود
 المجرور وبالرفع نو كيدا
 للمستكن المرفوع والنوع
 الثانى منقول من مصدر
 وهو على قسمين مصدر
 استعمل فعله ومصدر
 أهمل فعله والى هذا
 النوع يقسمه الاشارة بقوله

للمسكن المرفوع بخلاف ما ذاقنا انما في موضع رفع لانها حقيقتا الفاعل (قوله ناصبين) أي مع عدم تنوينها والا كانا مصدرين كما سيأتي (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أي حذفوا الهمزة والالف الزائدة تيز وأوتعوا التصغير على أصوله فقوالوا رويد وسمى تصغير تخريم لما فيه من حذف الزوائد والتخيم حذف اه تصرح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدر او الفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتي أنه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقوالوا رويد أي امها الزيد (قوله فقوالوا رويد زيدا) أي أمهل والغتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه الحفيد واقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائية كونه اسم فعل لبناء كنه من الائمة وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويدين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه اسم فعل ونفي كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أي لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الاختصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدر لان البناء في المصدرية قسمت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل على بنائية عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغى أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف في كونها أبا اعاملة غير معمولية ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الا كف الخ) صدره * تذر الجماجم ضاحياها ماتم * قاله كعب ابن مالك الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السموف ويروي قترى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وقرق الزاج بين الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سميعة من الجماجم وهما ماتم فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر ويرز عن مجله وقوله كأنهم الخلق متعقب بقوله ضاحياها ماتم أي كأنهم الخلق متصله بخلقها ومعنى بله الا كف على رواية نصب الا كف دذ كر الا كف فان قطعها من الايدي أهون من قطعها مات الجماجم بتلك السموف فيه على هذا اسم فعل

(كذا رويد بله ناصبين)
 أي ناصبين ما بعدهما مخف
 رويد زيدا وبه عمارا
 رويد زيدا فاسله أرو زيدا
 ارواد اجعني أمهله امهالا
 ثم صغروا الارواد تصغير
 الترخيم وأقاموه مقام فعله
 واستعملوه تارة مضافا الى
 مفعوله فقوالوا رويد
 وتارة متوناناسبا للمفعول
 فقوالوا رويدا زيدا ثم انهم
 نفلوه وهو له فعله فقوالوا
 رويد زيدا ومنه قوله
 رويد عليا جندى أمهم
 الميناو اي صكن بعضهم
 متباين * أشدده سيبويه
 والدليل على أن هذا اسم
 فعل كونه مبنيا والدليل
 على بنائية عدم تنوينه
 وأما بله فهو في الاصل
 مصدر فعل مهمل مرادف
 لدع وارتك فصيل فيه بله زيد
 بالاضافة الى مفعوله كما
 يقال ترك زيد ثم قيل له
 زيد انصب المفعول وبناء
 بله على أنه اسم فعل ومنه
 قوله * بله الا كف كأنها
 لم تخلق * ينصب الا كف
 وأشار الى استعماله
 الاصل بقوله

(وبعملان الخفض مصدرين)

وعلى الجر ترك ذكر الالكف أى اترك ذكرها تر كافتاها بانفسه الى الهامة سهلة
 فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الالكف لا تقطعها تلك
 السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات أى أزالته هذه السيوف تلك
 الهامات عن الابدان فلا يجب أن تزيل الالكف عن الايدى قبله على هذا معنى
 كيف للاستفهام المتعجب قبله الالكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحته بـ
 بناءية وعلى الثانى جملة فعلية حذف صدرها وفتحته بـ اعراية اه لخصام
 شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندى وفي شرح الدمامينى على المعنى أن المعنى
 على الجر أن السيوف تترك الجماعم منفصلة هاماتها ترك الالكف منفصلة عن
 محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون له منصوبان تندر ويكون
 قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقا بقوله بله الالكف أو بقوله شاحياها ماتها (قوله
 وبعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لانه الأصل وقوله دالين على
 الطلب أيضا أى لنيابتها عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى
 المفعول كـ امر) فيه أن ماص وهو شخور وي زيد يحتمل الانساق الى المفعول
 والاضافة الى الفاعل (قوله شخور وي زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر
 النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوب بادا لانه محمول
 على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضاقتها) مبتدأ أو قوله الى المفعول خبر كما
 يشعر بذلك مقابله بقوله وقال أبو على الى الفاعل وفى قوله كـ امر ما أسلفناه (قوله
 وقال أبو على الى الفاعل) ظاهر ضيعه أن الاول يعين انساقتها الى المفعول
 والثانى يعين انساقتها الى الفاعل وكذا ضيع الفارضى يقتضى ذلك و يقتضى
 جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته و يكونان مصدرين اذا تجر ما بعدهما
 كـ ريد زيد وبله عمرواى امهال زيد وتر كـ عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول
 وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ انقلاب) أى حين اذ كانت مصدرا
 وقوله نحو بهل زيدا يقع الهاء وسكرتها (قوله ويجوز فيها) أى فى رويد وبله
 حينئذ أى حين اذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا
 توطئة لقوله ومنع المبرد ذلك أن تقول هلاذ كـ رمنع المبردا بقا واستغنى عن اعادة
 تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل فى المصدر المضاف) أى المصدر
 المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محمول عن
 المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما حزموا به فى افعال
 المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا افعال هذا الصغر الا أن يكون هذا
 مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله
 فى اللفظ لافى المعنى) أى فى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المصدر من

أى معربين بالنصب دالين
 على الطلب أيضا لكن
 لا على أنها ماسما فعل بل
 على أن كلامهم ما يدل من
 اللفظ بقوله شخور وي زيد
 وبله عمرواى امهال زيد
 وترك عمرو وقد روى قوله
 بله الالكف بالجر على
 الاضافة فرويد تضاف الى
 المفعول كـ امر والى
 الفاعل شخور وي زيد عمرا
 وأما بله فاضاقتها الى
 المفعول كـ امر وقال أبو
 على الى الفاعل ويجوز فيها
 حينئذ القاب شخور
 زيد واه أبو زيد ويجوز
 فيها ما حينئذ التنوين
 ونصب ما بعده ما هما
 وهو الاصل فى المصدر
 المضاف شخور وي زيد اولها
 عمرا ومنع المبرد النصب
 بزويد لكونه مصغرا
 * تقيدها فى الاول النخبر
 فى عملان عائد على رويد
 قوله فى اللفظ لافى المعنى
 فان رويد وبله اذا كانا اسمي
 فعل غير رويد وبله المصدرين
 فى المعنى * الثانى اذا قلت
 رويدك وبله الفتى احتمل
 أن يكونا اسمي فعل
 ففتحتهما فتحة بناء

والسكنى من رويدك حرف خطار لا موضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وان يكونا مصدرين ففتحتهما مفتوحة
اعرابا وحينئذ فالسكنى في رويدك (٢١٣) تحتعمل الوجهين ان تكون فاعلا وان تكون مفعولا

الثالث تخرج رويدك
عن الطلب فأما بله فتكون
اسما بمعنى كيف فيكون
مابعد ما مرفوعا وقدرى
بله الاكف بالرفع أيضا
وعن أجاز ذلك قطرب
وأبو الحسن وأنكر أبو علي
الرفع بعد ما وفي الحديث
يقول الله تبارك وتعالى
أعددت لعبادي الصالحين
مالا عين رأت ولا أذن
سمعت ولا خطر على قلب
بشر ذخرا من بله ما أطلعتم
عليه فوقت مغربة محجورة
بين وخارجة عن المعاني
المذكورة قال الشعبي يجوز أن تكون مصدر بمعنى تزدون وتعديلية أى من
أجل تركهم ما عليه مضمومة من المعاني فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى
المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة ضمير بقرينة قول الشارح أى
ساروه (قوله ساروا رويدا) أى مرودا فيه (قوله أومحذوف نحو ساروا رويدا) مذهب
سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير
خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على نعت ليس الغرض بالستر بالخصوص
بالموصوف الا يكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة
خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما هنا حصول العلم بأن الموصوف هو السارون لقرينة
الدالة عليه فلا ضير في حذفه ما ميني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على
جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى فى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل
الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركا كمالا يخفى وان خفيت على
البعض فاقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المتدا
وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال
محذوفة من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله فى الجار
والمجرور الواقع خبرها أى وفى الجار والمجرور الواقع صلته بل هذا أحسن لما يلزم
على الاول من تقديم الحال على عامها الظرفى وهونادر كما تقدم فى قوله ونذر نحو

الضمير ووجه لفظ رويدا ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى
باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم يجعل اسما فاعلا لان
السكنى ليست ضمير رفع واسمها تارة الرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم
عمل اسم الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال التسلوب وما حمل عليها
ولا مجرور لان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بidal محجمة مضمومة (قوله
من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال
الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكي أبو زيدان فلان لا يطبق
حمل الفهر لهن بله أن يأتي بالضمرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية
فتكون بله بمعنى كيف التى لا تستبعد ما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر
من بله والضمير الجارور يعلى عائد على الذخرا ه دما ميني وشعبي والمعنى على هذا
من كيف أى من أين اطلعكم على هذا الذخراى المذخر ولا يخفى ما فى جعلها على
هذه الرواية بمعنى كيف من الركا كة ولو جعلت فيها من أول الامر بمعنى أين
سكن أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهزرة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني
المذكورة) قال الشعبي يجوز أن تكون مصدر بمعنى تزدون وتعديلية أى من
أجل تركهم ما عليه مضمومة من المعاني فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى
المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة ضمير بقرينة قول الشارح أى
ساروه (قوله ساروا رويدا) أى مرودا فيه (قوله أومحذوف نحو ساروا رويدا) مذهب
سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير
خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على نعت ليس الغرض بالستر بالخصوص
بالموصوف الا يكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة
خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما هنا حصول العلم بأن الموصوف هو السارون لقرينة
الدالة عليه فلا ضير في حذفه ما ميني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على
جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى فى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل
الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركا كمالا يخفى وان خفيت على
البعض فاقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المتدا
وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال
محذوفة من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله فى الجار
والمجرور الواقع خبرها أى وفى الجار والمجرور الواقع صلته بل هذا أحسن لما يلزم
على الاول من تقديم الحال على عامها الظرفى وهونادر كما تقدم فى قوله ونذر نحو

من عمل * لها) ما مبتدأ موصول صلته لها وما من لها موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب
ولها خبر المبتدأ والعائد على ما لاولى ضمير

لمستترقى الاستمقرار الذي هو متعلق اللام من لساو العائد على ما الثالثة الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استمر
 للادفعال التي نابت عنها هذه الاسماء مستقرها أي اهذه الاءاء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيئات نخدوشنان
 زيد وعمر ولا نك تقول بعدت نخدوا فترقى زيد وعمر ومضمر (٢١٤) في نحو تزال وينصب منها المفعول

ما نابت عن متعد نحو دراك
 زيد الا نك تقول أدركت زيدا
 ويتعدى منها بحرف من
 حروف الجر ما هو بمعنى
 ما يتعدى بذلك الحرف
 ومن ثم عدى حيهل بنفسه
 لما نابت عن ائت في نحو
 حيهل السريد وبالباء لما
 نابت عن عمل في نحو اذا
 ذكر الصالحون في جهلا
 يعمر أي فيجبوا يد كرمهر
 ويهلى لما نابت عن أقبل في
 نحو حيهل على كذا
 * تنبيهات * الاول قال
 في التسهيل وحكمها يعني
 أسماء الافعال غالباً في
 التعدى واللام مزمع
 الافعال واحترز بقوله
 غالباً عن آمن فانه نابت
 عن متعد ولم يحفظ الهاء مفعول

سعيد الخ ولم يتعمل الحال من مانع الجمهور والحال من المتدا (قوله مستترقى
 الاستمقرار) أي بحسب الاصل أي قبل حذفه والافاضمير يعد حذف المتعلق
 مستترقى الظرف لا تنقله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيدا) في بعض
 القمع تر الزيد بالفوقية والراء والسكف وهذا ميس ودرالك شاذ لأنه من أدرك
 (قوله في نحو حيهل السريد) قيل هو الخبر المغمور وعرق اللحم وقيل الخبر لما كقول
 بالهم (قوله اذا ذكر الصالحون في جهلا بحر) هذا أثر يروي عن ابن مسعود رضى
 الله تعالى عنه والمراد صريح الخطاب رضى الله عنه تصريح (قوله عن أمين) مثلها
 اي فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومساها وهو زيد بتعدى كذا في التصريح (قوله
 مضمر) أي محذوف (قوله جاتر عند سيويه) وخرج عليه الناظم * يا أيها السامع
 دلوى دونك * فعل دلوى منصوب يادون مضمر الدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك
 الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو اب كذاها ك مقدر الان من يجوز
 عمل اسم الفعل محذوفاً بشرط تأخر دال عليه كفى البيت (قوله ولا علامة للضمير
 المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطبقاً بخلاف الفعل فتقول
 صه للواحد والاثنتين والجمع ولذا كروا المؤنث بلفظ واحد هـ جمع فأراد يبنى
 علامة المضمر في ظهوره من الطلاق الملزوم واردة الازم (قوله دليل فعليته) أي
 فعلية مشهها (قوله كفى هات) بكسر التاء مبني على حذف الياء كرم وتعال بفتح
 اللام مبني على حذف الالف كخش (قوله غلط فعدتها الخ) قال الدماميني
 لوجهه للتعليل فان الذاهب الى هذا لا ياتزم مقاله المصنف من ان لحوق الضمائر
 البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عدتها من أسماء الافعال يجوز لحوقها
 بما قوى شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بها بقوة مشابهتها للافعال
 فعملها معاملةتها في ذلك اه ملخصاً (قوله هاتي وتعالى) بالبناء على حذف التون
 وأصل هاتي هاتي ياء عن استقللت الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل
 فحذفت فاتت ي سا كان فحذفت تلك الياء لا لتقاء السا كتن وأصل تعالى تعالي
 فقلبت الياء الأولى ألفاً كحركاتها وانفتح ما قبلها فاتت ي سا كان فحذفت الالف
 لا لتقاء السا كتن (قوله هاتوا وتعالوا) أصلها هاتوا تعالوا فعملهما ماضية
 مع ضم تاء هاتوا المناسبة الواو (قوله وهكذا حكهم) نقل بعضهم الاجماع على

للفضمر المرتفع بها يعني بأسماء الافعال ثم قال وبرز مع شبهها في عدم التصرف تركيها
 دليل على فعلية يعني كفى هات وتعال فان بعض الخويين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليس اسمها بل هما
 فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك لا تقي هاتي وتعالى وللاثنين والاثنتين هاتي
 وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا هاتين وتعالين وهكذا حكهم

ر كيهما وفي كصفته خلاف قال البصريون مركبة من ها التثنية ولم التي هي فعل
 أمر من قولهم لم الله شعته أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك البنا فحذفت أنهما
 تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون وقال الخليل رك قبل الادغام فحذفت
 الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الافلا لتقاء الساكنين ثم نقلت
 حركة الميم الأولى إلى اللام وأدخمت وقال الفراء مركبة من هيل التي لجزر وأم
 بمعنى افسد فحذفت الهمزة باقعا وحركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم
 قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال في البسيط
 وبدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هلم اه مع (قوله فهمي عندهم فعل) أي
 لبروز الصمات معهما (قوله بمجزلة تدخل) أي في كون فعل أمر (قوله لا هلم) بفتح
 الهمزة والواو وضع اللام (قوله هلم شهدا) أي أي أحضر (قوله هلم البنا) أي
 أقبلوا كذا استخفنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك
 الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التثنية وكذا في غيره
 فالمتناسب أن هلم في الآية بمعنى أتت لانها ترد بمعنى أتت أيضا والبيان يتعدى إلى
 كناية تعدي بنفسه (قوله وهى عند الحجاز بين الخ) ان قلت هى بمعنى احضر أو أقبل
 عند التثنية ميم أيضا قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر واقتضوا قبل فلهذا
 خص الحجازين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أي وبمعنى أتت تجزوهلم التريد
 فائدة تجزوهلم توفيق هشام في عريضة قول الناس هلم جزا قال والذي ظهر لنا في
 توجيه أن هلم هى التي بمعنى أتت إلا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد
 بالبيان المحيى الحسى بل الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى أنه ليس المراد
 بالطلب حقيقة بل الخبر كإي قوله فلم يدله الرحمن مداوجر مصدر جره بجره إذا
 سمحه وليس المراد الجسر الحسى بل التعميم فإذا قبل كان ذلك عام كذا وهلم جزا
 فكأنه قبيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا واستمر مستمر على الجمال
 المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو
 مجتمع أضعيف واشكال التزام افراد الصمات إذ فعل هلم هذه مفرد أبدا اه أى مع
 ان بنى تميم لا يتر مونيه في غير هلم هذه (قوله وأخر ما لذى فيه العمل) أى لضعفها
 بعدم تصرفها (قوله بأياها الماشح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذى يتزل البئر
 فيملا الدلو اذا قل ماؤها أى البئر (قوله لهجة تقدير دوى مبتدا) أى خبره
 دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حينئذ كنا به عن طلب ملىء الدلو كأن
 عطشان كنا به عن طلب سقى الماء فاندفع نظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا
 والبعض بان المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يحبر عن الدلو بكونه دونه بل
 القصد وطلب ملىء الدلو على أنه يصح على تقدير دوى مبتدا خبره دونك ان يكون

عند بنى تميم فانهم يقرولون
 هلم هلى هلى هلموا هلمن
 فهمى عندهم فعل لا اسم
 فعل وبدل على ذلك أنهم
 يؤكدون بالنون نحو هلمن
 قال سيبويه وقد تدخل
 الحقة والنقلة يعنى على
 هلم قال لانها عندهم بمجزلة
 رة و ردا و ردى و ردا
 وارددن وقد استعمل
 لها مضارعا من قبل لهلم
 فقال لا أهلم وأما هلم
 الحجاز فيقولون هلم في
 الاحوال كلها كغيرها من
 أسماء الافعال وقال الله
 تعالى قل هلم شهداءكم
 والقائدين لاخوانهم هلم
 المينا وهى عند الحجازين
 بمعنى احضروا فأتى عندهم
 بمعنى أقبل (وأخر ما لذى)
 الاسماء (فيه العمل)
 وجوابا فلا يجوز زيد ادراك
 خلافا لكسائى قال الناطم
 ولا حجة له في قول الراجر
 بأيم الماشح دوى دونك
 أنى رأيت الناس يجمدونك
 لهجة تقدير دوى مبتدا
 أو مفعولا بدونك مضمرا
 ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه

وبأق هذا التأويل الثاني في قوله تعالى **كأب الله عليكم** **(تبيينات)** الاول ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين (الثاني) توهم المكودي أن لذي اسم موصول فقال والظاهر أن ما في قوله ما لذي فيه اعمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة لأن لذي بعدها موصولة وليس كذلك بل موصولة ولذي جار مجرور (٢١٦) في موضع رفع خبر مقدم والجرل مبتدأ مؤخر والجملة صلة

دو ذلك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونك فاعرفه (قوله) وبأق هذا التأويل الثاني في قوله تعالى **كأب الله عليكم** أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليك متعلق به أو بالفاعل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كأب الله عليكم في ظرف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لأن التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للغيريد حيث قال والصحح أن **كأب الله** مصدر مؤكدة لفظه لأن ما قبله وهو حرمت عليكم أي ما تكلم على أن ذلك مكتوب فكانه قال كتب الله عليكم ذلك كأب (قوله أن لذي اسم موصول) بناء على كون لذي بفتح اللام إحدى لغات الذي (قوله واحكم بتسكير الخ) قال الرضي ليس المراد بتسكيره أي اسم الفعل تتسكير الفعل الذي هو بمعناه لأن الفعل لا يكون معرفة ولا منكر بل التتسكير راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فسه متوناً بمعنى اسكت سكوتاً أي افعل مطاق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجرد من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود العين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكميل بغيره هكذا حقق القائم ودع الأوهام اه سندوي وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبل المعرف بأل العندية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فأرجع اليه (قوله من قبيل المعنى أفعالاً) ذكره تميمي للقائدة والاقوله جعل لها تعريف الخ انما يبين على كونها من قبيل اللفظ أسماء (قوله كأحد) أطلق أحدوله استعمالاً أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون اسماً عامياً في جميع من يعقل نحو ولما منكم من أحدوه والمراد هنا فانه الملازم للتسكير ونذكر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبه) لا ياتيه مامر

ما * الثالث ليس في قوله اعمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما منكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتسكير الذي يتون منها) أي من أسماء الأفعال (وذكر يعرف سواه) أي سوى المتون (بين) قال الناظم في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتيسير فعلاصة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تسكير المنكرة منها استعماله متوناً ولنا كان من الاسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالضممرات وأسماء الاشارات وما يلازم التسكير كأحد وعرب وديار وما يعترف وقتاً وتسكير وقتاً كجل وفرن جعلوا

في

هذه الاسماء كذلك فالزمو بعض التعريف كترال

وبله وآمين وأزمو بعضاً التسكير كواها وواها واستعملوا بعضاً بوجهين فنون مقصوداً تسكيره وجرده مقصوداً فعر بفه كصه ووف وأف اشبهى **(تبيينه)** ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف فالتون منها

في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبها عمرا الان ذلك على المصدرية سم
 (قوله تعرف علم الجنس) يعنى أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتعد في الذهن
 (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أى في الاكتفاء به وعدم احتياجه
 في افادة المراد الى شئ آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يقيس المراد وحدوثه
 بضميمة فاعله الظاهر كما في ههات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور
 لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع للمستتر ويراد
 الاكتفاء به بتجيب الظاهر ووقف النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه
 اسم الفعل بيان لما حال من الضمير الجرور بالباء على قاعدة من اليانسة ويجرورها
 من كونها في موضع الحال وبهذا يعلم الاختلال قول البعض تبعاً للشارح الجار
 والجرور بيان لما أحوال من الضمير في به فتنبه (قوله صوتاً يجعل) أى يجعل اسم
 صوت (قوله كذا الذى إحدى حكاية) أى فادها وصرح أنها ليست نفس
 الحكاية بل مفيدة ومفهومة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون
 مثل الحكي وهذه الانقاط مركبة من حروف صحيحة وليس الحكي كذلك اذ
 الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية
 تلك الاصوات وتعدرت أو نعتت عليهم أوردوا صورتها بادنى ما يمكنهم من انقاط
 مركبة من الحروف شبهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم
 كالحكاية فان قلت بقي عليه الاصوات المدالة على معنى في النفس كأخ لذي
 السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلاً فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها
 انما تبدل بالطبع لا بالوضع اه دما منى لمخصاً (قوله كهـلا) في القاموس هـلا
 وهال زجران للتحليل أى اقربى اه والكلمتان متوتتان بالقلم في نسخة العلامة
 أبي العز الجبى المحببة بتخطه لكن في الهمع هـلا بوزن ألزجران الخليل عن البطء
 اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقربى تفسيره باللازم (قوله للتحليل) على حذف
 مضاف أى لزجرها وقد يستحب بها العاقل تمثيله منزلة غيره كقوله * الأحبب
 لبلى وقولها هـلا اه زكريا وكذا يقدر المضاف في نظائره الآتية (قوله لا يغفل)
 أى لزجره عن الابطاء دما منى (قوله وكنخ) بكسر الكاف وتشديد اللام ساكنة
 ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تخفيف اللحاء وجواز تنوينها وجواز فتح
 الكاف (قوله لا لطف) أى لزجره عن تناول شئ كما في القاموس (قوله وفي الحديث
 الخ) هو أن الحسن رضى الله عنهما أخذت مرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له
 عليه الصلاة والسلام كنخ كنخ فانها من الصدقة فأقاهما من فيه (قوله وهيد) بفتح
 الهاء وكسرهما وفتح الدال فيهما زكريا والتمتية بينهما ما ساكنة (قوله وهاد) بكسر
 الدال على الاصل في التخلص من التلقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من

وماليتون تعرف علم
 الجنس (وماب خوطب
 مالا يعقل * من مشبه اسم
 الفعل صوتاً يجعل * كذا
 الذى إحدى حكاية كنب)
 أى أسماء الاصوات ما وضع
 نطاب مالا يعقل أو ما هو
 في حكم مالا يعقل من صغار
 الأدمين أو الحكاية
 الاصوات كذا في شرح
 السكاية * فالنوع الاول
 امار جركه للتحليل ومنه
 قوله * أى جواد لا يقال
 له هـلا * وعدس للبعث
 ومنه قوله * عدس ما لعماد
 عليك اماره * وكنخ
 للطفل وفي الحديث كنخ كنخ
 فانها من الصدقة وهيد
 وهاد وده وجه

(قوله لكن في الهمع الخ
 هو في القاموس أيضاً في
 باب الالف اللينة والاول
 في باب اللام أفاده نص
 الهوريني اه)

الاول والجميع من الثاني واسكان الهاء منهن ما وعاو وعيه بعين مهملة فيهما
مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجم بعد الالف
مكسورة وهج بفتح الهاء وكسر هاء مع كسر الجيم وسكونها وحل بفتح هاء مهملة
مفتوحة فلام ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام
منقوثة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا أن أولها
هاء وقال الرضي اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء
ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دمايني وقال ذكرurias
وهس بكسر أوله هاء مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفي القاموس
هس باضم زجر لغتم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة
بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أبي العز الجعفي الصحيحة بخطه وفي غيرها من النسخ
والله أعلم (قوله وهج) هاء مفتوحة فجم ساكنة وقاع بفتحة فعين مهملة
مكسورة وهجاء هاء مفتوحة فجم فألف مقصورة اه دمايني (قوله وهج لا كلب)
بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسر هاء منقوثة قاله الدمايني وفي القاموس ما وافقه وأما
هج السابقة التي للغتم فاقصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدمايني والقاموس
على فتح الهاء وسكون الجيم كما هو كتب شيخ الاسلام على هج الاولى مانزه وقوله وهج
بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتي فهو بفتح أوله مع
اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتثنيته فيهما اه ولخصه أن الاولى فيها
اغتنام كسر الثاني واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها اغتنام كسر الثاني منقوثة
واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملة تن ووح
بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اه دمايني
والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعين)
بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدمايني بعين مهملة
مفتوحة فثناة تنتمي ساكنة فزاي مكسورة والذي في القاموس أن العين بالسكون
والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة تخط الشارح وفي
بعض النسخ وهر قال الدمايني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجم
فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضاً فهو مشترك دمايني (قوله وأما
دعاء) أى طلب كأو ضبط المرادى والدمايني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد
الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون
الواو وكسر الهاء كافي الدمايني وزكريا (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الموحدة
وبعد هاء عين مهملة وهو الفصيل دمايني (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة
فهاء مكسورة اه دمايني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله وبس)

(قوله بالسكون مشددة
لامعني له اه)

وعاه وعيه للابل وعاج وهج
وحل للناقة واس وهس وهج
وقاع لغتم وهجاء وهج لا كلب
وسع للضان ووح للبقرو عز
وعيز للعرز وحر للجمار
وجاه للربيع وامادعاء كاو
للقرس ودوه للربيع وعوه
للجعش وبس لغتم

يضم الباء وتثلث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر
 به الدماميني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو سا كنة ثمانية فوقية مفتوحة اه
 دماميني وفي القاموس في فصل الجيم من باب التاء الغوقية أن جوت مثلثة الآخر
 دعاء لا ابل الى الماء وصنعه يقيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح
 في نسخة العججة (قوله وجئي) بجيم مكسورة فهززة سا كنة اه دماميني وأما حئي
 بكسر الخاء المهملة وسكون الهززة فدعاء للحمار الى الماء كما في القاموس (قوله
 لا ابل الموردة) أي لدعائها لتسرب زكريا (قوله وتو) بمنشأة فوقية مضمومة فهززة
 سا كنة وتو ثمانية فوقية مفتوحة فهززة سا كنة دماميني (قوله المنزى) أي على
 الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا
 وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني (قوله المناخ) أي الذي تراد اناخنة
 زكريا (قوله وهودع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماميني
 وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أي التي يراد
 تسكينها من نفاها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهززة وتشو
 بمنشأة فوقية مضمومة فثين معجمة مضمومة فهززة سا كنة اه دماميني وزاد زكريا
 جواز فتح الشين (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس
 يضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كغاق)
 بغير معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله للغراب أي لحكاية صوته (قوله وماء
 بالامالة) قال الرضي ان ميمه مماله وهززة مكسورة أو سا كنة بعد الا ف زكريا
 (قوله للظمية) أي لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين
 المعجمة وسكون الختمة وكسرة الموحدة كما في زكريا وقوله لشرب الابل أي لحكاية
 صوت شربها (قوله وعيط) بغير ميمه مكسورة ثمانية تحتية سا كنة فطاء مهملة
 مكسورة اه دماميني زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للتلاعين أي لحكاية
 أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني (قوله
 وطبخ) بكسر الطاء المهملة وسكون الختمة وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا
 وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكك قل الدماميني أفرده لان الضحك يأتي من
 الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة
 فألف فطاق مكسورة وقوله للضرب أي لاصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما
 بعده وطقى بطاء مهملة مفتوحة فطاق سا كنة وقب بقاء مفتوحة لموحدة
 سا كنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول
 الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلهما واحدا
 وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للذكاح أي لاصوت الحادث

وجوت وجئي لا ابل الموردة وتو
 وتأل تيس المنزى ونخ مخففا
 ومشدد اللبعير المناخ
 وهودع لصغار الابل المسكنة
 وسأ وتشو للحمار الموردة
 ودج للدجاج وقوس للسكاب
 والنوع الثاني كغاق
 للغراب وماء بالامالة للظمية
 وشيب لشرب الابل وعيط
 للتلاعين وطبخ للضاحك
 وطاق للضرب وطقى لوقع السيف
 الخجارة وقب لوقع السيف
 وخاق باق للذكاح

وقاش ماش للتماش **تنبية** قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبره أيضا في السكاكية ولم يذكر في شرحها ما احتزره عنه قال ابن هشام في التوضيح وهو احتراز من نحو قوله * بادارمية نا العلماء فالسند * وقوله آل أيها الليل الطويل الالنجلى * اه (والزمننا النوعين فهو قد وجب) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والاصوات وهو ماصرح به في شرح السكاكية ويحتمل أن يريد نوعي الاصوات وهو أولى لانه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول كتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهمله في أنها لاعاملة ولا معمولة فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال **تنبية** هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهى من قبيل المفردات وأسماء الأفعال من قبيل المركبات

من اصطكاك الاجرام عند التماس كما في الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين محجة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني وقوله للتماش قال زكريا أى لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغي التمسك على هذه الالفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في بعضها والخطا في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله بادارمية الخ) فان قوله بادارمية خطاب للمال يعقل ولكن لم يشبه اسم الفعل في الالفاظ لانه لكونه غير مكتمل به ولهذا احتج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب للمال يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتمل به ولهذا احتج الى قوله انجلى كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتبى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتمل به في أداء المعنى المقصود للتكلم وان كان كلاما تاما عند النجاة (قوله بادارمية الخ) تمامه * أقوت وطال عليها ساف الامد * والعلماء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعة حيث يسند فيه أى يصعد وأقوت خلت والساف الماضى والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني وتصريح وفي القاموس السند محركة ما قبلت من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله آل أيها الخ) تمامه * يصبح وما الاصبح منك بأمثل أى ليس الاصبح أمثل منك لاني أقاسى فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبيهه والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزوى وهو تميم لجهة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الحائر وحينئذ قوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أى ما خوطب به مالا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أى في قوله وكتبا به عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بما في أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها في قوله وكتبا به عن الفعل الخ فيجوز أن يريد هاهنا دفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهى أحق بالبناء من اسماء الأفعال) أى لان علة بناء اسماء الأفعال مشابهتها للمعروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو كونه لاعاملة ولا معمولة تادري غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للمعروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونه عاملة غير معمولة فانه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف فوجه وجود وجه الشبه في أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الاولوية (قوله

* خاتمة قد يعرب بعض
الاصوات لوقوعه موقوف
متممكن كقوله

قد اقبلت عزة من عرفها
ملاصقة المرح تخاق باقها
أى بفرجها وقوله

اذناني مثل جناح غاق
أى غراب ومنه قول ذى
الرملة * تداعين باسم

الشيب في مثلم * جوانبه
من بصرة وسلام وقوله
أيضا * لا ينش الطرف

الاما يتخونه * داع يناديه
باسم الماء مغموم * فالشيب
صوت شرب الابل والماء

صوت الظبية كالمرا اه
والله أعلم

* (نونا التوكيد)
للفعل توكيد بنونين
هما) الثقبلة والخفيفة

(كثوني اذهبن واقصدنهما)
وقد اجتمع فى قوله تعالى
ليسجنن وليكونا وقد تقدم

أول الكتاب أن قوله
أفانزلن أحضروا الشهودا
ضرورة * (تنبية) *

فهب المصربون الى ان كلا
منهما أسئل الخفاف
بعض أحكامهما وذهب

الكوفيون الى أن الخفيفة
فرع الثقبلة وقيل بالعكس
وذكر الخليل أن التوكيد
بالثقبلة أشد من الخفيفة

قد يعرب بعض الاصوات) أى وجوبا كفى الدمامين وقوله لوقوعه موقوف متممكن
أى بأن تخرج عن معانيها الاصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت
موقعه فان خاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يتصل به صوت
الجماع بل استعمل فى معنى اسم متممكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر حواز
اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كفى قوله * وأى حواد لا يقال له هلا * (قوله
اذناني) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى
بسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهم بعضا بذلك الصوت
فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكي به الصوت وقوله فى مثلم أى
حوض ماء مثلم أى متمكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما
نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الرء البصرة بلد
معروف الى أن قال وجمارة رخوة فيها ياض وفى باب الميم السلة كفرحة الحجارة
والجمع ككتاب (قوله لا ينش الطرف) بالسين المجهمة أى لا يرفعه قال فى
القاموس نعشه الله كنعرفه كعشيه ونعشه اه ومنه سمي النعش نعشا
لارتفاعه وما فاعل نعش واقعة على أم الظبي وقوله يتخونه بضم الختمة وفتح الخاء
المجتمعة وكسر الواو المشددة آخره نون أى تتعهد قال فى القاموس تخونه تعهده
كخونه اه وقوله داع يدل من مأو عطف بيان أو خبر لمخزوف والمبغوم بالموحدة
فالعين المجهمة من المغموم وهو عدم الانصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبي الا سماعه
أمه التى تتعهد تقول عند تعهد هاله ماء

* (نونا التوكيد)

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أى بكل منهما سم أى على
انزاده (قوله ضرورة) أى وسهلهما شبه الوصف بالفعل (قوله الخالف بعض
أحكامهما) كيدال الخفيفة أفاوقفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لاتعنين
الفتوهروما متممات فى الثقبلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو متعنى فى
الخفيفة وعروض التعليل بأن الفرع قد يتخصص بأحكام ليست فى الاصل كفى
أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها انصر بجمع زيادة وحذف
(قوله فرع الثقبلة) لاختصاصها منها ولان التأكد فى الثقبلة أبلغ سم (قوله
وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقبلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة
والثقبلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده
أن زيادة البناء يدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من
الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها

كانت تتوقع حسمه في بئها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعال)
 أي جوازها كما سيأتي (قوله أي فعل الامر) قال البعض تبعاً لشخصنا الأولي ففعل
 الطلب ليسهل الدعاء اه ويدفع بأن المراد فعل الامر الاصطلاحي وهو يشمل
 فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمهل المضارع المقرون بالام الامر مع أنه
 سيذكره المصنف ولا ينافي بكون المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله
الدعاء لا يمكن حمله على الاستخد ام بأن يجعل الضمير عائداً على فعل الامر لا بالمعنى
الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائداً على
اضرب من زيد الاعلى فعل الامر فتأمل (قوله مطلقاً) أي من غير شرط لانه مستقبل
دائماً اه تصریح ويوشد الى نفسه بالاطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع بالشرط
 الآتي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة افعال أو غيرها كما تفعل
 وافعل (قوله فأترنن سكينه علينا) تمامه * ونبت الاقدام ان لا قينا وهو من كلامه
 صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتي) هو قوله آتيا اذا طلب
 الخ (قوله ولا يؤكدان الماضي) لانهما يتخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك
 ينافي الماضي اه تصریح (قوله مطلقاً) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل
 طرد اللباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكف ان رحمت متيماً من تيمه الحيا أي
 استعبده وذلكه وتماهه * لولاك لم يلك للصبا به جانحاً * أي ما تلا الصبا به رقة
 الشوق (قوله فضرورة شاذة) أي لاسر للمولدين ارتسكها في شعرهم وكذا الأفلن
 الخ وان أوهم ضفيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما
 يتحقق في الاستقبال اه سم وقال الدماميني سهلها ما فيه من بمعنى الطلب
 فعمول معاملة الامر (قوله آتيا اذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله
 حالات أي خمس احدها ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبناً
 مستقبلاً جواب القسم غير مقصود من لانه بفاسل نحو وثانته لا كيدن أصنامكم ثم
 قال والثانية ان يكون قريناً من الواجب وذلك اذا كان شرطاً لان المؤكدة بما
 نحو واما تخافن ثم قال الثالثة ان يكون كثيراً وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله
 تعالى ولا تحسبن الله غافلاً ثم قال والرابعة ان يكون قبله وذلك اذا وقع بعد لا
 النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بان ثم قال والخامسة ان يكون أقل وذلك بعد لم
 وبعد أداة جزاء غير اماه قال شيخنا وبقعي ان تراد سادسة وهي امتناع التوكيد
 كالمضارع المنفي الواقع جواب القسم نحو والله لا تفعل كذا والمضارع الخالي نحو
 والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفعول من لام القسم كما سيذكره الشارح
 قال في النكبت أورد على الناظم نحو قولك لا عما طس يرجحك الله وقوله تعالى
 والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه

(يؤكدان افعال) أي فعل
 الامر مطلقاً نحو اضرب
 زيدا ومثله الدعاء كقوله
 فأترنن سكينه علينا
 (ويشمل أي المضارع بالشرط
 الآتي ذكره ولا يؤكدان
 الماضي مطلقاً وأما قوله
 دامن سعدك ان رحمت
 متيماً * فضرورة شاذة
 سهلها كونه بمعنى
 الاستقبال وانما يؤكد
 بهما المضارع حال كونه
 (آتيا * ذا طلب) بأن
 تأتي أمرًا نحو ليقوم زيد
 أترنن ونحو ولا تحسبن الله
 غافلاً أو عريضاً نحو لا ترنن
 عندنا أو تحضضاً كقوله

أي تربيقي
 أوله
 وهل يعنى ارتيادى البلاد
 دمن حذر الموت أن يأتيه
 وقوله * أفعد كندة تدر حتى
 قبيل * وقوله * فأقبل
 على رهطى ورهطك
 نبحت * مساعينا حتى نرى
 كيف نفعلا * أو دعاء كقوله
 لا يعدن قومي الذين همو
 سم العداة وآفة الجزر
 النا زلون بكل معتزل
 والطيبون معاقد الأزر
 (أو) آتيا (شرط) اما
 نالبا (ما في موضع النصب
 مقول به تالبا أى شرطاً
 تابعان الشرطية المؤكدة
 بما نحو واما تخافن فاما
 تذهبن فامترين واحترمن
 الواقع شرطاً بغير ما فان
 تو كعدة قليل كما سأتى
 (أو) آتيا (مشتاقى)
 جواب (قسم مستقلا)
 غير موصول من لامة
 بفواصل نحو وتالبا لا كيدن
 أصنامكم وقوله
 فن يكلم يشار بأعراض
 قومه * فاني ورب الرافضات
 لأنار * ولا يجوز تو كده
 بهما ان كان متبعا نحو تالبا
 فتقوئد كرو يوسف اذ التقدير
 لا تقوئوا أما قوله

أية يفعل آتيا ذالطلب ولا يجوز تو كيد فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استنفهام
 الخ لكان أولى اه ويجاب بأننا نسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو
 فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الحمل الخبرية المستعملة في الانشاء وإن سلم
 أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد اذا طلب بأداة كلام الامر ولا التامية والطلب
 فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذالطلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تبن) أصله
 تبنين فلما كد بالنون حذف نون الرفع تخفيفا فالتي ساكنان الياء والنون
 حذفتا الياء وذي سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغير مختلفة حال من الياء المحذوفة
 (قوله تربيقي) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأبين نقلت حركة الهزرة الى
 الراء ثم حذف الهمزة فصارت بين فقلت الياء ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها ثم
 حذف لانتفاء الساكنين فصارتين فلما كد بالنون حذف نون الرفع
 لتوالي الامثال وكسرت الياء لالتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل
 عليها فلما أتى ساء المتكلم لحقت نون الوقاية فصارت تربيقي ويوم ظرف لغو متعلق
 بتربيقي (قوله أو استنفهاما) أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا
 لمن خصه بالهمزة وهى اه دما بيني ولذا عُد الشارح الامثلة (قوله وهل يعنى
 ارتيادى البلاد) أى طوافيها ومن حذر الموت لتعليل لارتيادى وقوله أن يأتيه
 أى من اتيانته متعلق بيمعنى (قوله أفعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون
 اسم قبيلة وقبيلتين قبيلة للضرورة اه تصرح وقال زكريا قبيلتى أى جماعة
 ثلاثا كما قرأه قال أرباب الحواشي وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة
 (قوله فأقبل الخ) الشاهد في نفعلا حيث أكد بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام
 ثم أبدلها ألفا للوقف ونبحت مساعينا جواب الامر أى نقض عن ما شرنا أفاده
 زكريا (قوله لا يعدن) أى لا يهملكن وتقدم الكلام على البيت في النعت
 (قوله اما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطاً وشرطاً مفعول
 تالبا والمعنى تالبا شرطاً وشرطاً على هذا يعنى أداة شرط وعلى ما ذكره
 الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة عبا) أى الزائدة (قوله فامترين) تقدم
 تصر بفتح لکن نون الرفع حذف هنا للحجازم وشذوذها في قراءة من قرأ تبن ياء
 ساكنة بعدها نون الرفع على حذف قوله لم يوفون بالحجاز كما في المعنى (قوله فان تو كيد
 قليل) عبر في التوضيح بأقل كما مر (قوله فن يكلم يشار بأعراض قومه) أى لم
 ينتصر لها وهو بسكون المثناة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو
 ما يحمله الانسان من أن يعاب فيه و اراد بالرافضات بل الخبيج التي تهزأ طرفها
 في تشبهها كأنها ترفعص والشاهد في لأنار فانه أكد بالنون الخفيفة ثم أبدلها

* نالبه لا يحمد المرء بجهنما * فعل السكرام و لوفان اورى حسبا * فشاذا وضروقة

أو كان حالا كقراءة ابن كثير لا قسم يوم القيامة وقوله **بمينا لا بغض كل امرئ * بزخرف قولاً ولا يغفل**
 وقوله **انثت قد مضت عليكم بيوتكم * لم يعلم ربنا ان يتيق واسع** أو كان مفصلاً من اللام مثل
بواثنتم أو قتلتم لا لي الله تخشرون وتخووسوف بعظيم (٢٢٤) ربك فترضى * فبمينا الاول

التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نض عليه في التسهيل وهو من ذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منها ما قد ترقب حرف النون فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقب ما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه قوله لا ضربه واما التوكيد بعد الطاء فليس بواجب اتفاقاً واختلفوا فيه بعد ما أخذ ذهب سيبويه أنه ليس بال لازم ولكنهما أحسن ولهذا لم يقع في القرآن الا كذلك والله ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثرت في الشعر مجبوؤه غير مؤكدة من ذلك قوله * يا صاح ما تتجددني غير ذي جددة * فما التخلي عن الخيلان من شميمي وقوله * فاماترني ولي لمه فان الحوادث أودى بها وقوله * فاماترني كنبية

الغالب للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لا فعل الآن كما سأتى في التفسير الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بأسماء اضممار مبتدا (قوله بمينا لا بغض) مضارع من باب نصر واما أبغض يبغض بالضم فلغة رديشة ذكره شيخنا السيد وقوله بزخرف قولاً الخ أي بزمن قوله بالوعد ولا يفعل ما يعده (قوله أو كان مفصلاً من اللام) أي بعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقدر نحو والله لقد يقوم زيد كما في سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكدا الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له جاي (قوله قد ترقب) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفي القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبها) أي اللام والنون فيكتفي بأحدهما (قوله غير ذي جددة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاماترني الخ) اللمة بكسر اللام مشعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالياء فعنى أودى بها هلكها وانما لم يقل أودت بها اليوافق تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي زكريا (قوله كنبية الرمل) يعني الناقصة ضاحياً يعني ملافاً لحرف الشمس على رقة يعني مرفقة جلدة دمى (قوله منع البصريون نحو والله يفعل زيد الآن) أي من كل جواب قسم مضارع جالي مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا يضمن اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لا قسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضممار مبتداً أي لا أقسم

١ زكريا قال الدماميني والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ حاجتة الى الائمة ارمع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية ١٥ وفيه أن عمله منع البصر بين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل أنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون لا تاتي هنا المنافاة للحال كما قدمناه فعلم ما في كلامه

الرمل ضاحياً * على رقة أحق ولا أنتعل * وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد ما وزعما أن حذفها ضرورة * الثاني منع البصريون نحو والله يفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المعذرة بالثبو كذكرك ولت والله ان زيد يفعل الآن وأجاز الكوفيون يشهد لهم ما نقلت من قراءة ابن كثير لا قسم والبيتين ١٥ (وقل) التوكيد (بعدهما) الزائدة

الثاني لم يسمي بان من ذلك قوله - يعني ما أرينك ويجهد ما تبليغن وحيثما تكون أنك وتسمى ما تفعدن أو تفعدن وقوله * اذا مات منهم ميت (٢٢٥) سرق ابنة * ومن عضه ما ينبت شكرها

وقوله * قليلابه ما يحمى بك
 وارث (تبيينه) الاول
 مراد الناظم أن التوكيد
 بعد ما المذكورة قليل
 بالنسبة الى ما تقدم لاقيل
 مطلقا فانه كثير كصريحه
 في غير هذا الكتاب بل
 ظاهر كلامه اطراده وانما
 كان كثيرا من قبل ان مالنا
 لازمت هذه المواضع
 أشبهت عندهم لام القسم
 فعاملوا الفعل بعدها
 معاملة بعد اللام فص
 على ذلك سيبويه كحكاية في
 شرح الكافية * الساق
 كلامه يشعل ما الواقعة بعد
 رب وصرح في الكافية
 بأن التوكيد بعدها شاذ
 وعلل ذلك بأن الفعل
 بعدها ما ضى المعنى وليس
 بعضهم على أن الحاق
 النون بعدها ضرورة
 وظاهر كلامه في التسهيل
 أنه لا يختص بالضرورة وهو
 ما يشعر به كلام سيبويه
 فانه حكى بما يقولون ذلك
 ومنه قوله * ربما أوفيت
 في علم * ترفع نوني شمالان
 اه (ولم) أى قول التوكيد

المعص (قوله التي لم تسمى بان) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين
 ما أرينك) بقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير تضرع (قوله ويجهد ما تبليغن) بقوله
 لمن جلتة فعلا فأياه أى لا بد لك من فعله مع مشقة تصرع (قوله اذا مات الخ) المعنى
 اذا مات منهم شخص سرق ابنة صفاته فصار مثله وقوله ومن عضه الخ قال الشارح
 في شرحه على التوضيح العضه بالثناء واحدة العضاه بالماء وهو كل شجر عظيم له
 شوك والثناء عرض من الماء الاصليصة في شفة والشكر ما ينبت حول
 الشجرة من أسافلها قاله الجوهري اه (قوله قليلابه) أى جدا قليلا وضمير به
 الخال في بيت قوله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفي
 نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع
 التي سمع فيها زيادة ما وإنما لا يتخفف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى
 بعد عين وجهه وحيث ومثى وعضه وقليلابه في التراكيب المتقدمة وما أشبهها
 وعندى في اللزوم بالنسبة الى متى نظر لقاطع يجوز امتى تفعد أو تفعدت أو تفعدا مل وانما
 زيدت ما بعد النسكرة لتوكيد الإيهام كما قال شيخنا وقول البعض زوال الإيهام سبق
 ولم (قوله أشبهت) أى في اللزوم وأما قول شيخنا أى في التوكيد فيرد عليه أن
 المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بهما على مجرد صوابها
 (قوله معاملة بعد اللام) أى في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام
 واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ما ضى المعنى) أى فلا يناسبه
 التوكيد بالنون المتضمنة للاستقبال والمراد ما ضى المعنى غالبا فلا يرد ربما يود
 الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تشبيهه
 على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أى تزامت والعلم الخجل وفي
 معنى على والشاهد في ترفعه وفاعله شمالان جمع شمال يحج من ناحية القطب
 زكريا (قوله أى وقيل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى
 النذور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أى الخجل الذى يحسبه الخصب وحفنه
 النبات والشاهد في ما لم يعلم اه عيني وهذا ما نقله السبوطى في شرح شواهد
 المعنى عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللغضى ليس كذلك وانما شبهه بالن في
 القعب أى لما عليه من الغوة حتى امتلأ بشيخ معهم فوق كرسي وما قبله من
 الايات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد بما) أى فى أنه ما ضى المعنى (قوله
 وهو بعد عما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تغلب المضارع الى

٢٩ صبان ث بعد لم كقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلم * شيخنا على كرسبه معما
 * (تبيينه) * نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعدها ما ضى المعنى كالواقع بعد بما قال في شرح
 الكافية وهو بعد بما أحسن

(وودعلا) أي وقيل التوكيد بعد لا النافية قال في شرح السكافية (٢٢٦) وقد يؤكدها إحدى التوئين المضارع

المنفي بلا تشبيهها بالنهي
كقوله تعالى واقفوا فتمت
لا تصيب الذين ظلموا منكم
خاصة وقد زعم قوم أن هذا
نهي وليس بصحيح ومثله
قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها التحسبها
ولا الضيف فيها أن أناخ
محمول * إلا أن توكيد تصيب
أحسن لانصاه بلا فهو بذلك
أشبهه بالنهي كقوله تعالى
لا يقبضنكم الشيطان
بخلاف قول الشاعر فإنه
غير متصل بلا فيجده شبهه
بأنه ومع ذلك فقد سوغت
لا تو كيدته وإن كانت
منفصلة فوكيد تصيب
لانصاه أحق وأولى هذا

كلامه بحروفه **بوتيبها** **ب**
الأول ما اختاره الناظم
هو ما اختاره ابن جني
والجمهور على المنع وأهم
في الآية تأويلات فقيل
لأنهاية والجمل محكية
يقول محذوف هو صفة فتنة
فتسكون نظير * جاؤا مذق
هل رأيت الذئب قط
وقيل لأنهاية وتم الكلام
عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهى
الظلمة عن التعرض للظلم

المضي أبدأ بخلاف مما قاله قد تدخل على المستقبل كما في ما جود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الاحسنين في جود ما الزائدة التي يؤكدها
كثيرا في غير بما (قوله وودعلا) لم يمتح تصيبها بالنافية لأنه قد علم من قوله
ذا طلب المراد التوكيد بعد لا النافية تسكت (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن
الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سمى أي والاصل عدم التأويلات
الآتية من طرف من جعل لأناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أي القريبة لها أي
الجمرة محبو بته وتحميها خبر الجارة أن أعيت لا وخبر لان أمحلت عمل ليس من
لحمته الخاء ما ذمته وفيها بمعنى عنها والضمير للجمرة وتقدير عجز البيت ولا الضيف
محمول عنها أن أناخ أي نزل وجمرة بالحيم والرأي نقله شيخنا وقوله وخبر لان أمحلت
عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة الذي في المعنى بها بالباء بدل
اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير للجورر بها عائدا إلى أرض المحبوبة وكذا
الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني (قوله ما اختاره
الناظم) أي من جوار التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أي منع
التوكيد بدلتون بعد لا النافية إلا في الضرر (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة)
والتقدير واقفوا فتمت مقولا فيها لا تصيب الخ أي وفي لا تصيب الخ محمول على النهي
الآتي يان في الوجه الثاني ويحتمل عندئذ تنزيل القسمة منزلة العاقل الذي ينهي
فلا تحويل (قوله فأخرج النهي عن اسناده للفتنة) يعني أن النهي وإن كان
باعتبار القصد الأصلي عن تعرض الحاطمين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل
لأنه تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حوّل في العبارة عن إيقاعه على
هذا التعرض إلى إيقاعه على الإصابة المسببة عنه وأوقع الظلماء وقع ضمير
خطاب جماعة المذكور تصيبها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح
أخرج أي حوّل وقوله عن اسناده أي إيقاعه وصلته محذوف أي اسناده للتعرض
لظلم وقوله لا فتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أي إلى اسناده لإصابة
الفتنة أي تنزل باللسبب منزلة السبب وعلى هذا فالإصابة خاصة بالتعرضين لأن
مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في منكم على هذا البيان
الجنس لا للتعريض أسلا يتقسم المتعرضون للظلم إلى الظالم وغير الظالم وليس كذلك
بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتعريض (قوله كما قال الأرنؤيك) هو نهى محمول
عن اسناده للخطاب إلى اسناده للتسكّم والاصل لآتات فقول النهي عن الاتيان
الذي هو سبب لرويته إلى المسبب الذي هو الرؤيه سم (قوله هو على معنى الدعاء)
أي فلا داعية لأنافية وحينئذ نهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير

فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهى محمول كما قالوا
لا أرنؤيك هنا وهذا يخرج الزجاج والمبرد والفراء وقال الأخفش الصغير لا تصيب هو على معنى الدعاء

القول

وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصديق كقراء ة بان مسعود وغيره ثم اشعبت اللام وهو ضد جف لان
 الاشباع بابه الشعر وقيل (٢٢٧) جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها

بالموجب كادخلت في قوله
 تالفة لا يحدن المرء يجتنبها
 فعل الكرام وقال الفراء
 الجملة جواب الامر نحو
 قسوك انزل عن الدابة
 لا تطرحنك ولا نافية ومن
 منع النون بعد لا نافية منع
 انزل عن الدابة لا تطرحنك
 الثاني اذا قلنا بجماره
 الناظم فهل يطرد التوكيد
 بعد لا كلامه يشعر
 بالاطراد مطلقا لكن نص
 غيره على انه بعد المفصلة
 ضرورة (وغير ما من
 طوالب الجزاء) أي وقيل
 بعد غير اما الشرطية من
 من طوالب الجزاء وذلك
 يشمل ان المجردة عن ما غيرها
 ويشمل الشرط والجزاء فن
 توكيد الشرط بعد غير اما قوله
 من يتقن منهم فليس بآيب
 ومن توكيد الجزاء قوله
 فهما تشا منه فزارة تعظم
 وهما تشا منه فزارة تمنعا
 وقوله
 ثم ثبات الخبر في
 الوحي * حديثي ما بانك
 الخير بقعا * (تبيينه) *

القول أو الوقف على فتمته ولا يخفى أنه ينزله على هذا الوجه أن يكون الدعاء على
 الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض
 الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل
 جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذ في التأويلات
 المذكورة لأنها على مذهب الجمهور السامعين جواز التوكيد بعد لا نافية اه
 وقد يقع بحمل انكارهم محيىء التوكيد بعد النبي بلا على النبي الذي ليس جواب
 قسم يدل على قوله ههنا بما عا في النبي الذي هو جواب قسم (قوله تشبيها
 بالموجب) أي بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب
 الامر) يعني اتقوا ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ
 ان تتقوا ولا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتكم لا تصيب الظالم
 خاصة مردود لان الشرط إنما يقدر من جنس الامر لان جنس الجواب الآتري
 أنك تقدر في أنتي أكرمك ان تأتي أكرمك اه معنى وأجاب التقنازي بأنه على
 رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلزم كون التقدر من جنس الامر ولا موافقا
 له نفيًا وإثباتًا في الآية تقديران لم تتقوا وتقديران أصابتكم كذا في الشنبي
 (قوله مطلقا) أي سواء كانت لا مفصلة من المضارع بقا صل كافي قوله فلا الجارة
 الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصلة ضرورة) الذي في
 المعنى أنه بعد المفصلة والموصولة سماعي (قوله وذلك يشمل الخ) أي وتناولوا
 بعد غير اما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غير اما محط شمول الشرط
 والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالصب عطفًا على ان (قوله والجزاء) أي
 جزاء غير اما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء اما ويمكن أن يعنى
 في الجزاء بناء على أن جزاء اما داخل في كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولى
 فاعرفه (قوله من يتقن) بالبناء للجمهور أي يوجد يقال تقن من باب فهم أي
 وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض أن يتقن معنى للفاعل بمعنى يوجد فقال
 يتقن مضارع تف من باب علم يعلم أي يوجد اه وهو خطأ واضح ثم رأيت في
 نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناظم تتقن بناء الخطاب منبا
 للفاعل فيكون بمعنى تجدد وهو واضح (قوله فهما تشا الخ) منه متعلق بتعظمك
 وفزارة فاعل تشا (قوله حديثي) أي حدث حديثي أي قل ذلك جهارا فإنه مسلم (قوله
 وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أي سواء كان جواب اما أو جواب
 غيرها (قوله الثاني جاء) أي لضرورة الشعر كما قاله المرادى لمع كونه في غاية الندرة

الاول مقبضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار ووجه صريح في التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا
 وذهب غيره إلى أن دخوله!

في غير شرط المناجواب الشرط مطلقا مشروطة * الثاني جاء تأكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية
 البندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعري وأشعرن انا * ملاقى بوهام مشروطة ودعيت
 وأشد من هذا تأكيد الفعل في التعجب كقوله (٢٢٨) * ومستبدل من بعد عضي

كأقال الشارح وهو خاص بالضرورة (قوله في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة
 (قوله ليت شعري) أي على أي ليتي أعلم والضمير في قرينه هو الحقيقة الاعمال (قوله
 وأشد من هذا تأكيد الفعل في التعجب) أي لأنه ماضٍ بمعنى (قوله ومستبدل من
 بعد عضي بصريحة) قال الشمني عضي معرفة لا تتون ولا تدخلها آل وهي ما تم من
 الأبل وصريحة نصف صريحة بالكسر وهي القطعة من الأبل نحو السلائين وأجر يا
 بجاء مءه ففراء فتختية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعال التعجب بلفظ وهو أفعال
 في الأمر ميم (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لها عده وقوله واشكاه إلى آخره ليت
 استغناء عنها (قوله فأنه تخذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة
 مبني على فحة الأياء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله
 واشكاه) أي حرك آخر المؤكد كما حاله كون هذا الآخر قبل ضميرين يفتح الألام
 تخفف لين هذا والمبهوع والظاهر وإن جاز كسر هاء على أنه من النعت بالصدر
 وقوله من تحرك بيان لما قول الشيخ خاله متعلق بحانن غير ظاهر (قوله المسند
 إليه) قيد به نظر إلى المتبادر من أظ الضمر والأبيض أن يراد بالضمير ما يميم
 الحرف المعجول علامة للتثنية والجمع مجاز على لغة أو كوفي البراغيث نحو هل
 بضمير الزيدون بضم الباء (قوله أحذفه لاجل التقاء الساكنين) أي لأنه
 ليس على حده الحائر إذ شرطه أن يكون الساكن في كلمة وهنالك كذلك فان
 النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحح الذي درج عليه الشارح فيما يأتي
 عدم اشتراط كونه ما في كلمة ليل نحو أتحا جوفى وعلة الحذف عند من لا يشترط
 ذلك استنقال الكلمة واستطاعتهم الواقي الضمير فان قلت المقتضى للحذف على
 كلا القولين موجود في اضربان فلم يتحذف الا فقلت لما منع وهو لا يتباس بالمفرد
 لو حذف الآف والمانع يغلب على مقتضى فان قلت كسر النون يفتح اللبس قلت
 المقتضى لكسر النون مشابهة نون التثنية في الوقوع آخر اربع ابد الآف اذا
 ذهبت الآف ذهب مقتضى الكسر فان قلت كان ينبغي حينئذ حذف الآف في
 اضربان لعدم الاتباس قلت لو حذف زال الغرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل
 بين الأمثال وما قد تمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده
 أولا انما هو مع النون الثقيلة أمام الحقيقة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا

صريحة * فأحر به من طول
 قروا وأجرا * وهذا من تشبيه
 لفظ بلفظ وإن اختلفا
 معنى وأشد من هذا قوله
 أفانلن أحضروا الشهودا
 * (وآخر المؤكد افتح) لما
 عرفت أول الكسب أنه
 تركيب مع هاتركيب خمسة
 عشر ولا فرق بين أن يكون
 صحيا (كأربا) إذا وصله
 ابرزت بالنون الحقيقية
 فأبدت ألفا في الوقف كما
 سيأتي واضربن أو معتسلا
 نحو اخشين وارمين واغزون
 أمرا كما مثل أو مضارعا
 نحو هل تبرزن وهل ترمين
 هذه لغة جميع العرب
 سوى فزارة فانها تخذف
 آخر الفعل إذا كان باء على
 كسرة نحو ترمين فتقول هل
 ترمين يازيد ومنه قوله
 ولا يتباس بعدى الهيم
 والجزعا * هذا إذا كان
 الفعل مسندا الغير الآف
 والواو والباء فان كان مسندا
 اليهن فكسره ما أشار
 إليه بقوله (واشكاه قبل

مضميرين بما جانس) أي بما جانس ذلك المضمير
 (من تحرك قد علما) فيجاءن الآف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل
 (أحذفه) لاجل التقاء الساكنين ميم حركته دالة عليه (الآلاف) أيها الحظما تقول يا قوم هل نصر بن
 بضم الباء ويا هذهل نصر بن بكسرها فأصل يا قوم هل نصر بن هل نصر بنون فحذف نون الرفع

لكثرة الامثال فصارت تضر بنون حذف الواو لانتفاء الساكنين وأصل ياهند هل تضر بن هل تضر بن فعل به
 ما ذكره وتقول بازيدان هل تضر بان فاصل تضر بان تضر بان حذف نون الرفع لما ذكره لم تحذف الالف خلفتها واللام
 يلبس بفعل الواو وحذف لامها (٢٢٩) لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها اللهم انون

الثانية في زيادتها آخر
 بعد ألف هذا كاه اذا كان
 الفعل مصححا فان كان
 معتلا نظرت ان كان بالواو
 والياء فكما صحح تقول
 يا قوم هل تعزن وهل ترمن
 بضم ما قبل النون ويا هند
 هل تعزن وهل ترمن بكسره
 فتحذف مع نون الرفع الواو
 والياء وتقول هل تعزوان
 وترمين فتبقى الالف فان
 قلت ليس هذا كالصحح لانه
 حذف آخره وجعلت
 الحركة المجانسة على ما قبل
 الآخر بخلاف الصحح
 قلت حذف آخره انما هو
 لاسناده الى الواو والياء
 لا لتوكيده فهو مساو للصحح
 في التغيير الناشئ عن
 التوكيد ولذلك لم يتعرض
 له الناظم وان كان بالالف
 فليس كالصحح فيما ذكر
 بل له حكم آخر أشار اليه
 بقوله (وان يكن في آخر
 الفعل ألف * فاجعله) أي
 الالف (منه) أي من الفعل

لعدم ادغام الساكن الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يدخلو
 النسوة حين ويحذف كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأق مع الخفيفة مع
 أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكره إلا أن يقال حذف مع الخفيفة محلا على
 حذفها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعلم الحذف بالتخفيف أيضا في كلام
 زكريا (قوله هذا كاه) أي ما ذكره من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر الا
 الالف (قوله هل تعزن وهل ترمن) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تعزرون
 استقبلت الضمة على الواو والاولى حذف الضمة ثم التاء الساكنين ثم أكد
 بالنون فحذفت نون الرفع نحو ال الامثال ثم الواو لانتفاء الساكنين مع كون الضمة
 قبلها ما دللنا عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترمينون استقبلت الضمة على
 الياء فنقلت الي ما قبلها ثم حذف الياء لانتفاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر
 ما تقدم وان شئت قلت استقبلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لانتفاء
 الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم
 (قوله ويا هند هل تعزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تعزرون استقبلت الكسرة
 على الواو فنقلت الي ما قبلها ثم حذف الواو لانتفاء الساكنين ثم أكد بالنون
 فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لانتفاء الساكنين وان شئت قلت
 استقبلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لانتفاء الساكنين ثم قلبت
 ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني
 ترمينون استقبلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لانتفاء الساكنين
 ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله امس هذا) أي المعتل بالواو والياء (قوله لانه
 حذف آخره) أي اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء)
 يدلل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر متوحا نحو هل تعزرون بازيد وهل ترمن
 يا عمرو (قوله وان كان بالالف) أي معتلا بالالف (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية
 التي في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاول وحيث قد
 تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله
 (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من الضمير الرجوع الى الفعل (قوله
 نحو هل تخشيان) تشير على ترتيب الالف ومثل بعلين إشارة الى أنه لا فرق بين كون

رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير اليا * والواو) أي بأن رفع الالف أو
 المون أو ضميرا مستترا أو مبيها ظاهرا (باء) مفعول ثان لاجعل أي اجعل الالف حيثما ذاب نحو هل تخشيان
 وترضيان بازيدان وهل تخشعبان وترضعبان بانسوة ويا هند هل تخشعبان وترضعبان وهل تخشعبان
 وترضعبان

والاخر في ذلك كما مضى (كسعين سعيًا) يازيد وكذا نقيبة الامثلة * (تنبيه) * انما وجب جعل الالفاء لان
 كلامه في الفعل المؤكد بالذات وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبذولة كسعي
 أو مبذولة من ياء والياء منقلبة عن واو كبرضى لانها من الرضوان (واحد فة) أي الالف (من رافع هاتين)
 أي الياء والواو تبقى الفتحه قبلهما دليل علىه (٢٣٠) (وفي * واو باشكل مجانس في) أي

تجمع يعني أن الواو بعد حذف
 الالف تضم والياء تكسر
 وانما احتج الى تحريكهما
 ولم يحذفان قبلهما حركة
 غير مجانسة أعني فتحة
 الالف المحذوفة فلو حذفنا
 لم يبق ما يدل عليه ما (نحو)
 اخشين ياهند وهل ترضين
 ياهند (بالسكسرويا * قوم
 آخشون) وهل ترشون
 (واضمم الواو وقس)
 على ذلك (مسويًا)
 * تنبيهان * * الاول
 أجاز الكوفيون حذف
 الياء المفتوح ما قبلها نحو
 اخشين ياهند فنقول اخشن
 وحكي القراء أنها لغة طي
 * الثاني فرض المصنف
 الكلام على الضم وحكم
 بالالف والواو اللذين هما
 علامة أي بأن أسند الفعل
 الى الظاهر على لغة أكاوي
 البراغيث لحكم الضمير
 وهذا واضح (ولم تقع) أي
 النون (خفيفة بعد الالف)

الالف منقلبة عن ياء كخشى أو واو كبرضى لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك
 كما مضى) أي في التمثيل المذكور أي في غايبه والالف لا يرفع الظاهر
 بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبذولة) أي عن ياء أصلية ليست مبذولة عن شيء
 (قوله لانها من الرضوان) فأصل برضى رضو قلبت الواو ياء لجأ وزتها منطرقة ثلاثة
 أحرف ثم الياء ألقا التحركها وانفتاح ما قبلها هذانما يفيد كلام الشارح وعلمهم
 لم يقلوا الواو من أول الامر ألقا لتكون في المضارع ماقى الماضي من قلب الواو ياء
 فان أصل برضى رضو قلبت الواو ياء لتطرت فها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله
 واحد فة أي الالف) انما لم يقل ياء كما تقدم لانه لو قلب هاتين بالجمع ما أن في نحو
 اخشين ياهند إذ كان يقال اخشين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر
 الثانية الفاعل وكذا في نحو هل ترضين ياهند إذ كان يقال ترضين وكل ذلك ثقيل
 ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شجنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء
 في نحو هل ترضين ياهند اجتماع واو ياء إذ كان يقال ترضين وهو أيضا ثقيل وهذا
 سهو منهم ما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليل علىه) أي
 الالف وذكره باعتبار أنه حرف شلا مرافقة للنظم (قوله وفي واو ياء) من وضع
 الظاهر موضع الضمير (قوله أعني فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحه ما قبل
 الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين
 حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف
 والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضميرا (قوله ولم تقع
 حقيقة الخ) هذا شروع فيما تنفر دفيه الحقيقة عن التثنية وهو أربعة الاول
 ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال
 من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جريان في قوله شديدة أيضا
 (قوله وفاقا لسبيرويه والبصرين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الحقيقة
 بعد الالف بأقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر الى
 أصل الحقيقة وهو السكون والافسياني أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها
 زعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والاتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده)

أي سواء كانت الالف اسما كان الفعل مستندا
 إليها أو حرفا بأن كان الفعل مستندا الى ظاهره على لغة أكاوي البراغيث أو كانت التاليفية لكون جماعة النساء وفاقا
 لسبيرويه والبصرين سوى يونس وخدلا فالجوز والسكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (ليكن)
 فتح (شديدة وكسرها)

لاتقاء الساكنين (ألف) لانه على حدة اذا الاول حرف لين والثاني مدغم ويعضد ما ذهب اليه يونس
والسكوفيون قراءة بعضهم قد مر

من هذا قراءة ابن ذكوان
ولا تتبعان سبيل الذي
لا يعلمون * (تبيينان) *

الاول ذكر الناظم أن من
أجاز الخفيفة بعد الالف
يكسرهما وحمل على ذلك
القراءتين المذكورتين.
وظاهر كلام سيبويه وبه
صرح الفارسي في الجملة
أن يونس بقي النون ساكنة
ونظير ذلك بقراءة نافع
سحياي * الثاني هل يجوز لحاق
الخفيفة بعد الالف اذا
كان بعدها ما مدغم فيه على
مذهب البصريين نحو
اضربان نعمان قال الشيخ
أبوحيان نص بعضهم على
المنع ويمكن أن يقال يجوز
وذكر صرح سيبويه بجمع ذلك
نون التوكيد مؤكدا * فعلا
الى نون الاثالث أسندا
لثلاثتوالي الامثال فتقول
هل تضربان يانسوة
بنون مشددة مكسورة وفي
جواز الخفيفة الخلاف
السابق كما تقدم ولا يجوز
ترك الالف فلا تقول هل
تضربن يانسوة (واحدف

أى غير طريقه الجائر لان الساكن الثاني غير مدغم (قوله لاتقاء
الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزاله
اه وأجاب الاسفاطيني بأنه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبني
النظر بل النونين يعني أن النون المشددة ذات نونين وألاهما ساكنة والثانية
محر كبا الكسر الا لتتقي ساكنة مع النون الابي ويدل على أن هذا مراد الشارح
قوله مغلا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف
والنون على حدة الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض
قوله لاتقاء الساكنين قوله لانه على حدة لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع
التقاء الساكنين والثاني بقاءه قال شيخنا وما ذكره بعيد اذ لو كان الخبر يك
لاتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين
اه وعلل جماعة الكسريين بما هم نون المثني وهو ما قدمه الشارح أيضا (قوله
لانه على حدة) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم انه فاعه من القولة
السابقة ثم كون التقاء الساكنين هذا على حده مبني على الصحيح من عدم
اشتراط كونها مافي كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للتمهي
ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للتحال
وللا لتتقي والموجود نون الرفع اه تصریح وليس عن الآية الاولى جواب اه
سندوني (قوله بقراءة نافع سحياي) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم
على المنع) هو ظاهر الملاقا الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن
الثاني مدغم فيه (قوله ثلاثتوالي الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع
الخفيفة بعد الالف فعلم بهذا التعاميل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب
من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها التوالي مثلين فقط ولو نظرا الى
المذهبين لعل بقصد التحقّف كما عمل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف
السابق) أى بين يونس والسكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ما تقدم من
كسرهما عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحدف خفيفة الخ) وانما لم
تتحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاتها ساكنا في الاكثر
لنقصها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم فصدروا بحذفها وابقائه
محر كما ظهر اشرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو ودونه
(قوله لساكن ردف) أى لها سواء قلت فتحة كما شرب الرجل يازيدا وشمة

زيد اشرف بن ومنه قوله

كأضرب الرجل بأقوم أو كسرة كأضرب الرجل بأهدد ما ميني (قوله لا تمنين
 الفقير) أصله لا تمنين بحذف الياء لا لتقاء الساكنين فلما أكد الغمّل رُدّت
 زوال الالتقاء كذا في مطالع السعد وما ذكره من دخول الحازم قبل التنون هو
 الموافق لقوله ويقول آتيا إذا طلب وينقدح أن هذا الفعل معرب تقديره لأن التنون
 لم يدخل الإبعاد استيقا الحازم مفضاه وليس هو كالفعل المتصل بثون الأناث إذا
 دخل عليه الحازم لأن اتصال ثون الأناث سابق على الحازم قاله شيخنا السيد
 والذي ذكره هو كغيره في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو حزم مع ثون التوكيد
 أو ثون الأناث إذا دخل عليه ناصب أو حازم وينقدح هذا أيضا في باب المغرب والمبني
 وقوله علت أي علتك وحمل لعل على عسي فقرن خبرها بأن وهو قبل وأراد
 بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الحزم
 بالراء بعد دخينه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشعبي ويدل به بقية القصيدة
 ومنها يعد هذا البيت

وصل حبال البعيدان وصل السجبل وأقص القريب ان قطعة
 وارض من الدهر ما أتأله * من قرء عينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه أنه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ ثم قوله واقباس
 الخ) هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف
 يكسرهما وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام
 سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يبقبها ساكنة هـ سم والظاهر الثاني لأن سيبويه
 المعارض ليونس فيما ذكر ظاهره وكلامه كما مر أن يونس يسكنها بل حزم المغض
 بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضرباء الغلام) أي يازيدان واضربنا الغلام
 أي يانسوة (قوله واقباس) أي على ما إذا وليها ساكن ولم تسكن بعد الألف (قوله
 بحذف الألف) قال شيخنا أي ألف التثنية من اضرب بالغلام والألف الفاصلة بين
 ثون النسوة و ثون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والتنون أي ثون التوكيد الحقيقية
 في المثاليه والتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال
 الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباته اخطا في المثال الأول كما لا يخفى
 على العارف (قوله واررد الخ) فان قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرتب فيه في
 نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرتب فيه أيضا وان كان أكثر خلافه وعليه
 فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كية و ثم جزء كلمة الاعتناء بالكلمة أتم منه
 بجزء ازكريا والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك
 فعل مؤكدا سابقا بالثون الحقيقية لكونه في حال توكيده بها وصل بما بعده
 واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه الثون بعد توكيده بها واررد ما كان حذف

* لا تمنين الفقير علتك أن
 * تركع يوما والدهر قد
 رقعته * لأنهما لم تصلح للحركة
 عومت معااملة حرف المد
 فحذفت لالتقاء الساكنين
 وإذا وليها ساكن وهي
 بعد ألف على مذهب الجيز
 فقال يونس انها تبدل
 همزة وتفتح فتقول اضرباء
 الغلام واضربنا الغلام
 قال سيبويه وهذا لم تقبله
 العرب واقباس اضرب
 الغلام واضربن الغلام
 يعني بحذف الألف والتنون
 والثاني أن يوقف عليها
 بالنسبة ضمة أو كسرة وإلى
 ذلك أشأ ربقوله (و بعد
 غير فحة إذا تفت) فتقول
 ياهؤلاء اخرجواوا ياهذه
 أخرجي نريد أخرجن
 وأخرجن أما إذا وقعت
 بعد فحة فبأنى (واردد
 إذا حذفها

في الوقف (أي الذي (من آجلها في الوصل كان عدما) فتقول في اضربن أقوم واضربن يا هشة
 اذا وقتت عليها ما اضربوا واضربني بردوا والضمير وبائه كما مر وتقول في هل تضربن وهل تضربن
 اذا وقتت عليها هل تضربون وهل تضرب بين ردوا والياء والياء ويون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلها بعد
 فتح ألفا * وقفا) أي واقفا ويحتمل أن يصحكون مفعولا له أي لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما
 تقول في فتن وقفا) ومنه (٢٢٢)

فأعدا وقوله * فن يلم
 يثار بأعراض قومه * فاني
 ورب الرافضات لا تارا
 ونذر حذنها الغبير ساكن
 ولا وقف كقوله * اضرب
 عنك اللهم وطارتها
 * وقوله * كما قيل قبل
 اليوم خالفند كرا * وحل
 على ذلك قراءة من قرأ ألم
 تشرح لك صدرك * حاتم
 أجاز يونس للواقف ابدال
 باء أو واو في نحو واخشين
 واخشون فتقول واخشني
 واخشوا وغيره يقول
 اخشني واخشوا وقد نقل
 عنه ابدالها واو بعد ضمة
 ويا بعد كسرة مطلقا
 وكلام سيبويه يدل على أن
 يونس إنما قال بذلك في
 المعتل فانه قال وأما يونس
 فمقول اخشوا واخشني
 يزيد الواو والياء بدلان
 النون الحقيقية من أجل
 الفسمة والكسرة وهو

لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد تو كيدوه والوقف عليه فاحذف
 منه النون بعد تو كيدوها وازددا كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حيان
 ما معناه الذي يظهر لي أن تو كيد الفعل الموقوف عليه بالنون الحقيقية خطأ لأنها
 تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة
 (قوله في الوقف) تنازعنا اردد وحذفنا (قوله كما مر) أي في قوله فتقول يا هؤلاء
 اخرجوا يا هذه اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثلين
 وفي الواو والياء التقاء الساكنين دما ميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالألف نظرا
 الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدته الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بأن يجيء
 المصدر حلا سماعي وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلبي فالأولى كونه
 نظرا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الإشارة راجع الى
 حذفها بعد الضم والكسر وقلها ألفا بعد الفتح اه وهو وجه (قوله كقوله
 الخ) ان قامت بعد المحذوف في المبين والآية النون التثنية قلت تعاليل الحذف
 والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله في الغني (قوله اضرب عنك) شبهه معنى الطرد
 فعذاه بعن وطارتها يدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها
 بعضهم على أنها من النصب لم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين دما ميني (قوله
 مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح ليس
 لذلك اذا قلت اضربني في اضربن التبت الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا
 يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لذلك تنطق بياء في واخشني
 وبواو يمين في اخشوا ولو لم تزد التوكيد لم تنطق بالياء واحدة وواو واحدة (قوله
 يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لعدم التقاء
 الساكنين سكنوا ذاتيا ومن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا
 كاسياتي عنه في محب ألف التانيث من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع
 بينهما ما صورته لان مسد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين الفين وعلى

ما نقله الناظم في التمهيل واذا وقف على المؤكد
 صبان ٣٠
 ناخفة بعد الالف على مذهب يونس والسكرانيين أبدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن واقفه ثم قيل يجمع بين
 الالفين فيمد بقدرهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احدهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة
 اذا وقتت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجمع ألفان فهمز التانية فقلت اضرب يا ه
 وقياسه في اضربان اضرب بياء والله أعلم

معربا منه صرفا وانما يخبره عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بني وان شابه الفعل يكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين أفي مينا) * معني به يكون الاسم أمكنا * وقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد قدمت أول الكتاب وقوله أفي مينا الخ مخبر لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالبعني الذي يكون به الاسم أمكنا أي زائدا في التمكن بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف قبيني ولا الفعل فيمنع من الصرف * (تبيهات) * الأول ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثاني تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التمكن والعوض والمقابلة * الثالث يستثنى من كلامه

هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفًا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد

* (مالا ينصرف) *

ذكره عقب نفي التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كأن لهما تعلقا به ولان نفي التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقل وهو مالا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباسمية متعلقة بفرعا (قوله أمكنا) اسم تفضيل من ممكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لان من تمكن خلافا لابي حيان ومن واقفه لان بناء اسم التفضيل من غير التلاقي المحر شاذ تصریح (قوله والمراد الخ) يرد عليه أنه حقيقا يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تنوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تنوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان الخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعترف في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفحة مالا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الاتنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب تونه وقيل صرفه للضرورة فنع أنه لاجر فيه اه يس وقوله وقيل معرفة أي قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تونه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكن بالصرف) الماء داخل على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقا على الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لان نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصرف

بالانصراف وعدمه انما هو الاسم العرب بالحركات والافينبغي أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرفي حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم وهل ذلك قبل التسمية به أم ما سمى به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للما قبله) هذا من ذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمى به لانه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقى لاجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بد في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله وقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه يصدق المعنى الغوى المأخوذ منه الاصطلاح وان اباز تنبه لذلك فحذفها اه دنوشري (قوله فسكانه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصر ف الخ) كالتمسك ف نحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الأول والثالث مقترعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجهه من وجوه الاعراب) أي حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلة غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطلق على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم بين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر اضعفها اذ لم يشبهه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعطها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره اكنه انا تارة يرادها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامرين فتنبه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما عترف به لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء يدل على شيئين

نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للما قبله كما تقدم أول الكتاب * الرابع اختلاف في اشتقاق المنصرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة له صريف صريف القعو بالمد أي صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فسكانه انصرف عن شبهه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصر ف عن عدم تنوينه الى تنوين وعن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم أن المعبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع لحداهما اللفظ ومرجع الأخرى للمعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى

وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يجعل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعتان كما في الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدرهم وما تعددت فرعيته من جهة المعنى كما نض وطامث

(٢٣٦)

بل اشياء كضارب وأكرم اه دفوشرى (قوله احتياجه) أى الفعل اليه أى الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكانية (قوله ما جاء على الاصل) أى عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فاعيل فدرهم فرغ من درهم وفرعية المعنى التحقير ادرهم أى والتحقيق فرغ من عدمه أى وهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى أن كل منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل (قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعتين التصغير الذى هو فرغ التكبير والجمع الذى هو فرغ الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيه ما فرعتين التأنيث الذى هو فرغ التذكير والوصف الذى هو فرغ الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لكرابا قال شيخنا لکن فيه أنه سياتى أن التأنيث من العلة الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه وسبصر هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤث الخ بأن التأنيث مطلقاً من العلة اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثاً معنوياً مقدراً فيه ناء التأنيث كما سياتى لا يقال هلا منع حقيقة صرف نحو حائض للفرعتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سياتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لجهة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها في التسع استقر أى (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقي وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها أف أى زائدة وقوله وهذا القول تقرب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستعمل بالجمع والتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتمدة في بعضها (قوله كعمر ويزيد ومروان) نشر على ترتيب الالف (قوله كأرطى) اسم شجر وألفه للاحاق بجمع (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علمية العلمية (قوله فأف التأنيث) خرج فيها كالالف الاصلية في نحو مرعى

لانه لم يصرف بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً والعلل السابعة من الصرف

تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * ونعجة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقرب من المعنوية منها العلمية والوصفية وباديها لفظى فممنوع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كأحمر ووزن الالف والتنوين كسكران

ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة

وألف

كعمر ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهى

الجهة كبراهيم والتأنيث كطلحة وزيب والتركيب كعديكرب وألف الاحاق كأرطى وسترى ذلك كله مفصلاً وجميع ما لا يصرف اثنا عشر نوعاً خمسة لا تصرف في تعريف ولا تتكسر وسبعة لا تصرف في التعريف وتصرف في التنكير والشرع في بيان المواضع بدأ بما يمنع في الحاتين لانه لا يمكن في المنع فقال (فأف التأنيث)

مطلقاً منع * مصرف الذي حواه كـيفـمـا وفع) أى ألف التأنيت مقصورة كانت أو معدودة وهو المراد بقوله مطاناً
 تمنع مصرف ما هي فيه كـيفـمـا وفع أى سواء وقع نكرة كذكري وصحراء أم معرفة كرشوى وزكرياء مفردا كالمرا أو
 جمعا كجرحي وأصدقاها (٢٣٧) كالمرا م صفة كحيلي وحررا وانما استقلت

بالمع لانها فاعلة مقام شيئين
 وذلك لانها لازمة لها هي
 فيه بخلاف التاء فانها في
 الغالب مقدرة الانفعال
 في المؤنث بالالف فرعية من
 جهة التأنيت وفرعية من
 جهة لزوم علامته بخلاف
 المؤنث باناء وانما قلت في
 الغائب لان من المؤنث
 بالتاء مالا ينقل عنها
 استعمالا ولو قدر انفكاك
 عنها لوجد له نظير كهمزة فان
 التاء ملازمة له استعمالا

وألف اللاحق في نحو أرطى وعلباء وألف التسكر في نحو قبع ثمى نغم ألف
 اللاحق المقصورة وألف التسكرين معان الصرف مع العجمة كاسم أبق (قوله
 مطلقا) حال من الضمير في منع العائد على المتبدل من المتبدل ان ممنوع عند
 الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب السكوفيين
 من عده من أسماء الشرط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله
 منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيت منع مصرف الذي حواه كذا في القارضي
 وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التأنيت
 وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض
 مالا ينبغي (قوله كذكري) مصدر ذكر وقوله كرشوى بفتح الراء علم جبل
 بالمدينة (قوله اسمها كالمرا) قد يقال ان جرحي وأصدقا وصفان الأنا يقال انهما
 غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف
 التأنيت المقصورة ودون المعدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كاسيد كره
 المصنف بقوله

ولو قدر انفكاكها عنها السكان
 همز كحطم لكن حطم
 مستعمل وهمز غير مستعمل
 ومن المؤنث بالتاء مالا
 ينقل عنها استعمالا ولو
 قدر انفكاكها عنها لم يوجد
 له نظير كذرية وعرقوة
 فلو قدر سقوط تاء جذرية
 وتاء عرقوة لزم وجودان مالا
 نقل به اذ ليس في كلام
 العرب فعل ولا فعلا لأن
 وجود التاء هكذا قليل
 فلا اعتداده بخلاف الالف
 فانها لا تسكون الا هكذا
 ولذلك عولت خامسة في

وألف التأنيت حيث مـذا * وتاؤه منفصلين عـدا قـتأمل
 (قوله في المؤنث بالالف الخ) أى ففيه في الحقيقة فرعيان احدهما من جهة
 اللفظ وهي الأولى والثانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كذرية) بكسر
 الحاء المهملة وتسكون الذال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية وهي القطعة الغليظة
 من الارض كافي القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وتسكون الراء وضم
 القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالمصليب وهما عرفونان قاله
 الجوهري (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتي (قوله في التصغير) متعلق
 بعولت (قوله معاملة خامسة أسـلى) أى فانها تغيير التصغير حيث حذف
 مراعاة حصول صيغة فاعيل وبدل على أن ذلك مقصوده مقابله بما ذكره بعده
 من حكم التاء اسم (قوله زجججة) بتشديد الباء لان زجاجته باعي وتصغير الرباعي
 يكون على فاعيل كجبابتي (قوله اذا سميت بكتنا) قال الاسفاطى يريد كلنا المرفوعة
 اه قال شيخنا واعلمه أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن
 فيه أن التعليل يقتضى أن المراد كتنا بالالف سواء المرفوعة كجبابتي أم المنصوبة
 كما رأيت كتنا جار يتيك على اللغة الفصحى اه أى أو الجرورة كجبابتي مررت

التصغير معاملة خامسة أصل فاعيل في قرقرى قرقرى كقيل في سفر جرحل سفير جرحل معاملة عجز المركب
 فلم ينلها تغيير التصغير كالنيل عجز المركب فاعيل في زجاجته زجججة * (فرعان) * الاول اذا سميت بكتنا من قولك
 قامت كلتسا جار يتيك منعت الصرف لان ألفها للتأنيت

نكتنا جار يتبدل على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجوه به جزم البعض وانما
اقضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الالف للتأنيث (قوله وان
سميت به من قولك الخ) قال الاسطاطي يريد كتنا المنصرف بالبناء اه قال شيخنا
وفيه أن التعليل يقتضى أن المجزورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على
كون الالف منقلبة عن الياء (قوله في لغة كائنة) أى الذين يعاملون كلا وكنا
معامله المتنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله في لغة كائنة راجع لقوله أو كائى المرأتين
فقط (قوله عند من أجازوه) تقدم أن الرابع منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم
عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى الفه منقلبة (قوله فقلت يا جبلى) أى
يحذف ياء الفب للترخيم ثم قلب الواو الالف التحريكها وانفتاح ما قبلها (قوله لما
ذكرت فى كتابنا) أى من أن الالف منقلبة فليست للتأنيث سكن انقلابها عن
واو ثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة
الالف والنون اه نالذو فعلان بفتح الفاء فخرج غيره كحصان كجائى وفى حاشية
الجامى للعصام الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء ويضم
الفاء لا تكون الامع فعلا لانه بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على
الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود
الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف دلالة ما تقدم عليه أى
وزائد فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا اخبار آياته
من الفسخ وكان النسخة التى وقعت للبعض فيها ومنع بصيغة المضارع فاعترض
بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة
الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله
فى وصف) حال من زائد (قوله سلم الخ) شرط فيه فى الجملة وشرحا شرطانائبا وهو
أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغيت عارض الوصفية الى
هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا يأتى رجوعه الى هذا ما قرع به بقوله فالأدهم الخ
لان تقرير بعض الامثلة والاوزان الخمسة لا يقتضى التخصيص اه سم
والاحتراز بهذا الشرط عما عرشت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه
أى قاس (قوله من أن يرى) اما عملية فجملة بناء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية
فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خالبا من قد كائى
قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (قوله ويدمان من الندم) وأماندمان من
الماناد مقتصروف لان مؤنثة ندمانية كجائى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى
بين الحكمة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض
شيخنا والبعض بأنه يأتى فى ما سأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان

وان سميت به من قولك
رأيت كاتيهما أو كاتى
المرأتين فى لغة كائنة صرفت
لان ألفها حثت منقلبة
فليست للتأنيث * التانى
اذا رخت جبالوى على لغة
الاستقلال عند من أجازوه
فقلت يا جبلى ثم سميت به
صرفت لما ذكرت فى كتابنا
(وزائد فعلان) رفع
بالعطف على الضمير فى
منع أى ومنع صرف الاسم
أيضا زائد فعلان وهما
الالف والنون فى وصف
سليم * من أن يرى ببناء
تأنيث ختم امالان مؤنثة
ففى كسركران وغضبان
وندمان من الندم وهذا
متفق على منع صرفه وامالانه
لامؤنثه

١٥ ولحيان الكبير اللمية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجود افله فعلى تقدير الانا
 لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى (٢٣٩) أولى به من فعلا لانه باب فعلا نفعلى أووسع من باب

فعلا نفعلا نفعلى والتقدير فى
 حكم الوجود يدل الاجماع
 على منع صرف أكر وأدر
 مع انه لا مؤنث له ولو فرض
 له مؤنث لا يمكن أن يكون
 كؤنث أرمل وأن يكون
 كؤنث أكر لكن حملته
 على أكر أولى لسكثرة
 نظائره واحترز من فعلا ن
 الذى مؤنثه فعلا ن فانه
 مصروف نحو ويندمان من
 المنادمة ويندمانه وسيفان
 وسيفانه وقد جمع المصنف
 ما جاء على فعلا ن ومؤنثه
 فعلا ن فى قوله

أجر فعلى لفعلا ن
 اذا استثبتت جعلنا

ودخنا نا وصحنا نا

وسيفانا وصحيانا

وصوجانا وعدلانا

وقشوانا ومصلانا

وموتانا وندمانا

واتبعهن نصرانا

واستدرك عليه افظان

وهما خصان لغة فى خصان

واليمان فى كبش أيمان أى

كبير الامة فذيل الشارح

المرادى أياته بقوله

على فعلا ن لا التزامهم فى مؤنثه فعلا ن التاء فا حفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى
 كرحان (قوله وهذا فيه خلاف) لمن لم يشترط لمنع صرف فعلا ن الاتقاء فعلا نة
 منعه من المصروف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا
 صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا
 جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم المصروف فوجب الحمل به اه فهذه
 المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب قنمته (قوله أكر) لعظيم الكثرة
 بفتح الميم وهى الحشقة وأدر بالمدالكبير الانثيين (قوله كؤنث أرمل) وهو أرملة
 والأرمل القبر (قوله ندمان من المنادمة) وهو المواثق للشارب فى فعله واحترز
 بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه مذمى وفعله مذموم وفعل الأول نادم
 (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فاليرد أن ما عدا
 الالفاظ الستة يجب فى مؤنثه فعلى أو يقال عبر بأجز دون أو يجب نظر اللغة
 بنى أسد الآتية وهذه الآيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل
 أن تكون من الوافر المجزؤ وأن تكون من الهزج لكن التذييل بعين الأول
 لتعين كونه من الأول لان قوله فيه فعلى لغة بوزن مفاعلتى لا بوزن مفاعيلن وهذا
 وقد نظم الالفاظ الاثني عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة
 تفسيرها فقال

كل فعلا ن فهو أنثاه فعلى * غير وصف الندم بالندمان

ولذى البطن جاء جعلنا أيضا * ثم دخنا للسكثير الدخان

ثم سيفان للطويل وصوجا * ن لذى قوة على الحملان

ثم صحيان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم صبيان للضعيف فؤادا * ثم عدلان وهو ذوالنسيان

ثم قشوان للسنى قتل لهما * ثم نصران جاء فى النصرانى

ثم مصان فى اللثيم وفى لحيان رحمن يفقد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت يعنى بوضع قبل البيت الاخير فقلت

ولذى ألية كبيرة البيا * ن وخصان جاء فى الخصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح المرادى أياته بقوله أى جعل قوله

المذكور ذيل الآيات المصنف (قوله خصان) يقال رجل خصان البطن ونخيمه

أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليا بس الظهر) فى القاموس فى فصل

وزد فى خصاننا * على لغة وآياتنا فالجبلان الكبير البطن وقيل الممتلى غيظا والدخانان اليوم

المظلم والسخنان اليوم الحمار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لا تخيم فيه والصوجان

البعير اليا بس الظهر

والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحفيو والقشوان الدقيق الساقين والمصان اللثيم والموتان البلدة الميت
 القلب والنسيمان المنادم أما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه مذمى وقد مر والنصران واحد النصرارى
 تنبيهات الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية
 وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف (٣٤٠) ينسب معناها اليه والخامد

لا يحتاج الى ذلك وما
 فرعية اللفظ فلان فيه
 الزادتين المضارعين لاني
 التانيث في نحو حراء في
 انهما في بناء يخص المذكر
 كما أن لاني حراء في بناء
 يخص المؤنث وانهما
 لا تحقهما التاء فلا يقال
 سكرانه كالا يقال حراء
 مع أن الاول من كل من
 الزادتين ألف والثاني
 حرف يعبر به عن التثنية
 في أفعال وتفاعل فلما اجتمع
 في نحو سكران المذكور
 الفرعيتان امتنع من
 الصرف وانما لم تكن
 الوصفية فيه وحدها مانعة
 مع أن في الصفة فرعية في
 المعنى كما سبق وفرعية في
 اللفظ وهي الاشتقاق من
 المصدر لضعف فرعية
 اللفظ في الصفة لانها
 كالصدر في البقاء على
 الاسمية والتشكيك ولم
 يخرجها الاشتقاق الى
 أكثر من نسبة معنى الحدث

الصاد المهمله من باب الخيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس وتخله
 صوجانته يابسة اه وقال في فصل الصاد المعجمة من باب الخيم الصوجان الصوجان
 اه فعلم أنه بالصاد المهمله والصاد المعجمة وبالخيم وعلم ماقى كلام شيخنا والبعض
 من انقصور (قوله والعلان) أي يعين مهمله كما في القاموس (قوله وقيل الرجل
 الحفيو) وفي القاموس امرأة علانية جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) نقاف
 وشير معجمة (قوله الدقيق الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالذال وفي
 القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد
 المهمله كما في القاموس (قوله والخامد لا يحتاج الى ذلك) أي وما يحتاج فرع عما
 لا يحتاج (قوله المضارعين لاني التانيث في نحو حراء) بناء على أن الهمزة
 تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الالف قبلها للتانيث ولا نظيره اذ ليس لنا
 علامة تانيث بحرفين والمقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة تبدل من ألف
 التانيث وأن الأصل حمري بوزن سكرى فلما قصدوا وادته زادوا قبلها ألفا أخرى
 والجمع بينهما محال وحذف احدهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا
 الاولى لفات المذأ والثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الاولى محذوف بالذ
 فقبلوا الثانية هجزة وقبل ان الاولى للتانيث والثانية مزيدة لافرق بين مؤنث
 أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى الى وقوع علامة التانيث خشوا اه زكريا
 ويمكن دفع الاعتراض بجعل الانساقفة في قوله لاني التانيث بالنسبة الى الالف
 الاولى لاني ملاسفة (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو الهمزة
 في نحو حراء والنون في نحو سكران (قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الخامد
 (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف
 اذا وقع نعتا وحالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالاتباع
 (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي
 من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله
 مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو
 ندمان) أي بمعنى المنادم (قوله لا يخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانه (قوله

فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامر فلم يكن
 اشتقاقها من المصدر بعد الها عن معناه فكان كالفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروف فاع تحقق
 ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص
 بل ذكر وتلقه التاء في المؤنث نحو ندمان فاشبهت الزيادة فيه بعض الأصول

في لزومها في حالي التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتد بها وبشبه ذلك ان قوم من العرب وهم بنو أسد
 يصرفون كل صفة على فعلا ن لهم (٢٤١) يؤشرونه بالباء ويستغنون فيه بفعلا نة عن فعلى

في قولها الخ) فيه نشر على ترتيب الفعلان اللزوم راجع الى قوله لا تختص المذكور
 وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلقه التاء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك)
 أى ليكون صرف نحو بلدان اضغف فرعية اللفظ فيمنه من الجهة المتقدمة وهذا
 أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بأبى حمراء)
 أى في الاختصاص بواحد من المذكورين وفى عدم لحوق التاء (قوله لشبههما
 بأبى التأنيث) ان قلت هلا اكتفى في المنع بزيادة التاء كأتى التأنيث قلت الشبه
 لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المعنى انما شرطت العمية أو الوصفية
 لان الشبه بأبى التأنيث اعجابة قوم باحداهما اه أى لا يتحقق في الواقع الا فى
 علم أو صفة (قوله امتنع) أى فعلا ن ليكون النون بعد الالف مبسدة من ألف
 التأنيث فكلا يصرف حمراء لا يصرف سكران واستدل على الابدال بقوله هم
 به- راو وصنعانى في النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بأن النون بدل من الواو
 والاصل بهراوى وصنعاء وراوى أيضا المذكور سابق على المؤنث لا العكس (قوله
 السكون- ما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عقر يت وان أرادوا
 خصوص الالف والنون سألناهم عن علمه الخصوصية فلا يجدون معدا لادن
 التعليل بانهم لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصر بون كذا فى المعنى
 لا يقال هلا اكتفى في علم المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لانا نقول المشبه
 لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن فى المعنى أن تعليل منع صرف نحو سكران
 بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون
 فذهبهم أن المنع الزيادة المشبه لآفى التأنيث ولهذا قال الجر جاني يقبلى أن
 تعدم واقع الصرف ثمانية لانه (قوله لا لتشبيه بأبى التأنيث) أى وان استلزم
 كون ما زائدتين لا يقبلان الهاء عشبهما بأبى التأنيث فى الزيادة وعدم قبول
 الهاء اذ فرق بين اعتبار الشئ وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى
 علمته عنهما عند الكوفيين بقوله كون- ما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير
 ملاحظة الشبه بأبى التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير فى منع
 أو مبتدأ أخره محذوف على وزان ما فى زائدنا وقول خالده معطوف على زائدنا
 لا يجرى على الضمير من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال
 من وزن) وقال خالده من أفعول قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه وشرط مجي
 الحال من المضاف اليه موجودا لوجه الاستعناء عن المضاف بأن يقال ووصف
 أصلى وأفعول أى هذا الوزن (قوله كأشبهلا) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقه

في قولها الخ) فيه نشر على ترتيب الفعلان اللزوم راجع الى قوله لا تختص المذكور
 وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلقه التاء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك)
 أى ليكون صرف نحو بلدان اضغف فرعية اللفظ فيمنه من الجهة المتقدمة وهذا
 أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بأبى حمراء)
 أى في الاختصاص بواحد من المذكورين وفى عدم لحوق التاء (قوله لشبههما
 بأبى التأنيث) ان قلت هلا اكتفى في المنع بزيادة التاء كأتى التأنيث قلت الشبه
 لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المعنى انما شرطت العمية أو الوصفية
 لان الشبه بأبى التأنيث اعجابة قوم باحداهما اه أى لا يتحقق في الواقع الا فى
 علم أو صفة (قوله امتنع) أى فعلا ن ليكون النون بعد الالف مبسدة من ألف
 التأنيث فكلا يصرف حمراء لا يصرف سكران واستدل على الابدال بقوله هم
 به- راو وصنعانى في النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بأن النون بدل من الواو
 والاصل بهراوى وصنعاء وراوى أيضا المذكور سابق على المؤنث لا العكس (قوله
 السكون- ما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عقر يت وان أرادوا
 خصوص الالف والنون سألناهم عن علمه الخصوصية فلا يجدون معدا لادن
 التعليل بانهم لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصر بون كذا فى المعنى
 لا يقال هلا اكتفى في علم المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لانا نقول المشبه
 لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن فى المعنى أن تعليل منع صرف نحو سكران
 بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون
 فذهبهم أن المنع الزيادة المشبه لآفى التأنيث ولهذا قال الجر جاني يقبلى أن
 تعدم واقع الصرف ثمانية لانه (قوله لا لتشبيه بأبى التأنيث) أى وان استلزم
 كون ما زائدتين لا يقبلان الهاء عشبهما بأبى التأنيث فى الزيادة وعدم قبول
 الهاء اذ فرق بين اعتبار الشئ وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى
 علمته عنهما عند الكوفيين بقوله كون- ما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير
 ملاحظة الشبه بأبى التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير فى منع
 أو مبتدأ أخره محذوف على وزان ما فى زائدنا وقول خالده معطوف على زائدنا
 لا يجرى على الضمير من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال
 من وزن) وقال خالده من أفعول قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه وشرط مجي
 الحال من المضاف اليه موجودا لوجه الاستعناء عن المضاف بأن يقال ووصف
 أصلى وأفعول أى هذا الوزن (قوله كأشبهلا) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقه

فان وزن الفعل به أولى لان في آوله زياده ثدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا في الفعل لان ما زيادته
 لمعنى أصل لما زيادته الغير معنى فان أثبت بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلطف
 المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه لجره مجرى آخر لانه صدقة وعلى وزنه نعم وقوله عام
 أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالأصل عن العارض فانه لا يعتد به كإسما في
 * (تبيينان) * الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل (٢٤٤) وأبائر وهو القاطع رحمها وأدبر وهو

الذي لا يقبل نصفا فان
 مؤنثها أرملة وأبائرة وأدبرة
 اما أرمل فواضع واما أبائر
 وأدبرة فلا يحتاج هنا الى
 ذكرهما الذي يدخل في كلام
 الناظم فانه عاقب المنع على
 وزن أفعل وانما ذكرهما
 في شرح الكافية لانه عاقب
 المنع على وزن أصل في
 الفعل أى الفعل به أولى
 ولم يخصه بأفعل واقظنه فيها
 ووصف أصلي ووزن أصلا
 في الفعل تأنيثه لن توصل
 ولهذا احتز أيضا من
 يعمل ومؤنثه يعمل وهو
 الجمل السريع * الثاني
 الأولى تعليق الحكيم على
 وزن الفعل الذي هو به
 أولى لاعلى وزن أفعل ولا
 الفعل مجردا ليشمل نحو
 أحيمرو أفضل من المصغر
 فانه لا ينصرف لكونه على
 الوزن المذكور نحو أيطر
 ولا يرد نحو بطل وحسد

(قوله فان وزن الفعل به أولى) علما بقيد سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع
 صرف الوصف المذكور لكن لوحذف لفظ وزن السكان أو نحو أو ما قول البعض علما
 لمخدوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيمه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا
 الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى
 وهو أوضح فتأمل (قوله لان في آوله) اعترضه شيخنا والبعض بأن قيمة ظرفية الشيء
 في نفسه فكان الأولى اسقاطه في ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قبل الآخر فيكون
 من ظرفية الجزء في السكك (قوله على معنى في الفعل) وهو التسكك (قوله فكان
 ذلك) أى وزن أفعل (قوله فان أثبت بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بها (قوله
 لضعف الخ) علما لانصرف (قوله لان تاء التأنيث) أى المتحركة بحركة اعراضة
 فلا يرد المتحركة بحركة بنسبة في نحو همد تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أى نحو
 أرمل (قوله نعم الخ) استدرك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أى قليل المطر
 والنعيم كافي القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا أن يحجب بأن
 تقارب المعنيين كاستخدامهما فتأمل (قوله وأبائر) من البئر وهو القاطع وأدبر من
 الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) يوزن بفرح الجمل الخبيث المطبوع ويقال
 للناقة الخبيثة المطبوعة بعمله كافي القاموس (قوله الذى هو) أى الفعل به أى
 الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وان لم يكن في حال
 التصغير على وزن أفعل (قوله أيطر) مضارع يطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله
 وحسد) بفتح الدال وتكسر الصاب الشديد ونس كعسد وكغيب السر بيع
 الاستماع لصوت خفي والفهم كذا في القاموس (قوله وأخين عارض الوصفية) هذا
 نصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى وازدادة عارض الوصفية من اضافة
 الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسمية (قوله وصفت به)
 أى في قولهم مررت بنسوة أربع بع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل
 بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث

اولا

ونفس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن

فعل لكونه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداده اه (وأخين عارض الوصفية * كإربع)
 في نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظر الاصل ولا نظر
 لما عرض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو وأحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه
 عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل

فانه منصرف لعروض الوصفية اذ اصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أي وأنع عارض الاسميه على الوصف فتكون الكلمة باقية (٢٤٣) على منع الصرف للوصف الاصل ولا ينظر الى ما عرض لها

من الاسميه (فالاذهب
 القيد لكونه وضع * في
 الاصل وصفا انصرف فيه
 منع) نظرا الى الاصل
 وطرحا لما عرض من
 الاسميه * (تبيه) * مثل
 اذهب في ذلك اسود للحيه
 العظيمة وأرقم لحيه فيها
 نقط كالأرقم نظرا الى الاصل
 وطرحا لما عرض من
 الاسميه (وأجدل) لاصغر
 (وأخيل) لطارذي نقط
 كالجبلان بقاله الشقراق
 (وأعبي) للحيه (مصروفة)
 لانها أسماء مجردة عن
 الوصفية في أصل الوضع ولا
 أثر لما يلعب في أجدل من
 الجدل وهو الشده ولا في
 أخيل من الخيول وهو كثرة
 الجبلان ولا في أفعي من
 الانداء لعروضه عليه
 (وقيد بن المنع) من
 الصرف لذلك وهو في أفعي
 أبعده من في أجدل وأخيل
 لانهما من الجدل ومن
 الخيول كما مر واما اعبي
 فلا مادة لها في الاشتقاق
 لكن ذكرها يقاربه تصور
 ايها فاشبهت المشتق
 وحرت مجراه على هذه
 اللغة وبما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله * كان العقيلين يوم لقبهم * فواخ انطا لاقين
 أجدل بازيا * وقول الآخر

أولا وقد يؤخذ الثاني من اقتصاره في عمله انصرف على عروض الوصفية فخره
 (قوله فالادهم الى آخر البيت) تفرع على قوله وعارض الاسميه وما قاله البعض غير
 مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الاذهب من نفسه لاخفي بالاخيل كما تقول
 البر القمع والعقار الحمر سندوبي (قوله وأرقم) مثله أبطخ وهو مسيل واسع فيه
 قاق الحصى وأجرع وهو المسكان المستوي وأرق وهو أرض خشنة فيها حجارة
 ورمل وطين مختلطة وذكروا سببه بأن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة
 أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطخ وأجرع وأرق اه مرادى ونحوها لانه ماسياتي
 في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالجبلان) بكسر
 الخاء المحجمة وسكون الياء جبال وهو النقطة الخالفة لبقية البدن خاله (قوله
 الشقراق) فيه اغتات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشقراق
 كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط تخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض
 الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وانما
 اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الاصل لانه المعبر فهي أسماء في الاصل
 والحال كإني التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارتفت نحو أربع فان أربع
 اسم في الاصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل
 فيها الوصفية وكان منع صرف أربع ألقى من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه ورود فيها
 قبيله اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله
 وأعبي عارض الوصفية لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر ان
 الوصفية تتخيل فيها فالعارض لها تتخيل الوصفية لانفس الوصفية ادلا يلزم من
 تخيل شيء تحقيقه وحينئذ كان الاولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله
 لعروضه أي الخ الوصفية علمين التجردا عن الوصفية رأسا وان تخيلات فيها ثم
 ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو
 أجدل لا يصح توجيهه بل هو تقرر بالاسئلة فتأمل (قوله لما يلعب) عبارة الفارسي
 وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أي يعطين (قوله
 لذلك) أي للوصفية الملوحة المنضمة الى وزن أفعال فيكون أجدل بمعنى شديد
 وأخيل بمعنى متلون وأعبي بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلما مادة لها
 في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي
 حرارته فأصل أفعي أفوع فدخله القاب المسكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فوعة
 السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كان العقيلين) بضم العين وقوله لاقين

أجدل بازيا * وقول الآخر

ذريني وعلى بالامور وشيتي * لحاظ ا ترى يوما علمك بأخيل * وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أحدل وأخيل
 وانفي كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية (٢٤٤) في أبطخ وأجرع وأبرق فصرفها

بعض العرب واللغة
 المشهورة منعهما من الصرف
 لانها صفات استغنى بها
 عن ذكر الموصوفات
 فيستحب منع صرفها كما
 استحب صرف أرب
 وأكلب حين أجزبا بحرى
 الصفات الآن الصرف
 لكونه الاصل فيما يرجع
 اليه بسبب ضعفه بخلاف
 منع الصرف فانه خروج عن
 الاصل فلا يصار اليه الا
 بسبب قوى (ومنع عدل
 مع وصف معتبر * في لفظ
 منتهى وثلاث وآخر) منع
 مبتدأ وهو مصدر مضاف
 الى فاعله وهو عدل والمفعول
 محذوف وهو الصرف
 ومعتبر خبره وفي لفظ
 متعاقبه أى مما يتبع
 الصرف اجتماع العدل
 والوصف وذلك في موضعين
 أحدهما المعدول في العدد
 الى مفعول نحو منتهى أو نعال
 نحو ثلاث والثاني في آخر
 المقابل لآخرين أما المعدول
 في العدد فالما قبله عند
 سيبويه والجمهور العدل
 والوصف فأحاد وموحد

بنون الاناث أى فرائخ القطا وقوله أحدل أى صقروا بازيا وصفته من بزى عليه
 اذا تطاول عليه ويجوز أن يراد بالمازى الطير المشهور ويكون عطفًا على أحدل
 بخذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أى دعيني والواو بمعنى
 منع والشمسة الطبيعية والاخيل الشقراق والعرب تشابهه يقال هو أشام من
 أخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أى بعروض تخيل الوصفية
 ايوافق ما قدمناه فتفظن (قوله وأكاب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد
 سكن قد يوصف به عروض الاصله مثل أرب ولم أنف على الجنس المعنى به بعد
 مراجعة اقاموس وغيره فانظره (قوله الآن الصرف الخ) يعنى أن صرف نحو
 أبطخ ومنع صرف نحو أحدل وان كانا شاذين سكن شذوصف نحو أبطخ أحف من
 شذ ومنع صرف نحو أحدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها
 الاصلية لغرض أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقولوب يس
 وفخذ باسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو الحاقه بجعفر
 ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحبير وفائدة تخفيف اللفظ وتخصه للعلمية في نحو
 عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيق ان دل عليه غيره منع الصرف
 وتقديرى ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار مجمله أربعة اقسام
 لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال امه معدول عن جمع أو بالنقص فقط
 فيما عدل عن ذى آل وهو محو أو مس وكذا آخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل
 كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كخادم ومثلث (قوله مع وصف) متعلق
 محذوف نعت عدل (قوله والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الموضوع الثاني
 نفس آخر وقوله المقابل لآخرين سبأ في محترزه في التنبه الاول وهو صريح في أن آخر
 وصف الجماعة الاناث لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذى هو وصف الجماعة
 المذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلأنه بالجماعات (قوله
 معدولان عن واحد واحد) أى لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا
 نحو جاء القوم رجلان رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم
 كما علمت حكما بان أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد في كنهانه
 أصله وكذا يقال في الماقى أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل
 لقوله فأحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أى
 أما ما كان العدل فأحاد الخ وأما ما كان الوصف الخ ولو قال الوصفية لسكان أو ضع (قوله
 لم تسم عمل الانكرات اذ نعمت الخ) أى قد كرت أو صافا أصله قال السيد الوصفية

معدولان عن واحد واحد وثمى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما واما الوصف في
 فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الانكرات اذ نعمت نحو اولى أجنحة منى وثلاث وربع واما حالا نحو قوله تعالى

فإنه كجواما طلب الحكم من النساء منى وثلاث ورباع واما ما خبر نحو صلاة الليل منى منى وانما كرر لقصده التأكيد
للافادة التكرير ولا تدخلها (٢٤٥) أل قال في الارتشاف واثافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن

المانع لها العدل في اللفظ
وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر
وأما في المعنى فذلك كونها
تعبرت عن مفهومها في
الأصل الى افاضة معني
التضعيف ورد بأنها لو كان
المانع من صرف أحاد مثلا
عده عن لفظ واحد وعن
معناه الى معني التضعيف
لزم أحد أسرين اما منع
صرف كل اسمي تغير عن
أصله لتحديد معني فيه
كبنية المبالغة وأسماء
الجموع واما ترجيح أحد
المتساويين على الآخر
واللازم متفق بافتقار وأيضا
كل مجموع من الصرف لابد
أن يكون فيه فرعية في
اللفظ وفرعية في المعنى
ومن شرطها أن تكون من
غير جهة فرعية اللفظ
ليكمل بذلك الشبه بالمتعل
ولا يتأتى ذلك في أحاد الا
أن تكون فرعية في
اللفظ بعده عن واحد
المعتمدين معني التكرار وفي
المعنى بلزومه الوصفية
وكذا القول في أخواته واما
آخر فهو جمع أخرى اني

في ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الاوصفا
فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان
الح أصلية (قوله واما نعمتا الخ) علم منه ما صرح به الفارسي من انه لا بد أن تقدمها
شيئ (قوله وانما كرر الخ) أي فلا يرد أن معني يفيد التكرير فأى فائدة في اعادته
وقوله لا فائدة التكرير أي لا لتأسيس معني زائده والتكرير لخصوله بمعني الاول
(قوله ولا تدخلها أل) وادعي الزنجشري أنها تعرف فقال يقال فلان يشكخ المشني
والثلاث قال أبو حيمان ولم يذهب اليه أحد وكلا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة
مثلا قاله الفارسي (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى أحاد
وموحد واحد والى ثناء ومنى اثنان وهكذا كالمشهيير اليه الشارح بخلافه على
المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كبنية المبالغة) نحو
ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معني جديد وهو التكرير (قوله وأسماء الجموع)
ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغير فيها بل المراد
الجموع نفسها فالافادة للمبان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معني
جديد وهو التعمد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التمهير لافادة معني جديد
على الآخر ومراده باحدهما المعدول في العدد وبالآخر غيره كبنية المبالغة
والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو
كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الآن تكون الخ أي لان الجهة على
ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل (قوله عن واحد اضمن معني التكرار)
يعني واحد المكرر أي عن واحد واحد كزكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار
الحال والالغني آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معني جاء زيد ورجل آخر
جاء زيد ورجل أشد تأخرا في معني من المعاني ثم نقل الى معني غير المعني رجل آخر
رجل غير زيد ماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير
باعتبار الحال ومعني أشد تأخرا باعتبار الاصل كامر وعلى كل فهو وصف
والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من شماسي شدوذا (قوله
عن الالف واللام) أي عن ذى الالف واللام ولا ساق في ذلك انه نكرة فكيف
يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل
وجهه خلا للفارسي دما معني (قوله الامقر ونا بال) أي ومضافا الى معرفة
(قوله والتحقى الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد

آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال أكثر النحويين
انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفعلي التفضيل فحقه أن لا يجمع الامقر ونا بال والتحقى أنه معدول

كما كان يستحقه من استعماله بلفظ مالوا واحد المذكور بدون تغيير معناه وذلك ان آخر من باب أفعال التفضيل
 يفقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الامع الالف واللام أو الاضافة فعدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد
 المذكور عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث (٢٤٦) بحسب ما راد به من المعنى فقبل عندي

والتمذ كبر ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه
 عليه تشكيرا فتدبر (قوله كما كان يستحقه) أي عن استعماله كان يستحقه
 بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ مالوا واحد المذكور الاضافة للمباني أي بلفظ
 هو اللفظ الذي للواحد المذكور ~~هـ~~ كذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررها البعض
 وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكور
 فلو قال والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكور لكان
 أخصر وأولى وقوله بدون تغيير معناه حال من لفظ أو من مآى حالة كون لفظ الواحد
 المذكور لم يغير معناه الذي هو الواحد المذكور (قوله وذلك) أي وسان ذلك
 (قوله أو الاضافة) أي الى المعرفة (قوله فعدل في تجرده) أي في حالته هي تجرده الخ
 فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لان المضاف اليه لا يتخذف الا اذا
 جازاظهاره ولا يجوز اظهاره هنا تنقله الدماميني عن الرضى وانظر وجه عدم
 جواز اظهاره وعلله كونه يؤدى الى وصف النكرة بالمعرفة في نحو ممرت بنساء
 ونساء آخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تنقيد الاضافة تعريفا لأن يقال كونه
 بمعناه لا يقتضى أنه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة
 الظاهر مقام المظهر اذا المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثني والجمع
 والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة
 ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بجمع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب
 بالحركات فنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره
 كذا في سيم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أي وهي تستعمل بالمنع فاعتبرت
 لانها أوضع من الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مراد به جمع المؤنث) حال من
 آخر يقع الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثني والجمع
 وأخر لا يصلح للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن
 آخر بمعنى الجماعة لا مطاقتا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخره
 ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآلة بالآخرى وبالآخره في الآلة الثانية
 وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) أي من جهة المعنى (قوله مشاهها
 من جنسها) فلا يقال عندي رجل وحمارة آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا
 فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد

فجدلان آخران ورجال
 آخرون وامرأة أخرى
 ونساء آخر فكل من هذه
 الامة صفة معدولة عن
 آخر الا أن لم يظهر أثر الوصفية
 والعدل الا في آخر لانه
 معرب بالحركات بخلاف
 آخران وآخرون وليس فيه
 لها يمنع من الصرف غيرها
 بخلاف أخرى فان فيها
 أيضا ألف التأنيث فذلك
 نص آخر نسبة اجتماع
 الوصفية والعدل اليه
 واجاله منع الصرف عليه
 فظهر أن المانع من صرف
 آخر كونه صفة معدولة عن
 آخر مراد به جمع المؤنث
 لان حقه ان يستغنى فيه
 بأفضل عن فعل تجرده من
 آل كما يستغنى بأكبر عن
 كبر في قولهم رأيتهم نساء
 أكبر منها * تنبيهان *
 الاول قد يكون آخر جمع
 الأخرى بمعنى آخره فيصرف
 لا تتناء العدل لان مذكورها
 آخر بالنكسر بدليل وان
 بعلية النشأة الأخرى ثم الله
 ينشئ النشأة الأخره فليست

من باب أفعال التفضيل والفرق بين أخرى أنثى
 آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى
 واما أخرى بمعنى آخره فتدل على الاشياء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المتباله الاولى في قوله تعالى

قالت أولاهم لا خراهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يجتزعا هذه كإفعال في الكافية فقال * ومنع الوصف
 وعدل أخرا * مقابلا لآخرين فاحصرا * الثاني اذا سمي بشئ من هذه الانواع التسلا فهو ذوا زيادتين
 وذو الوزن وذو العدل بقي على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالنسبة خلفتها العلمية (وزوز منثنى وثلاث
 كهما من واحد لاربع فليعلم) (٢٤٧) يعني موازن منثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدود

من واحد الى أربع فهو
 مثلهما في امتناع الصرف
 للعدل والوصف تقول
 مررت بشوم موحد وأحد
 ومنثنى وثمنا ومثلث وثلاث
 ومرديع ورباع وهذه
 الانقاس الثانية متفق
 عليها واذا اقتصر عليها
 قال في شرح الكافية وروى
 عن بعض العرب نخس
 وعشار ومعشر ولم يرد غير
 ذلك وظاهر كلامه في
 التسهيل انه جمع فيها خمس
 أيضا واختلف فيما لم يسمع
 على ثلاثة مذاهب * أحدها
 انه يقاس على ما جمع وهو
 مذهب السكوتيين والزجاج
 ووافقهم الناظم في بعض
 نسخ التسهيل وخالفهم في
 بعضها * الثاني لا يقاس بل
 يقتصر على المجمع وهو
 مذهب جمهور البصريين
 الثالث انه يقاس على فعال
 لكثير تدل على فعل قال
 الشيخ أبو جحان والصحاح ان
 البناء من مسموعان من

بخلاف معنى المتغيرة في متعدد سم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين
 ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترزه عن آخر مقابلا لآخرين بكسر
 الخاء في نحو يجمع الله الأولين والآخرين وقوله فاحصرا أي احصرت منع صرف آخر
 في آخر المقابلا لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نسكر بعد أن سمي به
 فذهب الخليل وسيبويه الى أنه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان لا ينصرف فيها
 وذهب الاخفش الى أنه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك
 (قوله وزوزن) أي موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جراكف للضمير
 وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسماعيا معنى مثل مضافا الى الضمير وقوله من واحد
 متعلق بخذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذا من واحد
 وقول شيخنا العيان لوزن جمع معنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أي على
 ورودها عن العرب يدل ما يأتي (قوله الى عشرة) الغاية داخله بقرينة ما سبق
 وما يأتي وقولهم الصحيح أن الغاية بالي خارجة محمله اذ لم يتم قرينة على دخولها وأما
 قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا اهرج بالي وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال
 ومفعول منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح (قوله وحكي أبو حاتم وابن
 السكيت من أحادى عشار) ولم يتعرضوا للسمع موحد الى معشر وهذا آخر
 حكاهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني (قوله مذهبا مذهب الاسماء) أي
 المنسكرة أو الجاسمة على الوجهين الآتين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الاول
 اقتصر في الهمع (قوله خلافا للقراء) أي فانه زعم أن هذه الانقاس منعت
 الصرف للعدل والتعريف بذمة آل وأنه يجوز جعلها منسكرة ويذهب بها مذهب
 الاسماء المنصرفه وطاهر بتقريرهم المذكور وعن القراء أن يقال انها تعترف
 بناء على كونها أسماء منسكرة وأنما في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي
 أن القراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة
 واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دماميني ورد قول القراء عجيبها أحوالا
 وصفات للمنسكرة (قوله ولا سمي بها خلافا لابي علي وابن برهان) أي لان
 الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن

واحد الى عشرة وحكي البناء عن أبي عمرو والشيباني وحكي أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشار ومن حفظ حجة
 على من لم يحفظ * تنبيه * قال في التسهيل ولا يجوز صرفها يعني آخر مقابلا لآخرين وفعال ومفعول في العدد مذهبها
 بهامذهب الاسماء خلافا للقراء ولا سمي بها خلافا لابي علي وابن برهان ولا منسكرة بعد التنبيه بها خلافا
 لبعضهم اه اما المسئلة الاولى

الاحفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الاحفش في المعاني وأبو العباس
 انه لو سمى بمعنى أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين
 اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك
 الفارسي وارضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظيره الا لا يوجد بناء
 ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارته الفارسي
 في التذكرة تخالف هذا فانها قال الوصف يزول فيمخلفه التعريف الذي للعلم والعدل
 قائم في الحاصلين جميعا اه وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل
 والعملية محقة فبسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى أن
 الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما نقله البعض
 عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضي أن الفراء يوجب صرفها
 لكونه جوارزا ماقبالا للمنع وهو يقتضي الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز
 كل من الصرف وعدمه احتجاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بأن الجواز
 الذي قالوا به يقتضي الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق
 الجواز في مقابلة مطاق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلته منع
 الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل استحباب الفراء صرفها غير
 مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أي في قوله اذا سمى بشئ من هذه الأنواع
 الخ (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما شرح به السيوطي وغيره
 بل كل ما كان على هذين الوزين واستوى في الشرط المذكورة في الشرح منع صرفه
 وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ ويجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل
 لا تقييد بل قوله ولسرا ويل الخ وانما أثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب في الوزين
 (قوله مشبه مفاعيل) أي في الجمال كما سجد أو في الاصل كعذارى اذا وصله
 عذارى بكسر الراء وتخفيف الياء قلبت الكسرة فتحته والياء ألنا كما يأتي (قوله
 يجمع) أي اصرفه فصلا منع محذوف لانه المقام عليها (قوله أي في كون أوله
 مفتوحا) خرج به نحو عذافر وقوله ثالثه ألنا غير عوض أي من احدى ياءى الذب
 تخفيفا أو تصديرا نحو عيمان وشام ونحوهما وثمان ونحوه بلها كسر خرج نحو
 براكا وبتدريك وقوله غير عارض خرج نحو دنان وتوان وقوله أو سطرها سا كن
 خرج نحو ملائكة وقوله غير منوي به وما بعده الانفعال أي بأن يكونا غير
 ياءى النسب بأن يكون الثالث غير ياء كصا بيج أو ياء من بنية الكلمة بأن
 يكون سا بقا على ألف التوكيد ككسرى وكراسى خرج نحو رياحى وحوارى
 وحجة الشروط ستة كذا نقل شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الأمور المخروجة
 لم يدخل في موضوع المسئلة حتى يخرج هذه التقيود لان موضوع المسئلة الجمع

فالمعنى أن الفراء أجاز
 ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا
 ثلاثا وخالفه غيره وهو الجمع
 وأما الثانية فقد تقدم
 التنبيه عليها (وكن لجمع
 مشبه مفاعيل أو المفاعيل
 يجمع كافلا) كافلا خبر كن
 ويجمع متعلق بكافلا وكذا
 لجمع ومفاعل مفعول
 يشبه يعنى ان يجمع من
 الصرف الجمع المشبه
 مفاعل أو مفاعيل أي في
 كون أوله مفتوحا وثالثه
 ألفا غير عوض بلها كسر
 غير عارض ملقوظ أو مقدر
 على أول حرفين بعدها أو
 ثلاثة أو سطرها سا كن غير
 منوي به وما بعده الانفعال

فإن الجمع متى كان بهذه
الصفة كان فيه فرعية اللفظ
بخروجه عن صيغ الآحاد
الغريبة وفرعية المعنى بالدلالة
على الجمعية فاستحقق منع
الصرف ووجه خروجه
عن صيغ الآحاد العربية
أنك لا تستخدم فردا لثلاثة ألف
بعدها حرفان أو ثلاثة إلا
وأوله مضموم كعذافر
أو ألفه عوض من إحدى
ياءى النسب اما تحقيقا
كيمان وشأم فإن أصلهما
يبنى وشامى خذفت إحدى
الياءين وعوض عنها الألف
أو تقديرا نحو تمام وثمان
فإن ألفهما موجودة قبل
وكأنهم نسبوا إلى الفعل أو
فعل ثم حذفوا إحدى
الياءين وعوضوا عنها
الألف أو ما إلى الألف غير
مكسور بالأصالة بل أما
مقتوح كبراء أو مضموم
كندارك أو عارض الكسر
لأجل الاعتلال كندان
وتوان ومن ثم صرف نحو
عبال جمع عبالة لأن
الساكن الذى إلى الألف
فيه لا حظ له فى الحركة
والعبالة الثقيل يقال ألقى
عبالته أى ثقله أو يكون
ثانى الثلاثة متحركا للوسط
كطواعية وكراهية ومن ثم

والأمور المخرجة تمفردات والجواب ماء سلم بما مر أن الجمع مشال لا يقيد والمراد
الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فإن الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله
بما يتبع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمخدوف كما زعم البعض (قوله
كعذافر) هو جملة فحمة الحمل الشديديا ومن أسماء الأسد (قوله كيمان
وشأم) بخذف الياء الخفيفة الساكنة لاتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله
خذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفحمت هـ مزة شام لتناسب
الألف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا هو مسلم فى تهاى أماتان فبمع أن الجوهري قال
أنه منسوب حقيقة كإبائى اه قال الدماميني والذى دعاهم إلى تقدير نسيب نحو
تمام سمعاه مضر وفاهم قالوا رأيت تماميا تخفيف الياء والتنوين فلولاً أنه على
تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كمنع سراويل ولم يجعلوه نحو كوارى منع
الصرف وجعل التنوين عوضا لأنه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى
قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما مر حبه
ابن الناظم ليكن فى كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الأصل
منسوب إلى الثمن لأنها الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمان ثم فتحوا أوله لأنهم
يعبرون فى النسب كما قالوا دهري وسهل وحذفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا
مها الألف كما فعلوا فى المنسوب إلى اليمن فثبتت ياءه عند الإضافة كما ثبتت ياء
القاضي فتقول ثمانى نسة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبدالله وتسقط مع التنوين
عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجوز مجرى جوار وسوار
فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر
المكي وقوله فيجوزى الخ تقرير على المنق بالميم (قوله إلى فعل) أى يقع العين كما
نسبوا إلى يمن أو فعل أى يسكنونها كما نسبوا إلى شأم (قوله أو ما إلى الألف الخ)
عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما بأتى (قوله كبراء) بالمد والهمزة الثابتة فى
الحرب اه زكر ياء مراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى
الجموع وان كان مما منع صرفه لآلف التأنيث الممدودة (قوله كندان وتوان)
أصلهما مائدان وتوانى يضم النون فيهما ما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء أو أعلا
اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسرتا إلى الألف أصالة فى غير
وزن منتهى الجموع (قوله لا حظ له فى الحركة) أى لأنه ليس له أصل يرجع إليه
فى ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عينه التحريك (قوله
متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة النصر صرح لأن الثانى هو الوسط
لأنه لوسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحريك الثانى الثلاثة فى

هرف نحو ملائكة وصيافة وهو الثالث غرضان للنسب منزوي بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا
 الالف في الوجود سواء كانا متبوعين بها كزباحي وطفقاري (٢٥٥) أو غير منفكين كحواري وهو

الناسم وحوالي وهو المحتال
 بخلاف نحو قفاري وخناني
 فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر
 من هذا أن زنة مفاعل
 ومفاعيل ليست الأجمع
 أو منقول من جمع كسبائي
 وقد دخل بدكر التقدير
 نحو دواب فانه غير منصرف
 لان أصله دواب فهو على
 وزن مفاعل تقديرا
 * تشبيهات * الأول لا فرق
 في منع مجاء على أحد
 الوزنين المذكورين بين أن
 يكون أوله ميمًا نحو مساجد
 ومصابيح أوله يمكن نحو
 ذراهم ودنانير * الثاني
 اشتراط كسر ما بعد الالف
 مذهب سيديويه والمجهور
 قال في الارشاف وذهب
 الزجاج الى أنه لا يشترط
 ذلك فأجاز في تكسره هي
 ان يقال هساي بالادغام
 أي ممنوعا من الصرف قال
 وأصل الباء عندى السكون
 لولا ذلك لا ظهرتها * الثالث
 اتفقوا على أن أحدى
 العلتين هي الجمع واختفوا
 في العلة الثانية فقال أبو
 على هي خروجه عن صبيغ
 الآحاد وهذا الرأي هو

غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أي الثاني وقوله للنسب أي تحقيقا كما
 رباحي وطفقاري أو تقديرا كما في حوارى وحوالي فالبااء فيها ملحقة بباء النسب
 لانها معها مصروفين فقد تفرقت معها النسب وان لم يكنوا منسوبين بحقيقة وقوله
 منزوي بهما الانفصال صفة لازمة لغرضان للنسب (قوله وضابطه) أي العروض
 للنسب أن لا يسبقا الالف في الوجود بأن سبقتهما الالف أو قرأناها لبناء الكلمة
 على الجميع فالأول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثاني ما أشار اليه بقوله
 أو غير منفكين (قوله كزباحي) نسبة الى رباح بلد يجلب منه الكافور وطفقاري
 نسبة الى طقار بوزن نظام مدية فالجمن اه زكربا (قوله بخلاف قفاري
 وخناني) أي ونحوهما ككراسي فالبااء المشددة في نحو قفاري موجودة قبل
 ألف الجمع لانها وجدت في المفرد نحو قفري وهو سابق على الجمع * فائدة * لو
 نسبت الى نحو قفاري صرفت النسب لان هذه الباء الواجودة في المنسوب اليه
 تخذف وبثوبى باء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني (قوله فانه بمنزلة مصابيح)
 أي في سبق الثاني والثالث على الالف لا يقال بام مصابيح لم تكن في المفرد حتى
 تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هي بدل ألف مصباح وللبديل حكم المبدل
 (قوله وقد ظهر من هذا) أي من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو
 مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض في مرامر
 للمقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الآن يقال المراد من قوله سابقا
 ان لا لا تخدم فرد أي أسالة فيكون فيه إشارة الى وجود المفرد بالنقل فأمس
 وتوله كسبائي أي في قوله وان به سمي الخ فهو راجع للثاني فقط (قوله وقد دخل
 بدكر التقدير) أي في قوله نعمنا لكسر ما قوط أو مقدر (قوله هي) بفتح الهاء
 والباء الموحدة وتشديد الختمة الصبي الصغير والناثي هبة كذا في القاموس (قوله
 ولولا ذلك لا ظهرتها) أي بالفتحة ونها متحركة حينئذ فيكون يقال هساي
 واعترضه سم بأن اجتماع المثلين في كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما
 في دواب ونحوه وأجاب يس بأن الباء لو ظهرت لتقبل هبا بالناسته معرفة من قول
 المصنف

والمزيد ثالثا في الواحد * همز يري في مثل كالتلاذ

واقف ورد الهمز ياقبما أعل * واذ قبل هبا بالجمع الادغام وفيه عندى نظر
 وان أقره غيره لعدم دخول نحو هي في قول المصنف والمد الخ لان ثالثة ليس مدا
 وان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أي الخروج أى مع الدلالة على الجماعة

معنى

الرايح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية فاقته مقام علتين
 وقال قوم العلة الثانية تكسرا لجمع تحقيقا أو تقديرا التحقيق

تحواسك اكب. وازا هط اذهما جمع اكب وازا هط. والتقدير ينحومنا جيد ومن لم ير فانه وان كان جمعا
من اول وهله لكثه برية فلك (٢٥١) المسكر أعنى اكب وازا هط فسكنه أيضا جمع

جمع وهذا اختيار ابن
الحاجب واستضعف فعليل
أبي على بأن أفعالا وأفعلا
نحو أفراس وأفلس جمعان
ولا نظير لهما في الأحاد
وهما مصر وفان والجواب
عن ذلك من ثلاثة أوجه
الأول ان أفعالا وأفعلا
يجمعان نحو أكاب وأناعم
في اكب وأنعام وامامفاعل
ومفاعيل فلا يجمعان
فقد جرى أفعال وأفعال
مجرى الأحاد في جواز
الجمع وقد نص الزنجشيري
على انه مقيس فيهما
الساكن انهما يصغران على
لفظهما كالأحاد نحو
ا كلب وأنعام وامامفاعل
ومفاعيل فانهما اذا صغرا
ردا الى الواحد وألى جمع
القلة ثم بعد ذلك يصغران
الثالث ان كلاما من أفعال
وأفعال له نظير من الأحاد
يوازنه في الهيئة وعدة
الحروف فأفعال نظيره في
فتح أوله وزيادة الألف رابعة
تفعال نحو تجوال ونطواف
وفاعال نحو سباط وخاتام
وفعالل نحو وصلصال

معنى قولهم الخ ولت أن تقول يتجمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع
كأهو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال في الصباح يقال لقبته أول
وهلة أى أول كل شئ (قوله ولا نظير لهما في الأحاد) أى فلو كانت العلة الثانية
الخروج عن صيغ الأحاد لنعان من الصرف (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير
والا فقد يجمعان جمع صحيح يقولهم في نوا كس نوا كسون وفي أيامن وأيامنون
وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحيبات قاله الشارح في آخر باب
التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعال الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن
هذا لا يقتضى أن لهما ما نظير في الأحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن
صيغ الأحاد الخروج عن صيغها النفاذ وحكما وأفعال وأفعال لم يجرى عن حكم
الأحاد لجواز جمعهما كالأحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اه همدى (قوله وقد
نص الزنجشيري الخ) أى فليس في جمع اكب وأنعام على ا كلب وأناعم شذوذ
حتى يضعف به الوجه الاول (قوله على أنه) أى الجمع على مفاعل (قوله وأنعام)
بالألف لمسألتى في قول الناظم كذلك ما مدة أفعال سبق الخ فلا يقال أن يعجم
يقب الألف باء بل تبقى الألف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعنه أراد
ما يشمل جمى الصحيح فانهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسجديات
(قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الأحاد لفظا باثبات نظائر
لهما من الأحاد في الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما
فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لان محصلهما ما تسلم خروجهما عن
صيغ الأحاد لفظا وعدم اثبات خروجهما عنهما حكما (قوله تجوال ونطواف)
مصدران لجال وطواف وقيل انحول ونطوف (قوله سباط) هو سبيقة بين دارين
تحتها طريق فاموس (قوله وخاتام) لغة في الخاتم (قوله نحو وصلصال) هو الوطن
مالم يجعل خزا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهمله هو العرج يقال ناقة
بها خزال أى عرج (قوله نحو تنفيل) بفتحين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفتح
فتون فضا المعجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدران كرم
وهلاك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن
الحاجب لوسجل الخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر للاختصاص وهو
ظاهر اذهو جمع ملك من أول وهلة ولا تقدير لانه ليس على وزن المسكر الذى هو
مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التى بعد الألف سم باضاح (قوله

وخزعال وفعال نظيره في فتح أوله وضم ثائسه تفعال نحو تنفيل وتنضب ومفعال نحو مكرم ومهلك على
ان ابن الحاجب لوسجل عن ملائكة كما أمكنه أن يعلل صرفه الابان له في الأحاد نظير انحوطا عسوة وكبراهمة

(وذا اعتلال منه كالجوارى
 رفاعا حراً أجره كسارى)
 يعنى ما كان من الجمع
 الموازن مفاعل معتلا فله
 حالتان * احدهما أن
 يكون آخره ياء قبلها كسرة
 نحو جوار وغواش والآخرى
 أن تقلب ياءه أو لفتا حذو
 عذارى ومدارى فالأول
 يعبرى فى رفعه وجره مجرى
 قاض وسار فى حذف يائه
 وثبوت تنوينه نحو ومن
 فوفهم غواش والفجر وليال
 عشر وفى النصب مجرى
 دراهم فى سلامة آخره
 وتظهر فتحته نحو سورا
 فيها يالى * والثانى يقدر
 اعرابه ولا يتون بحال ولا
 خلاف فى ذلك وهذا خرج
 من كلامه بقوله كالجوارى
 * تشبهات الأول المختلف
 فى تنوين جوار ونحوه
 فذهب سيبويه الى أنه تنوين
 عوض عن الياء المحذوفة
 لا تنوين صرف وذهب المبرد

منه) صفة لذا أحوال منه وكذا قوله كالجوارى ونحوه من الجمع المتقدم وقوله
 كسارى أى اجراء كالجاء سارى أو حلة كونه كسارى (قوله يعنى ما كان الخ)
 لما كان مفهوماً قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتدل منتهى المجموع
 كالعذارى لا يعبرى كسارى فى حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف
 العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى فإنيابه بالعباية المقضية تضمن كلام
 المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا
 لا ينافى ما سبذ كرهه الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول
 المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغلة البعض عماد كرتازم أن فى
 كلام الشارح تناقضاً لاقتضاء أول كلامه دخول التثنية فى النظم واقتضاء
 آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الأولى حذف يعنى (قوله أن تقلب ياءه
 ألفاً) أى بدلت قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى (قوله نحو عذارى) جمع عذارى
 بالمد وهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تخلط
 به المرأه رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى
 أتباعاً للفتحة ما قبل الألف قبلت الياء ألفاً نحو كرها وانفتاح ما قبلها اه نصرح
 والذى فى شرح الشارح على التنوين أن مسدارى جمع مدرأه أى كحمرأه وهى
 المنتفخة الجنين وفى القاموس ما يوافقوه وذ كرأن الفعل مدر كفروح فهو مدر
 وهى مدرأه ود الهامهلة (قوله فى حذف يائه الخ) أى فى جميع الوجوه فإن جره
 بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإله بكسرة مقدرة
 وتنوينه تنوين صرف كما سببه علمه الشارح (قوله والفجر وليال) فإلما لم يجز
 بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل نيابة
 عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقدير أى بحسب
 الأصل (قوله فى سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى
 من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوماً أعنى أن حكمه مستفاد من
 كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى أول عبارته يعنى كما وخفناه سابقاً
 (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على
 أن الاعلال مقدم على منع الصرف ليكون سببه وهو النقل أصراً ظاهراً محسوساً
 بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفية فأصل جوار على
 هذا جوارى بالتنوين استتقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان
 فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقدير الان
 المحذوف لعله كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضاً عنها وخرجه
 بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة

والزجاج الى انه عوض عن
 حركة الباء ثم حذف الباء
 لاتبقاء الساكنين وذهب
 الاخفش الى انه توين
 صرف لان الباء لما حذفت
 تخفيفا زالت صيغة مفاع
 وبقي اللفظ كخناح فانصرف
 والصحيح مذهب سيبويه
 واما جعله عوضا عن الحركة
 فضعف لانه لو كان عوضا
 عن الحركة لكان التعويض
 عن حركة الالف في نحو
 موسى وعيسى أولى لان
 حاجة المعذر الى التعويض
 أشد من حاجة المتعبر
 ولا الخج مع الالف واللام
 كما الخج معهما تنوين الترم
 واللازم منتف فيهما
 فكذا المروم واما كونه
 للصرف فضعيف أيضا اذ
 المحذوف في قوة الموجود
 واللسان آخر ما يتحرك
 اعراب واللازم كما لا يخفى
 منتف فان قلت اذا جعل
 عوضا عن الباء فماسب
 حذفها أولا * قلت قال في
 شرح الكافية لما كانت
 باء المنقوص قد تحذف
 تخفيفا وبكفي بالكسرة
 التي قبلها وكان المنقوص
 الذي لا ينصرف أقبل
 التروما فيه من الحذف
 ما كان جائزا في الادنى ثقل

منتهى الجمع فحذف نعمة الباء للثقل ثم الباء تخفيفا ثم أي بالتنوين عوضا عنها فاعلم
 أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه مبنى
 الشارح السؤال والجواب الآتين (قوله عوض عن حركة الباء) أي وحصل
 التعويض قبل حذف الباء بدليل قوله ثم حذف الباء وهذا بناء على أن منع الصرف
 مقدم على الاعلال فأصله على مذهب المبرد حواري يترك التنوين حذف نعمة الباء
 لتعاقبها وأبى بالتنوين عوضا عنها فالنقي سا كان حذف الباء لاتبقاء الساكنين (قوله لان
 الباء لما حذفت تخفيفا) أي لاتبقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف
 على الاعلال (قوله لان حاجة المعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص
 والمقصود طالبا أثر أو تدنطهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم
 يظهر في المقصور أثره بالكسرة فكان أولى بالتعويض وبه ناسطة ما يقال كان الظاهر
 عكس الاول وانه لان التعويض يقتضي حذف شيء واقامة غيره مقامه والمقصود لم
 يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات
 تظهر في لفظه لكن نفل بعضها فترك وعوض عنه التنوين فأده الهوى (قوله
 ولا الخج مع الالف واللام كما الخج الخ) أي يجامع أن كلام من توين الترم وتوين
 نحو حوار على مذهب المبرد عوض عن شيء فتوين الترم عوض عن مدة الإطلاق
 وتوين نحو حوار عوض عن حركة الباء قال البعض تبعا لشكنا كان الاول أن
 يقول الشارح ولا الخج مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة
 تجامع الالف واللام اهلو لعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من
 قياسه على تنوين الترم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول
 بأنه عوض عن الباء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الباء لا الخج مع
 الالف واللام كما الخج معهما تنوين الترم يجامع أن كلامهما عوض عن حرف اه
 وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس المحض العوضية عن الباء بل له عوضية عنها ومنع
 عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكأن كسب الباء التي تجامع الالف
 واللام فماسب ان لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعني
 أولوية التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى والجاك التنوين مع
 الالف واللام وقوله فمهما مر تبط باللازم والضعف لاقتضيت المتقدمتين أي قوله
 لكان التعويض الخ وقوله ولا الخج الخ (قوله اذا المحذوف) وهو الباء في قوة
 الموجود أي فصيغة منتهى الجمع موجودة بتقدير (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال
 والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فماسب حذفها) أي
 على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله
 قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف الباء المنقوص غير واجب وبصرح بذلك قوله

ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * واعلم ان ما تقدم عن المبرد من ان التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنويناً مقدر ابدل الرجوع اليه في الشعر وحكمه واليه في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذف اللاحه الياء في الرفع والجر لتوهيم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الجذف للملااة ساكن متوهم الوجود مما لو حذفه نظير ولا يحسن

(٢٥٤)

ما كان جائزاً في الاذن وفيه نظر فان اراد المقرونون بألفليس الكلام فيه اه
 سم على ان المقرونون بألف يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب
 المبرد الخ) على هذا يكون المبرد محالاً السيدويه في الساكن الذي روف الياء
 فيسبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر
 في كل ممنوع من الصرف وموافقا له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله
 وحذف اللاحه الياء) أي بعد حذف حركتها المقطرة استتة الا زكريا (قوله ساكن
 متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجزى ففتحة ظاهرة) أي ويرفع
 بفتحة مقطرة على الياء الموحدة فيقال جاء جوارى ياءاً ساكنة وقوله وانما قالوا
 ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاضي علم امرأة وقوله وسأني يانه أي في شرح
 قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضر لانه
 لو أشهر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقطرة على الياء نيابة عن الكسرة
 فيقدر افع مع قوله فاستقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة
 اظهار في مقام الاشعار (قوله واسرا ويل) خبر شبهه وبهذا متعلق بشبهه وفيه
 تقديم جهول المصدر عليه للوزن كذا قال خالده وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة
 لان الظاهر ان شبهه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد
 انما رضى نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد نذكر ثم
 قال والسراويل بالنون والشربا بالسين أي المجمع لغة (قوله لما عرفت الخ)
 أي وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جميع) وهو ما سمي به
 من هذا الجمع (قوله فحق ما اوزنهما) أي فحق اسم الجنس الذي اوزن مفاعيل أو
 مفاعيل وكأنه تفرع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة
 صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أي تمام شبهه بهما بان لا يكون
 الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما اوزنهما أن يمنع من الصرف وان

تنوين جوار ونحوه في
 الرفع والجر متفق عليه نص
 على ذلك الناظم وغيره وما
 ذكره أبو علي من أن
 يونس ومن واقفه ذهبوا
 الى أنه لا يتون ولا تحذف
 ياءه وأيه يجزى بفتحة ظاهرة
 وهم وانما قالوا ذلك في العلم
 وسأني يانه * الثالث
 اذا قلت ضررت بحوار
 فعلامه جزه فتحة مقطرة
 على الياء لانه غير منصرف
 وانما قدرن مع خفة الفتحة
 لانها نابت عن الكسرة
 فاستقلت لنيابتها عن
 المستقل وقد ظهر أن قوله
 كسار انما هو في اللفظ فقط
 دون التقدير لان سار جزه
 بكسرة مقطرة وتنوينه
 تنوين التمسكين لا العوض
 لانه منصرف وقد تقدم
 أول الكتاب (واسرا ويل

فقدت

بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع اعلم ان سراويل

اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة لما عرفت أن بناء
 مفاعيل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع فحق ما اوزنهما أن يمنع من الصرف وان
 فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بان لا تكون ألفه موحدا عن احدي ياءى التمسك ولا كسرة
 مايلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كسرا وانما وجد في مفرد أعجمي
 وهو سراويل لم يمكن الامتنع من الصرف وجه واحد

فقدت منه الجمعية اذا تم شمه بها واسم الاشارة يرجع الى تمام شمه بها وكذا
الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في
الكافية وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه انجمى حمل على موازنه
وقيل عربي جمع سر والهواذ صرف فلا شك اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب
ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيديلا حه لا نكاره
لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وانه في التقدير الخ) أي بقدر أن سراويل
كل جمع سر واله فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسما في وجه آخر في معنى
العبارة (قوله هي به المفرد) أي أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر
بذلك المرادى (قوله ورد أن سر واله لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رد القول بأنه
جمع سر واله تقديره ان تقدير كونه جمعا سر واله لا يستلزم جماع سر واله وانما
يصلح رد القول بأنه جمع سر واله تحقيقا كما حكاه السندوني وغيره وعمارة
السندوني وقيل انه جمع سر واله تقديره أو تحقيقا بناء على سماع سر واله كانه نقل
عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن براد بقوله في
التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من الؤم سر واله) تمامه * فليس يرفق لستعطف
والضمير في عليه للذموم واللؤم الدناءة في الاصل والخصاسة في الفعل زكريا (قوله
مفصوغ) أي من كلام المردين (قوله وذكريا لا يخش) رد لرد ولرد له احتياج الى
رد آخر قاله ويرد هذا القول أي القول بأن سراويل جمع سر واله في التقدير أمران
الخ واصل الاول أنا لا نسلم أن سر واله وان كانت مسهومة مفرد سراويل بل هي
لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سر واله وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير
جمعا فسمي به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو متفق لان الثابت
انما هو نقل الجمع الى العلم كما في مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان
في التقدير جمعا فسمي به المفرد وهذا هو اللائقي في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى
البعض أن الامر الثاني مبنى على تسليم أنه جمع سر واله برمسومة وأن تجميعه
هنا بما لا ينبغي على من لولا ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق
تسليم كونه جمع سر واله ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الامتنع كونه جمع
سر واله لانه المنازع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به يحل اتفاق
فلا يصح منعها تقديره في أنه قد يبحث في الامر الاول بمنع أن سر واله بمعنى سراويل
بل هي معنى قطعة خرقه كما في الرضي وفي الثاني بأن اختصاص المقتل بالاعلام
دون اسماء الاجناس مسلم في النقل الحقيقي دون التقديري الذي كلامنا فيه الا
أن يجب أن معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مر أيضا حقه (قوله اسم
مؤنث) وانما لم تحقه ناء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا

خلافا لمن زعم أن فيه وجهين
الصرف ومنعه والى التفتيه
على ذلك أشار بقوله شبه
اقتضى عموم المنع أي عموم
منع الصرف في جميع
الاستعمال خلافا لمن زعم
غير ذلك ومن الخويين
من زعم أن سراويل عربي
وايه في التقدير جمع سر واله
سمي به المفرد ورد بأن
سر واله لم يسمع وأما قوله
عليه من الؤم سر واله
فمضوع لا حجة فيه وذكر
الاخفش أنه سمع من العرب
من يقول سر واله ويرد هذا
القول أمران أحدهما أن
سر واله لغة في سراويل
لانها بمعناه فليس جمعا لها
كما ذكره في شرح الكافية
والآخر أن النقل لم يثبت
في اسماء الاجناس وانما
ثبت في الاعلام
تأنيثها في الاول قال في
شرح الكافية وينبغي ان
يعلم أن سراويل اسم مؤنث

فلو سمى به مذكر ثم صغر
 لقبيل فيه سرييل غير مصروف
 للتأنيث والتعريف ولولا
 التأنيث لصرف كما يصرف
 شرا حيسل اذا صغر فقبل
 شري حيسل لزوال صيغة
 منتهى التكسير * الثاني
 شذ منصرف ثمان تشبها
 له بجوار نظر الما فيه من
 معنى الجمع وان أنه غير
 عوض في الحقيقة قال في
 شرح الكافية ولقد شبه
 ثمانيا بجوار من قال
 يحدو ثمانى مولعا بالفا حها
 حتى هم من بزفة الارتاج
 والمعروف فيه الصرف لما
 تقدم وقيل هما الغتان
 (وانه سمي أو بالحق
 به فالانصراف منه محقق)
 يعنى أن ماسمى به من مثال
 مفاعل أو مفاعل فحقه
 منع الصرف سواء كان
 متقولا من جمع محقق
 كسا جدا اسم رجل أو ما
 لحقه من لفظ أعجمى
 مثل سراويل وشرا حيل
 أو لفظ ارتجل للعلمية مثل
 هوازن قال الشاعر وخواله
 في منع صرفه ما فيه من
 الصيغة مع أصالة الجمعية

معنوا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سأتى في قول المصنف
 واختمت بالتأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسبن
 (قوله سرييل) أصله سريويل فقبلت الواواء لاجتماعها مع الياء وسبق
 احدهما بالسكون (قوله للتأنيث) أى السكون اللفظ مؤنثا وشعا كز ينب (قوله
 لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يتخالفها في المنع بخلاف الاول (قوله
 يحدو ثمانى الخ) الحد وسوق الأيسل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من
 الضمير في يحدو من أولع بالشيء أغرى به والفا ح بفتح اللام ماء الفحل وأما
 بكسرها فجمع الفحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادها هنا والزينة بفتح الزاى
 المبلة والأرتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحها على الماء والمعنى من
 شدة طربهم من الحدوه من يميل عن الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ
 أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى (قوله وشرا حيل) مقتضى
 سببا قه أنه اسم جنس مثل سراويل لاعلم ولويد كرفى القاموس الأنة علم قدسبر
 (قوله أولفظ) هكذا في النسخ بالجر عطف على لفظ الاول أو على جمع قال البعض
 والصواب النصب عطف على متقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لأن
 الثاني منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب في غير محله لا مكان تصح
 عبارة الشارح يجعل قوله أو ما لحقه عطف على متقولا وجعل من فيه تبعية
 لأصله النقل وجعل قوله أولفظ عطف على لفظ الاول والمعنى أو كان ماسمى به من
 مثال مفاعل أو مفاعل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أولفظ ارتجل
 للعلمية ويرجع هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخل فيما لحق بالجمع
 فيكون مما شمله قول المصنف وان سمي أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ
 عطف على متقولا فإنه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فيمنافى تصدير
 الشارح العبارة بالعناية بفض على هذا التحقيق والله ولى العناية * ثم لا بد من
 كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا ثلاثيا في ما أسلفه الشارح من أن هذا
 الوزن لا يكون في العرمة الا جمعا أو متقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم
 حينئذ في قوله من لفظ أعجمى لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمى
 اسم الجنس المفرد الاعجمى (قوله مثل هوازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي
 نسخ أخرى مثل كساجم يشين منجمة ثم حرم واعترض عليها بأن كساجم بضم
 الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر
 مقنوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة في منع صرفه) أى ماسمى به من
 ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الاولى قاصرة على
 ماسمى به من الجمع كساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشرا حيسل ولا نحو

أو قيام العلمية مقامها فلوطراً تنكبرها انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول اه قال المرادى قلت
 مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التثنية لشبههم بأصله ومذهب المبرد صفة لذهاب الجمعية وعن الأخفش
 القولان والصحيح قول سيبويه لانهم (فون) منعوا سراويل من الصرف وهو تنكرة وليس جمعاً
 على الصحيح اه (والعلم المنع

صرفة مركباً * تركيب
 خرج نحو معد يكربا) قد
 تقدم ان مالا ينصرف على
 ضربين أحدهما مالا ينصرف
 في تعريف ولا تنكبر
 والثاني مالا ينصرف في
 التعريف وينصرف في
 التنكير وقد فرغ من
 الكلام على الضرب الأول
 وهذا شروع في الثاني وهو
 سبعة أقسام كما ترى الأول
 المركب تركيب المزوج نحو
 بعلمك وحضر موت
 ومعد يكرب لاجتماع
 فرعية المعنى بالعلمية
 وفرعية اللفظ بالتركيب
 والمراد بتركيب المزوج
 أن يجعل الاسمان اسماً
 واحداً لا يضاف ولا
 باسناد بل ينزل بحجزه من
 الصدر منزلة ناء التأنيت
 ولذلك التزم فيه فتح آخر
 الصدر الا اذا كان معتلاً
 فانه يسكن نحو معد يكرب
 لان ثقل التركيب أشد
 من ثقل التأنيت فجعلوا
 لمزيد الثقل مزيد تخفيف

هو وزن وكشاجم ولعل العلمية في هذين التسمين ما قاله البعض من وجود صفة
 منتهى الجمع قبل العلة وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أي أو ما فيه من
 الصيغة مع قيام علمية مقام جمعيتها التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل
 الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو
 ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي
 خالفت الجمعية ثم الت بالاختلاف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد
 لتعليل المبرد انصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول المحذوف بفسره
 المذكور بالزوم أي قصد العلم المنصرف فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله
 مركباً تركيب مخرج) أي غير عددي وغير نحو موبويه كما يؤخذ من قوله نحو
 معد يكربا على ما يأتي (قوله مالا ينصرف في تعريف ولا تنكبر) هو ما احدى
 علمته الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعله واحدة وهو اثنان (قوله والثاني مالا
 ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علمته العلمية (قوله بل ينزل بحجزه الخ) التعريف
 للمركب المزجي المعرب فلا اعتراض بأن المركب العددي والمختمومويه والمركب
 من الاحوال والظروف مركبات مخرجة مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده
 شيخنا السيد (قوله منزلة ناء التأنيت) أي أن الاعراب على الحجز وما قبله
 ملازم للحالة واحدة وهي الفتح الا في نحو معد يكرب كما سيذكره الشارح (قوله
 ولذلك) أي للتزويل المذكور وقوله فانه يسكن أي يبقى على سكونه (قوله بأن
 سكنوا) الباء اسمية متممة بحجزه تخفيفاً أو تصويرية للجعل المذكور وقوله
 ونحوه كقالي فلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أي الباء (قوله وقد يضاف أول
 جزأى المركب) أي المزجي سواء كان آخر صدره ياء أو لا فالله المذكورى سكنه
 بعد الاضافة لا يسمى مركباً مخرجياً لان الاضافة في المخرجي قد سمته مخرجياً
 باعتبار حالته الاخرى اعنى حاله مخرجه (واعلم) أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية
 لان بكامته لا ليس اسمها شيئاً ضيف اليه جعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية
 بل هو بمنزلة الرأ من جعفر فلا فرق في المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا
 التنبه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضامين كالشيء الواحد
 ولا ينافيه حصول هذه انفاءة بالمزج لان فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضاً (قوله
 فيسبب سكون الخ) أي في الاحوال الثلاثة وقيل تنفتح في النصب وتنسكن في

بأن سكنوا ياء معد يكرب ونحوه
 وان كان مثلها قبل ناء التأنيت فيفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول جزأى المركب الى ثانيهما فيسبب سكون
 ياء معد يكرب ونحوه

في النصب مع الافراد تشبها بالالف فالتر في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائز في الافراد ويعامل الجزء الثاني معاملة لو كان منفردا فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثرا متعصفا كهرمض من رام هرمض لان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجرب بالفتح وهو يعرب الاول بما تقتضيه العوازل نحو جوارم هرمض ورأيت رام هرمض ومررت برام هرمض ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موثا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك يعرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرح حينئذ فيقول في الاضافة هذا معديكرب فيجعله مؤثرا وقد بينا معاملة الفتح ما يعمل الاول فيسكن تشبها بخمسة عشر وانكسر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الانثبات وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم

الرفع والجر (قوله تشبها بياء درديس) أي بجماع أن كلام من البياء من وسط وان كان درديس كلمة تحقيا ومعديكرب كلمة تنزلا ودرديس اسم للاداهية والبعوز القانية وخزرة للعب قوله في القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه البياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن الهوي وأقره وقوله مع الافراد أي عدم التركيب بقوله * ولان واش باليمامة داره * وقوله تشبها بالالف أي في نحو الفتى بجماع أن كلا حرف عمله وقوله ما كان جائز في الافراد معني جوازه في الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح وأن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معني جوازه في الافراد أن اللفظ في حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملة أي معاملة نفسه في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالعرفه سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أي كرى باحثئذ أي حين اذ يضيف اليه معدي قال الخبيصي من قد ذكر باسما للكرب به منع صرفه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدره كما وقلا في بعلمك وقال قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دما ميسني (قوله فيجعله مؤثرا) لوقال كان الناظم يجعله مؤثرا اسكان أولى لان جعله مؤثرا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب سابقه (قوله تشبها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعني تشبها للنوع المتكلم فيسكن وهذا النوع منه هو العرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبني فلا ينافي كلامه أن التركيب العدي من المزجي (قوله وقد نقلها الانثبات) جمع ثبت بفتح المثناة (١) وسكون الواحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معديكرب الخ) فيه أن المثال لا يخص اه سم وأجاب شيخنا بان الناظم كثيرا ما يستغنى بالتشبهل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخص معناه أنه ليس نصا في التخصص فلا ينافي أنه ارجح فيه تفرقة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه ميسني) أي على الكسر أما البناء فلأن وياه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله لا يدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه

تشبها بالالف في الاول أخرج بقوله معديكرب ما اخترت بويه لانه مبني على الاشهر ويجوز أن يكون لجرءا التمثل وكلامه على عمومه الا لا يدخل على لغة من يعربه (١) قوله وسكون الواحدة الخ الا قيس فيها الفتح وقد تسكن كما في شرح القاموس اه

والا لبناء على الكسبر وأما الجرحى فحوز اعرا به اعرا ملا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الآن يستند الى سماع والام يقبل لان القياس البناء لاختسلاط الاسم بالصوت وسيرورتها اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أى ذكر المختوم بوجه عاقبه من اللغات بعضها فى المتن وبعضها فى الشرح أى فلا حاجة الى استقصائهم هنا حتى يراد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بوجه (قوله شفر بغير) يعنى بمجتمعة مقنونة فيها مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شفر بغير أى متفرقين من أشعر فى البلاد بعدد و بغير النجم سقط لانهم يتفرقون تباعدا بعضهم عن بعض وسقطوا فى الاماكن التى تفرقوا اليها أفاده الدما ميني وهذا المثال والمثال الثانى لما ركب من الاحوال وأما المثال فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت حذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى وحوزوا أن يكون الجار المتدرى الى وأن لا يتدر جارا أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يا تينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب النظر فان قصدا للتخفيف ولو أضفت قلت صباح مساء لحاز أى مباحا متبنا بمساء اه شرح الشذور ونظا هره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفى الرضى أنه افاء لان الفاء للتعميق فتفيد العموم اذا المعنى بأتينا صباحا مساء عقبه بلا فصل الى الملا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المسكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب النظر فان بس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كحال قبل التسمية به فان التركيب والبناء وجه واحد وهذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور فى قوله وزال التركيب وفى قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والهموفى فعليه الاثبات (قوله كذلك حاوى) أى علم حاوى زائدى فعلانا ^{فائدة} قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألقه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذال التى هى عين حرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائده ثلثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعربة عليه وأما ذان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد قلته سم (قوله كعطفان) يفتح العين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها ترمج (قوله وكصهان) يفتح الهمزة وكسرها ويضع البناء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل الشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وأصبه اسم فرس كذا

ولا يرد على لغة من بناء لان باب الصرف انما وضع للعربات وقد تقدم ذكره فى باب العلم * الثانى احتز بقوله تركيب خرج عن تركيبى الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما فى باب العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فتحكم البناء عند البصريين وأجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسأنى فى بابه فان سمي بدفقيه ثلاثة أوجه أن يقر على حاله وأن يعرب اعرا ملا ينصرف وان يضاف صدره الى عجزه واما تركيب الاحوال والظروف نحو شفر بغير وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذار أى سيدويه ومثيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذلك الشاوى زائدى فعلانا * كعطفان وكصهانا) يعنى أن زائدى فعلانا بمنعان مع العلية فى وزن فعلاون فى غيره نحو حمدان وعثمان ومجمران وعطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل

* (تنبیهاث) * الاول علامت زبادة الاف والنون سقطوهما في بعض التصاريف كسقوطهما في زردنسيان وكفران الى ذبي وكفران كانا فيما لا يتصرف فعلا لانهما الزبادة ان يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فك اعتبار ان ان قدرت (٢٦٥) أصالة التضعيف فالاف والنون

زادتان وان قدرت زبادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلا ان وحكمه أن لا يتصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره ما هاج حسان رسوم المدام * ومظعن الحى ومبني الخيام * وان جعل من الحسن فوزنه فعلا وحكمه أن يتصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لسكون زبادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعلا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثاني اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف أعطاء للبديل حكم المبدل مثال ذلك أصيلا فان أصله أسيلان فلوسمى به منع ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف

في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها السبها من أى الاجناد لانهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهزلة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلا الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الاف والنون وأصاها هما فيسبويه والخليل بمنعان الصرف لخوافا لا أكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا يتصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستعمل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أى أصالة ما حصل له التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم أن تصرف عفان قال ان هجوته أى لانه حينئذ من العفونة لان مدحته أى لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلا الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غيرناض كلابحفي ودعواه أن الكلام فيما لا يتصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخبر في الصرف وعدمه نظر الالاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سياتي في رمان من الخلاق لان فيه وجد المرجح لاحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام في الأعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الاولى بأن المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحى وبابه فعدم مصباح (قوله لان فعلا في النبات أكثر) أى من فعلا بالضم (قوله مرمنة) كذا ينحط الشارح وفي بعض النسخ مرمنة والعنى كثره الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالفتح هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للاطرائى اه سم أى في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلا) تصغير أصبل على غير قياس اه تصريح واصيل العشى كما في القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لا يبدل من أصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام في العلم (قوله

بمعك أصيلا ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت بعزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبهاها بالزائدة حوسنان ويان والصح صرف ذلك

(كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشترط منع العار كونه ارتقي * فوق الثلاث أو بجزء أو سقر * أوز يد اسم امرأة لانهم
ذكر * وجهان في العادم تدكيرا (٢٦١) سبق * وعجمة كهند والمفع أحق) بمما يمنع الصرف اجتماع

العلمية والتأنيث بالتاء
لفظا أو تقييدا أما لفظا
فخوفا طامة وانما لم يصرفه
لوجود العلمية في معناه ولزوم
علامة التأنيث في لفظه
فان العلم المؤنث لا تقارقه
العلامة فالتاء فيه بمنزلة
الالف في حبيلى وصغراء
فأثرت في منع الصرف
بخلافها في الصفة وقواما
تقديرافى المؤنث السمي
في الحال كسعادوز ينف
أوفى الاصل كعناق اسم
رجل أقاموا في ذلك كاه تقدير
التاء بمقام ظهورها اذا
عرفت ذلك فاقونث بالتاء
لفظا مخذوع من الصرف
مطلقا أى سواء كان مؤنثا
في المعنى أم لازئا دعلى
ثلاثة أحرف أم لاساكن
الوسط أم لا الى غير ذلك مما
سيأتى نحو عاتشة وطلحة
وهبة وأما المؤنث المعنوى
فشرط تحتم منعه من
لصرف أن يكون زائدا على
ثلاثة أحرف نحو روز ينف
وسع مادان الرابع ينف
منزلة تاء التأنيث أو محرك
الوسط كسقر واطى لان

كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى أبى هريرة وأبى ثعلبة سم
(قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر (قوله وشترط منع العار) أى المؤنث العارى
من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لان الاسم
لا يرتقى فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا فى
الشاطبى (قوله أو بجزء) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقرا أو يزيد عطفان على
جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمستوع كونه فى
معرض التقسيم وفى العادم خبر ويؤيد كبريا مفعول العادم وسبق جملة فى محل نصب
نعت تدكيرا وعجمة عطف على تدكيرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الأأن
يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله فى معناه) أى فيه باعتبار وشرحه اعناه
المختص فبمعنى مساحتة (قوله ولزوم علامة التأنيث فى لفظه) اعترضه سم بأنه
مضاف لما تقدم من الفرق بين أف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالنوع
دون الثانية بأن الأولى لازمة لها فى فيه دون الثانية وأوجب بأن الاف لازمة
مطابقا أى فى العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم فى العلم وكلامنا
الآن فى العلم (قوله بخلافها فى الصفة) أى بخلاف التاء حالة كونها فى الصفة
كثانئة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها الا انها فى حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة
تقترن بها تصريح (قوله فى المؤنث السمي) من إضافة الوصف الى مرفوعه أى
المؤنث سمناه وقول البعض أى السمي يدلان الكلام فى اللفظ غفله ناشئة عن توهم
أن السمي صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله فى الحال كسعادوز ينف
أوفى الاصل الخ فلان تسمى من العاقبين (قوله وهبة) أى علمها (قوله وأما المؤنث
المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والافالتأنيث مطلقا راجع لفظ كانه تقدم
لان علامته المفعولة أو المندثرة لفظية اه يس وأراد باللفظية أولا الظاهرة
وثانيا الاعمال فلانما فوض ومعنى كون المندثرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد
المؤنث المعنوى من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام
لرابعه) لان الاسم بالحركة خرج من أعدل الاسماء وهو الثلاثى الساكن الوسط
فصار كالأربعى فى الثقل ولانها فى النسب كالحرف الخامس فلونسبت الى جزئى
اقلت جزئى بخلاف الاف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب
واو اتقول فى النسب الى حبيلى وحملوى كاسمياتى دنوشرى (قوله اسمى
بلدين) ينبغى أن يقول اسمى بلدين ليكون جور وماه مما سخن فيه وأما اذا جعلنا

الحركة قامت مقام الرابع خذ لافلا فى الانبارى فانه جعله ذوا جهين وما ذكره فى البسيط من أن سقرا ممنوع
الصرف باتفاق ليس كذلك أو بجمعا بجزء وماه اسمى بلدين لان العجمة لما اضممت الى التأنيث والعلمية
تحتم المنع

وان كانت الهمزة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنالم تؤثر منع الصرف وانما أثرت شحيم المنع وتحتي بعضهم فيه خلافا
 فقيل انه كهندي جواز الوجهين أو منه قولاً من مذكر نخوز يد اذ اسمي به امرأة لانه حصل بقله الى التانيث
 نقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمرو الجرمي والمبرد الى أنه ذو وجهين
 واختلف الثقل عن يونس وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى أن الثلاثي الساكن
 الوسط اذالم يكن أعجميا ولا منقولاً من مذكر كهندي وصدق (٢٦٤) يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع

أحق فن صرفه نظرا الى
 خفة السكون وانها قاومت
 أحد السيبين ومن منع نظرا
 الى وجود السيبين ولم يعتبر
 الخفة وقد جمع بينهما
 الشاعر في قوله
 لم تلتفع بفضل مترها
 دعولم تسوق دعد في الغلب
 * (تبيهات) * الاول
 ما ذكره من أن المنع أحق
 هو مذهب الجمهور وقال
 أبو علي "الصرف أفصح قال
 ابن هشام وهو غلط جلي"
 وذهب الزجاج قبل والاخش
 الى أنه يحتم المنع قال الزجاج
 لان السكون لا يغير حكا
 أوجه اجتماع عتس
 تمنعان الصرف وذهب
 الفراء الى أن ما كان اسم
 بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد
 لانهم لا يرددون اسم البلدة
 على غيرها فلم يكثر في الكلام
 بخلاف هند * الثاني

اسمي بلدين كنامذ كرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا
 من مذ كراخ) لي ههنا بحث وهو أنه كيف يحتم منع نخوز يد اذ اسمي به مؤنث
 عند سيبويه والجمهور ولا يحتم عندهم منع نحو هتد مع عرض تانيث الاوّل
 وأساله تانيث التانيث ومع استهواهما في عدد الحروف وفي الهيمته وهلاجاز
 الوجهان في الاول كالثاني أو يحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب
 عيسى بن عمرو الجرمي والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلبوا بقوله تعالى
 اهبطوا بصراع قوله وقال ادخلوا اصرفان مصرفي الاصل اسم مذكر وهو ابن نوح
 ثم نقل وجعل علماء على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لانسلم
 عليه المنصرف سلطنا سكن لانسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المسكان
 دمايني (قوله كهندي وصدق) مثلهما ابنت وأخت على مؤنث كما سيأتي (قوله والمنع
 أحق) أي لوجز السيبين (قوله لم تلتفع الخ) يعني أنها ليست من المدوحتي يكون
 لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لتقاومة الخفة أحد
 السيبين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع اليه بأني سبب فدعوى ابن هشام أنه
 غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي لا يقعون
 فيه الا شتران اللفظي أي غالباً بخلاف أسماء الاناسي فانهم يوقعونه فيها كثيرا
 فاحتاجت الى التحقيف وانما قلنا أي غالباً لانهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله
 أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلت الواو الالف التحركها وانفتاح ما قبلها
 (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يدوان كان ثنائيا لفظا
 فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط أصله يدى بالاسكان كما في الصحاح ذكر يا (قوله
 نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي
 في التصغير (قوله انصرف) قال الاسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جواز اخيوز
 المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويسبقه من كلام الشارح أن ياء التصغير لم

لا فرق في ذلك بين مسكونه أو سمي كهندي وأعرض بعد التسمية
 كفتح أو الاعلال كدار * الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت امرأة سيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز
 في هندی كرهت سيبويه هذا النظم وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب
 البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هتد يد يحتم منعها لظهور التاء نحو وهنديه
 ويديه فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألقاطه سمعوا انصرف * الخامس اذ اسمي مذكر نحو ثبوت مجرد من التاء
 فان كان ثلاثيا صرف

يعدتوا

يعتدوا بها في تصديره وابعائها والا كان محتتم المنع اتفاقا (قوله مطا) أي تحرك
 وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أم عجميا أولا
 واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم يكتبوا هنا بحر بل الوسط لان
 حكمه حكم الزادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معني
 التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا من فاحتمل جواز التقوية معني التأنيث
 بأقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام
 التاء أقوى من تحريك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط
 في التمهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكيرا نقرديه محققا أو مقدر
 وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العملية في المذكر
 قال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكيرا نقرديه محققا كدلال علم مذكرا مثولا من
 مؤنث لانه في الاصل مصدر أم مقدر كما حاض علم مذكرا سبق التذكير تقدير
 اذا المعنى شخص حاض بدل اسم انهم اذا صغروه لم يتأولوا التاء وقال الكوفيون اذا
 سمي نحو حاض مذكرا لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حاض لم يدخله التاء
 لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا نحو
 حاض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حاضة ومرضعة واحترز
 المصنف بقوله انقرديه من نحو طلوم علم مذكرا منقول من مؤنث فهو ممنوع من
 الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل طلوم
 وامرأة طلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به منذ كان احتياج
 تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكرا لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز
 تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العملية في المذكر كذراع علم
 مذكرا فهو في الاصل مؤنث لكن غلب في اعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا
 ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقدير أي تقدير كائنا
 كاللفظ وبجزمه بأن يكون الحذف قياسا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها
 قياسا ومنه مثل تخفيف شمال واحترز به مما هو على غير قياس كيم في آيم فليس
 المحذوف من هذا كاللفظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر
 بجزمه الملقوب به أمأولا فلا يقد ينطق به وأمأنا فلا حركة الهمزة مشهورة
 ولهذا اقل كاللفظ واحترز به عن نحو كفت فانها التانيث مقدرة فيه بدليل
 ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكرا فلا يلقبها وليس
 في اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضيع) أي الاثني ونقال للذكري شعبان
 وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل بينت وأخت الخ) * فاندتان *
 الأولى قال الدماميني لو سمي مذكرا سمي هو اسم مؤنث على لغة وصفة مؤنث على لغة

مطلقا خ لافا التاء
 وتغلب اذ ذهب الى أنه
 لا يصرف سواء تحرك
 وسطه نحو فذأم سكن نحو
 حرب ولان حروف في
 المتحرك الوسط وان كان
 زائدا على الثلاثة لفظا نحو
 سعادا وتقديرا كاللفظ نحو
 حليل مخفف جبال اسم
 للضيع بالنقل ممنوع من
 الصرف * السادس اذا
 سمي رجل بينت أو أخت
 صرف عند سيبويه وأكث
 النحو بين لانه قد بينت
 الكلمة عليها وسكن
 ما قبلها

فأشبهت تاء جبت وسحبت قال ابن السراج ومن أحبا بنامن قالان تاء بنت وأخت للتأنيث وان كان الاسم مبنيا عليها فإفعمه ونهـم الصرف في المعرفة ونقله بعضهم (٣٦٤) عن الفراء قلت وقياس قول

نحو جنوب وديور وشمال بفتح أوله وإنما عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات حرت على الريح وهي مؤنثة ففيه وجهان المنكر بنب والصرف كتاب حائض اه الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القمائل والارضين والسكام ومنعه مبنيا على المعنى فان كان أبأ وحيا أو مكانا أو قضا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كفة أو سورة لم يصرف وقد يعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس عليين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تدكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني والطلاقهـم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمفع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وذيولان وقوله وقد يعين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو في ما لم تقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا يتجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقد يعين اعتبار الحرف ككتاب (قوله فأشبهت تاء جبت وسحبت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الاصل اسم للصبغ ثم استعمل في كل ما بعد من دون الله عز وجل والسحبت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أي قوله ان بنتا وأختا إذا سمى بهـ مار رجل يصرفان كما في زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سملانها حينئذ كهنند وفي عبارة الشارح ركا كظاهرة وكان ينبغي أن يقول انما إذا سمى بهـ ما مؤنث كناعلى الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهـ ما نسبت لتأنيث أماعلى أن تاءهـ ما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العملية (قوله وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والجمعي الوضع والتعريف) انما اقتسمه لفظية فلنست على معنى حرف كما سلف أي الجمعي وضعه وتعر يفه وقوله مع زيد حال من الضمير في الجمعي وغير هذا لا يتخلو عن شئ والمراد الزيادة على الثلاث بغير تاء التصغير كما سلف أي وانما لم يتم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف الجمعي بغيره كعلامة التأنيث عن التثنية مجرد تحرك الوسط الذي هو متوضف وهذأ أو هـ مما ذكره البعض (قوله من الاضاح) أي الموضوعات (قوله أي يكون علما في التهم) وان نقلته العرب الى عليه أخرى كان سميت باسمه لغيره شخصا آخر (قوله ككجام) الجيم وضعه العجم اسم جنس لالة التي تتجعل في فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما في التماموس

سيبويه انه اذا سمى بهما بمؤنث أن يكون على الوجهين أي هند * السامع كان الاول أن يقول بتأنيث قوله هـ فان مذهب سيبويه والبصر بين أن علامة التأنيث التاء والهاء يبدل عندهم نهـا في الوتف وقد يعبر بالتاء في باب التأنيث فتقال علامة التأنيث تاء أو الف وكأنه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل * الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العمار العارى من التاء انقطا والالهام مؤنث بغير الالف الا وفيه التاء امام لفظة أو ومقدرة (والجمعي الوضع والتعريف مع * زيد على التثنية صرفه امتنع) أي مما لا يصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الجمعية لكن بشرطين أن يكون جمعي التعريف أي يكون علما في التهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم

واسمعيلى واجتى فان كان الاسم جمعي الوضع غير جمعي التعريف انصرف كما جام اذا سمى بهـ رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعه الجهم له فأخلق بالامثلة العربية ومذهب قوم منهم السلوليين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك وغيره

وغره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء هو (قوله الى
العلمية ابتداء) بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار)
بضم الموحدة وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولن يتخزن
البضائع للغلاء وجهه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم
أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية (قوله الحيمه على أصل ما تبنى الخ)
أضافة أصل الى ما على معنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب
يراعون في كلامهم التحفيف وأما الأحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة لان العجم
يراعون في كلامهم الطول (قوله تخويج و نوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن لوسط
أعجمي مذكرا أما المؤنث كما هو موجود فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث وإنما لم
يعز في نوح و لوط الوجهان كما جاز في هندود عدم أن كلا وجد فيه سببان لان
التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع ساكن الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام
(و اعلم) أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الاستة محمد
وشعيب وصالح وهود ونوح و لوط خلقه الاخيرين وكون الاربعة الاول عرسية وقيل
هو دكنوح لان سيديويه قرينه معه فو أعجمي وصرفه للثفة ويؤيده ما يقال من أن
العرب من ولده اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهو دقبل اسمعيل وكان كنوح
كذا في الجاهلي قال العصام ويرد على الحصري الستة شيت وعزير وقال البضاوي
تتوين عزير بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي اه واستشكاه ابن
قاسم بأن ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهم ما يوجب جوازهما
فكيف يكون أحدهما شيا على أنه عربي والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع
لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بأنه يكفي في تخريج القراءة
الطائفة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد فرئ تترى بالتنوين
على أن الاف لا الحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع هما
والماء على أنه أعجمي ليست للتصغير لان الظاهر أن الكامة وضعت عليها في لغة
العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولا ثم الوكانت
للتصغير لم تؤثر عجمية منع الصرف المسمى أن الاعجمي اذا كان رباعيا ياء
التصغيرا صرف ولم يعتمد الياء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد
بالداء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة وائفاء الفوقية اسم قلعة فهو
مؤنث فيشكل على ما ساق ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثي الساكن
الوسط تختم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الآن يقال اعتبار التأنيث فيه غير
متعين لجوارز اداة المسكان يس (قوله ولك) فمره شيننا والبعض بما في القاموس
من أنه جلاء يتكلم به وهو غير مناسب لان الكلام في العلم والمثبهذا المعنى اسم

الى العلمية ابتداء كبندار
وهو لا يشترطون أن يكون
الاسم علما في لغة العجم وكذا
ينصرف العلم في العجمة اذا لم
يزد على الثلاثة بأن يكون
على ثلاثة أحرف لضعف
فرعية اللفظ فيه لمجيئه على
أصل ما تبنى عليه الأحاد
العربية ولا فرق في ذلك
بين الساكن لوسط نحو
نوح و لوط والمتحرك نحو
شتر ولسك قال في شرح
الكافية أولا واحدا في
لغة جميع العرب ولا التفات
الى من جعله ذا وجهين مع
السكون ومختم المنع مع
الحركة

لان الحجة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة وقال ومن سرح بالغناء عجمة الثلاثي مطلقا السترافي
 وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منصرف العجبي الثلاثي جائزا لوجد في بعض
 الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية اه قلت الذي (٢٦٦) جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى

جنيس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح الباب أن الملك بفتح اللام والميم هو
 ابن متوشلخ بن فوح والامر عليه ظاهر (قوله لان الحجة سبب ضعيف) علة لقوله
 ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحرك (قوله جائزا) المراد
 بالجواز ما قابل الامتناع في صدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لوجد في بعض
 الشواذ المناسبت لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه منفتح المنع أن
 يقول لوجد في بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن
 يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو في بعض
 الشواذ فقطن (قوله ويتحصل) أي من كلام النخاعة لا بما تقدم اذ القول
 الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أي وجوبا بالغاير الثاني (قوله
 مصدر زاد زيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد زيد الخ (قوله عرقوه من
 حروف الذلاقة) أعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من
 وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فدلزم من وجود الخلق في الحماشي
 أو الرابحي وجود الحجة ولا يلزم من عدم الخلق فيما ذكر عدم الحجة فلا يرد أن يوسف
 أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن
 ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف
 الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم تقل معجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن
 الغفلة عن حكم العلامة تقدير (قوله فان كان في الرابحي السين) أي ما ذكر من
 عجمة الرابحي العارضي عن حروف الذلاقة اذ لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله
 نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط
 ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجر موق (قوله نحو فح وجق) الاول بقاف
 مقصور نحو جيم مشوية بالسين ساكنة لغوية تركية بمعنى اهر ب ومعنى كم الاستفهامية
 وأما بكسر القاف بمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج
 وقال في اقاموس الحقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر
 قبح و يؤخذ من صديق شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بفتح وحق التركيبتين
 وحينئذ يدعى الشارح أن كلامه في الاسماء وحق ليس في اللغة التركية اسمها
 اللهم الا أن يراد بالاسماء مطلق الكلامات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد
 واللام المحجن وجمعه صولجانة قاموس ومثله الحص والصنجة (قوله نحو اسكرجة)

ابن عمرو وتبعه ابن قتيبة
 والحرجاني ويتحصل في
 ثلاثي ثلاثة أقوال * أحدها
 ان الحجة لا أثر لها فيه مطلقا
 وهو الصحيح * الثاني أن ما
 يتحرك وسطه لا ينصرف
 وفيما سكن وسطه وجهان
 * الثالث أن ما يتحرك
 وسطه لا ينصرف وما سكن
 وسطه ينصرف وبه جزم ابن
 الجاحب * (تنبيهات) *
 الاول قوله زيد هو مصدر
 زاد زيد زيدا وزيادة
 وزيدان * الثاني المراد
 بالعجبي ما نقل من لسان
 غير العرب ولا يخص بلغة
 الفرس * الثالث اذا كان
 الاعجمي رباعيا وأحد
 بحروفه ياء التصغير انصرف
 ولا يمتد بالياء * الرابع
 تعرف عجمة الاسم بوجوه
 أحدها نقل الائمة ثانياها
 خروجها عن أوزان الاسماء
 العربية نحو ابراهيم ثلثا
 عسروه من حروف الذلاقة
 وهو خماشي أو رباعي فان
 كان في الرابحي السين فقد
 يكون عربيا نحو عسجد
 وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بقل
 رابعها أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو فح وجق والصاد
 والجيم نحو صولجان والسكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعية الراء

قال

وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بقل

رابعها أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو فح وجق والصاد
 والجيم نحو صولجان والسكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعية الراء

قال البعض يسكون السين وقم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه
وانظر ما حركه الهمزة (قوله والراء بعد الدال) أى وكالراء بعد الدال ولو قال
والراء للدال أى وتعبية الراء للدال لكان أخضر وقيدى الهم مع تبعية الراء
للدال يكون فى آخر الكلمة وقوله تخوم همدن قال بس وقد تبدل زانه سندا (قوله
كذلك ذووزن) أى علم ذووزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لتكون احدهما
بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع الاول الى الثانى لان الاصل فى الوصف الافراد
(قوله كأحد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله
الاقى نادر) أى فى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والتعجب عليه والعطف
يقضى الغائبة وقوله كصيغة الماضى الخ تمثيل للمختص وعطف عليه وقوله وما سوى
الخ وقوله سلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو همزة وصل) وحكم
همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله
فالتحق بنظائره من الاسماء فتحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم
كاعتدافان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يعد عن
أصله فلم يستحق الخروج عما هو له نصريح (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل
وبفعل) أى لان هذه من الغالب كالجمل مما يأتى اه سم ومثال ما سواها يدير حرج
ويستخرج (قوله وما سلمت الخ) احترز بالسلامة عن التغيير كدوقيل وسى يأتى
وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل)
أماما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس
من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر نصريح (قوله والثلاثى) أى
وغير الثلاثى لان ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى سم (قوله تخو انطلق
وخرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثى (قوله مجردين عن الضمير)
اذ لو اقتربا به لكانا من المحكى لان المنوع الصرف لان العلم حقيقة منقول من
ملا من الفعل وحده لكان هذا القيد لا يخص هذين المتأخرين كالاتى (قوله
فيه هذا انطلق) بقطع الهمزة لما صر (قوله وهكذا) أى كالذكور من صيغة
المتبني المتفتح ببناء المطاوعة وغيره مما صر وقوله المبنية أى الموضوع (قوله
والاحترز بالنادر من تخود نسل) أى من خروج وزن تخود نسل بصيغة الماضى
الجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدوية أى شبيهة بان
عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لحزرة وقوله لظائر فدئل وينجلب
وتبشر أسماء أحناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا
ل سم وفى التوضيح ما يؤيده وينجلب بجمع بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح المياء
سمر الشين مشددة كفى سم وغيره وصدر فى القاموس بضم الباء الموحدة اسم

لنون أول كلمة تخو بجمع
والراء بعد الدال نحو
مهندز (كذلك ذووزن
يخص الفاعل * أو غالب
كأحد ويعلى) أى مما يمنع
الصرف مع العلامة وزن
الفعل بشرط أن يكون
مختصا به أو غالبا فيه والمراد
بالمختص ما لا يوجد فى غير
فعل الاق نادر أو علم أو
أعجمى كصيغة الماضى
المتفتح ببناء المطاوعة كعلم
أو همزة وصل كأنطلق
وما سوى أفعل ونفعل
وتفعل وبفعل من أوزان
المضارع وما سلمت صيغته
من مصوغ المالم يسم فاعله
وبناء فعل وما صيغ للامر
من غير فاعل والثلاثى نحو
انطلق وخرج فاذا سمى
بهم مجردين عن الضمير
قيل هذا أذلق وخرج
ورأيت أذلق وخرج
ومررت انطلق وخرج
وهكذا كل وزن من الأوزان
المبنية على أنها تختص
بالفعل والاحترز بالنادر
من تخود نسل لدوية
وينجلب لحزرة وتبشر
لظائر وبالعلم

فمن نحو خضم بالمجتهدين
 لرجل وشعر نفسرس
 وبالا عجمي من بقم
 واستبرق فلا يمنع وجدان
 هذه الاسماء اختصاص
 أوزانها بالفعل لان النادر
 والعجبي لاحكم لهما ولان
 العلم منقـول من فعل
 فلا اختصاص باق والمراد
 بالغالب ما كان الفعل
 به أولى امالك اكثر منه كما تم
 واصبح وألم فان أوزانها
 تقل في الاسم وتكثر في
 الامر من الثلاثي واما لان
 أوله زيادة تدل على معنى في
 الفعل دون الاسم كأفعل
 وأكـاب فان نظائرهما
 تكثر في الاسماء والافعال
 لكن الهمزة من أفعل
 وأفعل تدل على معنى في
 الفعل نحو أذهب وأكتب
 ولا تدل على معنى في الاسم
 فكان المفتوح بأحدهما
 من الافعال أصلا للمفتوح
 بأحدهما من الاسماء
 وقد يجتمع الامران نحو
 يرمع وتضرب فانهما كما تم
 في كونه على وزن يكثر في
 في الافعال ويقل في الاسماء
 وكأفعل في كونه مفتوحا
 كما يدل على معنى في الفعل
 دون الاسم * (تنبهات) *
 الاول قد اتضح بما ذكر

حكي فقها (قوله من نحو خضم) يفتح الحاء المعجمة وتشديد الصاد المعجمة مفتوحة كما
 في القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم يفتح الواو وتشديد القاف مفتوحة
 صبيح معروف وهو العندم والاستبرق الدسياج الخلف (قوله اما لكثرة فيه) يرد
 عليه أن وزن فاعل يفتح العين كضارب وقائل أكثر في الأفعال مع أن ماعلى وزنه من
 الاسماء تخالف بالفتح مصروف إلا أن يكون أولها شاء على أن الغالب أن أكثرية
 الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كما تم) بكسر
 الهمزة والميم وسكون الميم وبالذال المهملة واصبح بكسر الهمزة وفتح الباء
 الموحدة واحدة الا صايم وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في
 ثلاثة أحوال الباء والعائمة أصـوع وألم يضم الهمزة واللام بينهما موحدة
 ساكنة سبعة المقل اه تصريح ونقل البعض عن الهوتى فتح الهمزة واللام
 وكسرهما أيضا (قوله واما لان اوله) احتزب بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان
 اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن
 ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفعل فتعطف (قوله
 زيادة الح) احتزب زيادة عمالو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ما مثل حروف المضارعة كما
 في رجب ونشل * واعلم أنه يدخل في كلامه نحو يخجل وتشر فلم جعل ذلك من
 المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظرا الى
 الصيغة بما هما أولى من جعله من الغالب نظرا الى جزمه فتأمل اه اسقاطي
 والمحب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزم وكما هو عا دته ولم
 يتخذ لفظ قامت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كأفعل) وهو
 الرعدة وأكـاب جمع كـاب وقوله فان نظائرهما الح من نظائر أفعل من الاسماء
 أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكـاب من
 الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصرت وأدخل وأخرج (قوله بأحدهما)
 أي همزة أحدهما أي أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أي المعال
 هما الاول يتوهما الاكثر بقوال الافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون
 الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد واما مقاله سم وتبعه شخبنا والبعض من أنهم
 الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فانهم (قوله نحو يرمع) بفتح الهمزة فراء
 لم يفتح من معجمة بوزن يضرب اسم لمحاربة يضر دقاق تلمع وتضرب بوقية فتون
 فضاء معجمة فوحدة بوزن تنصرا سم شجر فلو قال بدل قوله فانهم كما تم فانهم
 كما صبح وأصبح لكن أذهب ذهب يرد على الشارح أن وزن أفعل يضم العين
 كثير في الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الح) يجوز أن يحمل
 قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل وأحكام بأن يكون

القياس يقتضي كثرة في الفعل لانه أنسب به لان أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم ويدل على هذا الحمل تمثيله باحد ويعلى لغالب لانها من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أي المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أوجدوا الخ) أي لانه وزيان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من قوله الخ) عبارة السندي وفيهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوي فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشتراك أي وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أي في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوي فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ نسيب وهو شيخ شيخه الخليل دمايني (قوله فيما نقل من فعل) أي من موازن فعل بفتحين يعني من الفعل الماضي مطلقا أي لا يقيد بصيغة مخصوصة كجاء عليه كاد عيسى بن عمر فانه قال كافي الشاطبي كل فعل ماض اذا سمي به فانه لا يصرف ويدل على الرد عليه بعد بيان العرب أنهم على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة عيسى في خصوص الماضي الذي على وزن فعل ككل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فاعل وكلامه في موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلال الخ) الجملة خلاف مواضع حذف صفة المحذوف واعتراض بان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور ومن أوفى كاهن في النعت ليكن نقل بس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد ان اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكي) نظري في تفریع هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها الا على أنها صفة المحذوف لان الجملة الموصوف بها الاسم محكية بل دما احتمالا ان كما صرح به عبارة التوضيح وهي واجب بانه يتحمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا فیه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت أخوال بني زيد * وأن يكون ليس بعلم بل صفة المحذوف أي أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكي (قوله بني زيد) فزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر يدل ليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصریح (قوله والذي يدل على ذلك) أي الصرف فيما نقل عن الفعل الماضي خالفا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم لرد مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكي مسمى به) أي فعلي تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لانه لا يدل على منع الصرف الذي ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكي بناء على هذا المذهب

أن التعبر عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كقوله في الكافية أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسمييل أوجد من التعمير عنه بالغالب * الثاني قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب وخرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فاه لا يصرفه تمسكا بقوله * أنا ابن جلا وطلاع الشيا * ولا وجه فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجرهما الخلا جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا يمنع من الصرف كقوله نبئت أخوال بني زيد * والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكي مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسك به هذا البيت ونقل عن الفراء

ما يقرب من مذهب عيسى
قال الامثلة التي تكون
للاسماء والافعال ان
غلبت للافعال فلا تجزئ في
المعرفة فتجوز رجل اسمه
نرب فان هذا اللفظ وان
كان اسما للعل الايض
هو أشهر في الفعل وان
غلب في الاسم فأجره في
في المعرفة والنكرة فتوز
رجل مسمى بتجزئانه
يكون فعلا تقول تجزئ عليه
القاضي ولكنه أشهر في
لاسم * الثالث يشترط في
الوزن المانع للصرف
شروطان أحدهما أن
أن يكون لازما * الثاني أن
لا يخرج بالتعغير الى مثال
هو الاسم فخرج بالاول نحو
امرئ فإنه لو سمي به انصرف
وان كان في النصب شبيها
بالامر من علم وفي الجر
شبيها بالامر من ضرب
وفي الرفع شبيها بالامر من
خرج لانه خالف الافعال
يكون عينه لا تلزم حركة
واحدة فلم تقع عريفه
الموازنة وخرج بالثاني
نحو رد وقيل فان أصلهما
ردد وقول ولكن الادغام
والاعلال أخرجهما الى
مشابهة برد وقيل فلم يعتبر
فيهما الوزن الأصلي ولو
سميت رجلا بألب بالضم
(قول الخشي أي بالسكرة فهم أن قوله فلا تجزئ من الجر وليس كذلك بل هو من الاجزاء اه)

وقوله بهذا البيت أي أنا بن جلال الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال
بصرف الخائفة مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب
استعماله فعلا وان نظر عيسى الى الوزن، يقطع النظر عن المادة ونظر القراء الى
المادة إذ ذات الوزن (قوله الامثلة التي تكون الخ) أي الكلمات التي تارة تكون
أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا لم يقل الشارح حكمها
استعمل اسما وفعلا على السواء عند القراء واعلمه يجوز الوجهين في المعرفة فراجع
(قوله فلا تجزئ) (١) أي بالسكرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمدكور
(قوله أن يكون لازما) أي للكلمة فتجوز لانه وزن اضرب وتحواصم لازم له
على احدى لغاته وزن اقطم ونحوه لانه له وزن ان كتب قال الخفيد اعلم أن الوزن
اذا كان مختصا تجب الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدؤا وزيادة
هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لان أوله مما يمينه على
الوزن واهذا اعني صرف اهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم محوم قوله
أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أي أو غالبا لكثرته في الفعل دون
الاسم بدليل بقیة كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وابدال
قوله علمت عدم محوم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم محوم قوله أن لا يخرج
بالتعغير الى مثال هو الاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الاول
نصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا لمخمين (قوله الثاني أن لا يخرج الخ)
اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو رد وقيل
خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقصد السلامة في قوله
سابقا وما علمت صبغته من مصورج المالم بسم فاعله لان المراد بالاسم عندهم ما سلم
من الاعتدال والتضعيف ويمكن أن يدفعا بان خروجه من ضابط الوزن المختص
لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن في شرط مطلق
الوزن المانع وقوله وما علمت الخ من مدخول كلف التمثيل والمثال لا يختص بقدر
(قوله نحو امرئ) أي على لغة الاتباع فيه فان سمي بعدى لغة من يلتمز فقع عينه منع
من الصرف لتكون الوزن لازما حية ثم ذكر ذلك الكلام في ابنه على اللغتين دما ميني
بجذف (قوله وفي الرفع شبيها بالامر من خرج) رديان همزة مكسوة كما كانت
قبل التسمية وهمزة خرج فضمومة فلا مشابهة وحينئذ صرفه في هذه الحالة
أقوى من صرفه في الخالين الاولين (قوله ولكن الادغام) أي في رد والاعلال أي
في قبيل بالعتل والقلب (قوله ولو سميت الخ) مختصر قوله الى مثال هو الاسم (قوله
بالضم) أي ضم الباء الاولى وأما الهمزة فتنوحه كما في الفارضي قال الدماميني
واحتز عن ألب بفتح الباء الاولى فإنه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تقضيل

بمعنى

(قوله ولم أجد في الفاموس وهو البناء (٢٧١) محرف والذي في الفاموس انفعال بالقاف كجر دخل اه)

بمعنى أعقل فيسحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام
 وتشديد الواو وهو العقل وجمع لب على ألبي قليل والأكثر ان يجمع على ألبياب
 تصریح (قوله لانه باين الفعل) أي فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقا فإنه بوزن
 أكتب وأقبل اه زكريا وانظرا أنه لا حاجة لذلك لأن الشارح لم يدع انقضاء
 كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه ميبنا للفعل بالقول لأن الفعل الذي على وزنه
 مدغم نحو أشد وأرد أي فضعف اعتبار الوزن قال في الهمع والاصح وعليه سيبويه
 منعه ولا مبالاة بفساده لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتهجج مثل استخوذ وذلك
 لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفسك ولان وقوع الفسك في الافعال معهود
 كاشد في التعجب ولم يرد دوأل السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد
 أنه نادر في الاسم وكثرت في الفعل والاكبان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان
 الاسم الخاصة به الأنة نادر فيه سم (قوله الى بناء انقل) قال شيخنا بالخاء
 المهملة الساكنة اه ولم أجد في الفاموس (قوله ما دخله الاعلال ولم
 يخرج له الخ) نحو زيد فإنه أعل اذا سلمه زيد كضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال
 الاسم فنع من الصرف فان قيل زيد على وزن يربد أحيب بأنه وان كان على وزنه
 لكن يربد مفتوح ياء تبدل في الفعل على معني هو الغيبة بخلاف يربد فلم يخرج يربد
 عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والأسل
 الصرف ولصرفهم جنود بعد حذف الالف وان كان حذفها راضعا عن فيه ما يدل
 على تعددها وهنوال أربيع محركات دما ميني (قوله تمتع الصرف) أي
 لغرض السكون كما لا تصرف جيل المحفف من جبال وأحيب عن هذا بان
 القصة باقية فهي بمنزلة الهمة دما ميني قال في الهمع ويجري القولان في بعض
 علما اذا ضم ياؤه انما عا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه
 أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لغرض الضمة
 فلا اعتداد بها ويجوز بان أيضا تبدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والاصح
 فيه المنع ولا مبالاة هذا الابدال (قوله فلوخفف) أي بالسكون (قوله لا لحاق)
 هو جعل كلمة على ل أخرى رباعية الاصول أو خاسيتها كجعل أرطى وعلى
 على مثال جمع قرو عزد وذفرى على مثال درهم وجلب جلبة وجلبا باعلى مثال
 دخرج دحرجة ودراجا وحليت وحلايت وعقرت وعقارت على مثال
 قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف اللحاق المدودة كاسباني (قوله
 مع العلمية) ولم تستقل ألف اللحاق بالمتع كالف التانيث لان اللحق بغيره أحط
 رتبة منه سم (قوله شبهها بألف التانيث) أي المقصورة وقوله من وجهين أي
 لان كل وجه فانها تقاربهان من حيث ان ألف التانيث لا يقبل ما هي فيه التثوين
 اللحاق المقصورة تمتع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التانيث من وجهين الاول أنها زائدة ليست بمبدلة من شيء

جمع لب لم تصرف لانه لم
 يخرج بفلك الادغام الى
 وزن ليس للفعل وحكي
 أبو عثمان عن أبي الحسن
 صرف لانه باين الفعل بالقلث
 وشمل قولنا الى مثال هو
 للاسم قسمين * أحدهما
 ما يخرج الى مثال غير نادر
 ولا اشكال في صرفه فتخورد
 وقيل والأخر ما يخرج الى
 مثال نادر نحو انطلق
 اذا سكت لانه ما خرج
 الى بناء انقل وهو نادر
 وهذا فيه خلاف وجوز فيه
 ابن خروف الصرف والمنع
 وقد فهم من ذلك أن مادخلة
 الاعلال ولم يخرج له الى وزن
 الاسم فتخورد امتنع صرفه
 * الرابع اختلف في سكون
 التخفيف العارض بعد
 التسمية فتخورد بسكون
 العين مخففا من ضرب
 الجهول فذهب سيبويه
 أنه كالسكون اللازم
 فينصرف وهو اختيار
 المصنف وذهب المازني
 والمبرد ومن واقفهما الى
 أنه تمتع الصرف فلوخفف
 قبل التسمية انصرف قولنا
 واحدا (وما يصير علما من
 ذى ألف * زيت للاحاق
 فليس ينصرف) أي الف

الاحاق المقصورة تمتع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التانيث من وجهين الاول أنها زائدة ليست بمبدلة من شيء

بخلاف المدودة فانها مبدلة
من باء والثاني انها تقع في
مثال صالح الالف التانيث
تخو أرطى فانه على مثال
سكري وعزهي فهو على
مثال ذكرى بخلاف المدودة
تخو علمباء وشبهه الشيء بالشيء
كدير اما بحقه به كحاميم
اسم رجل فانه عند سيبويه
ممنوع الصرف اسم بهما ييل
في الوزن والامتناع من
الالف واللام وكحمدون
عند أبي علي حيث يمنع
صرفه لتعريف والعجمة يرى
أن حمدون وشبهه من
الاعلام الزيدني آخرها
واو بعد ضمة ونون الغدير
جمعة لا يوجد في استعمال
عربي مجبول على العربية
بل في استعمال عجمي
حقيقة أو حكما فالحق بما
منع صرفه لتعريف والعجمة
المحضة * (تقيهان) *
الاول كان ينبغي أن يقيد
الالف بالمقصود صرحا
أو بالمثال أو بهما كما فعل
في الكافية فقال
وألف الاخلاق مقصورا
منع * كعليق ان ذاعلمة وقع
* الثاني حكم ألف التكبير
كحكم ألف الاخلاق في أنها
تتبع مع العلية تخو قبعثرى
ذكره بعضهم (والعلم منع
صرفه ان عدلا

ولاء التانيث وما فيه ألف الاخلاق يقبلها وقد استعمل بعض الاسماء ممنونا
بجعل ألفه للخلاق وغير ممنون بجعل ألفه للتانيث تخو قبعثرى وبالوجهين قرئ
في السبع (قوله بخلاف المدودة) أي ألف الاخلاق المدودة فانها الاثو تمنع
الصرف لعدم شبهها بألف التانيث المدودة لان همزة الاخلاق منقلبة عن باء
وهـ همزة التانيث منقلبة عن ألف وأيضاً همزة التانيث منقلبة عن مانع وهو
الالف فتتبع وهـ همزة الاخلاق منقلبة عن غير مانع وهو الماء فلا تمنع أفاده في
التصريح (قوله فانها مبدلة من باء) أي فلم تشبهه بألف التانيث المدودة لانها
مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجري على أن ألف الاخلاق المدودة الهـ همزة
بعد الالف وألف التانيث المدودة الهـ همزة بعد الالف وفيه خلاف سيبأني في
باب التانيث (قوله في مثال) أي وزن وقوله تخو أرطى اسم شجر وألفه للخلاق
بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فأنزه العلية ووزن الفعل قال الفارسي
ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلي لتانيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاء فلو كانت
لتانيث لاجتمع تأنيثان في السكامة اهـ (قوله وعزهي فهو على مثال ذكرى) كذا
زيدني نسخوا عزهي بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذي لا يلهو وكما سأتى في الشرح
في باب التانيث وألفه للخلاق بدرهم وتركه مثال الضم لعدم ألف الاخلاق في فعل
بالضم بل هي ألف تانيث كخشي (قوله بخلاف المدودة) أي ألف الاخلاق
المدودة فانها لا تقع في مثال صالح الالف التانيث (قوله وتخو علمباء) بعين
مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه المدودة للخلاق بقراطس وانما
لم تكن ألفه للتانيث قال الفارسي لان علمباء لاوازنيثي من أوزان ألف
التانيث المدودة كما سأتى ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبهه
الشيء) بخبركشبهه (قوله لشبهه بهما ييل) فيكون مانع من الصرف العلية وشبهه
العجمة (قوله لتعريف والعجمة) أي الحكمة بقرينة ما بعد وهو يعبر عنها بشبهه
العجمة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي مجبول على العربية
أي فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعني الحقيقة (قوله حكم ألف
التكبير) أي التي أتى بها لأجل تكبير حروف السكامة ولتحققها التانيث
كألف الاخلاق فتقال قبعثراة (قوله تخو قبعثرى) ومن أدخلها في ألف الاخلاق
فقد سها اذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به اهـ تصريح والتعثير الجمول
العظيم والقصيل الموزول قاموس (قوله والعلم) أي حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل
بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحح
بعضهم ابتداء العلية على ظاهرها بجعل الكافي للتنظير لا للتمثيل يمنع العطف
في قوله أو كتعلان فعل مثال قطعاً فالناسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك

كفعل الوكيد أو كفعلا والعدل والتعريف ما نعا سحر * اذابه التعمين قصد ايعتمر أي يمنع من الصرف
اجتماع التعريف والعدل في

(٢٨٣)

وتكسح ووسع وشع فانها
معارف بنية الاضافة الى
ضمير المؤكسد فشابهت
بذلك العلم لكونه معرفة
من غير قرينة لفظية هذا
ما مشى عليه في شرح
السكافية وهو ظاهر مذهب
سيبويه واختاره ابن عصفور

وقيل بالعلية وهو ظاهر
كلامه هنا ورد في شرح
السكافية وأبطله وقال في
التسهيل يشبهه العلية أو
الوصفية قال أبو حيان
وتجزئه أن العدل يمنع مع
شبه الصفة في باب جمع
لأعرف له فيه سلفا
ومعدولة عن فعلاوات فان
مفرداتها جمعاء وكتعاء
ورصعاء وتعاء وانما قياس
فعلاء اذا كان اسمان
يجمع على فعلاوات
كصعراء وصعراوات لان
مذكرة جمع بالواو والنون
خلق مؤنثة أن يجمع بالالف
والتاء وهذا الاختيار الناظم
وقيل معدولة عن فعل لان
قياس أفعل فعلاء أن يجمع
مذكرة ومؤنثة على فعل
نحو حمر في أخمر وحمرء
وهو قول الاخفش والسراني

الابقاء بجزء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة
وان كان خلاف ما مشى عليه في السكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى
اللام أوفى وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كفعلا) هو علم جنس للتعلم (قوله
اذابه) الباء بمعنى في متعلقة بعتبر وقصد أي مقصود لحوال مؤكدة من نائب
الفاعل وفي كلامه ما دخل اذا على المضارع وهو جرح وان كان قليلا (قوله بنية
الاضافة الى ضمير المؤكسد) والاصل في رأيت النساء جمع جمعهن فخذ الضمير
للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الاضافة غير معتبر
في منع الصرف وأجيب بأن عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حسم
منع الصرف لا يمتنع معهما مع حذفه في المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك
العلم الخ) فان هي به أعني بفعل المؤكسد بذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن
الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان سكر بعد التسمية
صرفه وقال ذهب العلية بلا عوض عنها بخلاف آخر لانه في الاصل صفة أفاده
السيوطي (قوله وقيل بالعلية) أي لعلى الاحاطة اه تصریح فهي علم جنس
لمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد
وانما قال لماهرا لمكان حمل العلم في كلامه على ما يشتمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم
الحقيقي في كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورد في شرح السكافية وأبطله)
فقال وليس يعني جمع يعلم لان العلم اما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح
لغيره وجمع بخلاف ذلك فالشخصي بعلية باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم
الجنس المعنوي كسبحان لتسبيح وفي تركابه توفية بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في
منع الصرف من المعارف الا العلية تصریح (قوله يشبهه العلية) أي نظرا لكونه
معززا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أي وشبهه الوصفية أي نظرا لكونه
مذكرة أفعل ومؤنثة فعلاء كحوشان الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات)
عطف على معارف في قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة سم (قوله لان
مذكرة جمع الخ) كان ينبغي أن يقول ولان مذكرة الخ لان هذا لتعليل آخر للناظم
وايشه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء
وتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنع يوهوم أن صعراء له مذكرة وليس كذلك
كما يصرح به الشارح أفاده الهوتى (قوله عن فعل) أي يضم الفاء وسكون العين
(قوله وقيل انه معدول عن فعالي) أي لان فعلاء الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع

٢٥ صبان ت واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالي
كصعراء وصعراوي والصح الاول لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا

لأفعل صفة كجاء وصفر أو اعلى فعلى الا اذا كان اسما محضا لا مذكوره كجاء وجماء ليس كذلك
 (الثاني) علم المذكر المعدول الى فعل نحو صمرو وزفرو وزحل ومضرو ونعل وهبل وحشم ونتم وجمج
 وفزع وداف فهم معدول عن عامر وزفر معدول (٢٧٤) عن زافر وكذا باقيا قبل

وبعضها عن أفعل وهو
 فعل وطريق العلم يعدل
 هذا النوع جماعه غير
 مصروف عاريا من سائر
 الموانع وانما جعل هذا
 النوع معدولا لا لغير
 أحدهما أنه لو لم يقدر عدله
 لزم ترتيب المنع على علمه
 واحدة اذ ليس فيه من
 الموانع غير العلمية والآخر أن
 الاعلام يقرب عليها النقل
 فيعمل عمر معدول عن عامر
 العلم المنقول من الصفة
 ولم يجعل مر تبجلا وكذا باقيا
 وذكر بعضهم لعدله فأنه
 احدهما الظمية وهي
 التخفيف والاخرى معنوية
 وهي تحضيض العلمية اذ لو قيل
 عامر انهم أنه صفة فان
 ورد فعل مصروف وهو علم
 علمانه ليس بمعدول وذلك
 نحو أدد وهو عند سيبويه
 من الودفهمزة عن واو
 وعند غيره من الادوهو
 العظيم فهمزة أصلية فان
 وحسد في فعمل ما منع مع
 العلمية يجعل معدولا نحو

على فعلى دما ميني (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذ كر له بيان لقوله محضا
 كمثل عليه عبارة الدما ميني (قوله وجماء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذ كر
 فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هذا وعصم وبلغ
 وجبى فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر
 أو حامل كما في الفارسي قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فصرف لانه نكرة
 يدل على دخول آل علمه اه (قوله وهو نعل) قال أبو حيان لان ناعلا غير مستعمل
 وأ نعل مستعمل قال في الصحاح النعل بالحر بلزوا ثم في الاسمان واختلاف
 منابها رجل أن نعل وامرأة تعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلمية
 لان الكلام في العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما يقدر العدل دون غيره لامكانه
 دون غيره دما ميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول
 عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التخفيف) أي بحذف الالف (قوله فان ورد فعل
 مصر وفالخ) والم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه بصرفه جملا على الاصل في
 الاسماء وغيره يمنع صرفه جملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي
 اه تصريح وبعبارة الاشياء للسيوطي قال في البسيط لوسمي بفعل بمالم يثبت
 كيفية استعماله فقيه ثلاثة أقوال أحدها الاولى منع صرفه جملا على الأكثر
 والثاني الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس
 والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف جملا على الأكثر والاصرف وهو
 نحو كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد ليكون الكلام
 في الاعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا
 استحق منع الصرف (قوله من الودف) أي مشتق من الودف وقوله من الاد أي مأخوذ
 من الالان الابد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث)
 أي المعنوية باعتبار البقعة ونونية باعتبار المسكان لغة فيه فري بها في السبع
 (قوله ونحو نعل) بفوقية تين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عن من يرى الخ أما عند
 من يرى عدم منعه فان تعمل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل
 معدولا (قوله بهذا النوع) أي الثاني (قوله حكم عمر) فان نسكر زال المنع سيوطي
 (قوله لان عدله محقق) فقدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق

طوى فان منعه للتأنيث والعلمية ونحو تسل اسم أعجمي فالمنع له العجمة
 والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة اذ لا وجه لتكاف تقدير العدل مع امكان غيره ويلحق بهذا النوع ما جعل
 علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق فحكم عمر قال المصنف وهو أحق من عمر بن جهمع الصرف لان
 عدله محقق وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وبعه ابن السيد الى صرفه

له قبل التسمية وأما بعد ما فبق لفظ المعدول على ما هو عليه فأعتبر ما نعه العلمية
 وبقا لفظ العدل دما مبنى (قوله سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل الخ) كان
 يكفيه أن يقول سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكانه انما زاد
 قوله فالأصل الخ الميان وجسه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله اما العدل الخ
 وان لم يذكر ثم الأضافة فتأمل وقوله إذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل طرفا كما
 سيأتى (قوله نحو حئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث اذا من المعنى وعمل العامل
 في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحووا تسلط يوم الجمعة سحر اه
 واستشكل كل بأن السكر هو الوقت الواقع قبل الفجر بتقليل وضبطه بعضهم بالسدس
 الأخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب
 فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلاعموم* وأجيب بحمل السكر على أول
 الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما شمل ما قبل الفجر (قوله فعن اللفظ بال) أى
 لفظ عن سحر المقرون بأل أى العهدة كما في الدماميني وذلك لانه اسم جنس أريد
 به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الأضافة أو أل لكنهم عدلوا عن
 قرنه بأل الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى
 أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذى اللام دون
 المضاف فالجواب أن التعريف بأل أحسن من التعريف الأضافى والضرورة
 داعية الى اعتبارا التعريف ومعها التمايز تسكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح
 أو الأضافة مع أنه انما بقى لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بأل أو بالأضافة واعلم
 أن عدل سحر تحقيقي لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف
 وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فإنه لا دليل
 عليه الامنع الصرف وليس المراد بالتحقيقي ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال
 الحفيداى الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الأضاع تعدد الاسرار المعينة
 أى والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به في
 التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه
 كشمال مثنى وفسدى على معنى اثنين اثنين وفساقى وكيف يشتمل سحر على معنى
 السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يتجمع تعريف اللام فلا يتجمع علمه سحر
 اشتماله على معنى السحر همع باختصار (قوله الى أنه مبنى) هذا ثانى أربعة أقوال
 فيه ذكرها الفارضى ثالثا أنه معرب منصرف وسبق له الشارح عن السهل
 والشلوبين الصغير رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المسارديه
 معين المجهول طرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل طرفا قرن بأل

الثالث سحر اذا أريد به
 سحر يوم بعينه فالأصل أن
 يعرف بأل أو بالأضافة فان
 شجر دمهم ما مع قصد التعيين
 فهو حينئذ ظرف لا يتصرف
 ولا ينصرف نحو حئت يوم
 الجمعة سحر والمانع له من
 الصرف العدل والتعريف
 اما العدل فعن اللفظ بأل
 فانه كان الاصل ان يعرف
 بها وأما التعريف فقبيل
 بالعلمية لانه جعل علما لهذا
 الوقت وهذا ما صرح به في
 التسهيل وقيل يشبه العلمية
 لانه تعرف بغير أداة ظاهرة
 كالعلم وهو اختصارا بن
 عضو روقوله هنا والتعريف
 يبنى اليه اذ لم يقل والعلمية
 وذهب صدر الافاضل وهو
 أبو الفتح ناصر بن أبى المسكارم
 المطر زنى الى أنه مبنى

لتضمنه معنى حرف التعسرف قال في شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن مادعاها
 يمكن وما ذعيناها يمكن لكن مادعيناها أولى لانه خروج (٢٧٦) عن الاصل بوجه دون وحلان

المفروق الصرف باق
 على الاعراب بتخلاف
 مادعاها فانه خروج عن
 الاصل بكل وجه * الثاني
 انه لو كان مبنيا لكان غير
 الفتح أولى به لانه في موضع
 نصب فيجب اجتناب الفتحة
 اشلاقيوه هم الاعراب كما
 اجتنبت في قسول وبعد
 والنادى المبني * الثالث
 انه لو كان مبنيا لكان جائز
 الاعراب جواز اعراب حين
 في قوله * على حين عاقبت
 المشبى على الصبا

أو أشبى وجوبا كما صرح به الهماميني (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق
 بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصل والتضمين
 اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فحجر
 المذكووع عند الجمهور ومغير عن لفظ الحجر من غير تغيير لغاه وعند صدر الافاضل
 وارد على صيغته الاصلية مع اشرايه معنى زائدا على أصل معناه وهو التضمين
 أفاده في التصريح بالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس
 (قوله مادعاها) أي من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالصنف الخامس
 امكان التضمن الذي علل به صدر الافاضل لاجوده وانما لم يحكم بعدمه لان
 مسائله كما أسلمه فسقط ما نقله البعض عن الهوتى وأقره من الاعتراض (قوله لانه
 خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضا حه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع
 من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح
 الخ) قيد بقض باسم لا التعرئة المبني لان بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلهل
 كلامه باعتبار الخائب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أي بما كد له واقع قوله قبل
 لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي حوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية
 كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أشبى الى جملة واللازم بالحل عند صدر
 الافاضل لانه مبني عنده مطلقا كرا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفا
 زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لان
 سبب بناء حين اضافته لمبني وهي مجوزة للمبنا علا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه
 معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أي وسحر داشترا كما هو في عروض
 البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى
 واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك)
 أي التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع
 التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف
 (قوله فلو سكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أُرِيبه سحر يوم بعينه واعلم أن هذا
 من ثمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخير عن جملة
 لا قول في سحر المعرفة (قوله الى أنه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله
 وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهلي والشلوبين انما هو في علم حذف
 التنوين كما هو ظاهر من سابقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس
 الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفه فان كلامهما علم خنس على الشهر المخصوص

معرب وانما حذف تنوينه لثمة أل وعلى هذين القواين فهو من قبيل
 المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور * تنبيه * نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم
 ومعدول

ومعدول عن ذي آل (قوله من يعربه في الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بأن الرفع شأن العمدة في تخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالكسرة بخلاف النصب والجر فانها شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الاصل بالكسرة فاعرفه (قوله وبينه على الكسر) أي لما يأتي قريبا (قوله بينونه على الكسر) أي بالشرط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يتحلى بال وانما بنى لتضمنه معنى حرف التعريف وهو على حركة للتخلص من التثنية الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص (قوله اذا رفعه وجره) أي ومنذ فقط (أي وبينونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصصه مذوم منذ كثره جر أمس بهما) (قوله لا تمنع الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجودان الفتح في اسماهم في موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصریح بأن متقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا (قوله ولان سيدي به استشهد بالجر الخ) هذا التعليل غير باهض اذا شرد في تخريج انسان يتأ على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب قد - (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كماه وشأن المنوع من الصرف وزعم بعضهم أن اسما فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض ذاهم (قوله اعتصم) أي تمسك وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستحب البناء مع آل كقوله

واني وقت اليوم والامس قبله * بيابك حتى كادت الشمس تغرب
 بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخروج على أن آل زائدة
 لغير تعريف واستحباب معنى المعرفة فاستديم البناء وأنها المعرفة وجر على اشعار
 الباء فالكسر اعراب لانباء (قوله أو نسكر) أي أريد به يوم من الايام الماضية
 مهم كافي التوضيح بقي ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذي يليه
 يومك كأن يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه
 حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييم باليوم الذي يليه يومك لانه
 الغالب في ارادة المعنى اه سم ورجا يشر الى ذلك قول التوضيح مهم فإيتبادر

فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف وبينه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن أنسكرك ذلك وغيره بنى يتم بينونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بنى يتم يعربه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع أو جر بمذوم منذ وزعم الزجاج ان من العرب من بينه على الفتح واستشهد بقول الرازي * اني رأيت عجيا منذ أمس * قال في شرح التسهيل ومثناه غير صحيح لا تمنع الفتح في موضع الرفع ولان سيدي به استشهد بالجر على أن الفتح في أمس فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيدي به فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه ويدل للاعراب قوله * اعتصم بالرجاء ان عرت بأس وتناس الذي تضمن أمس وأجاز الخليل في لفته أمس ان يكون التقدير بالامس فيرف الباء وأل فتسكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في اعراب أمس اذا ضيف أو لفظ معه بالالف واللام وأنسكرك

من كلام البعض من أن حكم هذا حكم السكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على
 مذهب من يغير تصغيره كالبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا عند
 استغناء تصغير ما هو أشد تمكينا وهو البوم والليله قاله أبو حيان (قوله أو كسر)
 أي جمع جمع تكسير على أمس كفلس وأموس كفلوس وأماس كأوقات فعلم
 ما في قول البعض بأن قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أي سواء ختم براء أو لا
 والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناءه على الكسر مطلقا وأعرابه اعتراب مالا
 ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخرهاء فيبني وما لا فتمنع من الصرف (قوله
 لشبهه بقرال) علمه لأن ولا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء في شبهه الحرف لأن
 الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كلفنا لأنزال تشبه الحرف وقوله
 وتعرى بالماسم من أن اسم الفعل التعر المأمون معرفة وقوله وتأنينا عمله في نزال
 باعتبار أنه اسم لكلمة أنزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة
 وعبارة الهمع لشبهه بفعل الواقع موقع الأمر كترال في الوزن والعدل والتعريف
 فأسقط التأنيث (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أي التي في المعدول عنه
 (قوله لتوالي العلل) أي العلية والتأنيث والعدل ورد بأن اذربحان فيه خمسة
 أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويحاج بأنهم نهوا باعرابه على أن اجتماع
 الاسباب يجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هي العلية والعجمة وزيادة الالف
 والنون والتأنيث لأنه علم ببلدة التركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من
 الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسم مكة وسكك اسمها لغرس (قوله
 جشها) معدول عن جائم أي عظيم كافي سم (قوله هذا ر أي سيبويه) وهو
 مقتضى قول المصنف وهو نظير جشها (قوله وهو أقوى على ما لا يتخى) أي لان
 التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لأنه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها
 وأجاب الدماميني بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن
 فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة
 وأجيب بغير ذلك أيضا كاذ كره شخنا (قوله نخوو بار) اسم لارض كانت لعباد
 ونظما ر اسم مدينة وسفارا سم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفارا سم ماء تعنا
 فيه التوضيح قال شارحيه من مياه العرب المحووظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال
 سيبويه اسم لماء وقال الجوهرى اسم لبر وهو المناسب لان الكلام في أعلام
 المؤنث والماء مذكرة (قوله لان لغتهم الاملة) أي لغة جميعهم كصرحوا به
 واعترض بأن التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم يقتضى امالة جميعهم
 أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل
 للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب

أو صغرا أو كسر (وابن على
 الكسر فعال علما * مؤنثا)
 أي مطلقا في لغة الحجازين
 لشبهه بنزال وزنا وتعريفها
 وتأنينا وعدلا وقيل لتضمنه
 معنى هاء التأنيث قاله
 الربعي وقيل لتوالي العلل
 وليس بعد منع الصرف الا
 البناء قاله المبرد والاول هو
 المشهور تقول هذه حذام
 ووبرور أيت حذام ووبرار
 ومررت بحذام ووبرار منه
 قوله * اذا قالت حذام
 فصذورها * فان القول
 ما قالت حذام * (وهو نظير
 جشها) وعمر ووفر (عند
 تميم) أي ممنوع الصرف
 للعلية والعدل عن فاعلة
 وهذا ر أي سيبويه وقال
 المبرد للعلية والتأنيث
 المعنوي كزف وهو أقوى
 على ما لا يتخى وهذا فيما
 ليس آخره راء فأما نخوو
 وباروظفار وسفارا فأكثرهم
 يبنونه على الكسر كأهل
 الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا
 كسروا توصلوا اليها ولو
 منعوه الصرف لا منعت

والامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لسكونه لا يقتضي البناء عنده ولم يعتبر ترتيب الامالة عليه لسكونه لا يبيح الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسبر فا عرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الأول بلا تنوين كما في الفاراضي ورفع الثاني بالضمه قال الدونشري فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تعمي فليس عنده الا البناء على الكسبر وكذا ان كان من أكثر بنى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربي أن يتكلم بغير لغته مردود اهـ والختمتي كما أوضحناه سابقا أن العربي قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال في شرح الشذور وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوار النسي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والحصلة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا بار وابتداء تذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار و بالواو والالف كما يكتب ساروا اهـ فعلى هذا القول لا جمع بين الغنمين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أي لان حذام انما كان مؤنثا لانها أردت به في حالة كونها اسمها لاننى مدلول المؤنث الذي عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل جعله اسمها المذكرة وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فاتفق سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونها اسمها المذكرة معدولا عن حاذمة لا متناع الطلاق حاذمة على المذكرة مع أن شأن العدل صحة الطلاق المعدول عنه على سمي المعدول ولوقال الشارح يدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم تر ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا قائل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر الغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال في التسهيل وقد فعال أمر الغة أسدبة قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الاخر ايتار الخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدا بفتح الميم الثانية وكسرهما (قوله في الصعيد) قال في القاموس الصعيد التراب أو وجهه الارض أو الطريق و بلاد بصيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم اهـ وقوله ببدأ معدول عن متبعدة (قوله جاربة مجرى الاعلام) أي في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالخاء معدول عن حاققة والتمية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الامر ظاهر على رأى المراد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيدي به أنه معدول عن الفعل كما في الهمع فتأنيث الفعل باعتبار أنه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أي في الاعراب والمنع من الصرف كما هو وقوله كصباح أي في الاعراب والصرف

وقد جمع الاعشى بين الغنمين في قوله * ومردهن على وبار * فهلكت حجرة وبار * تنبيهان * الاول أفهم قوله مؤنثا أن حذام وبابه لو سمى به مذكرة لم يكن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيرها ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادته ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله * الثاني فعال يكون معدولا وغير معدول فالعديول اما علم مؤنث كحذام وقد تم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو * والصعيد * واما صفة جاربة تجرى الاعلام نحو حلاق للتمية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسبر معدولة عن مؤنث فان سمي ببعضها مذكورة فهو كعناق وقيل يجعل كصباح

وان سمي به مؤنث فهو كذا ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول يكون اسمها كجناح ومصدر انحو
 ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو سمي بشئ من هذه مذكرا انصرف قولوا واحدا الا ما كان
 مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أترا) وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهي
 ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الألف أو العجمة أو وزن الفعل أو
 ألف الخلق أو العدل أو قول رب معدي كسرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم وأحمد وأرطى وعمر
 لقيتهم ذهب أحد السببين وهو العلمية واما الخمسة المتقدمة (٢٨٠) وهي ما امتنع لآلف التأنيث

أول وصف والزادتين أو
 لوصف ووزن الفعل أو
 لاوصف والعدل أو للجمع
 المشبه بمفاعل أو مفاعل
 فانها لا تصرف نكرة فلو
 سمي بشئ منها لم تصرف
 أيضا اما ما فيه ألف التأنيث
 فلانها ككافية في منع
 الصرف ووهم من قال في
 حواء امتنع لتأنيث والعلمية
 واما ما فيه الوصف مع زائد في
 فعلان أو وزن أفعل فلان
 العلمية تختلف الوصف
 فيصير منعه للعلمية والزيادتين
 أو للعلمية ووزن أفعل واما
 ما فيه الوصف والعدل
 وذلك آخر وفعال ومفعول
 نحو أحاد وموحد فذهب
 سيبويه أن اذا سمي بها
 امتنع من الصرف للعلمية
 والعدل قال في شرح

(قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تقبلا للتقسيم والاف هو محمد دخل تحت قول
 المصنف وابن على الكسر فعال علم مؤنثا وهذا أولي مما ذكره البعض لما يلزم
 عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو كذا) قبيحه على لغة الجواز وتعر به غير
 منصرف على لغة تميم وان كان آخره فعلى ما تقدم أيضا نحو حذارو يسار اه
 دما ميو (قوله ولا يجوز البناء) قال الله ما بيني أي فيما سمي به من ذكره أي لا فيما
 سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بتخدام جواز
 البناء فيما في قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ
 سلم من الأيهام (قوله من كل الخ) حال من ما يان لها (قوله من كل ما التعريف فيه
 أترا) أي مما يمكن تكثيره فلا يردان فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه
 لا يسكر لوجوب اضافته ولو تية الى نمران أو كد (قوله ووهم من قال الخ) أي لان
 ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل
 ما فرق به بين ما يقع فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه
 ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال
 عدل سكر وأمس بالتسمية بأن لا تتخام العلمية (قوله في لغة تميم) راجع
 لأمس فقط أي واما في لغة الجواز بين قبتي على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية
 باق) الباعث معنى مع متعلقة بما في (قوله عددا كان) أي غير سكر وأمس وتسمية نحو
 ثلاث مسمى به عدد باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية
 لنقله ويحتمل أنه قاله تبيين التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب
 سيبويه يدعي عنه التخصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أومع العدل الى فعال
 أومفعول) لا يشمل آخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال

العلمية وكل معدول سمي به فعده باق الاستكر وأمس في لغة تميم فان عدله ما يزول أو
 بالتسمية فيصرف فان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منصرفه للعدل والعلمية عددا كان
 أو غيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يقل والى هذا أشرت بقولي * وعدل
 غير سكر وأمس في * تسمية تعرض غير متين * وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف العدد المعدول
 مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه * واما للجمع المشبه بمفاعل أو مفاعل فقد
 تقدم الكلام على التسمية به واذا نكسرتي من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم تصرف أيضا اما ذوات
 التأنيث فللا لآلف واما ذوات الوصف مع زياد في فعال أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعول فلانها ما نكسرت

أو مفعول لشبهه (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أحر
 مثلا قبل التسمية ذات ما انفتت بالحجرة وبعد التسمية الذات المعينة للاقتصد
 وصفية بالحجرة وبعد التنكير ذات ما سمها بأحر بلا قصد وصفية بالحجرة
 ولا لوظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحر أشبهه أحر بعد
 التنكير حاله قبل التسمية في اجمام الذات وملاحظة مطلق الانصاف ولم يجعل
 وصفا بالتسمية حقيقة بل عدم التعبير بقولنا سمى بأحر (قوله لشبه الوصف)
 القيام على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الاصل لكن كل صحيح (قوله
 وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحر)
 أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لوقال وخالف المبرد ولا اخفش في أحد
 قولييه في باب أحر فصرفه ثم قال والفراء وابن الأنباري فقالا لأن سمى بأحر رجل
 أحر الخ ثم قال والفارسي في بعض كتبه يجوز الصرف وتركه ان كان أخصر وأولى
 لتقدم ذكر باب أحر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في
 باب سكران فصرفه (قوله الأول منع الصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله
 والثاني الصرف) أي لان الوصفية تراثت بالعلمية بلا عود بعد التنكير (قوله
 والاخفش في أحد قولييه) حكى أن أبان عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت
 أر بيع في نحو مرت بنسوة أر بيع فقال لا نه في الاصل اسم للعدد والوصف به
 عارض فلم يعد تبه فقال هلا اعتبرت أحر اذا نسكرت يعني في كونه وصفا في الاصل
 والتسمية به عارضة فلم يأت بمنع ولعل موافقته سيبويه آخر من أجل ذلك كذا
 في الفارسي (قوله لم يصرف بعد التنكير) أي لما شبهت حال التنكير حال الوصفية
 في وجود المشتق منه وهو الحجرة في المدلول فيكون الوصفية بقيمة بعد التنكير
 وهذا الحسن مما عالج به البعض (قوله يجوز صرفه وتركه) فالصرف نظرا
 الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن
 الفعل (قوله في صرف أحر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير (قوله يجوز
 من من) أي انظروا وقد راها في نحو ما بعده كان سمى شخصيا كرم (قوله لا نه
 لا يعود الى مثل الخ) أي لأن أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها
 الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمى به صار الال على الذات فقط واذا نسكرت صار
 دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع
 الحالة الأولى ولا شبهه لان شبهها يكون مركباً ايضاً من مفضل ومفضل عليه وان
 كانا مهيمن نقله البعض عن الهروي وأقره وأنا أقول فيه يظهر من وجوه الأول أن
 ما دعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفاً اذ انا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم

سبويه وخالف الاخفش
 في باب سكران فصرفه واما
 باب أحر ففيه أربعة
 مذاهب الأول منع
 الصرف وهو الصحيح والثاني
 الصرف وهو مذهب المبرد
 والاخفش في أحد قولييه
 ثم وافق سيبويه في كتابه
 الأوسط قال في شرح
 الكافية وأكثر المصنفين
 لا يذكرون الا مخالفتها
 وذكر موافقته أولى لانها
 آخر قولييه والثالث ان
 سمى بأحر رجل أحر
 لم يصرف بعد التنكير
 وان سمى به اسود وأخوه
 انصرف وهو مذهب الفراء
 وابن الأنباري * والرابع
 أنه يجوز صرفه وتركه
 قاله الفارسي في بعض كتبه
 وأما المعدول الى فعال أو
 مفعول فن صرف أحر بعد
 التسمية صرفه وقد تقدم
 الخلاف في الجمع اذا نسكرت
 بعد التسمية * فتيه
 اذا سمى بالفعل التفضيل
 مجردا من من ثم نسكرت بعد
 التسمية انصرف باجماع كما
 قاله في شرح الكافية قال
 لا نه لا يعود الى مثل الحال
 التي كان عليها اذا كان

ففي * اعرابه ثم جوار
 يقيني) يعني أنهما كان
 مقوصا من الاءاء التي
 لا تنصرف سواء كان من
 الأنواع السبعة التي
 احدى علمتها العلمية أو من
 الأنواع الخمسة التي
 قبلها فإنه يجري مجرى
 حوار وغواش وقد تقدم
 أن نحو جوار يلحقه
 التنوين رفعا وجرافلاوجه
 لما حمل عليه المرادى
 كلام الناظم من أنه أشار
 الى الأنواع السبعة دون
 الخمسة لأن حكم المقوص
 فيهما واحد فثاله في غير
 التعريف أعيم تصغيرا عي
 فإنه غير منصرف للوصف
 والوزن ويلحقه التنوين
 رفعا وجرانحوه هذا أعيم
 ومررت بأعيم ورأيت
 أعيم والتنوين فيه عوض
 من الاءاء المحذوفة كما في
 نحو جوار وهذا الخلاف
 فيه ومثاله في التعريف
 قاض اسم امرأة فإنه غير
 منصرف لتأنيث والعلمية
 ويعمل تصغيرا يعلى ويرم
 مسمى به فإنه غير منصرف
 للوزن والعلمية والتنوين
 فيهما في الرفع والجر عوض

بأن مدلول الصفات ذات مهمة لا معينة والتعريف اذا وجد يكون بقدر شدة لا بالوضع
 وتصرحهم بأن المنفصل عليه قد يكون معيناً وقد يكون مهمـها الثاني أن ما ادعاه
 من كون معناه اذا انكر بعد التسمية ذاتا ثابت لها الزيادة غير مسلم بل معناه
 ذات ما ثبت لها التسمية بكذا وعن صرح بها وذاو يكون مدلول الصفة ذاتا مهمة
 ذلك البعض قبل هذه القولة بخوضف صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع
 شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما ~~تكررت~~
 شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحرر مثلاً بعد التنكير
 ذات ما مسماة بأحرر فلما لوحظ بعد التنكير اضافة الذات المهمة بالتسمية بأحرر
 أشبه أحرر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الأجرام وملاحظة مطلق الأتصاف
 ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفضل من بعد التنكير وهذا يدل
 على رجوعه شبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركباً أيضاً من
 منفصل ومنفصل عليه في محل المنع لأن ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من
 الصرف وأما ما في الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من
 لا يدل الاعلى عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية
 المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون
 منه مقوصا الخ) أي والذي يكون محالاً لا ينصرف مقوصا وهو يقيني فخرج حوار في
 اعرابه فلو سميت بغيري ويقضى أعلته اعلال حوار ولو سميت بغيري ووجد
 ورجعت بالواو والياء أجزته مجرى حوار وتقول في النصب رأيت برمي ويقضى قال
 بعضهم ووجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره
 واوقبلها نعمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بغيري من لم يرم ردت اليه
 ما حذف منه ومنعته من انصرف تقول هذا يرم ومررت بريم والتنوين للعوض
 ورأيت برمي واذا سميت بغيري من لم يغير قلت هذا يغير ومررت بغيري ورأيت بغيري
 لأن هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال حوار اسم (قوله
 من الأسماء التي لا تنصرف) يشير الى أن الاءاء في منه لما لا ينصرف أهم من
 المعرفة والنكرة يشهل محل الخلاف والوافق كما سيذكره (قوله فلاوجه لما حمل
 الخ) اعترضه بأن الاءاء على ذلك أن أقرب مذكور الى الضمير في وما يكون
 منه ما التعريف فيه أثر و بان العلم المقوص محل الخلاف فبمعنى به (قوله وهـذا
 لا خلاف فيه) أي لا خلاف في حذف الاءاء ولحق التنوين رفعا وجرافلاوجه
 بتخلاف قاض ويعمل ويرم أعلاما في حذف ياءه ولحق التنوين له رفعا وجرافلاوجه
 خلاف شبه عليه بقوله الآتي وذهب بونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أي من
 كل علم مقوص وحذفه متضمن مع الصرف قال سلم يمكن الفرق من جهة المعنى

من الاءاء المحذوفة وذهب بونس وعيسى بن عمرو السكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعمل على

ويرمى وقاضى ورأيت يعلى
ويرمى وقاضى ومررت يعلى
ويرمى وقاضى واحتجوا
بقوله * قد عجبت منى
ومن يعلىما * لما رأيتى
خلقا مقلوبا * وهو عند
الخليل وسيبويه والجمهور
شجول على الضرورة
كقوله * ولكن عبد الله
مولى مواليا (ولانظرار
أوتناسب صرف * ذوانع)
بلاخلاف مثال الضرورة
قوله * ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة * فقالت لك
الويلات انك مرحلى
وقوله * وأناها أحمر
كأخى السهم بعصب فقال
كوفى عقيرا وقوله * تبصر
خليل هل ترى من ظهائن
وهو كدبر نغم اختاف في
نوعين * أحدهما مافيه
أف التأنيث المقصورة
لنوع بعضهم صرفه للضرورة
قال لأنه لا فائدة فيه أزيد
بدرمايتقص ورد بقوله
انى مقسم ماملكت فاعل
جزأ الأخرى ودنيا أنتفع
أشده ابن الاعراب بتعوين
دنيا * وأنيهما أفعل من
منع السكون صرفه
للضرورة قالوا الان حذف
تنوينه لاجل من فلا يجمع

على قولهم بخفة العلم فاحتمت الحركة على الباء (قوله بحرى مجرى الصبح الخ)
حاصل مندهم ان المعرفة تثبت باؤه مطلقا وتسكن رفعا انقل الضمة وتفتح جزا
ونصبا لحقة الفخسة (قوله خلقا) بفتح الحجة واللام أى عتقا جدا وأراد به
الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوبا يضم الميم لأنه اسم فاعل اقلولى أى تخافى
وانكمش كفى القاموس وقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر وعمل المراد
بالمقلولى هنا مع الخلفة (قوله مولى مواليا) بانساقه مولى الى مواليا جمع مولى
(قوله أوتناسب) هو قوسمان تناسب لكلمات منصرفة اضم اليها غير
منصرف نحو سلا سلا وأغلا وتناسب رؤس الآى كقوارير الأؤل فإنه
رأس آية فتون ايناسب بقية رؤس الآى في التنوين أو بدله وهو الألف في الوقت
وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب
الموافق لما فى التصريح وغيره وأما فى كلام البعض من العكس فخطأ (قوله
صرف) أى وجوب فى الضرورة وجواز فى التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر)
بكسر الخاء المجهية وسكون الدال أى الهودج وقوله انك مرحلى أى مصرى راحلة
أى ماشية لعقرتك ظهر يعرى تصريح (قوله وأناها) أى ناقة صالح عليه الصلاة
والسلام أحمر هو الذى عقرها وكان أحمر أرقت أصهب كأخى السهم أى كمثل
السهم والعصب السيف وعقيرا فعلى يستوى فيه المذكر والمؤنث اه عني
وقال الدماميني كأخى السهم من إضافة الماعنى الى المعنر (قوله أحدهما مافيه
أف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف اللاحق
المقصورة كالف التأنيث المقصورة (قوله أزيد بقدر مايتقص) لأنه اذا تون
سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قد رالاف المحذوفة وكل ساكن
وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر
الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا أنه اذا لم يجز الى تنوين لم يتون اه
مرادى وهو مبنى على أن الضرورة مالا مندوحة عنه لا مطلقا موقع فى الشعر اه
سم أى مما يقع مثله فى النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصقوى وضعف الرد
بمع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه فعمل الشاعر من أهل هذه
اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزأ والمعنى فاعل من جزأ الأخرى وجاعل
منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أى اقيامها مقام المضاف اليه فالمنع قوى لكونه
كلمة مستقلة بخلاف سائر مواضع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن
ملفوظة أو مقدرة أى لاختياره والضرورة (قوله ومذهب المصرين جوارزه)
وبدله قول امرئ القيس وما الاصبح مثل ما مثل * فصرف أمثل للضرورة مع

بينهما ومذهب البصر بين جوارزه لان المنافع

انما هو الوزن والوصف كما حمر لامن بدل ليل صرف خـ بر منه شرم منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والتكسائي سلاسلوا أغلا لا وسـ عبر اقوار اقوار بر او قـ راء الاعمش بن مهران ولا يغوثا ويغوثا ونسرا **تتمية** * أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه (٢٨٤) في الشعر فحقت أسنتهم على ذلك في الكلام

(والمصروف تدلا نصرف)
 أي للضرورة أجاز ذلك
 الكوفيون والافش
 والفسري وأباه سائر
 البصريين والصحح الجواز
 واختاره الناظم لثبوت
 سماعه من ذلك قوله * وما
 كان حصن ولا حابس * يفوقان
 مرادس في شمع * وقوله
 وقائلة ما بل دوسر بعدنا
 صفا قلبه عن آل ليلي وعن
 هندد وقوله * طلب
 الازرق بالكتائب اذ
 هوت * بشبيب غائلة
 النفوس غدور * وأبيات
 آخر **تتمية** * فصل
 بعض المتأخرين بين ما فيه
 علمية فأجاز منعه لوجود
 احدى العلتين وبين ما ليس
 كذلك نصرفه واثبته أن
 ذلك لم يسمع الا في العلم
 وأجاز قوم منهم تعلب
 وأحمد بن يحيى منع صرف
 المنصرف اختيارا
خاتمة * قال في شرح
 الكافية مالا ينصرف

ووجد من المقامة علمه في قوله منك قاله الامميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أي
 فيحوز الجمع بينهم ما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها قوتهم من (قوله صرف الجمع
 الذي لا نظير له في الأحاد) كسلاسلوا وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو صوابات
 فأشبهه الأحاد اه دماميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله وآناه) أي منعه
 سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف مالا ينصرف فانه يرجوع
 الى الاصل فاحتمل في الضرورة والكوفيين ومن وافقهم أن منعه وعدم تجوز
 الضرورة الخروج عن الاصل (قوله طلب الازرق) أصله الازرقة في ف
 الهاء للضرورة جمع أزرق في تقديم الزاي على الراء قوم من الجوازح نسبوا الى نافر
 ابن الازرق وهو مقلد طلب وقاعله شمر بر يعود على سفيان نائب الحاج وزوج
 ابته والكائب جمع كتيبة يفوقه بعد الكف وهي الجيش واظرف زمان وهوت
 من هوى به الامر اذا أطعمه وغرته وغائلة النفوس فاعل هوت أي شرها وغدور
 مما غشته غادرة خبر المحذوف أو بدل من غائلة والشاهد في شبيب يشين معجبة متفوحة
 فوحدة مكسورة فتحتملة فوحدة وهو شبيب بن زيد وأس الازرقة كذا في العيني
 وشيخ الاسلام يقول البعض في هوت أي سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية)
 اقتصاره على العلمية يقتضي أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها واعلمه لمزجة
 لعلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس غيرها ولورود السماع فيها دون غيرها
 كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعدل بما ذكر لا بوجود
 احدى العلتين لانه يقتضي أن غير العلمية من العلال مثلها فليتم اصل (قوله فأجاز
 منعه) أي في الضرورة فهذا التضمين خاص بالضرورة كما هو ظاهر الكلام
 الشارح لكن ظاهرا وسنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع
 المصروف أربعة مذهب أحدها الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو
 ائصح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله أربعة
 أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببه فهو
 غير منصرف والا فهو منصرف دماميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك
 تقول في تصغيره سكران فتمتق الزيادة نبحا لها اه دماميني وهو يكسر السين

بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام مالا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ولا يصرف مكبرا
 وينصرف مصغرا ولا يصرف مصغرا ولا يصرف مكبرا وما يتوزف له الوجهان مكبرا ويختتم منعه فالاول نحو
 يعلبك وظهه وتزينب وجرأ وسكران واستحقوا حمر ويزيد مالا يعلم سبب المنع في تكبيره ولا تصغيره * والثاني
 نحو عمر وشمر وسرحان

وعلى وجنادل أعلاما يزول تصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشهير وسريحين وعليق وجندل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفي شرحان وعاقى وصيغة متمهى التذكير والثالث نحو تحلى وتوسط وترتب وتهميط وعلاما مما يتكامل فيها بالتصغير (٢٨٥) سبب المنع فان تصغيرها تحلى وتوسط وتونب وتهميط

على وزن مضارع يظفر
فالتصغير يكمل لها سبب المنع
فتمعت من الصرف فيسه
دون التذكير فلو حى فى
التصغير ياء معوضة عما
حذف تعين الصرف لعدم
وزن الفعل والرابع نحو
هند وهندية فلذلك فيسه
مكبرا وجهان وليس لك
فيه مصغرا الا المنع
الصرف والله أعلم

اعراب الفعل

(ارفع مضارعا اذا تجرد
من ناصب وجازم كسعد)
يعنى انه يجب رفع المضارع
حينئذ والرافعه التجرد
المذكور كما ذهب اليه
حذاق الكوفيين منهم
الفراء لا وقوعه موقع الاسم
كقائل البصريون ولا نفس
المضارعة كما قال ثعلب
ولا حروف المضارعة كما
نسب للكسائي واختار
المصنف الاول قال فى
شرح الكافية لسلامته من
من النقص بخلاف الثاني
فانه ينتقض بنحوه لا تفعل
وجعلت أفعول ومالك
لا تفعل ورأيت الذى تفعل
فان الفعل فى هذه المواضع

كفى القاموس وفسره معان منها الذب والاسد والمراد المجمعول علما (قوله وعلى)
هو فى الاصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو فى الاصل جمع جندل والجندل قال
فى القاموس كحرف ما يشبه الرجل من الجدارة وتكسر الدال اه (قوله بزوال
مثال العدل) اذ العدل فى عمر قد يرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا
من الصرف وما سمع من أخواهم عمير الا مصر وفا صارا دعاء العدل فيه منافضا
لكلامهم واذ احكمهنا فى أدبانه غير معدول مع شبيهه على صيغة عمير لكونه
مصر وفا فهذا أجدر دما مبنى (قوله ونحو) شبهه فى التصريح بكسر التاء
التفوية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهزمة آخره قال الشارح فى شرحه
على التوضيح هو شعروجه الاديم وسنخه وسواده وما فسده السكين من الجماد اذا
قُسِرَ والتهميط بكسرات مشددة ابناء طائر والترتب كقنفة وذو حشدب الشئ المقبح
الثابت اه والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين فى توسط
وتهميط بان يقال توسط وتهميط أما نحو وترتب فلم يحذف منهما شئ فكلامه
بالنظر للبعض (قوله الامنع الصرف) أى لوجود التاء لفظا

اعراب الفعل

(قوله حينئذ) أى حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافعه التجرد) لان الرفع
دارث معه وجود او عدم او الدوران مشعرا بالعبارة اه دما مبنى لان الدوران من
مساكنها (قوله ولا نفس المضارعة) لان التماقتضت مطلق الاعراب لا خصوص
الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل
على الاسم ومضارعة ايا (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ لا يعمل فيسه
(قوله كما نسب للكسائي) قال واتسالم تعمل مع عامل النصب والحزم اقوتها معا
(قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول فى الجملة اه حفيد وأيضاً فالرفع
استقر قبل حرف التخصيص ونحوه فلم يغيره اذ اثر العامل لا يغير الابعامل آخر اه
تصريح (قوله بنحوه لا تفعل) لان اداة التخصيص مختصة بالفعل ومن نحو
المذكورات سيفوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعول) لان أفعال الشروع
لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا لعله
لانهم يسمعون الاسم بعد مالك وان كانت الجملة فى تأويله لانها حال أى شئ ثبت
لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذى تفعل) لان الصلة لا تكون اسما
مفردا (قوله فبطل القول بأن رافعه موقعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من

مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بالرافع
فبطل القول بأن رافعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه

القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع
اعتراض البعض على قوله وسع القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد ابطال أن الرفع
وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة أن الرفع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال
الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بأننا لنسلم الخ) هذا جواب يمنع أن التجرد عدمي
ونسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لا نسلم
أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك في ما لا عدام المطلقة أما
العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي (قوله لانه عبارة عن استعمال
المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمحلول ليكون وصفا للفعل فيصعب
تفسير التجرد الذي هو وصف للفعل به (قوله أكتفاء بتقدم ذلك في باب الاعراب)
قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع اعم من كونه انظما أو محليا كالمضارع
المؤكد بالنون والذي فاعله نون الاناث اه وهو تابع في ذلك التسمية سم قال
شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع احدي النونين ليس له محمل رفع أبدا وله محمل الناصب
والجائز صرح بذلك القليوبي وغيره (قوله وبل انصبه) ولا يجوز الفصل بين ان
والفعل اختصارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول
الفعل ووافقوا القراء على القسم وزاد الفصل بأطن والشرط كذلك في السبوطي
(قوله اي الادوات الخ) تفسيره قوله وبل انصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بان
وقوله ونصبوا بان المستقبلا فافهم (قوله ما ثبت بحرف التمهيس) أى معه وخصه
بالذكر كما ركزته ان في تخايف الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزنجشري الخ) واقفه
على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأييد بأنه لا دليل عليه وبأنه لو كانت للتأييد
لزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم انفسيا والتكرار بذكر أيادي ولن
بمعنوه أبدا أو ما التأييد في ان بخلة واذا بالافلام رخارجي لان مقتضى ما ان
ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأييد انما يتول به عند اطلاق منفيها وخلوه
عن مفيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرر باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف
لان الاسم لا يرادف الحروف لان التأييد نفس معني أبدا وجزء معني لن فلا يكون
تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشمني
وحاصله أنه ليس من التكرار بل من تو كيد معني تضمني لكلمة مسابقة بلفظ دل
على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للقراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كمنسفا
لا العكس (قوله خلافا للغليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا
كان الحرفان ظاهرين حلة التركيب كولا وانظا ههنا جزء كل منهما (قوله
الجهه وور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التمهيد فلا يجوز عرفان ان يصيب زيد قال

الشارح بأننا لنسلم أن
التجرد من الناصب
والجائز عدمي لانه عبارة
عن استعمال المضارع
على أول أحواله منحصرا
عن لفظ يقتضى عدمه
واستعمال الشيء والجهيء
به على صفة ما ليس بعدمي
* (تنبيه) * انما لم يقيد
المضارع هنا بالذي لم يماثره
فون تو كيد ولا نون انث
اكتفاء بتقدم
ذلك في باب الاعراب
(وبل انصبه وكى) أى
الادوات الستى تنصب
المضارع أو بعبارة أخرى
وكى وأن واذن وسمايى
الكلام على الأخيرتين
فأما ان حرف نفي تختص
بالمضارع وتخلصه
للاستقبال وتنصبه كما تنصب
لا الاسم نحو لن أضرب ولن
أقوم فتنفي ما أثبت بحرف
التمهيس ولا تقيده بتأييد
النفي ولا تأكيده خلافا
للزنجشري الاول في أعودجه
والثاني في كشافه وليس
أصاها لا فإبدات الاف
فونا خلافا للقراء ولا لأن
فخذت الهمة تخففا
والاف لساكنين خلافا

الدهاميني

للغليل والكسائي * (تنبيهات) * الاول

الجهه وور على جواز تقديم معمول معها اعلمه التجوز بدان أضرب

وبه استدلال سميوبه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير * الثاني تأتي في للدعاء كما أنت لا كذلك
 وفالجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله ان ترأوا كذلككم ثم لازلت لكم خالدا مخلودا الجمال
 وأما فلان أكون ظهيراً للعجمين (٢٨٧) فقيل ليس منه لان قول الدعاء لا يستدل به

المتكلم بل الى الخطاب أو
 الغائب ويرده قوله ثم
 لازلت لكم * الثالث زعم
 بعضهم أنها قد تجزم كقوله
 فان يحل للعينين به سئل
 منظر وقوله
 ان يجب الآن من رجائك
 * حر لثدون بابل الحلقة
 والاول محتمل للاجترأ
 بالفتحة عن الالف الضرورة
 وأما كي فعلى ثلاثة أوجه
 أحدها أن تكون اسما
 محتصرا من كيف كقوله
 كي تتخون الى سلم وما نثرت
 * فتسلكم واطى الهجاء
 تضطرم * الثاني أن تكون
 بمنزلة لام التعديل معنى وعملا
 وهي الداخلة على
 ما الاستفهامية في قولهم
 في السؤال عن العلة كيمه
 بمعنى لمه وعلى ما المصدرية
 كما في قوله * اذ أنت لم تقع
 فضر فانما * يرجي الفسنى
 كما يضر وينفع * وقيل
 ما كافة وعلى أن المصدرية
 مضمرة نحو وجئت كي
 تكرمي اذا قدرت النصب
 بأن ولا يجوز اظهار أن

الداماميني انما يمنع ذلك عند الجمه ورثتهم تدميم التمييز على عامله فلا يقال
 عندهم عرفا تصدب زيد فهو يمنع قبل مجي عن وأما ان مالك فلا يعلم هذا الاستثناء
 لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقوله كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرفا
 ان يتصدب زيدا هـ لخصا (قوله وبه استدلال سميوبه على بساطتها) وجه الاستدلال
 أنه يمنع تقديم معمول معمول أن عليها ونونش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم
 الشيء بالتركيب دما ميني (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفي له صدر الكلام ورد
 بأن ذلك خاص بما يختلف من يدل قول الشاعر * معاذي فها غما ان أبرما *
 (قوله ان ترأوا كذلككم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم
 لازلت الخ أفاده سم (قوله فلسن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني
 بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء في في المضارع محلو ثمني والسكافي في قوله بعدك
 مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله ان يجب الآن الخ) البيت من المنسرح الاله
 سقط من قلم الناصح لفظ من بعد حركة والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد
 وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما في البيت (قوله اسما محتصرا من كيف)
 فتسكون بمعنى كيف ويلبها الاسم والماضى والمضارع من فوما ونظيرها
 في الاختصار سواء فعل أي سوف أو فعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الفارسي
 (قوله كي تتخون الخ) أي كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح ونثرت
 بالثنية في أوله مبنى للفعل من ثارت القتميل والقتميل قتلت فأنه والظلي النار
 والهجاء الحرب تمدد كما في البيت وتضطرم تلمتج والجملة حالان من
 فاعل تتخون أو الثانية حال من قتلاكم ثمني (قوله كيمه يضر وينفع) أي لاضر والنفع
 (قوله وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة)
 أي وجوبا كاستبشرا اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار
 أن بعدها الخ) جعل في التسهيل اظهار أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن
 الكوفيين جواز اظهار اختيارا (قوله كيمه أن تغر وتخدعا) العطف تفسيري
 كما قاله الشافعي ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فها رحمة من الله لنت
 لهم وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت ما تخا * لسانك الخ (قوله معنى
 وعملا) أما الثاني فظاهر وأما الاول فلان كالحرف مصدرى استعملت في (قوله ويتعين
 ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سميوطى (قوله لدخول حرف

بعدها أو ما قوله * كيمه أن تغر وتخدعا فضرورة * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية بمعنى وعملا
 وهو مراد الناظم ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو اسكيا لئلا تسوا ولا يجوز أن تكون
 حرف جر لدخول حرف

الجر عليها فان وقع بعدها أن كقوله * أردت لاسكيا أن تطير بقرتي * احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعميلية مؤكدة للام ويترجح هذا الثاني بأمور * الاول ان أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لساكنت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على
 (٢٨٨)
 الاصل * الثاني ما كان

الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصح ولك ان تقول هلا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكالوجاءت قبل نحو كي لاقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية الى التوكيد ههنا أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم بعض تغييرا لعمل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط الى كون خصوص كي تأكيدا للام لا لندفاعها كون أن تأكيدا للكي ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخصص منها على وجه وجيه وسأني أن جعل كي تأكيدا للام أولى من جعل أن تأكيدا للكي من ثلاثة وجه فتأمل (قوله أردت لاسكيا أن تطير بقرتي) تمامه وتركها شبا ببداء بلع * تطير تذهب سر يعامستار من طيران الطير والشن بفتح الشين المتحجرة القرية الخلقة والبيداء بفتح الواو المتحدة والمال الأرض التي يبدي أي يهلك من يدخل فيها والباقي الأرض الفقرة التي لا شيء فيها شئني (قوله لا يكون مؤكدا للغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكدا للغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا للغيره لان مقتضى ما قدمه جواز بهم جوحية (قوله تنبيهات) أي تعماق بي وأما التنبيهات قبل فتعماق بلر والحاصل أنه أفرد كلا التنبيهات ذكرها في محتمة وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارء (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شيء والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ما لا ما وحدها وحيد مثلاً يظهر قوله واخراج مال المسائيات قريبا ولا قوله في غير الجر لان أنف ماذا الاستفهامية لا تتخلف لافي الجر ولا في غيره فالمناسب جعل تعبيره بما اذا مجرد بيان أن ما في كيه استفهامية لان الاصل ماذا (قوله واخراج مال) ذهب بعضهم الى أنهم الا يلزم صدرتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذات تفرق وجوب التصدير شئني (قوله كي لتقتضي) باسكن الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العيني قال وسختلس بفتح اللام مصدره بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدر اسمي بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكي بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بأن مصدره يناسبه للفعل دائم (قوله حرف جردا ثم) أي والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة وردت قوله تعالى لاسكيا لاتاسوا فان زعم

ان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه وذهب قوم الى أنها حرف جردا ثم ونقل عن الاخفش * الثاني أجاز السكسائي تقديم مفعول معروا عليها نحو جئت الخنوكي أنعلم

ان كي تا كيدلام كقولہ ولا للمابهم ابداد و اورد بان الفصح المقيس لا يخرج على
 الشاذ قصر مج (قوله ومنعه الجمهور) لان كي من الموصولات الحرفية ومعمول
 الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جازة فان مضمرة بعدها هي موسولة سم
 (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال ابو حيان واجمعوا على جواز الفصل بينها وبين
 معمولها بلا النافية و بما الزائدة و بم ماعا و اما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز
 عند البصريين و هشام و من واقفه من السكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع
 الفعل أو نصب و جوزة السكاساني بمعمول الفعل الذي دخلت عليه و بانقسم
 و بالشرط فيبطل عملها فرفع الفعل و اختار ابن مالك و ولده جواز الفصل بما
 ذكر مع العمل فينصب الفعل فلخص في الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطي و يرد
 يعلم ماني كلام الشارح من الاجمال والايهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع
 لامع النصب (قوله و طرف الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر بل
 يطابق على الواحد و الجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة
 الشرط و الجزاء ولا يجوز نصبه بخذوف يقسمه احبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في
 متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمعي وقوله فاحبسنه أي عن النظر
 اليما و قوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كافي نسخة قديمة
 سدى من شرح الكافية ضبط فلم و تظنر بناء الخطار اه والمعنى اذا حثنا فلا
 تجعل نظرك المنايل الى غيرنا يظنوا ان هو لك الشئ الذي تنظر اليه لا لمحبوبك
 فاستترأ مرآك (قوله و نصب بها) تتكون كي مصدرية و اللام مقدرة قبلها (قوله
 كلف التشبيه الخ) عبارة الغني و قال ابن مالك هي كلف التعليم و ما الكافة اهو هي
 تفيد ان كونها كلف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل
 الاسم المختص به في الفعل وهو ممنوع و واجب بان نسبة نصب الفعل الى الكف
 التعليمية كنسبته الى اللام التعليمية و هي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان
 مضمرة بعدها و لا يخفى ان التكلف فيما قاله ابن مالك و ان رواية لكي يحسبوا
 مؤيدة لقول الفارسي و أنه يمكن أن يقال ان ماني البيت مصدرية لا كافة و الفعل
 منصوب بما حلا على أن أختها كما قيل في كتابه كوني اولى عليكم كذا في الشمعي و أنا
 أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر و ان تبعه البعض و ان
 سهل مما قاله و بما قاله ابن مالك و مما قاله الفارسي أن تكون لكف تعليمية و ما
 مصدرية كافي قوله تعالى و اذ كروه كما هداكم و الفصح مرفوعا بلون المحذوثة
 تخفيفا كافي قوله * أبيت أسرى و تبني تد لكي فاحفظه (قوله و ذلك قيل بل) أي
 النصب بكاف التشبيه المضممة معنى التعليم كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها
 على أفادة التشبيه مع زيادة التعليم و الظاهر أنها في مثل ذلك لتعليم فقط

ومنعه الجمهور * الثالث
 اذا فصل بين كي والفعل لم
 يبطل عملها خلافا للسكاساني
 نحو جئت كي فيك أرغب
 والسكاساني يجيزه بالرفع
 لا بالنصب قيل و الفصح أن
 الفصل بينها وبين الفعل
 لا يجوز في الاختيار
 * الرابع زعم الفارسي أن
 أصل كافي قوله
 و طرفك اما حثنا فاحبسنه
 كما يحسبوا أن الهوى حيث
 تنظر * كما حذف الباء
 و نصب بها و ذهب المصنف
 الى أنها كلف التشبيه
 كفت بما دخلها معني
 التعليم فنصبت و ذلك
 قيل و قد بدأ الفعل
 بعدها مرفوعا في قوله
 لا تشتم الناس كالا تشتم
 * الخامس اذا قيل جئت
 لتكبر مني فالنصب بان
 مضمرة

وجوز أبو سعيد كون المضمركي
والاول أولى لان أن أمكن في

وتسمية المصنف لها كافي التشبيه باعتبار الاصل كما هو قدسبر (قوله وجوز أبو
سعيد) أي السيرا في وفاقه ابن كسان وحمله ما على ذلك أن العرب أطهرت بعد
لام كي أن تارة كي تارة همع (قوله كذا بأن) هي أم الباب لانها تعمل ظاهرة
ومقدرة وإنما أخرها عن ابن وكى طول الكلام عليها عن ما قال في الهمع ويقال
فيها عن يبدال الهزرة عيناً (قوله أي ونحوه) حل كلام المصنف على أن المعنى
لا بعد مادة علم فاحتماج الى قوله ونحوه والاولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم
كرأى وتحقق وتيقن وتبين ووطن مستعملا في العلم وحيثما لا يحتاج الى ذلك
ومثل هذا يقال في قوله والتي من بعد ظن (قوله رضى عن الله) يعني نثنى عليه
ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف ياتي مسوق للتعليل وقوله أن لا يديننا
أي يقار بنا في المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا ربيده الظن
(قوله ولذا أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على
حقيقته أو مؤولا كافي الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أي وقع موقع الكلام
الدال على الاشارة لمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الابان تقوم وقوله تجري الخ أي
فعمل معاملة قولك أشير الخ في نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أي منع
وقوع الناصبة للضارع بعد العلم بلا تاويل قال الدماميني هو الصواب لان
الناصبة تدخل على ما ليس بعستقر ولا ثابت لانها تتخلص المضارع للاستقبال فلا
تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف الحفظة فانها تقضي تأكد الشئ وثبوته
واستقراره اه وفيه عندي نظر لانه ان أرد بعدم استقرار مدخولها وثبوته
عدم ثبوتها لم يمنع وتعدله باستقبال مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا
وحيث لم يضر تلوان أفعال اليقين وان أرد به عدم حصوله وقت التكلم لم
لكن لا يلزم من ذلك عدم ثيقن حصوله في المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوان
أفعال اليقين فكيف التصريح الذي ارتكبه وقال الفارسي انما وجب كونها
مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وان المقتلة كالحفظة في التوكيد وأما ان
المصدرية فانها الرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد
بالمنع في قول الاشاره والجمهور على المنع وقوع الناصبة للضارع بعد العلم
بلا تاويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذي ترجاه شيخنا
وبدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد
تلخص أن الاقوال الثلاثة قول المسبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول القراء
وابن الانباري بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالنصب مطلقا فاعرف ذلك
(قوله والتي من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد السك الا النصب

عمل النصب من غيرها فهي
أقوى على التجوز فيها بأن
تعمل مضمرة و (كذا
بأن) أي من نواصب
المضارع أن المصدرية
تخصر وأن تصوروا والذي
أطعم أن يغفر لي خطيئتي
(لا بعد علم) أي ونحوه
من أفعال اليقين فانها
لا تنصب لانها حينئذ
الحفظة من التثنية واسمها
ضمير الشأن نحو علم أن
سيكون أفلا يرون أن لا يرجع
أي أنه سيكون وأنه لا يرجع
وأما قراءة بعضهم أن
لا يرجع بالنصب وقوله
رضى عن الله ان الناس قد
علوا * أن لا يديننا من
من خلقه بشر * فما شذ
نعم اذا أول العلم بغيره جار
وقوع الناصبة بعده ولذلك
أجاز سيبويه ما علمت الا
أن تقوم بالنصب قال لانه
كلام خرج مخرج الاشارة
بجري مجرى قولك أشير
عليك أن تقوم وقيل يجوز
بلا تاويل ذهب اليه
الفراء وابن الانباري
والجمهور على المنع
(والتي من بعد ظن ونحوه
من أفعال الرجاء) فانصب بها

من أفعال الرجاء (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحيح سبوي

سبوطي (قوله واعتقد حقيقته) أي حين أدرفت بها (قوله هو الأراجيح الخ) أي لأن
 الناصبة للضارع أكثر وقوعا من الخفيفة أما عند الفصل فالأراجيح الرفلان الفصل
 بين الخفيفة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للضارع ومدخولها كذا قال
 البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين الخفيفة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع
 الناصبة للضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف
 القراء عند الفصل في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون قنينة ولو كان راجلا لتقوا
 عليه كما اتفقوا على النصب لبحانه في قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما
 سيتركوه الشارح نغم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على الرجوح فانهم
 (قوله عند عدم الفصل) أي بلا فقط لانها التي يتحمل معها كون أن خفيفة أو ناصبة
 لجواز الفصل بها بين الخفيفة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به
 بين الخفيفة والفعل كان وقد ولو حرف التثنية لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة
 والفعل فبمعنى كون أن خفيفة فيجب الرفع لأنه يترسخ فقط فقول شيخنا عند
 عدم الفصل أي بلا أو أن أو ما أشبههم ما من الحروف التي تنصل بين أن الخفيفة
 والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من
 بابيه سم (دولة تيقن الخوف) أي عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب
 النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق
 بالظن كما ألقى بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله تيقن
 الخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب
 النصب ويجوز أن الوجهين متأمل (قوله أن لا أدوقها) أي رفع أدوق كبقية التوافق
 والضمير للضمرة (قوله ومنع ذلك القراء) فأوجب النصب في تلك الصورة ونقله في
 الجمع عن المبرد (قوله أجاز القراء الخ) ومنه البصر بين المنع لان معمول الصلة
 من تمامها فكذا تقدم الصلة لا بتقديم معمولها الجمع (قوله تعددا) أي قويت
 معدته كناية عن كبره (قوله أو أمكان تقدير عامل مضمرة) أي كان جزائي أن أخلد
 بالعصا أن أخلد فالجار والمجرور متعلق بأخلد المحذوف لا المذكر دماميني (قوله
 أجاز بعضهم الخ) أما الجوهري ومهم سيبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا
 (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان ترزني أزورك
 بالنصب جمع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لمسا رأيت الخ) يلغزبه فيقال
 أين جواب لما وجم انتصب أدع والجواب أن الأصل ان ما فأدغمت النون في الميم
 لتقارب وحسبها أن يكتبها منصفين لكن وصلا خطا في بعض النسخ لا لا غازوما
 ظرفية مصدرية وقد فصلهما أو بصلها بين لن والفعل وأشم ليس معطوفا على
 أدع لما فانه قوله لن أدع القتال بل منصوب بأن ضمرة وأن والفعل عطف على

وحسبوا أن لا تكون قنينة
 قرأ أبو عمرو ووجهة
 والكسائي يرفع تكون
 والباقون ينصبه نغم
 النصب هو الأراجيح عند
 عدم الفصل بينها وبين
 الفعل ولهذا اتفقوا عليه
 في قوله تعالى أحسب
 الناس أن يتركوا
 * (تبيينها) * الأول
 أجرى سيبويه والأخفش
 أن بعد الخوف مجراها
 بعد العلم ليقن الخوف نحو
 خفت أن لا تفعل وخشيت
 أن تقوم ومنه قوله * أخاف
 إذا ماتت أن لا أدوقها *
 ومنع ذلك القراء * الثاني
 أجاز القراء تقديم معمول
 معمولها عليها مستشهدا
 بقوله
 ربيت حتى إذا تعددا
 كان جزائي بالعصا أن أخلد
 قال في التسهيل ولا جرة فيما
 استشهد به لتدوره أو
 امكان تقدير عامل مضمرة
 * الثالث أجاز بعضهم
 الفصل بينها وبين
 منصوبها بالظرف وشبهه
 اختيارا نحو أريد أن عندك
 أقعد وقد ورد ذلك مع
 غيرها اضطرابا كقوله
 لمسا رأيت أبا يزيد مقانلا
 ادع القتال وأشم الهيجا * والتقدير ان أدع القتال مع شهود الهيجا مصدرية وبأي يزيد

القتال ألى أن أدع القتال وشهود الهيجا فهو من عطف الفعل على المصدر
الصرح ونظيره في الالغاز قوله

عافت الماء في الشتاء فقلنا * برديه تصاد فيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن
عديه من الورد وأي اشريه تجديه سخينا (قوله العياني) يكسر اللام وسكون الحاء
المهمله وحيان أبو قبيلة وصباح يفتح الصاد المهمله وتشديد الواحدة وآخره حاء
مهمله أبو بطن من ضبة وضبة بمجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شهي مع
زيادة قولي أبو بطن من ضبة والعياني من البصر بين كافي الهـ مع (قوله اذا
ما ندونا) أي بكرنا ونخطب بحاء مهمله فطاء مهمله مكسورة مضارع خطب أي
جمع الخطب وهو جوار الأمر (قوله أن تعلمها) الضمير المستتر في تعلم يرجع الى
بشيئة محمودة الشاعر الذي هو جميل والضمير البار في ما يرجع الى الحاجة
المذكورة في البيت قبله والنقل يكسر فسكون واحدا لا تنقل وهي الاشياء الثمينة
(قوله وهو فترتها) حصر المنصوب في فترتها لانه المنصوب فصا لا خلاف فتردها
اذ قد يعي أند مجزوء وحرك تخالفا من التقاء الساكنين وكانت حركته فحة
للخفة (قوله تأتي أن مفسرة الخ) وضمير اللمتكم في قول بعض العرب أن فعلت
وضمير الخطاب في نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشروطية كان المكسورة
كافي قوله أبا خراشة أما أنت ذانفر * فان قومي لم تأبأ كلهم الضبيع

ورجحه في المغني بأمر منها يحيى الفاء بعدها كثيرا كافي البيت وتقدمتجر بجه
على غير قولهم في باب كان وأخواتها قبل ونافية كان المكسورة كافي قوله تعالى
حكايبة عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزنجشري
وغيره على معنى صدرتكم ما صدرتكم من قول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بأن يؤتى
فيكون متعلقا بمجذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بأن يؤتى
أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دنسكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا
وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل الا لا يعمل فيها بعدها الا
المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأوجب باحتمال ان الزنجشري لا يرى ذلك
في الظرف والجار والمجرور لتوسعهما فيهما (قوله مفسرة) أي لتعلق فعل قبلها قال
الرشبي وأن لا تقسر الا منعولا مقدر نحو كتبت اليه أن قم أي كتبت اليه شيئا هو قم
أو ظاهرا نحو أو حيننا الى أملك ما لوحي أن اذ فيه دما ميني (قوله المسبوقة بجملة
الخ) بقي قيدان وهما أن يتأخر عن الجملة ولم تقترن بحار فخرج من التعريف وآخر
دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه تخفية من الثقبلة كافي الفارسي
وغيره وانما لم تكن المسبوقة بجملة مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة

* الراجع أجاز بعض
الكوفيين الجزم بها
وتفقه العياني عن بعض
بني صباح من ضبة
وأندوا

أما اذا غدونا قال ولدان
أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا
الصيد نخطب * وقوله
أحاذر أن تعلمها فتردها
فترتها فتقاعلى كاهيا

وفي هذا نظر لان عطف
المنصوب وهو فترتها عليه
يدل على أنه سكن للضرورة
لا يجزوم * الخامس تأتي
أن مفسرة وزائدة فلا
تنصب المضارع للمفسرة
هي المسبوقة بجملة فيها
معنى القول دون حروفه
نحو فأوحينا اليه

ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الامن جهة نفسه الماهم فيه وما بعد
المسبوقة بمقدار ليس كذلك فان ان الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضي وقلت له ان
أفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة
تقع مع فعلها الصريح القول وعلى تسامح أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيره بل زائدة
وجوز الخشعي في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت تأمرت
واستحسنه في المعنى قال وعلى هذا المعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف
القول أي باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ان عصفور أن يفسر بها
صريح القول ولا يقال أخذت عسجد أن ذهب ان عدم تأخر الجملة فلا يوقى بأن بل
تتحذف أو يوقى بدلها بابي وكتبت اليه بان أفعل أو كتبت اليه ان أفعل اذا قدم معها
الباء لا قبراها الجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم
صريح أو مؤول (قوله ان اصنع الفلأخ) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كالمعنى
وفيه عندي نظر لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيد امرتته
لا في المفسرة بعد ان للفتوح لان الظاهر ان هذه في محل نصب تبعاً لما فسرته لانها
في معنى هذا اللفظ فيحذف المفرد محلها وفي كلام الكافي ما نصه الظاهر ان
الاصحاح متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتسكون منصوبة المحل اه وهو يوقى بما قلنا
ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ
مع كون أن زائدة فتسبب آخر فندبر (قوله وانطلق المألخ) ليس المراد بالانطلاق
المشي بل انطلق أسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشي
المعارف بل الاستمرار على المشي * (فائدة) * ادولى ان الصالحة لانه تفسير مضارع
مع عمل نحو أمرت اليه لا يفعل جازر فعه على تقدير لافية وجرمه على تقديرها
ناهية وعليه ما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فان فقدت لا
امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه معني أقول يصح على الجزم بلانهاية ان
تسكون ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية
للمأى التوقينية كالمعنى احتراز عن النافية وهي الجازمة والوجبة وهي
التي بمعنى الانفا يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاصد
(قوله نحو فلما ان جاء الدشير) وتقول اكرملنا ان يقوم زيد بالرفع فارضى
(قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب
القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه
أوجواب لو وجواب القسم محذوف بناء على أن الجواب الامتناعي تقدم على
القسم أو تأخر أو جواب لو ولو ما دخلت عليه جواب القسم وسيأتي هذا الخلاف
في بحث عوامل الجزم (قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع

أن اصنع الفلأخ وانطلق المألخ
منهم أن امشوا والزائدة هي
التالية للمأخو فلما أن جاء
الدشير والواجبة بين الكاف
ومجرورها كقوله
كان طبيعة تعطو الى وارق
السلم * في رواية الجزم
وبين القسم ولو كقوله
فانتم أن لو اتقينا وأنتم
لكان لكم يوم من الشر
مظلم * وأجار الاخفش
اعمال الزائدة واستدل
بالسمع كقوله تعالى
وما لنا أن لا نقاتل والقاباس
على حرف الجر الزائدة ولا
حجة في ذلك لانها في الآية
مصدرية تقبل دخلت بعد

الزيادة المقدمة قلت الاخفش لا يحض الزيادة عما تقدم بل زعم أنها تزداد في غير ذلك اه نصرح ووجه زيادتها في الآية أن ما التاوخوه كالك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالي لأرى الهدهد أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدل لاسم استقبال لان دليل الاسم استقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني (قوله لتأوله بما معنا) أي فان لا نقاتل مفعول ثان للمحار والمجور وتأوله بفتح على يتعدى لثنتين (قوله اعمال الجار والمجور) وهو لنا في الفعول وهو أن لا نقاتل اه سم قال الدماميني قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا نقاتل عنده هذا القائل مفعولا موصرا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الحافض وهو عن فانه يقال منعته عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لا تكون لازددة) أي كالمز على هذا القول إذ المعنى عليه وما معنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) - هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية (قوله في أن لا نقاتل) قد تكون أن مصدرية منسكة مع ما بعدها بمصدر محرو وريحار محذوف متعلق بما تعاقبه لنا (قوله والفرق بينهما الخ) هذا رد على ما استقبال أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حلا) أي بالحمل على ما يجتمع أن كلامها حرف مصدر ثنائي وبعضهم سم عمل ما المصدرية حلا على أن المصدرية نحو كاتكونوا يولي عليكم اه معنى قال الدماميني ولا حاسة الى جعل ما هنا ناصبة فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استخفت) أي أن عملا أي واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل (قوله وذلك) أي استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أي بالرفع والقول بأن أصله يكون فهو منصوب بحذف النون وحذف الواو والساكنين واستحذف ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكاف نصرح (قوله أن تقرأ الخ) اما في محمل تصب بدل من حاجة في قوله قبله

فالتاولة بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت أعمال الجار والمجور في المفعول ولان الاصل أن لا تكون لازددة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في أن لا نقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه ينافي مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم في البيت الاول والحرف في الثاني (وبعضهم سم) أي بعض العرب أهمل أن عملا على ما اختارها أي المصدرية (حيث استخفت عملا) أي واجبا وذلك اذ لم يتقدمها علم وأوطن كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضا عنه وقوله * أن تقرأ على أسماء ويتكلم في السلام وأن لا تشعرا أحدا * هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة

باصحابي فدت نفسي نفوسكما * وحيما كتما لا قيمار شدا
 أن تخملا حاجة لي خف محملها * ونصنعنا عمة عندي بها ويدا
 أو من أن تخملا المنصوب محذوف تقديره أسألكم واما في محمل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أي هي أن تقرأ والشاهد في أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قبل بدل اسأل أن المعطوفة عليها واعتراض بأية لا مانع

من عطف أن الناصبة وصلتها على أن الخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر ايس مع زيادة وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مريح لسكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كافي الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست الخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون في الامهات وضعفها من جهة أنها قد تحمل لاني في كونها أما إذا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتمز اعمال اذن عند استيفاء شرطه والقليل منهم يلتزم اهملها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير في نصبها والواو اكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعنا شيخنا ونصبوا أي جواز كما سيبينه الشارح عليه غير ظاهر فتمثل والواو في الفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن في الخبر أعني بعد وقوله أو قبله اليمين امام معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لا عماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم وامام معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعديته على هذا ما يشغل البعديته مع الانضمام (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما تعمل النواصب في فعل الحال لان له تحققا في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دما ميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصدق الخ) أي لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدرية) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وانما لم يعمل غير مصدرية لضعفها بعدم تصدقها عن العمل اه دما ميني وفي الشمني أن ترك تصديرها داخل على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك أو جوبا بالشرط قبلها نحو ان تترني اذن أكرمك أو تقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرجت انتهى وفي الموضوع الاول خلاف كما في الهمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو ان اذن أهلك أو أطير أو أواسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو جهمان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك (قوله أهملت) أي وجوبا بالاختلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بجملها) أي يمثل مقالة سابقا تمن على وقوله لا أقبلها أي لا أترك مقالتى سابقا أتني عليك أن أكون كاتباً عندك وعبد العزيز هذ او الدمحم بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان تولى اماره مصر لا الخلافة العظمى كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أهدجته فقال له تمن على فقال له أتني

تنبية * ظاهر كلام المصنف أن اهملها مقيس (ونصبوا) اذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعد موصلا * أو قبله (اليمين) أي شرط النصب باذن ثلاثة * الاول ان يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع في اذا تصدق جونا لمن قال أنا أحبك (الثاني) أن تكون مصدرية فان تأخرت نحو أكرمك اذا أهملت وكذا ان وقعت خشوا كقوله ابن عبادي عبد العزيز بجملها وأمكنني منها اذا أقبلها فاما قوله

لا تتركني فيهم شطرا
 اني اذن أهلك أو أطيرا
 قهورة او الخ بمرحذوف
 أي اني لا أستطيع ذلك ثم
 استأنف اذن أهلك فان كان
 المتقدم عليها حرف عطف
 فسيأتي * الثالث ان
 لا يفصل بينهما وبين الفعل
 بغيرا تسم فيجب الرفع في
 نحو اذن أنا أكرمك
 ويعتبر الفصل بالتسم
 كقوله * اذن والله بربهم
 يحرب * يشيب الطفل
 من قبل المشيب * وأجاز
 ابن بابشاذ الفصل بالنداء
 والنداء وان عصفورا الفصل
 بالظرف والهمج المنع اذ لم
 يسمع شيء من ذلك وأجاز
 الكسائي وهشام الفصل
 بمجول الفعل والاختيار
 حينئذ عند الكسائي
 النصب وعند هشام الرفع
 (وانصب وارفع) * اذا
 اذن من بعد عطف بالواو
 والفاء (وقعا) وقد قرئ
 شاذوا اذا لا يلبسوا خلفك
 فاذا لا يلبسوا الناس نصيرا
 على الاممال نعم الغالب
 الرفع على الاهمال وبه قرأ
 السبعة **تبيهات** في الاول
 أطاى العطف والتحقيق

عالم ان أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جازة ففهم
 على أنه ان قاله عبد العزيز ثانيا ممن على لا يقني الا كونه كاتبه وقد عده نادما من
 حقه وارجاع الضمير لقالة هو ما ذله الدماميني والعيني وأرجعه اليه نية نخطه الرشد
 في قوله قبل
عجبت لتركى خطه الرشد بعدما * بدالى من عبد العزيز بقولها
 والشاهد في قوله لا أقبلها حيث رفعه لعدم تصدراذن لسكونها جواب تسم سابق
 عليها في قوله حلفت برب الرافعات الى مني الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في
 كلام الجواشي من الخلل (قوله شطرا) بفتح الشين المعجمة أي غريبا وأهلك بكسر
 اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل
 عن العمل اه تسمى (قوله بالتسم) كذا بلا النافية لان التسم تأكيدي بل اذن
 ولان بعدتها فاصلة في ان فكذا في اذن سيوطي (قوله والنداء) نحو اذن غفر الله
 لك أكرمك (قوله بمجول الفعل) فلو قدم معجول الفعل على اذن نحو زيد اذن
 أكرمك فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال
 أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصر بين في ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها
 التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرية ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم
 تصدرافظا هي مصدرية لان النية بالمجول المتأخر اه سيوطي قال سم
 ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا في نحو يازيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير
 مجول اه وفيه عندي نظر لتصدرها في جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع
 الثلاثة المحصورة فيها عدم تصدراذلة على المضارع كاهم (قوله عند الكسائي
 النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بجموله أنه يبطل
 عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لانها في تأويل
 اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكل القياس
 بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفع) وقد يجزئان
 اقتضاء الحال كما سياتي في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطف
 جملة مستقلة على جملة مستقلة فن حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة
 هو متصدر فيجوز ان تصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف
 من تمام مقابلة بسبب ربط حرف العطف بعض كلام ببعض هو متوسط
 والتأوها أجود كافي الرضى لانها غير متصدرية في الظاهر اه سم ويشير الى
 رجائه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبذلة ألفا ومقتضى التعليق المذكور
 تعين النصب اذا كانت الواو والفاء استثنائية كما اذا قيل لك آتيتك عندا قلت

له مستأنفاً واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان الأولى أن يقول على ماله اعراب ليتم اللفظي والمجلى بقربة التمثيل اه ويدفع بأن ماله محل شامل لما اعرابه لفظي لانه معرب لفظاً ومجلاً وهو ماله محل فقدر (قوله أُنغبت) أي وجوب وقوعها حشواً كما سبذ كرهه الشارح (قوله لوقوعها حشواً) أي بين جزأى الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملة معاً) أي جماعى الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملة معاً يتعين النصب لانه يتأف فيه قوله لان ما بعده مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعينهم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب المتلتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشرط فلا يتأ في جواز الرفع على لغة بعضهم المتأنيها عند استيفاء الشرط فاليد معاً طال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فالذهبان) أي القول بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير مناسب للفعل وانما الناصب أن مضمرة بعده كما سبذ كره (قوله وعوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأنهمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئني وقع اكرامك لا مبتدأ جبرده محذوف أي حاصل والاوجبت الفاء الرادطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جواباً لقوله الهماميني وذهب الرضى الى أنها اسم وأصلها وحذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح لمكون في صورة طرف منصوب وقصد جعله صالحاً لجميع الازمنة بعد ما كان مختصاً بالماضي وشمع معنى الشرط غالباً قال وانما قلنا غالباً لانه لا معنى للشرط في نحو قول فعلها اذا اذا تأمن الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جار اجزائه مجرى لوفى قرن جوابه باللام نحو اذا اذقتك أي لوركت شيئاً قليلاً لا ذقتك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جار قرن جوابه بالفاء كقوله

ما ان أتيت بشئ أنت تتكرهه * اذا فلارفعت سوطاً الى يدي

أي ان أتيت ففلا الخ وقد تستعمل بعد دلوان توكيداً كبداهه ما نحو لوركتي اذن لا كرمك وان جئني اذن أزرلك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معني الجزء المضارع مستقبلي واحتمل معني مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معني الجزء في اذن نصب المضارع بأن المقدره لانها متخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغائب فيها من الجزء لا تناء الحالية المانعة من الجزء بسبب النصب بأن ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معني الزمان

انه اذا كان العطف على ماله محل أنغبت فاذا قيل ان ترزق أزرله واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت اذن لوقوعها حشواً أو على الجملة معاً جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك زيد يوم واذن أحسن اليه ان عطف على الفعلية رفعت أو على الاحتمية فالذهبان الثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأنهمرت أن

فيها في جميع استعمالها وقلب نونها في الوقف ألفا برح جانب اسميتها وتجويز
 الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن
 وان اذلا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر
 مقاله منآت على أن أصلها اذا وفي حاشية السيموطي على المعنى عن بعضهم أن اذن
 تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع تختص به واسم أصله اذا واذا حذف الجملة
 المضاف اليها وعض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع
 فترفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا أنتيك اذن أكرمك بالرفع على أن الاصل اذا أتيتني
 أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الأول) أي على أنها حرف
 أماعلى الثاني فيسبطة قطعاً وقوله لا مركبة من اذون أن نقلت حركة الهزرة الى
 الذال ثم حذف اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال
 فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكانك قلت حينئذ كراحي واقع
 اه أي ولا من اذا وأن حذف همزة أن ثم ألف اذا الاتقاء الساكنين كما تقول
 الرندي مستدلاً بأنها تعطي ال ربط كما اذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله
 وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشبهة عليها
 اذن كما في حاشية السيموطي على المعنى (قوله لأن مضرة بعدها) كما ذهب اليه
 الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل
 الخليل بعدم اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية ونحوه اذن عبد الله بأنك
 همع (قوله كما أفهمه كلامه) يعني قوله ونصبوا باذن المستقبل (قوله الجواب) أي
 لكلام آخر مملووظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الخشوا والآخر وقوله
 والجزء أي المجازاة لضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي بظ الجواب
 الخ (قوله فقال السلوبين في كل موضع) وتكافى تنجز نحو قال فعلتها اذوا أنا
 من الضالين على الشرط والجزء أي ان كنت فعلت الوكرة كافر الأذمك كما
 زحمت بافرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قصد القتل وغير كافر لا نعمك
 (قوله اذن أظنك صادقا) برفع الظن لانه الحال كما يفيد ما استغفله عن الرضى (قوله
 اذلا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزء اما في الاستقبال أو في الماضي
 ولا مدخل للجزء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله
 اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف
 اجماعاً كما في الاتقان اتباعاً للمصنف العثماني قال السيموطي في حاشية المعنى
 ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنياً على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها
 حرف يوقف عليها بالذون وعلى أنها اسم ممنون يوقف عليها بالالف (قوله والجهور

وعلى الاول فالصحح أنها
 بسبطة لا مركبة من اذون
 وعلى البساطة فالصحح
 انها الناصبة لأن مضرة
 بعدها كما أفهمه كلامه
 الثالث معناها عند سيبويه
 الجواب والجزء فقال
 السلوبين في كل موضع
 وقال الفارسي في الاكثر وقد
 تمعوض الجواب بدليل أنه
 يقال أحبك فتقول اذن
 أظنك صادقا اذلا مجازاة
 هنا * الرابع اختلف في
 لفظها عند الوقف عليها
 والصحح أن نونها تبدل ألفا
 تشبهاً لها بتنوين المنصوب
 وقيل يوقف بالذون لأنها
 كذون لن وان روى ذلك
 عن المازني والمبرد وينبني
 على هذا الخلاف خلاف
 في كتابها والجهور

يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمآزني والمزبد بالنون وعن الفراء ان عملت ككتبت بالاف والوا
 كتبت بالنون للفرق بينهما وبين اذا وتبعه ابن خروف * الخامس حكى سيبويه وعيسى بن مهران من الغرب
 من بلقيعها مع استيفاء (٢٩٩) الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس

لانها غير مختصة وانما
 أعمالها الأكثر من جملة على
 ظن لانها مثلها في جوائد
 تقدمها على الجملة وتأخرها
 عنها وتوسطها بين خزأها
 كاجتات ما على ليس لانها
 مثلها في نفي الحال اه
 (وبين لا والام جراتنم
 اطهار ان ناصبة) نحو اوللا
 يكون للناس عليكم حجة
 لئلا يعلم أهل الكتاب في
 الآية الاولى نافية وفي
 الثانية مؤكدة زائدة
 (وان عدم * فان اجعل
 مظهرا أو مضمرا) لان في موضع
 الرفع بعدم وأن في موضع
 النصب بأعمال ومظهرا
 ومضمرا نصب على الحال
 امام أن ان كانا اسمي
 مفعول أو من فاعل أعمال
 المستتران كانا اسمي فاعل
 أي يجوز اطهار ان واشمارها
 بعد اللام اذالم بسمها كون
 ناقص ماض متني ولم يقترن
 الفعل بسلام الا شمار نحو
 وأمرنا النسلم لرب العالمين
 والاطهار نحو وأمرت لأن
 أكون أول المسلمين فان

يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بانفاء كفي عبارة النعي (قوله والمآزني والمزبد
 بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيموطي
 قولا بالعكس اضعفها في الالهال وقوتها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف)
 لمنع العمل التباسها باذا الظرفية وبرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل
 لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تنقأها
 البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكروها داميني (قوله وبين لا) أي
 سواء كانت نافية أو زائدة ولها مثل عثمانين (قوله ناصبة) أي به مع علمه من كون
 الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها الفصلها من النعل بلا (قوله فان اجعل)
 أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت لتعليل كما مثل أوللا عاقبة نحو وانقطعه
 آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أوللا تؤكد وهي الآية بعد فعل متعدد نحو
 وأمرنا النسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أي أوللا تعدية نحو أعددت زيدا لبقا
 (قوله اذالم يسهها الخ) أخذها من قوله الآتي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أي
 لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا النسلم لرب العالمين الخ) اختلف في
 اللام في نحو الآيتين فصيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما
 أمرنا به النسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر
 مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد
 به الحدث فقط كان كالمسمى في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المغنسي والشهني
 (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني الملم ينتقض النفي نحو ما كان زيدا الا يضرب مجررا
 ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا يضرب مجررا قاله أبو حيان وظاهر قوله
 ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله الملم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتزاع النفي مع
 لام المحذوفة أسأل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام المحذوف على ما قبلها وهو
 المحذوف الذي تتعاقبه اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي تسلط على
 ما بعدها نحو ما جاء زيد يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي الا بقريسة
 تدل على اتفاقه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام المحذوف مسلط على
 الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي
 فاعية غير الانتزاع معها بخلاف لام المحذوف (قوله لام المحذوف) من تسمية العام
 بالخاص لان المحذوف انكار الحق لا مطاق النفي والخويون أطلقوه وأرادوا الثاني

سببها كون ناقص ماض منفي ويجب اشمار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما أشمارا)
 في نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام المحذوف وسماها النحاس لام النفي
 هو الصواب

لام الجحود ثلاثة أحوال
 وجوب اظهارها مع المقرون
 بلا وجوب اشهارها
 بعد نفي كان وجواز الامرين
 فيما عدا ذلك ولا يجب
 الاضمار بعد كان التامة
 لان الام بعدها ليست لام
 الجحود وانما لم يقيد كلامه
 بالناقصة اكتفاء بأنها
 المفهومة عدا طلاق كان
 لشهرتها وكثرتها في أبواب
 النجود وخسل في قوله نفي
 كان نحو لم يكن أى المضارع
 المنفي لم كما رأيت لان لم
 تنفي المضارع وقد فهم من
 النظم قصر ذلك على كان
 خلافاً لاجازة في اخواتها
 قياساً ولان اجازة في طننت
 تشبيهات الاول
 ما ذكره من أن الام التي
 نصب الفعل بعدها هي
 لام الجحور والنصب بأن
 مضرة هو مذهب البصريين
 وذهب الكوفيون الى أن
 الام ناصبة بنفسه او ذهب
 ثعلب الى أن الام ناصبة
 بنفسها اقياما مقام ان
 والخلاف في اللامين أعني
 لام الجحود ولام كي * الثاني
 اختلاف في الفعل الواقع
 بعد الام فذهب الكوفيون

اه تصریح و به - ذائنه دفعه ثوب قول النحاس (قوله والتي قبلها لام كي)
 وحكمها التكرار وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها للسبب) أى فى الجملة والافلام
 كى قد تكون لغز السبب كالتى للعاقمة والزائدة والمعدي (قوله وجوب اظهارها
 مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين همع (قوله وجوب اشهارها الخ) على بأن
 اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت الام معادلة للسبب فكما لا يجمع
 بين أن والسبب لا يجمع بين أن واللام كزكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هى لام
 كى نحو ما كان زيد لما يجب أى ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع) نوقال لان لم
 نقل المضارع الى الماضى لان نتيج مطلوبه وفى بعض النسخ لان لم تنفي الماضى أى
 الماضى معنئ وهو المضارع افتقا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن اجازة فى
 اخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله لمن اجازة
 فى طننت أى قياسا نحو ما طننت زيد ليضرب عمرا ولم اطنن زيد ليضرب عمرا قال
 أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فلما يتبادر من قول البعض
 والحق أن الام فيما ذكره للام كي للام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اه من
 جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن الام فيها الام كى وأن النظر فى المعنى
 يرشد الى ذلك باطلة قال فى التصريح ويضعهم اجازة فى كل فعل تقدمه نفي نحو
 ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى الام فى نحو ما جاء زيد ليفعل
 لام كي (قوله ما ذكره من أن اللام الخ) لان كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجحور قوله
 وبين لا ولام جراح (قوله والنصب بأن مضرة) تماثل مضرة مع أن النصب عند
 البصر بين بعد الام بأن مظهرة أو مضرة وعند الكوفيين بين اللام أظهرت ان
 أو أظهرت كما يصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول
 ثعلب لانه انما بأق عند اشهار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق
 الاصله تبدل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عدتني أم عمرو ولم أكن * مقالاتها ما كنت حيا لاسمها
 اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو متعق ورد بأن مقالاتها
 معمول المحذوف بفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعاء أن أحلدا
 وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله اقياما مقام أن) أى نيابة عن أن
 (قوله اختلاف فى الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى
 الناصب هل هو اللام أو أن المضرة (قوله الى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة لان
 الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام لا توكيد) أى زائدة لتوكيد النفي كالباء
 فى ما زيد بقائه واعتراض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجرفى الاسماء وعوامل
 الاسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بأنهم لم يعلموا لا يسلمون هذه الكلمة اه

دما ميني قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك لياً كل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما في خبر أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى السكونيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزايدة وتقدر بهـم مریدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اه وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند السكونيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدره الخ) تقدير مریدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهـم لتزول منه الجبال وان كان مكرهـم أهلا لتزول الخ وتزول لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الآن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الحضة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجمة جائز كفي زيد ما أن يعيش واما أن يموت وان لم يحز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسمياً وقد اترن اسماء ان فصار مخترطاً في سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفي الخبر اذ لو لا ما يمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكـون نفس قول البصريين ولا بد علمه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجمة وقوله انها زائدة أى محضة (قوله اسكن قال) أى الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشرح ابن الناظم فارد له شرح على التسهيل كما في الهمع ثم رأيت في بعض النسخ اسكن قال المصنف في شرحه الخ وهو نفس في الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء هما مش الهمع عز والعبارة التي في الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نفس في الثاني والجمع ممكن والله أعلم (قوله لجهة الكلام بدونها) هذا الظاهر على تقدير ما يعتدى بنفسه كبريدادون ما يعتدى باللام كسنة الآن ان براد أن اللام يصح حذفها لفظاً لا طراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المعنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان فاصداً للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لانها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها في الكلام بخروجها وقوله اذ لو كانت زائدة أى محضة والافلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن ل نصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجمة وهو لا يجوز أى الابتساف فلا ياتي في مامر وقوله وجه صحيح أى

واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقد مر ما كان زيد مریدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر الآن الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح اسكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لجهة الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن ل نصب الفعل بعدها وجه صحيح

وأما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيدا مقدرا أو هائما أو مستعدا لان يفعل * الثالث
 قد تحذف كان قبل لام الجلود كقوله * فاجمع (٣٠٤) ليغلب جمع قومي * ومقاومة وتلا

خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أي دلت على اختصاص الإرادة المنفية
 بالفعل وهذا الثاني كون التقوية العامل أول تعدية لجواز كونها هاما باعتبارين
 (قوله أو هاما) هو مجعني قول المصريين مریدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي
 ضرورة إلى هذا التقدير اه أي لجمعة فاجمع مرید ليغلب الخ وقد يقال الداعي
 إليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والتعني ليس ماذ كره في البيت وقول أبي
 الدرداء متعين لجواز أن يكون المعنى في البيت فاجمع متأهلا لعلب قومي وفي
 قول أبي الدرداء أنا مرید التركه ما (قوله ما أن الأدهما) أي ما كنت فلما حذف
 الفعل انفصل الغمير (قوله أطاق الثاني) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله
 وان كانت تنفي الماضي) أي في المعنى وقوله لكن يدل على اتصال نفيه بالحال أي
 وشرط الثاني هنا أن يكون نافية للحدث في الماضي فقط (قوله وأمان) ألحقها
 السيموطي وغيره بلان قال لا يجوز ان كان زيد لا يخرج (قوله في قراءة غير
 الكسائي) أما في قراءة بفتح اللام ورفع الفعل فان محققه من التقيلة واللام
 للفعل أي وان ~~ك~~ كرههم لتزول منه الامور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس
 أعدائهم الكثيرين (قوله انه الام الجلود) أي ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال
 أي ما هو كالجبال ثباتا وتمسكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه
 بالجبال على وجهي النفي والاثبات يتدفع التناقض بينهما (قوله ان الفعل بعد لام
 الجلود) أما بعد لام كي فترفع غير شمهير الا سم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ
 يدل هذا أغشى لا واجب يدل على تعبيره ببعده دون تبعه وأنه بعد جدد امتناع
 ما كان زيدا ليضربه أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرجين للآية على النفي
 لا يشرطون رفع الفعل شهير الا سم السابق وقوله الا سم السابق أي المرفوع بفعل
 الكون (قوله شرطية) أي حذف جوابها العلم بما قبلها وقوله جزء مكرهم إشارة
 إلى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أي جزء مكرهم سم وقوله الا سم السابق أي
 المرفوع بفعل الكون (قوله معدا لاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل
 وجعل اللام للتعدية صله معد أي مهيا ولا يتأفمه أن الفرض كون اللام كى
 لان المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما هو وبه يعلم ما في كلام شيخنا
 والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثيرين من أعدائهم (قوله لان أن
 يفترى في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر
 بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الإشارة راجعة إلى أن يعد نفي
 كان (قوله اذا صلح) أي من حيث المعنى كما سنبهه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما

فردا فرد * أي فما كان جمع
 ومنه قول أبي الدرداء في
 الركة تين بعد العصر ما أنا
 لأدهما * الرابع أطلق
 الثاني ومراده ما يند في
 الماضي وذلك ما لم دون
 لانها تختص بالمتقبل
 وكذلك لان نفي غير
 المستقبل بها قبل وأمانا
 فانها وان كانت تنفي الماضي
 لكن يدل على اتصال
 نفيه بالحال وأمان فوسى
 عن نفي ما خلاقه يشملها
 وزعم كثير من الناس في
 قوله تعالى وان كان مكرهم
 لتزول منه الجبال في قراءة
 غير الكسائي انه الام
 الجلود لكن يبعده أن
 الفعل بعد لام الجلود لا يرفع
 الا ضمير الا سم السابق
 والذي يظهر انه الام كى
 وأن ان شرطية أي وعند
 اللذ جزء مكرهم وهو مكر
 أعظم منه وان كان مكرهم
 أشد منه معدا لاجل الامور
 العظام المشبهة في عظمها
 بالجبال كما يقال أنا أشجع
 من فلان وان كان معدا
 للنازل * الخامس أجاز
 بعض النحويين حذف

لام الجلود واظهار أن مستعدا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحح المنع يتناول
 ولا جهة في الآية لان ان يفترى في تأويل مصدر وهو الخبر (كذلك بعد اذ ا يصلح في * موضعها حتى أو الا أن خفي)

يتناول وقوله أو الاله وفيما لا يتناول (قوله متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية تخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية تفعول مطلق تخفي أي خفاء كذلك أي كخفاء ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والافان تقدير أن خفي بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الاحال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفي كان في الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعلقان صورة بخلاف ما لو قيل لا طبع من الله أو أن يعفري فلا تجانس في الصورة لذكرا في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجاسمي وأما الفاء والواو وأفلا فلانها اقتصت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناطم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليعرفوا بين أو التي لمجرد العطف المقيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا أو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعدها بأن مضرة لانه انفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لا زمنك الخ) لا تعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح لتقدير التعليل والتعاليق والاستثناء من الزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال وتعين الاول في نحو لا طبع من الله أو بعد فرلى والثاني في نحو لا تنظره أو يعجبى والثالث في نحو لا قتلن الكافرا أو سلم اه وقد قال لا تنظره أو يعجبى صالح للاستثناء فتأمل وأما استسهل الخ فصا لتعليل والتعاليق وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منبسة ما يمتنى والمراد بالآمال المأمولات وابتعادها حصولها قاله الشمني (قوله وكنيت اذا عجزت الخ) بالغين والزاي المهجتين عصرت والقنساء بالقاف والنون والرخ والسكوب النواشر في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبيهة حاله اذا أخذ في اصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا عجزت فناء معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يشارك ذلك الا أن تستقيم اه تصريح وظهر صحة تقدير حتى جمع نيبها أيضا في هذا البيت قدس **فائدة** قال شارح آيات الابضاح وقع هذا البيت في قصيدة لزيد الاعجم قالها امر فوج القوافي وبعضها محجور وها قال الزخشي في شرح آيات الكتاب آيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك من يستشهد بقوله وأنشاد الآيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشده من الاعراب وان أنشده

ان مبتدأ وخفي خبره وكذلك
 وبعد متعلقان بخفي وحتى
 فاعل يصلح والأعطف عليه
 أي كذا يجب انما أن بعد
 او اذا صلح في موضعها حتى
 نحو لا زمنك أو تفصيلى
 حتى وقوله * لاستسهلن
 الصعب أو أدرك المنى * فإ
 انقادت الآمال الا لصابر
 او الا كقولك لا قتلن
 الكافرا وسلم وقوله
 وكنيت اذا عجزت فناء قوم
 كسرت كعوم أو تستقيما
 ويحتمل الوجهين قوله
 فقلت له لا تملك عينك انما
 تحاول ملكا أو تموت فعدذرا
 واحترز بقوله اذ يصلح في
 موضعها حتى او الامن
 التي لا يصلح في موضعها
 أحد الحرفين فان المضارع

اذا ورد بعدها منصوبا باجاز
اظهار ان قوله

ولولا رجال من رزام اعزة
والسابع واسوا لك علقما
وتبهمات الاول قال في
شرح الكافية وتقدر بالا
وحتى في موضع أو تقدير لفظ
فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابي المرتب
على اللفظ أن بتدريج أو
مصدر وبعدها أن ناصبة
لفعل وهما في تأويل مصدر
معطوف بأو على المقدر
قبها تقدير لا تنظره أو
يقدم اليه كونه انتظار
أو تقديم وتقدر لاقتران
الكافرا ويسلم ليكون قوله
أواسلامه وكذلك العمل
في غيرهما * الثاني ذهب
الكسائي الى أن أو
المذكورة ناصبة بنفسها
وذهب الفراء ومن واقفه
من الكوفيين الى أن الفعل
انصب بالخالفة والصحيح ان
النصب بأن مضمرة بعدها
لان أو حرف عطف فلا
عمل لها ولكنها عطف
مصدرا مقدر على مصدر
متوهم ومن ثم لزوم اثنان
ان بعدها * الثالث قوله
اذا صلح في موضعها حتى
اولا أحسن من قوله في

جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المعنى للسيوطي (قوله اذا ورد بعدها
منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا
رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاي من تميم وأعزة صفة ثمانية لرجال وآل سبع
بالتصغير حتى أيضا وهو معطوف على رجال لارزام فيما يظهر لثلاث يلزم الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوا لك فإنه منصوب
بأن مضمرة جواز لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتلك
وعلمه قال العيني منادى مرخم أي بالعقمة وهذا التقرير يعلم ما في كلام البعض
من الايهام (قوله المرتب على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو
بأن المقدره ولفظ أو التي لاحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد أو مصدر ومؤولا
والثاني كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف اي تخانس الشيطان اللذان أو
لا حدهما (قوله أن بتدريج أو مصدر) أي يتوهم ويحفظ قبها مصدر متوهم
الفعل السابق فلا ينافي قوله الآتي ولكن عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم
وانما قدتر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في
مخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى على ما سبق في آخر العطف فلا بد
أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله
ليكون) بقى اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انصب
بالخالفة) أي مخالفة الثاني لدول من حيث لم يكن شريكا في المعنى ولا معطوفا
عليه اه هم وتقتضى نحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خاف
الاول في المعنى ولم يتخاف في الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم
في الاعراب (قوله أن النصب بأن الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا
يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط
نحو لانه منك أو ان شاء الله تفضيني حتى سيوطي (قوله ولكنهما عطف) لعل
الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المعناطين كما هو الغالب
(قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبيل لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي
من أجل أنها عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم لزوم اثنان بعدها * فيه
أنه لا يتسبب عن عطفها مصدر مقدر على مصدر متوهم لزوم اثنان ولا
اثنان اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدر مقدر أي من أن والفعل على
مصدر متوهم فكان عليه أن يعمل الزوم بخانس المتعاطفين في الصورة كما مر
وهذا علم ما في قول البعض تبعا لشيخنا الاول أن يقال ومن ثم اثنان أن بعدها
لان عطفها ماذ كرلا يقتضى لزوم اثنان (قوله موقع الى أن والآن) الصواب
حذف أن فان واتما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دما يبي أي لانها

لو كانت بمعنى الى أن أو الأ لأن لزم التسكر اذ النصب بأن مضمرة بعدها على
 الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمرة بعدها موقع الى أن أو الأ أن (قوله
 لان لحنى معنيين الخ) وجه الشارح الاحتمية بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه
 أيضا بسلا متهم من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماميني (قوله
 بمعنى كى يغفرلى) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارشاء
 اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى ايها ما قويا اذا أصل الايهام
 موجود في العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها
 أمه الا يفصل بينها وبين الفعل شئ وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى
 والقسم والجار والمجرور والفعل اه سيوطى والظرف متعلق بال شمار الذى
 هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا بالشمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا تو كيدا
 لان معناه كالا شمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا
 اقتصر والخكموا بان قول المصنف هكذا حتم وما خبر وقوله حتم خبر ثان حتى
 به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه تو كيدا لعدم استفادة الحتم من
 التشبيه لاحتمال أنه فى نصب المضارع بما قط (قوله والغالب فى حتى حينئذ
 أى حين اذا شبرهت أن بعدها أن تكون لغاية بهذا مخالفا لقول الجاهل الأغلب
 فيها أن تستعمل بمعنى كى اه وانما تكون لغاية اذا كان ما بعدها غايه لما
 قبلها ولا لتعليل اذا كان مسيما عما قبلها كذا فى التصريح واحتترز بقوله حينئذ
 عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله كجد حتى نسر) الغاية هنا ممكنة أيضا
 سم (قوله بمعنى الآن) العوَاب اسقاط أن لما تقدم قبل الا التى حتى تكون
 بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا
 وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى الآن تفعل متصلا مفرغا للظرف
 اذا المعنى لا أفعل وقتان الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى
 البيت الآتى منقطعا اذا المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سهاحة لكن فى حال
 الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهسى تبعا للدماميني وابن الناطم لكن نظر
 فيه سم بأن النسبى قبل حتى لا يقطع عما بعدها بل «وثابت مع ثبوته فكيف
 تكون غائية قدأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل الجريث
 مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذا جرحهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو
 الزيادة والمراد بادات المالك وهى ما لا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على
 غرابته) أى مع غرابته (قوله حتى أن تفعل) فمصر لا يحتمل فاقضى أن حتى
 تكون بمعنى الا (قوله حتى يقول) أى الآن يقول والاستثناء مفرغ للظرف

كى فيسهل كلامه هنا نحو
 لارضين الله أو يغفرلى
 بخلاف كلام التسهيل
 لان المعنى حتى يغفرلى
 بمعنى كى يغفرلى وقد بان لك
 أن قول الشارح يريد حتى
 بمعنى الى لا التى بمعنى كى
 لا وجه له وكاتا العبارتين
 خير من قول الشارح بعد
 أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم
 أن أو ترادف الحرفين وليس
 كذلك بل هى أو العاطفة
 كما مر (وبعد حتى هكذا
 انهار أن * حتم) أى واجب
 والغالب فى حتى حينئذ
 أن تكون لغاية نحو ان
 نبرح عليه عا كنه حتى
 يرجع اليناموسى وعلاقتها
 أن يصلح فى موضعها الى وقد
 تكون للتعليل (كجد حتى
 نسر د اخزن) وعلاقتها
 أن يصلح فى موضعها كى
 وزاد فى التسهيل أنها تكون
 بمعنى الآن كقوله * ليس
 العطاء من الفضول سهاحة
 حتى تجود وما ديك تليل
 وهذا المعنى على غرابته
 ظاهر من قول سيوطى
 نسر قولهم والله لا أفعل
 ا. أن تفعل المعنى حتى أن
 تفعل مصرح به ابن هشام
 الخضر اوى ونقله أبو البقاء

والمعنى وما يعلمان أحدا في وقت الوقت أن يقول الخ (قوله وأن المراد معني الغاية) أي عمدا انتفاء تعليمهما إلى وقت قواهما ذلك واعترضه الدماميني بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أي كون حتى بمعنى الظاهر في قوله والله الخ والمعنى لا أترك إلا أخذنا بشيخي أي الحسين بن علي الآن أقبل هذين الحسين أي لكن أقبل هذين الحسين بالاستثناء منقطع كقوله الدماميني ونقله في الهمع عن ابن هشام الخضر أو ي مقتصر عليه وتصحح البعض تبعاً لشيخنا كونه متصلاً لأن قتل الحسين أخذ بالتأثر بالطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذنا بشيخي الاقتل الحسين فأتركه وهو فاسد ولا يصح كونه الغاية لان المعنى عليه عمدا انتفاء ترك الأخذ بالتأثر إلى قتل الحسين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أي يقتضي الترك المذكور لكونه في أقبل الحسين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعدها حتى في البيت ليس مسبباً عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعمل ما في تجوز التسمي وتبعه شيخنا والبعض كونها الغاية وكونها للتعليل فكأن ممن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن علي هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمخي والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر بن بلعنه أن نبي أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبو د (قوله حتى أبي) همزة مضمومة في وحدة فراء أو دال مبهمة من أباه الله أو أباه أهلكه ومالك وكاهل قبيلمان من بني أسد قاله الشمخي (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحسين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالتأثر ولا مسبباً عما قبلها بل هو سبب له أي فلم يصح كونها غاية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية إذا تخرج حتى في البيت عن المعاني الثلاثة فإذا انتفى اثنتان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلاً فالله بعض وقول شيخنا هذا يعني النبي في كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالاً مرجوحاً على مردهم أسافه فتنبه (قوله أوه وولابه) أي أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولابه (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبل) أي وجوب ان كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالانصبه الى زمن التكلم وجوزا ان لم يكن حقيقياً بأن كان بالنصبه الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بأن المضمرة وهي تتخلصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكأية السابقة) وهي ان نبرح عليه الخ وقد يقال انهم من القسم الثاني فان العكوف

واظهار في هذه الآية خلافه وأن المراد معني الغاية نعم هو ظاهر في قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيريما لكاوا هالا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه (تنبيه) * ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا الطهاران بعدها فوكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتلوح حتى حالا أو مؤولا * به) أي بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبل) أي لان نصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً ان كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنصبه الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لا سرن حتى أدخل المدينة وكأية السابقة وإن كان

عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبلي بالنسبة
الى العكوف فهو على حد الزوال وقول الرسول في الآية الآتية والجواب أن قوله
تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم المصادرة
منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبلي بالنسبة الى
زمن التكلم بالحكي لانه المعتمد في المحكي بخلاف ما في الآية الآتية فانه ليس
حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منته فينظر فيه زمن النزول لانه زمن التكلم
بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه زمن المحكي وهو
وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه زمن الاخبار لنا (قوله
بالنسبة الى ما قبلها) أي زمن الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن للعالم حقيقة
بدليل ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما
قبلها نحو سميت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أي
لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلوا) أي أنهبوا ازعا جاشد ديداشيها
بالزلة (قوله الرسول) وهو البسع أو شعيبا دما ميني (قوله فان قولهم) أي
الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أي زمن تكلم
جبريل بالآية وهو زمن نزولها أي لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على
تأويله بالحال) بأن بقدر القول الماضي واقعا في الحال أي في زمن التكلم
لاستحضر صورته الحقيقية فكانه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا
معه يقولون (قوله على تأويله المستقبلي) بأن بقدر أنهم في الحال عازمون على القول
فيلزم استقبال القول على ما يشيرونه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة
الدما ميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئين الزلزال
والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع
ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو ترتيب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة
الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبأن شيا آخر كان مترقباً ووقوعه عند
حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان
كان الرفع ثابتاً في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لان هذه القراءة
قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالتين وانما قدر القول مترقباً في
قراءة النصب ليكون مستقبلاً اذ لو قدر واقعا لكان حالاً على وجه الحكاية لا امر
ماضي فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كي
وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول في القول) أي زمن التكلم بالماضي
فرض حاصله في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح (قوله
فهو) أي القول حال بالنسبة الى تلك الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير

غير حقيقي بأن كان بالنسبة
الى ما قبلها خاصة فالنصب
جائزاً واجب نحو وزلوا
حتى يقول الرسول فان
قولهم انما هو مستقبلي
بالنظر الى الزلزال لا بالنظر
الى زمن قص ذلك علينا
فالرفع وبه قرأ نافع على
تأويله بالحال والنصب وبه
قرأ غيره على تأويله
بالمستقبلي فالاول يقدّر
انصاف المخبر عنه وهو
الرسول والذين آمنوا معه
بالدخول في القول فهو حال
بالنسبة الى تلك الحال

اتصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثاني بقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما إذا
 كان الفعل قد مضى وهل يأتي فيما إذا كان الفعل حالاً حقيقة وقد يقال اتیانه فيه
 أولوى وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضي فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال
 حقيقة مالم يؤول بالاستقبال وفي كلام الرضي والجامي ما وافقه لكن يتجالفه ظاهر
 ما في المعنى وظاهر قول الدماميني في شرح التسهيل تخصيص مسأله حتى بأسهل
 طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه نحو حتى يقول
 الرسول جازمه الرفع والنصب والافان كان حاشراً فالرفع أو مستقبلاً للنصب اه
 أفاده سم (قوله بالعزم عليه) أي القول فهو أي القول مستقبلي بالنسبة إلى تلك
 الحال أي باعتبار تلك الحال وهي تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول
 (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالاستقبال التأويل السابق على ما فيه (قوله
 أو تأويلاً نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فأن الأنا متمكن من
 الدخول وحاصلهما أن يكون الماضي أو المستقبل قدر أنه موجود في الحال اه
 دماميني فعلم أن من الحال المقدرة بقدر المستقبل حاضراً سم (قوله والرفع حينئذ
 جائز كالم) فيه عذري نظراً لان رفع المؤول بالحال واجب كقَالَ المصنف والشارح
 سابقاً وتلو حتى حالاً أو مؤولاً به أي بالحال ارفعن حتى اه والذي مرّ انما هو
 جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع
 على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالاستقبال ثم رأيت في المعنى وشرحه
 للدماميني التصريح بأن المضارع إذا كان للحال المحكيمة تختم برفعها لان النصب
 بأن ناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه اذ لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر
 هذا وقال السيوطي حكى الجرمي أن من العرب من نصب بحيثى في كل شيء قال
 أبو حيان وهي لغة شاذة (قوله أن يكون مسبباً عما قبلها) أي ليحصل الربط معنى
 ويؤخذ من كلامه بعدد أنه لا بد من وقوع السبب خارجاً (قوله وما سرت حتى
 أدخلها) نعم ان انقضاء النفي نحو ما سرت الأيوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم
 انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفي السبب وهو الاغلب في
 كلامه سم وجب النصب وان أردت التعليل جاز الرفع على ضعف نفسه شيخنا عن
 الرضي ثم رأيت لدماميني ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أي للاستفهام عنه
 فالرفع لزم لتحقيق وقوع السبب مع الشئ في وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده في
 التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضي نقلاً عن الاخفش الا أن العرب
 لم تتكلم به قال الدماميني والذي يظهر احراراً ما قاله الاخفش في الاستفهام أيضاً
 بأن يقدر الكلام خالفاً عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لاعلى
 ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لاخر سرت حتى تدخلها فسكت أنت في

والثاني بقدر اتصافها بالعزم
 عليه فهو مستقبلي بالنسبة
 إلى تلك الحال ولا يرتفع الفعل
 بعد حتى الا بثلاثة شروط
 * الاول أن يكون حالاً
 حقيقة نحو سرت حتى
 أدخلها اذا قلت ذلك وانت
 في حالة الدخول والرفع حينئذ
 واجب أو تأويلاً نحو حتى
 يقول الرسول في قراءة تافع
 والرفع حينئذ جائز كالم
 * الثاني أن يكون مسبباً
 عما قبلها فيمنع الرفع في نحو
 لأسيرن حتى تطلع الشمس
 وما سرت حتى أدخلها
 وأسرت حتى تدخلها
 لانتهاء السببية أما الاول
 فلان طلوع الشمس
 لا يتسبب عن السير وأما
 الثاني فلان الدخول لا يتسبب
 عن عدم السير وأما الثالث
 فلان السبب لم يتحقق
 ويجوز الرفع في أيهم سار
 حتى يدخلها ومتى سرت
 حتى تدخلها لان السير
 محقق وانما الشئ في عين
 الفاعل أو في عين الزمان
 وأجاز الاخفش الرفع بعد
 النفي على أن يكون أصل
 الكلام إيجابياً ثم أدخلت
 أداة النفي

على الكلام بأسره لاعلى ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي (٣٠٩) مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن

يكون فضلة فيجب النصب في نحو سرى حتى أدخلها وكذا في كان سرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه (تبيينات) الاول تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أنسب جارة وعاطفة وقد مر تاو ابتدائية أي حرف تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف قد تدخل على الجمل الاسمية كقوله

فما زالت القتلى تمج دماها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله * يغشون حتى ما نهر كلابهم * وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التي فعلها ما مضى نحو حتى عمرو قالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في ذلك * الثاني اذا كان الفعل حالا ومؤولابه نفي حتى ابتدائية واذا كان مستقبلا ومؤولابه فهسي الحارة وأن مضرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولابه صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبوغا قبلها اه (و بعد فاجواب نفي أو طاب * محضين أن وسهرا حتى نصب) أن

صدق الخبر فقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبر بك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنالأ أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لان عدم السبب يتسبب عنه عدم الدخول أي فلا خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) التلايق المبتدأ بالخبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء لفحمله بعدها مستأنفة تصریح (قوله فيجب النصب في نحو سرى الخ) ينبغي ما لم يمنع الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه سم أي وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبر اجاز الرفع لان ما بعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أنسب) أي كائنته على ثلاثة أقسام من كينونة الجمل على المفصل أو الحفس على الانواع فايد ال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أنسب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير ملوف فتسدير (قوله جارة) وهي ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذي في المعنى وشرح جمع الجوامع للمحلل أنها غائية أي غير جارة (قوله أي حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت القتلى الخ) تجيء أي تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الايض الذي يحاطه حجرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أي وقتها (قوله يغشون) بفتح معجمة مبنية للجھول أي يؤتون وتهمر من هر من باب شرب أي صوت كذا في المصباح أي حتى ما صوت على الضموف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار اقربى نصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أي الداخلة على الماشي نحو حتى عفوا كذا في حواشي زكريا وقوله جارة أي للمصدر المفسد بل من أن مضرة والفعل (قوله وبعدها) هي فاء السببية أي التي قصد مسبوغها مقابها ما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفي أو طاب سمى جوابا لان ما قبله من النفي والطاب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحنفيد وسواء النفي بالجرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كبروا لتقليل المراد به النفي كالنفي نحو فلما تأتينا فتحدثنا وربما نفي بقدر نصب الجواب بعدها نحو وقد كنت في خير فتمر فمقاله السموطى ويزاد خاس وهو التشبيه المراد به النفي كما سبقه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بأنه يخسر سبغ نالي

أن يكون ما بعدها فضلة مسبوغا قبلها اه (و بعد فاجواب نفي أو طاب * محضين أن وسهرا حتى نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسهرا حتى مبتدأ وخبر

التقرير نحو أولم يسير وافي الارض فتكون لكن في العدة وشرحها أن تالي
التقرير لا ينصب جوايه وفي التوضيح أن مما احتز عنه بتقسيد النبي بالخض النبي
التالي تقرير نحو ألم تأتي فأحسن اليك اذ المزد الاستفهام الحقيقي قال خالد
فثبت أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوايه لعدم تمحض
النفي وما ورد منه منصوبا فلما راعاه صورة النبي وان كان نالبا تسريرا أولا لانه جواب
الاستفهام اه وقال في المعنى ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع التنبص جوايا
للاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
لان رؤية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء
بخلافه في آية أولم يسير والان السسر في الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب
اه بايضاح من الشئ وعليه فيكون في النبي التالي تقريرا تفصيل لكن تعليل
خالد بمرعاة صورة النبي أو الاستفهام قد يقتضي جوازا لنصب في آية ألم تر فعل
المراد مرعاته ما شذوذ أو هو موافقة لقول حكاه في المعنى وردده أن التنبص في
الآية جازع رسيه كافي آية أولم يسير ولكن قصد العطف على أنزل وتأويل نصح
بأنسجت ويوافق هذا القول قول الهامع لافرق في النبي بين كونه محضاً نحو
لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا لأن نقض بالانحوماتا تنافحاً تنافحاً لا يدخل
عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتينا فتخذ تأتينا ويجوز في هذا الجرم والرفع
أيضا اه لمخاضاً مل واعررض سم تقصيد الطيب بالخض بأنه يوههم رجوعه
لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهي والدعاء ومعنى كون النسالة متحضرة
أن تكون بفعل سريع في ذلك (قوله في موضع الحال) أي أو معترضه (قوله وبعد
معلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقفا
بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أي لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أي
لا يكون قضاء عليهم موت لهم لا تنقضاء السبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما
قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتي لاقتضاء ان المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا
يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من
الحى كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين
أنواع الاسم وهذا كافي المعنى من العطف السمي بالعطف على المعنى والعطف
على التوهم فاعرفه وفي قول شيخنا والبعض استرواحا بقول الشارح بعد على معنى
ما تأتينا فتخذ تأتينا لا يقضى عليهم ميثم نظر لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب
عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالبة تقتضي خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد
بالقضاء بالموت تعلق الارادة به كبحرنا فيما لانزال والموت مقارن له وجودا متأخرا
زينة تدبر (قوله اما امر الخ) أي أو ترج كما يأتي فالجمله مع النبي المتقدم تسعة

في موضع الحال من فاعل
نصب وبعد متعلق بنصب
يعنى أن أن تنصب الفعل
مضمرة بعد فاء جواب نفي
نحو ولا يقضى عليهم فيموتوا
أو جواب طلب وهو ما أمر
أو نهي أو دعاء

مجموعه في قول بعضهم

مروانه وادع وسل و اعرض لخصهم * تمن وارج كذا الذي قد كمالا
والفرق بين العرض والتخضيف أن الاول الطلب بدين ورفق والثاني الطلب
بخط وازعاج (قوله أو اسئفهام) أي بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد
الاسئفهام لوضوح المعنى تخومتي فأسير معك أى متى تسير (قوله باناق الخ) ناق
مرخم ناقة والعنق يفختين ضرب من السير أى ليكن مثل سير فاستراحة وكذا
يقال فيما أتى (قوله فينحتمكم) بضم الباء وكسر الحاء أو ينحتمها أى يهلككم
(قوله لا يخد عنك ما تور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث
فأبدلت الواو وااء ولعل معنى وان قدمت ترأته أى وان تقادمت وارثوه من غيرهم
وهو باق عندهم فإنه لا ينفع (قوله سنن) يفختين أى طريق (قوله فيد فأم قروور
الخ) المقرور بالثقاف البردان والمرمل العام للقوت (قوله لبنا تاني) جمع لبنا بضم
اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرئب على الرجاء وقد
لا يتحقق الرجوع (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقروى وأكن بالجرم عطفا
على محمل فاصدق بناء على أن جواب الطاب المقرون بالفاء معها فى محمل جزم يتعبد
المصدر المسبوک من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مفترى
ان آخرتى فتصدقى ثابت وأكن وتصدقفه فى المعنى قال والتحقى أنه عطف على
فاصدق فتقدر سقوط الفاء وجرم اصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف
المحوظ فيه المعنى لان المعنى آخر فى اصدق ثم قال وقال له فى غير القرآن العطف
على التوهيم أى تأدبوا على الثانى مشى فى الاتقان تسلعا عن الخليل وسيبويه فى
التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه
قال الدمامينى كقراءة أبى محمور لولا آخرتى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال
والجزم فى ذلك على توهيم وتقدر سقوط الفاء (قوله لولا تعوجين) أى تعطفين (قوله
لمجرد العطف) فيبدأن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما أتى واحترز
أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله

ألم تسأل الربيع القواء فبئطق * وهل يخبرنك اليوم ببداء سماتق

فانها فى فئطق للاستثناة أى فهو يئطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف
يقضى الجزم والسببية تقضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لسكن القواقي
مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد
الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذنهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية
وان لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا يأتى لزوم النصب مع قصد ما بدليل قول
المشارح واذ قصد الجواب لم يكن الفعل الامتصاصي الخ فان قوله أو على معنى الخ

الى سليمان ففسرنا

واللهى نحو لا تقتر واعلى
الله كذبا فيسحتمكم بعذاب
وقوله * لا يخد عنك ما تور الخ
قدمت * ترأته فيحق الجزن
والندم * والدعاء تخور بنا
اطمس على أمو الهسم
واشدد على قلوبهم فلا
يؤمنوا حتى يروا العذاب
الأليم وقوله

رب وفتنى فلا أعدل عن
سنن الساعة فى خبر سنن
وقوله

فيارب يحجل ما أول منهم
فيد فأم قروور ويشمع مرمم
والاستفهام تخوفه لئلا
من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله
هل تعرفون لبنا تاني فأرجو

أن * تقضى فيرئبضع الروح
للمجد * والعرض نحو قوله
يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما * قد حدثتوك لما
راء كمن سمعا * والتخضيف
نحو لولا آخرتى الى أجل
قريب فاصدق وأكون من
الصالحين وقوله

لولا تعوجين ياسلمى على
دنف * فتحمدي نار وجد
كلا يفنيمه * والتنى نحو
بالتبى كنت معهم فأفوز
فوزا عظيما وقوله

يا ليت أم خليلدواعد ت

فونف * وداملى واهما عمر فنصطحبا * واحترز بقاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف

إشارة إلى قصد السببية لكن قال في المغني للرفع استثناء فوجه آخر وهو أن يكون
على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو
قليل جدا وعلمه قوله

وقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما خرج عليك فتخرج

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازها ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر فيموتون
والاعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مشهرا في
فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب القواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى
السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النسبي ولا يحسن
حمل التعزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالي والمبداء القفر
والسملق الأرض التي لا تبت شيا (قوله بمعنى ماتا تينا لما تحدثنا الخ) قال شيخنا
ذكر على ككل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف
والنصب على الخالية أو ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول فتأمل اه وكون
الفاء على ثانی وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها العطف جملة على
جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرتبه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف
حيث قال واحترق بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف فاعرفه وقوله على
الخالية متابعة لقول الشارح على معنى ماتا تينا تحدثنا وفيه ما أسلفناه سابقا من
النظر والتحمل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان
يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثاني قيد الأول فينصب عليه النفي لأن
العالم بالنصب ما بالنفي على القيد فيصدق بثبوت القيد وياتفائه أيضا
فإفادة إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفاعل منفيان وانتفاء الثاني
مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي لما يظلمنا ونصبه
على ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أي فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم
الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيد
للاول أي ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وجمعني ماتا تينا) أي
في المسئلة قبل فأنبت تحدثنا أي الآن والافتقار له مشكل إذا لا يمكن أن يحدثه
مع عدم الاتيان اه ذكرنا بصوره البعض بأن يكون أحدهما على شرطه
والآخر على شرطه الآخر (قوله فيكون المقصود في اجتماعهما) أي لانهما
النفي حينئذ على المعطوف أي ما يكون منك اتيان بعبارة تحديث أعم من أن يفتي
أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتي المغني
والرشي ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثاني ومعنى النفي في
ماتا تينا فحدثنا اتني الاتيان فاتني التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو

شعوا ماتا تينا فحدثنا معنى
ماتا تينا لما تحدثنا فيكون
الظلمان مقصودا فيهما
وبمعنى ماتا تينا فأنت
تحدثنا على اجتماع مبتدا
فيكون المقصود في الأول
واثبات الثاني وإذا قصد
الجواب لم يكن الفعل إلا
منصوبا على معنى ماتا تينا
محدثا فيكون المقصود في
اجتماعهما

أوعلى معنى ماتا تبينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود في الثاني لا تنفء الاول واحترز بحضين عن النفي الذي ليس
 محض وهو المنتقض بالا (٣١٢) والمتاوتبني نحو ما أنت تأتينا الا فتحدثنا ونحو

ما زال تأتينا فتحدثنا ومن
 الطلب الذي ليس محض
 وهو الطلب باسم الفعل
 أو بالصدر أو بما انفذه خبر
 نحوه فأكرمك وحسبك
 الحديث فينام التام ونحو
 سكرنا فينام التام ونحو
 رزقني الله ما لا فأنقذ في
 الخبر فلا يكون لشي من
 ذلك جواب منصوب وسياق
 التنبية على خلاف في بعض
 ذلك تنبيهات الاول
 مما مثل به في شرح الكافية
 لجواب النفي المنتقض ما قام
 فياً كل الاطعامه قال ومنه
 قول الشاعر
 ومقام منساقم في دنيا
 فينطق الابالتي هي أعرف
 تبعه الشارح في التميل
 بذلك واعتبرتهما المرادى
 وقال ان النفي اذا انتقض
 بالا بعد الفاء جازا نصب
 نص على ذلك سيبويه وعلى
 النصب أنشد فينطق الا
 بالتي هي أعرف * الثاني
 قد تضر أن بعد الفاء
 الواقعة بين مجزوي أداة
 شرط أو بعدهما أو بعد
 حصر بانما اختبأ رانحو

القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفي راجعا الى التحديث في الحقيقة لا الى الاتيان
 أى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى
 ليس في الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بقاء السببية اه
 (قوله أوعلى معنى ماتا تبينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المغنيان
 المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال في المعنى وعلى المعنى الاول يعنى
 الثاني من وجهي قصد الجوارى في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى
 عليهم فموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعنى الاول في كلام
 الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا وهذا أيضا يعكس على ما سبق عن
 شيخنا والبعض من قوله ما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب
 باسم الفعل) اتسالم يكن محضاً لأنه ليس موضوعاً للطلب بناء على الصحيح أنه
 موضوع لفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحديث أما على أنه موضوع لعنى الفعل
 فكذلك أفاد اسم (قوله أو بالصدر) أى الواقع بدلاً من اللفظ بقوله قال ابن هشام
 الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك
 الحديث) مقصاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل
 مضارع يعنى يكفى فضمه بناء واما اسم فاعل يعنى كفى فضمته اعراب فكان
 ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر
 أى اكفف فمومن قبيل رزقني الله ما لا الخ (قوله في دنيا) التمدى مجلس القوم
 ومحدثهم ومناصلة قائم كريا (قوله جازا نصب) أى والرفع كفى التمكن وانما
 جازا نصب لان الانتقاض اتجاها بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على
 ذلك ما اذا قلت ما جاء في أحد الأزيد فأكرمه فان جمعت اليها لا حدثت
 التقدّم الفعل في التقدير على انتقاض النفي وان جعلتم الزيد رفعت لتأخره عنه
 في التقدير (قوله قد تضر أن الخ) سيذكره المصنف في الجواز من قوله والفعل
 من بعد الجزا ان يقرن الخ وهنالك بسطه (قوله ونحو اذ قضى أمرا الخ) اتسالم
 يجعل منصوباً في جواب كن لانه ليس هنالك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق
 القدرة تخيير الوجود الشئى ولما سياتى عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب
 والمجاب في الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيهما أو في أحدهما فلا يقال
 قم قم وبعضهم جعله منصوباً في جوابه نظراً الى وجود الصيغة في هذه الصورة
 ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامر من قبله قوله ونحو

٤٠ صمان ت تأتي فتحسن الى كافك ونحو متى زرتنى أحسن اليك فأكرمك ونحو
 اذ قضى أمراً فانما بقوله له كن فيكون في قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المبتدئ الخالي من الشرط
 اضطرارا نحو ما أنت الاتا تبنا فتحدثنا ونحو قوله * سأترك منزلي لبي تميم * والحق بالجزا فاسترجع

* الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع وقعه نحو كأنك والعلينا فقسمتنا أي ما أنت والعلينا ذكره في التسهيل
 وقال في شرح السكافية ان غير اقد نفيد نفيا فيكون لها (٣١٤) جواب منصوب كالنفي الصريح

فمقال غير قائم الزيدان
 فتسكروهما أشار الى ذلك
 ابن السراج ثم قال ولا يجوز
 هذا عندى قلت وهو عندى
 جائز والله أعلم هذا كلامه
 بجروده * الرابع ذهب
 بعض السكوفيين الى أن
 ما بعد الفاء منصوب بالخاتفة
 وبعضهم الى أن الفاء هي
 الناصبة كما تقدمت في أو
 والصحیح مذهب الصريين
 لان الفاء عاطفة ولا عمل
 لها لكنها عطفت مصدرها
 مقدرا على مصدر متوهم
 والتقدير في نحو ما أتينا
 فقتدنا ما يكون مثل
 اتيانا فتحدث وكذا يقدر
 في جميع الواضع * الخامس
 شرط في التسهيل في نصب
 جواب الاستفهام أن لا
 يتضمن وقوع الفعل احترازاً
 من نحو ولم تشر بت زيدا
 فيجازي بك لان الضرب قد
 وقع فلم يمكن سببك مصدر
 مستقبل منه وهو مذهب
 أبي علي ولم يشترط ذلك
 النغارية وحكي ابن كيسان
 أن ذهب زيد فنتبعه بالنصب
 مع أن الفعل في ذلك محقق
 الوقوع واذ لم يمكن سببك

ما أنت الخ نظير للجائز في الشعر لا مثال (قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفي التسهيل
 وشرحه للدمامي ما نصه وورعما نفي بقدر نصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده
 صاحب المحكم وحكي عن بعض الفهماء قد كنت في خبر فترفع فيريد ما كنت في
 خبر فترفعها ه (قوله غير قائم الزيدان) أي ما قائم الزيدان فليس المعترف في غير هنا
 مجرد النغارية (قوله بالخاتفة) قال القارضي لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه
 اما نفي أو طاب فلما خالفه في المعنى خالفه في الاعراب ونقص بنحو ما جاء زيد
 ليكن عمرو وجاء زيد لا عمرو وقد خالف الثاني الاول في المعنى ولم يخالفه
 في الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيًا ولا طلبًا (قوله الى أن الفاء هي
 الناصبة) عبارة الفارسي وعن الجرمي أن النصب ههنا بالفاء والواو ورود
 بانها عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة
 الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فمكرمه يا تبتنا وأجازه
 السكوفيون اذا الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط
 على الشرط دما ميني (قوله لتكن الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم
 أنها عطفت صريحاً على صريح (قوله عطفت مصدر الخ) استدراكه الرضي
 بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها
 للسببية فقط لا للعطف قال وانما نصبها ما بعد ما انبمها على تشبيهه عما قبلها
 وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة
 فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجواب اه وقوله جملة على جملة أي اوصفة
 على صفة كما بناه في باب العطف والجماعة دفع الاستسكال بمنع الحصر والحاق
 المصادر بالحمل والصفات (قوله وكذا يقدر في جميع الواضع) يؤخذ منه أنه يشترط
 في النصب أن يقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد
 قال السيبويطي يشترط أن لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو
 ما أنت زيد فتسكرومك امتنع النصب وتعين النطق أو العطف وانقطع أحسن لان
 العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده
 بالقطع الاستثناي وقال في محل آ خربت عن الرفي في نحو هل أخوك زيد فتسكرومه
 بخلاف نحو في الدار زيد فتسكرومه أو أزيد منا فتسكرومه لنيابة الجار والجرور
 مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أي في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) أي في
 المثال الثاني وأما التقدير في الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فجاءة لك
 منه (قوله اعلام يذهب زيد) أي يمكن ذهاب زيد لان المسكن هو المجهول المسؤل

عنه

مصدر مستقبل من الجملة سببها من لازمه انا التقدير
 ليكن منك اعلام يذهب زيد فاتباع معنا

عنه (قوله والواو كالفا) الحق الكوفيون به ما تم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يوان
أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل منه ويضعف بأنه بصير المعنى على النصب النهي
عن الجمع بين البول والاعتقال فيقتضي أن البول في الماء الدائم لا يغسل منه
غير داخل تحت النهي وليس كذلك وأجاب في المعنى بان اعتبار المفهوم محله اذا لم
يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع
على الاستثناء لا العطف والالزام عطف الخبر على الاثناء ويؤخذ من هذا أن
ثم تكون استثنائية وبصرح صاحب رصف الما في قوله الدماميني (قوله ان تقدم
مفهوم مع) أي مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدر مقدر
على مصدر متوهم قال في المعنى ويسمى الكوفيون هذه الواو والواو الصرف اه
وخاصة الرضي في كون الواو التي نصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما
قصدوا في الواو صرف معنى الجمعية تصدوا المضارع بعدها ليكون الصرف
عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف فهي اذن
ما والواو الحال وأكثر دخولها على الاسمية المضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف
الخبر وجوبه بالمعنى قم وأقوم وقياحي ثابت أي في حال ثبوت قياحي وما معنى مع أي قم
مع قياحي كما تصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فتصوما ما بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي
ليكن قيام من ذلك وقيام مني لم يكن فيه تخصيص على معنى الجمع اه واستظهره
الدماميني ودفعت استشكل وجوب حذف الخبر مع عدم مستثنى مسده بان ذلك لكثرة
الاستعمال (قوله أي بقصد المصاحبة) أي لا التشريل بين الفعلين ويؤخذ من
كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد النقاء وهو كذلك خلافا
لمن زعمه وقوله هم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادى
(قوله جلدا) الجلدة من الرجال الصلب القوى على الشيء (قوله ولما يعلم الله الخ)
الخطاب بالآية لجماعة يجاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول
الجنة مع أن الطمع في ذلك انما ينبغي اذا اجتمع مع الجهاد الصبر بالمعنى بل حسبتم
أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب لعلم بصبركم أي ولم يتجمع علمه
بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقم صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان
علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له
فلا ينافي هذا ما قرره من تعلق علمه تعالى بالعدم لان معنى تعلقه بالعدم أنه
تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذف
الواو لتقامه ساكنة مع الباء بعد حذف حركة الواو استغفالا لها كسرت
العين لمناسبة الباء ويجوز في الهمزة الضم نظر الضم العين في الاصل والتكسر

(والواو كالفا) في جميع
ما تقدمت (ان تقدم مفهوم
مع) أي بقصد
المصاحبة (كلا تكون
جلدا وتظهر الجزع)
أي لا تتجمع بين هذين وقد
سمع النصب مع الواو في
خمس عشرة مائة مع الفاء
الاول التي نحو ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين * الثاني
الامر نحو قوله
فقلت ادعى وأدعوا أندي
الصوت أن ينادى داعيان
الثالث النهي نحو قوله
لأنه عن خلق وتأتى مثله
غار عليك اذا فعلت عظيم
(الرابع) الاستفهام نحو
قوله

أثبت ريان الحفون
 من الكرى * وأثبت
 منك بليلة المسوع * وقوله
 ألم الجارم ويكون يدي
 وبينكم المودة والأخاء
 الخامس التي نحوها لبتنا
 زردولا تكذب آيات ربنا
 ونكون من المؤمنين في
 قراءة حمزة وحفص وتس
 الباقي قال ابن السراج
 الواو ينصب ما بعده في
 غير الموجب من حيث التصب
 ما بعد الفاء وإنما يكون
 كذلك إذا لم ترد الاشتراك
 بين الفعل والفعل وأردت
 عطف الفعل على مصدر
 الفعل الذي قبلها كما كان
 في الفاء وأثبت ان
 وتكون الواو في هذا معني
 مع فقط ولا بد مع هذا
 الذي ذكره من رعاية أن
 لا يكون الفعل بعد الواو
 مبنيا على مبتدأ محذوف
 لأنه متى كان كذلك وجب
 رفعه ومن ثم جاز فيما بعد
 الواو من نحو ولا تأكل
 السمك وتشرب اللبن ثلاثة
 أوجه الجزم على التشريك
 بين الفعلين في النهي
 والنصب على النهي عن
 الجمع والرفع

نظر الكسرها الآن فأده الاسماطى على ابن عقيل وقوله ان أئدى من الندى
 بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في صوت
 زائدة بين المتضامين على ما يؤخذ من العبي ولا حاجة اليه لهمة كون المعنى ان
 أ بعد ذهاب صوت كما قاله الدماميني والشهني (قوله أ ثبت الخ) التاء في الفعلين لام
 التكملة والخطاب في الاول مستغنا من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من
 الهمزة فاستشكل من قل كيف ضم التاء من تبيت وهو للخطاب وفتحها من
 أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النجوم وشبهه بالماء في ان بكل راحة النفس
 واستعاره بالكناية وريان تحييل والباء في بليلة المسوع بمعنى في وبليلة المسوع
 كناية عن ليلة السهر (قوله ألم الجارم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه
 (قوله في قراءة حمزة وحفص) ينصب تكذب وتكون ووافقه ابن عامر في الثاني
 (قوله وتس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتخصيص والتجريح وقال أبو حيان
 لا ينبغي أن يقدم على ذلك الإسماع (قوله في غير الموجب) أى غير الخبر المثبت
 وغيره هو النفي والطاب وقوله من حيث الخ من معنى في وهو كما قاله شيخنا يدل من
 غير الموجب أى فى الامكنة التي ينصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه
 تسمع اذا عطف أن والفعل المؤنلان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل
 فقط اقتصر عليه وبمذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أى للمصاحبة
 دون الاشتراك بين الفعلين والافهسى للعطف أيضا كما سبق وتكامل عليه قوله
 وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج
 وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اه زكريا أى فليس زائدا
 على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعد الواو واستثناها
 لا باحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدأ لها الداعى الى تقديره ثم
 رأيت فى شرح الدماميني عند قول المعنى أجرى ابن مالك ثم محرى الفاء والواو بعد
 الطلب فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى
 لا يجرى ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع تقديره ثم هو يغتسل فيه ووجه جاءت الرواية
 والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بان مضمرة مائنه تقديره وليس
 لأجل كونه متعينا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة
 النخاعة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين فى النهي) أى على
 النهي عن كل منهما كما عبر به فى المعنى وغيره قال الدماميني وفى فيه نظرا ذالما وجب
 لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما قابل تحتعمل أن المراد النهي عن الجمع
 بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاء فى زيد وعمر واحتمل أن المراد نفي كل منهما على كل
 حال وأن المراد نفي اجتماعهما فى وقت المحي فاذا جيء بلا صارا الكلام نصافى

المعنى الاول فيكذا اذا قلت لا تضرز يد او عمرا الاحتمل تعاقب النهى بكل منهما
 مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بالاول ولا يفرق في ذلك بين
 الاسم والفعل قال الشنقي برتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما
 أى ظاهره فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أى
 بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن
 أن يحذفه أو يسدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة الى النهى عن
 الجمع لانه يمنع منه كون الإشارة للمعيد وكون الرفع على النهى عن الاول واحة
 الثاني لا على النهى عن الجمع المهم الا أن يكون هذا توجيه الرفع غير المهور وعامه
 تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن الناطم
 وبحث فيه وعمارته وان رفعت فالتشبيه ورأته نهى عن الاول واحة للثاني وان
 المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر
 الدين بن مالك ان معناه كعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك
 وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعدله دخولها فى اللفظ على
 المضارع المثبت ثم هو محذوف لقولهم ادخلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اه
 الحرف (قوله وبعده غير النفي) قال السبوطى نقل عن ابن هشام بفتح أى يستثنى
 أيضا الوالتى لتعنى فى تخوف وان لنا كزرة فمكون ووجهه أن اشراها التثنية طارئ
 عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفي هو الطلب (قوله ان تسقط الفاء)
 أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء
 قد قصد) بان تقديره مسيما عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزء الشرط مسبب عن
 فعل الشرط اه تصريح الواو فى والجزاء قد قصدت اه (قوله وكذا بقية
 الامثلة) تحولا تعص الله يدخل الجنة وبارب وفقى أطلعك وهل ترورنى أزرلك
 وليتلى ما لا أنفة وألا تنزل تصب خيرا واولا تتجىء أكرمك ولعلك تقدم أحسن
 الميث (قوله فلا يجوز جوابه) أى على الصحيح خذافا للزجاج كفى الهمع (قوله كما
 لا يجوز الخ) فمعه حل الشئ على نقيضه (قوله امامه قصوداه الوصف) يتعين ان كان
 قبل الفاعل نكرة لا تصلح لمجىء الحال منها تخوفه بل من لدنك ولما شرثى فى
 قراءة من رفع والمراد ارب العلم والنوبة فلا اعتراض بخلاف الارث بموت يتجىء فى
 حياة ذكرىا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة تخو
 ذرهم فى خوفهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجىء الحال منها احتمال الوصفية
 والحالبة تخو أكرم شخصان العلماء يقرأ وهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا
 والبعض من الابهام (قوله ويحتملها) أى الحال والاستئناف وما يحتملها
 قراءة ابن ذكوان وأتى ما فى يمينك تلقف بالرفع قال الدمامينى وقوله تعالى خذ من

على ذلك المعنى ولكن على
 تقديره وأنت تشرب اللبن
^{بالتشبيه} الخلاف فى الواو
 كالحلاف فى الفاء وقد تقدم
 (وبعد غير النفي جزما اعتماد)
 جزما مفعول به مقدم أى
 اعتماد الجزم (ان تسقط الفاء
 والجزاء قد قصد) أى
 انضردت الفاء عن الواو
 بأن الفعل بعدها لا يجوز
 عند مسقطها بشرط ان
 يقصد الجزاء وذلك بعد
 الطلب بأنواعه كقوله
 فقامت من ذكرى حبيب
 ومثل * وكذا بقية
 الامثلة أما النفي فلا يجوز
 جوابه لانه يقضى بتحقيق
 عندم الوقوع كما يقضى
 الايجاب بتحقيق الوقوع فلا
 يجوز بعده كما لا يجوز بعده
 الايجاب ولذلك قال وبعد
 غير النفي واحترز بقوله
 والجزاء قد قصد عما اذا لم
 يقصد الجزاء فانه لا يجوز
 بل يرفع امامه قصوداه الوصف
 نحو ليتلى ما لا أنفق منه
 أو الحال أو الاستئناف
 ويحتملها قوله تعالى فأترب
 لهم طريقا فى البحر يسا
 لا تخاف دركوا قوله

أما وهم صدقة تطهرهم يتعمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كربوا
 الى حربتيكم الخ) السكر الرجوع وبابه ردو حربتيكم تنبيه حرة وهى أرض ذات حجارة
 سوداه مختار (قوله جائز باجماع) أى وانما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلف
 الخ (قوله فقيدها ان لفظ الطلب الخ) حاصله اربعه أقوال على الاولين يكون
 العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط
 وعلى الثانى لنبأته عنه وعلى الأخيرين يكون مقسدا (قوله ضمن معنى حرف
 الشرط) كأن أسماء الشرط انما حُرمت لذلك اه تصریح ونوفس بأن تضمن
 الفعل معنى الحرف ما غير واقع وأغير كغيره بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى
 الهمع أن ابن عصفور رده هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل
 جملة وأباحبان بأن فى تضمنه اثنى مثلا معنى ان تأتى تضمنين معنيين معنى ان
 ومعنى تأتى ولا يوجد فى اسماهم تضمنين معنيين مع معنى ان تأتى معنى غير
 طابى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طلبا ما غير طلب اه باختصار
 (قوله نابت عن الشرط الخ) كأن النصب بضم با فى ضم باريدا النباية عن اضر
 لا لتضمنه معناه وورد بان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط
 اذ لا تعلق فى الطلب بخلاف الشرط والارجح فى ضم باريدا أن زيد منصوب
 بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصریح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيد
 فى ضم باريدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أى أداته وفعليه (قوله بشرط
 مقدر) أى هو وفعله بعد الطلب لدلائمه على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين
 تصدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا بأنه لا يتحذف منها الاهى (قوله ولا يطرد
 الا بتجاوز وتكاف) بمنزلة التعليل للضعف أى لانه لا يستقيم من جهة المعنى فى كل
 موضع الا بتجاوز وتكاف فى بعض المواضع نحو أكرمى أكرمك أم ألتجوز
 فلما قيل من أن أمر المتكاف نفسه انما هو على التجوز بمنزلة نفسه منزلة
 الاجنبى وأما التكاف فلان دخول لام الامر على فعل المتكاف قبل كاسم أى فلا
 يحسن تجزيع الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سياتى فى الجواز من أن
 اللام انما تجزى محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا المصدر بل يقول
 تجزى ما محذوفة اختيارا قياسا فى جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد
 الأشارح بالاراد مع ظهوره خطأ فى قوله الا بتجاوز وتكاف فقال قوله لا يطرد
 الا بتجاوز وتكاف أى لا يتناس فى سائر المواضع لان اللام انما تجزى محذوفة
 اختيارا بعد قول كاسم أى فى الجواز من كان الصواب حذف قوله لا بتجاوز
 وتكاف لانه لا معنى له فقام له اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تشبه أنه لم
 يحطى الا ابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله

كربوا الى حربتيكم تعرونها
 كما تكربوا الى أولطانها المقر
 * تنبيهان * الاول قال
 فى شرح الكافية الجزم
 عند التعرى من الفاء جائز
 باجماع * الثانى اختلف
 فى جازم الفعل حينئذ فقبل
 ان لفظ الطلب ضمن معنى
 حرف الشرط فجزم وبه
 ذهب ابن خروف واختاره
 المصنف ونسبه الى الخليل
 وسيدويه وقيل ان الامر
 والهى وابقها نابت عن
 الشرط أى حذف جملة
 الشرط وانبت هذه فى الجهل
 منها فجزمت وهو مذهب
 الفارسى والسرى فى وان
 عصفور وقيل الجزم بشرط
 مقدر دل عليه الطلب واليه
 ذهب أكثر المتأخرين وقيل
 الجزم بلام مقدره فاذا
 قيل ألا تنزل نصب خبرا
 فعناه نصب خبرا وهو
 ضعيف ولا يطرد الا بتجاوز
 وتكاف والمختار القول
 الثالث لا ما ذهب اليه
 المصنف

نعم الى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن
 لا يتخاف أحد من القول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني
 وهذا مبنى على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين
 يكفي الشرط في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه وان كان متوقفاً على أشياء أخر
 نحو ان توفى ما صححت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بأن الحكم
 مستند اليهم على سبيل الاحتمال لا الى كل فرد فحتمل أن يكون الاصل يقيم
 أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع وانصل بالفعل
 وياحتمال أنه ليس المراد العبادة المؤمن مطلقاً بل المخاصون منهم وكل مخصص
 قال له الرسول أقم الصلاة أقمها وقال المبردا التقدير قل لهم أقموا اسمها والجزم
 في جواب أقموا المقدر لا في جواب قل وردة في المعنى بأن الجواب لا بد أن يخالف
 الجواب اما في الفعل والفاعل نحو اني أكرمك أو في الفعل نحو اسلمت تدخل الجنة
 أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقى شيء آخر يطره لى وهو
 أن مقول قل في الآية على أن يقيموا محزوم في جواب الامر محذوف لدلالة الجواب
 عليه أى قل لهم أقموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ لا يصح أن يكون
 هو الجواب لان مقول القول معقول به لقول فلا يصح جواباً له لوجوب استقلال
 الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة
 أما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والاتفاق لو قدرنا ذلك ويجبني ما ارتضاه
 المصنف في هذه الآية أن يقيموا محزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جواباً
 فيكون مقول القول إلا أنه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بدلت عليه فقال لتقيموا ابتداء الخطاب
 فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لا بد له الخ أجيب بأن هذا
 في الشرط التحقيق لا التقدير الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله
 شرطاً حقيقية بل مضمناً معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان
 الطلب لا يصلح لما شرة الاداة (قوله ولا مضمناً) معطوف على الطلب أى ولا يجوز
 أن يكون هو أى الفعل مضمناً له أى للطلب أى مجعولاً في ضمن الطلب فعلم أن
 ما تنكفه شخصاً والبعض لا حاجة اليه (قوله لم يافيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك
 لان ضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه
 زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز
 اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره مع وانما يجوز اظهاره مع
 الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله
 ولانه) أى ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد
 هذا على القول الثانى أيضاً ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على

لان الشرط لا بد له من فعل
 ولا جائز أن يكون هو
 الطلب بنفسه ولا مضمناً
 له مع معنى حرف الشرط لما
 فيه من زيادة مخالفة
 الاصل ولا مقدراً بعده
 لا امتناع اظهاره بدون
 حرف الشرط بخلاف
 اظهاره معه ولانه يستلزم
 أن يكون العامل جملة
 وذلك لا يوجد له نظير اه
 (وشرط جزم بعد تسمى)

أفهب سران يصح (أن تضع * ان) الشرطية (قبل لا) النافية (دون تخالف) في المعنى (يقع) ومن ثم جاز لا تدن من
 الأسد تسلّم وامتنع لا تدن من الأسد (٢٢٠)

ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثاني الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله في صامر)
 أي فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به إلى أن الكلام على
 تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكره ولا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع
 السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قراءة الحسن البصري تستكثر
 بالجزم فعلى إبداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أي
 ترد منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل
 دخول إن ناهية وبعده نافية فتسببها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية
 باعتبار الثانية أفاده الفارسي (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف
 بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائي) فإنه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم
 في نحو لا تدن من لاسد يأكل تستقدر ان تدن بغير نفي واحتج بنحو الاثر والحديث
 الآتيين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الاسد
 فيأكل ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعود
 النفي قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الردّ نظر فان الكوفيين قائلون
 يجوز الجزم بعد النفي (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الإبدال) أي ابدال
 الأشكال قصر بريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطاب غير النهي كالامر
 في الشرط المذكور نحو أين يبتك أزرلك أي أن تعرفه أزرلك بخلاف أين يبتك
 أشر بزيد في السوق إذا لمعنى لقولك ان تعرفه أشر بزيد في السوق وقس
 الباقي بقوله شيخنا عن بعضهم (قوله يوم اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده
 أي الكسائي أسلم لم يدخل النار بمعنى ان لم تسلّم تدخل النار ويحبر بان خلاف
 الكسائي فيه أيضا مرّح صاحب الهمع والرضي مقيداً بخويزة في القسهي بقيام
 القرينة (قوله فلا تعصب جوابه) أي عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا
 تعصب في خصوصه فأحسن اليك ونزل تعصيب خير بل يجب الرفع إذا لا تعصيد من
 اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالباً (قوله
 مع الفاء) فيدها مع أن الواو كذلك لا محل قوله وخبره أقبل فان الجزم خاص بما إذا
 كان الساقط الفاء كما مر في قوله وخبر ما عمدان تسقط الفاء الخ (قوله بغفر لكم
 ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهي غير صواب
 والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لأنها مجعني الامر لا في جواب الاستفهام
 لان ضمير الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في

أما قول الصحابي يا رسول
 لا تشرف يصبك منهم وقوله
 عليه الصلاة والسلام من
 اكل من هذه الشجرة فلا
 يقر من مسجدنا يؤذنا يرحم
 الثوم فجزمه على الأبدال
 من فعل النهي لا على
 الجواب عدلى ان الزواية
 المشهورة في الثاني يؤذنا
 بثبوت الياء * (تبيينان) *
 الاول قال في شرح الكافية لم
 يخالف في الشرط المذكور
 غير الكسائي وقال
 المرادى وقد نسب ذلك
 الى الكوفيين * الثاني
 شرط الجزم بعد الامر
 صحة وضع ان تفعل كأن
 شرطه بعد النهي صحة وضع
 ان لا تفعل فمتنع الجزم في
 نحو أحسن الى لأحسن
 اليك فإنه لا يجوز ان تحسن
 الى لأحسن اليك لكنه
 غير مناسب وكلام التمهيل
 بوهم اجراء خلاف
 الكسائي فيه انتهى
 (والامر ان كان بغير فاعل)
 بأن كان بلطف الخبر أو باسم
 فعل أو باسم غيره (فلا
 تعصب جوابه) مع الفاء كما

تقدم (وجزمه اقلاً) عند حذفه أو في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون جوابه
 بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذانكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم
 ويدخلكم وقوله اتى الله امر وفعل خير ايثب عليه * وقوله *

كانت تحمدى أو تسترعى * وقولهم حسبك الحسب يتبع الناس فان المعنى آمنوا ولينق وانبتى واكف
(تبيينه) * الاول أجاز (٢٣١) الكسائي النصب بعد الفاء الجواب اسم فعل أمر

نحوه أو خبر يعنى الامر
نحو حسبك وذ كرفى شرح
الكافية ان الكسائي
انصرف ويجوز ذلك لكن
أجازه ابن عصفور في جواب
نزال ونحوه من اسم الفعل
المشتق وحكاية ابن هشام
عن ابن جنى فالذى انفرد
به الكسائي ما سوى ذلك
الثاني أجاز الكسائي
أيضا نصب جواب الدعاء
المدلول عليه بالخبر نحو غفر
الله زيد فيدخله الحنة
(والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب * كنصب مالى
التمنى يتسبب) وفاقا للقراء
لثبوت ذلك سمعا كقراءة
حفص عن عامر لعلى
أبلغ الاسباب أسباب
السهوات فاطلع وكذلك
لعلي زكى أو يدكر فتفعه
الذكرى وقول الراجر
أشداه القراء * عمل
صروف الدهر أو دولاتها
تدلنا اللسة من لماتها
فتستريح النفس من زفرتها
وتذهب البصر بين أن
الرجاء ليس له جواب منصوب
وتأولو ذلك بما فيه بعد

حظها تزيل للسبب معزلة السبب وهو الامثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى
أنتى تحمدى أى بالشجاعة أو تسترعى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب
لنفس (قوله حسبك الحديث بين الناس) حسبك ما اسم فاعل بمعنى فكيف وأما
اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكف ما للراد من جملة المتسدا
للخبر ومن جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أى مع
قوله الحديث لأن الخبر الذى يعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من
اسم الفعل المشتق) كضرب عمر أرفس فستقيم فخرج نحوه فأحسن اليك (قوله
بها الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء وكذا بعد هاء في
الثناء والعرض والتخصيص كما مر عن أبي حيان (قوله في الرجاء) أفرده بالذكر
في قوله في الطلب اهتماما بشأنه ليكون البصر بين خالفوا فيه (قوله كقراءة
عند من الخ) لاجتماعه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أوعظا على الاسباب
على حد * وليس عباءة وتقر عيني * وأعظا على المعنى في لعل أبلغ فان خبر لعل
يقترن بأن كثر ما نحو فعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا
والاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية وفي الجزء وهذا معنى قول الشارح
الآتى وتأولو ذلك بما فيه بعد (قوله على صروف الخ) أى لعل حوادث الدهر
والدولت جمع دولة قال أبو عبيدة للدولة بالضم اسم الشيء الذى يتداول يكون
مرة لهذا ومرة له وهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم
الدال في المال وفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا
وتدلنا من الأداة وهى الغلبة والنصر والملة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان
تدلنا والشاهد في قسرتج والفرات جمع زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء
للضرورة اه وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض
والظاهر أنه منصوب بفرع الخافض أى بالمدان أريد بالأداة الغلبة ولعل قصد
الشاعر على هذا ترجى الموت يستريح من مشقات الدنيا وترجى اشتداد السكر
ليعقبه الفرج فيستريح من السكر كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على
الملة أو بالملة النازلة بالعدان أريد بالأداة النصر والمعنى علمه ظاهر وقوله وهى
الشدة في كلامه لامبني والشئى أنها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه
(قوله يقتضى تفصيلا) وهو أن الترجى ان أشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد
لفاء في جوابه والأفلا (قوله على صحة ما ذهب اليه القراء) من نصب الفعل بعد

٤١ صبان ث وقول أبى موسى وقد أشربها معنى لبت من قرأ فاطلع نصبا يقتضى تفصيلا
* (تبيينه) * القياس جواز جزم جواب الترجى اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذ كرفى الارشاد
أنه قد سمع الجزم بعد الترجى وهو يدل على صحة ما ذهب اليه القراء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف

نصبه أن تابنا أو محذوف
 هل رفع بالنية بفعل مضمر
 يفسر م الفعل بعده وينصبه
 بجواب الشرط وأن الفتح
 فاعل نصبه وتابنا حال من
 أن ومحذوف عطف عليه
 وقف عليه بالسكون للضرورة
 أي نصب الفعل بأن
 مضمرة جوازاني مواضع
 وهي خمسة كما نصب بها
 مضمرة وجوباني خمسة
 مواضع وقد صرت * فالاول
 من مواضع الجواز بعد اللام
 اذ لم يستبقها كون ناقص
 ماض منفي ولم يقترن الفعل
 بلا وقد سبق في قوله وان
 عدم لافان اعلم مظهرا
 أو مضمرا والاربعة الباقية
 هي المرادة بهذا البيت
 وهي أن تعطف الفعل على
 اسم خالص بأحد هذه
 الحروف الأربعة الواو
 واو والقاء وثم تحذف
 للباس عباءة تفرغ عيني
 أحب الى من لبس الشفوف
 ونحو أو يرسل رسولا في
 فراءة غير نافع بالنصب
 عطف على وجبا وتحذف
 لولا توقع معترا فرضيه * ما كتب
 أو ثرا تابا على ترب * وكقوله
 اني وقتلي سليمان ثم أعقله
 كالنور يضرب لما خافت
 البقر

الغاء في جواب الترحي لان الحزم فرع النصب (قوله نصبه أن) ينبغي أن يضبط
 بالياء الختمة لانه اعتبر بد كثيرا أن تكون حرفا أو لفظا بدل ليل قوله تابنا أو محذوف
 كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز نصبه بالياء
 الفوقية على تأويل أن بالكامة فيكون قوله تابنا أو محذوف على تدكير أن بعد
 تأنيها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب وبشكل
 عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لانه طوفا
 على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جوابا) مستأنف
 ورفع لسكون فعل الشرط مانها كما يأتي في قوله وبعد ماض رفعل
 (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير سعة أما عندهم فالسكون لغو ويجوز أن
 المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بأن لا يكون
 تأويل الفعل وهو الخالد (قوله للباس عباءة الخ) الصحيح وليس هو العطف
 والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء من الثياب الرفاق اه غير ومنه
 ولولا رجال من رزام أعززة * وآل سبع أو أسوأك علقما
 بنصب أسوأك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على وجبا)
 استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانهم ليسا منه وقوله الواو حيا أي
 الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليم ما من وراء حجاب كما
 لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسال كما هو عادة الانبياء معجز
 في المعنى الاستثناء مفرغا فقال كان في الآية تختصم النقصان والقام والزائدة وهو
 أنصفها فعلى النقصان الخبر ما للبشر ووجبا استثناء مفرغ من الاحوال لغنا
 موجبا أو موحى اليه على كونه حال من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء
 حجاب أي أو مكلم ما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسال الملك الوحي
 اليه أي أو مرسل أو مرسل أو ما ووجبا والتفريق يقع في الاخبار رأى ما كان تكليمه
 الانحاء أو تكليم ما من وراء حجاب أو ارسال أو جعل الانحاء والارسال تكليمه
 على حذف مضاف أي تكليم وحي أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبين فهو حيا
 لمحذوف أي ارادني بشرا ومفعول محذوف أي بشر أعني وعلى التمام فالتفريق
 في الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة
 فالتفريق في الاحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبر لان بكلمه الله اه
 لمخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمني وغيرهما (قوله لولا توقع معترا الخ)
 المعترا بعين المهمة المتعرض لسؤال المعروف والآثراب جميع ترب بكسر الفوقية
 وهووافق في العمر (قوله اني وقتلي سليمان) أي لاجل تحصيل غرض غير
 وسليمان بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي أعطى ديتيه وغاف

والحذف من الأصل من الاسم الذي في قوله بل الفعل نحو الطائر في نصب زيد الذئب في نصب واجب الرفع لان
 الطائر في تأويل الذي يطرو من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اثنان كما مر في تبيينه ان الاول
 الثاني انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كقال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن
 الى الهاكت * الثاني تجوز في قوله فعل عطف فان العطف في الحقيقة انما للمصدر * الثالث اطلاق
 الناطف ومراده الاحرف (٢٢٢) الاربعة اذ لم يسع في غيرها) وشذف أن ونصب في

سوى * ما مر فاقبل شبهه
 ما عدل روى) أي حذف
 ان مع النصب في غير
 المواضع العشرة المذكورة
 شاذ لا يقبل منه الا ما نقله
 الفدول كقولهم خذ
 اللص بين يأخذك ومره
 يحقرها وقول بعضهم
 تسع بالعيدى خير من أن
 تراه وقراءة بعضهم بل نقذف
 بالحق على الباطل فيدمغه
 وقراءة الحسن قل أغير
 الله تأمروني أعبدونه
 قوله ونهت نفسي بعد
 ما كدت أفعله (تنبيهات)
 الاول أفهم كلامه أن ذلك
 مقدر على السماع لا يجوز
 القياس عليه وبه صرح في
 شرح الكافية وقال في
 التسهيل وفي القياس عليه
 خلاف * الثاني أجاز ذلك
 الكوفيون ومن وافقهم
 * الثالث كلامه يشعربان

كربت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تصرف لانها ذات
 من وانما يصرب الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبهه أن كلا حصل له ضررا لاجل
 غيره (قوله في تأويل الذي يطير) لانه صلة آل وصاتهما في تأويل الفعل (قوله
 العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم
 ليس فكيف يحذف عنه بالناقص ويجاب بأن المراد اسم خاص موجود لانه
 ادر من قولنا اسم خاص والمتوهم ليس موجودا فهم (قوله كقال بعضهم)
 تسمية المصدر المتوهم فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أي المؤول
 من المصدر (قوله في سوى ما مر) أي وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز
 نصب الفعل المفعول بالباء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه زكريا وسينه
 عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أي وسوى الفعل بعد كي التعليلية فان
 الضم لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هي مواضع وجوب
 اثنان في الخمسة ومواقع جواز اثنان في الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل
 نقذف الخ) أي ينصب بدمغه اه فارسي (قوله أعبد) أي أن أعبد وانتصاب
 غير في هذه القراءة بل وفي قراءة من رفع أعبدا يكون بأعبدالان الحرف
 المصدرية محذوف امام بقائه أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع
 والصله لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعبد بدل اشتمال منه أي
 تأمروني غير الله عبادة دمايني (قوله ونهت) أي زجرت وما في بعدما كدت
 أفعله مصدرية أي بعدد في من الفعل وقال المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل
 فحذف الهاء الى اللام وحذف الالف وحذف اللام شاهد فيه (قوله الثاني أجاز ذلك)
 أي القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتنبية مع أنه من
 تمدا لتنبية قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني (قوله وهو ظاهر كلامه في شرح
 التسهيل) اعلم أن قوله في شرح التسهيل وهذا هو القياس يتحمل رجوعه الى

حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريدكم
 البرق خوفا وطمعا قال فيريدكم صلة لان حذفه وبقى يريدكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحذف عامل ضعيف
 فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذي قلناه ذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل
 منه قوله تعالى أغير الله تأمروني أعبد وذهب قوم الى أن حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا
 ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخروا للغة العربية قيل وهو الصحيح * الرابع ما ذكره من أن حذف ان
 والنصب في غير ما مر شاذ ليس على الإطلاق لما استعرفه في قوله في باب الجواز من الفعل من بعد الجزان بقدر الخ اه

رجوعه الى رفع الشعل على صبط و اورد في الاحتمال أمران قرب الرفع الى
 الاشارة والتعميل بقوله لان الحرف عامل ضميف الخوعلى هذا الاقصد كلامه
 قياسية الرفع دون قياسية الحذف لحوال ان يكون معنى قياسية الرفع كما قال
 سم انه قد استجاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل
 على قياسية الرفع على قياسية الحذف اذ اعرفت ذلك عرفت
 ان قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر كلامه الاحتمال
 الثاني الذي لا يتبدد الكلام عليه قياسية الحذف
 اللهم الا ان يقال الظاهر فيما بنى عليه
 أمر قياسي ان يكون قياسيا هذا
 وفي القارضى ان كون حذفها
 مع رفع الشعل ليس بشاذ
 منهي، الاخفى
 قفطن

ثم طبع الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم

